

موقف العقل والعلم والعالم

مِنْ رَجُلٍ الْعَالَمِينَ

وَعِبَادَهُ الْمُرْسَلِينَ

تأليف

مُصطفى صَبِيحِي

شيخ الاسلام للدعوة العثمانية سابقا

الجزء الرابع

الطبعة الثانية

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

قُلُوبُ

الحياء والتراب العربي

بيروت - لبنان

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البَابُ الثَّالِثُ^(١)

موقف العقل والعلم من رسل الله

وما أظهره على أيديهم من المعجزات وأنبياءهم به من البعث بعد الموت

الم ذلك الكتابُ لأربابٍ فيه ، هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيبِ ويُقيمون الصلاةَ ومما رزقناهم يُنفقون ، والذين يُؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم الفلحون .
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من اصطفاهم برسالته إلى الناس ، وجعل لهم من الآيات البينات الخارقة لسنته في الكون علامات يمتازون بها على الذين أرسلوا إليهم ، أخص بالذكر منهم رسولنا وسيدنا محمداً ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد . فما لا يخفى على ذوى الأعين الساهرة ، بعد أن سادت المادة في الغرب ، وأخذ الشرق يهتدى بهدى الغرب ، ما طرأ على القلوب الضعيفة من إنكار العقولات والمفاهيم التي في رأسها رب المشرقين ورب المغربين ، حتى إن الأستاذ فريد وجدي بك سبق له في مقالة من مقالاته المنشورة في « مجلة الأزهر » (الجزء الخامس من المجلد

[١] كنت نشرت هذا الباب قبل سنتين في شكل كتاب أسميته « القول الفصل » وكتبت

له مقدمة . فلما وفقني الله نشر تمام الكتاب أخذ الباب الثالث مكانه منه ومعه مقدمته .

الثامن) أن جمل الإيمان بالغيب الذى هو أول صفة وصف الله بها عباده المفلحين ، مقابلا للإيمان بالواقع . فنزل الإيمان بالغيب بهذه المقابلة منزلة الإيمان بغير الواقع .

وحتى إن هذا الأستاذ قال فى أثناء مناقشة جرت بينى وبينه ، ونشرت فى ضمن مقالات من الطرفين على صفحات جريدة « الأهرام » قولاً ذكرته مرات كثيرة فى هذا الكتاب وأحصىته بين أسباب تأليفه ، وكان ذلك قبيل تولى الأستاذ رئاسة تحرير مجلة الأزهر أعنى أيام كان حرراً عن الوظيفة الرسمية الأزهرية .

وهذا قول الأستاذ أعيده هنا بنصه :

« ... فى تلك الأثناء ولدت العلم الحديث ، وما زال يجادل القوى التى كانت تساوره حتى تغلب عليها ، فدالت الدولة إليه فى الأرض ، فنظر نظرة فى الأديان ، وسرى عليه أسلوبه ، فقفز بها جملة إلى عالم الميتولوجيا (الأساطير) ثم أخذ يبحث عن اشتقاق بعضها عن بعض ، واتصال أساطيرها ببعضها ببعض .

« فجعل من ذلك مجموعة تقرأ لا لتقدس تقدساً ، ولكن ليعرف الباحثون منها الصور الذهنية التى كان يستعبد لها الإنسان نفسه ، ويقف على صيانتها جهوده ، غير مدّخر فى سبيلها روحه وماله .

« وقد اتصل الشرق الإسلامى بالغرب منذ أكثر من مائة سنة فأخذ يرتشف من مناهله العلمية ، ويقتبس من مدنيته المادية ، فوقف فيما وقف عليه على هذه الميتولوجيا ، ووجد دينه ماثلاً فيها فلم ينبس بكلمة لأنه رأى الأمر أكبر من أن يحاوله ، ولكنه استبطن الإلحاد وتمسك به ، متيقناً أنه مصير اخوانه كافة متى وصلوا إلى درجته العلمية .

« وقد نبغ فى البلاد الإسلامية كتّاب وشعراء وقفوا على هذه البحوث العلمية فسحروهم ، فأخذوا يهيمون الأذهان لقبولها دسّاً فى مقالاتهم وقصائدهم غير مصارحين بها غير أمثالهم ، نفادياً من أن يقاطعوا أو ينفقوا من الأرض » .

ثم أدخل الأستاذ نفسه في الذين أسلام الاتصال بعلوم الغرب ، عن دينهم ثم أخرجهم من بينهم . ولا حاجة لتنبيه القارئ^١ النَّبِيَّه إلى أن الدس الذي ذكره الأستاذ لنوابغ الشرق الإسلامي المستبطين للإلحاد بعد ارتشافهم من مناهل العلوم الغربية ، له أنواع وأساليب لا تحصى ولا تحصى ، حتى إن منها الإدخال والإخراج للذين خصهما لنفسه كما يظهر من الاطلاع على صورتها المذكورة في مقدمة الكتاب . ومن ذلك الوقت الطويل الذي لفتني إفتاء الأستاذ فيه عن كتاب المسلمين المستبطين للإلحاد ، وامتبطنت أنا أمرهم ، لقيت من دسائسهم ما يجعل أسباب التأليف التي ذكرتها وأطلت الكلام في ذكرها في مقدمة الكتاب ، محصول الاستقراء الناقص ، حتى استدركت ما فاتني في المقدمة من تلك الأسباب ، وذكرته في أمكنة مختلفة من صلب الكتاب .

وأبرز مميزات هؤلاء الكتاب والعلماء المتفقين معهم أنهم ينكرون المعجزات الكونية ، ويعتبرونها من المستحيلات ، وقد علم القارئ^٢ مما سبق كيف أنكرها الأستاذ فريدوجدي بك ، وأنكر معها البعث بعد الموت ، ورد جميع آيات القرآن الواردة في كل من الموضوعين إلى التشابهات التي لا تفهم معانيها .

وبعضهم يخص إنكاره بمعجزات نبينا من ذلك القبيل ، ويعتبر تجرده منها ميزة له على سائر الأنبياء ، حتى إن فضيلة الأستاذ المراعي قال فيها كتبه تقریظاً على كتاب « حياة محمد » الذي أخلاه مؤلفه عن المعجزات ، والتقریظ منشور في صدر الكتاب :
« وما أبدع قول البوصيري :

لم يمتحننا بما تمينا القول به حرصاً علينا فلم ترتب ولم نهرم

ومن مميزاتهم البارزة في الأيام الأخيرة أنك تراهم يسمعون أن يقيموا مقام نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبقرية يجعلونها موضع عنايتهم ، ويكتبون عنها بدلا

من نبوته ، تفضيلاً لمناقبه التي يتفق على تعظيمها من يدين برسالاته الدينية ومن لا يدين له برسالة ، على التي ينفرد بتعظيمها المسلمون .

وقد أفصح أحد دعاة العبقرية - أعني به الدكتور زكي مبارك - عما أضمره غيره ، فقال في مقالة منشورة في العدد الخاص من مجلة « الرسالة » بأول العام الهجري ١٣٥٨ : « سيأتي يوم - قريب أو بعيد - يثور فيه الناس على الأمور الغيبية ، ولكنهم لا يستطيعون أن يثوروا على عبقرية محمد » ومعناه أن نبوته غير مأمون أن يثار عليها حتى من الذين يدينون بها ، لكونها من الأمور الغيبية . فينجلي من هذا أن تخصيصهم العبقرية بالبحث والدرس ناشئ من عدم كون نبوته صلى الله عليه وسلم متيقنة عندهم تيقن عبقريته ، وإلا فإذا هو دافعهم إلى هذا التخصيص الرامي إلى إنساء نبوته في ترويح عبقريته إن لم تكن العبقرية أفضل وأسمى من النبوة وأسلم من الشبهة ؟ . أليس غريباً أن يقوم كاتب من المسلمين فيكتب حياة سيدنا محمد كما يكتبها كاتب أجنبي عن الإسلام منصف مقدر لعظمة محمد نافذ النظر في أعماق عظمته ، ولكنه على كل حال غير تام التقدير حيث لا يجعل نبوته التي هي معدن تلك العظمة الجامعة للعظائم ، في رأس ما يُعنى به من حياته ، أو غير تام الحظ حيث لا تدركه الهداية الإلهية للإيمان به على أنه نبي من أنبياء الله .

فإن قيل - اعتراضاً على - إن كاتبتنا الساعى لإثبات عبقرية نبيينا لا ينفي نبوته ، أقول : وهذا عبقرية الكاتب ^(١) . لكن واجب القارىء أن يبحث عن سبب

[١] فهو يمثل دور المعنى بعبقريته فقط من دون تصريح بنبي نبوته ، وقد كان آخر من زملاته نبي معجزاته غير القرآن ، فكأنه أبى القرآن دليلاً لنبوته ، على أنه سيأتي كلام مناعلى هذا الإبقاء ، وهناك زميل ثالث يتوقع الثورة على الأمور الغيبية التي تتدرج فيها النبوة والمعجزة مطلقاً . أى يثور عليها حالاً في هذا الأسلوب . فبالنظر إلى مجموع هذه الأقوال والأدوار التي يكمل بعضها بعضاً ، تنهار النبوة وتبقى العبقرية ، ويتحقق قول المستشرق مؤلف « الأبطال » : « محمد البطل في صورة النبي ! » ذلك قول الذي لا يستبعد كونه ملهمياً لكتاب العبقرية من تلاميذ المستشرقين في الشرق ، ما يكتبون.

هذا الانحراف في اختيار الموضوع ، ويقول في نفسه ماذا هو منشأ التهاك من كتابنا المبقرين على هذا النوع من مواضيع الكتابة عنه صلى الله عليه وسلم في زمان ضعف فيه الإيمان بالأمور الغيبية ، حتى لم يُستبعد وقوع الثورة عليها من الناس ؟ أليس فيه تأكيد لذلك الضعف ، واشتغال بملافة ما كاد يُنسى وينكر من نواحي عظمتة بما لا يقبل النسيان والإنكار منها ؟ مع أن في هذه الملافة أيضاً تأكيداً للإنسان ما أصبح على وشك النسيان .

وهذه النقاط الدقيقة الالتمحة يبالي إن كان أناس من القراء ينكرون خطورها بأذهان كتاب المبقرية كان ذلك إنكاراً منهم لمبقرية الكتاتين أنفسهم ، وإساءة الظن بهم أكثر مما يرون منها في ظنيهم ؛ فإن كان مسلمو زماننا لاخوف على دينهم من تشكيك المشككين بالنسبة إلى كل زمان مضى في الإسلام ، وكان الكتاتيون المصريون النوابغ أجدر الناس بالاعتقاد على صحة عقائدهم وسلامة نواياهم حتى بعد إفشاء الأستاذ فريد وجدي بك عن سرائرهم ومرامهم في كتاباتهم ، فأرضى أن أكون أنا الملعوم بسوء الظن ، وأختار لنفسى هذا الموقف على ما يختار هؤلاء الكتاب للمسلمين من موقف الحق !

ثم إن الكتابة والتأليف لابد أن يتضمن دعوة القراء إلى الاقتناع بشئ ، فإن كان في دعوة الناس إلى الإيمان بمبقرية سيدنا محمد كسب القراء من غير المسلمين فهذا الكسب الحاصل من الاعتناء بمبقريته المؤدى إلى صرف الأذهان عن نبوته لايموّض خسر المسلمين لاسيما من غير العرب ، فإلى الفائدة التي تعود إليهم من مبقرية محمد الذي لم يبق رواج نبوته ؟ بل وما فائدة غير المسلمين من مبقريته غير أن يروا كتاب المسلمين حولوا أعلامهم إلى وجهتها مستشعرين عدم رغبة الناس اليوم في حديث نبوته ، بل حديث نبوة أى نبي كان ، لكونها من الأمور الغيبية التي قلما يؤمن بها الجيل الحاضر من الناس ؟ . فالمسألة إذن جمل محمد صلى الله عليه وسلم نبياً عصرياً إن زالت زعامته

للمسلمين كافة فلا يزال زعياً للعرب . ولغير العرب أن يحتفظوا باتباع خطته مع هذا التحول في موقفه ، باعتبار أنها خطة معقولة . وكذا الحال في مواقف سائر الأنبياء صلوات الله عليهم : فلمنتهين إلى دينهم أن يعتبرهم عباقرة زمانهم في صور الأنبياء ، وليس أدل على عبقريتهم من اقناعهم الناس برهة من الزمان بنبوتهم . ولا يقال بصدد تبرئة الكتاب الذين اتعقبتهم وآتهمهم بإنكار النبوة وتحولها إلى العبقرية لاسيما في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم : إنهم لا ينكرون النبوة وإنما يجمعون إليها العبقرية التي لا شك في أنها صفة عالية لا يجيء منها أى ضرر وأى نقص لنبوة النبي ، بل يكون اتصاف النبي بالعبقرية زيادة في شرفه ومنقبته - لأنى أقول أولا ، واستعيذ بالله أن أكون من المقترين عليهم بما هم بريئون منه : علامة إنكار النبوة فيهم القاطعة في دلالتها لإنكارهم المعجزات ، وهما - أى المعجزة والنبوة - سيان في كونهما من الأمور الغيبية الخارقة لسنن الكون التي ينتهى إليها إنكار ما ينكرونه في هذه المسائل . نعم ربما تعترف تلك الطائفة بالنبوة لا بمعنى النبوة التي تعد من الأمور الغيبية ، والتي يعتمدها المسلمون والمليون جميعاً ، ولا عبرة بهذا الاعتراف طبعاً ؛ وربما يعترفون بالمعجزات أيضاً لكن لا بمعنى المعجزات الخارقة لسنن الكون حقيقة ، وإنما هي أمور لا يصح عدّها من المعجزات اعتبروها بمعجزات ، كما فعل الأستاذ فريد وجدي بك ، عند ما كتب الأمور الخارقة للنواميس في وقعة بدر ، وذلك في سلسلة مقالات منشورة في مجلة الأزهر بعنوان « السيرة الحمديدية تحت ضوء العلم والفلسفة »

فهو لم يلتفت إلى ما بين الخوارق الحقيقية الواقعة في بدر ، وبين العنوان القائل « السيرة الحمديدية تحت ضوء العلم والفلسفة » من التناقض حيث لا يتفق الاعتراف بالأمور الخارقة للنواميس الطبيعية مع العلم والفلسفة المعروفين بين الكتاب المعصرين . لكن الأستاذ يروغ بين إنكار الخوارق وبين الاعتراف بها في رئاسة مجلة الأزهر ، وهونابت القدم في إنكار الخوارق الحقيقية التي لا بد أن تكون المعجزة الحقيقية منها ،

كما لا بد من كون علامة النبوة الحقيقية هي المعجزة الحقيقية الخارقة الممدودة من الأمور الغيبية .

وليس أدل على كون إنكار المعجزات الخارقة التي تلازم النبوة ، ملازما لإنكار النبوة ، من أن الدكتور شبلي شميل ناشر فكرة الإلحاد في البلاد العربية بحماسة وصراحة ، يسمي الإيمان بالآديان إيمانا بالمعجزة^(١) .

وثانيا لهم لا يكتبون عن عبقرية سيدنا محمد كضميمة إلى منصب نبوته ، بل مستقلة عنه ومفنية ، لا سيما عن المعجزة التي تلازم النبوة ، وربما يقارنون بين النبوة والعبقرية مدعين للعبقرية الإعجاز اللازم للنبوة . وهذا أوضح دليل على كونهم مجتهدين في إهمال النبوة وترويج العبقرية بدلا منها ، انظر إلى قول الأستاذ فريد وجدي بك ، فيما كتبه في الجزء السابع من المجلد الحادي عشر من « مجلة الأزهر » بعنوان « السيرة المحمدية تحت ضوء العلم والفلسفة » :

« تمتاز المصنوع النبوية (يعني عصور الأنبياء) بالخوارق للنواميس الطبيعية فأساطير الأديان ملأى بذكر حوادث من هذا القبيل كان لها أقوى تأثير في حمل الشعوب التي شهدتها على الإذعان للمرسلين الذين حدثت على أيديهم . وقد حدثت أمور من هذا القبيل في العصر الحمدي صاحبت الدعوى في جميع أدوارها وكانت أعظم شأننا وأجل أثر من كل ماسبق من نوعها . ولست أقصد بها ما تناقله الناس من شق الصدر وظليل الغمامة وانشقاق القمر وما إليها مما لا يمكن إثباته بدليل محسوس ، ومما يتأتى توجيهه إلى غير ما فهم منه . ولكنني أقصد تلك الانقلابات الأدبية والاجتماعية التي تمت على يد محمد صلى الله عليه وسلم في أقل من ربع قرن ، وقد أعوز أمثالها في الأمم القرون العديدة والآماد الطويلة .

[١] راجع المقدمة التي كتبها الرجل لتعريب كتاب بوختر في شرح مذهب داروين . والتعريب

طبع مع المقدمة في مطبعة جريدة « المحروسة » بالاسكندرية سنة ١٨٨٤ .

« وقد لاحظ قراؤنا أننا نحرص فيما نكتبه في هذه السيرة على أن لا نسرف في كل ناحية إلى ناحية الإعجاز مادام يمكن تحليلها بالأسباب العادية حتى ولو بشئ من التكلف ، مسارة لمذهب المبالغين في الثبوت والحفاظة على الدستور العلمى ثقة منا بأن بحثنا لا تحترمه النخبة المثقفة ولا تجد فيه صورة صحيحة لمثلها الأعلى في عرض المسائل وتحليلها لا يمكن أن يؤدي إلى ما قصد منه من الخدمة العامة »

وانا تعليقات على هذا الكلام سبقت في الجزء الأول من الكتاب خشنا الإطالة في نقلها هنا مهما كانت هامة ، وحسبنا فهم القارى من قول الأستاذ انه يستخرج من غير المعجزات معجزات ويرد المعجزات الحقيقية المبنية على أسباب غيبية غير طبيعية والتي هي معجزات النبوة الحقيقية التي هي أيضا من الأمور الغيبية غير الطبيعية ، إلى أساطير الأديان ، كما حمل الآيات الواردة في القرآن عن معجزات الأنبياء إلى التشابهات غير المفهومة ، لما جرى بينى وبينه النقاش قبل بضع سنوات ، كل ذلك لإنكار المعجزات الخارقة للنواميس الذى يلزمه إنكار النبوة أيضا لسببين . أولهما كون المعجزة علامة النبوة فمن ينكرها فلا بد أن ينكر النبوة ، وثانيهما أن منشأ إنكار المعجزة كونها من الأمور الغيبية مع أن النبوة نفسها التي هي اتصال خاص بالله من الأمور الغيبية أيضا .

بقى أن واجب الإنصاف الذى لا يؤدى إلا بإبقاء كل ذى حق حقه ، يقضى بأن لا يكون درسى لمسألة المبقرية خلوا عن تقدير كتاب « عبقرية محمد » للأستاذ العقاد . فقد أصدرت حكى ضده قبل مطالعته بمجرد سماع اسمه ورؤية بعض إعلان عنه في الصحف والمجلات ، ثم لما قرأته أعجبت به ، لاسيما ببعض مباحثه ، وإن لم أرجع عن حكى الصادر ، نظراً إلى كون مؤلفه أيضاً من دعاة المبقرية ومروجيها بدل النبوة ومعجزاتها . ومع هذا فهو لم يتوقع الثورة على النبوة كما توقعها الدكتور زكي مبارك ؛ ولم يصادم البداهة في سبيل إنكار معجزات الأنبياء ملفياً جميع الآيات

الواردة بشأنها في كتاب الله وراثاً لها إلى التشابهات التي لا يحصل القارى منها على معنى مفهوم ، كما صادم الأستاذ فريد وجدى بك ؛ ولم يعتد في سبيل إنكار معجزات نبينا الكونية على كتب الحديث ساعياً لتشكيك الأذهان في صحة كل ما رواه أئمة المسلمين عنه صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال إلى أن أنى ركن السنة من بين حجج الإسلام ، كما فعل معالى هيكل باشا كل ذلك في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « حياة محمد » ؛ ولم يحرف السكلم عن مواضعه في تأويل آيات القرآن الناطقة بالخوارق كرفع عيسى عليه السلام إلى السماء ، ولم يهن مقام القرآن بادعاء مجاراته لعقيدة العرب الجاهليين في تصوير الشيطان ، كما حرف وأهان فضيلة الشيخ شلتوت فراراً عن الإيمان بالغييب .

وفضلاً عن عدم تورط الأستاذ العقاد في أمثال هذه السفخافات التي تورط فيها غيره من دعاة المبقرية ومنكرى المعجزات ، فإنه أحسن في الدفاع عن سيدنا محمد رداً على اتهام من يتهمه من الغربيين بالاستسلام للذات حسه ، وأحسن في الدفاع عن الإسلام في مسألة تعدد الزوجات ، مع أنه لم يسبق وعد منه في الدفاع عن الإسلام عند تعريف كتابه . وقد أصاب فضيلة الأستاذ الأكبر الراغى في أمره باشتراء جملة من كتاب العقاد لتوزيعها في مدارس الأزهر ، أكثر من إصابته في تقريظ كتاب هيكل باشا .

الحاصل أنى وجدت الأستاذ العقاد أمثل دعاة المبقرية في إتران السكلم . أما كون قلمه أقوى فأنى أعرفه قبل كتابه هذا . ثم إنى بعد كل هذا الاعتراف بحق الأستاذ أراه مخطئاً كرملائه في إنكار المعجزات الذى يشهد به قوله في ص ٢٨ وعلامات الضعف بادية فيه رغم حسنه وطلاونه :

« قدظهر والمدينة مهيأة لظهوره لأنها محتاجة إليه ، والجزيرة مهيأة لظهوره لأنها محتاجة إليه ، والدنيا مهيأة لظهوره لأنها محتاجة إليه ، وماذا من علامات الرسالة

أصدق من هذه العلامة ؟ وماذا من تدبير المقادير أصدق من هذا التدبير ؟ وماذا من أساطير المخترعين للأساطير أعجب من هذا الواقع ومن هذا التوفيق ؟ علامات الرسالة الصادقة ، وهي عقيدة تحتاج إليها الأمة ، وهي أسباب تتمهد لظهورها ، وهي رجل يضطلع بأمانتها في أداها ؟ .

« فإذا تجمعت هذه العلامات فإذا بلغتنا إلى علامة غيرها ؟ ، وإذا تعذر عليها أن تجتمع فأى علامة غيرها تنوب عنها أو تعوض ما نقص منها ؟ » .

وقوله في ص ٤٨ : « إنما نجحت دعوة الإسلام لأنها دعوة طلبتها الدنيا ، ومهدت لها الحوادث ، وقام بها داع تهيأ لها بعناية ربه وموافقة أحواله وصفاته ، فلا حاجة بنا إلى خارقة يفكرها العقل » الخ

والأستاذ يعرف كما أعرف أنا أن مفكر المعجزات الخارقة المبنية على أسباب غيبية ، لا بد أن يفكر النبوة الحقيقية التي هي من الأمور الغيبية أيضا ، وإن لم يعرف أن تلك المعجزات غير مستحيلة عند العقل ، وسيمرفه أيضا بعد مطالعة كتابي . وإني لأطيل الكلام مع الأستاذ كما أطلت مع غيره ، وإنما أقول له : إن القرآن الفاصل بين كل حق وباطل يفصل بيننا في هذه المسألة أيضا . وطريق فصله هكذا :

نحن نرى الأستاذ العقاد القائل بكون نبوة سيدنا محمد ولادة تهيؤ الزمان والمكان المتقدم من جزيرة العرب إلى كل الدنيا ، ولادة التهيؤ العام المتولد من الحاجة العامة إليها ، وكانت حاجة طبيعية صادفت شخص محمد المستعد للاضطلاع بالأمانة بصفاته المالية الظاهر من كونه عبقريا في الدعوة ، عبقريا في العسكرية ، عبقريا في السياسة ، عبقريا في الإدارة ، عبقريا في البلاغة ، عبقريا في الصداقة ، عبقريا في الرئاسة ، عبقريا في الزوجية ، عبقريا في الأبوة ، عبقريا في السيادة ، عبقريا في العبادة ، عبقريا في الرجولة ، عبقريا في كل ما يلزم لنجاحه في الدعوة ، من غير أن يخالط ذلك التهيؤ والحاجة العامة العالميتين شيء من الخوارق واتصال بعالم الغيب - نراه ينسى القرآن

أو يتناساه عمداً بين أسباب نجاح الدعوة الإسلامية مع كونه أعظم الأسباب الذي لا يمكنه بل لا يدانيه سبب آخر ، ومع كون الأستاذ يستدل بما يستدل به من الأسباب والعلامات على نبوة سيدنا محمد ، بعد تحقق نجاح الدعوة بانتشار الإسلام ومضى عهد الداعي مقرونا بالنصر والتوفيق . وهذه الحالة إنما تكون علامة على نبوة سيدنا محمد بعد مضي عهد الدعوة متأخرة عن أوانها بكثير ، فإذا كان العامل الأول في الدلالة على صدق صاحب الدعوة عند أول المقابلين بها السابقين في قبولها ، والذين هم رضى الله عنهم أسس صرح النجاح ؟ ، لا شك في أنه القرآن !

ثم إنا نرى الأستاذ الذي نسي هذه العلامة الأولى والكبرى للنبوة لم ينس أن يستمد في كتابه على حسب مناسبات الأبحاث بآيات من القرآن ، وكان ذلك من أسباب نجاح كتابه في التأثير على القلوب ، فهل يمكن أن لا يكون للقرآن الذي أثر حتى في نجاح كتاب « عبقرية محمد » للأستاذ المقاد تأثير في نجاح دعوة محمد صلى الله عليه وسلم ؟ لا يمكن الأستاذ أن ينكر ذلك ، ولأن ينكر تفوق القرآن على جميع أسباب النجاح التي عددها من التهيئة العام والحاجة العامة في العالم ، ومن اجتماع أنواع العبقرية في شخص الداعي .

فإذا هو موقف القرآن إذن من محمد العبقرى الذي كانت دعوته على رأى الأستاذ فى غنى عن المحاطة بشيء من الخوارق الغيبية ليتسنى لها النجاح ؟ ، وكان متوقفاً من الأستاذ أن يعين موقف القرآن من محمد العبقرى في مبحث « البليغ » من كتابه ليكون مؤدياً لحق البحث ، فلم يفعل . فإن كان قراء كتابه المعجبون به كما أعجبت أنا لم يسألوه عن موقف القرآن من محمد البليغ العبقرى في بلاغته ، فإن سألته عن ذلك ، وسائله : هل هو كلام الله أم كلام محمد نفسه ؟ .

فإن كان كلام الله المنزل بنصه على محمد بواسطة الملك فهو يتناقض مع المفروض

آتفا في نبوة محمد من المبقرية المستغنية عن الحوارق النيبية ، لكونه أكبر خارقة
وأ أكبر اتصال منه بمالم النيب .

وإن لم يكن القرآن كلام الله ، بل كلام محمد نفسه عزاء إلى الله كما أشار إليه
الدكتور زكي مبارك من دعاة المبقرية في قوله : « إن محمدا حرم نفسه الشهرة بإجادة
البيان وبفضل الكتاب الذي بلغه عاش البيان » وسيجيء نقله مع أقواله الأخرى ..
إن كان القرآن عند الأستاذ المقاد صاحب كتاب « مبقرية محمد » الساعى لتجريدته من
الحوارق ، كما هو عند الدكتور زكي مبارك ، كان محمد كاذبا في نسبة القرآن إلى الله على
الرغم من قول القرآن : « ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحى إلى ولم
يوح إليه شيء » وكان هذا الكذب أكبر منافع النبوة والمبقرية معا .

فإن تساهل المبقرين وذهبوا فيما بينهم إلى عدم التنافي بين المبقرية والكذب
غير مصارحين به غير أمثالهم ، فماذا يقولون في تحدى القرآن الإنس والجن مجتمعين
على أن يأتوا بمثله ؟ مع أنه لا يتصور صدور التحدى عن عاقل من البشر على أن يأتوا
بكلام مثل كلامه ، فهل يمكن عند دعاة المبقرية أن يكون محمد المبقرى متهوراً مجنوناً
في نهوره إن أمكن عندهم أن يكون كاذبا ؟ ، وهل يجوز عندهم ائتلاف المبقرية
بالجنون أيضا كما جاز ائتلافها بالكذب ؟

ونحن نحاشي محمداً صلى الله عليه وسلم من كل ذلك .

أقول للكتاب المصريين بعد هذا السؤال الواضح : إن كنتم تؤمنون برسالة
محمد من الله بمعناها المعروف عند المؤمنين بالأنبياء فاصدقوا في إيمانكم ، ولا تكذب
قلوبكم أقوالكم ولا تكذب أقوالكم بمضها بعضا ، فليس لكم أن تقيسوا عبقرية
محمد على عبقريةكم التي تسهل الكذب في أعينكم ، فأين هذا الذي تحدثون به
أنفسكم من أن يكذب محمد الأمين على ربه الذي يقول « ولو تقول علينا بعض الأقاويل
لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين »

وقد يُنطق الله كتابنا المصريين ، بالحق فيقول مؤلف « حياة محمد » - ونعم ما يقول - عند الكلام على الأقوال المختلفة في سبب نزول قوله تعالى « وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفترى علينا غيره وإذا لا تأخذوك خليلاً ، ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً ، إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف المات ثم لا نجد لك علينا نصيراً » ص ١٨٠ :

« ومهما تكن الحقيقة الثابتة التي لا تختلف الروايات عليها للواقعة أو الوقائع التي نزلت الآيات فيها ، فإنها تصور ناحية من نواحي العظمة النفسية لمحمد كما تصور صدق إخلاصه تصويراً قوياً . وهذه الناحية تصورها كذلك هذه الآيات التي نقلنا من سورة « عبس » ويشهد بها تاريخ محمد كله . تلك أنه كان يصارع الناس بأنه بشر مثلهم يوحى ربه إليه لهدايتهم ، وأنه - وهو بشر مثلهم - معرض للخطأ لولا عصمة الله إياه . فهو قد أخطأ حين عبس لابن أم مكتوم وتولى عنه ، وهو قد كاد يخطئ فيما نزلت عليه آية الإسراء في شأنه ، وكاد يُفتن عن الذي أوحى إليه ليفترى غيره . فإذا نزل عليه الوحي ينبهه إلى ما صنع في أمر الأعمى ، وفي أمر هذه الفتنة التي كادت قریش تدفعه إليها ، صدق في تبليغ الوحي إلى الناس صدقه في تبليغ رسالات ربه ، ولم يقف حائل من أنفة أو كبرياء ، ولا وقف اعتبار إنساني ، حتى مما يسبغ الفضلاء ، دون إعلان هذا الحق في أمر نفسه . فالحق إذاً - والحق وحده - كان رسالته . وإذا كان احتمال أذى النير في سبيل ما يؤمن به بعض ما تطيق النفوس الكبيرة ، فإن إقرار العظيم بأنه كاد يفتن ليس مما ألف الناس صدوره حتى من العظماء . إنما يخفى هؤلاء أمثال ذلك من الأمور ويكتفون بحساب النفس عليه ولو حساباً يسيراً . فهو شئ إذاً أكبر من العظمة ، وأعظم من كل عظيم ذلك الذي يتيح للنفس هذا السمو على العظمة ، وبفوق كل عظيم هو النبوة التي عمل على الرسول صدق الإخلاص في إبلاغ رسالة الحق جل شأنه . »

والشاهد فيما نقلناه عن كتاب هيكل باشا وحيدناه هو الفقرة الأخيرة الناطقة بمظمة النبوة التي تسمو على المظمة . ونحن نضيف إليه قولنا : نعم إن النبوة هي الشيء الذي يسمو على المظمة وتقصر عن مداه العبقريّة .

وانظر عظمة النبوة المتجلية في قوله تعالى : « لملك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين » وقوله : « وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتهم بآية ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين » .

فهما أبلغ من الآيتين المذكورتين من قبل نقلا عن كتاب هيكل باشا في الدلالة على عظمة محمد النبي صلى الله عليه وسلم في صدقه وإخلاصه لكونهما تصارحان بقصوره في عجزه عن الإنيان بآية تخضع الناس لتصديق مدعاه عن نبوته التي لامدعى لنفسه غيرها يمتاز به على الذين أرسل إليهم .

وللكلام عن موقفه صلى الله عليه وسلم من الآيتين الأخيرتين اللتين ذكرناهما وأشباههما بقية نوردتها في محلها إن شاء الله .

نعود إلى ما كنا فيه : ومن مميزات الطائفة العصرية أنهم لا يعمدون على كتب الحديث وما فيها من الروايات المتعلقة بمعجزات نبينا . ولذا جاء كتاب « حياة محمد » خلواً عن المعجزات السكونية وأقره عليه فضيلة الأستاذ المراغي والشيخ رشيد رضا صاحب مجلة « المنار » . وللاصول إلى هذه الغاية يطعن من يطعن منهم في مكان كتب الحديث مطلقاً من الثقة ، ويعنى من يدعى بمقبرية سيدنا محمد بدل نبوته ، لكنهم متفقون في هذه المرحلة من الدس على الاعتراف بأهمية القرآن وسمو مكانه ، قائلين : إنه المعجزة الوحيدة .

وقولي لهؤلاء القائلين - وهم دعاة العبقريّة - : إن القرآن إن كان معجزة ، وكان

أفضل وأعظم ما وصل إلينا من محمد صلى الله عليه وسلم فهو معجزة نبوته لا معجزة عبقريته ، لأن العبقرية لا معجزة لها ، وأن الذين لجأوا إليها أرادوا أن يتخلصوا من المعجزات التي تدور مع النبوات .

وأصل المسألة أن النبوة كالمعجزة في كونها مخالفة للعلم الحديث الذي سبق قول الأستاذ فريد أن دالت إليه الدولة في الأرض ، وفي كون الذين ينكرون المعجزات من الكتاب ينكرون النبوات أيضا ، وإن كانوا اليوم أجراً على المصارحة بإنكار المعجزات بالنسبة إلى إنكار النبوات . بل العلم الحديث الذي يؤمنون به والذي قذف بالأديان جملة إلى عالم الأساطير ، بمنهم من أن يؤمنوا بالله الذي لم يثبت عندهم وجوده إلى الآن ثبوتاً علمياً مبنيًا على التجربة الحسية ، ولذا قال الأستاذ فرح أنطون منشى* مجلة « الجامعة » فيما مضى عند مناقشة الشيخ محمد عبده^(١) :

« إن الدين هو الإيمان بخالق غير منظور ، وآخرة غير منظورة ، ومعجزة ووحى ونبوءة وبعث وحشر وسؤال وحساب وثواب وعذاب في الجنة والنار ، وكلها غير محسوسة ولا معقولة . ولهذا كان العقلاء من الفلاسفة ورجال الدين في كل ملة يتنادون بإبعاد العقل من الدين » . وكان هذا القول أيضاً من الأسباب التي دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب .

أما الشيخ محمد عبده فلم يصل إلى رده على مناظره بما يقنع قراء ذلك الوقت ومن بعدهم ، ولو كان أتى بجواب مقنع يشهد له بالغليلة على خصمه لما اجتراً الأستاذ فريد

[١] والمناقشة منشورة في باب « الردود » من كتاب « فلسفة ابن رشد » للأستاذ منشى* المحلة المذكورة .

وجدى على أن يقول فيما كتبه ردًا على "عند مناقشة مسألة المعجزات ، وذلك بعد المناقشة الجارية بين الشيخ المفتى والأستاذ المنشئ بأكثر من عشرين سنة : « إن الشرق الإسلامى لما رأى دينه مائلًا فى عالم الأساطير التى قُذفت فيه الأديان جملة بيد العلم الحديث الغربى ، لم ينبس بكلمة لأنه رأى الأمر أكبر من أن يحاوله ، ولكنه استبطن الإلحاد وتمسك به متيقنا أنه مصير أخوانه كافة متى وصلوا إلى درجته العلمية » (١) .

وأما محاولات الأستاذ فريد نفسه اليوم أن يتكلم الفينة بعد الفينة ضد العلم الذى قذف بالأديان جملة - وفيها دين الشرق الإسلامى - إلى عالم الأساطير ، والذى جعل له الأستاذ الدولة فى الأرض ، وذلك بعد أن تولى الوظيفة الأزهرية ، ومضى عليه زمان ظن أن الناس نسوا ما كتبه أولا من أن الأمر - أى أمر دفاع الشرق الإسلامى عن دينه - أكبر من أن يحاوله ، وكان الأستاذ قد أقفل بهذا الكلام الطريق على نفسه وعلى غيره ؛... فليس من الأمر فى كبير ولا صغير كما يظهر من مطالعة كتبنا ونحن إن تفاضينا هنا عن صعود الخطر من دولة العلم - الذى ركم الأستاذ لسلطانه أولا ثم لم يستطع أن يرفع رأسه - إلى مسألة وجود الله ، اكتفاء بما كتبنا عنها فى الباب الأول ولم نعتزف فيما كتبناه من أول الأمر بأى سلطان من أى دولة ... فنحن إن تفاضينا عن صعود الخطر إلى مسألة وجود الله كفتنا الفتنة الناجمة فى مسألتى إنكار المعجزة وإقامة العبقرية مقام النبوة ، شرًا حيث تسبب هذه الفتنة انهيار عقيدة

[١] فى قول الأستاذ فريد وجدى هذا أعظم دليل على أن الشيخ محمد عبده لم يكسب القضية لحساب الإسلام ، حتى إن الأستاذ لا يعد دفاعه عنه أمام طعن خصمه فى الأديان عامة بلسان العلم الحديث المبني على التجربة الحسية ، كلمة منبوسة . ومن هذا جعلت كتابى هذا استثناء لتلك المناقشة الجارية فيما مضى بين الشيخ محمد عبده والأستاذ فرح أنطون ، فإن لم يكن الأستاذ فرح أنطون موجوداً اليوم ، فالأستاذ فريد وجدى وغيره من ورثة عقليته أحياء يرزقون .

كون القرآن كلام الله وأحاديث سيدنا محمد أحاديث رسول الله ، ويلاحظه كل الملامة أن المصريين من علماء الدين مثل الشيخ شلتوت وكيل كلية الشريعة وعضو هيئة كبار العلماء فضلا عن الدكتورة والأساتذة من الكتّاب مثل الدكتور هيكل باشا مؤلف كتاب « حياة محمد » ، نراهم يستسهلون على أنفسهم المخالفة لمرويات كتب الحديث فيما لا يوافق أهواءهم طعنا في ثبوت تلك الروايات عن رسول الله بحجة أن أهل النقد من علماء الحديث وجدوا فيها أحاديث موضوعة ، فيرتقى المصريون من غير علماء الحديث بهذه المرتبة من النقد الخاص لبعض الأحاديث ، إلى الطعن في جملتها باحتمال الكذب في الاسناد حتى أصبحت السنة من بين الأدلة الشرعية ملغاة عندهم ساقطة عن حيز الاعتداد والاعتماد . ولم يبالوا باحتمال الصدق القائم الغالب في غير ماتكلم فيه علماء الحديث الاختصاصيون بالتعميل ، بل فيما صرحوا فيه بالتصحيح أيضاً .

وأصل منشأ الجراءة على التوسع في تكذيب الرواة - إلى حد أن لا يبالى بما يتضمن هذا التوسع من تكذيب الأحاديث الصحيحة أيضا الثابتة عند علماء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيصعد الأمر من تكذيب الرواة إلى تكذيب الرسول - كون النبوة عندهم عبقرية لارسالة حقيقة من الله ، فيكون سهلا عندهم على الرواة القدماء أن يمزوا إليه ما لم يقله ، ويكون سهلا على المصريين أن لا يصدقوه فيما قاله أيضا .

هذا حال الحديث وطريق رفضه ، ثم يحى دور القرآن ، ويكون طريقهم إلى رفضه استعمال الجراءة أيضا إن لم يكن في تكذيب روايته في تأويل معناه ، لاعين بمقول القراء الغافلين ، وغير مباليين بما يتمدون في تأويلاتهم عن حدود مراد القرآن - فلو نظروا إليه نظرهم إلى كلام الله لالتزموا بعض التحوط وخشوا بعض الخشية أن يكونوا مخطئين في التأويل ، لكن مبدأ التحول المصرى من النبوة إلى العبقرية يحل

جميع هذه المشكلات ويفتح أمام المؤول أوسع باب . مثلاً : إن الآيات الدالة على رفع عيسى عليه السلام ككنا ولا نزال نفهم منها رفعه حياً كما فهمه جميع السلف من المفسرين ، حتى جاء الشيخ شلتوت فادعى أن المراد رفع روحه ، فهل هو الذى أصاب في تفسيره حين كان الجميع متفقين على الخطأ ؟ كلا ، بل إنه هو الخطىء كما يأتى بيانه في محله ، لكن عقيدة إنكار المعجزة ومبدأ التحول المصرى من النبوة إلى العبقرية يصغرآن أمثال هذه الخطايا في عيون مقترفيها .

وأجراً نماذج التأويل في القرآن بعد ماسبق للأستاذ فريد وجدى من رد آيات المعجزات وآيات البعث بعد الموت التى تملأ كتاب الله إلى التشابهات غير المفهومة ، ما ادعاه الشيخ شلتوت منـكراً لوجود الشيطان - كما صوره القرآن شخصاً يرى ويسمع ، ويقول ويجادل ، ويتكبر فيؤمر بالسجدة لآدم ويعصى الله ، ويعبد ويمنى ، وينسل ويميش إلى يوم الوقت المعلوم . ثم يعذب في نار جهنم مع الذين اتبعوه - من أن القرآن جارى عقيدة العرب الجاهليين في تصوير الشيطان ، وهذا قلب دلالة القرآن ومرتبته مع مرتبة العرب في المتبوعية والتابعية رأساً على عقب . والواقع أن الشيخ نفسه حريص على مجازاة الكتّاب المصريين في إنكار الأمور الغيبية مثل المعجزات وغيرها بدلاً من مجازات القرآن عقيدة العرب .

ويقرب منه في البعد عن مراد القرآن تأويل انفلاق البحر لومسى ومن معه حتى اجتازوه وغرق فرعون وجنوده ، بالجزر والمد البحريين ، وقد عزى هذا التأويل إلى الشيخ محمد عبده الذى يفهم أن بدعة إنكار المعجزات في صورة تأويلها مأثورة للكتّاب المصريين من زمانه ، بل رد النبوة إلى العبقرية - وقد راجت (موضته) أخيراً بين الكتّاب - هو الذى عتبد طريقه بمصر حيث عرف النبي والرسول في تعليقاته على شرح الجلال الدوانى للمقائد العضدية ، بغير ما هو معروف عند علماء الإسلام في تعريفهما وسيأتى الكلام منا على كل من المسألتين إن شاء الله .

ومثله تفسير الشيخ رشيد رضا صاحب « مجلة المنار » قوله تعالى « انشق القمر » بقوله : « ظهر الحق » وتفسير الشيخ شلتوت لآيات رفع المسيح عليه السلام برفع روحه ، وقوله في نزوله الممدود من أشراط الساعة والمشار إليه في آيتين من القرآن : « انه لا محل له بعد سقوط رفعه حياً »

والشيخان لا يمتدان بعد الآيات بالأحاديث الواردة فيما أنكرهما مهما كثرت ، حتى إن أحاديث نزول عيسى تبلغ سبعمين حديثاً على ما نقله صديقنا العلامة الشيخ زاهد في رده على الشيخ شلتوت من كتاب « التصريح بما تواترت في نزول المسيح » للمحدث الكشميري لكن المنكر لا يلتفت إليها بحجة أنها أخبار آحاد .

سبعمون حديثاً مروياً عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالسنة رواة مختلفين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، لا بد أن تكون لها قيمتها التي لا يكفى لإسقاطها التعلل بأنها أخبار آحاد ، فلو أتى بمثلاً سنداً لصحة خبر من الأخبار الواردة في كتب التاريخ لكفى في إفادة اليقين وزاد على الكفاية ، فإن كفى هناك لكونها رواية تاريخية ، ولم يكف هنا لكونه رواية المسلمين عن نبيهم ، فما أسوأ هذه السمعة سمعة المؤلفين المسلمين عند المؤلفين المسلمين؟! وبئست التهمة شبهة الكذب^(١)

[١] ومنشأ الخطأ من الذين يشكون في صحة وقوع المعجزات الظاهرة على أيدي الأنبياء ؛ حين لا يشكون في صحة الوقائع التاريخية المشهورة ، أنهم يخلطون مسألة وقوع المعجزات في أذهانهم بمسألة إمكانها الذي يحتاجون فيه إلى دليل آخر غير دليل الوقوع . وما داموا لا يعرفون ذلك الدليل القائم على إمكان المعجزات الذي يخلطونه بمسألة وقوعها ، فلا بد أن تكون أدلة الوقوع التاريخية متأثرة عندهم من دليل الإمكان الذي لا يملكونه في مسألة المعجزات ، بخلاف الوقائع التاريخية التي تتفق مع سنة الكون وتعد عادية بالنسبة إلى المعجزات ، فيصدقونها من غير حاجة لهم فيها إلى معرفة دليل الإمكان .

والآن وبعد أن تولى كتابنا هذا إثبات إمكان المعجزات وتعريف المحتاجين إلى معرفة دليله فلا محل للشك في صحة المعجزات ولا فرق في دليل الوقوع بينها وبين صحاح واقعات التاريخ =

نعم إن المؤلفين المسلمين مهما عظم شأنهم فلا ثقة بأمانة السلف منهم عند الخلف
العصرين ، حتى إن الأحاديث المروية عن رسول الله لم يصح منها على تقدير مواف
« حياة محمد » إلا واحد في كل مائة وخمسين حديثا كما سيجيء ذلك أيضا . فملى هذا
لا يوزن للأحاديث السبعين الواردة في نزول عيسى إلا أقل من نصف قيمة حديث
واحد صحيح .

ثم إن رواة تلك الأحاديث لا مصلحة لهم في اختلاقها لأن رفع عيسى عليه
السلام ونزوله مما لا يعنى الرواة المسلمين الذين اتهمهم مؤلف « حياة محمد » في الأحاديث
الدالة على معجزات نبهم الكونية ، بالحجاجة الدينية . فلو كانوا اختلقوا هذه الأحاديث
السبعين لزم أن يكون ذلك منهم تأييدا لآيات القرآن التي فهموا منها رفع عيسى
ونزوله مع عدم المصلحة في هذا الفهم أيضا . أما احتمال كون علماء الإسلام الماضين
غالطين جميعا في فهم آيات القرآن بشأن عيسى ، وكاذبين في رواية الأحاديث تأييدا
لهذا الغلط فهو غاية في سوء الظن بهم من ناحيتي الدراية والرواية ناشئة من ضعف
صاحب الظن في هذه النواحي ، وإذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه . وسيجيء منا
مزيد شرح لكون الغلط في فهم الشيخ شلتوت لآيات الرفع والنزول .

الحاصل أن العصرين من علماء الدين والدنيا المتعمدين لإنكار الأمور الغيبية مثل
المعجزات وغيرها ، ذهبوا في تفسير آيات القرآن وتكوين أحاديث نبينا مذهبها يكاد
يكون ملعبا ، فلا ينفعهم في تصحيح باطلهم قول الله ولا قول رسول الله ، على أن
الله ورسوله أيضا من الأمور الغيبية . فإذا لم تقم آيات البعث بعد الموت في كتاب
الله حجة على وقوعه عند الأستاذ فريد وجدى ، وآيات الشيطان على وجوده عند
الشيخ شلتوت كشخص حى عاقل ، ولا السبعون حديثا على نزول عيسى عليه .

== العادة غير المحتاجة إلى دليل الإمكان ، بل دليل الوقوع في المعجزات أقوى منه في العاديات
لكون روايات الناس في المعجزات مدعمة بشهادة الكتب المقدسة .

السلام في آخر الزمان فأى قول الله والرسول ينفع في إثبات أى مطلب أو قطع أى نزاع؟^(١).

وأصل المسألة أن للمتعلمين المصريين من الكتّاب عقيدة راسخة أرسخها في أذهانهم العلم الحديث المادى الذى يؤمنون به فوق إيمانهم بكتاب الله وسنة رسوله ، وهى إنكار الأمور الغيبية مثل المعجزات والنبوة بمعناها المعروف عند الماتيين^(٢) فلو لم يكن فيهم هذه العقيدة ونظروا إلى قول الله ورسوله نظر الحايذ غير المقيّد بعقيدة مانعة عن قبول ما يخالفها لأمكننا وقفهم في حدود قول الله ورسوله^(٣).

فوجب علماء الدين اليوم غير المتفقين مع الكتّاب المذكورين مكافأة عقيدتهم المانعة عن الإيمان بالأمور الغيبية مكافأة علمية تبين ما فى العلم الذى بنوا عقيدتهم عليه من الجهل . وفى زماننا طائفة من علماء الدين لم ير الدين خيراً منهم تهيّبوا مكافأة تلك العقيدة المانعة عن تصديق الأمور الغيبية مثل المعجزة والنبوة وغيرها ، ولم يتهيبوا مكافأة نصوص الكتاب والسنة بتكذيب الثانية وتأويل الأولى بما يحرف الكلم عن مواضعه . فأردت أن أقوم فى هذا الكتاب بهذا الواجب مستعيناً بتوفيق الله تعالى فوضعت الباب الأول لإثبات وجود الله الذى هو فى رأس الأمور الغيبية ، ووضعت هذا الباب الثالث لإثبات النبوة والمعجزة والنشأة الآخرة .

[١] ومن طريف التلقى أن المعتدين على الآيات والأحاديث رفضاً أو تأويلاً مرهقا ، لا يتحملون حملات النقد من المعارضين عن حقوق كتاب الله وسنة رسوله ويعدون لها اعتداء عليهم ، إذا وجدوا فيها شيئا من الشدة التى ليست إلا وطأة الحق . وظنى أن كفى أصحاب « الثقافة » عن نشر مقالتي فى الرد على مقالة الشيخ شلتوت المنتشرة فى « الرسالة » كان سببه هذا التلقى .

[٢] وهم متفقون فى هذه العقلية العليّة مع الأستاذ فرح أنطون الذى ناظره الشيخ محمد عبده ولم يغلب عليه .

[٣] لكنهم لما اقتنعوا بعدم وجود الأمور الغيبية واستحالة المعجزات فما رأوه منها فى كتب الحديث طعنوا فى صحته ، وما رأوه فى القرآن أولوه .

موقف العقل والعلم^(١)

من رسل الله والآيات الظاهرة على أيديهم وموقفهما من البعث بعد الموت

إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ، ويقولون
نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً ، أولئك هم
الكافرون حقاً واعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً - ما يجادل في آيات الله إلا الذين
كفروا فلا يفررك تقلبهم في البلاد .

هذه الموضوعات أعني النبوة والمعجزة وكذا النشأة الأخرى تذكر في كتب
أصول الدين بعنوان : « السمعيات » بناء على أنها مستندة إلى السماع من الأنبياء
البعوثين من الله المؤيدين بالمعجزات ، ومعجزاتهم منقولة بأخبار متواترة أو مشهورة .

[١] دفعني إلى كتابة هذا الباب أن الدكتور هيكاشا الذي ألف كتاباً في حياة محمد صلى الله
عليه وسلم وأخلاه عن المعجزات المذكورة في كتب السيرة والحديث ، رأيته يسمى في مقدمة الطبعة
الثانية لتبرير ما فعله ، بإنكار ثبوت تلك المعجزات التي سماها المعجزات الكونية ، من حيث الرواية
وإنكار وقوع ما يخالف العقل وسنة الكون ، من حيث الدراية .

وقد علم القاري من مقدمة كتابي هذا كيف ادعى الأستاذ فريد وجدي بك استحالة
المعجزات والبعث بعد الموت ، حين جرى بيني وبينه النقاش بهذا الصدد على صفحات الأهرام .
وعلم أيضاً قول الأستاذ فرج أطول منشي " مجلة « الجامعة » ومناظر الشيخ محمد عبده مفتي الديار
المصرية : « بأن جميع الأديان لا تتفق مع العقل لأن الدين هو الإيمان بخالق غير منظور وآخرة غير
منظورة ووحى ونبوءة ومعجزة وبعث وحشر وثواب وعقاب في الجنة والنار وكلها غير محسوسة
ولا معقولة » .

فتبين أن مرض العقلية للأساتذة الثلاثة كلهم من نوع واحد مستول على المثقفين المصريين
بمصر ، وقد عاجلنا منه في البابين السابقين بحمد الله ما يتعلق بوجود الله ونعالج في هذا الباب العقليات
المریضة المتعلقة بالمعجزات والنبوءة والنشأة الآخرة إن شاء الله ، ومنه العون والهداية .

فسألة وجود الأنبياء ومعجزاتهم ، ووقوع البعث بعد الموت تنبئ على الأدلة السمعية لا على الأدلة العقلية التي يدركها الإنسان ولو لم يسمعها من الأنبياء ، كوجود الله . وليس وجود ثابت بالسمع كوجود ثابت بالعقل بمعنى أنه لا يترتب على عدم وجود السمعيات مثل الأنبياء ، محال عقلي كما يترتب على عدم وجود الله ، إلا أن يكون ذلك محالا بالواسطة أو بالأوفق لاصطلاح المتكلمين محالا بالغير ، كإزوم الكذب في إخبارات الله تعالى . وبهذه الطريقة فقط يكون ثابت بالعقل ضروريا ، يعني أن وجود الله يُثبت أولا بدليل عقلي ضروري ، ثم يُثبت إمكان السمعيات مثل النبوة والمعجزة والآخرة بدليل عقلي أيضا مبني على وجود الله ، ثم يُثبت وقوعها بإخبارات الأنبياء المؤيدين بالمعجزات عن الله الذي لا يتصور منه الكذب كما قال خضر بك من علماء الدولة العثمانية في زمن السلطان محمد الفاتح ، وهو أستاذ الخيال صاحب التعليقات الدقيقة القيمة على شرح العلامة التفتازاني للعقائد النسفية - في منظومته النونية المعدودة من التتوون الكلامية :

وواقع كل مانص الصدوق به من ممكن كصراط أو كيزان

ولهذا الفرق بين الموضعين سيرانى القارى لا أقيم على وجود الأنبياء ومعجزاتهم والنشأة الآخرة دليلا عقليا يساوى في القوة دليل وجود الله ، ولا أطيل الكلام في هذا الباب كما أطلت في الباب الأول إلا نقاش منكرى المعجزات الكونية مطلقا أو لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم . وحسبك فارقا بين المسألتين أن النبي ليس بواجب الوجود . ولهذا أيضا ليس لمنكرى هذه المسائل أن يطالبونا بإقامة الدليل العقلي عليها سوى إمكانها ، على أن لنا أن نقيم فيما سيأتى دليلا عقليا يكاد يفيد اليقين العقلي بلزوم وجود الأنبياء زيادة على دلالة معجزاتهم عليهم ، وكذا النشأة الآخرة في وجوبها نقلًا وفي إمكانها عقلا .

ومع أن النبوة لا يقوم عليها دليل يفيد الوجوب والضرورة المنطقية فهي واقعة

تستند إلى التجربة التي يعتبرها المصريون الدليل العلمي ، غير أن النبوة لا يجربها إلا النبي نفسه ، وغير النبي يجربها بمعجزته ، وتقوم تجربة معجزته مقام تجربة نبوته ، ومن هنا يعلم أن المعجزة لا تنفك عن النبوة ، ويعلم أيضا تفوق الدلائل العقلية على الدليل التجريبي حيث يثبت بالأول وجود الله الواجب الوجود ، وبالثاني وجود النبي غير الواجب الوجود . وهكذا يكون إثبات كل مالا يجب وجوده ، بالأدلة التجريبية التي تفيد ما دون الوجوب أعني الوجود المادي الوقوعي ، ويعلم أيضا أن تعبير المصريين عن الفلسفة المادية « بالفلسفة الواقعية » تفضيلا لها على الفلسفة الميتافيزيقية غير كافلة للفضل المطلوب ، لأن هناك مرتبة أعلى من مرتبة الوقوع وهو الوجوب أى ضرورة الوقوع .

أما إثبات إمكان النبوة والمعجزة والنشأة الثمانية فمن أسهل الأمور بعد ثبوت وجود الله القادر على كل شيء . ومن هنا قال « شيله ر ماخر » و « ريتجه ل » : « إن الإيمان بالمعجزات لا ينفك عن الإيمان بالله » ومعناه أن من يؤمن بالله فلا بد أن يؤمن بالمعجزات أيضا . وقال « استوارت ميل » عند انتقاده لإنكار « هيوم » المعجزات : « إن من لا يؤمن بوجود فوق الطبيعة ولا بتدخله في شؤون العالم لا يقبل فعل إنسان خارق للعادة على أنه معجزة ويؤوله مطلقا بما يخرج عن كونه معجزة ، لكن إذا أومن بالله فلا يكون تأثيره في العالم وسلطته عليه فرضية محضة بل احتمالا جديا . والحكم بعدم تدخل الله في شؤون العالم إنما يمكن بمعرفة السنة الإلهية في الماضي ، أو بمعرفة ما يلزم منطقيا أن تكون السنة الإلهية كذلك » .

نعم معنى عموم قدرته تعالى على كل شيء أنه قادر على كل شيء ممكن إمكانا عقليا . لكن نطاق هذا الإمكان أوسع بكثير مما يظنه منكرو المعجزات ، فيدخل في الممكن كل ما ليس بمحال عقلي ولا مستلزم للمحال كجمع النقيضين ورفههما والدور والتسلسل . ومن العجب أن منكرو المعجزات فقط ، أو منكرو المعجزات والنبوة

مما ينكرونها على ظن أنها غير ممكنة ، وهم من غفلتهم يقيسون الإمكان والاستحالة بمقياس قدرة الإنسان ، وينسون قدرة الله التي ليس ببعيد عنها أن تهدم السماوات والأرض وتنشئها من جديد . ونحن لا نتكلم في هذا الكتاب إلا مع المعترفين بوجود الله ، فراضين أننا قد فرغنا عن إثباته نهائيا في الباب الأول الذي أوشك من طوله أن يكون كل الكتاب ، وقطعنا دابر المنكرين .

ولا شك أن الله الذي فطر السماوات والأرض لا يصعب عليه أن يرسل إلى بني آدم الذين هو خالقهم أيضا رسولا منهم فيوحى إليهم ما يشاء ، وأن يظهر على يديه خارقة من خوارق العادات كخلق ثعبان من العصا ، وهو خالق العصا ، والثعبان وجميع العالم من عدم ، من غير أن يُعَدَّ خلقه أو خلقهما معجزة ولا يصادف منكرًا . وما أبدع ما قال « ويليام استانلي جون » من كبار المنطقيين الإنكليز : « القدرة التي خلقت العالم لا تعجز عن حذف شيء منه أو إضافة شيء إليه ، ومن السهل أن يقال عنه إنه غير متصور عند العقل ، لكن الذي يقال عنه إنه غير متصور ليس غير متصور إلى درجة وجود العالم » يعني لو لم يكن هذا العالم موجودا وقيل لمن ينكر المعجزات ولا يتصور وجودها : سيوجد عالم كذا ، كان جوابه إن هذا غير متصور وكان نفي تصوره أشد من نفي تصور المعجزات .

بل إذا نظرنا في خلق العقل الذي هو أكبر معجزة وأول رسول من الله إلى عباده ، ثم إذا نظرنا في أن يبعث رسولا إليهم ويجعل على يديه علامة لرسالته ليعلموا بالرسول الأول العام خالقهم ، ويتعلموا من الرسول الخاص تفاصيل ما يأمرهم به الخالق وما ينههم عنه ، كما يبعث الملك عامله إلى رعيته بمرسوم من عنده ... إذا نظرنا ، فإن إرسال الرسل إلى الناس وجعلهم ممتازين ببعض المعجزات التي هي أوسمة رسالتهم ،

أسهل من خلق معجزة العقل في الإنسان وجعل نوعه ممتازا بها ^(١) لأن الأول من هذين الأمرين في متناول القدرة البشرية أيضا ، فيستطيع الملك أن يرسل رسولا إلى شعبه ويخصه بمرسوم منه لا يوجد في يد غيره ، ولا يستطيع أن يمنح رسوله العقل ، وكوننا نرى الأمر بالعكس فنظن ما هو أكثر وقوعا أسهل لكثيرته ، وما هو أقل وقوعا أصعب لقلته ، لا يغير الحقيقة المعقولة عند قطع النظر عن القلة والكثرة .

وقولنا هذا أسهل وهذا أصعب مبني على تقدير عقولنا في المقارنة بين الأمور من حيث السهولة والصعوبة ، وإلا فجميع الممكنات سهلة متساوية الإقدام في السهولة بالنسبة إلى قدرة الله ، والممكنات لا تحد ولا تنتهي إلا في الحال الذي يقدره العقل

[١] ولهذا قال « شاوريان » : « الإنسان حيوان متفانيق » لامتياز العقل بالإنسان نفسه يكفينا مثالا للمعجزة .

ولا يجوز أن يقال انتهت الفرصة من قولنا بأن العقل أكبر معجزة : إن رسول النقل يعني عن إرسال الرسل كما قال العربي :

أيها المر إن خصصت بعقل فأسألته فكل عقل نبي

لأننا أجبنا في ضمن أقوالنا عن هذا الاعتراض ، فخصصنا العقل الذي هو أكبر معجزة ، لأكثر واجب وهو إثبات وجود الله ، ولا نهمل بعد هذا أيضاً فنحتكم إليه في جميع الأمور المهمة ، وقد جعلناه في هذا الكتاب صاحب الحكم الوحيد في تمييز الممكن من المستحيل حتى بنينا عليه أيضاً إمكان بعث الأنبياء وإمكان إظهار الخوارق على أيديهم من الله القادر على جميع الممكنات . ومع كل هذا فقد أشرنا آنفاً إلى أن الناس لا يستغنون بعقولهم عن عباد الله الذين اصطفاهم لدعوة الخلق إلى ضراطه المستقيم ، كما أن كون الرعية من ذوي العقول لا يغنيهم من أن يرسل إليهم الملك عاملاً من عنده يزلون إلى قوله ويعتبرونه قول الملك .

ثم إن معجزة العقل على عظم قدره بل عظم إعجازه لا تعد معجزة لكونه نعمة عامة في سنة الله لجميع بني آدم ، فهو عادة من هذه الناحية لا خارق العادة ، مع كون المعجزة في عرف العلماء من الخوارق ، ونحن إنما ذكرنا العقل ولقننا إلى أنه أهم من المعجزات الخارقة وإن لم يكن معدوداً منها ، تقريباً للخوارق إلى الأذهان .

المحض ويفصل بينه وبين الممكن بميزانه ، وليس لغير هذا الميزان حق البت في حدود الإمكان والاستحالة . فلا يقال هذا ممكن وهذا محال بالنظر إلى تجربة الوقوعات . وهذا على الرغم من أن الغافلين الذين ينكرون النبوات والمعجزات يعتمدون في إنكارهم على تجربة الوقوعات الحاضرة لكونهم لا يقدرّون الله وعظمته قدرته كما قال تعالى « وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء » وقال : « قد نعلم أنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » ولكونهم في عصر رواج التجربة وكساد العقل المحض ، يرون السماوات والأرض مخلوقة فيمتدّون بامكانها غير مستبدين ، ولا يرون في عصرهم نبيا ولا معجزته التي ليست بأعظم من السماوات والأرض ، فيقولون إنها غير ممكنة ، ويقولون إنها غير مؤلفة مع نظام العالم .

وبعض الجهال يقولون إكباراً لمكتشفات العلماء الغربيين في العصر الأخير :

« معجزات العلم قد أوفت على معجزات الدين في ماضي القرون »

فيستصغرون معجزات الأنبياء عليهم السلام التي أنكرها منكروها استمظاما لحصولها بإذن الله مباشرة من غير توسل إليها بالوسائل العلمية غير الخارجة عن الوسائل الطبيعية ، وفي هذاميزة المعجزة التي يصغر بجانب أصغرها أعظم المكتشفات العلمية . ومن هذا يقول المنكرون ، باستحالتها ويرون فيها خرق نظام العالم ، حتى إن بعض الجهال من هذه الطائفة المنكرة يحتاج إلى تأويلها وتزويلها إلى ما دون الحوارق ، مع أن المعجزة لا بد أن تكون خارقة لنظام العالم وإلا لا تكون معجزة بمعناها الحقيقي .

فقول للمفكرين وهم يدعون أنهم يؤمنون بالله : أليس واضح ذلك النظام هو الله ؟ فكيف تقيّدون الله بالنظام الذي هو واضعه بقدرته وإرادته واختياره ؟ فهل يكون القادر المختار عاجزا عن تغيير ما وضع ؟ أما أنه لم يغيره فيما رأيناه وهو سنته التي لن تجد عنها تحويلا فذلك بالنسبة إلينا ، وممناه أنا لا نقدر على تبديل سنة السكون ، فلا

تكون النار إلحارة محرقة لكل ما من شأنه الاحتراق بموجب نظام العالم ومصالحتنا في استمرار نظامه أنا نعتمد عليه مطلقا في أمورنا وحاجتنا ونحصل لنا منه قواعد مضبوطة ، ولكن نظام النار هذا مثلا الذى نحن مقيدون به - لاختلاق النار وواضع نظامها - ليس بمنع أن يجعلها الله بردا وسلاما على نبيه وخليله إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه ، تأييدا لرسالته من عنده .

فنظام العالم العام الذى اتخذناه في الباب الأول من هذا الكتاب دليلا على وجود الله تعالى الذى هو واضع النظام ، يكون تغييره الذى نعبّر عنه بالمعجزة - والذى هو أيضا نظام من الله ، لكنه نظام خاص استثنائى - دليلا على وجود أنبيائه . ومن هذا يمكننا أن نعد تأييد الأنبياء بالمعجزات من سنن الله أيضا .

والنظام الأول العام هو الذى يسمونه القوانين الطبيعية والذى يزعم منكرو المعجزات أنه لا يمكن تغييرها ، لكن الحق أنها قوانين موضوعة غير ناشئة من طبيعة الأشياء حتى لا يمكن تغييرها . ومعنى كونها قوانين أنها قضايا كلية مطردة الصدق إطراداً عاديا غير بالغ مبلغ الضرورة والوجوب ، فلا يكون خلافه محالا عقليا ، لأن تلك القضايا مبنية على التجربة ، والتجربة مهما اطردت نتائجها وتبجح العلم الحديث وهواته بالاستناد إليها فلا تكفى في استناد القضية الضرورية إليها ، لأنها إنما تدل على العادة لا على الضرورة المنطقية . وقد وقفنا حق الكلام في مبلغ التجربة من قوة الدلالة ، وفي مقارنتها مع الدليل العقلى في أمكنة عدة من الباب الأول من هذا الكتاب . فإن كانت الضرورة شرطا في القانون ولم يكف اطراد الصدق عاديا فليس هناك شئ يصح أن يقال « قوانين طبيعية » ولذا أنكر الفيلسوف « هيوم » العلم واجتهد « كانت » في أن يجعل قوانين العلم أى العلم الحديث المبني على التجربة ، ضرورية فلم ينجح . وقد سبق حل هذه المسائل أيضا في هذا الكتاب . قال « أميل سس » : « إن العلم مع كونه ترقى كثيرا في مطالعة الطبيعة لم يثبت في وقت من الأوقات أن

القوانين الطبيعية قوانين ضرورية هندسية » يعنى أنها ليست مستحيلة التغير .

وقال « لينتزر » : « ليست القوانين الطبيعية عندية محضة كما ادعى « بابل » ولا ضرورية بالضرورة الهندسية » وكان يقول « ما يدار بالما كيفية حسن لكنه غير ضرورى » وقال الرياضى الشهير « هازى پوانكاريه » فى كتابه « الفرضية والعلم » : « القانون التجربى عرضة دائما للتصحيح فهو لا يزال يُتوقع تبدله بقانون أقوى منه » وقال أيضا « لو كانت الهندسة علما تجريبيا كانت علما تخمينيا ووقتيا » .

ومما يجدر بالذكر هنا أن مبنى علم الهندسة على أن كل ما ليس بمتناقض فهو ممكن . وقال « هو كسلى » من مشاهير علماء الإنجليز : « أنا لا أعلم محالا غير التناقض ، ولهذا يوجد محال منطقي ولا يوجد محال طبيعى » وفى معنى هذا كنت قلت فيما سبق : يوجد محال عقلى ولا يوجد محال تجربى .

فلا شبهة فى إمكان المعجزات ، والذين ادعوا أنها محالات عقلية ، كالأستاذ فريد وجدى عند جريان المناظرة بيننا فى مقالات كتبناها متقابلات ونشرتها جريدة الأهرام قبل بضع عشرة سنين ، لم يميزوا ما هو غير واقع بالنظر إلى تجربتنا^(١) عما هو محال ، فى حين أن بينهما فرقا عظيما ، لأن المحال أخص مما ليس بواقع ، فهو يزيد على غير الواقع بعدم إمكان الوقوع ، وفى حين أن التجربة الدالة على مجرد الوقوع أو اللالوقوع لا تصمد إلى مرتبة الحكم بضرورة الواقع باستحالة غير الواقع ، إذ الحكم بالضرورة أو الاستحالة أو الإمكان من اختصاص العقل ، وليس من شأن التجربة . فالإمكان أوسع نطاقا من الوقوع بكثير ، والوقوع ضيق ، وضرورة الوقوع أضيق ، كما أن الاستحالة

[١] على أن التجارب الماضية من مختلف الأمم فى أزمنة الأنبياء تشهد بوقوع المعجزات . فوجود الأنبياء المعروفين صلوات الله وسلامه عليهم وشهود الناس بمعجزاتهم ثابتان ، على أن لا يكون ثبوتها دون ثبوت أى رجل من رجال التاريخ ووقائعه المشاهير .

التي هي بمعنى عدم الإمكان أضيق من عدم الوقوع ، فهنا خمس مراتب : الإمكان ، والوقوع ، وضرورة الوقوع ، وعدم الوقوع ، واستحالة الوقوع ، فتحكم التجربة في الوقوع واللاوقوع فقط ، حتى ان حكمها في اللاوقوع لا يكون كلياً بتمام معنى الكلمة^(١) أما الثلاثة الباقية فالحاكم فيها العقل . وقد يكون الممكن أصراً عظيماً تقصر التجربة عن الوصول إليه ، فيظنه قصير العقل مستحيلاً أو يكون الواقع كثير الأمثال جداً فيظنه ضرورياً ، مثلاً يرى النار تحرق دائماً ما من شأنه الاحتراق ، فيحكم بأن إحراقها ضروري لا يمكن انفكاكه عنها ، مع أن الضرورة أو الاستحالة تندرج جداً ولا تختلف مع عظمة الشيء أو تفاهته ، مثلاً إن جمل العصا حية ، أو إراء الأكمة والأبرص ، أو شق القمر من الممكنات بالنسبة إلى قدرة الله ، بل يمكنها إيجاد الكون العظيم في آن واحد ، وإعدامه بحد وجوده في الآن الثاني ، ولا يمكنها إيجاد بموضة وإعدامها معاً في آن واحد ، أو جعلها تحرك أجنحتها ولا تحركها في آن واحد ، لأن فيه جمعا بين النقيضين ، وهو محال لا تتعلق به حتى قدرة الله .

فإذن يكون منشأ إنكار المعجزات واستبعاد وقوعها إن لم تكن عقيدة الفكر المستبعد في نظام العالم أنه من طبيعة الأشياء لا يقبل الانفكاك عنها وليس بمجمل اختياري من الله ، حماقة محضة ، إذ لا بد إذا كان الله جاعل نظام العالم وكان مختاراً في جملة ، أن يقدر على تغييره متى شاء ذلك . فالله تعالى في عقيدة المؤمنين إذا شاء يسلب

[١] ومن هنا لا يرى « استوارت ميل » الوجوب والضرورة في أي مسألة تثبت بالتجربة مهما كثر عدد التجارب الواقعة في جميع أزمنة الماضي ، فهي ليست بشيء إزاء عدد الحالات غير المتناهية التي يحتفظ بها المستقبل احتياطاً . والقول بأنه لا سبب داعياً على أن لا تكون حالات المستقبل طبق الماضي مؤيدة للتجارب السابقة ، خروج عن مبدأ التجربة ولطامة مبدأ آخر مكانها .

الأشياء ماجرت سنته فيها ، ويكون هذا السلب خرقا منه للعادة لآخرقا للعقل حتى يكون محالا ، فكما تكون إماتة الأحياء من القتلة بإذن الله يكون إحياء الموتى من أنبياء الله أيضا بإذنه ، ولا فرق بين الحالين إلا بكثرة وقوع الأول وقلة الثاني مع تساويهما في الإمكان . وكذا الكلام في إحراق النار ما تحرقه أنه كما يكون بإذن الله يكون كف النار عن الإحراق بأمر الله ، ولا فرق بين الحالين بالنسبة إلى قدرة الله ^(١) .

بل التحقيق أنه إذا وقع الإحراق فليس ذلك من النار ، إذ الفاعل الحقيقي في كل شيء هو الله وليس في السكون مؤثر غيره ، فمن عزا فعل الإحراق إلى النار والإطفاء إلى الماء وقال إن كلا منهما فاعل له فعل خاص به ثم ادعى بملء فيه أنه ثابت بتجربة ومعاينة كل أحد في كل زمان ومكان ، فقد وهم لأن الثابت بالتجارب والمشاهدات إنما هو حصول الإحراق والاحتراق عند مماسة النار ومقارنتها ، لا أن فاعل فعل الإحراق ومؤثر هذا الأثر أعني الإحراق هو النار . ولا يلزم من اطراد الأثر ودورانه مع النار أن تكون هي علته الفاعلية لأن العلة أمر لا يرى ولا تتعلق به المعاينة والملاحظة حتى يصح تعيين العلة على أنها النار ، وحتى يدعى أن ذلك مجرب مشهود ! ومن هنا يتبين أن كثيرا من الأمور التي يظنها الظانون أنها ثابتة بالتجربة والمعاينة ، ليس كما يظنون ، فيجب على صاحب النظر الدقيق في المجربات أن يحدد مدلول التجربة تحديدا دقيقا ولا يتعدى حدودها .

[١] ولذا قال استوارت ميل : « إن الله الذي أوجد سلسلة الأسباب والعقل قادر على تعطيل عمل هذه السلسلة ، فلا تكون المعجزة خارقة للعادة بهذا الاعتبار ولا يخل قانون السببية ، فسبب المعجزة لإرادة الله » ومراحده من عدم كون المعجزة خارقة أنها غير محالة بقانون السببية وهو الناحية المهمة للمسألة ، لوجود سببها الذي هو إرادة الله ، وإلا فالمعجزة تخرق العادة بتعطيل عمل سلسلة الأسباب .

وما أحسن ما قال الفيلسوف « مالبرانش » كما في « مطالب ومذاهب » في مبحث « الدين في الأزمنة الأخيرة » : « إنما نرى نحن توالى الأحداث ولا نرى الرابطة التي تربط أحد الطرفين بالآخر ، فلماذا تبقى هذه الرابطة مستخفية عنا ؟ لكونها شيئاً إلهياً لا يوجد مثله في المخلوقات » .

وهذا عين ما قاله علماؤنا الأصوليون : « لا تثبت العملية بالدوران » . ففي حادثة الإحراق والاحتراق نرى الاحتراق والجسم المحترق ونرى معهما النار ، ولا نرى كون المحرق هو النار أى لا نعلم النار على أنها هي فاعل الإحراق وعلته كما نعلم القابل أى المحترق على أنه الجسم الفلاني ، وإن كنا نرى الإحراق والاحتراق فيما رأيناه دائماً يقتزمان ويدوران معهما . وذلك لأن العملية لا ترى ولا تثبت بالدوران ، وليست رؤية المقارنة رؤية العملية . فهذه الحقيقة قد فهمها « مالبرانش »^(١) وفهم قبله علماء الإسلام المجتهدون ونعم ما فهموا ، وزاد مالبرانش في الفهم عند تطبيقها على المسائل المادية فقال : إن سبب كون العملية غير مرئية أنها شيء إلهي لا يوجد مثله في المخلوقات ، ونحن إنما نرى المخلوقات في الأحداث .

ولا تقل أيها القارئ إن التردد في كون علة الاحتراق الفاعلية هي النار بعد مشاهدة النار مع كل أحداث الاحتراق ، مكابرة ظاهرة لأنني أقول : على أي دليل قطعي الدلالة تبني حكمك هذا ؟ فإن بنيت على التجربة المشاهدة فالتجربة لا تشهد العملية لأن

[١] حتى إن الفيلسوف « هيوم » الذي هو أشهر مشاهير المنكرين للمعجزات فهمها أيضاً بدليل قوله : « إذا أمعنا في النظر فنحن لا نرى القوانين والأسباب ، وإنما نرى الأحداث والنتائج فنقول بالعلة والضرورة من غير أن نراها ، فإذا ضربنا إحدى كرتي « بيلاردو » تأخذ الكرة الثانية تتحرك أيضاً ، فإذ نرى بحواسنا هو هذا القدر ليس فيه غير الأحداث ، وليس فيه غير تقدم حادثة وتأخر أخرى ، فالحادثات ترى أنفسها دون عللها وأسبابها » انتهى مع قليل من التوضيح وقال « كوييه ر » « ترأى نقل الحركة من جسم إلى آخر موضعاً لنا ، منشأه اعتيادنا الحاصل من مصادفته في كل مكان . وقال « كانت » « مسألة أنه كيف تكون المقابلة والمناسبة بين الجواهر مشكلة ولا شبهة في أن حلها خارج عن نطاق علم البشر » .

العلية أمر معنوى لا يرى ، وإنما مدلول التجارب ومشهودها كون النار مجتمعة مع
حادثة الاحتراق والجسم المحترق ودائرة حيثما دارا ، وإن بنيته على الدليل المنطقي فالمنطق
لا يعترف بدلالة دوران شئ مع شئ ودوام اقترانه به ، على كون صلة أحدهما بالآخر
صلة العلة بمعلولها ، لاحتمال أن تكون صلة الاقتران وإطراد الاقتران المشهودة بينهما
غير صلة العلية والمعلولية ، فإدام احتمال أن يكون الله الذى هو خالق كل شئ والذى
نحن نتكلم فى مسألة نبوة الأنبياء ومعجزاتهم مع المعترفين بوجوده وكونه خالق كل
شئ ؛ هو خالق فعل الإحراق ، وأن تكون إرادته هى العلة للاحتراق وهو معلولها
وأثرها الصادر منها دون أن يكون صادرا من النار وإنما توجد النار مع الاحتراق كالشرط
العادى غير محتاج إليه فاعله ، وقد اشترط ليكون نظاما ووسيلة يتوسل بها عباد الله فى
قضاء حاجاتهم أى ليكون شرطا بالنسبة إليهم لا بالنسبة إلى الفاعل يحتاجون إلى
مراعاته ولا يحتاج هو إليهما ، بمعنى أن خلقه الاحتراق مع النار وبدون النار سواء
هنده وبالنسبة إلى قدرته وإرادته ، فلو شاء أن يخلق الاحتراق مع الماء والانطفاء مع
النار لفعل ... ما دام هذا الاحتمال موجودا ومرجحاً على احتمال كون فاعل الإحراق
هو النار ، توحيداً لفاعل الكائنات^(١) واختياراً لصيانة انتظامها من التشتت الحاصل
من تعدد الفاعل تمهداً يكاد يكون على قدر عدد الكائنات ، وما نرى فيها من الأسباب
المؤثرة فى المسببات أو بالأصح أشباه الأسباب فجرد ظواهر سائر الأسباب الحقيقية
الوحيد الذى هو إرادة الله . ولا يجوز القول بالأسباب فى دين التوحيد إلا على تقدير
أن تكون سببيتها مجعولة مستعمارة لا أصلية غير قابلة للتبديل والتغيير ، ولا يقول شئ
من الأشياء فى الكائنات بخاصة ناشئة من ذاته غير قابلة للانفكاك عنه إلا الطبيعى
المنكر للإله بالمرّة أو المعترف بالإله غير المختار . ولذا قال « مالبرانش » الفيلسوف المار

[١] ألا نرى أن علماء أصول الدين من أهل السنة قائلون بأن الله تعالى هو خالق أفعال عباد
لا العباد أنفسهم ، مع كون الإنسان أولى بأفعاله من النار بفعل الإحراق .

الذكر كما في مبحث المعرفة من « مطالب ومذاهب » :

« ليست العلة الحقيقية إلا واحدة لأن الإله الحق واحد والقوة التي في الطبيعة وفي كل شيء عبارة عن إرادة الله ، فالاعتراف مثلا بأن الشمس تعطى الحركة والحياة للأشياء بكون شركا ، وباستطاعة الملائكة والمقربين لو اجتمعوا لتحريك ورقة من أوراق شجرة ، بكون تناقضا . »

وقال المتكلمون الأشاعرة قبل « ما لبرانش » ونعم ما قالوا : « إن الكائنات بأجمعها مستندة إلى الله من غير واسطة » .

ويحسن أن نتذكر هنا ما سبق ذكره عند النظر في صلة النفس بالبدن من القانون الذي وضعه « لينتزر » وسماه « الوفاق السابق التقدير » « آرموني بره أنابلي » وهو قانون كبير شامل لجميع أجزاء العالم الفردية في مناسبة بعضها ببعض ، فلا تأثير ولا تأثير بينها أصلا عنده لكون كل منها بسيطا لا نوافذ لها حتى تدخل فيها أشياء وتخرج ، وإنما حصول أثر الواحد « مونا د » في الواحد الآخر بتدخل الله ، بمعنى أنه تعالى أراد عند تنظيم الأشياء أن يراعى الواحد في تنظيم غيره ، وأن يراعى غيره في تنظيمه فيتوازن الجميع .

وقال « هيوم » : « إذا نظرنا إلى أي شيء أول مرة فلا ندري ما الذي يستمد ذلك لأن يفيد ؟ وايس في السكون ذرة نستطيع تخمين ما تحوزه من قوة ، ولا أي شيء نستطيع القول بأنه معلول تلك القوة . فتعقب واقعة واقعة أخرى ، لكن حواسنا لا ترى القوة التي تمتشي بهذه الماكينة ، لا نراها في أي صفة محسوسة من صفات الأجسام المادية ، فكل ما نعلمه أن النار حارة ، لكن التلازم بين النار والحرارة يظل دائما فوق علمنا » .

يريد أن يقول : إن كل صفة أو خاصة من صفات الأشياء وخواصها ليس بينها

وبين تلك الأشياء تلازم عقلى يجعلها ضرورية لها ، ويجعل انفكاكها عنها مستحيلا ، فلا نعلم لماذا كان السكر حلوا والملح مرا والسّم قاتلا والنار محرقة . فكما لا نعرف أسباب ذلك لا يُعرف قبل التجربة اتصافها بصفاتھا الخاصة ، فلا ترون في مرائيھا الخارجية ما يفيد معنى من تلك المعاني ، حتى إن من لم ير السّم إذا رآه لا يخطر بباله أنه يقتل الإنسان، وربما لا يأبى تناوله . فكل هذه الأحوال يربّنا أنه ليس بين الأشياء وخواصها تلازم عقلى غير قابل للانحلال كالتلازم بين الأربعة وزوجيتها والثلاثة وفرديتها ، ولذلك تعلمه أنت قبل تجربتهما . كما تعلم أن الثلاثة في ثلاثة تكون تسعة ، ولا تحتاج في تعلمه إلى التجربة ، فهذه مسائل رياضية تفيد القطعية والضرورة لكونها مبنية على الأساس العقلى ، وتلك مسائل طبيعية مبنية على التجربة التى لا يبلغ مدلولها مبلغ الضرورة ، ولا يستحيل خلافة عند العقل . ولهذا : أى ولكون مسائل العلم الطبيعى مبنية على التجربة التى لا تدل على القطعية الضرورية وإن دلت على القطعية الواقعية ، أنكر « هيوم » وجود القوانين الطبيعية وقال : إنها عادات مشهودة على أنها نتائج الحوادث وليس بأمور أزلية ضرورية تنبئها الحادثات . وهذا الكلام من هذا الرجل الملحد لدرجة « بوختر » الألماني ولكنه أذكى منه بكثير وأدق فهما ، يؤيد ما نبهنا إليه على طول كتابنا من بطلان الدعوى التى تجعل النعمة العلمية مقصورة على التجربة وتفضلها على البراهين العقلية المنطقية والتى هى أساس الإلهاد العصرى .

هذا ، ولا يماز على أن استظهرت بكلام فيلسوف ملحد مثل « هيوم » لا يدين بالله ولا بالنبي وممجّزه ، فى الرد على الذين يعدون معجزات الأنبياء من المستحيالات ، ولا يثقون بالأدلة العقلية ثقتهم بالتجارب الحسية التى تبنى عليها قواعد العلم الحديث ، لأنى أنظر فى القول ولا أنظر فى القائل ، فأنتبغ من أقوال كل قائل ناحيتها الأقوى ، ولا يعنبنى أن يكون القائل من أنصار عقيدتى أو من خصومها ، بل يعجبني أن أجد شاهدا لها فى كلمات الخصوم . أليس أولى بموقفى تجاه منكرى المعجزات بحجة منافاتها

لقوانين الطبيعة ، أن يكون أحد من الفلاسفة المعروفين تكلم في قيمة تلك القوانين ، ولم يكن ذلك منه لإثبات إمكان المعجزات كما أنى أن تكلم فيها لإثباته . فاعتراض « هيوم » على القوانين الطبيعية حق في نفسه غير محاب عنه ، والفيلسوف نفسه بعيد عن الاتهام بمحابة المؤمنين بالأنبياء ومعجزاتهم .

وقال « هيوم » أيضا : « إن الناس عامة لا يرون أى إشكال في الحادثات الطبيعية مثل سقوط الأجسام الثقيلة إلى الأرض ونمو النباتات وتكثر الأنواع بالتوالد والتناسل ، وتربى الأبدان بالأغذية ، وهم مقتنعون بفهم القوة التي تلد هذه النتائج فلا يبق عندهم احتمال الخطأ في النتائج ، وفي الحقيقة أنهم لما يرون العلة بحسب التجربة والعادة يحكمون بظهور معلول يوافق تلك العلة ، فن الصعب إقناعهم بكون أى علة يعقبها غير معلولها . ولكنهم إذا وقعت زلزلة أرضية أو مصيبة غير معتادة يؤمنون لذلك بقوة غير مرئية ، ومع هذا ذات عقل وإرادة ، ويقولون بكون تلك الحادثات غير القابلة للإيضاح أفعال هذه القوة .

» بيد أن أصحاب الأفكار العميقة والفلاسفة يملكون أن القوة التي توجد الحادثات المعتادة الواقعة كل يوم غير قابلة للإيضاح أيضا مثل القوة الموجدة للحادثات الهامة غير المعتادة ، ولذلك يحملون الحادثات كلها على فعل القوة التي يحملون الواقعات غير المعتادة على فعلها ، فليست العلة الحقيقية عندهؤلاء الفلاسفة لكل معلول قوته الفطرية بل إرادة الوجود الأعلى » .

وهذا القول أيضا الذى يتضمن تحبيذ أولئك القائلين بتوحيد القوى ورد كلها إلى إرادة الوجود الأعلى ، مما يجنبى صدوره من « هيوم » رغم كونه من ملاحدة الفلاسفة ومن غلاة منكرى المعجزات ، وهو والفيلسوف الفرنسى الملحد أيضا « جوستاف لوبون » ما سرتنى أقوال الفلاسفة الذين نقلت عنهم واستشهدت بهم في هذا الكتاب سرور قولها ، إذ وجدت في قول « لوبون » أبلغ شهادة

بوجود الله وأصرحها كما سبق في آخر الفصل الرابع من الباب الأول، ووجدت في قول «هيوم» أقوى رد على منكرى المعجزات بادعاء استحالتها، وهذا على الرغم من كون «هيوم» نفسه منكرا للمعجزات مشتهرا بإنكارها لعدم اعترافه بوجود الله الذي لا معنى لإنكار المعجزات بعد الاعتراف بوجوده .

الحاصل أن المعجزات لا ينكرها إلا المنكرون لوجود الله ، ومن الغرابة أن جمهورهم يتمسكون هنا بنظام العالم الذي أنكروه حين أنكروا وجود الله فيقولون : انه نظام للعالم ناشئ من طبيعة الأشياء لا يمكن خرقه بالمعجزات . وقد علم القارىء مما سبق في هذا الكتاب أن « بوختر » إمام الملاحدة أو بالأصح لسانهم المحامى عن مذهب الإلحاد يحمل نظام العالم عبارة عن المصادفة والفوضى ، فكيف يمكنه أن يدعى في مسألة المعجزة أنها تخالف نظام العالم مع أنه منكر لنظام العالم قبل إنكاره المعجزة بحجة أنها تغيير لنظام العالم ؟ فأى مانع في المصادفة والفوضى يمنع تغيير شئ في مجاريهما احتفاظا بنظامهما الذى هو عدم النظام ؟

أما إذا كان الله موجوداً عند أناس ، ثم رأيتهم لا يعترفون بسعة قدرة الله التي وسعت خلق السماوات والأرض ، لخلق معجزة بتغيير أقل جزء من أجزائها ، فذلك منهم حماقة تختلف عن حماقة الإلحاد ، إن لم تكن أكبر منها كانت أظهر ، وما أحسن قول أبي العلاء :

إذا آمن الإنسان بالله فليكن لبيبا ولا يخاط بإيمانه كفرا^(١)

[١] حكى إلى أحد أصدقائى الثقات من علماء الدين - وقد مضى على الحكاية أكثر من أربعين عاما أيام كانت تركيا معقل الإسلام وعدد الملاحدة فيها من المتلعين لا يبلغ عدد الأصابع لاسيما من اشتهر منهم بالإلحاد كان منحصراً في شخص الدكتور عبد الله جودت طبيب العيون - حكى إلى عن مجلس طال الكلام فيه بين أصحاب العقليات الحديثة المتقاربة الذين يصعب عليهم الاقتناع بقائد الدين .. فقال أحدهم وهو الأستاذ حسين جاهد يالچين - إن لم تخنى ذاكرتى - الذى صار بعد إعلان الدستور من الشخصيات البارزة في حزب الاتحاد والترقى ثم في حزب الكماليين وليد الحرب العالمية الأولى =

ثم إن إنكار المعجزة يتضمن إنكار النبوة ، فقتشد الحاقة وتتضاعف فيمن يؤمن بالأنبياء وينكر معجزاتهم ، لأن نبوتهم تبدأ من الإيحاء إليهم الذي إن لم تكن معجزة لعدم افتراءه بالتحدى فهو معجزة من حيث إنه خارق للعادة ، وأن منكر المعجزة ينكرها لخرقها العادة .

وبناء على شدة الاتصال بين إنكار المعجزات وإنكار النبوة نرى الذين يكتبون عن الأنبياء عليهم السلام من غير تعرض لمعجزاتهم ، يصورونهم ويترجون عن حياتهم كأنهم لا يمتازون عن الناس إلا بما يمتاز به العطاء والحكماء الأمائل من دون أن يكون لهم صلة خصوصية بالله تعالى غير فطرتهم التي فطرهم على أن يكونوا عطاء وفي مقدمتهم .

وقد يكون تصوير الأنبياء كما صور أولئك الكتاب ، موافقا لرأى الشيخ محمد عبده حيث قال في تعليقه على شرح الجلال الدواني للمقائد العضدية بعد ذكر الأقوال في تعريف النبي صلى الله عليه وسلم ص ٣ :

« أقول قد يعرف النبي بإنسان فطر على الحق علما وعملا أى بحيث لا يعلم إلا حقا ولا يعمل إلا حقا على مقتضى الحكمة ، وذلك يكون بالفطرة أى لا يحتاج فيه إلى

== والقاضى على الدين مع كل شىء فى تركيا القديمة — قال : « إن رأس المصاعب عندى الإيمان بوجود الله !! وبعد الإيمان به لا أستصعب وقوع أى شىء فى الدنيا والآخرة ولا يتردد فى الاعتراف بإمكان وقوعه ، فكل شىء سهل بعد الاقتناع بوجود الله » .

وإنى مع تقدير استقامة المنطق فى فكرة الإلحاد هذه — على معنى أنه يجبنى من هذا القول إدراك قائله بسهولة وقوع كل شىء بعد وجود الله — فيكون التوقف فى قبول ما يخالف سنة الكون مثل المعجزات من الله واضح تلك السنة متى شاء ذلك ، عيباً كبيراً على المتوقف مع تقدير استقامة المنطق فى قول الرجل كل التقدير ، لا أكرم من ناحية أخرى شدة رثائى على ما فيه من الغفلة عن أن وجود الله لا دليل فى الدنيا على وجود شىء يعدل فى القوة دليل وجوده ، وقد أنجلت هذه الحقيقة بكل وضوح على فارى هذا الكتاب إن شاء الله ، ولم يقل الفيلسوف ديكارت عبثا : « إن الله مبدأ العلم كما أنه مبدأ الوجود » .

الفكر والنظر ، ولكن التعليم الإلهي ، فإن فطر أيضا على دعوة بني نوعه إلى ما قبل عليه فهو رسول أيضا وإلا فهو نبى فقط ، وليس برسول فتفكر فيه فإنه دقيق » .
وأنا أقول ليس في تعريف الشيخ شئ من خصائص النبوة والرسالة لا وحى ولا ملك مرسل ولا كتاب منزل ولا معجزة ، وعليه فن ابن يعرف كونه « لا يعلم إلا حقا ولا يعمل إلا حقا » من ابن يعرفه هو نفسه ؟ ومن ابن يعرفه بنو نوعه إذا دعاهم ؟ . نعم في تعريف الشيخ : « ولكن التعليم الإلهي » لكنه يمكن حل هذا التعليم أيضا على الفطرة ، ثم يرد عليه السؤال المذكور : من ابن يعرف أنه تعليم إلهي ^(١) ؟ .

[١] ولهذا ترى علماءنا الذين دونوا العلوم الإسلامية يدخلون البعث والوحى ، ولا سيما الوحى في تعريف النبى والرسول ، ويقولون هو إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ ما أوحى إليه ، ثم يقسمون الوحى إلى ثلاثة أقسام : الأول ما ثبت بلسان الملك فوق في سمعه بعد علمه بالمبلغ بآية فاطمة ، والقرآن من هذا القليل . والثانى ما وضع بإشارة الملك من غير بيان بالكلام . والثالث ما ألهمه الله تعالى بأن أراه بنور من عنده . والذين يرون الاجتهاد للأنبياء من علماء الأصول جعلوه قسما رابعا وسموه وحيا خفيا ، وما ينقسم إلى الثلاثة الأولى التى بها يصير النبى نبيا ، وحيا ظاهرا .

هذا وقد لقيت بعد انتشار الطبعة الأولى للباب الثالث من هذا الكتاب على شكل كتاب مستقل مسمى « بالقول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون » واحداً من القضاة الشرعيين يدافع مع إعجابه بكتائى في انتقاداته على غير الشيخ محمد عبده — عن تعريف الشيخ للنبى متمسكا بأشماله على « التعليم الإلهي » الذى لم أغفل أنا عنه في الطبعة الأولى وما رأيته صالحا للتمسك لأنه ليس بصريح في التعليم الإلهي الخاص — بالأنبياء المبلغين عن الله ولأنما هو مطلق يعم ما يقع لمن دونهم من ذوى الآراء الصائبة الراجعة أيضاً إلى امتيازهم في جبلتهم عن الناس العاديين ولا شك أن تلك الآراء الصائبة أيضاً من تعليم الله وفضله على من يشاء من عباده الذين ليس بضرورى أن يكونوا أنبياء بالمعنى المعروف للكلمة بل ما يسمونهم عباقرة . ويؤيد ما قلنا كل التأيد أن قيد التعليم الإلهي لم يرد إلا فى الجملة التى أتى بها الشيخ تفسيراً للفطرة فيجب أن لا يكون هذا التعليم الإلهي شيئاً خارجاً عن جيلة النبى ، وقد كنت قلت فى الطبعة الأولى « لكنه يمكن حل هذا التعليم أيضاً على الفطرة والآن أقول إن الحل عليها واجب متعين . فلا يكون تعريف الشيخ بالنبي بمجرد هذا القيد أى التعليم الإلهي تعريفاً صحيحاً مانعاً عن أغباره ، ولو كان كل تعليم إلهي منحه الإنسان بمقتضى قوله تعالى « الرحمن =

ويؤيد ما قلنا أن الشيخ بنى حتى دعوة بنى نوعه على الفطرة لاعلى أمر خاص من ربه كما يؤمر به الأنبياء ، حيث قال معروفاً للرسول بعد تعريف النبي : « فإن فطر على دعوة بنى نوعه إلى ما جبل عليه » فنص في موضعين من هذه الجملة على الفطرة والجبل ، ثم ختم كلامه بقوله : « فتفكر فيه فإنه دقيق » وتفكر أنت أيها القارىء في أن النبي والرسول على تعريف الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقا ليس بالنبي والرسول اللذين يعرفهما الإسلام والمسلمون بل المليون كلهم ، وإنما هو رجل من أمثال الذين يثقون بأنفسهم في صحة آرائهم ومبادئهم ، وبأمل الناس فيهم الصلاح والإصلاح . ولا يكون مراد الشيخ إلحاق هذه الطائفة الممتازة من الناس بالأنبياء والرسل ، بل مراده تنزيل الأنبياء والمرسلين المعروفين صلوات الله عليهم ، إلى منزلتهم تفاديا عن مؤونة الحوارات التي تلازمهم في معجزاتهم وكيفية الإيحاء إليهم .

تفكر فيه وفي كون صحافة مصر المنحرفة عن الثقافة الإسلامية إلى الثقافة الغربية

= علم الإنسان « وقوله » اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم « يجعله نبيا لزوم أن يكون جميع الناس أنبياء .

فالحق الخالص البعيد عن محاباة صاحب التعريف ومعاداته أن مجرد قوله ولكن التعليم الإلهي المحفوف ما قبله وما بعده بالنص على أن حالة النبي المعرف بهذا التعريف الممتازة ناشئة من جبلته الخاصة من غير أن يصعد حصول تلك الحالة الممتازة فيه إلى الأسباب الخارجية التي لا يقبلها عقل العصرين الذين لا يؤمنون بالغيب والتي لا داعى لوضع هذا التعريف الشاذ المعنى بتجريدته عن الحوارات الغيبية إلا بمماشاتهم في عقليتهم... إن مجرد ذكر قيد التعليم الإلهي في التعريف غير الملتزم في النظرة الأولى مع تلك العقلية لا يكون المقصود منه بعد هذا التحليل والتحقيق إلا ذكر شيء من الرماد في بعض الأعين أو دس في الكلام لا من نوع الدس الذى أفشاه الأستاذ فريد وجدى عما يفعله نوابغ الشرق الإسلامى المستبطنون للحاد ، في كتاباتهم ، لأنه يلزم أن يكون ذلك من دس السم في الدسم لكن قول الشيخ محمد عبده : « ولكن التعليم الإلهي » في تعريفه الذى يتغلب فيه الفساد على الصلاح تغلباً ساحقاً وينجلى من مجموعه انجلاء ظاهراً ، من قبيل دس الدسم في السم . ولذا قال في مختتم كلامه « فتفكر فيه فإنه دقيق » وماذا حاجة الشيخ في لفت الأنظار إلى دقة التعريف لو كان ذلك تعريفاً للنبي المعروف عند الناس ؟

لاتزال تشيد باسم الشيخ قائل هذا القول والأمر في خاتمته بالتفكير الدقيق ، ثم تفكر في إنكار الأستاذ فريد وجدى معجزات الأنبياء جهارا نهارا على صفحات «الأهرام» أثناء مناقشته إياى فى إمكانها بله وقوعها ، تلك المناقشة التى استمرت أياما وعُين الأستاذ قبل انتهائها مدير « مجلة الأزهر » المسماة يومئذ « نور الإسلام » ورئيس تحريرها ، ثم تفكر فى كتاب « حياة محمد » لمعالى الدكتور حسين هيسكل باشا وهو مثل فؤاد أم موسى فى معجزات نبينا الممثلة لحياته المعنوية ، والتى خصص لها الأستاذ الهندى كاتب حياته صلى الله عليه وسلم قبيل الكاتب المصرى فى مجلدات ، مجلدين .

فإن قيل: ^(١) ليس هناك من ينكر معجزة القرآن ولا يشهد بها ، وإنما يخلون حياة نبينا صلى الله عليه وسلم عما يسمونه المعجزات الكونية لعدم ثبوتها تواترا كما ثبت القرآن ، ولإمكان التأويل فى بعضها بالحوادث المادية كما أول معالى هيسكل باشا حادثة جواد « سراقه » فى طريقه إلى المدينة الذى كبا مرة ورمى راكمه على الأرض وخسف حافره الأرض مرة ثانية ، وكان خرج لتعقيب الرسول أثناء الهجرة ؛ فأولها بالكبوة المادية ^(٢) وكما أول سورة الفيل اتباعا لتأويل الشيخ محمد عبده فى تفسيره ، ولصعوبة تمييزها من حوادث السحر والشعوذة وأفعال أهل الصناعات الغربية ، ولذا قال الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة « المنار » فى عدده الذى صدر بعد كتاب « حياة محمد » راداً على الذين اعترضوا على الكتاب ، وقد أثبتته معالى مؤلفه فى مقدمة الطبعة الثانية وأنا أنقل منها :

[١] هذا السؤال يطول ذيله إلى آخر ما سأفقه من مقدمة كتاب « حياة محمد » وجوابه أطول ذيلاً وأعنى به تمام ما كتبته بعد انتهاء النقل من ذلك الكتاب إلى آخر كتابى هذا تقريباً ، فضلاً عما كتبته فى أثناء النقل من التعليقات .

[٢] مع أن سراقه صاحب الجواد لم يؤولها بها ، بل تشاءم منها واضطر إلى الاصطلاح مع النبى صلى الله عليه وسلم . والعجب من منكرى المعجزات أنهم إذا رأوا ما قبل التأويل قالوا هذا ليس بمعجزة لأنه لا يخرق العادة ، وإذا رأوا ما يخرقها قالوا هذا محال مخالف لسنن الكون .

« أم ما ينكره الأزهريون والطريقون على هيكل أو أكثره مسألة المعجزات أو خوارق العادات ، وقد حررتها في كتاب « الوحي المحمدي » من جميع مناحيها ومطابقتها في الفصل الثاني وفي المقصد الثاني من الفصل الخامس بما أثبت به أن القرآن وحده هو حجة الله القطعية على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بالذات ، ونبوة غيره من الأنبياء بشهادته لا يمكن في عصرنا إثبات آية إلا بها ، وأن الخوارق الكونية شبهة عند علمائه (أي علماء عصرنا) لاحجة ، لأنها موجودة في زماننا ككل زمان مضى ، وأن المفتونين بهم الخرافيون من جميع الملل ، وبنيت سبب هذا الافتتان والفروق بين ما يدخل منها في عموم السنن الكونية والروحية وغيرها »

وقال فضيلة الأستاذ الأكبر محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر فيما كتبه تعريفًا بكتاب هيكل باشا ورداً على المعارضين : « لم تكن معجزة محمد صلى الله عليه وسلم القاهرة إلا في القرآن^(١) ، وما أبدع قول البوصيري :

لم يمتحناً بما تعمى العقول به
حرصاً علينا فلم ترتب ولم نهم »
وكان فضيلته يريد أن يستشهد بقول البوصيري رحمه الله هذا على عدم ظهور المعجزات الكونية على يد نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم وانحصار معجزته في القرآن ، وسيجيء جوابنا إن شاء الله مفصلاً على قول هذين الشيخين : شيخ المنار وشيخ الأزهر .

وقال معالي هيكل باشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه اعتذاراً عن عدم ذكر شيء من معجزات نبيينا الكونية في الكتاب المسمى « حياة محمد » وجواباً على مؤاخذته من الذين سماهم المشتغلين بالعلوم الدينية :

[١] فقد ظهر اتفاق فضيلة الشيخ المراغي والشيخ رشيد رضا بل الشيخ محمد عبده أيضاً مع الدكتور هيكل باشا والأستاذ فريد وجدي في إنكار المعجزات .

لأننى لم أأخذ بما سجله كتب السيرة وكتب الحديث ، ولم أنهج فى التعبير عن مختلف الحوادث نهجها . ولقد كان يكفينى رداً على هذا أننى أجرى فى هذا البحث على الطريقة العلمية الحديثة ^(١) وأكتبه بأسلوب العصر ، وإننى أفعل ذلك لأنه الوسيلة الصالحة فى نظر المعاصرين لكتابة التاريخ وغير التاريخ من العلوم والفنون ، وما كان لى ، وذلك شأنى ، أن أتقيد بنهج الكتب القديمة وأساليبها ، وبين هذين وبين النهج والأساليب فى عصرنا الحاضر بون عظيم ، إن النقد فى الكتب القديمة لم يكن مباحاً بالقدر الذى يباح به اليوم ، وإن كثرة الكتب القديمة كانت تكتب لغاية دينية تمبديّة على حين يتقيد كتاب العصر الحاضر بالنهج العلمى والنقد العلمى ^(٢) لكنى رأيت من الخير أن أنبسط بعض الشيء فى بيان الأسباب التى دعت المفكرين من أئمة المسلمين ، كما ندعو كل باحث مدقق ، إلى عدم الأخذ جزافاً بكل ما ورد فى كتب السيرة وفى كتب الحديث ^(٣) وإلى التقيد بقواعد النقد العلمى » ص ٤٦ - ٤٧

[١] الطريقة العلمية التى يتبجح بها معالى المؤلف ويباهى باتباعها فى تحرير كتابه ، والتى يدعى أنه بنى عليها لإنكار المعجزات ، هى الطريقة نفسها التى يدعى ملاحدة الغرب أنهم بنوا عليها لإنكارهم لوجود الله .

[٢] إذا كان قانون الدين لاسيما حديث (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) يجزى الكاذبين بنار جهنم ، وقانون التحرر من القيود الدينية لا يعترف بالجزاء على أى جرم جرى فى الحفاء وبقى على ذلك ، فن أظلم السخافة وأسخف الظلم أن يوضع أقوال الكتاب المؤمنين بالدين تحت شبهة الكذب لكونهم مؤمنين متقدين فى أقوالهم ، ويؤمن بأقوال الكتاب غير المتقدين بالدين لعدم كونهم متقدين به ، والله در المعرى حيث يقول :

وما الناس إلا خاطئو الله وحده إذا وقع النمى فى كلف ناقد

[٣] لم يبق فى كتب الحديث والسيرة محل للأخذ بما فيها أن يأخذ به جزافاً بعد أث غربتها ونخلها علماء الإسلام أنفسهم بدقة لا مثيل لها فى الدنيا ، فقد الرجال ، أى قد رجال الحديث ، علم مدون فى الإسلام فعلا ليس كالتقيد العلمى قولاً مجرداً يكرر لجاذبيته فى أفواه الكتاب المصريين ، وليس بعد غربلة الأحاديث النبوية وروايتها بأيدي علماء الإسلام الإخصائيين مجالاً لمدقق إلا مدققاً معادياً يركل الغربال والمتخل ويرفض الكل جزافاً . ولنا كلام فى هذا الصدد لا تسعه هذه التعليلة الموجزة فنرجئه إلى ختام النقل عن كتاب المؤلف .

وأول هذه الأسباب ما بين تلك الكتب من خلاف في رواية الكثير من الأمور المنسوبة إلى النبي العربي ، فقد لاحظ الذين درسوا هذه الكتب أن ما روته من أنباء الخوارق والمعجزات ومن كثير غيرها من الأنباء كان يزيد وينقص دون مسوغ إلا اختلاف الأزمان التي وضعت هذه الكتب فيها ، فقديماً أقل رواية للخوارق من متأخرها ، وما ورد من الخوارق في الكتب القديمة أقل بعداً عن مقتضى العقل مما ورد في كتب المتأخرين ، وهذه سيرة ابن هشام أقدم السير المعروفة اليوم تغفل كثيراً مما كتبه أبو الفداء في تاريخه ، ومما ذكره القاضى عياض في الشفاء ، ومما ذكر في كتب المتأخرين جميعاً ، وكذلك الشأن في كتب الحديث واختلافها^(١) . فبعضها

[١] الزيادة في كتب متأخرى المؤلفين في السير على ما كتبه متقدمهم ، كانت الأقرب إلى العقل والإنصاف أن تحمل على اطلاع الأواخر على ما يطلع عليه الأوائل كما هو الباعث المعروف على تلاحق التأليفات بعضها مع بعض ، فلو كتب الحديث عن ما كتبه القديم ولم يزد عليه شيئاً لاستغنى عن كتابه . وهناك سبب آخر وهو أن موضوع كتب السيرة كان يختص بغزوات النبي صلى الله عليه وسلم يؤيده أن تلك الكتب تسمى أيضاً بالمغازى ، حتى قال الحافظ ابن حجر : إن العير والمغازى مترادفتان ، وفي الفقه كتاب السير والجهاد ، كما أن فيه كتاب الصلاة وكتاب البيوع مثلاً ، ثم توسع المتأخرون في الموضوع فزادوا فيه من سيرته صلى الله عليه وسلم مطلقاً . فلما لم يعرف مؤلف «حياة محمد» هذا التطور في موضوع كتب السيرة ، أو بالأولى لما لم يعرف خصوصية ما قبل التطور ، أساء ظنه بزيادات المتأخرين .

نعم إن كتب السيرة مطلقاً لا تعدل كتب الحديث في صحة الرواية ، ومعالى المؤلف كما أخطأ هنا في التسوية بينهما في عدم الاعتماد أخطأ أيضاً في اختيار ما في كتب السيرة على ما في كتب الحديث إذا وقع الخلاف بينهما ، مثل غزوة ذي قرد كتب أصحاب المغازى كونها قبل صلح الحديبية وتبعهم المؤلف ، لكن مسلماً يذكرها بعده وهو الأصح كما حققه ابن حجر في «فتح البارى» ، ومثل غزوة ذات الرقاع يقدمها أصحاب المغازى على غزوة خيبر وتبعهم المؤلف لكن الأصح كونها بعدها كما في صحيح البخارى . ومن هنا يظهر أن تأليف كتاب عن حياة محمد صلى الله عليه وسلم على وجه الصحة يتوقف على درس كتب الحديث أكثر من كتب السيرة الذى هو أسهل بكثير من الدرس الأول والذى لا يتجاوز استيعاب أمثال المؤلف . =

يروى قصة من القصص وبمضهم بفعلها وبمضهم يضمفها^(١) ، فلا بد للباحث في هذه الكتب جميعا بحثا علميا أن يضع مقياسا يعرض عليه ما اختلفت فيه وما اتفقت عليه ، فما صدقه هذا المقياس أقره الباحث ، وما لم يصدقه وضعه موضع التحييص ، إذا كان مما يقبل التحييص ص ٤٧ - ٤٨ .

« وسبب آخر يوجب تحييص ما ورد في كتب السلف ونقده نقداً دقيقاً على الطريقة العلمية ان أقدمها كتب بعد وفاة النبي بمائة سنة أو أكثر وبعد أن فشّت في الدولة الإسلامية دعايات سياسية وغير سياسية كان اختلاق الروايات والأحاديث بعض وسائلها إلى الذبوع والغلب ، فما بالك بالتأخر مما كتب في أشد أزمان التقلقل والاضطراب . وقد كانت المنازعات السياسية سبباً فيما لقيه الذين جموا الحديث ونقوا زيفه وذوّنوا ما اعتقدوه صحيحاً منه من جهد وعنت أدّى إليهما حرص الجامعين على الدقة والتحييص حرصاً لا يتطرق إليه ريب . ويكفي أن يذكر الإنسان ما كابده البخارى من مشاق وأسفار في مختلف أقطار الدولة الإسلامية لجمع الحديث وتمحيصه ، وما رواه بعد ذلك من أنه ألقى الأحاديث المتداولة تربى على ستمائة ألف حديث لم يصح لديه منها أكثر من أربعة آلاف ، وهذا معناه أنه لم يصح لديه من كل مائة وخمسين حديثاً إلا حديث واحد . أما أبوداود فلم يصح لديه من خمسمائة ألف حديث غير أربعة آلاف وثمانمائة وكذلك شأن سائر الذين جموا الحديث وكثير من هذه الأحاديث التي

== ثم إن المؤلفين في المغازي كثيرون وليس ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨ أقدمهم فالأخبار يتتبع من إيمان بن عثمان رضى الله عنه المولود سنة ٢٠ ثم عمرو بن الزبير المولود بعد شرحبيل بن سعد ، ثم الزهري المولود سنة ٥٠ وهو أستاذ أستاذ البخارى وإمام كبير في الحديث لى عبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز ويحتمل أن يكون تأليفه في المغازي بإشارة الأخير . (١) والمؤلف يتبع المغفل والمضعف لما محافظته على مبدأ سوء الظن بالمؤلفين المؤمنين ، أو فراراً من مؤنة التدقيق الذى يمكن أن يسفر عن بعد نظر عن قصة .

صحت عندهم كان موضع نقد وتمحيص عند غيرهم من العلماء انتهى بهم إلى نفي الكثير منها . فإذا كان ذلك شأن الحديث وقد جهد فيه جامعوه الأولون ما جهدوا ، فما بالك بما ورد في المتأخر من كتب السيرة ، وكيف يستطيع الأخذ به دون التدقيق العلمى في تمحيصه .

وأنا أقول : مسألة تمحيص الأحاديث النبوية وتمييز ما يوثق به منها عن غيره ، واختيار أفضل طرق التمييز وأسماها مهما شق ذلك ، لا يمكن أن يمالجها ويقوم بواجب تحقيق الحق فيها لوجه الحق الذى قد سبق فى مقدمة الكتاب أن الدكتور هيكل باشا يبحث عنه فى كتب الغربيين ، أحد أو طائفة أو أمة ، لاسيما فى الأعصار الأخيرة التى ليس فيها وجه ينظر إليه غير وجه المادة ، مثل ما عالجها علماء الإسلام المتقدمون وقاموا بواجب تحقيق الحق فيها « لوجه الحق » الذى لا يكون له معنى أصدق من « وجه الله » ولنكتب هنا مرة ثانية قول المعرى :

وما الناس إلا خائفوا الله وحده إذا وقع التمس فى كف ناقد

فلو أخذت أنشرح أهمية المسألة وما بذله أولئك العلماء الأعلام فى انتقاد الأحاديث وانتفاها لزم أن أكتب كتابا فى ضخامة مجموع كتب الحديث مع شروحها والمملقات عليها ، تلك الكتب التى تنص بها دور الكتب الإسلامية والاستشرافية ، لأن كتب الحديث كلها انتقاد وكلها انتقاء .

حسبك شاهدا فى هذا ما قاله هيكل باشا نفسه : إن البخارى وحده انتقى ما كتبه فى صحيحه وهو أربعة آلاف حديث من ستمائة ألف حديث وأبا داود وحده انتقى ما كتبه فى سننه وهو خمسة آلاف إلا مائتين من خمسمائة ألف حديث . فأى همه جبارة هذه وأعنى بها تدقيق ستمائة ألف حديث لكتابة أربعة آلاف حديث أو تدقيق خمسمائة ألف حديث لكتابة خمسة آلاف : فهذا العمل العظيم المحير للعقول فى سبيل تمحيص الأحاديث النبوية والذى يحق أن يكون نخر العلم الحديث الإسلامى وعلمائه ،

يستخدمه هيكل باشا في زعزعة مكان الثقة بكتب الحديث في قلوب الناس ، وقد كان الإمامان البخارى وأبو داود توخيا بمعملهما هذا المثل الأعلى في التمهيص والتوثيق . فليخش الله وليتقه أو ليسدد فهمه من قلب الأمر فاتخذة تهمة وسلاحا ضد كتب الحديث مطلقا ، على أن يكون فيها كتابا البخارى وأبو داود أيضا اللذان ليس كل منهما إلا روح التمهيص بالنظر إلى تعريف التهم نفسه .

واقعد أساء معاليه جدا في تفسير اختيار هذين الإمامين ما اختاراه في جامعهم ما من الأحاديث فقال في اختيار البخارى مثلا : « وهذا معناه أنه لم يصح لديه من كل مائة وخمسين حديثا إلا حديث واحد فقط » فهو يزعم أن البخارى مثلا ينفى صحة جميع ما بقى بعد استثناء أربعة آلاف من الستمائة ألف حديث التي كانت لديه ، مع أن البخارى لم يقصد استيعاب ما لديه من الأحاديث الصحيحة بله استيعاب الأحاديث الصحيحة مطلقا ، وإنما أراد وضع مختصر يحتوى من الأحاديث النبوية طائفة في أعلى درجات الصحة . نظرا إلى الشروط الضيقة المترتبة عنده حتى أخذه مسلم عليه في أول صحيحه وعده من الإفراط في الاشتراط وذهب الحاكم وتبمه البيهقي والحافظ أبو بكر بن العربي وإن لم يسلم لهم بذلك ، إلى أن شرط البخارى ومسلم أن لا يخرجوا إلا حديثا سمعاه من شيخين عدلين ، وكل واحد منهما رواه أيضا عن عدلين كذلك إلى أن يتصل الحديث على هذا القانون برسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي في كتابه « شروط الأئمة الخمسة » : « لم يلتزم البخارى أن يخرج كل ما صح من الحديث ، كما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه ولم ينسب إليه شيء من جهات الجرح ، وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفا وثلاثين ألفا ، لأن تاريخه (أى البخارى) يشتمل على نحو أربعين ألفا وزيادة ، وكتابه في الضمفاء دون سبعمائة نفس ، ومن أخرج عنهم في جامعهم دون ألفين وكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث . (٤ - موقف العقل - رابع)

ويشهد لصحة ذلك ما أخبرنا أبو الفضل ابن أحمد بن محمد أنبأنا ابن طلحة في كتابه عن أبي سعيد الماليني أنبأنا عبد الله بن عدى حدثنا محمد بن أحمد قال سمعت محمد بن حمدويه يقول سمعت محمد بن اسماعيل (يعني البخارى) يقول «أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح» وأنبأنا أبو مسعود عبد الجليل بن محمد في كتابه أنبأنا أبو على أحمد بن محمد بن شهریار أنبأنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي قال سمعت من يحكى عن البخارى أنه قال «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر»

فانظر ما قاله البخارى نفسه من أنه يحفظ مائة ألف حديث صحيح وأن ما تركه من الصحيح أكثر مما كتبه في كتابه ، ثم انظر ما قاله هيكمل باشا عن البخارى أنه لم يصح لديه من الأحاديث المتداولة وهى ستمائة ألف إلا أربعة آلاف ، يقول هذا في مقدمة كتابه التى ادعى أنه كتبه على الطريقة العلمية فيسند إلى البخارى ما صرح هو بخلافه ، أفهذا طريقته العلمية ؟ وقد كنت لا كنت فى بلادى قرأت فى كتاب أحد من كتّاب الترك المصريين أيضاً حديث انتقاء أربعة آلاف حديث للبخارى من ستمائة ألف مع استغلال هذا الانتقاء لإثارة الشبهة ضد كتب الحديث ، فهذا الاتفاق بين كاتبين شرقيين يدل على اتحاد مأخذهما وكون ذلك المأخذ كتب أعداء الإسلام المستشرقين فيكون معنى الطريقة العلمية التى ادعى مؤلف «حياة محمد» اتباعها تبريراً لعدم اعتماده على كتب الحديث ، هى الطريقة المدائية لتلك الكتب ومكانتها فى الإسلام كأن أصحاب هذه الطريقة أعلم من الأحاديث بما صح لدى البخارى من البخارى نفسه . مقصود مما ليه من إثارة الشكوك جهدهما يستطيعه ومالا يستطيعه فى صحة كتب الحديث والسيرة ، تأييد ما ادعاه من عدم وجود معجزة لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم غير القرآن ، بإسقاط ما روى فى كتب السيرة ثم ماروى منها فى كتب الحديث ، عن حيز الاعتداد متوسلاً إلى هذا الإسقاط بإسقاط تلك الكتب نفسها أو على الأقل

بتمزبل ما فيها من الأحاديث الصحيحة منزلة النادر الذي هو في حكم المدوم .
وعلى كل حال كان الواجب على معالي وزير المعارف بمصر لاسيما وهو مؤلف
كتاب « حياة محمد » أن يعلم أن أحاديث نبينا الصحيحة الصادرة عنه مدة حياته
بعد ممته لا يمكن أن تنحصر عند البخارى فيما ذكره في جامعه ، بله في بعض ما ذكر
فيه كما ادعاه ، ولا أن يكون مسلمو خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ،
مقصرين نحو نبيهم إلى حد أنهم لم يضبطوا من أحاديثه إلا مقدار بعض ما في جامع
البخارى أو أبى داود .

ثم إذا فرضنا فرض المحال أن أحاديثه المضبوطة تنحصر في ذلك المقدار كان
الواجب على مؤلف « حياة محمد » أن يعلم أنه لا يخلو حتى ذلك القدر المضبوط من أحاديثه
عمما يكفي لإثبات أن له معجزات غير القرآن ، مع أن الأحاديث الصحيحة كثيرة
جدا . قال صديقنا العالم الكبير الشيخ زاهد في تعليقاته القيمة على « شروط الأئمة
الخمسة » المارة الذكر : « قال الشيخ أبو بكر بن عقال الصقلى في « فرائده » على ما رواه
ابن بشكوال إنما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصحف كما
جمعوا القرآن لأن السنن انتشرت وخفي محفوظها من مدخلها ، فوكل أهلها في نقلها
إلى حفظهم ولم يوكلوا من القرآن إلى مثل ذلك ، وألفاظ السنن غير محروسة من الزيادة
والنقصان كما حرص الله كتابه ببديع النظم الذى أعجز الخلق عن الإتيان بمثله ، فكانوا
في الذى جمعه من القرآن مجتمعين ، وفي حروف السنن ونقل نظم الكلام نصا مختلفين ،
فلم يصح تدوين ما اختلفوا فيه ، ولو طمعوا في ضبط السنن كما اقتدروا على ضبط القرآن
لما قصرُوا في جمعها ، ولكنهم خافوا إن دونوا مالا يتنازعون فيه أن تحمل العمدة
في القول على الدون فيكذبوا ما خرج عن الديوان فتبطل سنن كثيرة ، فوسموا طريق
الطلب للأمة فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل واحد في نفسه ، فصارت السنن عندهم
مضبوطة . فنها ما أصيب في النقل حقيقة الألفاظ المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهي السنن السالمة من العلل ، ومنها ما حفظ معناها ونسى لفظها ، ومنها ما اختلفت الروايات في نقل ألفاظها واختلف أيضا رواياتها في الثقة والعدالة ، وهي تلك السنن التي تدخلها العلل ، فاعتبر صحيحها من سقيمها أهل المعرفة بها على أصول صحيحة وأركان وثيقة لا يخلص إليها طعن ولا يوهنها كيد كائد . انتهى ما قاله أبو بكر بن عقال الصقلي .

ثم قال الشيخ زاهد : « ومما يلفت إليه النظر أن الشيخين (يعني البخاري ومسلم) لم يخرجوا في الصحيحين شيئا من حديث الإمام أبي حنيفة مع أنهما أدركا صفار أصحاب أصحابه وأخذوا عنهم . ولم يخرجوا أيضا من حديث الإمام الشافعي مع أنهما لقياه بعض أصحابه ولا أخرج البخاري من حديث أحمد إلا حديثين : أحدهما تلميذا ، والآخر نازلا بواسطة مع أنه أدركه ولازمه ، ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخاري شيئا مع أنه أدركه ولازمه ونسج على منواله ولا عن أحمد إلا قدر ثلاثين حديثا . ولا أخرج أحمد في «مسنده» عن مالك عن نافع بطريق الشافعي وهو أصح الطرق أو من أصحابه ، إلا أربعة أحاديث ، وما رواه عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثا مع أنه جالس الشافعي وسمع موطأ مالك منه وعده من رواة القديم . والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القاطنين بروايتهم شرقا وغربا ، وجُلّ عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضع أحاديثهم لولا عنايتهم بها لأنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء . ومن ظن أن ذلك لتحاميمهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح والتعديل من الكلام في هؤلاء الأئمة كقول الثوري في أبي حنيفة وقول ابن معين في الشافعي وقول الكرايسي في أحمد وقول الذهلي في البخاري ونحوها فقد حملهم شططا ... وأما ما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمة تاريخه من أن أبا حنيفة لتشدده في شروط الصحة لم يصح عنده إلا سبعة عشر حديثا ،

فهم فوة مكشوفة لا يجوز ان يفتر بها ، لأن رواياته على تشدده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثا فحسب بل أحاديثه في سبعة عشر سفرا يسمى كل منها بمسند أبي حنيفة خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم إليه ما بين مقل منهم ومكثر حسبما بلغهم من أحاديثه ، وقلما يوجد بين تلك الأسفار سفر أصغر من سنن الشافعي رواية الطحاوي ، ولا من مسند الشافعي رواية أبي العباس الأصم اللذين عليهما مدار أحاديث الشافعي . وقد خدم أهل العلم تلك المسانيد جمعا وتلخيصا وتخريجا وقراءة وسماعا ورواية ، فهذا الشيخ محدث الديار المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعي صاحب الكتب المتعة في السير وغيرها يروى تلك المسانيد السبعة عشر عن شيوخ له ما بين قراءة وسماع ومشافهة وكتابة بأسانيدهم إلى مخرجيها ، في كتابه « عقد الجمان » وكذا يرويها بطرق محدث البلاد الشامية الحافظ شمس الدين بن طولون في « الفهرست الأوسط » وهما كانا زبني القطرين في القرن العاشر . وكتاب « عقود الجوهر النيفة » للحافظ المرتضى الزبيدي شذرة من أحاديث الإمام ، وللحافظ محمد عابد السندی كتاب : « الواهب اللطيفة على مسند أبي حنيفة » في أربع مجلدات أكثر فيه جدا من ذكر المتابعات والشواهد ورفع المرسل ، ووصل النقطع ، وبيان مخرجي الأحاديث والكلام في مسائل الخلاف . ومن ظن أن ثقات الرواة هم رواة الستة فقط فقد ظن باطلا ، وقد جرد الحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا الثقات من غير رجال الستة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات ، وهو ممن أقر له الحافظ ابن حجر وغيره بالحفظ والإتقان .

فقد تبين مما تقدم لاسيما من النقلين القيمين الآخرين أن الأحاديث الصحيحة ليست كما أوهمه معالي المؤلف أقل من القليل ، بل على العكس أكثر من الكثير ، وكما أن لكتاب الله حفاظا فلاسنة أيضا حفاظ حفظ الله بهم حكم قوله في كتابه « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه

إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» ولولم تسكن السنة محفوظة بل ضائعة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لضاع معها حكم هذه الآية في غير شطرها الأول ، مع أن هذا الشطر أيضا محتاج في الأكثر إلى بيان السنة ، وضاع أيضا حكم قوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ولا يجوز أن يكون وجوب طاعة الرسول مقصوراً على المؤمنين الموجودين في عصره . ولا ضرورة في حمل الآية عليه بعد أن كانت سنة خاتم النبيين محفوظة بهمم رجال أرادوا بدافع جهم لدين الإسلام أن تكون محفوظة وبذلوا في حفظها جهوداً تنهر العيون إلا عين من أراد إعدامها وقلب الأمور حتى عد دافع الحب الديني منقصة للحافظ !

وما أعجب عقلية الكتاب المصريين لا يرون في أنفسهم وهم صفوة الشرق ، ولا في كتاب الغرب وهم قاداتهم ، معجزة فينكرون معجزات الأنبياء ، ولا يرون في أنفسهم قدرة وحماسة في حفظ أحاديث نبيهم ، ولا لتدقيق ما حفظ الحفاظ حتى ولا دافعا دينيا إليه فينكرون صحة الأحاديث المحفوظة ، ويحطون من قيمة الدافع الديني ويميلون أنفسهم بدعوى الطريقة العلمية في تأليف الكتب من غير دليل لهم على هذه الدعوى غير تقليد الغربيين . فإن كان الغربيون المؤافون في السيرة الحمديدية يلتزمون الطريقة العلمية وينتهجونها في تدقيق حياة محمد صلى الله عليه وسلم حين لا ينتهجها أئمة الإسلام المحدثون وكانت الطريقة العلمية توصل منتهجها إلى الحق وكان معالي مؤلف « حياة محمد » يمتد بكون نبوة محمد حقا ، لزم أن يصدق الغربيون أصحاب التأليف في السيرة الحمديدية نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فيسلموا أو أن لا تكون الطريقة التي سلكوها في تدقيق حياته طريقة علمية أو أن لا تكون الطريقة العلمية تذهب بسالكها إلى الحق والحقيقة . فلا مندوحة من أن تكون النتيجة المنطقية للمقدمات الثلاث المذكورة أحد هذه الأمور الثلاثة ، ولا يمكن نقض هذا الإنتاج المنطقي ولو حدث مائة ألف (موضة) من الطريقة العلمية يتمسك بها المصريون مستخفين بالمنطق القديم . نعم

لا مندوحة من أحد الأمور الثلاثة الأولى التي أزمناها أحد الثلاثة الأخرى . وأجدر ما في تلك الثلاثة بالرجوع عنه هو كون طريقة الغربيين المؤلفين في حياة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم طريقة علمية أقوم من طريقة علماء الإسلام .

فقد علم القارئ^١ سوء ظن معالي مؤلف « حياة محمد » بكتب الحديث ورواته ورميهم بالأغراض الدينية والسياسية ، وفي مقابل ذلك حسن ظنه بالمؤلفين الغربيين لاتباعهم الطريقة العلمية ؛ وليسمع الآن باختصار ماذا يقول العالم الهندي مولانا شبلي التمهاني مؤلف كتاب نفح في الحياة النبوية قبيل كتاب معالي هيكل باشا ، بهذا الصدد وكيف ينتدى كتابه^(١) :

« إن أسى الوظائف والواجبات وأعظم الأفعال في هذه الدنيا السعى لإصلاح وإكمال الأخلاق الإنسانية وآدابها . فواجب الإنسان في هذه المهمة أولاً أن يقتنع بفكرة صحيحة في القواعد الأساسية لفضائل الأخلاق والزهد والتقوى والشرف والكرامة والأريحية والمسامحة والعفو ، والصنع والعزم ، والصبر والتضحية والجد والهمة ، ثم السعى لنشر هذه الفكرة في وجه الأرض وإرساخها في الأذهان .

« وطرق القيام بهذه الخدمة كثيرة كالوعظ للجماعات ، وإلقاء الخطب وتأليف الكتب القيمة ونشرها أو تحميل تلك الفضائل للناس بالقوة ومنهم عن خلافها .

« لكن أفضل الطرق إلى هذه الغاية وأنفعها إراءة موجود تاريخي يثبت كون تلك الأسس الأخلاقية والتلقينات الأدبية فعلية حقيقية ، ويكون مثالا مجسما للفضائل ، لأن هذا الموجود التاريخي دليل قطعي لثبات تلك الأسس وسموها وماهيتها الفعلية ، فكل قول من أقوال هذه الشخصية التاريخية يكون أوقع في النفوس من ألف كتاب في الأخلاق وكل إشارة منها يكون مطاعاً كالأمر المبرم ، وفي الأصل أن الأمثلة أحسن من الدساتير وأقرب إلى الفهم .

[١] ترجم هذا الكتاب إلى اللغة التركية وأنا هربت الكلمة الآتية من تلك الترجمة .

« وكل الدنيا اليوم باعتبار ما فيها من الفضائل الأخلاقية مدين لأمثال هؤلاء القادة الروحانيين والشخصيات القدسين أعني أنبياء الله المبعوثين إلى الناس في أزمنة مختلفة وليس مساعي الدنيا غير تلك الفضائل إلا طلاء لبنيان المدينة .

« بيد أنا نفهم مما علمنا من تاريخ العالم أن كل واحد من الشخصيات العالمة التي هي مُثل الاقتداء ، يمثل نوعا من الفضائل ويجمع صفحة من السكال الخلق ، فالمسيح عليه السلام يعلمّ الحلم والعفو والصبر والاحتمال والصلح والسلام والقناعة والتواضع ، لكن تعليمه هذا لا ينطوي على قواعد الأخلاق اللازمة للحكومة والإدارة ، وما علمه سيدنا موسى ونوح من نوع الفضائل والسكالات لا ينطوي على ما علمه سيدنا عيسى منها .

« فيظهر أن كل دور من أدوار التاريخ الإنساني المختلفة كان محتاجا إلى واحد من تلك الشخصيات المقدسة ، وكانت حاجة ذاك الدور الخاصة به تقضى بذلك الواحد ، ومع هذا كانت الإنسانية منتظرة الإنسان الكامل الذي ليس بملك فقط أو قائد فقط بل زاهد متق أيضا في الوقت نفسه ، وزعيم عام وموجود متواضع مطيع خالقه مشفق على الخلق كريم قنوع فقير . فهذا الإنسان الكامل الجامع لكل موجودة إنسانية ذروة البشرية العليا وأكبر موقفياتها .

« وكما أن كل شيء في الدنيا فان ، فهذا الإنسان الكامل أيضا ليس بمخالد من حيث المادية ، فلهذا يجب أن يسجل ما قاله وأن ينقل من سلف إلى خلف وأن يثبت كل ناحية من سجايامه ويضبط كل عمل من أعماله ويروى بكل صدق وإخلاص ، وأن تصور كل حالة من حالانه ومواقفه ، لأن كل واحد من ذلك منبع نور لإرشاد البشر في كل زمان وذخر هداية لإدارة الناس في كل واد من أودية الحياة .

« ومن المصادقات الجديرة بالدقة والتأمل أن المعلومات التاريخية المتعلقة بمؤسسي الأديان السائرة صلوات الله وسلامه عليهم كلها ناقصة ، وفي هذا مشاهبة لتكون كل

منهم ممثلاً لبعض أقسام الفضائل الخلقية المختلفة بحسب ، فنحن لانعلم مثلاً من وقائع حياة المسيح الممتدة ٣٣ سنة إلا ما يختص منها بثلاث سنين ، حتى إن هذا النقص الزائد في حياته المضبوطة حداً كثيراً من النصارى إلى إنكار وجود سيدنا المسيح بالمرّة . ونحن لانطالع على مجددي إيران الدينيين إلا بشهنامه الشاعر الفردوسى . أما المرشدون الدينيون الذين ظهروا فى الهند فتاريخهم منتقّب بنقاب الأساطير . ومنبع المعلومات عن حياة سيدنا موسى الكليم هو التوراة التى جمعت بمدّ وفاته بثلاثمائة عام . « وربما كان هذا النقص فى المعلومات التاريخية عنهم حكم الطبيعة لأن تلقينات هؤلاء الأنبياء وأولئك المجددين والارشدين لم تكن مما لا بد منه بالنسبة إلى كل زمان فربما من أجل ذلك لم يخلّد تاريخهم بجميع تفاصيله ، وإنما حفظت أقسامه التى كان لازماً أن تلمّ وتحفظ ، وأكبر حاكم فى تعيين حاجات كل دور من أدوار الزمان هو الطبيعة فتى أحست هى حاجة أى دور إلى شىء قاله تعالى يمطيه من فضله .

« ثم إن كل ملة وكل طائفة من معتنقى الأديان تقدس دينها وتفضله على دين غيرها . فلو وجهنا سؤالاً عاماً إلى جميع أهل الأرض عمن له الموجودية الفائقة من بين مؤسسى الأديان فلا شك أن الأجوبة على هذا السؤال ترد مختلفة بمدد اختلاف مرسلها فى الدين ، ولكن إذا زدنا تفصيلاً وإيضاحاً فى لفظ السؤال قلنا مثلاً : مَنْ ذا الذى ضبط جميع نصوص كتابه المنزل عليه ضبطاً وثبت حرفياً بموقفية وصداقة لم تكونا من حظ الكتب المقدسة ؟ ومن ناحية أخرى قيد ونقل جميع وقائع حياته وجميع أفعاله وأقواله وأسفاره وأخلاقه وعاداته حتى شكل لباسه وصورة تلبسه وخطوط وجهه وكيفية تكلمه ومشيه وطرز معاشرته ، وحتى أكله وشربه ونومه وتبسمه ومساعيه بجميع فروعه وتفاصيله ؟ فالجواب لا بد أن يكون : محمد صلى الله عليه وسلم . »

لقد أحسن هذا المؤلف الفاضل فى التنبيه إلى امتيازته صلى الله عليه وسلم على سائر

الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بل امتيازهم على جميع مشاهير الدنيا وعظماؤها الدينيين والديويين بضبط حياته وسيرته وحفظ أقواله وأفعاله^(١) ، وأحسن خصيصاً في التقبیه على حكمة هذا الامتياز بكونه مجمع كل نوع من أنواع الفضيلة وخصال العظمة لاختصاص بعضها . وأنا أضيف إليه أن كونه خاتم النبيين يقتضى أن يكون جامع الفضائل ومتمم مكارم الأخلاق ، وأن تكون تلك الفضائل الجامعة والمكارم الشاملة مأثورة عنه محفوظة ، إذ لا يأتي بعده نبي آخر يتمها ويصلح ما فسد منها . فيلزم أن يكون نبينا صلى الله عليه وسلم ممتازاً على أسلافه الكرام بجمع أسباب العظمة في نفسه وانتقال أنبائه وأحاديثه محفوظة بحفظ الله تعالى ، إلى أمته التي بعث إليها وهي كافة الناس الموجودين فيما بين مبعثه وقيام الساعة . وليس في القرآن ذكر سيرته وسنته ولو بقدر ما في الكتب المقدسة القديمة من أنباء الأنبياء الذين نزلت عليهم تلك الكتب ، فلزم أن تكون سنته محفوظة بحفظ مستقل كما حفظ كتابه ، وقد كانت كذلك بفضل الله وبمحمده ، فالآن وفي كل زمان من حق الإسلام أن يباهي جميع الأديان بحفظ كتابه وسنته . ولئن دخلت في الأحاديث موضوعات فما لبث علماء الحديث ونقادها أن تعقبوها وتعرفوها وميزوها عن الصحيح الثابت . وليس في الذين أثاروا الشك في السنة من المستشرقين ومقلديهم من المسلمين المصريين بحجة وجود الأحاديث الموضوعية ، أحد وجد حديثاً موضوعاً بتمقيب وتدقيق من عند نفسه غير ما وجده علماء الإسلام المتقدمون .

ولا مغالاة أصلاً في نفي من يساوى محمداً صلى الله عليه وسلم أو يدانيه في كون حياته بعد مبعثه إلى وفاته ولاسيما أحاديثه مع المناسبات الداعية إلى ورودها ، مضبوطة

[١] بينما حياة بعض مؤسسي الديانات - مثل محمد - واضحة معروفة ، ظلت حياة مؤسسي المسيحية على وجه القريب محبولة ويجب أن لا نبحث عنها في الأناجيل كما فعلوا ذلك من قبل فإن العلم لم يعد يعتقد إمكان ذلك اليوم .

مدونة . ولا محل لأن يقول قائل : كون حياته صلى الله عليه وسلم بكل تفاصيلها موضع اعتناء وتدوين لم يقع مثلها لأى أحد فى الدنيا مسلم به ، وإنما الشبهة فى صحة المعلومات المدونة والأحاديث الروية ، لا محل لهذا القول بناء على أن الاعتناء المنقطع النظير إنما يؤيد صحة المدون المضبوط لاشبهة المشتبهين فى صحته ، فكلما زاد الاعتناء بالضبط ازداد احتمال صحة المضبوط قوة والشبهة فى صحته ضعفا . ولا نغالى أيضا إذا قلنا إن ضبط سنة نبي الإسلام أصبح وأثبت من ضبط كتب أهل الكتاب .

فقد أدى كمال الاعتناء الإسلامى بحياة نبينا وتبعية أقواله وأفعاله ، إلى الاعتناء بحياة المتبعين أنفسهم أعنى الرواة عنه ، وليس فى الدنيا أحد عُنِيَ فى سبيل العناية به ، بكل من نقيه وبكل من روى عنه شيئا ، وبمن روى عن روى عن روى الخ والى فيهم الكتب فسكتب فى طبقات ابن سعد وطبقات ابن ماکولا ، وكتاب الصحابة لابن السكن ، وكتاب ابن جارود ، وكتاب العقيلي ، وكتاب ابن أبي حاتم الرازى ، وكتاب الأزرقي ، وكتاب الدولابي ، وكتاب البغوي و«أسد الغابة» و«الاستيعاب» و«الإصابة» ثلاثة عشر ألف صحابي مع تراجمهم ، ودُرس فى كتب أسماء الرجال من التابعين وتبع التابعين حياة مائة ألف رجل على الأقل . وعلى تخمين العالم الألمانى «أشبهه نكر» خمسمائة ألف . فلا أغالى إذا قلت أيضا إن كيفية الاعتناء بحياة محمد صلى الله عليه وسلم معجزة من معجزات الإسلام . لكن معالى هيكل باشا مؤلف «حياة محمد» يحاول الخط من قيمة هذا الاعتناء لكونه من منكرى المعجزات . قال العالم الألمانى البار الذكى فى مقدمة كتاب تولى تصحيحه وطبع فى «كاسكوتا» اسمه «صانه» : «إن الدنيا لم تروى ترى أمة مثل المسلمين ، فقد درس بفضل علم الرجال الذى أوجدوه حياة نصف مليون رجل» كما فى سيرة المؤلف الهندى البار الذكى ، وكتابه أصبح وأثرى مراجع إسلامية أو غربية بما لا يقاس عليه كتاب معالى هيكل باشا .

كان كل هذا التوسع في تدقيق أحوال الرجال للاطلاع على منزلة رواة الأحاديث في الصدق والضبط والأمانة . قال المؤلف الفاضل الهندي : « وسأمر الأمم كانوا إذا أرادوا تدوين تاريخ قوم قيدوا كل ماسمونه عنهم حتى ماسموا في الشوارع ، وكل رواية لا أساس لها من الصحة ، وليس لرواة تلك المسموعات وجود حقيقي جدير بالاعتماد فينتخب من تلك الروايات ما هو أنسب للتخمين وأوفق للقرائن المتعلقة بذلك العهد وتعتبر هذه المقتعلات بعد مدة تاريخاً . فقد أنشأ كتاب أوروبا تاريخ الأوربيين بهذا الشكل » والمطلوب الأول عند علماء الحديث أن يكون الراوى ممن له صلة بالحادثة التي رواها أو استطاع إراءة سلسلة الإسناد مبتدئة ممن روى الحادثة متصاعدة إلى الراوى الأصلي وينظر خلال ذلك في سجية كل من ذكر اسمه في سلسلة الإسناد وخلقه ومسلكه وعقله ودقته وقوة ذاكرته وأمانته وعلمه ، ولم يكن من السهل الإحاطة بهذه الأحوال ، لكن المئات بل الألوف من المحدثين كرسوا جهودهم وأنفقوا أعمارهم في هذا السبيل فكانوا يسيحون في البلاد ويلتقون الرواة ويفحصون أحوالهم ويتعلمون أحوال من مات منهم من معارفه الأحياء ، فحصل من ذلك علم أسماء الرجال بجانب علم الحديث .

أما تأثير سياسة الحكومات في رواية الأحاديث أو وضعها فيتداركه التزام تركية الرواة . على أن الأموية والعباسية كانتا من أكبر دول العالم في عهدهما ، وكان الأمويون يسهون علياً وأولاد فاطمة رضي الله عنهم في خطب الجمعة ، ويختلفون أحاديث في مدح معاوية رضي الله عنه وكذلك وضعت أحاديث في زمن العباسيين ترفاً إليهم ، ومع هذا فلم يلبث أن أعلن أئمة الحديث كونها زيوفا ولم يبق شيء منها حتى بقدر ما بقي من الأحاديث التي وضعها الشيعة والتي لم تنج هي أيضاً من تعقب المحدثين .

نعود إلى مواصلة ما أردنا نقله عن كتاب هيكل باشا :

« والواقع أن المنازعات السياسية التي حدثت بعد الصدر الأول من الإسلام أدت إلى اختلاق كثير من الروايات والأحاديث تأييداً لها . فلم يكن الحديث قد دون إلى

عهد متأخر من عصر الأمويين ، وقد أمر عمر بن عبد العزيز بجمعه ، ثم لم يجمع إلا في أيام المأمون بعد أن أصبح الحديث الصحيح في الحديث الكذب كالشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود على قول الدارقطني^(١) ولعل الحديث لم يجمع في الصدر الأول من الإسلام لما كان يروى عن النبي أنه قال : « لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن ومن كتب شيئاً غير القرآن فليمحجه » على أن أحاديث النبي كانت متداولة على الألسن من يومئذ وكانت الروايات تختلف فيها . واقد أراد عمر بن الخطاب أثناء خلافته أن يتدارك الحال في ذلك بأن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها فطفق عمر يستخير الله شيئاً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله (أى خلق له أسباب العزم من القوة والصبر) فقال : « إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً » وعدل عن كتابتها ، وكتب في الأمصار عنها : « من كان عنده شيء فليمحجه » وظلت الأحاديث بعد ذلك تتوالد وتتداول حتى جمع ما صح لدى جامعيه منها في عهد المأمون » ص ٤٩ - ٥٠

أقول : لو كان مؤلف « حياة محمد » مشى على الطريقة العلمية كما يدعيه لما كتب هذه الكلمات ولم ينقل هذه الروايات مستدلاً بها على عدم جواز الاعتماد على صحة الأحاديث المروية في كتب الحديث ، إذ لو كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

[١] قول الدارقطني هذا الذي هو تمثيل الموجود بالمعدوم شطط منه حيث يعدم الأحاديث بقوله هذا ، وهو أى هذا القول أحق بالإعدام لتناقضه مع فعله لكونه نفسه أيضاً من جامعى الحديث . والغريب أن الدارقطني من المجسمة المستدلين على مذهبهم السخيف ببض الأحاديث وهو القائل في الله تعالى :

فلا تعجبوا أنه قاعد ولا تعجبوا أنه مُقعد

أى مُقعد من شاء إلى يمينه ومن شاء إلى شماله . فيفهم أن الشعر الأبيض في جلد الثور الأسود هو تلك الأحاديث الحقيقة لأن تكون في رأس الشعرات السوداء لتضمنها مالا يقبله العقل بشأن الله تعالى .

كتابة أحاديثه وأمر بمحو ما كتب أمراً ونهياً باتين لما حاول عمر من أول الأمر أن يكتبها ولا استغنى الأصحاب في ذلك ولا أفتواهم بذلك . ثم لو كان عمر عاد أخيراً إلى العمل بقول النبي صلى الله عليه وسلم (من كان عنده شيء فليمحه) وكانوا هم محوا ما كتبوه لما كتب المحدثون بعدهم كتبهم التي تراها مثل مرطأ مالك ومسانيد أبي حنيفة والشافعي ومسنند أحمد بن حنبل وصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، فهل يقبل العقل أن الأمة كلهم حتى عمر والأصحاب خالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينتهوا بنهيهم ، وزاد المحدثون تخالفوا إجماع الصحابة أيضاً وأثبتوا ما محوا ، بل لم يثبتوا إلا زيوف ما محوا بعد أن ضاع الأصل بمحوهم . فهذا غاية في سوء الظن بكتب الحديث وعلمائه من مؤلف « حياة محمد » .

ثم إن المأثري على الطريقة العلمية في الكتابة يلزمه أن يفكر فيما ذا قد يكون مراد النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن كتابة أحاديثه والأمر بمحو ما كتب منها؟ فهل النبي رجع عن الأحاديث التي قالها ؟ أو كان لا يريد أن تبقى أحاديثه بعده بل تنسى لكونه نفسه أيضاً شاكاً في صحتها كذواف « حياة محمد » ؟ أم يريد شيئاً آخر يأتلف مع العقل وإن لم يأتلف مع مقصد المؤلف ؟ وكان يلزمه أن يفكر أيضاً كيف وصل إليه حديث الأمر بمحو الأحاديث المكتوبة ولم يُمنَح مع الأحاديث ؟ أليس هو أيضاً حديثاً ؟ أم يصل إليه ما يحلوه ولا يصل إلى الناس مالا يحلوه ؟ .

كل هذه الأسئلة ترد على ناقل تلك الروايات الناهية عن كتابة الحديث نقلاً يقصد به التشكيك في صحة الأحاديث الموجودة في كتب الحديث بجملة لها . نعم هذه الروايات معلومة أيضاً لأئمة الحديث ومعترف بها على أنها أساس مذهب بعض الأجلة ، فقد انقسمت آراء الأقدمين في المسألة على طرفين من الكتابة وعدمها ، ولكل من الطرفين أدلة عقلية تمسكوا بها . ولم يذكر مؤلف « حياة محمد » مذهب القائلين بكتابة الحديث وأدلتهم وكاتبه منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، صيانة لدعواه

التي التزمها في تأليفه من الانتقاص كما هو دأب المؤلفين الغربيين ، فتكون لهم عقلية مخصوصة في مسألة تاريخية قبل أن يكتبوا كتابا يتعلق بها ، فيلتزمون تفسير ما صادفوه عند البحث في المسألة على وجه يلائم عقليتهم المقررة ، ويكون هذا الالتزام وهذا التفسير منهم طريقة علمية ، وقد يجرحهم التزامهم إلى خطايا أخرى عظيمة فلا يجتنبون ارتكابها في سبيل الإصرار على عقليتهم ، وقد يصطدمون بما ينههم على خطاياهم فلا ينتبهون . ومؤلف « حياة محمد » كتبها مقتنما بفكرة يحسبها فكرة علمية وهي عدم إمكان المعجزات ! ومن أجل ذلك قال إن محمدا صلى الله عليه وسلم لا معجزة له غير القرآن . فإذا ذكر ما في كتب الحديث من معجزاته أنكر صحة ما في تلك الكتب . فارتقى الأمر من إنكار المعجزات وإنكار الأحاديث الواردة فيها إلى إنكار الأحاديث مطلقا ، وارتقى من الإنكار الثاني إلى إنكار كتابة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . فالطريقة العلمية أو بالأصح الطريقة المزعومة علمية أضلته السبيل وجرت عليه جرائر . وراه يكتب في كتابه عن النبي في خطبته التي ألقاها في حجة الوداع قوله ^(١) : « وقد تركت فيكم ما أن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا أمرا بينا كتاب الله وسنة رسوله » وكيف يقول إنه ترك في أمته سنته ليعتصموا بها مع كتاب الله وقد كان نهى عن كتابة السنة وأمر بمحو ما كتب منها ، فأين السنة وأين خطبة حجة الوداع ؛ لأنها أيضا مقضى عليها بالمحو بناء على حديث « من كتب مني غير القرآن فليمحجه » . هذا دأب مؤلفي الغرب ينقلون من الروايات ما يوافق عقليتهم ويتركون ما يخالفها ، لكن مؤلفي الإسلام ولا سيما أئمة الحديث النافلين عن رسول الله لا يستدكفون عن رواية الآثار التي لا تؤيد ما اختاروه من المذهب ، مراعاة لشرط الأمانة . وأشد مما فعله مؤلف « حياة محمد » من التنويه بذكر الحديث الناهي عن كتابة الحديث فقط تاركا ذكر ما يقابله من أحاديث أخرى ، وأعظم منه جرما ، أنه حرف مذهب المانين عن

كتابة الحديث الذى تمسك به كل التمسك ، عما أرادوه بمذهبهم هذا ، فقد اختلف
فى كتابة الحديث وعدم كتابته ولكن لم يستخرج أحد من مذهب منع الكتابة
عدم الاعتماد على الأحاديث الموجودة فى كتب الحديث .

وقد عقد الحافظ ابن عبد البر فى كتابه « مختصر جامع بيان العلم وفضله » بابين
بصد هذه المسألة عنوان أولهما « باب ذكر كراهية كتاب العلم وتخليده فى الكتب »
والثانى « باب الرخصة فى كتاب العلم » فذكر فى الباب الأول حديثا رواه أبو سعيد
الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا تكتبوا عني شيئا
غير القرآن فن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحاه) ثم قال : وعن أبي نضرة قلت
لأبي سعيد الخدري ألا نكتب ما نسمع منك قال تريدون أن نعملوها مصاحف ؟ إن
نبيكم صلى الله عليه وسلم كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ . وعن ابن وهب
قال سمعت مالكا يحدث أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب هذه الأحاديث أو كتبها
ثم قال : « لا كتاب مع كتاب الله » وقال وعن الوليد بن مسلم قال سمعت الأوزاعي
يقول « كان هذا العلم شيئا شريفا إذا كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه فلما
صار فى الكتب . ذهب نوره وصار إلى غير أهله » ثم قال المؤلف أعني الحافظ ابن
عبد البر : « من كره كتاب العلم كره لوجهين : أحدهما أن لا يتخذ مع القرآن كتاب
يضاهى به ، ولثلا يتشكل الكتاب على ما يكتب فلا يحفظ فيقل الحفظ كما قال الخليل .
ليس بيلم ما حوى القمطرُ ما العلم إلا ما حواه الصدر »

أقول وبمحسن هنا تذكير ما نقلناه سابقا عن « فرائد » ابن عقال الصقلي : « إنما
لم يجمع الصحابة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مصحف كما جمعوا القرآن لأن
السنن انتشرت وحنى محفوظها من مدخولها فوكل أهلها فى نقلها إلى حفظهم ولم يوكأوا
من القرآن إلى مثل ذلك ، وألفاظ السنن غير محروسة كما حرس الله كتابه ببديع النظم
الذى أعجز الخلق عن الاتيان بمثله ، فكانوا فى الذى جمعوا من القرآن مجتمعين وفى

حروف السنن ونقل نظم الكلام نصا مختلفين ، فلم يصح تدوين ما اختلفوا فيه ، ولو طمعوا في ضبط السنن كما اقتدروا على ضبط القرآن لما قصرُوا في جمعها ولكن خافوا إن دونوا مالا يتنازعون أن تجعل العمدة في القول على المدون فيكذبوا ما خرج عن الديوان فتبطل سنن كثيرة فوسموا طريق الطلب للأمة فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل أحد في نفسه » وهو كلام حسن جدا .

وقال الحافظ ابن عبد البر أيضا . « من ذكرنا قوله في هذا الباب فإنما ذهب في ذلك مذهب العرب لأنهم كانوا مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك ، والذين كرهوا الكتاب كابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم كانوا قد طبعوا على الحفظ فكان يجترى بالسَّمة ، ألا ترى إلى ما جاء عن ابن شهاب أنه كان يقول أتى لأمر بالبيع فأسد آذاني مخافة أن يدخله فيها شيء من الخنا ، فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته . وجاء عن الشعبي نحوه . وهؤلاء كلهم عرب وقد جاء عن ابن عباس حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة : « أمن آل نم أنت غاد فمبكر » في سمعة واحدة فيما ذكروا وليس أحد اليوم على هذا ولولا الكتاب لصاع كثير من العلم . وقد أرحص رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب العلم ورخص فيه جماعة من العلماء وحمدوا ذلك ونحن ذاكره بعد هذا إن شاء الله . وقد دخل على إبراهيم النخعي شيء في حفظه لتركه الكتاب . وعن منصور قال كان إبراهيم يحذف الحديث ، فقلت له إن سالم بن الجعد يتم الحديث قال إن سالما كتب وأنا لم أكتب (قال ابن عبد البر) فهذا النخعي مع كراهته لكتاب الحديث قد أقر بفضل الكتاب . »

وقال في الباب الثاني : « عن أبي هريرة : لما فتحت مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطب قال فقام رجل من اليمن يقال له أبو شامٍ فقال يا رسول الله اكتبوا

لى ، فقال صلى الله عليه وسلم (اكتبوا لأبى شام) يعنى الخطبة . وعن عبد الله بن عمرو قال كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتنى قریش وقالوا أنكتب كل شىء نسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتكلم فى الرضا والفضب فأمسكت عن الكتاب ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال (اكتب فوالذى نفسى بيده ما يخرج منى إلا حق) وعنه أيضا ما يرغبنى فى الحياة إلا خصلتان : الصدقة والوهط أما الصدقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها . وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره . وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قيدوا العلم بالكتاب) .

« وفى باب العلم من صحيح البخارى قول أبى هريرة . ليس فى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أعلم منى بأحاديثه إلا عبد الله بن عمرو بن العاص المار ذكره أسلم قبيل أبيه وكان هو وعلى وأنس ممن يكتبون الحديث . فى « تقييد العلم » للخطيب البغدادى أن الصحابة كانوا يجتمعون حول أنس ليستمعوا منه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يخرج من جيبه صحيفة ويقول « هذه أحاديث سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيدها » .

« وعن إسحق بن منصور قال : قلت لأحمد بن حنبل من كره كتابة العلم ؟ قال كره قوم ورخص فيه آخرون قلت له لو لم يكتب العلم للذهب ، قال نعم لولا كتابة العلم أى شىء كننا نحن ؟ قال إسحق وسألت إسحق بن راهويه فقال كما قال أحمد . وفى سيرة الفاضل الهندى المارة الذكر نقلا عن سنن أبى داود وابن ماجه « أنه لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت هذه الوثائق خاضرة : الأحاديث التى كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص وعلى وأنس ، اليهود المكتوبة مثل صلح الحديبية ،

الأوامر المرسلة إلى القبائل المختلفة والرؤساء ، أسماء ألف وخمسمائة صحابي . «
فقد أنجلي من كل هذا أنه كتب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء كثير
من أحاديثه وما لم يكتب منها بقيت محفوظة في الصدور إلى أن جمعها أئمة الحديث في
كتبهم . وعدم كتابتها أولا كان ناشئا من اهتمام العرب بالحفظ أكثر من الكتابة
فكانهم كانوا يمدون المکتوب عرضة للإهمال وعدم الاهتمام بالنسبة إلى المحفوظ في
صدورهم ، على عكس ما يتوهم . فن استخرج من عدم كتابتهم الأحاديث اعتماداً على
حفظهم ، عدم صحة الاعتماد على ما كتبه جامعو الصحاح بمد زمان مما وصل إليهم من
محفوظات الرواة واعتباره مكتوباً من غير أساس صحيح كما فعله مؤلف « حياة محمد » ،
كان كمن استخرج من اعتماد الحفاظ على حفظهم معنى عدم الاعتماد وقلب نفس الأمر
إلى عكسه .

بل نقول : وقبل أن جمع الأحاديث جامعوها مثل البخاري ومسلم وغيرهما قام
أئمتنا المجتهدون مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم بتدوين علم الفقه الذي هو
أيضا من معجزات الإسلام الخاصة به فدونت السنة أيضا في ضمن هذا العمل العظيم
قبل تدوين المحدثين فازدوجت المعجزتان وكتب الخلود للسنن وكان هذا مساعدة
كبيرة متقدمة لعلم الحديث ونقل روايته ، ألا يرى أن عمل إمام معروف من أئمة الفقه
بحديث من الأحاديث يعتبر مؤيداً لدرجته من الصحة . بقى أنه لا يرد علينا وعلى الحفاظ
ابن عبد البر الذي نقلنا شيئا من كتابه عند ما ادعينا اهتمام العرب بالمحفوظ أكثر من
المكتوب ، الاعتراض بالقرآن ، لأنه مكتوب ومحفوظ معا ، لكن الحديث لما لم
يكن في مرتبة القرآن لزم إما أن يكون مكتوباً فقط أو محفوظاً فقط ، فن فضل
الكتابة نظر إلى أنها أبقى ومن فضل الحفظ نظر إلى أنه أدعى إلى الاهتمام وإن زيادة
الاهتمام كفييلة بالبقاء أيضا . وهذا تمام تحقيق المقام .

نعود إلى النقل عن كتاب هيكل باشا : قال معاليه :

« ومع ما أبداه جامعو الحديث من حرص على الدقة لا ريب فيه فقد جرح

بعض العلماء كثيراً من الأحاديث أثبتوا جامعوها على أنها صحيحة . قال النووي في شرح مسلم : (قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزمه^(١)) ذلك أن الجامعين قد جعلوا مقياس السند والثقة بالرواية أساسهم في قبول الحديث ورفضه ، وهو مقياس له قيمته ولكنه وحده غير كاف ، وعندنا أن خير مقياس يقاس به الحديث ويقاس به سائر الأنباء التي ذكرت عن النبي ما روى عنه عليه السلام أنه قال : (إنكم ستخفقون من بعدى فما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله وما خالفه فليس عنى^(٢)) وهذا مقياس دقيق أخذ به أئمة المسلمين منذ المصور الأولى وما زال المفكرون منهم يأخذون به إلى يومنا الحاضر .

وأنا أقول: معالى هيكل باشا يظن أن أهل الحديث لم يراعوا ما ذكره مقياساً لقبول الحديث أو رفضه من موافقة القرآن أو مخالفته، فقد راعوه في حدوده مقولة وغير محتاجة إلى

[١] قد مررت بما سبق أن النزول عن درجة ما التزمه ليس نزولاً عن درجة الصحة إلى درجة عدم الصحة كما أوجه أسلوب كلام معاليه وإنما معناه النزول عن أعلى درجات الصحة ؛ بل النازل عن درجة الصحة مطلقاً في اصطلاح الحديث يكون حديثاً حسناً والنازل عن درجة الحسن يكون حديثاً ضعيفاً ، والحديث الموضوع أو الحديث المنكر غير ذلك .

ثم إن ما انتقد على البخارى ومسلم اللذين جمعا في صحيحهما ما يقرب من عشرة آلاف حديث مثنان وعشرة أحاديث فقد اشتركا في اثنين وثلاثين منها واختص البخارى بثمان وسبعين ومسلم بمائة ، وليس مثنان وعشرة من عشرة آلاف بكثير مع أن الانتقاد على البخارى ومسلم في تلك الأحاديث قد كان على أنها غير مستجبة لشروطها لأنها أحاديث غير صحيحة .

[٢] هذا الحديث موضوع قال عبد الرحمن المهدي : الزنادقة والحوارج وضعوا حديث (ما أتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله الخ) وكذلك قال يحيى بن معين : « إن هذا الحديث موضوع وضعته الزنادقة » والعجب من معالى الباشا يرمى الأحاديث الصحيحة بشبهة الوضع ثم ينتق حديثاً موضوعاً لإثبات مدعاه في رمى الأحاديث ، ومعناه أن ظنه بالزنادقة أحسن من ظنه بأئمة الحديث . وما زاد في الغرابة أنه لو عرض هذا الحديث الذى تمسك به ، على القرآن لحالف ماورد فيه من أمر الله باتباع رسوله فيما آتاه مطلقاً غير مقيد بعرضه على القرآن : قال تعالى « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

بنائه على حديث وضمنته الزنادقة وأعجب معاليه لتوافقه مع غرضه ، وراعوا معه شروطا تتعلق برواية الحديث وشروطا تتعلق بدرايته والقياس الذى ذكره داخل في شروط الدراية وليس مقياس القبول والرفض منحصرأ فيه بل معه شروط أخرى درائية وشروط أخرى روائية . ومعاليه لا يميز اهتماما بشروط الرواية التى هى أول ما يجب على جامعى الأحاديث مراعاتها كما لا يهتم بها مؤرخو الغرب عشر معشار اهتمام المحدثين ، مع أن علم الحديث كالتاريخ من العلوم العقلية التى يلزم أن تكون صحة النقل هى أول ما يطلب كونه مضمونا فيها . أما ناحية الدراية فلا يكون لها النزل الأول مهما كانت أهميتها ، وإلا انقلبت العلوم العقلية علوما عقلية . ثم إن النظر فى الناحية العقلية من اختصاص المجتهد أكثر من المحدث الذى موقفه موقف الصيدلانى من الطبيب وإن العقول متفاوتة ، فلمل الحديث الذى لا يتفق مع عقل امرئ فيرفضه رغم أمانة الراوى ، يتفق مع عقول آخرين أبعد منه نظراً وأقوم فهماً . والحديث المشهور : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها قرب مبلغ أوعى من سامع » يشير إلى هذه الدقيقة المهمة . فهذا الحديث الجليل بذل المحدث على أهدى سبيل . وفى إمكانى أن أوضح هذه الدقيقة بمثال لا أحتاج إلى استحضاره من بعيد : فلو فرضنا كون معالى هيكل باشا من المحدثين واعتبرنا مخالفة القرآن مقياسا لرفض الحديث كما اعتبره هو ، كان كل حديث ورد فى معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم غير القرآن مرفوضا عنده بناء على أن القرآن يمنع فى زعمه وجود معجزة لنبينا غير معجزة القرآن حتى إن هذا الزعم هو الذى حدها إلى تفضيل هذا القياس على غيره مع أن كون القرآن يمنع وجود معجزة لنبينا غير معجزة القرآن فكرة خاطئة استولت على عقل الباشا تقليداً منه لدعوى المستشرقين التى سنبتلها إن شاء الله . فهذا القياس الذى له قيمته إلى حد ما ، لا يذهب بهذا المحدث إلى نتيجة سالمة عن الخطأ لكونه مقياسا عقليا يختلف باختلاف عقل القائس قوة وضعفا .

ثم إن كون مخالفة القرآن مقياساً لرفض الحديث لا يستقيم في جميع الأوقات إذ يمكن أن يكون الحديث المخالف قطعى الثبوت ومتأخر الوجود عن القرآن الذى يخالفه فيكون ناسخاً للقرآن كحديث « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » هذا مثال للسنة القولية الناسخة للقرآن ، ورجم الزانى المحصن والزانية المحصنة الممدود من الحدود الشرعية المعنى بإقامتها في الإسلام على طول تاريخه ، ثابت بالسنة المشهورة الفعلية فإن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً وغيره ، وبها نُسخت آية الزنا في القرآن القائلة « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » في حق المحصن والمحصنة . وهذه المسائل التى لا يعرفها معالى هيكل باشا ، وربما يتعجب منها لكونه لا يقيم للسنة وزناً تستحق به أن تصح في نفسها بله أن تكون ناسخة للقرآن ، هذه المسائل أيضاً مما ينبئ عن الأهمية الراجحة لفاحية الرواية في الحديث كما ذكرنا من قبل . ثم إن لمعالي الباشا مسلكاً عجيباً في فهم معنى موافقة الحديث ومخالفته للقرآن سيطلع عليه القراء .

وقال أيضاً : « وحق أن المسلمين قد بلغ اختلافهم بعد وفاة النبي حدا دعا الدعوة إلى اختلاق الآلاف المؤلفة من الأحاديث والروايات ، ومنذ قتل لؤلؤة بن المغيرة عمر ابن الخطاب ، ومنذ تولى عثمان بن عفان الخلافة بدأت الخصومة التى كانت بين بنى هاشم وبين بنى أمية قبل رسالة النبي العربى فظهرت من جديد . فلما قتل عثمان وقامت الحرب الأهلية بين المسلمين وخاصمت عائشة عليا وأيد عليا من أيده بدأت الأحاديث الموضوعة تكثر إلى حد أنكره على بن أبى طالب حتى روى عنه أنه قال (ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا ما في القرآن) وما في هذه الصحيفة أخذتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فرائض الصدقة^(١) (على أن ذلك لم يقف رواة الحديث عن

[١] لماذا لم يمح على رضى الله عنه الصحيفة التى كتب فيها ما أخذه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الصدقة بناء على الحديث الموضوع الذى تمسك به معاليه وعده من أسباب =

روايته ، ولم يقف قوما عن وضع الحديث لهوى يدعون إليه أو لفضائل يزعمون أن الناس أحرص على اتباعها حين ينسب إلى رسول الله حديثها ... » ٥٠ - ٥١

« وقد كثرت هذه الأحاديث الموضوعة كثرة راعت المسلمين لمناقة الكثير منها لما في كتاب الله ، ولم تنجح المحاولات التي بذلت لوقفها في زمن الأمويين فلما كانت الدولة العباسية وجاء المأمون بعد قرابة قرنين من وفاة النبي كان قد أذيع من هذه الأحاديث الموضوعة عشرات الألوف ومئاتها ، وكان بينها من التضارب وفيها من التفاوت مالا يحيط بالبال . إذ ذاك قام الجامعون بجمع الحديث وتولى كتّاب السيرة كتابتها فقد عاش الواقدي وابن هشام والمدائني وكتبوا كتبهم أيام المأمون وما كان لهم ولا لغيرهم أن ينازعوا الخليفة في آرائه مخافة ما يحل بهم . لذلك لم يطبقوا بما يجب من الدقة ، هذا المقياس الذي روى عن النبي عليه السلام من وجوب عرض ما يروى عنه على القرآن ، فما وافق القرآن فمن الرسول ، وما خالفه فليس عنه ^(١) ..

وقد ورث المتأخرون عن السلف هذه الطريقة في كتابة السيرة لاعتبارات غير اعتباراتهم . ولو أنهم أنصفوا التاريخ لطبقوا الحديث على سيرة النبي العربي في جلها وفي تفصيلها دون استثناء لأى نبا روى عنها لا يتفق وما ورد في القرآن الكريم ^(٢)

== عدم اعتماده على الأحاديث المجموعة في كتب الحديث وهو : (لأنك كتبوا عن شيئا غير القرآن ومن كتب شيئا غير القرآن فليحجه) ؟

[١] يعقل إلى حد ما اشتراط عدم المخالفة للقرآن في قبول الحديث ولكن اشتراط موافقته للقرآن لا يترك لاسنة مكانا مستقلا بين الأدلة الشرعية بل يجعلها مستغنى عنها لاسيما إذا أريد بموافقة الحديث للقرآن ورود ذكر ماورد في الحديث ، في القرآن كما فسرنا بعد أسطر من كلامه .

[٢] أطال المؤلف الكلام في وجوب اتخاذ الموافقة للقرآن أو مخالفته مقياسا لقبول الحديث أو رفضه على الرغم من كون هذا الوجوب المزعوم مبنيا على حديث موضوع مخالف للقرآن ، وقد نهينا من قبل على أن عدم الاتفاق مع القرآن لا يوجب رفض الحديث مطلقا إذ قد يكون الحديث المخالف لاسنن القرآن وقد تكون مخالفة الحديث للقرآن في زعم الزاعم لافي نفس الأمر . والعجب أن سادات المعجزات التي أراد معالي المؤلف رفضها وأثار في سبيل رفضها الشبهة في صحة ما كتب في كتب الحديث مطلقا ، من هذا القليل كما ستعلمه .

فالم يكن مما تجرى به سنة الكون ولم يرد ذكره في كتاب الله لم يثبتوه ، وما كان مما تجرى به سنة الكون محصوه ثم أثبتوا منه ما ثبت لديهم بالدليل اليقيني ، وتركوا منه ما لم يقم الدليل عليه ^(١) ٥١ - ٥٥ .

أقول : من المعروف عن المأمون وأخيه المعتصم أنهما كانا يقولان بخلق القرآن ويرهقان العلماء على القول به حتى إنهما كانا يعاقبان من خالفهما منهم في ذلك ومحنة الإمام أحمد في عهديهما من أجل هذه المسألة أشهر من أن تذكر . فيلزم بالنظر إلى ادعاء معالي الباشا أن تكون كتب الحديث - لاسيما وقد كتبت في أيام المأمون - مشحونة بأحاديث موضوعة تعضد مذهبه ، مع أنه لا يوجد حديث واحد ينطق بخلق القرآن وإن وجد ما ينطق بأنه غير مخلوق . فمعاليه يدعى أنه ما كان للعلماء أن ينازعوا الخليفة في آرائه مخافة ما يحل بهم ، والواقع يشهد بأنهم نازعوه وأنهم لم يخافوا ما يحل بهم . ومعاليه يدعى أن في كتب الحديث آلافا مؤلفة بل عشرات الألوف ومئاتها من الأحاديث الموضوعة على وفق أهواء الخلفاء الأمويين والعباسيين الشديدي البطش ، وليس فيها أحاديث من ذاك القبيل . وإن كان هناك أحاديث موضوعة في مواضع أخرى ما خفيت عن أنظار المحدثين النقاد ، وفي حادثة التوكل مع ابن السكيت لما طلب التوكل منه المفاضلة بين ابنيه وبين الحسن والحسين رضي الله عنهما فأجاب بأن قنبرا خادما على أفضل من ابني التوكل فقتله في الحال - دليل على عكس ما ادعاه معاليه .

ومن أمثلة شجاعة العلماء الجبارة الجديرة بالذكر هنا ما كتبه صديقتنا الأستاذ الكبير الشيخ محمد الخضر حسين في مجلة « الهداية الإسلامية » الفراء من أن عبد الملك بن مروان رأى أن يدعوا الناس إلى مبايعة ابنيه الوليد وسليمان بولاية العهد ،

[١] اشترط في صحة الحديث هنا موافقته لسنة الكون زيادة على شرط موافقته للقرآن وهذا الشرط الزائد هو أساس الشرط الآخر عنده بل أساس الداء الذي جر عليه ما أحصيناه من جرائم الأخطاء .

وكتب فيما كتب إلى والى المدينة هشام بن إسماعيل أن يدعو أهل المدينة إلى هذه المبايعة ففعل وأطبق أهل المدينة على البيعة إلا سميد بن المسيب فإنه امتنع بركة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين . فكتب هشام إلى عبد الملك يخبره بأن أهل المدينة بايعوا قاطبة ولم ياب منهم إلا سميد بن المسيب ، فكتب عبد الملك إلى هشام بأن يأمر سميدا بالمبايعة فإن أبى عرضه على السيف فإن أصر على عدم المبايعة جلده خمسين سوطا وطيف به في أسواق المدينة .

وصل كتاب عبد الملك إلى هشام واتصل بهشام ثلاثة من أصدقاء سميد وهم سليمان بن يسار وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله ، فأخبرهم هشام بما أمر به في شأن سميد . والظاهر أن هشاما لم يطلمهم إلا على ما أمر به عبد الملك من عرض سميد على السيف إن امتنع من البيعة ، ولم يذكر لهم ما جاء في الخطاب من ترك قتله إذا أصر على رأيه واستبدال الجلد بالقتل . ارتاع الفقهاء الثلاثة لهذا الخبر وخشوا أن يصمم السميد على عدم المبايعة ، فيناله عقاب القتل ، فأخذوا يدبرون وجهاً لتخليص سميد من هذه الورطة متى صمم على عدم البيعة حتى وصلوا إلى تدبير عرضوه على والى فقبله ، وكانوا يظنون أن ما دبروه من الوجوه لإيقاظ سميد سيجد من سميد ليثا وقبولا حسنا .

لذلك ذهب الفقهاء الثلاثة إلى سميد وقالوا جئناك في أمر عظيم : إن عبد الملك كتب إلى والى يأمره بأن يمرض عليك المبايعة فإن لم تفعل ضرب عنقك ، ونحن نمرض عليك خصالا ثلاثا فأعطنا إحداهن وهي :

أن يقرأ عليك الكتاب فتسكت ولا تقول لا ولا نعم ، فيكتفى والى منك بهذا السكوت فتضى على ما صممت عليه من عدم المبايعة وتندرا عن نفسك عقوبة القتل سميد : ما أنا بفاعل .

الفقهاء الثلاثة : تجلس في بيتك ولا تخرج إلى الصلاة أياما فيمتد والى في عدم

إنفاذ أمر عبد الملك على أنه قد طلبك من مجلسك فلم يجحدك .

سميد : أفعل هذا وأنا أسمع الأذان فوق أذني : حتى على الصلاة ؟! ما أنا بفاعل .
الفقهاء الثلاثة : انتقل من مجلسك بالمسجد إلى مكان غيره ، فإن الوالي يطلبك
في مجلسك فإن لم يجحدك أمسك عنك .

سميد : أفرقا من مخلوق ؟ ما أنا بمتقدم شبرا ولا متأخر . ولما رأى الفقهاء صلابة
سميد وأيسوا من قوله إحدى الحصال التي عرضوها عليه خرجوا والأسيف على سفك
دم سميد ملاما صدورهم .

وما كان من سميد إلا أنه خرج إلى صلاة الظهر وجلس في مجلسه الذي اعتاد
الجلوس فيه من قبل ولم يكن من الوالي إلا أنه بحث إليه فأثنى به ، فقال له : إن أمير
المؤمنين كتب بأمر إن لم تبايع ضربنا عنقك .

سميد : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين .

هشام : أخرجوا سميدا إلى الشدة ومدوا عنقه وسلوا عليه السيوف ففعلوا وسميد
مصر على عدم البيعة .

فلما رأى هشام إصراره أمر به فجرد من بعض الثياب ليدوق ألم الجلد وضربه
خمسين سوطا ثم طافوا به في أسواق المدينة ومنعوا الناس أن يجالسوه .

انتهى النقل عن مجلة « الهداية الإسلامية » .

أقول : فكان ما فعله سميد بن السيب كما قال فضيلة الأستاذ كاتب المقالة في
عنوان مقالاته : « مثلاً أعلى لشجاعة العلماء » وكان ما فعله عبد الملك وواليه مثلاً أعلى
لسخافة الملوك وعمالهم . ومعالي الدكتور هيكل الذي لا يرجو من علماء عهد الأمويين
والعباسيين - عهد تدوين الأحاديث النبوية - غير المباشاة لأهواء الزمان وحكامه ،
إنما يقيس أولئك العلماء بمشايخ الأزهر الذين شجعوه على تأليف كتابه في السيرة
مسيئاً ظنه بروايات السيرة والحديث ، والذين أثنوا على هذا الكتاب أو دافعوا عنه .

نعود إلى النقل عن كتاب هيكل باشا :

« وأكبر ظنى أن الذين كتبوا السيرة كانوا يؤثرون هذا الرأى لولا أحوال العصر أيام المتقدمين ، ولولا أن ظن المتأخرون أن في ذكر ما لم يرد به القرآن من خوارق ومعجزات ما يزيد الناس إيمانا على إيمانهم ؛ لذلك حسبوا أن ذكر هذه المعجزات ينفع ولا يضر ، ولو أنهم عاشوا إلى زماننا ورأوا كيف اتخذ خصوم الإسلام ما ذكروه منها حجة على الإسلام وعلى أهله لالتزموا ما جاء به القرآن^(١) ، ولقالوا بما قال به الغزالي ومحمد عبده والمرأى وسائر المدققين من الأئمة^(٢) ، ولو أنهم عاشوا في زماننا هذا ورأوا كيف تزبغ هذه الروايات قلوباً وعقائد بدل أن تربدها إيماناً وتثبيتاً لسكفاهم ذكر ما في كتاب الله من آيات بينات وحجج دامغة^(٣) . ٥٣ .

« أما ومضرة الروايات التي لا يقرها العقل والعلم قد أصبحت واضحة ملموسة فمن الحق على كل من يمرض لهذه الأمور أن يراعى جانب الدقة العلمية في تمحيصها خدمة للحق وخدمة للإسلام ولتاريخ النبي العربي ...

« ولو أننا عرضنا كثيراً من الأمور التي تروىها كتب السيرة وكتب الحديث على ما في القرآن لما وسعنا إلا أن نأخذ برأى الأئمة المدققين ، فقد كان أهل مكة يطلبون إلى النبي أن يجرى ربه على يديه المعجزات إذا أرادهم أن يصدقوه ، فنزل القرآن يذكر ما طلبوا وبدفعه بحجج مختلفة . قال تعالى : (وقالوا لن نؤمن حتى تفجر لنا من

[١] لا يجوز رفض ماورد في السنة من سيرة نبينا صلى الله عليه وسلم بمجرد أنه لم يرد به القرآن ولا بمجرد أن خصوم الإسلام اتخذوه حجة على الإسلام وعلى أهله وإنما ينظر إلى كونه حجة عليهما في نفس الأمر ، وستوضح لك حقيقة هذه المسألة إن شاء الله .

[٢] ذكر المؤلف من ذكرهم من الأئمة الثلاثة المدققين على ترتيب أزمتهم لاعلى أن محمد عبده يقل عن الغزالي والمرأى يقل عنهما في الإمامة والتدقيق . وأنا لأدري كيف يكون للغزالي رأى في مقياس قبول الحديث أو رفضه يتفق مع رأى معالى هيكل باشا أو مع رأى من يتفق معه من الإمامين ، في نقى معجزات نبينا غير القرآن وفي عدم الاعتماد على كتب السيرة وكتب الحديث التي كتبت فيها أحاديث المعجزات وفي مخالفة تلك الأحاديث للقرآن .

[٣] لنا كلام فيما سياتى إن شاء الله على هذه النقاط .

الأرض ينبوعاً أو تسكون لك جنة من تخيل وعذب فتفجر الأنهار خلالها تفجيراً . أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً . أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء ولن يؤمن لرفيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولا (وقال تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمننّ بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون . ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون . ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ولكن أكثرهم يجهلون) ولم يرد في كتاب الله ذكر لمعجزة أراد الله بها أن يؤمن الناس كافة على اختلاف عصورهم برسالة محمد إلا القرآن الكريم^(١) هذا ، مع أنه ذكر المعجزات التي جرت بإذن الله على أيدي من سبق محمداً من الرسل كما أنه جرى بالكثير مما أفاء الله على محمد ، وما وجه إليه الخطاب فيه ، وما ورد في الكتاب عن النبي العربي لا يخالف سنة الكون في شيء^(٢) ص ٥٤ .

« أما وذلك ما يجري به كتاب الله ، وما يقتضيه حديث رسول الله (يعني القول المذكور الموضوع) فأى داع دعا طائفة من المسلمين فيما مضى ويدعو طائفة منهم اليوم إلى إثبات خوارق مادية للنبي العربي ؟ إنما دعاهم إلى ذلك أنهم تلوا ما جاء في القرآن عن معجزات من سبق محمداً من الرسل فاعتقدوا أن هذا النوع من الخوارق

[١] لم يحسن معاليه التعبير عما حاول إفادته هنا فاستعمل « الإرادة » في عمل الأمر والتكليف ، إذ لو كان الله أراد بعجزة القرآن أن يؤمن الناس كافة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لآمنوا ولم يبق على وجه البسيطة أحد إلا وقد أسلم . ولعله لا يعرف أن إرادة الله تستلزم وقوع ما أرادته من غير أدنى تخلف ، ولا الكلمة المأثورة المشهورة : « ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن » ولا إجماع المسلمين عليها .

[٢] فيه امتداح معجزة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بأنها لا تخالف سنة الكون كما أن فيه شيئاً من انتقاس معجزات غيره من الأنبياء عليهم السلام بأنها تخالف سنة الكون .

المادية لازم لكمال الرسالة فصدقوا ما روى منها^(١) وإن لم يرد في القرآن^(٢) وظنوا أنه كلما ازداد عددها كانت أدل على هذا الكمال وأدعى أن يزداد الناس بالرسالة إيماناً . ومقارنة النبي العربي بمن سبقه من الرسل مقارنة مع الفارق فهو خاتم الأنبياء والمرسلين ، وهو مع ذلك أول رسول بعثه الله للناس كافة ولم يبعث إلى قومه وحدهم ليبين لهم ، لذلك أراد أن تكون معجزة محمد إنسانية^(٣) عقلية لا يستطيع الإنس والجن الإتيان بمثلا ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، هذه المعجزة هي القرآن وهي أكبر المعجزات التي أذن الله بها^(٤) وقد أراد جل شأنه منها أن تثبت رسالة نبيه بالحجة البينة والدليل الدامغ سلطانه ٥٤ - ٥٥ .

[١] فيه تصديق المعجزات الكونية للأنبياء الماضين ، وتكذيب معجزات نبينا الكونية وتكذيب روايات المسلمين وهو يتضمن عاراً إن لم يكن على نبينا فعل أمته . ومعاليه متوهم في كل ذلك . [٢] عدم وروده في القرآن لا يوجب عدم وروده في الحديث ، وهو يصر على توهم التلازم بين الأمرين وعلى عدم التمييز بين المخالفة للقرآن وبين عدم الوجود فيه . ومن البين أنه لو لم يقبل مما ورد في كتب الحديث والسيرة إلا ما ورد مثله في القرآن لكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي هو أشهر رجل في تاريخ الدنيا وأكثره من ناحية العلم والضبط بحياته ، من أقل الرجال في ذلك لأن القرآن لا يتضمن من أنباء حياته غير القليل إلا أن القرآن ملاء هذا الفراغ باعتنا به سنة الرسول قائلا : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وقائلا : « وما ينطق عن الهوى إني هو إلا وحي يوحى » وقائلا : « وأنزلنا عليك الكتاب لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يفكرون » وقوله تعالى : « فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه » على أن بيانه صلى الله عليه وسلم من بيان الله فنلوا السنة أو لولا الثقة بالسنة التي هي مبنية لمجملات القرآن ومتممة من هذه الحيثية على الأقل كانت رسالة القرآن — بالتعبير الحديث — مختلة غير مؤداة حق الأداء . فضياع السنة في قرون الإسلام الأولى ضياع القرآن في الجملة ، ووعد الله تعالى بحفظ القرآن في قوله « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » يتضمن وعده بحفظ السنة أيضا . فأين تذهبون أيها المدعون ضياع السنة الصحيحة التي وعد الله حفظها في ضمن حفظ القرآن ؟

[٣] مامعنى كون بعض المعجزات إنسانيا وبعضها غير إنسانى ؟ سفتكلم عليه .

[٤] لا شك أن القرآن أفضل المعجزات ولكن إذا كان لنبينا معجزات أخرى مع القرآن =

« ولو أراد الله أن تكون المعجزة المادية وسيلة إلى اقتناع من نزل الإسلام على رسوله بينهم لكانت ولذا كرها في كتابه لكن من الناس من لا يصدقون إلا ما يقره العقل » (١) ٥٥ .

وقال في مقدمة الطبعة الأولى ص ١٤ : « على أن لهؤلاء الذين يحملون الإسلام وزر انحطاط الشعوب الإسلامية من العذر أن أضيف إلى دين الله شيء كثير لا يرضاه الله ورسوله واعتبر من صلب الدين ورمى من ينكره بالزندقة (٢) » وتدع الدين جانباً ونقف عند سيرة صاحبه عليه السلام فقد أضافت أكثر كتب السيرة إلى حياة النبي

= ولم يكن جميع كتب الحديث والسيرة كاذبة وإنما الكذب في دعوى كون أصحاب تلك الكتب تلوا ما جاء في القرآن من معجزات من سبق محمد صلى الله عليه وسلم فاختلقوا معجزات له تقليداً لمعجزاتهم وانتزاعاً على الله ورسوله ، ولم يكن التقليد منهم بل من معاني مؤلف « حياة محمد » لأعداء الإسلام المقتربين الكذب على كتب السيرة والحديث ... إذا كان الواقع في نفس الأمر كذلك فهل يكون حقاً علينا أن ننفي تلك المعجزات مراعاة لحاطر معاليه أو لحاطر أعداء الإسلام ؟

[١] فيه انتقاص لمعجزات سائر الأنبياء عليهم السلام بأنها لا يقرها العقل وهو أشد من انتقاصها بما سبق من مخالفتها لسنة الكون ، لأن ما يقره العقل يكون مستحيل الوقوع وينجلي منه رجحان معجزة نبينا أعنى القرآن على معجزاتهم عند معاليه . أما لزوم كون القرآن حين ينطق بتلك المعجزات ناطقاً بالخال وكونه مقرأً لما لا يقره العقل فذلك لا يهم معاليه !!

[٢] ليس سبب انحطاط شعوب المسلمين دخول ما ليس من دينهم في دينهم إذ لا يمكن أن يدعى أحد أن الإسلام طراً عليه التحريف بأكثر مما طراً على المسيحية مع أن الشعوب المسيحية لا يعتبرون مع الشعوب الإسلامية في ذروة واحدة من الانحطاط لاسيما عند معاليه وأمثاله من المسلمين العصريين . ثم ما هي التي أضيفت إلى الإسلام واعتبرت من صلبه وكان منها للذين حملوا الإسلام وزر انحطاط الأمم الإسلامية العذر في هذا التحميل ؟ فإن كانت هي المعجزات الكونية المضافة إلى معجزة القرآن ولم يكن لها أساس من الصحة ، فكيف تسبب زيادة المعجزات الكونية المكذوبة على معجزة نبينا انحطاط شعوب المسلمين حين لم تكن تلك المعجزات الكونية لسيدنا موسى وعيسى وهي غير مكذوبة عليهما ، سبباً لانحطاط اليهود والنصارى ؟ فهل من اللازم مطلقاً أن لا يكون لنبينا معجزة كونية حتى تحمل كتب السيرة والحديث في سبيل نفيها الكذب وتحمل إثباتها أوزار انحطاط الشعوب الإسلامية ؟

ملا يصدق العقل^(١) ولا حاجة إليه في ثبوت الرسالة . وما أضيف من ذلك قد اعتمد عليه المستشرقون ، واعتمد عليه الطاعنون على الإسلام ونبيه وعلى الأمم الإسلامية ، واتخذوه نكاثهم في مطاعنهم إلى يومنا الحاضر^(٢) .

وقال ص ١٧ « وهذا الاستعمار يؤيد كذلك دعاة الجود من المسلمين وكذلك تصافر عمل الاستعمار على تأييد مادم على الإسلام من خرافات لا يسيغها العقل ولا يقبلها الذوق^(٣) .

وقال في مقدمة الطبعة الثانية ص ٥٥ : « ولو أن أمة مسلمة آمنت اليوم بهذا الدين ولم تحتج إلى التصديق بمعجزة غير القرآن لما طمن ذلك في دينها ولا نقص من إسلامها^(٤) .

[١] لم يذكر هنا كتب الحديث بجانب كتب السيرة لا لأنه يصدق ما فيها من أحاديث المعجزات بل لأنه ما راجع كتب الحديث عند تحرير كتابه « حياة محمد » وهذا نقص لكتابه مهم ، وهو في ذلك أيضاً مقف لآثار المستشرقين الذين لا يراجعون كتب الحديث عند كتابتهم عن حياة سيدنا محمد ، لأن مراجعتها تكلفهم عناء كبيراً لا يخلوونه منها كانوا ناشطين كما نبه عليه الفاضل الهندي كاتب السيرة .

[٢] طعنات المستشرقين في الإسلام وفي نبه تثير سخط معاليه نحو كتب السيرة والحديث ورواة الحديث ولا تثير سخطه نحو الطاعنين أنفسهم .

[٣] ما يطابق الواقع أن الاستعمار يؤيد التجديد الهدام للإسلام ويعادى الجود على الإسلام ويعده جوداً في وجهه ، يشهد بهذا معاداة الاستعمار لتركيا القديمة ومحاباته لتركيا الجديدة بحبابة أوهمت الغافلين من قوة الاستعمار العميقة قوة الترك السكاليين وضعف غالبى الحرب الماضية أمامهم في غدها .

[٤] الإيمان بدين الإسلام مع عدم الإيمان بمعجزة نبى الإسلام غير القرآن يضر بالدين ويكون نقصاً فيه إذا كان سببه عدم الاعتماد على غير القرآن والاعتقاد بأن ما ثبت في الإسلام إنما ثبت بالكتاب ولا اعتداد بالسنة أو كان سببه عدم المعجزات السكونية من المستحيلات العقلية . ومن أبعد ما يتصور إلى درجة مثيرة للضحك أن يكون معال هيكى باشا التزم تأليف الكتاب عن حياة سيدنا محمد مستمداً في ذلك من القرآن فحسب كما قال في آخر صفحة من مقدمة الطبعة الثانية لكتابه : « وفي مقدمة ما يجب علينا خدمة للحقيقة وللعلم وللإنسانية أن نتعمق في دراسة سيرة النبى العربى =

فإدام الوحي لم ينزل بها^(١) فلا جناح على من يؤمن بالله ورسوله أن يجعل ما يتصل به من أمرها محل تمحيص ، فثبت بالحجة اليقينية أخذ به وما لم يثبت فله فيه رأيه ولا تثريب عليه ، فالإيمان بالله وحده لا شريك له لا يحتاج إلى معجزة^(٢) ولا يحتاج إلى أكثر من النظر في هذا الكون الذي خلقه الله . والشهادة برسالة محمد الذي دعا الناس بأمر ربه إلى هذا الإيمان وجنبهم ما يزيغ قلوبهم عنه لا يحتاج إلى معجزة غير القرآن ولا تحتاج إلى أكثر من تلاوة الكتاب الذي أوحاه الله إليه^(٣) .

= تعمقاً يهdy الإنسانية طريقها إلى الحضارة التي تنشدها والقرآن أصدق مرجع لهذه الدراسة وهذا الكتاب لا يأتيه الباطل ولا تعلق به الريبة .. فكل ما تعلق بسيرة محمد يجب أن يعرض على القرآن فما وافقه كان حقاً وما لم يوافقه لم يكن بحق « والمراد مما وافق القرآن ماورد به القرآن وقد عبر به في كثير من كلماته التي سبق نقلها . ويؤيده أن مرى هذه المقدمة التي كتبها لطبعة كتابه الثانية خلاصتها أنه لا يرى كتب الحديث وكتب السيرة مرجعاً صادقاً لاتتعلق به الريبة . فحينئذ يكون من حق امرئ أن يقوم فيرد كل ماورد به كتاب « حياة محمد » تقريباً ، بحجة أنه لم يرد به القرآن .

[١] يظن معاليه أن الوحي ينحصر في الكتاب المنزل ولم يوح إلى نبينا غير القرآن مع أن الله تعالى قال في كتابه : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » وقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » فهو لا يعرف كون الوحي على قسمين : وحي متلو وهو الكتاب ووحى غير متلو وهو السنة .

[٢] إذا كان المانع من الاعتراف بالمعجزات الكونية عدم اعتراف العلم بما يخالف سنن الكون فهذا العلم الذي يخضع لحكمه المصريون من المسلمين لا يعترف أيضاً بالله وحده لا شريك له ولنا قال معاليه في أواخر مقدمة الطبعة الأولى لكتابه عن علاقة الإنسان بالكون وخالق الكون : « قد يقف العلم بوسائله حائراً أمامها لا يستطيع أن يثبتها ولا أن ينقيها وهو لذلك لا يعترفها حقائق علمية » ص ٢٢

[٣] إن كان لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم معجزات غير القرآن وهذا ما نهتقدمه بأدلة من السنة يل من الكتاب أيضاً كما سيثبت للقارىء ، فلا يجوز للمسلم أن يجازف ويقول : ليس لنبينا معجزات كونية ولا يحتاج الإيمان بالله ولا الشهادة برسالة محمد إلى تلك المعجزات ، كأن الله تعالى أظهر تلك المعجزات على يده عبثاً مستغنى عنها . ثم لما كان نبينا معبوثاً إلى الناس كافة وفيهم أمم =

وقال أيضا ص ٥٦ : « لم يذكر التاريخ أن معجزة حملت أحدا من الذين آمنوا بالله ورسوله في حياة النبي العربي على أن يؤمن به ^(١) بل كانت حجة الله البالغة عن طريق الوحي على لسان نبيه ، وكانت حياة النبي في سموها هي التي دعت إلى الإيمان من آمن منهم وإن كتب السيرة لتذكر أن طائفة من الذين آمنوا برسالة محمد قبل الإسماء قد ارتدت عن إيمانها حين ذكر النبي أن الله أسرى به ليلا من المسجد الحرام

== غير العرب لاندرك إعجاز القرآن إلا من أكتب منهم على تعلم اللغة العربية وأتق شطراً كبيراً من عمره فيه وجبل على طبع أدبي سليم ، فلا تصح دعوى استغناء هذه السكثرة العظمية في تصديق رسالة محمد صلى الله عليه وسلم عن معجزاته السكونية التي روتها كتب الحديث أو على الأقل روت بعضها بصحة تفوق روايات تاريخ الأمم المقبولة .

إن سيدنا موسى معجزات يؤمن بها اليهود والنصارى ولسيدنا المسيح معجزات يؤمن بها المسيحيون وهذا قبل أن نزل القرآن وآمنا بهما ومعجزاتهما نحن المسلمين أيضاً ، وليس طريق إيمان اليهود والنصارى بتلك المعجزات الواسلة إليهم بروايات من سلفهم إلى خلفهم ، أقوى وأثبت من أحاديث معجزات سيدنا محمد المروية في كتب الحديث ، فلماذا إذن يؤمن كل من اليهود والنصارى بمعجزات نبيهم ولا نؤمن نحن المسلمين بمعجزات نبينا ؟ فهل كون القرآن أكبر معجزة وأفضلها يمنع من وجود معجزات أخرى لبينا صلى الله عليه وسلم ؟ وهل الفرض من هذا التفريق بين معجزات الأنبياء وبين معجزات نبينا تكذيب روايات المسلمين وتخصيصها بعدم الوثوق أم الفرض تبرئة نبينا من معجزات الأنبياء الماضين التي لا يقرها العقل ؟

[١] يرد عليه أن ماسماه التاريخ إن كان مأخوذاً من كتب السيرة والحديث فهي تشهد بمعجزات نبينا وإن لم يكن مأخوذاً منها وكان يذكر معجزات نبينا من غير ذكر من حملته المعجزات على الإيمان فلماذا يفضل غير المذكور في التاريخ على المذكور المصوم عليه إن كان ذلك التاريخ حائز الثقة ؟ وإن كان ماسماه التاريخ لا يذكر معجزة ولا من حملته المعجزة على الإيمان فكيف يصح له القول بأن التاريخ لم يذكر أن معجزة حملت أحداً من الذين آمنوا بالله ورسوله في حياة النبي على أن يؤمن ، لأنه لما لم يذكر معجزات نبينا لم يذكر أيضاً أنها حملت أحداً على الإيمان ، وليس للمؤلف الحق منطقياً أن يستخرج من هذا حكمه بأن المعجزات لا تحمل أحداً على الإيمان .

إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله^(١) ولم يؤمن سرافة بن جشم لما اتبع محمدا حين هجرته إلى المدينة ليأتى أهل مكة به حيا أو ميتا ، طمعا في ما لهم على رغم ما روت كتب السيرة من معجزات الله في سرافة وفي جواده^(٢) ولم يذكر التاريخ أن مشركا آمن برسالة محمد لمعجزة من المعجزات^(٣) كما آمن سحرة فرعون لما أقفّت عصا موسى ما صنعوا .

وقال أيضا ص ٦٢ « إن الفترة التي انتهت بقتل عثمان هي التي تقررت فيها القواعد الصحيحة للحياة الإسلامية العامة وهي لذلك وحدها التي يمكن الاعتماد الثابت اليقيني على ما وقع لمعرفة هذه القواعد الصحيحة^(٤) أما فيما بعد هذه الفترة فإنه على الرغم من ازدهار العلم والمعرفة أيام الأمويين وبخاصة أيام العباسيين ، قد اندست يد العبث بهذه القواعد الأساسية الصحيحة لتقيم مقامها قواعد تتنافى في

[١] ماذا يريد أن يقول هيكل باشا ؟ فهل هو ينتقد حادثة الإسراء بأنها فشلت ولم تنفع في هداية الناس إلى الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ثم يتوسل بنبي فائدة المعجزات إلى نبي المعجزات ؟ لكن المعجزات كما قيل إنها تنقسم إلى معجزة هداية ومعجزة إنذار ، منقسمة أيضاً إلى معجزة تكريم للنبي كما في الإسراء به إلى المسجد الأقصى ثم إلى السماوات ولا يلزم أن تكون المعجزة حتى معجزة الهداية ضامنة للهداية بالنسبة إلى كل زمان وكل إنسان ، وهذا القرآن مع كونه في رأس معجزات الهداية ما آمن به إلا من شرح الله صدره للإسلام . فآلة الهداية بيد الله فهو يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، ويهدي من يهديه إذا شاء من غير معجزة ومن غير نبي ، إلا أنه لا يعذب الناس حتى يبعث رسولا ، وبالمعجزات تتم حجته عليهم . وبهذا البيان يسقط ما ذكره معاليه هنا جملة .

[٢] هو آمن بعد حين وأعطى أسورة كسرى في فتح إيران .

[٣] لا معجزة عند معاليه غير القرآن ومراده من المعجزات التي لم يذكر التاريخ أن مشركا آمن عند واحدة منها برسالة نبينا ، هي المعجزات التي اختلقها التاريخ نفسه فلماذا إذن لم يختلق هذا التاريخ لإيمان مشرك على الأقل مع كل معجزة اختلقها ؟ فهل عجز عن اختلاق الثاني الذي هو أسهل من الأول ؟

[٤] استثنى هذه الفترة الأولى التي جمع فيها القرآن لتلا يسرى العبث والتزييف اللذان ادعى استيلاءهما على الفترات اللاحقة وإفسادهما لحجة الأحاديث المجموعة في تلك الفترات ، إلى القرآن .

كثير من الأحيان وروح الإسلام تحقيقاً لأغراض شعوبية في أكثر أمرها ، وقد كان الأعاجم وكان الذين تظاهروا بالإسلام من اليهود والنصارى هم الذين روجوا لهذه القواعد الجديدة ، غير متورعين في تأييدهم عن اختراع الأحاديث ونسبتها إلى النبي عليه السلام ^(١) ولا عن ادعاء أشياء على الخلفاء الأوابين لا تتفق وسيرتهم ولا تلقم ومزاجهم .

انتهى ما رأينا . نقله من كلمات هيكل باشا في مقدمة كتابه . وقد أطلقنا في النقل عنه - كما أطل هوف التدايل على أنه أحسن صنفاً في تجريد « حياة محمد » عن المعجزات الكونية - حرصاً منا على أن لا نكون قد عزونا عند النقد عليه ما لم يقله أو لم يكن هو مراده مما قاله ، وإنما أسأنا نحن الفهم والتفسير وبنينا اعتراضاتنا عليه .

فقد أنجلي من هذه النقول الطويلة أن معاليه يتوسل إلى إسقاط معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم الكونية عن مرتبة الثبوت بإسقاط جميع الأقوال المروية عنه غير القرآن مع الأفعال المنسوبة إليه وجميع ما جرى عليه في حياته مما ذكر في كتب الحديث والسيرة ولم يذكر في القرآن ، عن رتبة الجدارة بالتمويل عليه ، على أن يكون

[١] هذا القول وهذه الدعوى تشبه قول الشيخ محمد عبده أثناء مناظرته الأستاذ فرح أنطون منشى مجلة « الجامعة » - ومقالات المناظرة منشورة في آخر كتاب الأستاذ المذكور المسمى « فلسفة ابن رشد » تحت عنوان « باب الردود » - مامعناه وخلاصته أن الإسلام استعجم في عهد المعتصم بدخول العناصر الأجنبية عن العرب فيه كالفرس والترك . ولعل معالي هيكل باشا اقتبس هذه الفكرة من الشيخ محمد عبده ثم مزجها بأقوال المستشرقين . وكنت أنا قبل رؤية هذه الأسطر من مقدمة الطبعة الثانية لكتاب « حياة محمد » أحل كلام الشيخ ذاك على مغزى سياسى قومى وأقول في نفسى إنه يفضيه لإفلات الحكم من يد العرب حتى لا يسره ازدياد قوة الإسلام بدخول عناصر جديدة فيه وانضمامهم إلى المسلمين . والآن ، وبعد أن ازدادت علماً بأفكار الشيخ ومبادئه ، أذهب في فهم معنى قوله المذكور مذاهب بعيدة وأحمله على مراهى عميقة لو سدرتها الخرجت عن الموضوع إلى موضوع آخر لا يمكن توفية حقه إلا بتأليف مستقل .

سواء في ذلك ما يتعلق بالمعجزات وما يتعلق بغيرها ، وأن يحق لسلك شاك في صحة ما ورد في تلك الكتب من أولها إلى آخرها ، شكه !! (١) .

فإن صحت لمعاليه هذه الدعوى لزم أن يكون أول واجبه الإحجام عن تأليف هذا

الكتاب الذي أسماه « حياة محمد » فن أي مصدر كتب ما كتبه فيه إن كانت كتب

السيرة والحديث غير جديرة بالثقة والتمويل (٢) وأصحابها متهمين بالأغراض السياسية

والدينية ؟ وليس في القرآن ما يكفي من المعلومات اللازمة لتأليف كتاب عن حياة

محمد صلى الله عليه وسلم مثل كتاب هيكل باشا ، لأن كتاب الله ليس كتاب السيرة

والترجمة عن حياة نبيه . فإن كان التشكيك المطلق في صحة ما عزى إلى النبي صلى الله

عليه وسلم من الأفعال أو روى عنه من الأحاديث في كتب الصفوة من أئمة المسلمين ،

غريباً من أي مسلم فهو ممن وضع كتاباً عن « حياة محمد » أغرب ، فن أي أصل

اقتبس إذن ما ضمنه في كتابه ؟ حتى إنه لا يمكنه أو بالأصح لا يجوز له - بالنظر إلى

عقليته المفهومة واضحة من كلماته التي نقلناها وأطللنا في النقل - أن يأخذ من كتب

المستشرقين الذين يقدرون لمحمد صلى الله عليه وسلم وحياته قدرهما ولا يتعدون الحق

والإنصاف - على فرض وجود فريق منهم بهذه الصفة - لأن مصادرهم في كتبهم أيضاً

[١] لم تقتصر مطاعن هيكل باشا في كتب الحديث والسيرة على ما فيها من الروايات المتعلقة

بالمعجزات كما نبهنا عليه من قبل أيضاً وما كنا مغالين في هذا التنبيه ، بل سمي معاليه لإلقاء الشبهة

في كل ما ورد في تلك الكتب وإن كان مقصوده الطعن في رواياتها المتعلقة بالمعجزات لحسب ، وكان

دافعه إلى إطلاق القول أنه لم يجد سبيلاً خاصاً للوصول إلى مقصوده هذا نعم كل ما فيها بالطعن ولم

يفكر فيما يترتب عليه أو لم يبال به . وعليه فارتق واجبتنا في نقد كلامه من الدفاع عن معجزات نبينا

غير القرآن وعن الروايات الواردة بصدها في كتب الحديث والسيرة ، إلى الدفاع عن ركن السنة

مطلقاً في الإسلام .

[٢] لو انتقد تلك الكتب بأنها تحوى روايات وأحاديث لا يوثق بها ثم عينت تلك الأحاديث

والروايات وبينت أسباب النقد كما يفعله النقاد من علماء الحديث لهان الأمر ولم يقع جميع ما في تلك

الكتب تحت الشبهة بحيث لا يميز صحيحه - إن كان فيها صحيح - عن سقيه .

لا بد أن تنتهي إلى كتب الإسلام التي زعزع هيكل باشا ثقة الناس بها وهدم معها كتب الآخذين منها .

ولا يمنع هذه الزعزعة وذاك الهدم كون معاليه استدرك الأمر فاستثنى الفترة الأولى من تاريخ الإسلام المعتبرة من بدئه إلى مقتل عثمان وأولاهها الثقة حيث قال ص ٦١ « في الفترة الأولى بق اتفاق المسلمين تاما لم تغير منه روايات الاختلاف على الخلافة ولا غيرت منه حروب الردة ولا فتح المسلمين البلاد التي فتحوا . أما بعد مقتل عثمان فقد دب الخلاف بين المسلمين وقامت الحروب الأهلية بين علي ومعاوية واستمرت الثورات ظاهرة تارة ، خفية أخرى وامتت الأهواء السياسية دوراً خطيراً في الحياة الدينية نفسها » إذ لم يجمع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم جامعوها ولم يكتب السيرة كتابها إلا بعد الفترة الأولى ، فلا يكفي في الوثوق بواقعات التاريخ الإسلامي كون زمان وقوعها قبل مقتل عثمان ، بعد أن كان كتابها جامعوها من رجال الفترة الثانية المفروض فيهم الغش والفرس ، ألا يرى أن الأحاديث والروايات الخاصة بالمعجزات لا ريب في أنها باعتبار مصادرها تتقدم الفترة المشبوهة ومع ذلك لم ينسجها نقدُها الرمنى عن تشكيك معاليه في صحتها .

ولا يفتح أمام الباشا طريقاً لإمكان تأليف كتابه بعد أن أقفل الطريق على نفسه ، أن يوجد هناك أحاديث صحيحة على نسبة حديث واحد في مائة وخمسين حديثاً ورواية واحدة في مائة وخمسين رواية يمكن الاعتماد عليهما في وضع كتاب عن حياة نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم كما ذكر الباشا نفسه هذه النسبة واعترف بها عند ذكر اهتمام الإمام البخاري وأبي داود بتمحيص الأحاديث ونقدها ، لأن معاليه ذاهب إلى اختلاط القلة الضئيلة بتلك الكثرة القاهرة المؤدى إلى فساد الجميع ، غير واثق بتمحيص البخاري وانتقائه أربعة آلاف من ستمائة ألف حديث . ولعل معاليه يبنى عدم وثوقه هذا على ما ذكره - وقد نقلنا عنه سابقاً - من تجريح بعض العلماء لكثير من الأحاديث

التي أثبتتها جامعوها في كتبهم على أنها صحيحة^(١) فمآلى المؤلف مدع لفساد الكل حتى الباقي بعد إسقاط مئات الألوف وحتى الباقي بعد تجريخ بعض معين من الباقي الأول . فلو لم يدع ذلك لوجد أحاديث المعجزات في البقية الباقية من انتقاء بعد انتقاء ونقد بعد نقد ، وما وسعته أن يجعل كتابه عطالا عن المعجزات .

هذا هو النقد العلمى الذى يكرر الباشا ذكره عند ذكر الأسباب الناعية على أحاديث المعجزات ورواياتها والذى يدعى أنه أسس كتابه عليه والذى أيضا ينقض هو نفسه أساس كتابه نفسه مع أساس المعجزات وأحاديثها . ويجعله معلقا على الهواء . وخلاصة نقدها أن كتاب الباشا ينقض نفسه بنفسه . هذا واحد .

- ٢ -

الثانى هل فكر معاليه فيما يترتب على ما فعله حين أثار الشبهة فى صحة الأحاديث النبوية بمحملتها وفى أمانة روايتها بمحملتهم وفى جدارة كتبها بمحملتها بأن يمول عليها ؟ يترتب عليه ويلزمه لزوما عقليا بيّنا هدمُ الركن الثانى من الأركان الأربعة التى يعتمد عليها الإسلام أعنى الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وهدم ما يبنى على الثانى من الثالث والرابع . ولنقل جدلا : لينهدم ما يلزم انهدامه إن لم يكن مبنيا على أساس صحيح وكانت الحقيقة على خلافه ولانبال بانهدام صلاتنا وصيامنا وزكاتنا وحجنا بانهدام ركن السنة لاقتناء أحكامها التفصيلية عليها وكون الأحاديث مبيّنة لإجمال القرآن ومتممة له بهذه الحثيثة ، فما كنا ندرى - لو لم تكن السنة - كيف نصلى ؟ وكيف نركع ونسجد وكيف نركى وكيف يخرج المزكى من ماله ؟ وكيف يحج الحاج ومن ذا يعلم مثلا أن المرأة لا تصلى ولا تصوم أيام حيضها ثم تقضى الصوم ، وأن الصلاة تجب على المريض ولا

[١] قد بينا فيما سبق معنى هذا التجريح وعدد الأحاديث المنتقدة فى صحيح البخارى ومسلم .

نحب على الحائض ؟ والتفاصيل المذكورة في كتب الفقه عن مسائل هذه العبادات لا نجدها في الكتاب . فيلزم عند اقتصار مدار العمل على الكتاب أن يكون لقائل أن يقول : « هذه الأعمال التي يعملها المسلمون إلى يومنا هذا لاتستند إلى أساس صحيح ثابت في الدين » وهذا انهزام صلاتنا وصيامنا وزكاتنا وحجنا ^(١) ولنقل لينهدم ما ينهدم ولا نبال به ، لكن سنة نبي الإسلام ليست كما زعمه وزير معارف مصر واهية الأساس لا تقاوم النقد والتمحيص على الطريقة العلمية أو لا يبق منها بعد النقد والتمحيص شيء تبنى عليه الأحكام ، بل الطريقة المتبعة في الإسلام لتوثيق الأحاديث النبوية أفضل طريق وأعلها ، لا ندانيها في دقتها وسعها أي طريقة علمية غربية أثبتت في توثيق الروايات . حسبك أن نقد الرجال أي رجال الحديث أصبح علما مدونا في الإسلام له كتب خاصة لا تستوعبها المجلدات ، نذكر منها « تهذيب الكمال » للمزى وعليه شرح علاء الدين المغلطاتي في ثلاثة عشر مجلدا و « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر في عشر مجلدات يذكر في أوله أنه ألفه في ثمانية عشر عاما و « الفاصل بين الراوى والواعى » للرامهرمزى و « ميزان الاعتدال » للذهبي و « لسان الميزان » لابن حجر . وقد ذكرنا من قبل أسماء الكتب الجامعة لتراجم ثلاثة عشر ألفا من الصحابة وشهادة الدكتور « اشبره نكر » الألماني بامتياز الأمة الإسلامية بين أمم الدنيا في الاهتمام بتمحيص الروايات وإحاطة الموضوع من أوسع نطاقه . ففي صحيح البخارى مثلا ألفان وستمائة واثنان من الأحاديث المسندة سوى

[١] عجيب مالتى الإسلام والعلوم الإسلامية بمصر في زماننا فإنى أسمع كثيراً من العلماء والعقلاء فيها يتبرمون بمناقشات المتكلمين وخوضهم في مباحث الفلسفة مدعين الغنى عنها في الاشتغال بمطالعة السنة ، مع أنك ترى ماطراً على مكان السنة بمصر من اعتداء المؤلفين العصريين بكتبهم عليها ومن نوانى علماء الدين في كبح جراح المعتدين وتنبية الغافلين ، بل ومن إشادة البعض من العلماء بتلك الكتب .

المكررة^(١) انتقاها من مائة ألف حديث صحيح يحفظها . وقريب من ألفي راو اختارهم من نيف وثلاثين ألفا من الرواة الثقات الذين يعرفهم . وكتاب البخاري البالغ أربع مجلدات كبيرة يبقى بعد حذف أساسيده على حجم مجلد واحد متوسط الحجم ، فهل سمعتم وسمعت الدنيا أن كتاب تاريخ في هذا الحجم يروى ما فيه سمعا من ألفي رجل ثقة يعرفهم المؤلف وغيره من أهل هذا العلم بأسمائهم وأوصافهم ، على أن يكون كل جملة معينة من الكتاب مؤلفة من سطر أو أكثر أو أقل تقريبا سمعها فلان وهو من فلان إلى أن اتصل بالنبى صلى الله عليه وسلم فيقام لكل سطر من الكتاب تقريبا شهود من الرواة يتحملون مسؤولية روايته ؟ .

ولم يتأخر جمع الأحاديث إلى عصر المأمون كما ادعاه الباشا فيما سبق تمديدا للزمان الحائل بين مصدرها وجمعها ، بل جمع في عهد عمر بن عبد العزيز المتوفى في ١٠١ وكان قد أمر في هذا الشأن بتشكيل دواوين يبلغ عددها ألفا فجُمع أربعة آلاف حديث تتعلق بتفاصيل الأحكام الشرعية ، وخمسمائة حديث تتعلق بأصولها وكان الخليفة نفسه من كبار المجتهدين والمحدثين . ولم يتأخر التأليف في الحديث أيضا إلى عصر المأمون فقد كان ابن شهاب الزهري المتوفى في ١٢٢ مؤلف أول كتاب في زمن عمر بن عبد العزيز وكان ابن جريج في مكة المتوفى في ١٥٠ وابن إسحق في ١٥١ ومالك في ١٧٩ في المدينة وسفيان الثوري في ١٦٠ في الكوفة وحمام بن سلمة في ١٦٧ أو ربيع بن صبيح في ١٦٠ وسعيد بن أبي عروبة في ١٥٦ في البصرة والأوزاعي في الشام متقدمين في جمع الأحاديث .

نعم قد يوجد بين الأحاديث أحاديث موضوعة وأحاديث منكورة وأحاديث ضعيفة - ويوجد شيء منها في أحاديث المعجزات أيضا - لكن هناك مع كل ذلك أحاديث

[١] وعلى قول صديقي الأستاذ فؤاد عبدالباقى الذى عده في كتابه « جامع مادة صحيح البخارى وأطراف البخارى » ألفان وستمائة وخمسة .

متواترة وأحاديث مشهورة وهناك أخبار آحاد متواترة المعنى وأخبار آحاد في رتبة الصحة وأخبار آحاد في رتبة الحسن وهناك أحاديث مرفوعة وأحاديث مرسل^(١) فائمة الحديث أنفسهم ورجالهم الثقات رتبوا الأحاديث الواصلة إليهم بأسانيد مختلفة على هذه المراتب وميزوا زيوفها من صحاحها وكان الرواة المتهمون بالكذب أو عدم الدقة معلومين عندهم فإذا دخل واحد من المتهمين أو المجهولي الحال في سلسلة الإسناد لأى حديث أخل برتبته من القبول . واليوم أصبحت مرتبة ثبوت كل واحد من الأحاديث المضبوطة في جوامع الكتب المحصاة بمئات الألوف متعينة عندنا تعينا لا محل للريبة فيه . فالذين ينظرون من بعيد إلى ما يجرى في علم الحديث الإسلامى من الفقد الحر والرقابة الدقيقة ويطلمون منه على أن علماء الحديث لا يقيمون فيما بينهم لبعض الأحاديث وزنا . وقيمون لبعضها وزنا ناقصا ، ليس من الإنصاف أن يتخذوه وسيلة طعن مطلق في قيمة الحديث وموقعه بين أدلة الشرع الإسلامى . ولولا أن علماء الحديث أنفسهم لم ينقدوا ما يستحق النقد من الأحاديث لما أمكن المستشرقين أن يمييخوا صحاحها بمعتقداتها . فنقد علماء الحديث من تلقاء أنفسهم ما يستحق النقد من الأحاديث لا يكون نقيصة لصحاحها تزيل الثقة عنها بل مزية تجعلها جديرة بالثقة وهذه الصحاح يبنى عليها أكثر أحكام الشريعة الإسلامية من عباداتها ومعاملاتها . ومن المؤسف المؤلم للمسلم أن يرى بلادا

[١] وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ألفين أحدم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتقيناه » رواه الثامنى في الأم ، وكذا رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبى رافع مولى رسول الله وفي رواية الترمذى « ألا أنى أوتيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه » وفي رواية مقدم « ألا ولت ما حرم رسول الله كما حرم الله » وهذا الحديث معدود من «جزائره صلى الله عليه وسلم المتعلقة بإخباره عن الغيب . قال الفاضل الهندى كاتب السيرة المارة الذكر من قبل : « إن هذا الإخبار كما ينطبق على المعتزلة القدماء ينطبق أيضا على طائفة حديثة من الهندين والمصريين لا يعولون على الأحاديث ويسمون أنفسهم أهل القرآن »

إسلامية اجترى فيها على استبدال قوانين الأمم غير المسلمة بقوانين شريعتها ، ولم يكفها إلغاء العمل بشرعة الإسلام حتى زيد في الاجترار وطعن في تلك الشريعة بدعوى عدم استنادها من ناحية السنة على أساس متين وقصر الأساس الصحيح على الكتاب ، مع أن العمل بيمض الكتاب مهجور أيضا في تلك البلاد . فلم يبق إلا دور أهمل البعض الباقي ثم الطعن في أساس الكتاب (١) .

[١] وإلى لا أتق بإخلاص العصريين من الكتاب والعلماء الذين يَصْرُونَ اهتمامهم على القرآن ويهملون أسس الإسلام الأخرى ، لا أتق بإخلاصهم في اهتمامهم بالقرآن زيادة على عدم وثوق بكفائتهم العلمية التي توجب عليهم تقدير الأسس الأخرى فقد قرأت مقالة في مجلة « الرسالة » بعنوان « القرآن والسامعون » للشيخ العصري محمود شلتوت وكيل كلية الشريعة وقرأت معها مقالة لصاحب المجلة الأستاذ الزيات يشيد بمقالة الوكيل ويعدها انبعاث الأزهر ورأيت مقالة الشيخ المنفى عليها تغفل ذكر ماعدا القرآن وتنحى باللوائيم على كتب التفسير المعروفة المتداولة في أيدي العلماء مدعياً أن أهل التفاسير الماضية ما فهموا القرآن . وهذا القول منه يتضمن القدح في الأئمة المجتهدين الذين استنبطوا الأحكام من القرآن . بل إن التفاسير القديمة ينتهي طرفها الأول إلى تفسير الصحابة والرسول صلى الله عليه وسلم .

ولعل الشيخ القادح لا يعجبه إلا مثل تفسيره في مقالة سابقة له فائلة بأن القرآن جارى عقيدة العرب في تصور الشيطان كشخص ذي حياة مع كونه في الحقيقة عبارة عن نزعات الشر المنبثة في العالم . فليس يبعد أن يُلقى في التفسير الجديد الذي يعجبه ، كثير من الأحكام المنصوص عليها في القرآن بادعاء كونها مجارة لأهواء العرب في عهد الرسول القريب من عهد الجاهلية ، ويمكنني أن أذكر إباحة تعدد الزوجات مثالا لهذه الدعوى المنتظرة من الشيخ .

والحق أن القرآن الذي هو كلام الله لا يمكن أن تتصور فيه مجارة الأهواء ، وإنما للعصريين أنفسهم أهواء يشذون بها عن المسلمين ويريدون إرهاب بعض آيات القرآن عليها ، وهم فيما عدا ذلك من الآيات التي لا صلة لها بأهوائهم الشاذة عاجزون عن كتابة سطر يستحق أن يسمى تفسير القرآن من غير مراجعة كتب التفسير القديمة التي ادعى الشيخ أن أصحابها ما فهموا القرآن ، أو مراجعة ما سبق منها في ذكرتهم من تلك الآثار التي ورثوها معنا من العلماء الماضين فشكروا نام وكفروا .

وأخر ما أقول في الذين يتظاهرون بمحصر اهتمامهم في القرآن نائين بجانبهم عن الحديث والفقه مثيرين الشك في صحة الأحاديث ومدعين كون الفقه عبارة عن آراء الفقهاء ثم مستهينين من القرآن بتفاسيره القديمة فلم يبق إلا من القرآن ، آخر ما أقول فيهم : قد كذب القرآن في هذا البلد =

وكيف يخطر ببال مسلم أن لا يكون ما في صحيح البخارى الذى كان المسلمون إلى هذا الزمان يعتبرونه أصح الكتب بعد كتاب الله ، أو صحيح مسلم أو موطأ الإمام مالك أو مسند الإمام أحمد بن حنبل أو مسانيد الإمام أبى حنيفة أو الإمام الشافعى ؛ صحيحاً حقيقة يعول عليه على الأقل كما يعول على كتب التاريخ المعتبرة عند علماء الغرب ^(١) أو أن تكون أمانة أئمة الإسلام المذكورين دون أمانة المؤرخين الغربيين وإخلاصهم للحق وتضحيتهم فى سبيله دون إخلاصهم وتضحيتهم ، أو أن لا يكون بين عشرات الألوف من الأحاديث المروية فى كتبهم - ومسند الإمام أحمد وحده - محتوية من الأحاديث ما يقرب من أربعين ألفاً - حديث واحد صحيح تثبت به واحدة من معجزات محمد صلى الله عليه وسلم الكونية ؟ .

عجيب جداً أن يكون المسيحيون صعدوا بنبيهم إلى درجة الألوهية إستناداً إلى معجزاته الكونية ويكون المسلمون استكثروا لنبيهم معجزة كونية واحدة تدل على نبوته ولو بالنظر إلى الذين لا يقدرُونَ معجزة القرآن حق قدرها كالمستشرقين والعامة من الناس . فهل يظن منكرو المعجزات الكونية منا لمحمد صلى الله عليه وسلم أنهم يستجلبون بإنكارهم هذا إعجاب المستشرقين نحو نبينا ؟ كلا ، وإنما يعجب ذلك الذين ينكرون النبوات من الغربيين . والذين لا ينكرون النبوات منهم يبقى نبي الإسلام

= قبل بضع عشرة سنة تصديقاً لبعض أعداء الإسلام من المستشرقين - كما كذبت السنة أخيراً لإنكار المعجزات فى حياة محمد صلى الله عليه وسلم تصديقاً للبعض الآخر من الأعداء - وعند ذلك انبرى من انبرى من كتاب المسلمين وعلمائهم للدفاع عن القرآن وصال على المعتدى . ولا أدرى لعدم كونه يومئذ بمصر ، هل بين الدافعين الصائتين الشيخ شلتوت أو الأستاذ الزيات أو الدكتور هيكال مؤلف « حياة محمد » ومخيلها عن المعجزات غير القرآن ؟

[١] نعم أنا لأدعى لأولئك الأئمة الذين لاشك فى أنهم أكثر خوفاً من الله من مؤلفي الغرب وأنه لا ضمان أقوى لتجنب الكذب من مخافة الله ، لا أدعى لهم العصمة من الخطأ ، والأمانة والعدالة غير العصمة ، مع أن كتب المؤرخين الغربيين لم تمحس ولم تقربل عليهم بمشعر ماغربلت كتب أئمة الإسلام بأيدي أئمة الإسلام الآخرين .

عندهم بفضل معالى هيكل باشا من غير معجزة ، لأنهم لا يقدرّون إعجاز القرآن الذى لا يفهمونه . وفصلا عن هذا فعاليه يطلع سمعة كبار المسلمين الذين كانوا وسائط بلاغ له عن نبيهم ، بوصمة شبهة الكذب . فإذا كان الحق يقال مهما كان مرأ فافعل هيكل باشا فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه من إثارة الشبهة فى صحة أحاديث الرسول بجملتها^(١) للتوصل إلى إثارة الشبهة فى صحة أحاديث المعجزات ، ومن التنازل عن ثنى العقليين الرئيسيين من معاقل الإسلام الأربعة ألا وهو السنة ، فى سبيل التنازل عن معجزات نبي الإسلام الكونية - جنابة لا تغتفر ، وتأيد مشيخة الأزهر لهذه الجنابة أدهى وأمر . فكيف يتفق هذا التأيد وتدرّس الحديث فى الأزهر بل تدرّس أصول الفقه والفقه أيضا بغذاهيه الأربعة حال كون أكثر أحكامها مستندة إلى السنة ؟ فهل الأستاذ الأكبر المراغى يحاول بتقريظ كتاب الدكتور هيكل باشا وتقديمه للمسلمين نهية جو ملائم لإلغاء كلية الشريعة ؟ .

ومن دواعى الأسف أن كتاب معاليه الذى تحاطفَ نسخه الراغبون فى قراءته واقتنائه من المسلمين بمصر حتى طبع ثلاث مرات فى أربع سنين ، كان يكيل فى مرأى ومسمع من أولئك القارئين المسلمين طعنات تزيف على كتب كانت تعتبر من يوم تأليفها إلى هذا الزمان أصح الكتب فى الإسلام بعد كتاب الله مثل صحيح البخارى وصحيح مسلم وموطأ مالك^(٢) وغيرها من السنن والسانيد ، فلم تمل فى مصر ولا فى غير مصر أصوات دفاع عن كرامة هذه الكتب المباركة عند المسلمين ولو بقدر الأصوات المرتفعة من النواب المسلمين فى برلمان مصر دفاعا عن كتاب « برناردشو »

[١] بل التشكيك فى كتب الحديث والسيرة على الإطلاق يؤدى إلى التشكيك فى القرآن أيضا لأن تلك الكتب هى المرجع أيضا فى مسألة جمع القرآن وما ألزم فيه من الدقة فى ضبط الأصل .

[٢] أصح الكتب بعد كتاب الله على قول الإمام الشافعى موطأ مالك ، وهذا لا ينافى قول الآخرين بأن أصحها بعد القرآن صحيح البخارى لكون البخارى وصحيحه متأخرين عن الإمام الشافعى .

الإنجليزى الذى كان يدرس فى الجامعة المصرية والذى فيه شتم نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أقبح شتم ، ولا بقدر صوت الأستاذ الأكبر المراغى شيخ الجامع الأزهر والشيخ رشيد رضا صاحب المنار دفاعا عن كتاب هيكىل باشا الطاعن فى كتب الحديث (١) .

الثالث أن المانع من إثبات المعجزات الكونية فى « حياة محمد » على ما يظهر من اعتذار مؤلفه فى مقدمة الطبعة الثانية هو مخالفة تلك المعجزات للقرآن . وربما تراه يعبر عن هذا المانع بعدم ورود تلك المعجزات فى القرآن ، لكن مخالفة القرآن شىء وعدم ورود الذكر فيه شىء آخر . فإن صح الأول صح كونه مانعا إلى حد ما . وليس الثانى بمانع ، صح أو لم يصح ! إذ القرآن لم يكن كتاب سيرة أو تاريخ لحياة محمد صلى الله عليه وسلم كما أنه لامتضى لتعليق صحة ما فى كتب الحديث والسيرة من معجزات نبينا الكونية ، بشرط كونها واردة الذكر فى القرآن فتكون تلك الكتب تكرارا لما فى القرآن مستغنى عنها .

فالمقياس الذى يرى معاليه حتما على المسلمين تطبيقه على الأحاديث المنسوبة إلى

[١] لا يقال إن الطعن فى كتب الأحاديث المؤدى إلى انهيار أساس مهم من أسس الشريعة الإسلامية وقع من مؤلف « حياة محمد » فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه ، تبريراً لإهماله المعجزات المذكورة فى كتب الحديث والسيرة ، وجوابا عن الاعتراضات الموردة على المؤلف بسبب هذا الإهمال لكن تقرير فضيلة الأستاذ الأكبر انتشر مع الطبعة الأولى وتقدم تلك الطعون الملحقة بالطبعة الثانية . لأننا نقول إن تقرير فضيلته قبل الطبعة الثانية والطعون الملحقة بها لم يكن مقدما على الإهمال الظاهر فى الطبعة الأولى الذى ورط صاحبه فى الطعون المنتشرة مع الطبعة الثانية . على أنه كان فى استطاعة فضيلته أن يسحب تقريره لكتاب الدكتور هيكىل باشا بعد أن رأى طعونه الهدامة المصوبة نحو السنة فى الطبعة الثانية والثالثة ، فلم يفعل بل أذن فى نشر تقريره مع كل طبعة .

نديهم ليعلموا صحاحها من زيوفها ثم ينفقهم بإهماله ، مضطرب بين أمرين يحسبهما معاليه
أمرا واحدا فيذكر أحدهما تارة والآخر تارة أخرى وتارة يذكرهما معا وتارة يزيد
عليهما مقياسا ثالثا . وقد جمع الثلاثة في قوله :

« ولو أنهم أنصفوا التاريخ لطبقوا الحديث على سيرة النبي العربي في جملتها وفي
تفصيلها دون استثناء لأى نأى روى عنها لا يتفق وما ورد في القرآن الكريم فالأمر
بما تجرى به سنة الكون ولم يرد ذكره في كتاب الله لم يشتهوه ... »

فالأمران اللذان يذكرهما ويحسبهما أمرا واحدا هما عدم اتفاق نأى الحديث مع
القرآن وعدم ورود ذكره فيه . وقد عرفت أن ثانيهما حشو مفسد والمانع الثالث الزيد
عدم كونه مما يجرى به سنة الكون ، وربما يعبر معاليه عن هذا المانع بكونه مما لا
يقره العقل ويحسبهما أيضا واحدا ، مع أن المخالف لسنة الكون أو لسنة الله شيء ، وما
لا يقره العقل أو مالا يصدق العقل أو مالا يسيغه العقل أو مالا يدخل في معروف
العقل أو ما يبعد عن مقتضى العقل أو مالا يقبله العقل ، شيء آخر . وقد استعمل
كل هذه التعبيرات في تارات : فاستعمل كلا من الخمسة في أمكنة مختلفة من مقدمة
الطبعة الثانية والأولى لكتابه واستعمل التعبير السادس في صلب الكتاب ص ١٤٢
فهناك أمور أربعة يذكرها معاليه كأنها أمران ويعتبرها موانع لصحة الحديث :
مخالفته للقرآن ؛ عدم ورود ذكر ما فيه ، فيه ؛ مخالفته لسنة الكون ؛ مخالفته للعقل .
وليس الأول متحدا مع الثانى ولا الثالث مع الرابع . وليس الثانى بمانع كما عرفت ولا
الثالث وهو المخالف لسنة الله أو سنة الكون ، إذ يمكن أن يكون هذا المخالف معجزة ،
وهو المطلوب . ولا يلزم أن يكون المخالف لسنة الكون أو سنة الله مخالفا للعقل أى
محالا ، ومن هذا تعد المعجزة من خوارق العادة لا من خوارق العقل وإلا لما أمكنت
ولما وقعت . لكن الذين لا يميزون خارق العادة من خارق العقل ويزعمون المعجزة
التي هي من خوارق العادة وإن شئت فقل من خوارق سنة الكون ، خارقة للعقل

أيضا ، ينفونها قائلين باستحالتها ، وهذا الزعم منهم ناشئ من زعم آخر هو عدم إمكان خرق القوانين الطبيعية المقررة في العلم الحديث المثبت المبني على التجارب الحسية ، وهذا قول الملاحدة المادية ، وهذا أيضا هو الداء الزمن الذي استولى على عقول كثير من مثقفي المصريين والذي وقفنا مجهود كتابنا هذا ، على معالجته .

وأعجب شيء من المسلم عدم إقلاعه عن دعوى مبنية على نفي وجود الله وقدرته المسيطرة على الكون . فهما كان العلم المادى علما مثبتا ومهما كان ظنهم في العلم المثبت المبني على التجربة أنه لا يقبل التفسير والتعديل ولا يقر المعجزة ، فالمقل يفارق هذا العلم المنقلب جهلا ويقر المعجزة أى يقول بإمكانها . وقد أطلعنا القارئ في أمكنة مختلفة من هذا الكتاب على قيمة القوانين المثبتة بالتجارب .

ومعالى مؤلف كتاب « حياة محمد » النافى لمعجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الكونية لو علم أن نفاة المعجزات من الغربيين بناء على استحالتها عقلا ، ، إنما ينفونها ويدعون استحالتها لعدم اعترافهم بوجود الله وبوجود أنبيائه ، لما نفي المعجزات عن حياة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الأقل لما بنى نفيها على أنها لا يقرها العقل . والأسف أن الذين استشارهم من شيوخ المعاهد مكاشفا لهم ما ينتهجه في كتابه ، شجموه عليه بدلا من أن ينهوه إلى أن المعجزات لا تنافى العقل . ويتصاعد الأسف تجاه فضيلة الأستاذ الأكبر في تقييد كتاب هيكمل باشا ، بعد أن قال : « لم تكن معجزة محمد صلى الله عليه وسلم القاهرة إلا في القرآن وهي معجزة عقلية » : « وما أبدع ما قال البوصيرى :

لم يمتحننا بما تعيا العقول به حرصا علينا فلم ترتب ولم نهم
ومعنى قول البوصيرى هذا بالنظر إلى إعجاب فضيلته به أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يأت أمته بمعجزات لا تستسيغها العقول كما أتى غيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ويعنى بها المعجزات الكونية ، مع أننا إذا فرضنا هذا المعنى لذلك القول كان

ما أتى به البوصيرى القائل لهذا القول والقائل في نفس القصيدة مثلاً :
جاءت لدعوته الأشجارُ ساجدةً تمشى إليه على ساقٍ بلا قدمٍ
والقائل :

أقسمتُ بالقمر المنشق إن له من قلبه نسبةً مبرورةً القسم
بل القائل :

وكل آى أنى الرسل الكرامُ بها فإنما اتصلت من نوره بهم
من الأقوال المتناقضة - هو ما تعيا العقول به ، لاما أتى به الأنبياء من المعجزات
الكونية . ولقد أغرب فضيلته في استشهاده ببيت شعر أخطأ في فهم معناه^(١) وتغاضى
لتمشية خطائه عن سائر أبيات القصيدة وهو بصدد الإفتاء المؤبد لإهمال معجزات
نبينا صلى الله عليه وسلم غير القرآن في كتاب عن حياته ، لمدم اعتمد مؤلفه على كتب
السيرة والحديث التى تُلصق بها تلك المعجزات . فكيف يستشهد ببيت شعر للبوصيرى
المفلوط في فهم معناه حين لا يُستشهد بالأحاديث المذكورة في كتب الحديث ؟ مع
أن بيت البوصيرى يرى مما توهم له الأستاذ الأكبر من المعنى ، وقرينة البراءة أبياته
الكثيرة الأخرى التى أوردنا آنفاً بعض نماذج منها ، وإنما معناه أن الإسلام لا يوجد
فيه ما لا يقبله العقل كما وجد في بعض الأديان المحرفة عن أصلها . أو معناه أن نبينا
بعث بالحنيفية السمحة كما ورد في الحديث وكما جاء في القرآن ناعتاً له (ويضع
عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم) .

فإن اعترض معترض بكون المقارنة في التوجيه الأول لا تقع بين الإسلام وغيره
من الأديان المنزلة لعدم صحة اعتبار ما حرف منها ديننا ، وبكون ما في الأديان السابقة

[١] وقد ذكرنى هذا ماسبق لفضيلته أنه أخطأ في فهم أقوال الفقهاء عند ترويح فتنة ترجمة
القرآن الحادثة في تركيا ، حيث كتب مقالة في « السياسة الأسبوعية » و « الأهرام » واستدل
على رأيه فى الجواز بأقوال العلماء المانين كما يظهر ذلك من مراجعة كتابى « مسألة ترجمة القرآن »
ص ٢٢ - ٢٤ الذى نشرته قبل بضعة عشر عاماً ، وانتقدت فيه مقالة فضيلته وغيره .

من المشاق على التوجيه الثاني مما تعيا به الأبدان لا مما تعيا به العقول^(١) إن اعترض علينا في التوجيهين ولم يجد غيرنا توجيها للبيت أحسن منهما ، فاللازم حينئذ حل التبعة تبعة امتناع البيت عن التوجيه المعقول ، على عاتق قائله أعنى البوصيرى رحمه الله ، إذ ليس من الواجب على أحد أن يجد تفسيراً حسناً لبيت البوصيرى إن لم يكن هو أحسن إنشاده . ولا يجوز إنكار معجزات نبينا الكونية طلباً لتقويم بيت شعر ، ثم لا يجوز مرتين أن يقال عن بيت مثله مضطرب المعنى : ما أبدعه ! كما قال فضيلة الأستاذ .

وكما أغرب فضيلة الأستاذ الأكبر أغرب معالى مؤلف الكتاب في الاتفاق مع فضيلته على الخطأ في فهم البيت وفي نسيان ماعداه من آيات البردة ، ولم يكتف بتقبل هذه الفتوى المبنية على خطأ ظاهر في الفهم بل جعل ثمن الشكر لفضيلته أن جملة في عداد الأئمة المدققين مثل الغزالي ومحمد عبده .

ومهما وُجد في أقوال الإمام الغزالي ما ينتقد عليه ، فليس في الإمكان أن يكون له قول يتخذه الدكتور هيكل باشا سنداً في إنكار معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم غير القرآن . أما الشيخ محمد عبده الذى أزداد اطلاعا عنه بعد مجيئى مصر ما ازدادت أياى بها ، على ضلع منه في حدث مدبر ضد الإسلام كمساعدته الخفية لقاسم أمين في إثارة فتنة السفور بمصر^(٢) أو على شذوذ مرئى كقوله المنقول سابقاً في تعريف

[١] ويمكن أن يعد ما فى الإنجيل من الآية المشهورة الآمرة بتحويل الحد الأيسر لمن ضرب الحد الأيمن ظمناً ليضربه أيضاً ، مما تعيا به عقول الرجال الأحرار .

[٢] وبالنظر إلى قول الشاعر المشهور على جارم بك فى قصيدته المذاعة بالراديو من محطة الحكومة ليلة الاحتفال بذكرى قاسم أمين الثلاثين :

كنت فى الحق للإمام نصيراً والوفى الصنى من أصحابه

لم يكن قاسم هو مشير الفتنة والإمام مساعده ، بل الأمر بالعكس .

النبي أو على مجازفة تشف عن ضعف بصيرته في العلم كما نكاره لبطلان التسلسل ونسبة كل ما قيل أو يقال في إبطاله إلى الأوهام الكاذبة ، وقد سبق تفصيله في الباب الأول والثاني من الكتاب ، والشيخ المراغي الذي كتب كلمة التحييد في صدر كتاب لا يعترف لنبيينا بمعجزة غير القرآن ويكذب ما جاء عنها في كتب السيرة والحديث ويسمى لرفع الثقة بتلك الكتب في مسألة المعجزات وغيرها ويحسن ظنه بكتب المؤرخين الغربيين كما سبق منا في ص ١٥١ من الجزء الأول نقل كلمات عن كتاب معاليه تشهد بذلك ، في حين أنه يسمى ظنه بكتب أئمة المسلمين ... كتب فضيلته كلمة التحييد والتقريط على هذا الكتاب ورأى رأى مؤلفه في نفي المعجزات الكونية ، وذهب من قول البوصيري :

لم يمتحن بما تعيا العقولُ به حرصا علينا فلم ترتب ولم نهم
إلى أنه أيضا على رأيهما غافلا عن أقوال البوصيري من قصيدته في غير هذا البيت ،
وباعد بين الدين والعلم وبين الفقه والدين ^(١) فهذا الشيخ وذاك الشيخ لا يعمدا من
أئمة الإسلام المدققين إلا من لا يعرف الإسلام وأئمة المدققين .
ومما يمنع كون معنى بيت البوصيري كما فهمه الأستاذ المراغي فضلا عن القرآن
المانعة له من أبيات في نفس القصيدة ، أنه لو كان معناه أن نبيينا لم يأت أمته بمعجزات
تعيا العقول في الاعتراف بها كما أتى غيره من الأنبياء ، لكان البوصيري قائلًا باستحالة
معجزاتهم عند العقل ومنكرًا لوقوعها في أزمقهم ، إذ المستحيل عند العقل وهو الذي
يعيا العقل دون الاعتراف به ، لا يقع ولا يمكن وقوعه ، ولذا أنكر الأستاذ فريد
وجدى القائل باستحالة المعجزات عقلا ، وقوعها في الماضي واعتبر جميع آيات القرآن
المنبئة عن معجزات الأنبياء ، من التشابهات . لكن البوصيري رحمه الله لا يتصور أن

[١] تكلمنا على الأول في الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ٩٥-١٠٤) وستنكم على الثاني في الباب الرابع منه .

يكون في هذه العقلية الظاهرة البطلان . فهل الأستاذ الأكبر الذي فسر قول البوصيرى بغير ما أراده قائله ، في عقلية رئيس تحرير « مجلة الأزهر » في عدم التمييز بين خارق العادة وخارق العقل ؟

يقى أنه لا يقال عن فضيلة الأستاذ الأكبر، بعد غض النظر عن خطائه الفاحش في فهمه لبيت البوصيرى الذى استشهد به : إن فضيلته ما أنكر في تعريفه بكتاب هيكل باشا ومجازفته في كيل التقريظ له ، معجزات نبيناغير القرآن، وإنما ادعى انحصار معجزاته القاهرة في القرآن، وعنى بها معجزته القطعية التى يكفر منكرها . لأننا نقول بعد غض النظر ثانيا عن معجزاته غير القرآن الثابتة بالسفن المتواترة تواترا معنويا^(١) بل الثابتة بالقرآن : فهل كل ما كتبه مؤلف كتاب « حياة محمد » في كتابه ، مما يكفر منكره حتى يرى معجزاته غير القرآن لم تبلغ في الثبوت هذا المبلغ فيخلى عنها كتابه ويقر له فضيلة الأستاذ الأكبر بهذا الإخلاء على تلك المذرة ؟ فإن كان في المعجزات غير القرآن ما ثبت ثبوتنا يحكم على منكره بالضللال إن لم يحكم بالكفر - ولا شك في وجود مثله فيها - فهل لا يكفي عيبا على كتاب هيكل باشا أن يخلو عنه وعلى الأستاذ الأكبر أن يحمى هذا الضلال ؟ وما فعله الباشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه من سعيه لزعة ركن السنة في الإسلام وسكوت فضيلة الأستاذ مادم الكتاب على هذا السعى، لا شك في أنه فوق الضلال .

[١] قال المحقق الدوائى في شرح العقائد العصرية « إن معجزات نبينا المفايرة للقرآن وإن لم يتواتر كل منها فالقدر المشترك بينها متواتر كشجاعة على وسخاوة حاتم » وقد صرح القاضي عياض أيضاً في « الشفاء » بهذا التواتر .

الرابع ماذا هو الباعث على إثبات معجزة عقلية وهى القرآن، لمحمد صلى الله عليه وسلم ونفى كل معجزة كونية عنه ^(١) وماذا هو الباعث على محاولة رفع الثقة بعامّة الأحاديث النبوية فى سبيل نفي الثقة بأحاديث المعجزات ؟ فهل الباعث على ذلك ضعف مكان السنة حقيقة ، رغم كونها من أهم الأركان الأربعة التى تستند عليها الشريعة الإسلامية ، أم الباعث كون المعجزات الكونية لا يقبلها العقل مطلقاً أو لا يقبلها العقل المصرى المبني على التجربة ؟ وقد بينا فى مواضع عدة من الباب الأول وفى أول هذا الباب (الثالث) من الكتاب ، حدود التجربة وحدود العقل وأثبتنا أن العقل الذى ينظر إلى المعجزة الكونية نظره إلى المستحيل والذى تحكم عليه التجربة ولا يحكم هو على التجربة ، إنما هو عقل الذين لا يعرفون العقل وينكرونه وينكرون الحياة والروح وينكرون خالق العقل والحياة لعدم انقياد كل من هذه الأمور للتجربة ولا يمكن أن يكون مؤلف كتاب « حياة محمد » المؤمن بالله وكتابه المنزل على نبيه ، منهم .

لكن من الواجب أن يعرف معالى المؤلف أن منكرى المعجزات البانين إنكارها على دعوى استحالتها ، لا يفرقون بين المعجزات الكونية والعقلية ، ويرون الكل مخالفا لسنة الكون ، كما يرون المخالف لسنة الكون محالاً . فحتى بلغ أى شيء مبلغ المعجزة والخارقة خالف سنة الكون وخرقها ، وإلا لم يكن معجزة إلا فى تعبيرات الأدباء

[١] كان فضيلة الأستاذ المرافى قال فيما كتبه تأييداً لإغفال المعجزات الكونية فى كتاب « هيكىل باشا » : « لم تكن معجزة محمد صلى الله عليه وسلم القاهرة إلا فى القرآن وهى معجزة عقلية » وقد يضيفون إلى صفة « العقلية » « الإنسانية » كما قال هيكىل باشا ص ٥٥ « مقارنة النبى العزى بمن سبقه من الرسل مقارنة مع الفارق فهو خاتم الأنبياء والمرسلين وهو مع ذلك أول رسول بعثه الله إلى الناس كافة ، لذلك أراد أن تكون معجزة محمد إنسانية عقلية » .

التجوزين ، حتى ان النبوة والرسالة بمعناها المعروف عند المييين معجزة مخالفة لسنة الكون ، فمن يقول باستحالة المخالف لسنة الكون يقول باستحالة النبوة والرسالة أيضا ، إلا أن تكون من قبيل ما شاع في السنة الكتاب المصريين من رسالة المرأة ورسالة الرجل ورسالة « الجامعة » ورسالة « الأزهر » ورسالة الصحف ورسالة المجلة أو مجلة « الرسالة » . ومن غرائب العصر الذى يسود فيه عدم الاعتراف بالمعزة والنبوة والرسالة ، كثرة استعمال هذه الكلمات وإن كانت في غير مواضعها ، ولعل مرمى المستعملين تنزيل هذه الأسماء من مسمياتها القديمة المستحيلة إلى مسميات جديدة معقولة !!

فلا فرق إذن بين المعزة العقلية والمعزة الكونية ، فكلاهما محال عند الملاحظة القائلين باستحالة المخالفة لسنة الكون وكلاهما ممكن الوقوع عقلا عند المسلمين بحول الله وقوته . فلو اعترفت الطائفة الأولى بوجود الله ووجود أنبيائه لقات هي أيضا بإمكانهما من غير فرق .. ولا وجه للتفريق بينهما بإثبات المعزة العقلية ونفى المعزة الكونية ، إلا أن يراد من المعزة العقلية ما يكون منشؤه التفوق العقلى المنقطع النظير إن أتى بالمعزة فلا يخرج على سنة الكون وإنما يكون مبلغه أسمى ما يستطيع إنسان أن يبلغه . وربما يجد القارىء المفكر تلاؤما مع هذا التوجيه في قول معالى المؤلف : ص ٤٤

« فحياة محمد حياة إنسانية بلغت أسمى ما يستطيع الإنسان أن يبلغ ، ولقد كان صلى الله عليه وسلم حربصا على أن يقدر المسلمون أنه بشر مثلهم يوحى إليه حتى كان لا يرضى أن تنسب إليه معزة غير القرآن وبصراح أصحابه بذلك ^(١) وقلنا عند الكلام عن قصة شق الصدر إنما يدعو المستشرقين ويدعو المفكرين المسلمين إلى هذا

[١] لا يخفى أن كاتب حياة نبينا مجردة عن المعجزات غير القرآنة لو وجد حديثاً يصارح رسول الله أصحابه فيه بأنه لا يرضى أن تنسب إليه معزة غير القرآن لبادر إلى ذكر هذا الحديث قبل كل شئ حتى قبل ذكر الحديث الموضوع الذى تمسك به وهو يجعل القرآن مقياساً لقبول الحديث أو رفضه .

الوقوف من ذلك الحادث أن حياة محمد كلها إنسانية سامية وأنه لم يلجأ في إثبات رسالته إلى ما لجأ إليه من سبقه من أصحاب الخوارق وهم في هذا يحدون من المؤرخين العرب والمسلمين سفدا حين ينكرون من حياة النبي العربي كلها ما لا يدخل في معروف العقل ويرون ما ورد من ذلك غير متفق مع مادعا القرآن إليه من النظر في خلق الله وأن سنة الله لن تجد لها تبديلا ، غير متفق مع تعبير القرآن للمشركين أنهم لا يفقهون ، أن ليست لهم قلوب يعقلون بها » .

فهذا القول من المؤلف غاية في التخليط والتشويش لا يصعب فهم ذلك من أحاط بتفاصيل ما قلنا في تحليل أقواله ، ففيه اعتبار المعجزة مما لا يدخل في معروف العقل أي مما يخالف العقل ، وفيه التسوية بين ما يخالف العقل وما يخالف سنة الكون ، وفيه إيهام أن نسبة معجزة إلى الرسول غير القرآن تنافي بشريته ، وفيه توهم كون الاعتراف بالمعجزات مانعا عما دعا إليه القرآن من النظر في خلق الله ، وفيه الاستدلال على نفي المعجزات بقول الله تعالى : « ولن تجد لسنة الله تبديلا » ، وكل ذلك خطأ ، وفيه زيادة على الخطأ عدم اعتبار حياة الأنبياء السابقين الذين ظهرت على أيديهم الخوارق حياة سامية إنسانية ، وفيه إيهام أن الأولى بحياة النبي أن تكون حياة سامية إنسانية ليست فيها خارقة لسنة الكون وإن شئت فقل : ولا إرسال ملك الطبيعة ، فلا تتوقف النبوة على شيء من هذا القبيل المستحيل وإنما معجزة النبي هي التفوق العقلي والخلق السامي الذي به يبلغ أسى ما يستطيع إنسان أن يبلغ !!

فمضى كون القرآن إذن معجزة عقلية إنسانية مفترقة عن المعجزات الكونية في الإثبات والنفي ، أن يكون الإتيان بها من الإنسان ملتما مع العقل ، كن أنى بكتاب يعجز غيره أن يأتي بمثله في البلاغة أو في أى مزية من الزايا !!

ففي هذه الأسطر المنقولة آنفا من كتاب « حياة محمد » أشياء كثيرة يؤخذ مؤلفه بها ، والماخذ الأخير يتفق اتفاقا مع كلام الشيخ محمد عبده في تعريف النبي

والرسول الذى نقلناه قبل الشروع فى نقل أقوال عن مقدمة الطبعة الثانية لكتاب هيكل باشا ونقدتها ، نعم فى هذا المأخذ الأخير بمض مفالة منا فى سوء الظن بعقلية المصريين فى مسألة المعجزة والنبوة كما أنا أخذناهم وقادتهم من علماء الدين . وما أجدر أيا منا معهم بقول الطفرأى :

وحسن ظنك بالأيام معجزة فظن شراً وكن منها على وجل
ومهما غالينا فى سوء الظن بهم فلا تعدل مغالاننا مغالاتهم فى سوء الظن
بكتب الحديث ورواية المحدثين جملة بل الأئمة المجتهدين أيضاً ، لحد ما يودى إلى إسقاط
الأحكام الشرعية المبنية على ركن السنة من حيز الاعتداد والاعتماد والله يهدينا
ويهديهم سواء السبيل .

- ٥ -

الخامس مما يقضى به الإنصاف ، ومع ذلك من الغرب ، أن الذين أرادوا تجريد
حياة محمد صلى الله عليه وسلم من المعجزات الكونية حتى أثاروا فى سبيل هذا التجريد
الشك فى قيمة السنة عند الإسلام ، إنما جنحوا إلى هذا الشذوذ الخطير المحدث
وركبوا متن هذا الشطط والإسراف فى التضحية ، لدافع حسن فى نفسه وهو ترغيب
عقلاء الغرب فى الإسلام وتحمييه إلى قلوبهم وتقريبه من عقولهم ، فكأن المعجزات
الكونية والروايات عنها فى كتب الحديث والسيرة أصبحت عيباً على الإسلام وحياة
نبيه عليه الصلاة والسلام . وبهذه العقلية لابغيرها فسر الشيخ محمد عبده سورة الفيل
من القرآن بما فسر ، واقتدى به معالى هيكل باشا حيث قال فى كتابه عند ذكر وقعة
الفيل :

« كان وباء الجدري قد تفشى فى جيش أبرهة وبدأ يفتك به ، وكان فتكاً ذريعاً لم
يمهد من قبل ، ولعل جراثيم الوباء جاءت مع الريح من ناحية البحر ، وأصاب العدى
نفس أبرهة فأخذته الروع وأمر قومه بالعودة إلى اليمن ، وفر الذين كانوا يدلون على

الطريق ومات منهم من مات . وكان الوباء يزداد كل يوم شدة ، ورجال الجيش يموت منهم من يموت كل يوم بغير حساب . وبلغ أبرهة صنعاء وقد تناثر جسمه من المرض فلم يبق إلا قليلا حتى لحق بمن مات من جيشه . وبذلك أرتخ أهل مكة بعام الفيل هذا ، وقدسه القرآن . »

قال هكذا ثم كتب سورة الفيل بنصها كأنها جاءت طبق ما حكاه من أبرهة وجيشه ، أهلكتهم وباء الجدري من غير أن يكون هناك شيء من الطير الأبايل ولا مما رمته به من حجارة من سجيل ، كما لم تذكر سورة الفيل شيئا من وباء الجدري الذي أبادهم في حكاية هيكل باشا . فكانت صورة الحسكية مع ما كتب في نهايتها من آيات السورة ، آية في الجمع بين التخالفين^(١) فإذا تقولون في مؤلف كتاب « حياة محمد » الذي كان يشترط في قبول الأحاديث النبوية موافقتها للقرآن ثم نراه لا يراعى شرط الموافقة للقرآن في تفسير القرآن ؟ فكيف لا يطعن على صحة ماورد في كتب الحديث من أحاديث المعجزات وغيرها ثم يطعن على صحة تفسير سورة من القرآن بهذه الصورة المأخوذة من تفسير الشيخ محمد عبده أحد أئمة المؤلف المدققين ؟ يقول معالي المؤلف ومن يؤيدونه مثل فضيلة الشيخ المراغي والشيخ رشيد رضا صاحب مجلة « المنار » : لم يرد في القرآن ذكر معجزة كونية لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنا أقول : ولو كان ورد فإذا ينجع في المنكرين ما لم يعموزهم تأويل كتبنا ويلهم في سورة الفيل ؟^(٢)

[١] كان الشيخ محمد عبده قد أغضبه دخول أقوام غير العرب في الإسلام وفي حكومة الخليفة العباسي المعتصم فقال : استعجم الإسلام في عهده مع أنه لا غرابة في استعجم الإسلام كما لا غرابة في استعراجه لكونه ديناً غير خاص بقوم دون قوم وإنما الغرابة كل الغرابة في استعجم القرآن العربي بتفسير الشيخ لسورة الفيل بما لا تتجمله لغة القرآن .

[٢] وكان الذي ينبغي للدكتور هيكل كاتب « حياة محمد » أن يقول عن حادثة الطير الأبايل عام الفيل الذي ولد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدلا من أن يحرف السورة النازلة في القرآن بشأنها عن معناها اتباعاً للشيخ محمد عبده ولإلغاء للخارقة التي نصت عليها السورة وكانت معجزة لنبينا =

وكل هذه التأويلات البعيدة التي لا يقبلها العقل على أنها مفهومة من النص القرآني ولا يمدّها تفسيراً بل تغييراً فاحشاً ، إنما ترتكب لإحساس الحاجة إلى تطبيق الإسلام على رغبات المستشرقين من الغربيين وإمالاته نحو هواهم ، إن لم تمكن إيمانهم نحوه التي هي فعل الأبطال الذائدين عن كرامة الإسلام بما لا يعوزهم من الحجج ، في حين أن الموقف الأول موقف الماجزين الذين لا يستنكفون عن إجراء التعديلات في الإسلام المعروف عند أهله بل عند الأجانب عنه الناقدين له ، ويقصدون بتضحياتهم من دينهم هذه إرضاء أولئك الناقدين والتخلص من تقديم كما يشهد بذلك قول مؤلف « حياة محمد » بعد إثارة الشبهة في روايات المتقدمين والمتأخرين ممن كتبوا السيرة :

« حسبوا أن ذكر هذه المعجزات ينفع ولا يضر . ولو أنهم عاشوا إلى زماننا هذا وراوا كيف اتخذ خصوم الإسلام ما ذكروه منها حجة على الإسلام وعلى أهله لالتزموا ما جاء في القرآن . ولو أنهم عاشوا في زماننا وراوا كيف تزيف هذه الروايات قلوباً وعقائد بدل أن تزيدها إيماناً وتثبيتاً لكفاهم ذكر ما في كتاب الله من آيات بينات وحجج دامغة » .

وأنا أقول مضرّة هذه الروايات عن المعجزات تتصور عند معالي المؤلف وغيره من المتبعين لعقليات الغرب ومرضااتهم ، بكونها مخالفة لسنة الكون ومقتضى العقل وقد أسند معاليه عدم إثبات المعجزات في كتابه إلى هذين المانعين مع الموانع الأخرى .

== صلى الله عليه وسلم تقدمته وتسمى هذه المعجزة المتقدمة على بعث الأنبياء لإرهاصا ... كان الذي ينبغي للدكتور هيكل باشا أن يقول كما قال الفاضل الهندي كاتب السيرة المارة الذكر :

« اتحدى جيش أبرهة بالحجارة التي رمتها الطير الأبايل عليه وكانت آية من كبريات الآيات يجب على المسلمين والمسيحيين أن ينتبهوا لكونها لم تقع لإيقاد مشركي مكة من شر أبرهة الذي كان مسيحياً والذي كان دينه أعلى من دين مشركي مكة ، وإنما كان وقوعها إلهاداً لظهوره صلى الله عليه وسلم صاحباً حقيقياً لمكة وكان معجزة من معجزاته ، ولذا قال الله تعالى في أول السورة مخاطباً له صلى الله عليه وسلم (ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل) الخ .

وواجب المسلم عندنا، واجبه التمعين تجاه هذه الحالة مجابهة هذه العقلية الباطلة بردها على أصحابها وإثبات أن المعجزات الكونية لا تخاف مقتضى العقل وإن خالفت سنة الكون وأن مخالفتها غير مستحيلة ممن سنهأ، إثباتنا علمياً كما فعلنا في أول هذا الباب (الثالث) من الكتاب. فإن لم يقم بهذا الواجب بل تقهر أمام الناقدين الغربيين بالتنازل عن المعجزات الكونية والتبرؤ باسم الإسلام من رواياتها في كتب الحديث والسيرة، بل من جميع الروايات التي اعتمد عليها أصحاب تلك الكتب ورفعوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كانت متعلقة بالمعجزات أو غيرها، بحجة أن في الأحاديث المنسوبة إليه موضوعات اختلطت بصحاحها والتبس الأمر. فهذا الذي هو فرار من الواجب إلى ما هو أسهل وأرخص^(١) وإلى ما وراء الأسهل والأرخص من الأخس والأرذل، لا يكون فيه أدنى فائدة في استمالة الناقدين أعداء الإسلام إلى الإسلام وفي التخفيف من غلواء تعصبهم عليه، لأنهم يعرفون كتب الحديث والسير وما فيها وما بذل في تمحيص رواياتها من المساعي الجبارة. فلا يقبلون تبرؤ المتبرئين من المسلمين منها على أنه تبرؤ الإسلام نفسه بل يمدونه مضامنة وتكتماً وضمماً ناشئاً من الضعف في نفس الإسلام. وهل يظن أن علماء العرب وعقلاء يقبلون مثلاً تفسير سورة الفيل بما فسر به المتبرئون على أنه تفسير صادق مطابق للسورة؟

ومثل الناقدين الأجانب الناقدون من أبناء المسلمين الذين لا تمجدهم معجزات نبينا الكونية المنسوبة إليه في كتب الحديث والسيرة، لا يقنعهم التبرؤ منها وتكون مصانعتهم واسترضائهم بالتنازل عما في كتب الحديث والسيرة من روايات المعجزات

[١] أسهل وأرخص من تمييز صحاح الروايات عن زبونها ثم الدفاع عن صحاحها، ولا يظن أن فيه صعوبتين صعوبة التمييز وصعوبة الدفاع عن الصحاح، لأن صعوبة التمييز أزالتها القاد من علماء الحديث فيما مضى. وإنما رأس البلية ظن الفارين من الواجب عدم إمكان الدفاع عن الروايات الصحيحة أيضاً.

أشدّ مساساً بكرامة الإسلام وأشأم ، وهل هم المرادون وبالأأسف من أصحاب القلوب والمقائد الزائفة في قول معالى المؤلف : « ولو أنهم عاشوا في زماننا هذا ورأوا كيف تزيف هذه الروايات قلوباً وعقائد ، بدل أن تزيدها إيماناً ونهيئنا » ؟ وعلى أعناقكم أيها المتبرئون المتنازلون الفارون عن واجب الكفاح أمام أعداء الإسلام ، وزرُ تلك القلوب والمقائد الزائفة ، لا على أعناق مؤلفي السير وجامعي الأحاديث مثل البخارى ومسلم ومالك وأحمد وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم رحمهم الله ورضى عنهم .

أليس سبب هذه الإزاعة ظنهم بالمعجزات الكونية أنها لا تتفق مع العلم ؟ فإذا لو نحيتم تلك المعجزات عن الإسلام وقاديتهم الأمر بالتبرؤ من كتب الحديث وكتب السير - على الرغم من كون معنى هذا التبرؤ ، التضحية بثانى الركنتين الرئيسيين من أركان الإسلام وهما الكتاب والسنة - واكتفيتم بالكتاب أعنى القرآن ، فهل تظنون أنكم أنقذتم القلوب الزائفة وأنقذتم القرآن ؟ فإذا تفعلون بالمعجزات الكونية التى يعترف بها القرآن ولو بالإضافة إلى أنبياء الله السابقين^(١) ويعتبرها آيات بينات وبراهين من ربهم ، رغم الشيخ صاحب المنار الذى زاغ قلبه مع القلوب الزائفة فاعتبر المعجزات الكونية شبهة وقال : « لأنها موجودة في زماننا ككل زمان مضى وأن المفتونين بها الخرافيون » والذى استظهر بقوله مؤلف « حياة محمد » ؟ بل كيف تجردون القرآن عن المعجزة الكونية المضافة إلى نبينا ونبىكم مع سائر الأنبياء ، ألا وهى على الأقل الوحي والنبوة وإنزال الملك والكتاب ، وكل ذلك يخالف سنة السكون ويأباه العلم الحديث المبني على التجربة الحسية الحاضرة علم الزائغ القلوب ؟ فهل تتبرأون إذن من القرآن أيضاً ، وتضحون كما ضحيتم بالأحاديث ؟ بل إن هذا المدعو علماً لا يعترف

[١] أم تطمعون في إقناع أصحاب القلوب وهم متعلمون ، بأن الآيات الواردة عنها في القرآن ، بل وآيات البعث بعد الموت أيضاً التى تملأ القرآن والتي لا يقبلها العلم المذكور أيضاً ، آيات متشابهات غير مفهومة المعنى ولا مطلوبة الفهم كما هو رأى الاستاذ فريد وجدى ؟

بوجود الله الذى أرسل الرسل وأيدهم بالمعجزات ، وهو أى عدم اعترافه به أصل زيف
الزائنين وأساسه . فهل تجرباؤون من الله أيضاً ، وتكونون علماء ذلك العلم الكاملين
بدل أن تكونوا أنصاف العلماء ؟؟

فعلى القائلين بواجب الحيلولة دون زيف القلوب المستعدة له أن يتشجعوا ، فيصارحوا
ذوى القلوب المذكورة بالحقيقة ، إن كان القائلون أنفسهم أدركوها حق الإدراك ، ولا
يداورهم ، وتلك الحقيقة أن يقال لكل من زاغ قلبه بسبب المعجزات أو الحوارق
النسوبة إلى أى نبي من أنبياء الله بناء على أنها تخالف العلم : كن عاقلاً قبل أن تكون
عالماً . وقولى هذا يضاهى ماقل « مونتة نيه » : « إن الرأس الجيد الإنشاء أولى من
الرأس الجيد الملء » فقد يكون العلم مشوباً بالجهل يشوبه علماءؤه المتعمدون به حدوده .
وعند ذلك يفترق العقل عن العلم ويكون قوله الفصل . والمعجزات لا ينكرها العقل كما بيناه
فى أوائل هذا الباب ، فليس بصحيح مايقال إنها تخالف مقتضى العقل وإنما هو قول
الذين التبس عليهم العقل الحر والعلم المقيد بسنة الكون ، فظنوا الكل سواء . ويجدر بنا
أن نورد هنا ماقلناه فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذا الكتاب (الجزء الثانى ص ٢٧٥)
ردا على المنكرين لوجود الله بناء على أن العلم لا يعترف بوجوده وكان عنوان ذلك الفصل
« موقف العلم من الله » وهذا العلم الذى لا يعترف بوجود الله يريدون به العلم الطبيعى ،
ومن دأب الغرب المادى والشرق المقلد أنهما يذكران العلم مطلقاً ويريدان ذلك العلم ،
كأنه لا علم غيره . وهذا ماقلناه فى الفصل المذكور :

« القائلون بوجود الله لا يقولون به على أنه موجود طبيعى بل يقولون به على أنه
موجود ضرورى يضطرنا الدلائل العقلية المنطقية إلى الحكم بوجوده واستحالة عدم
وجوده . فهو موجود بوجود فوق وجود الموجود الطبيعى الذى لا ضرورة فى وجوده
وكان من الممكن أن لا يكون موجوداً ، ولهذا تحتاج عند القول بوجود الموجود الطبيعى
إلى التجربة الحسية فتراه بعينك أو تلمسه بيدك أو تحسه بحاسة أخرى ثم تستيقن

وجوده، ولا يضطرك عقلك قبل التجربة إلى الاعتراف بوجوده . ولا كذلك الموجود
الضرورى الوجود . فن الطبيعى أن لا يعلمه العلم الطبيعى الذى يختص علمه بالطبيعيات
الممكنة الوجود والمدم . ونحن القائلين بوجود الله لاحاجة لنا بأن يعلمه العلم الطبيعى
ولا أن نعلمه بواسطة ذاك العلم . فلو أن العلم الطبيعى أثبت وجود الله كوجود واحد
من الطبيعيات لما أقنعنا ذلك، لمدم لزوم كون ما أثبت وجوده، واجب الوجود بل من
الطبيعيات التى هى موجودة بالوجود الواقى فقط لا بالوجود الواجبى الضرورى الذى
هو الوجود بوصف مضاعف والذى هو وجود الله .

« فن الطبيعى إذن أن يجهل العلم الطبيعى بالله ولا يجده فى الطبيعة . ولكن
ليس بطبيعى أن يجهل علماء الطبيعة وهواتها أن العلم الطبيعى إذا لم يجد الله فى الطبيعة
لعدم كونه من الطبيعيات وعدم تعلق العلم الطبيعى بما وراء الطبيعة ، لا يلزم منه عدم
وجود الله مطلقا، فيكون واجبا عليهم أن يعلموا وجوده بواسطة غير العلم الطبيعى .
فإن جهلوا به بناء على أن علم الطبيعة المبني على التجربة الحسية لا يعلمه لم يكونوا
ممدورين لأن الإنسان لا يمشى بنوع واحد من العلم ولا يكون به إنسانا .

« ومن الطبيعى أيضا بناء مسائل العلم الطبيعى على التجارب الحسية وعدم
التعويل على ما لم يثبت بها من تلك المسائل ، ولكن من الجهل أن تجعل التجربة التى
هى القياس الأسلم والقسطاس الأقوم فى الطبيعيات لكونها أى التجربة الحسية
نفسها من الأفعال الطبيعية ، مقياسا فيها وراء الطبيعة أيضا فيحكم بناء على عدم دلالة
التجارب الحسية على وجود الله ، بعدم وجوده .

« فعلى هذا التفصيل يمكن أن يكون لقولهم : إن العلم لا يدلنا على وجود الله
وجه معقول ، وذلك بحمل مرادهم من العلم على العلم الطبيعى . ولا وجه أصلا لقول
« كانت » إن العقل النظري لا يدلنا على وجود الله ، لأن نطاق العقل النظرى لا يقاس
ولا يحد بنطاق العلم الطبيعى ، فهو إنما يعرف الوجود المادى أى يعرف الوجود ولا

يعرف وجوب الوجود الذي يمتاز به الله ويمتاز بمعرفته العقل النظرى . ولا وجه أيضا لأن يطلق العلم في القول الأول ويراد به العلم الطبيعى ، كأن غيره من العلوم ليس بعلم أو ليس بعلم مثبت . أو أن إثباته دون إثبات العلم الطبيعى ؛ بل عرفت مما نبهناك عليه في كثير من مباحث هذا الكتاب أن اليقين العقلى فوق اليقين الحسى . فليس لاحتمال إسم العلم على العلم الطبيعى ، كما هو دأب الغربى الحاضر ومقلده الشرق ، وجه معقول . اللهم إلا أن يقال : إن أنفع علم في الحياة الدنيوية يُستخدم في حوائج البشر هو ذلك العلم الكثير الإنتاج الذى حصل به الرقى الأخير الصناعى في الغرب . واستعمال مطلق العلم في العلم الطبيعى من المحدثات الأخيرة أيضا . وبقدر ما يصح هذا التوجيه يظهر سر قوله تعالى : يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون . « انتهى ما قلناه فيما سبق وأردنا إعادته هنا .

كما قلنا هنالك في مسألة وجود الله نقول هنا في مسألة المعجزات : إن الحكم فيها بالإمكان والاستحالة لا يدخل في اختصاص العلم الطبيعى . نعم من اختصاصه الحكم بأن المعجزات تخالف سنة الكون بشرط أن لا يتجاوز حكمه هذا إلى الحكم باستحالة المخالف لسنة الكون ، لأن هذا العلم لا يعرف الحال ولا الممكن ولا الواجب بميزانه الذى هو التجربة الحسية وإنما يعرف الواقع وغير الواقع في زمن التجربة ، وقد فصلنا ذلك فيما سبق غير مرة . أما مخالفة المعجزات لسنة الكون فنحن نعترف بها ولا ندعى أن المعجزات من الأفعال الطبيعية وأنها تنطبق مع سنة الكون التى هى سنة الله العمومية ، وإنما هى منطبقة على سنة الله الاستثنائية . ونحن لا نقبل كون مخالفة المعجزات لسنة الكون مانعة عن وقوعها ، بل إن هذه المخالفة لازمة مطلوبة لتكوين المعجزة بمعجزة ، ولا نقبل أن سنة الله بمعنى سنته في الكون الطبيعى أن تجد لها تحويلاً ولو كان المحول هو الله نفسه واضح تلك السنة .

ثم ليعلم الذين يتنازلون عن معجزات نبينا الكونية ويقصرون معجزته على القرآن

إرضاء لمفكرى المعجزات والخوارق من المستشرقين وتفضيلاً لموافقهم في عقلية الإنكار على تجشم معارضتهم : أن القرآن مهما حُجب إليهم وأعجبوا به ، فلا يبلغ تقديرهم وإعجابهم مبلغ اعتباره معجزة تثبت بها نبوة محمد صلى الله عليه وسلم . وقد يُطمع منهم أن يعدوه أفضل كتاب في الدنيا وضمه البشر . أما أنه كلام الله أنزل على خاتم أنبيائه ليكون له معجزة النبوة فأمر خارق لسنة الكون لن يقبله منكروا المعجزات والخوارق . وما دام أناس من المسلمين وفيهم معالي مؤلف « حياة محمد » ينكرون معجزاته الكونية لا لعدم استنادها إلى الروايات الصحيحة بل لكونها أيضاً مخالفة لسنة الكون ، مخالفة للعلم ، مخالفة لقتضى العقل ؛ فكيف يُنتظر من المستشرقين الذين لا يدينون بالإسلام أن يقبلوا القرآن على أنه من المعجزات الخارقة أعنى أنه كلام الله لا كلام سيدنا محمد؟ فالواجب إذن أن يداوى أساس الداء وتقاوم حملات المفكرين من جباهها . وما أجدر معالي المؤلف الذى لجأ إلى عصيان العلم في مسألة الوحي والنبوة واعترض على سلطته ^(١) ما أجدره بأن يمضيه في مسألة المعجزات أيضاً التى لا تنفك عن النبوة ولا يترف بسلطته فيما وراء الطبيعة مطلقاً . لكنه ضحى هناك بالعلم وهنا ضحى بالمعجزات وكتب الحديث وشىء كثير معها من الإسلام ، في سبيل مماشاة العلم فلم ينتظم له المسلك .

أما المستشرقون الذين انتهج مؤلف كتاب « حياة محمد » هذه الطريقة الملتوية لقطع أسنتهم المتطاولة ضد الإسلام من جراء روايات المعجزات الكونية - وما هو بقاطع كما عرفت - فإما ملاحدة ماديون أو نصارى متعصبون لدينهم . فإن كانوا ملاحدة فلا يرضيهم التنازل عن معجزات نبيها غير القرآن بحجة أنها معجزات كونية ولم يرد ذكرها في القرآن ، رجاء أن يمتروا بمعجزة القرآن . وإن كانوا

[١] يظهر ذلك بمراجعة الطبعة الثانية لكتابه ص ٤١-٤٢ وهذا دليل على أن العلم لا يقبل الوحي والنبوة أيضاً وأنهما مما يخالف سنة الكون كالمعجزات .

نصارى فكيف يعترضون على معجزات محمد صلى الله عليه وسلم الكونية
ويعدون الأحاديث الروية عنها عاراً على الإسلام لأجل كونها مخالفة لسنة الكون
ومقتضى العقل والعلم ، في حين أن معجزات سيدنا المسيح كلها كونية مخالفة لسنة
الكون . وكان القرآن أفضل معجزة وأوفقها لأن يكون معجزة مؤيدة لنبوة خاتم
الأنبياء يخاطب العقول الناضجة بإرشادات من سبقوه صلوات الله عليهم كلهم وكان
بهذا المعنى حجة عقلية ، لا بمعنى أنه ليس بمعجزة كونية خارقة لسنة الكون لأنه
معجزة عقلية وكونية معا ، وكان خصيصاً أخرى بأن يؤمن به الغرب الراقى الناضج
العقل ، قبل الشرق ولكن أين ذلك من الغرب الذى يعمه فى طفانيه ويريد أن يخرج
الشرق المسلم من دينه وبمبادئه لدينه وقرآنه . وهذا فى حين أن المسلم الغافل يتنازل
عن شطر دينه ومعجزات نبيه تزلها إليه ، وهيئات لا يرضيه إلا التنازل عن الشطر
الباقى أيضاً ، وهيئات من أصحاب القلوب الزائفة من الشرقيين أن يرجعوا بهذا القدر
من التنازل إلى رشد مآدام الغرب الذى هم مقلدوه لا يعمده كافياً ويستمر فى مناوأة
الإسلام ومكافحته .

مضى بهامامضى من عقل شاربها وفى الزحاجة باقى يطلبُ الباقى
فبالنظر إلى أن معجزة القرآن العقلية ما أثرت فى قلوب الغربيين المدودين أعقل
الأمم ، وإلى أن مرض الإنكار والاستبعاد للمعجزات الكونية قد أعدى الشرق من
الغربيين ، ومع ذلك تراه أى الغربيين لا يزالون مرتبطين بالأنبياء الذين لهم معجزات
كونية ، فالسعى فى تجريد نبينا عن المعجزات الكونية لاستمالة الغربيين ليس إلا
غفلة ظاهرة وسذاجة باهرة .

وقد كتب معالى المؤلف فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه نوعين ممن انتقدوه :
فكتاب مصرى مسلم بحث بمقالة إلى مجلة المستشرقين الألمانية نقداً لكتاب « حياة
محمد » وبحث ترجمة عربية لمقاتته إلى المؤلف يؤاخذ فيها على اعتماده على المصادر العربية

واعتباره القرآن وثيقة تاريخية لا محل لريبة فيها مع أن مباحث المستشرقين من أمثال « فيلد » و « جولد زهر » و « نولدكي » وغيرهم ندل على أنه حُرِّف وبذل بعد وفاة النبي والصدر الأول للإسلام ، واسم النبي بعض ما بدل فيه فقد كان اسمه « قثم » أو « قثامة » ثم بدل وصار « محمد » ليتسنى وضع الآية « ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد » وأضاف الكاتب إلى أقواله هذه أن بحوث المستشرقين دلت كذلك على أن النبي كان يصاب بالصرع وأن ما كان يسميه الوحي إنما كان أترا لنوبات الصرع التي تعتريه .

ومعاليه شكر الله سعيه رد على فرية تحريف القرآن في صدر الإسلام بشواهد مفحمة من كلمات المستشرقين وعلى فرية الصرع بأدلة علمية حاسمة ^(٢) .

والنوع الثاني من نقاد كتاب « حياة محمد » سماهم مؤلفه ببعض المشتغلين بالعلوم الدينية الإسلامية الذين أخذوه بأنه يرجع إلى أقوال المستشرقين ولا يأخذ بكل ما سجلته كتب السيرة وما روته كتب الحديث متصلاً بسيرة النبي العربي .

وربما يقوم هنا متوهم فيلتمس عذراً للمؤلف فيما سلك في كتابه من التوسط بين عقلية ذلك الكاتب المصري المسلم الذي هو أبعد بكثير عن الإسلام من المستشرقين ، وبين عقليات ذلك البعض من المشتغلين بالعلوم الدينية الإسلامية كما قال المؤلف نفسه : « بينا يؤاخذنا غلاة المصدقين لما أسرف فيه المستشرقون بأننا نعتمد على المصادر العربية ونستند إلى ماورد فيها ، إذا بعض المشتغلين بالعلوم الدينية الإسلامية يؤاخذوننا بأننا نرجع إلى أقوال المستشرقين ولا نأخذ بكل ما سجلته كتب السيرة وما روته كتب الحديث متصلاً بسيرة النبي العربي وأننا لا نهج نهج تلك الكتب » .

[١] وكان المقالة أشنع مثال لمبلغ كتاب يعدون من المسلمين وهم كفار بدينهم وكتابهم ، في تقليد الغربيين في معاداة الإسلام العمياء .

لكن تحقيق الحقائق ووضع النصاب لها الذى هو واجب المؤلف فى أى موضوع من موضوعات المؤلفين الثقات الأنبياء، لم يكن تأليفا بين المتساومين المتباعدين واختيار وسط تتعادل نسبته إلى الطرفين . وليس بمستقيم ظهور المؤلف عند الشكاية من تشدد المشتغلين بالعلوم الدينية عليه فى مظهر من أوخذ لعدم أخذه بكل ما سجلته كتب السيرة وكل ما روته كتب الحديث متصلا بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا علم لنا بنص ما كتبوا فى مؤاخذته على أثر الطبعة الأولى لكتابه ، لكننا نحن لم نؤاخذه لعدم أخذه بكل ما فى كتب السيرة والحديث متصلا بحياة نبينا ، بل لكونه عند الجواب على مؤاخذه الأولين فى مقدمة الطبعة الثانية ، رعى كل ما فى تلك الكتب بشبهة الكذب .

— ٦ —

السادس إذا كانت المعجزات خارقة لسنة الكون وكان خرق السنة جائزا لآمانع منه بل لازما ضروريا للمعجزة لتكون معجزة ، فلماذا يشهد القرآن بأن سنة الله لن تجد لها تبديلا ؟ فهذا السؤال يمكن أن يخالج بعض الأذهان بعد مطالعة ما كتبنا إلى هنا، كما خالج ذهن هيكل باشا قبل مطالعة ما كتبنا حيث قال ص ٥٥ من الطبعة الثانية لكتابه :

« ولو أن أمة مسلمة آمنت اليوم بهذا الدين من غير حاجة إلى التصديق بمعجزة غير القرآن لكان الذين آمنوا من أبنائها أحد رجلين : رجل لم يتلجلج قلبه ولم يتمتر فؤاده بل هداه الله إلى الإيمان أول ما دعى إليه كما هدى أبا بكر فأمن وصدق من غير تردد . وآخر لم يلتمس إيمانه فيما وراء سنة الكون من خوارق بل التمس في خلق الله هذا الكون الفسيح الأرجاء الذى يقصر تصورنا دون إدراك حدوده فى الزمان

والمكان وتجري أموره مع ذلك على سنن لا تحويل لها ولا تبديل^(١) فاهتدى من سنن الله في الكون إلى باريه ومصوره . سواء عند هذين أ كانت الخوارق أم لم تكن^(٢) بل هما لا يفكران في هذه الخوارق على أنها من آيات فضل الله . ومثل هذا الإيمان يراه الكثيرون من أئمة المسلمين مثلاً أسى في الإيمان . ويذهب بعضهم كذلك إلى أن الإيمان الصحيح يجب أن لا يكون مصدره خوفاً من عقاب الله أو طمعا في ثوابه بل يجب أن يكون إيمانا خالصاً بالله وفناء تاماً فيه .

أقول من الغفلة أو التغافل أن يُبحث عن إيمان كإيمان أبي بكر في العشرين الذين يساوموننا ويشترطون في إيمانهم بالله وبالقرآن أن لا يمتروا بمعجزات تخرق سنة الكون^(٣) كأن الله غير قادر على خرقها، أو كأنه لم يكن هو الذي سنهأ وإعماهى طبيعة

[١] مافله من النظر في خلق الله هذا الكون الجارى على سنننه إنما ينفع في إيمان الرجل بالله خالق الكون لا في إيمانه بهذا الدين أى الإسلام، وقد قلنا في أوائل هذا الكتاب: إن سنة الكون ونظامه العام دليل على وجود الله ، وخرق تلك السنة يكون دليلاً على وجود أنبيائه ، والدين المتضمن لتكليف من الله إنما يكون مبدؤه الإيمان بالنبي لا الإيمان بالله فقط . فعلى الباشا الذى أراد تحليل إيمان الرجل الثانى بدين الإسلام من غير حاجة منه إلى التصديق بشيء من الخوارق ، لم يوفق لذلك . فإذا سبب إيمان هذا الرجل بنبي الإسلام بعد إيمانه بالله؟ فإن قال سبب إيمانه به القرآن وفرضنا أنه يفهم إعجاز القرآن قلنا إن القرآن أيضاً من الخوارق فلو لم يكن خارقاً لسنة الكون لما كان معجزة ولم يعجز الناس عن الإتيان بمثله .

[٢] يكاد الباشا يقول : « وسواء كان النبي أو لم يكن » ولا يعتذر عنه بأنه لا يقول ذلك لأنه إذا لم يكن النبي فن يدعو الرجل الأول إلى الإيمان؟ لأننا نقول في جوابه ومن أين يعلم أن الداعي نبي من أنبياء الله إذا لم تكن معه علامة لنبوته ورسالته من الله؟ وهى المعجزة الحارقة . فالذين لا تعجبهم المعجزات يظنون أن أنصارها يلتزمون وجودها مع النبي من غير حاجة إليها لا من النبي ولا من الذين أرسل إليهم .

[٣] وقد قال معاليه عن أبى بكر في كتابه في مجتأ الإسرائ : « ما لبث محمد حين حدثهم بأمر إسرائه أن ساور أتباعه والذين صدقوه أنفسهم بعض الرب فيما يقوله . وقال كثيرون والله إن العير لتطرد شهراً من مكة إلى الشام مدبرة وشهراً مقبلة أيذهب محمد ذلك في ليلة واحدة ويرجع =

السكون ، كما قال بذلك كاتب المقالة من باريس التي نالت الجائزة الأولى من لجنة المباراة الصحفية بالقاهرة والتي مرّ الكلام عليها في الجزء الأول تحت رقم ٦ وهم لا يزالون في إيمانهم بالله وبالقرآن طبيعيين ، وكأن القرآن لا يعترف مثلهم بتلك المعجزات الخارقة الظاهرة ولو على أيدي الأنبياء السابقين ، وكأنها رغم شهادة القرآن بها ليست معجزات معقولة مقبولة عند أصحاب العقول الراجحة ، أو كأن الإيمان بالقرآن جملة مع عدم الاعتراف ببعض ما فيه ، يعتبر إيماناً ويكفي في دين الإسلام ، وكأنني بمعالیه يفتى في كل ذلك بالجواز وتدور فتاواه على محور سنة السكون التي لا تحوّل فيها ولا تبدّل . أما قوله المتناقض مع فتاواه وهو « بل هما لا يفكران في هذه الحوارق إلا على أنها من آيات فضل الله » فغاية ما يفهم منه أن معاليه متردد في هذه المسائل لم يستقر رأيه على شيء كما يقال عن المفتي المتردد في الفتوى : « إنه يقدم رجلاً ويؤخر أخرى » ومع هذا الاضطراب في الرأي فهو أميل إلى نفي الحوارق منه إلى إثباتها تمسكاً بسنة السكون المؤيدة بالعلم وبصراحة القرآن القائلة : « فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً » . لأنه إذا كانت هذه الصراحة القرآنية مانعة من الحوارق لزم أن تقع أنباء القرآن عن معجزات الأنبياء السابقين مثل إبراهيم وموسى وعيسى وصالح وسليمان وغيرهم صلوات الله عليهم ، تحت شبهة الكذب والوضع كالأنباء المروية في كتب السيرة والحديث عن معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم على رأى معاليه ، أو تكون الآيات الواردة في القرآن الناطقة بأنباء معجزات الأنبياء آيات متشابهات غير مفهومة

== إلى مكة وارتد كثير ممن أسلم وذهب من أخذتهم الريبة في الأمر إلى أبي بكر وحدثوه حديث محمد فقال أبو بكر لمنكم تكذبون عليه قالوا بلى هاهو ذاك في المسجد يتحدث الناس قال أبو بكر لئن كان قد قاله لقد صدق إنه ليخبرني أن الخبر ليأتيه من الله من السماء إلى الأرض في ساعة من ليل أو نهار فأصدقه فهذا أبعد مما تعتجبون منه » .

فهل أبو بكر الذي أشبه به معاليه أحد رجلين مستغنيين في إيمانها عن الحوارق المخالفة لسنة السكون لما سمع حديث الإسراء آمن به ؟ أم لم يؤمن وقال لا حاجة لي في إيماني إلى هذه الخارقة المخالفة لسنة السكون ؟

كما قال الأستاذ فريد وجدى بك وإن كان القرآن يفادى بقوله « لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون » .

معالى مؤلف « حياة محمد » لم يكن مبتكرا في الاستدلال بقول الله تعالى « فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا » على نفي المعجزات الكونية وإثبات مذهب الطبيعيين ، بل اكتشفه قبله من اكتشفه من المستشرقين ومن علماء الدين بمصر الذين ديدنهم تهينة الأدلة التمشية مع أهواء المتعلمين المصريين ، لكن المراد من الآية ليس كما يظنون ، وإنما هي مبينة لسنة الله في أمم بمث فيهم أنبياء وأيدهم بالمعجزات فمصومهم وكذبهم . وسنة الله إنزال العذاب عليهم كما قال تعالى « ولقد سبقت كلكتنا لمبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون فتول عنهم حتى حين وأبصرهم فسوف يبصرون أفبعدا بنا يستعجلون فإذا نزل بساحتهم فساء صباح المنذرين » وهذا المعنى في الآية التي تمسك بها هيكل باشا ومن تقدمه ، يدل عليه ما قبل الآية في سورة الملائكة :

« وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفورا استكباراً في الأرض ومكر السيى ولا يحيق المسكر السيى إلا بأهله فهل ينظرون إلا السنة الأولين فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا » .

وما قبلها في سورة الأحزاب : « لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لفغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ، ملمونين أينما نفقوا أخذوا وقتلوا تقتيلا ، سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا »

وما قبلها في سورة الفتح : « ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار ثم لا يجدون

وليكاً ولا نصيراً سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً .
وفي سورة الإمبراء : « وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنةنا تحويلاً .
وكيف يمكن أن يكون معنى الآيات كما ظنوه فيكذب به القرآن ما نص هو نفسه عليه من أنباء الأنبياء ومعجزاتهم الخارقة لسنة الكون ويكذب فيما قاله في آخر سورة يوسف « لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ما كان حديثاً يفترى » .
أما القول بوجوب أن لا يكون مصدر الإيمان الصحيح خوفاً من عقاب الله أو طمعا في ثوابه وكذا القول بكون مرتبة هذا الإيمان دون مرتبة الإيمان الخالص ، فقد أراد به معالي الباشا أن يدخل في مبحث الإيمان بسبب المعجزات مسألةً عصرية أخرى ، وهي انتقاد العقلية القديمة الإسلامية الداعية إلى مخافة الله ، وإن كانت لا تبدو المناسبة بين مسألة المعجزات الخارقة لسنة الكون وبين مسألة الإيمان بالله بدافع الخوف من عذاب الله أو الطمع في ثوابه ، بل وإن كان في تطبيق هذين الدافعين على مسألة الإيمان بالله شيء من عدم الانطباق ، إذ الإيمان إنما ينبني على عقيدة كون الشيء حقاً ، والعقيدة نفسها تقوم على أسباب حقيقية تختلف باختلاف متعلقها أو على تقليد محض ، وليس بين أسباب كون الشيء حقاً خوف المعتقد من الشيء الذي يمتقده ، فبناء على هذا لا يتصور أن يؤمن أحد بالله خوفاً من عذابه وإنما يتصور الخوف من عذاب الله بعد الإيمان بالله ، فلم يكن المؤلف محسناً في وضع المسألة التي أراد انتقادها ، وإنما يعقل أن تكون الطاعة لله خوفاً من عذابه أو طمعا في ثوابه موضع البحث لا الإيمان به .

وعلى كل حال فإن انتقاد الإيمان بالله أو الطاعة له خوفاً من عذابه وانتقاص هذا الإيمان أو الطاعة يناق مسلكت القرآن في مدح الخائفين من الله ، مسلكت البارز في آيات كثيرة لا تحصى لكثرتها كقوله « ولن خاف مقام ربه جنتان » وقوله « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون » وقوله « إنما المؤمنون الذين إذا

ذكر الله وجلت قلوبهم » وما حث الله عبده المؤمن في كتابه على شيء أكثر من الله وما أكثر من الأمر بشئ أكثره في الأمر بالتقوى التي هي مخافته كقوله « واتقوا الله لعلكم تفلحون » وقوله « وترؤدوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولى الألباب »^(١) كما أنه لم يكرّم مرتبة عنده لعباده تكريمه لمرتبة التقى فقال : « إن إكرامكم عند الله أتقاكم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أنا أخشاكم لله وأتقاكم له » وماذا قد يكون الإيمان الخالص عند غير المترفين بالسكّال للإيمان الصادر من القلب التقى المشحون بمخافة الله ؟ فهل هو إيمان عبده به من غير مخافته ؟ ولا يعقل إيمان مجرد من كل دافع ، حتى أنهم إن قالوا يؤمن حبا فهو أيضا ليس بإيمان خالص مجرد من كل دافع . على أن التمليل لا ينتهي في الحب لأنه أيضا يحتاج إلى علة دافعة إليه . فإن كان أساس الملل عظمة الله فعلاقتها بالمهابة والمخافة والإجلال أولى وأقوم من علاقتها بالمحبة ، ولأن المخافة والإجلال أخرى بموقف العبد .

فقد وجدنا المصدر الحقيقي للإيمان بالله وهو إدراك عظّمته واستحقاقه للمعبودية . وأول ما يحصل بتأثير هذا الإدراك في نفس الإنسان هو تصاغره بين يدي ذلك العظيم وتذله^(٢) وتخشعه له ومخافته منه تصاغرا وتذلا وتخشعا بوشك مما أن يرى محبته فوق حد العبد وأدبه مع مولاه . وفي « أساس البلاغة » للعلامة الزنجشيري « الإيمان

[١] انظر كيف يخص الله تعالى أولى الألباب بالدعوة إلى مخافته في حين أن المصريين الذين يعتبرون أنفسهم عقلاء من الطراز الأول يعدونها منقصة .

[٢] لو كان الأستاذ فرح أنطون منسباً بحجة « الجامعة » الذي ناظر الشيخ محمد عبده وانتقد على القرآن تبينه عن بنى آدم بعباد الله كما سبق ذكره في مقدمة الباب الأول (الجزء الثاني رقم ٥٢) حيا واطلع على كلتي هذه لقال : « ما هذا التصاغر والتذلل المتأني لكرامة الإنسان ؟ » ولا يعرف لذة التذلل لله والشرف الذي فيه إلا الأحرار الحقيقيون الذين يأبون التذلل للملوك الدنيا والتصاغر بين أيديهم والذين يعرفون الله كما قال تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) .

هيوب» ^(١) وليس بلازم أن تكون مخافته من عذابه كما صوروا المسألة قصدا لا انتقاد مخافة الله وانتقاص أهميتها بل المخافة من الله نفسه كما قال عز من قائل « ويحذركم الله نفسه » وهى تفتوى على المخافة من عذابه أيضا كما تفتوى هذه المخافة الناشئة من إدراك عظمته، على محبته ، إلا أن المحبة لله العظيم لابد أن تغمرها الرهبة والمهابة ، ومن هذا قال سبحانه وتعالى « فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا » .

ففتضى العقل أن تُهاب القوة التى تسيطر على جميع القوى ثم تُحبّ لكونها فوق الجميع . ومن هذا لا يتصور الظلم من الله فيكون كل ما يفعله حقا وعدلا وحكمة . والقوة تزداد اقترابا من الحق كلما ازدادت كبرا واتساع نطاق، فتعتبر الغلبة بين الدولتين المتحاربتين استحقاقا للغالب على المغلوب ، ولا توجد محكمة تفصل بين الظالم والمظلوم فى مثل هذه المسائل ، بل يُعترف بالحق للغالب بمجرد غلبته ، فتعتبر قوة السيف حقا مسلما به ، وتكون معاهدات الصلح بعد الحرب ووثائق حقوق للقاتل على المقتول ، على عكس ما إذا كانت حادثة القتال بين الأفراد . لكن هذا الحق المبني على الغلبة فى الحرب بين الدولتين اعتبارى ووقتى لاحقيق ودائمى ، لاحتمال أن تهض الدولة المغلوبة فى المستقبل فتتغلب على الغالب الأول فينتقل الاستحقاق إلى جانبها فى استرداد ما أخذ منها والاستيلاء على ما زاد عليه ، أو لاحتمال أن تقوم قوة ثالثة فتقهر الجانبين وينتقل حق الاستيلاء إليها ، وهكذا يدور هذا الحق الاعتبارى الوقتى مع الأقوى الوقتى فالأقوى من الأقوى حتى إذا انتهت إلى قوة لا قوة فوقها وهى قوة الله أصبحت القوة عند ذلك عين الحق .

ففى الإمكان أن لا يحب الصغير المقهور الكبير القاهر ، وليس فى الإمكان أن لا يخافه حتى إنه لا يكون فى الإمكان أن لا يحبه أيضا إذا كانت محبته مبنية على مخافته

[١] ثم وجدت هذا القول فى « الفائق » للزمخشري أيضا ، منسوباً إلى ابن عباس رضى الله عنهما .

التي لا تفارقه . ولا تحسبوا أن هذه المحبة لا تكون صميمية لأن المقهور من جميع الوجوه لا يسمعه إلا أن يحب قاهره ولا يسمعه إلا أن يكون صميميا في محبته وإلا يلزم أن لا يكون القهر تاما وهو خلاف المفروض . فكل أحد وكل شيء إذا خفته هربت منه إلا الله تعالى لأنك إذا خفته هربت إليه فالحائث من ربه هارب إلى ربه . وإليه يشير قوله تعالى « ففروا إلى الله إني لكم منه نذير مبين » وقوله صلى الله عليه وسلم (لا ملجأ ولا منجأ إلا إليك) .

وقد أطلت هذه المسألة التي دخلت فيها عرضا وتبعا لدخول مؤلف كتاب « حياة محمد » ، ومع هذا فهي كانت حرة بالتدقيق لأهميتها ، ولما كنت أدري من زمان أنها من مزالق العقليات الجديدة المتصورة في مخافة الله منقصة ، وفي محبته غنى عنها ورجحانا عليها أو المتصورة تنافيا بينهما . وكنت كتبت هذه المسألة في كتاب ألفته باللغة التركية أما كنت في بلادى قبل ثلاثين سنة وأوردت فيه قول الشاعر :

وأبكى لنفسى رحمة من عتابها ويبكى من الهجران بعضى على بعضى
وانى لأخشاها مُسينًا ومحسنا وأقضى على نفسى لها بالى تقضى

وإذا كان هذا شعور إنسان رقيق الحس ومهذب نحو إنسان يحبه ويتفانى في حبه فكيف ينبغى أن يكون شعوره نحو ربه العظيم . ولعل الفكرة الغربية المتجهة إلى عدم التقدير لمرتبة مخافة الله السامية في الإسلام وفي نفس الأمر قدرها ، تسربت في عقول بعض المسلمين تقليدًا للمسيحيين بواسطة تقليد الغرب المسيحي وتقليدًا لتصالفة الصوفية . ومن المعلوم أن إله المسيحيين رحيم فقط وليس بمميز ذى انتقام ، حتى أنه افتدى بنفسه عندهم في العفو عن ذنب البشر وكان الذنب عظيمًا جدًا فناسب أن يضحي الجنى عليه بنفسه ليعفو عن الجانى صاحب الذنب . ولا يمكن أن تكون فكرة في الدنيا معكوسة إلى هذا الحد ، فالله يرحم البشر ويعفو عنهم ولا يرحم البشر ويعفون عنه وكيف يعفون عنه ولا ذنب له وإنما الذنب ذنبهم والمذنب يعفى عنه ولا يعفى عن

الذى لا ذنب له وإنما أذنب عليه ، فيجملونه فداء بقتديهم ويجزى نفسه بذنوبهم جزاء
دونه جزاء سِنِّمَار « إن الإنسان لظلوم كفار » .

هذا تحليل مسألة الخوف من الله فكان الذين لا يرونه متناسبا مع مقام الألوهية
والعبودية من النصارى يرون خوف الله من الإنسان أنسب من عكسه . والتصوفة
الوجودية لا يفرقون بين الله وما سواه فلا محل للخوف !! .

وجوابى للذين لا يعجبهم إيمان المؤمن - أو بالأصح طاعة المؤمن - طمعاً في
ثواب الله : أن الاعتراض على من أطاع الله طمعاً في ثوابه يتضمن الاعتراض على قوله
تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » وقوله مشيراً
إلى نعم الجنان المشاد بذكره في الآيات المتقدمة : « لئلهذا فليعمل العاملون » وقوله
« وفي ذلك فليتنافس المتنافسون » وقوله في وصف المؤمنين « تتجافى جنوبهم عن
المصاحج بدعون ربهم خوفاً وطمعاً » وقوله : « ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها
وادعوه خوفاً وطمعاً إن رحمة الله قريب من المحسنين » فالله تعالى في الآية الأخيرة
يأمر بدعائه خوفاً وطمعاً ويسمى الداعين له خوفاً وطمعاً محسنين والذين أنافقهم لا
يعجبهم الخوف ولا الطمع فيهنون الناس عنهما فأى القوانين أحق أن يتبع ؟ .

— ٧ —

السابع أصبح أن في القرآن ما يمنع وجود المعجزات لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم
كما ادعاه مؤلف كتاب « حياة محمد » وأخذ منه مقياساً يرفض به كل ما في كتب
الحديث والسيرة من أنباء معجزاته الكونية ؟ .

هذه الدعوى بينها مفكرو المعجزات الكونية لنبيينا على نوعين من آيات القرآن ،
فأولاً يبنونها على ما يتكرر ذكره في سور مختلفة من أنه لا تبدل لسنة الله ولا
تحويل ، فيحملون سنة الله هذه على سنته في الكون التى يسمونها القوانين الطبيعية

المستنبطة من نظام العالم ، ويقولون أو بالأصح يريدون أن يقولوا : « كما أن المعجزات الكونية لا يقبلها العلم لكونها مخالفة لسنن الكون أى القوانين الطبيعية ، لا يقبلها كتاب الله أيضا فيصرح فى آيات عدة أن لا تبدل لسنة الله ، وقد سبق الجواب عنه ، وأنه إن كانت تلك الآيات مانعة عن المعجزات الكونية فلا يخص منها بمعجزات نبينا بل يعم معجزات الأنبياء كلهم المقصود أنبأؤها مفصلة فى القرآن .

وثانياً ينبون دعوى كون القرآن يمنع وجود معجزات كونية لنبينا على ما يحكى فى آيات كثيرة من أن المشركين كانوا يقترحون على النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزل الله عليه آية أى معجزة ليؤمنوا بنبوته فيكون الجواب أن الآيات عند الله وإنما النبي بشر مثلهم أرسل إليهم لينذرهم .

فراى المستشرقون هذه الآيات ^(١) وانتهزوا من وجودها فى القرآن فرصة القول بأن محمداً لم تكن له معجزة مثل معجزة موسى وعيسى ، ومرادهم من هذا القول أن محمداً لم يكن نبيا ، ورآها كثير من المتعلمين بمصر تعلماء عصرها يدفعهم إلى التعويل على أقوال علماء الغرب المستشرقين أكثر منه على أقوال علماء الشرق أئمة الإسلام ، ورآهم ثم تابعهم من علماء الدين فى الأزمنة الأخيرة التى طرأ فيها الضعف على الإسلام وعلمائهم ، من حديثهم أنفسهم أن يكونوا أئمة كما كان السلف رضوان الله عليهم فابتدعوا إمامة يتبع فيها الإمام المأموم !!

راى هؤلاء وهؤلاء النقص الذى راى المستشرقون فى الإسلام ، نقص المعجزات ونقص التضاد بين الكتاب والسنة فى مسألة المعجزات الكونية نفيًا وإثباتًا ، لكن الرائيين المسلمين كالم يفكروا فى أن السلف الصالح من رواة الأحاديث وجامعيها الثقاتين

[١] التى منها ما أورده مؤلف « حياة محمد » ونقلنا عنه سابقاً من قوله تعالى « وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيراً أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً أو تأتى بالله الملائكة قبيلاً أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى فى السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً » .

كالإمام البخارى ومسلم ومالك وأحمد وغيرهم ورواتهم من الثقات البالغ عددهم عشرات الألوف ، كانوا أكثر قراءة للقرآن وإطلاعا على آياته من مستشرقى الغرب ومن أنفسهم أتباع أولئك الغربيين فى الشرق من الكتاب والعلماء ، فكيف فاتهم كلهم رؤية هذا التضاد بين القرآن وأحاديث المعجزات التى رووها وأثبتوها فى كتبهم.... كما لم يفكر راءو التضاد من المسلمين فى هذا ، لم يفهموا مغزى رؤية الرائيين الأجانب فحاولوا أن ينتصروا لدينهم ويتداركوا نقص التضاد بين الكتاب والسنة فى أمر المعجزات بالظن فى صحة نسبة السنة ، ونقص المعجزات الكونية فى نبي الإسلام ، بالظن فى تلك المعجزات نفسها وإسقاط أهميتها فى تأييد النبوة على الرغم من ظهورها على أيدي الأنبياء المتقدمين ، حتى قال الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة « المنار » عند دفاعه عن معالى هيكىل باشا ونصوبيه فيما فعله فى كتابه من إخلاء حياة نبيينا عن المعجزات الكونية : « إن الخوارق الكونية شبهة عند علماء العصر لا حجة لأنها موجودة فى زماننا ككل زمان مضى وإن المفتونين بها هم الخرافيون » .

القول بأن المعجزات الكونية شبهة لا حجة الذى عزاه الشيخ رشيد إلى علماء العصر الغربيين هو مذهب الشيخ نفسه أيضا لأنه اعتمد فى دفاعه عن كتاب هيكىل باشا عليهم واعتبر قولهم حجة حين لا يعتبر معجزات الأنبياء الكونية حجة ولا تعبيرا للقرآن عن تلك المعجزات تارة بالحق وتارة بالبينات وتارة بالآية الكبرى وتارة بالسلطان وتارة بالبرهان وتارة بالفرقان ، حجة فى أنها حجة : قال تعالى : « فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا إن هذا لسحر مبين قال موسى أنقولون للحق لما جاءكم أسحروا هذا » وقال : « ولقد أرسلنا من قبلك رسلا إلى قومهم فجاءوهم بالبينات » وقال : « ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات » وقال : « وآتينا عيسى بن مريم البينات » وقال : « وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون » وقال : « وأن ألقى عصاك فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب ياموسى أقبل ولا تخف إنك من

الأمين اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضمم إليك جناحك من الرهب فذاتك برهانان من ربك إلى فرعون وملأه » وقال : « فأراه الآية الكبرى » وقال : « وفي موسى إذا أرسلناه إلى فرعون بسلاطان مبين » .

وقال هذا الشيخ في كتابه « الوحي الحمدي » ص ٤٦ « وأما تلك المعجائب الكونية فهي مثار شبهات وتأويلات كثيرة في روايتها وفي صحتها وفي دلالتها ^(١) وأمثال هذه الأمور تقع من أناس كثيرة في كل زمان ، والمنقول منها عن صوفية الهند والمسلمين أكثر من المنقول عن المهد العتيق والجديد ^(٢) .

فكان الشيخ وقد ذكر في كتابه أمثلة مما يأتي به الصوفية الهندوس وفيها إحياء الموتى ، يسمى في مقابل ما يدعيه المستشرقون أعداء الإسلام من أن محمداً لم يأت بمعجزة كما أتى موسى وعيسى وغيرها من الأنبياء ، يسمى لأن يدعى في مقابل ذلك أن معجزات أولئك الأنبياء لم تكن بمعجزات . ويقرب منه ما قاله هيكمل باشا : « إن القرآن ذكر المعجزات التي جرت بإذن الله على أيدي من سبق محمداً من الرسل كما

[١] يظهر من هذا أن كل ما ادعى هيكمل باشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه متجرئاً على كتب الحديث والسيرة فلإمامه فيه الشيخ رشيد . ومن غريب المصادفة أنه ورد إلى في أثناء كتابة هذه السطور عدد مجلة (الفتح) الإسلامية ٦٥٥ فقرأت فيه مقالة للأستاذ الكبير صاحب المجلة يعد فيها كفریات غلام أحمد القادياني وبينها قوله : « قد أعطاني الله اختياراً كاملاً لأن أقبل الأحاديث الموافقة لإلهامي وأردها إذا خالفت آرائي » وقوله عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم « ما صدر عنه معجزة واحدة فضلاً عن معجزات » .

(٢) كما لا يندح في الأحجار السكرية والجواهر الفاخرة ولا ينقص من قيمتها الغالية ، وجود زيوف تشابها وتلتبس مع أصولها الحقيقية في أعين الغافلين وأنظارهم الحق ، كذلك لا يندح في آيات الله التي أظهرها على أيدي من اصطفاهم للرسالة إلى الناس ، وجود مشعوذين من أهل السحر والدجل . ولماذا لم يعتبر الشيخ من سحرة فرعون الذين لما رأوا عصا سيدنا موسى تلفت ما يفسكون خروا سجداً وقالوا آمنا برب موسى وهارون حين لم يؤمن فرعون قائلاً إنه لكبيركم الذي علمكم السحر؟ فكان ينبغي للشيخ أن يعتبر ويتعلم من سحرة فرعون تمييز المعجزة من الشعوذة بدل أن يتعلم من فرعون التسوية بينهما .

أنه جرى بالكثير مما أفاء الله على محمد وما وجه إليه الخطاب فيه. وما ورد في الكتاب عن النبي العربي لا يخالف سنة الكون في شيء» فكان ما ذكر القرآن من معجزات الأنبياء السابقين معيبة بخلاف سنة الكون حين لا يوجد هذا العيب في معجزة نبيينا التي هي القرآن، وعيب ما يخالف سنة الكون عندهم أنه لا يكون ولا يقبل العلم أنه يكون. ولا يفرنك قول الباشا «إن القرآن ذكر المعجزات التي جرت بإذن الله على أيدي من سبق محمدا من الرسل» لأنه لو وقعت تلك المعجزات رغم مخالفتها لسنة الكون لم يذكر مخالفتها لها كعيب تنزهت عنه معجزة نبيينا صلى الله عليه وسلم، بل لزم أن يكون وقوعها خارقة لسنة الكون مزية لها على المعجزة التي لا تخرق سنة الكون، لأن المعجزة التي تقع وتخرق بوقوعها سنة الكون لابد أن تكون أقوى من التي لا تخرق، فظهر أن مخالفة المعجزة لسنة الكون فضل لها لا عيب ونقص، وإذا كان في الخارقة من حيث أنها خارقة عيب فلا بد أن يكون عيبها في عدم وقوعها. فلماذا إذن ذكرها القرآن وأكبرها؟.. وترى الباشا يقابل ما ذكره القرآن للأنبياء المتقدمين من الخوارق، بما ذكره القرآن لمحمد صلى الله عليه وسلم من الانقصار في الحروب. فإذا تفهمون من هذه المقابلة؟ أليس الفرق فيما بينه وبينهم صلوات الله وسلامه عليهم كلهم أن القرآن نوه به بما يكون ونوه بهم بما لا يكون؟..

عجيب هذا الجدل المحدث بين المستشرقين غير المسلمين والمستغربين المسلمين المبني على تعصب كل من الطرفين لدينه على دين الطرف الآخر: فالمستشرقون يعيبون الإسلام بأن نبيه لم يأت بمعجزة وعجز عن الإتيان بها حين قيل عنه: «فلأيأتنا بآية كما أرسل الأولون» وهم لا يمدون القرآن بمعجزة وإن لم يقولوا عنه كما قال مشركو مكة المقترحون على النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيهم بآية كما أرسل الأولون: «أضغاث أحلام بل افتراء بل هو شاعر»؛ والمستغربون الغافلون يقابلون اعتداء المستشرقين، بالاعتداء قائلين: إن معجزات المرسلين الأولين لم تكن جدرة بأن تعد معجزات

للأنبياء لأنها موجودة في زماننا كسكل زمان مضى وأن المفتونين بها الخرافيون والمنقول منها عن صوفية الهنود والمسلمين أكثر من المنقول عن العهد المتيق والجديد. وأنا أقول عنهم: « المستغربون » لكونهم صدّقوا دعوى الغربيين أن لا معجزة لمحمد غير القرآن بشهادة القرآن نفسه وما ورد في كتب الحديث والسيرة عن معجزاته مكذوب عليه ، وأقول عنهم : « الغافلون » لكون اعتدائهم المقابل على المستشرقين يتضمن الاعتداء على القرآن أيضا .

وقال الشيخ رشيد أيضا : « إن آيات المرسلين لم يؤمن بها ممن شاهدها إلا المستعدون للإيمان بها وإن فرعون وقومه لم يؤمنوا بآيات موسى وإن أكثر بني إسرائيل لم يصدقوها وقد اتخذوا العجل وعبدوها بعد رؤيتها ورؤية غيرها في بركة سينا . وقال اليهود في المسيح لولا أنه رئيس الشياطين لما أخرج الشيطان من الإنسان وقالوا إن إبليس يفعل أكبر من فعله ، وقد كان أكثر من آمن بتلك الآيات إنما خضعت أعناقهم واستخذت أنفسهم لما لا يصدقون له سببا ، وكان أضماف أضمافهم يخضع مثل هذا الخضوع نفسه للسحرة والشعوذين والدجالين ولا يزالون كذلك . ونقلوا عن المسيح أنه قال : (الحق أقول لكم ليس كل نبي مقبولا في وطنه)^(١) وجعل معنى المسيح القاعدة لمعرفة النبي الصادق تأثير هدايته في الناس لا الآيات والمعجائب فقال (من ثمارهم يعرفونهم) ومن استقرأ تواريخ الأمم علم أن أهل الملل الوثنية أكثر اعتمادا على المعجائب من أهل الأديان السماوية ورأى الجميع يتقلون منها عن معتقديهم من

[١] الظاهر من هذه الجملة رفع الإيجاب الكلي بمعنى أن بعض الأنبياء مقبول في وطنه لا كلهم ، مع أن الذين يتقلون هذا القول عن المسيح عليه السلام يريدون السلب الكلي . فلو قال « ليس نبي مقبولا في وطنه » بدون « كل » لسكان أوفق بالمعنى المقصود الذي هو عموم النبي مدلولاً عليه بشكراً في سياق النص . لكن الشيخ أو من نقل عنه أتى بالكل على ظن أنه أدل على العموم . فأفسد المعنى وقلبه من عموم النبي إلى نبي العموم .

الأولياء والقديسين أكثر مما نقلوا عن الأنبياء والمرسلين وأن أكثر المصدقين من الخرافيين .

وأنا أقول: في هذا البيان إيهام أن المعجزات الكونية أظهرها الله على أيدى رسله عبثاً لأنها لن تنجح في تأييد رسالتهم ولم تكن خير وسائل إلى اقتناع الناس بصدقهم ولو بقدر اقتناعهم بصدق السحرة والشعوذين والدجالين فدعائهم، فكأن الله تعالى ما أصاب -والعياذ بالله- في اختيار المعجزات لأنبيائه إلا في معجزة القرآن التي تخاطب العقول والإفهام، مع أن قول الشيخ: « إن آيات المرسلين لم يؤمن بها من شاهدها إلا المستعدون للإيمان بها » يجرى في كل معجزة ولا تمزب عنه معجزة القرآن . فالمعجزة مطلقاً لا يؤمن بها إلا المستعدون للإيمان، وهم الذين شاء الله هدايتهم لا الذين قالوا مثلاً: « لانسموا لهذا القرآن والنوا فيه » ولا الذين جعل الله على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ولا الذين قال الله فيهم « كذلك نسلكه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به (أي بالذكر الحكيم) » وقد خلت سنة الأولين « فشبّه الذين لا يؤمنون بالقرآن بالذين لم يؤمنوا بمعجزات الأنبياء الماضين . ولقد أخطأ الشيخ في احتقار المؤمنين بالأنبياء المتقدمين بسبب معجزاتهم الكونية التي سماها « عجائب » فاستهان بها أيضاً ، بأن أكثرهم من الخرافيين ، فكأنه قال آمن بهم السذج ولم يؤمن أصحاب العقول الراجحة مع أن رجحان العقل وخفته يجب أن يوزن بميزان الإيمان بالنبي الحق وآياته التي هي آيات الله والإعراض عنه، فن آمن فهو عقل الناس ومن كفر فهو أغباهم وأجهلهم^(١).

[١] والشيخ رشيد رضا يتبع فيما شذ وخالف فيه علماء الإسلام ، محمد عبده ، وكذا الأستاذ الأكبر المراغي شيخ الأزهر السابق الذي كان هو أيضاً تلميذ محمد عبده مثل الشيخ رشيد، ولذا قال هيكل باشا بعد نقل كلمات الشيخين في تأييد كتابه وهو يقدم طبعته الثانية ص ٥٣ :

« وقال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في أول كتاب « الإسلام والنصرانية » : (فالإسلام في هذه الدعوة والمطالبة بالإيمان ووحدانيته لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي والفكر الإنساني الذي يجرى على نظامه الفطري ، فلا يدهشك بخارق العادة، ولا يغشى بصرك بأطوار غير معتادة =

الحاصل أن في معجزات الأنبياء عليهم السلام دلالة كافية على صدقهم في دعوى النبوة للذين شرح الله صدورهم للإيمان ، ولا يقدح في قيمة المعجزات ظهور أشباهها الزائفة في أيدي السحرة والمشعوذين ، ولذا لم يمنع هذا التشابه سحرة فرعون عن الإيمان بمعجزة موسى . ولا يقال إن السحرة كانوا عارفين بالفرق بين المعجزة والسحر بفضل معرفتهم بالسحر ، ولم يؤمن فرعون لعدم معرفته بهذا الفرق المتوقفة على معرفة السحر ،

== ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية ، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية ... إلى آخر مقال : « لا يصح أن يؤخذ الإيمان بالله من كلام الرسل ولا من الكتب المترلة ، فإنه لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله إلا إذا صدقت قبل ذلك بوجود الله وبأنه يجوز أن ينزل كتاباً أو يرسل رسولا » .

فهؤلاء الشخصيات الثلاث ينتهي إليهم كل شذوذ وزيف في الدين بمصر في عصر التجديد ، وقد اجتمعت أسماؤهم حول الدفاع عن كتاب هيكल باشا وأصبحت مستندة في إخلاء حياة نبينا من المعجزات . وقول الأستاذ الإمام عن الإسلام في هذا النقل : « إنه لا يدهشك بخارق العادة » يذكرنا قول الأستاذ المراغي : « وما أبدع قول البوصري : لم يمتحننا بما تعيا العقول به الخ » .

والفارى الذى يرى في مختم النقل نص الأستاذ الإمام على وجوب الإيمان بإنزال الكتاب وإرسال الرسول بجانب الإيمان بالله ... يراه عالماً بأن إنزال الكتاب وإرسال الرسول من خوارق العادة التي لا يدهشك الإسلام بها على قول الأستاذ الإمام في النقل نفسه ، فيندهش من هذا التناقض ويعده غفلة عظيمة من الناقل والمنقول عنه ، حتى إن القرآن خارق للعادة مرتين : بإنزاله وإعجازه ، وإن كان أقطاب إنكار المعجزات يغلون عن كونه أى القرآن خارقاً ، فلا ينكرونه . وما نسبنا كون أحد الأقطاب الثلاثة أتى ببيت من قصيدة البوصري شاهداً على نقي الخوارق من حياة نبينا وغائلاً عن آيات أخرى من نفس القصيدة مقعنة بخوارقه صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان مبلغ الغفلة لأقطاب الشذوذ من علماء مصر ، بهذا الحد الذى لفتنا إليه تراءى لنا أن كون مؤلف « حياة محمد » وأشباهه من الكتاب تابعين في إنكار المعجزات لشذاذ العلماء المتكئين حول الشيخ محمد عبده ، ليس بأولى من عكسه الذى يجعل الإمام مأموماً وينقل الإمامة في مبدأ إنكار معجزات الأنبياء لاسيما معجزات نبينا صلوات الله عليه ، إلى المستشرقين أعداء الدين الذين هم المراجع الأول لأمثال الدكتور هيكل ، ثم يلتحق بهم المصريون من علماء الدين بمصر ، وقد أشرنا من قبل أيضاً إلى رجحان هذا الاحتمال في ترتيب التابع والمتبوع .

إذ لا عذر له في عدم المعرفة بعد معرفة المارقين ، ولأن المؤمنين بموسى لم يكن كلهم سحرة ، حتى يُعذر فرعون بعدم معرفته المعجزة من السحر . والذين ينتقدون الحوارات الكونية من معجزات الأنبياء تارة بحجة التباسها بأعمال السحرة وتارة بعدم كونها ضامنة لإيمان الأمم التي دُعووا إليها ، فقد تمدوا بالمعجزات حدودها ، وطالبوا الأنبياء بمعجزات ملجئة لا تتفق مع اختيار المكافين ، وتجعل الإيمان بالغيب معاينة لا يبقى معها امتياز المؤمن على الكافر بل يضطر الجميع عندها إلى الإيمان . وليس لنا أن نشترط في نصاب دلالة المعجزة على صدق النبي أن يؤمن به كل من شهد معجزته ، ألا يرى أن دلالة المعجزة على صدق النبي في دعوى النبوة لا تفوق دلالة البراهين العقلية على وجود الله ، ومع هذا فقد لا تؤثر تلك البراهين في قلوب الملاحدة الضالين . فهل يحسد ذلك من قيمتها عند ذوى العقول السليمة ؟ .

وإني أرى الشيخ رشيد الذي يقيس قيمة المعجزات بمقياس عدد الذين آمنوا بها ثم ينتهي منه إلى فشل معجزات الرسل الأولين ، في غفلة عن السكثرة الهائلة التي نواجهها من أتباع الدين المسيحي الذين تغلبوا في وجه البسيطة ، حتى استطاعوا أن يحولوا بين طائفة من علماء المسلمين وكتبهم وبين دينهم وعقولهم ، فجعلوهم يفسكرون معجزات نبيهم الكونية ويرتابون في أحاديثه الروية عنه في كتب الحديث ويطعنون في قرآنهم على ظن أنهم يطعنون في معجزات الأنبياء المتقدمين ، مع أن تلك المعجزات في ضمان القرآن . فهاذا ترتبط بدينهم في رأى الشيخ تلك السكثرة الهائلة المتغلبة ، حتى بعد انقضاء أوان هذا الارتباط بمبعث محمد صلى الله عليه وسلم ، إن لم يكن لمعجزات سيدنا عيسى وموسى تأثير معتد به في قلوب الناس ؟ .

ثم أقول : نحن المعترفون بالمعجزات الكونية نقدر قدر القرآن أكثر مما يقدره منكرو المعجزات غير القرآن . لكن فضل القرآن وتفوُّقه بين المعجزات لا يوجب إنكار كل معجزة غيره بتنزيلها منزلة السحر والشعوذة والدجل أو منزلة أدنى من

منزلتها كما فعل الشيخ رشيد . ولم أقل عينا إنا نقدر قدر القرآن أكثر من الذين يظهرون بمظهر أنصار معجزة القرآن ومكبريها للتندرع منه إلى الاستهانة بغيرها من المعجزات ، لأن القرآن مشحون بالاعتناء بمعجزات الأنبياء الكونية ، فإذا كانت تلك المعجزات لا فرق بينها وبين أفعال الدجاجة والمشعوذين أو كانت حتى دونها في التأثير على قلوب الناس ، ولم يصدقها غير الخرافيين ، لزم أن يكون القرآن نازلا على وفق أهواء الخرافيين مكبرا لما يكبرونه ، وذلك ينقص من قدر القرآن أى نقص . وماذا هو الفرق بين ما فعل الشيخ رشيد من تنزيل معجزات الأنبياء الكونية منزلة السحر والدجل وبين ما قاله كفار قوم موسى مثلا المحسكى في قوله تعالى : « فلما جاءهم موسى بآياتنا بينات قالوا ما هذا إلا سحر مفترى » ؟ وماذا هو الفرق بين قولهم هذا في الزمان الماضي وبين قول نقلاء الغرب اليوم : إن القرآن كلام محمد لا كلام الله ؟ وما كانت معجزات سيدنا موسى سحرا لكن من لم يؤمنوا بموسى ادعوا ذلك ، كما أن القرآن لم يكن كلام سيدنا محمد لكن الغربيين يدعون أنه كلامه ، فهل يحيط قولهم هذا من مكان القرآن ؟ كلا . فإذن لا يحيط ما قاله قوم موسى سابقا وما قاله الشيخ رشيد لاحقا ، من مكان معجزات موسى صلوات الله على نبينا وعليه .

وجملة القول أن وضع نبينا مع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ووضع معجزته مع معجزاتهم في صف الجدال لأهل الكتاب ، مسلكٌ شديد الخطر وتفريق بين رسل الله مخالف لمسلك القرآن القائل « لا نفرق بين أحد من رسله » فكما أن القرآن الذى هو معجزة نبينا قولُ الله تعالى ، فالمعجزات الكونية الظاهرة على أيدي الأنبياء - وفيهم نبينا أيضا - أفعاله تعالى المؤيدة لهم ، ولا وجه لتفضيل قول الله على فعله ، فالمفاضلة بين المعجزات بإطراء بعض والخط من شأن ما عداه ليست من شأن العاقل ، وكل منها أوفق لزمانه من غيره .. فمعجزة موسى بالعصا وقعت في عهد رواج السحر فجاءت تفوقه وتبطله ، ومعجزة عيسى بإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى وقعت

في عهد رواج الطب ، وهي ليست من جنس الطب المستند إلى التوسل بالأسباب ، ومعجزة نبينا في عصر البلاغة والتبارى بها . وكل ذلك يمثل تفوق فعل الله أو قوله على أفعال البشر وأقوالهم . فإذا كان في معجزة القرآن فضل على ما عداها من المعجزات فليس ذلك الفرق في أصل الإعجاز وإنما هو في اتحاد المعجزة مع الوحي في القرآن حين كان سائر المعجزات منفصلة عن الوحي الذي هو المقصود الأصلي من النبوة وكانت المعجزات نفسها أموراً مقصودة لغيرها ، وهو تأييد الوحي بإثبات كونه من قبل الله .

وكذا الحال في موقف الإسلام من النصرانية واليهودية لا تفاضل بينهما ، وكلها دين الله الذي أمر عباده أن يدينوا به في برهة من الزمان ، وكل دين في زمانه أفضل من غيره ولولا ذلك لما اختاره الله لذلك الحين . وملاك فضل الإسلام عليهما أن مضى دورهما وجاء دور الإسلام في مختم الجميع فنسخ الأديان الأولى وبقى إلى يوم القيامة لا ناسخ له ، فليس لأحد بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة أن يبق متمسكا بالدين الماضي نائياً بجانبه عن الإسلام الذي هو الدين الحاضر . حتى لو فرضنا فرض الحال أن معجزات موسى وعيسى تفوق معجزات نبينا عليه وعليهما السلام عكس ما أثبتته الشيخ رشيد رضا في كتابه ، لما كان لليهود والنصارى اليوم إلا أن يتبعوا دين محمد ويتروكوا دين آبائهم الأولين الذين تقدم عهدهم عهد الإسلام ، فيكونوا مسلمين بدلا من كونهم هودا أو نصارى ، إذ لا معنى لكون الإنسان يهوديا بعد انقضاء عهد اليهودية أو نصرانيا بعد انقضاء عهد النصرانية ، إلا إذا لم يكن لمحمد صلى الله عليه وسلم معجزة كونية كما هو زعم الشيخ رشيد والدكتور هيكل ، ولا غير كونية كما هو زعم اليهود والنصارى .

هذا هو القول الأسلم في المقارنة بين الإسلام والنصرانية واليهودية الحقيقيين من حيث إنهما دينان سماويان كالإسلام . أما مقارنة الإسلام مع النصرانية الحاضرة

فلا وجه لها أصلاً لكونها مقارنة بين الدين السماوى المحفوظ والدين الصناعى المحرف عن أصله ، وبعبارة أخرى الدين الذى لا يقاوم أمام العقل والنقل ، ولم تجب معجزات سيدنا عيسى لتأييد هذا الدين المحرف المسمى لإدامته بعد نسخه ومسخه ، فلا وجه للمقارنة بينها وبين معجزات نبيها بمناسبة المقارنة بين النصرانية الحاضرة والإسلام ، فضلاً عن الاعتداء على تلك المعجزات بهذه المناسبة .

ولقد سلك مفكرو معجزات نبيها غير القرآن مسلكاً وعراً جرّهم إلى القدح فى كتب الأحاديث والسير ثم إلى القدح فى معجزات الأنبياء المتقدمين بل فى نبوتهم أيضاً . وكان هذا التورط الثانى وقع منهم ملافاة للنقص فى معجزات نبيها ، فيجملون القرآن معجزة وحيدة مطلقاً بعد أن جملوه معجزة وحيدة لنبيها . لكن هذا المسلك الذى يتضمن إعلاء شأن القرآن فى الظاهر يخالف مسلك القرآن نفسه ويتضمن قدحا فى القرآن أيضاً كما بينا من قبل . ونبين هنا وجهاً آخر وهو أن القرآن تحدى بلغاء العرب أن يأتوا بسورة من مثله فلم يستطيعوا ، وهذا التحدى تمسك به الشيخ رشيد رضا وغيره فى إنكار كل معجزة لنبيها غير القرآن^(١) وادعوا تفرد القرآن به ،

[١] نعم ذكر المتكلمون فى المعجزة شروطاً منها التحدى لكن المحقق الدوانى نبه على أنه لا يشترط فيها صريح التحدى بل تكفى قرائن الأحوال . والمعقول عندى أن يكون مرادهم من شرط التحدى مقارنة المعجزة بدعوى النبوة أعنى يلزم لأن يمتد خارق العادة معجزة ظهوره على يد مدعى النبوة تمييزاً لها عن الكرامة والإرهاب ، فلو اشترطنا فى كون المعجزة معجزة أن يكون من ظهرت على يديه تحدى بها الناس وطالبهم بالإتيان بمثله كما وقع فى معجزة القرآن واستدل به الشيخ رشيد على انحصار معجزة نبينا به وجاء هذا الاشتراط موافقاً لأقوال علماء الكلام ، لزم أن لا يكون لنبينا فى جميع مآظير على يديه معجزة واحدة عند المتكلمين إلا القرآن كما هو كذلك عند الشيخ رشيد ! وكيف يكون علماء الكلام متفقين مع هذا الشيخ فى إنكار ما عدا القرآن من معجزاته لفقدان شرط التحدى ، فى حين أنهم صرحوا بأن له صلى الله عليه وسلم معجزات كثيرة غير القرآن إن لم تثبت كل واحدة منها عنه تواتراً فالقدر المشترك متواتر كوجود حاتم وشجاعة على ، كما قلناه سابقاً من شرح المحقق الدوانى للمقائد العضدية . والتسك بشرط التحدى ليس إلا من مناورات الشيخ لإظهاراً =

مع أنه إن ارتفعت الثقة بكتب الحديث والسيرة، وكان أصحاب هذه الكتب لم يكتبوها لوجه الحق بل محاباة للإسلام، كما دعى ذلك المدعون من المسلمين عند إنكار المعجزات الثابتة بالأحاديث، تأتي لمن شاء من أعداء الإسلام المنكرين لمعجزة القرآن أيضاً أن يقول: من الجائر أن يكون في عصر النبي أتى آت من البلغاء بمثل ما تحدى به، ثم لم تروه كتب الحديث والسيرة التي لا يؤمن على أنبائها من الزيادة والقصص، وليس في الشرق ولا في الغرب مراجع تاريخية لصدر الإسلام غير تلك الكتب، فمن أين تثبت اليوم أن القرآن معجزة تحدى فأعجزت وسلمت من المعارضة؟ وقد كان فضيلة الأستاذ المراغي قال في مقالته التي نشرتها «السياسة» الأسبوعية و«الأهرام» أيام حدثت فتنة ترجمة القرآن بتركيا وإقامة الترجمة مقام الأصل العربي في الصلاة وغيرها، وأنحاز فضيلته إلى أنصار تلك الفتنة ومروجيها:

«إن قراءة الأعاجم للنظم العربي نفسه لا يبدلهم على الإعجاز وليس في استطاعتهم فهمه، والأمم العربية الآن ومن أزمته طويلة خلت لا يفهمون الإعجاز من النظم العربي، وقد انقضى عصر الذين أدركوا الإعجاز من طريق الذوق وآمنوا بالقرآن بسبب هذا الإدراك، ونحن الآن نقيم على الإعجاز أدلة عقلية ونقول إن القرآن تحدى العرب وإنهم عجزوا وهذا يدل على أنه من عند الله».

وكان الأستاذ فريد وجدى بك وهو من غلاة منكرى المعجزات بدعوى أنها مخالفة للعقل، حتى إنه يتنكر البعث بعد الموت أيضاً للسبب نفسه. كان هذا الأستاذ أنكر إعجاز القرآن بألفاظه ومبانيه في مقالاته التي كتبها دفاعاً عن فتنة ترجمة القرآن وقال «إنه لم يتحد أحداً ببلاغته، وإنما تحدى الإنس والجن أن يأتوا بمثله في حكمته»

== للمتكلمين في مظهر الاتفاق معه، فهل هو، أعني الشيخ، حين أنكر المعجزات الكونية الظاهرة على يد نبينا أو أيد قول من أنكر فسكتب دفاعاً عن كتاب هيكل باشا، أنكرها لكونها خارقة لسنة الكون أم أنكرها لفقدان شرط التحدى؟

وشريعته » (١) وهذا مع كونه مخالفا لما قاله فضيلة الأستاذ المراقى ففيه أن الأستاذ فريد يعرف أن أمما إسلامية لم تعجبهم شريعة القرآن فاستبدلوا بها شرائع الغرب قبل استبدالهم ألفاظا أعجمية بألفاظه ومبانيه ، والأستاذ الذى ناصرهم فى تبديل ألفاظه لم يؤاخذهم يومئذ على تبديل شريعته . ففكرو المعجزات كما يفرقون بين الكتاب والسنة فيدافعون عن الكتاب ويخذلون السنة ، يفرقون بين لفظ الكتاب ومعناه ، فيتمسكون بمعناه ويخذلون لفظه ، ويتمسكون بلفظه فيخذلون معناه ، على حسب ما يقضى هوى التجديد المصرى .

ثم إن المتظاهرين بتكريس كل أهمية وكل تمويل على القرآن لئلا يكثرثوا بغيره ، تراهم يقاومون صراحة القرآن إذا شاء هراهم ذلك ، كما فعله الشيخ رشيد حين أنكر معجزة شق القمر التى سيأتى بيانها .

وانظر ما قاله الشيخ فى « الوحى المحمدى » بعد التنبيه على كون نبينا لم يتعلم القراءة والكتابة وكون قومه الذين نشأ فيهم أميين جاهلين بعقائد الملل وتواريخ الأمم وعلوم التشريع والفلسفة ص ٤١ - ٤٣ :

« وترى تجاه هذا أن موسى عليه الصلاة والسلام قد نشأ فى أعظم بيوت الملوك وأعظم شعوب فى الأرض وأرقاه تشريفا وعلمها وحكما وفنا وصناعة ، وهو بيت فرعون مصر (٢) ثم انه مكث بضع سنين عند حميه فى مدين وكان نبيا - أوكاهنا كما يقولون - ففى ثم يرى منكرو الوحى أن ما جاء به موسى من الشريعة الخاصة لشعبه ليس بكثير على رجل كبير العقل عظيم الهمة نائى* فى بيت الملك والحكمة .

[١] وقد نقلت كلا القولين عن الأستاذين فى كتابى « مسألة ترجمة القرآن » .

[٢] وقال معال هيكل باشا فى كتابه « حياة محمد » ص ٦٦ من الطبعة الثانية : « فى مصر نشأ موسى وفى حجر فرعون تربى وتهذب وعلى يد كهنته ورجال الدين من أهل دولته عرف الوحدة الإلهية وعرف أسرار الكون !! »

« ثم ظهر في أوائل هذا القرن الميلادي أن شريعة التوراة موافقة في أكثر أحكامها لشريعة «حورابى» العربى ملك كلدان الذى كان قبل موسى معاصرا لإبراهيم صلى الله عليه وسلم . وقد قال الذين عثروا على هذه الشريعة من علماء الألمان فى حفائر العراق إنه قد تبين أن شريعة موسى مستمدة منها، فلا تعدم أحق منها بأن تكون وحيا من الله . ولم ينقل أن حورابى ادعى أن شريعته وحى من الله ^(١) .

« ثم يرى الناظر أن سائر أنبياء العهد القديم كانوا تابعين للتوراة متعبدين بها ، وأنهم كانوا يتدارسونها فى مدارس خاصة بهم وبأبنائهم مع علوم أخرى، فلا يصح أن يذكر أحد منهم مع محمد ذكر موازنة ومفاضلة ^(٢) . ويرى أيضا أن يوحنا المعمدان الذى شهد المسيح بتفضيله عليهم كلهم لم يأت بشرع ولا نبأ غيبى ، بل يرى أن عيسى عليه السلام وهو أعظمهم قدرا وأعلام ذكر وأجلهم أثرا، لم يأت بشريعة جديدة بل كان تابعا لشريعة التوراة مع نسخ قليل من أحكامها وإصلاح روح أدبى لمجود اليهود

[١] وأنا أقول فى جواب ما ذكره الشيخ من وجوه الطعن فى نبوة سيدنا موسى: إن فرعون الذى نشأ موسى فى بيته ادعى لنفسه الألوهية وسيدنا موسى دعا الناس إلى عبادة الله ، فكيف يصح أن يقال إنه نشأ فى بيت الحكمة والتشريع مع هذا البون الشاسع بين المنشأ والنشأ من حيث الهدى والضلال، وهل فرعون حكم فادعى الألوهية أو ادعاهما حكيم أى صار حكما؟ وحكاية حورابى العربى ملك الكلدان - وفيها وفى وصفه بالعربى تفضيل ذلك الملك العربى على سيدنا موسى الأعجمى - إن صحت فلا مانع من أن تكون شريعة موسى متوافقة فى بعض أحكامها مع نظم ذلك الملك، وموسى لم يدع لنفسه الأمية مثل نبينا حتى ينقصها اطلاعه على أحوال الملل وتواريخ الأمم . أما أن موسى كان نبيا ولم يكن حورابى فإن العسا التى هى على رغم أنف الشيخ تقطع قول كل خطيب ، ظهرت على عين موسى . والله أعلم حيث يجعل رسالته .

[٢] كما أنه ليس فى الحق والمدل ما فعله أهل الكتاب الذين لا يؤمنون بنبي بعد نبينهم من لإثارة الشبهة حول نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فكذلك لا يجوز لنا أن نذكر أنبياء الملل الذين لا يؤمنون بنبينا ، بما يثير الشبهة فى نبوتهم كما فعل الشيخ رشيد ، فلست نحن المسلمين كأهل الكتاب، لا نفرق بين أحد من رسل الله، بل تؤمن بهم عن آخرهم إيماننا لا يحوم حوله شك الشاكين ولا شبهة المفرقين .

المادى على ظواهر الفاظها . فأمكن لجاحدى الوحي أن يقولوا إنه لا يكثر على رجل ذكى الفطرة ذكى العقل ناسى ، فى حجر الشريعة اليهودية والمدينة الرومانية والحكمة اليونانية غلب عليه الزهد والروحانية ، أن يأتى بتلك الوصايا الأدبية . على أن منهم من بعزو جُلها إلى كونفشيوس المشرع الصينى وإلى غيره من الحكماء الذين كانوا قبل المسيح عليه السلام . ونحن المسلمين لا نقول هذا ولا ذاك وإنما يقوله الماديون والملاحدون والمقليون وأوف منهم يُنسبون إلى المذاهب النصرانية .

فقد قدح الشيخ فى نبوة سيدنا موسى وسيدنا عيسى وكتايبهما التوراة والإنجيل تفصيلا ثم تبرأ منه بما لا يعدله من الإجمال حيث ذكر وجوه القدح ولم يجب عنها ، وإنما اجتزأ بأن يقول « ونحن المسلمين لا نقول هذا ولا ذاك وإنما يقوله الماديون والملاحدة والمقليون » ومعناه أنا لا نقول ولكن ننقل أقوال القائلين ولا نجيب عنها ، إذ لا جواب لها . وهذا هو القدح بعينه ! فالشيخ يقول الملاحدة مالا يستطيع أن يقوله ، ويدل استنكافه عن الجواب على انتقاداتهم مع عدم استنكافه عن نقل تلك الانتقادات ، أنه يراها واردة . على أنه يرى الناظر فيما كتب الشيخ تحت عنوان « ورى الناظر » وعنوان « فأمكن لجاحدى الوحي » شيئا كثيرا ينم على أن رأيه لا يبعد عن آرائهم . وحسبك أنه يعنيه انتقاداتهم ولا يعنيه أن يجيب عنها ، فلو عناه لأجاب ، وكيف يجيب والجواب الحاسم الذى هو معجزات الأنبياء قد قدح فيها الشيخ قبل القادحين ، حيث قال إنها شبهة لا حجة على الرغم من تعبير القرآن عنها تارة بالآيات البينات وتارة بالبرهان وتارة بالفرقان وتارة بالسلطان وتارة بالحق ، وقد سبق كل ذلك . نعم إن الشيخ قال أيضا ما قال عن تلك المعجزات إنها شبهة لا حجة ، عازيا له إلى علماء مصر ، لكن قد عرفت أن هذا الأسلوب من الأعيب الشيخ وإلا فكيف يؤيد بقول علماء مصر هذا ، إن لم يكن قولهم مقبولا عنده ، ما التزمه هيكل باشا فى كتابه « حياة محمد » من إهمال معجزاته صلى الله عليه وسلم الكونية ؟ .

فهمنا أى عند الكلام مع جاحدى نبوة سيدنا موسى وعيسى الذين أحضرهم الشيخ رشيد أمامنا وأحضر معهم ما لديهم من شبهات واحتمالات عن أصل التوراة والإنجيل ومأخذها ، وعند توقف إزالة الشبهات والاحتمالات على معجزات ذينك النبيين الجليلين ... عند هذا الموقف الدقيق الذى يعطينا نحن المسلمين بقدر ما معنى اليهود والنصارى ، يتبين عظم جناية المستهينين بالمعجزات الكونية المنكرين لأهميتها فى نبوة الأنبياء . فلا أنبياء كلهم غير نبينا صلوات الله وسلامه عليهم ، على ما أدى إليه قول الشيخ رشيد ، مفحّمون من جانب جاحدى الوحي ، فإن كان عند الشيخ ما يدفع الإفحام عنهم ولم يذكره عمدا فهو مع الجاحدين أعداء الأنبياء ، وإن لم يكن عنده ذلك فهو مفحّم مع الأنبياء بصفة أنه مسلم يؤمن بالله وكتبه ورسله ، بل مفحّم منه نبى الإسلام أيضا بصفة كونه مصدقا لما بين يديه من التوراة والإنجيل .

فيا أيها المتكلمون باسان الإسلام ! لا تحدثوا الناس من غير ميزان ولا مقياس ، فن أسمى ميزات الإسلام على سائر الأديان السماوية أنه ضامن لتلك الأديان أيضا ، فإذا دخلت شبهة فى أصل واحد منها ، يتأثر الإسلام بها أيضا ولا يسلم من عدواها . فباكم أن تستهينوا بمعجزات الأنبياء عند إكبار معجزة القرآن ، وتستهينوا بالسنة عند إعظام شأن الكتاب ، فالكتاب لا يتنصل من السنة ، والقرآن لا يتنصل من التوراة والإنجيل . فأنتم تعلمون دعوى اختلاق الشعر الجاهلى بعد الإسلام ، ولعلكم تعلمون أيضا ما ترى إليه تلك الدعوى من إثارة الشبهة فى القرآن من ناحية الرواية ، بواسطة إثارة الشك فى أمانة الرواة المسلمين مطلقا . وكانت تلك الدعوى قد قوبلت بضجة فى رأى

العام الإسلامى بمصر ، ثم ظهر كتاب « الوحي المحمدي » فطمعن صاحبه فى الوحي الموسوى والعيسوى ، وظهر كتاب « حياة محمد » فطمعن صاحبه فى سنة محمد وظهر الطمن فى الطبعة الثانية كل الظهور ، فلم يحرك كل من ذلك ساكنا فى رأى العام وما أخل برغبة المسلمين لاسيما فى الكتاب الثانى ، مع أن صلة السنة بالكتاب وصلة

التوراة والإنجيل بالقرآن أشد وأقرب من صلة الشعر الجاهلي بالقرآن . والفرق المشهود بين الحاليين لا يسفر إلا عما طرأ على الإسلام بمرور الزمان من ضعف في الحماسة أو ضعف في التفكير .

وعند كتابة هذه السطور - وأنا ما انتهيت عن الكلام في الوجه السابع من وجوه النقص على كتاب هيكل باشا أو بالأصح على مقدمة الطبعة الثانية له - اطلعت على العدد الخاص من مجلة « الرسالة » بأول العام الهجرى ١٣٥٨ ورقم السنة هذا منى ، لأن المجلة كمادتها مؤرخة برقم السنة الميلادية ، وقد أعجبنى مما قرأت منها - وما قرأت جُلّها - قصيدة « قومي بين الشرق والغرب » ومقالة « عندنا غدم » و« روح العبادة في الإسلام » و « أعظم يوم في تاريخ العالم » إلا آخر المقالة الأخيرة التي يقول فيها كاتبها الأديب الأستاذ عبد العزيز البشري :

« وبعد فإن بمجزات عيسى عليه السلام قد ختم هذا الضرب من الخوارق التي تجزى على أيدي الرسل » ثم يقول : « إن معجزة محمد صلى الله عليه وسلم تمتاز بأمرين : الأول أنها لا خلاف فيها لسنن الكون ولا مغايرة فيها لطبائع المخلوقات » .

يا للمعجب ! حتى الأستاذ ابن الأستاذ الأكبر المرحوم سليم البشري من شيوخ الأزهر السابقين يشارك الزاعمين بمصر من الكتّاب والعلماء أن لا معجزة لنبينا صلى الله عليه وسلم غير القرآن ، ولا أظن أن والد الأستاذ رحمه الله يقبل هذا الرأي لو كان حيا ولا أن الأستاذ نفسه يقبل ما يتضمنه وما يترتب على ما يتضمنه من المفاصد ولا ما يقصده الزاعمون أو زعماء الزاعمين منه . أما ما يتضمنه وما يترتب على ما يتضمنه فقد أنهيت في إيضاحه لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . وأما ما يقصد منه فأقوله هنا :

أرى طائفة عصرية من الكتّاب والعلماء بمصر اتفقوا فيما بينهم على حصر معجزات

نبينا صلى الله عليه وسلم في القرآن . وقد راقبهم هذه الفكرة كأنهم اكتشفوا بها حقيقة خفيت على من سبقهم من علماء الإسلام وعقلائه طوال تاريخه . وربما انتحلوها من علماء الغرب وعقلائهم أو على الأقل من علمهم وعقلياتهم الحديثين ، وإنى أقول ما سأقوله بصدد الإفشاء عن مقصدهم الأقصى ، على أنه هو الآخر اكتشف لي ، كما أن نظرية حصر معجزات نبينا في القرآن اكتشفهم ، غير أنى لم أنتحل ما اكتشفته من الغرب ، وغيرى لا يستطيع الكشف عن مقاصدهم ، فإن استطاعه فقد لا يستطيع مجاهرهم بها .

أيها القارى العزيز وبأيها الأستاذ عبد العزيز! إن عقول الطائفة التي أثمرت إليها والتي لا أود أن تسكون منها، مخطوفة بيد علم الغرب المادى ، وعهدى بالمقل الذى هو أشر فخلق الله أنه يأتى أن يحطفه خاطف العلم وبأسره أسرته^(١) إنهم لا يؤمنون بالمعجزة أى معجزة كانت ، لأن علمهم انثبت بمنعهم أن يؤمنوا بكل ما يخالف سنة الكون ، مع أن المعجزة لا بد أن تخالف سنة الكون وإلا فلا تكون معجزة . أما معجزة القرآن فإنهم يؤمنون بها لكونها معجزة لا تشبه المعجزة وإنما هي كلام أبلغ ما يكون في الكلام ، وهم لا يرون في أن يكون كلام أبلغ من كل كلام ما يخالف سنة الكون كقلب العصا حية وإعادة الميت حيا ، كما أنهم يريدون أن يتصوروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم على غير ما تتصوره نحن المسلمين القدماء ، ليس فيها ما يخرق سنة الكون وإنما عبقرية في الفضيلة والنزاهة والحسنة والهداية إلى ما فيه سعادة الأمم ، وإن شئت فلا تقل عبقرية ، لما أن فيها أيضا شيئا من الخروج على سنة الكون ، بل زعامة فضلى وكال في الزعامة دون زعامة الزعماء ، إنهم يريدون أن يجعلوا محمد

[١] وقد قلنا في المطلب الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب : إن العقل اكتشف العلوم وأدركها ولم يدرك العلم بعد ماهية العقل .

صلى الله عليه وسلم زعيما عربيا بز كل زعيم من كل أمة في الصلاح والإصلاح . وقد سمعوا قول أحد المستشرقين عنه « بطل في صورة نبي » ولا لزوم عندهم لأن يكون محمد الزعيم نبيا ينزل عليه الفينة بعد الفينة ملك يسمى جبريل ويأتى ببلاغ من الله بلغظه ومعناه^(١) وهو القرآن المعجز بمرامس إيحائه وإزاله، قبل أن يكون معجزا ببلاغته، لا لزوم لذلك لأن القرآن يكون حينئذ معجزة من المعجزات الكونية التي تنكرها هذه الطائفة الشرقية اقتداء بعلماء الغرب المنكرين لكل ما يخالف سنة النكون ، ولا أشد مخالفة من إزال ملك على بشر حاملا بلاغا متلوًا من الله ومتمثلا على الأكثر في صورة البشر.

فنكرو المعجزات الكونية من العرب للزعيم العربى الأعظم صلى الله عليه وسلم ينكرونها عبثا إن لم ينكروا معها نبوته ورسالته المعروفة المعنى عند المسلمين منذ قرون الإسلام الأول^(٢) إلا أن تكون نبوة كما عرفت إمام الطائفة الشيخ محمد عبده وسبق نقله منا ، ورسالة من نوع رسالة مجلة « الرسالة » وبعض كتابها ولكن من أعلى وأفضل فرد من ذلك النوع .

وليس لقائل أن يقول اعتراضا علينا : ولكن ما الضرر من أن لا يكون محمد رسولا مخالفا لسنن الكون إذا فرضنا كونه رسولا طبيعيا موافقا لسنن الكون وفرضنا معه - وهو فرض مطابق للواقع - أنه قام بكل ما لزم أن يقوم به لو كان رسولا غير طبيعى كما يتصور المسلمون الأولون ، وأنى بمعجزات لا تختلف عن المعجزات إلا في

[١] قال الله تعالى « لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه » .

[٢] ولكون نبوة الأنبياء والذى تضمنته من الوحي الخاص بهم ، مخالفة لسنة الكون التى لا يقر العلم المدعو بالعلم المثبت ما يخالفها ، تلعم معالى هيكىل باشا الذى ألف حياة محمد ، فى تأليف وحي محمد صلى الله عليه وسلم بالعلم نلعمًا كاد يكفر به أى بالعلم فى سبيل الإيمان به . وقد أشرنا لايه من قبل . راجع ص ٤١ - ٤٢ من الطبعة الثانية من كتاب حياة محمد .

مطابقتها لسنة الكون^(١) وإن شئت فقل رسولا إنسانيا وغير إنساني بدل الرسول الطبيعي وغير الطبيعي .

وقبل أن نجيب عن هذا الاعتراض الذي أوردنا علينا ، نورد كلمات من مقالة الدكتور زكي مبارك المنشورة أيضا في العدد الممتاز من مجلة « الرسالة » تأييدا لصحة اكتشافنا المار الذكر عن عقلية طائفة من المسلمين بمصر في المعجزة والنبوة المحمدية : قال : « كان محمد إنسانا بشهادة القرآن . وبنو آدم يؤذيه أن يتلقوا الحكمة من رجل يأكل الطعام ويمشي في الأسواق »^(٢) « وفي غمرة هذه الضلالة نُسبت النواحي الإنسانية في حياة الرسول وإلا فن الذي يصدق أن رجلا مثل محمد يضع من عمره أربعون سنة بلا تاريخ ، ولأى سبب ينسى الناس أو يتناسون تلك المدة من حياة الرسول ؟ » .

ماذا يريد الدكتور زكي مبارك أن يقول ؟ فهل هو معترض على تأخر إعلان

[١] وكان الأستاذ فريد وجدي بك الذي هو من غلاة منكري المعجزات يحاول في الأزمنة الأخيرة أن يصور الإعجاز في رسالة نبينا بما يشبه هذا النوع الطبيعي الذي يكون إعجازه في منالغته من الكمال النقطع الظير لا في مخالفته الطبيعة . راجع ما كتبه في مجلة « الأثر » من المقالات بعنوان « السيرة المحمدية تحت ضوء العلم والفلسفة » . وسبق ذكره مع الكلام عليه في كتابنا هذا (الجزء الأول ص ١١٧) .

[٢] في هذا القول تعريض للمسلمين القدماء الذين يتصورون لنبيهم أحوالا فوق الأحوال الطبيعية كالمعجزات ونزول الملك عليه بالوحي من السماء ، فكأنهم في زعم الدكتور يصعدون محمداً صلى الله عليه وسلم إلى ما فوق البشرية . وهذا ما يعنيه بقوله : « وبنو آدم يؤذيه أن يتلقوا الحكمة من رجل يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » . وأنا أقول لا يؤذى المسلمين أن يكون نبيهم بشراً وإنما يظن الدكتور ومن في عقليته من المتعلمين العصريين أن تصور النبي كما يتصور المسلمون القدماء بأن ينزل عليه الملك بالوحي من الله وتكون له معجزات تخرق سنن الكون ، يخرجونه من البشرية وبنافي إنسانيته . ومن عجيب المغالطة استشهد الدكتور على بشرية نبينا بقول القرآن ، كأن هناك من المسلمين من يشك في أنه إنسان ، حتى إن الذين عابوه من جهلاء المشركين فقالوا « ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » وأراد الدكتور تطبيق عقليتهم بغير حق على المسلمين ، لم يشكوا في كونه بشراً ، وإنما أشكل عليهم نبوة البشر كما أشكلت على الدكتور نفسه .

رسالة محمد صلى الله عليه وسلم إلى مبدأ العقد الخامس من عمره ؟ وإلا فما معنى نسيان الناس أوتناسيهم المدة التي تقدمت ذلك الحين من حياة الرسول ؟ فكأنه يقول إن حياة محمد الرسول أضرت بحياة محمد الإنسان حيث طغت عليها وأنست الناس ما كان له من حياته قبل مبعثه . مع أن الذين كتبوا تاريخه ما نسوا ولا تناسوا ما عرفوا من حياته قبل رسالته . لكن مؤرخي الإسلام ليسوا بكتّاب الرواية حتى يملأوا فراغ ما يعرفون بما لا يعرفون . والله تعالى يتولى الجواب عن اعتراض الدكتور فيقول لرسوله : « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون » ويقول « وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذ لا تراتب المبطون » وهذا الفراغ في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم قبل رسالته معدود من جملة ما جعل القرآن معجزة .

والم الدكتور كان يتوقع على الأقل من مؤرخي الإسلام القدماء أن يقولوا عن حياة سيدنا محمد قبل مبعثه : إنه قضاه في التفكير فيما سيضعه موضع الفعل والتنفيذ من المبادئ ، كما قال الأستاذ أحمد أمين بك في مقاله المنشورة في العدد ١٨ من مجلة « الثقافة » بعنوان « محمد الرسول المصلح » :

« كم أجهد نفسه في التفكير وأجهد روحه في البحث وكانت عزلته في غار حراء وسيلة من وسائل تفكيره ، وفيه كان يفكر ويطيل تفكيره ؟ في سوء ما عليه العالم وفي سوء ما يمتد العرّب وغير العرّب وفي سوء الحالة الاجتماعية في العالم الذي رآه في جزيرة العرب وفي العالم الذي رآه في الشام . قد يكون هذا الفساد واضحاً ، ولكن ما هو الحق ؟ وأين الحق ؟ كان هذا هو زمن التفكير ونوع التفكير ثم اهتدى وكان الوحي إبتدأنا بالهداية . ثم كان له بعد ذلك من الله قوة في التنفيذ لا تبارى » فتأمل .

وقال الدكتور زكي مبارك أيضاً : « كان محمد إنساناً قبل أن يكون نبياً » أقول إن كان هذا كقول بعض المسلمين القوميين أنا عربي أوتركي أولاً ثم مسلم ، كان استهانة

بالنبوة، فلو فرض أن رسولا تكلم هذه السكامة على معنى أن إنسانيته أهم في نظره من رسالته لسقط من مرتبة النبوة والرسالة، كما يسقط عندي من يقول أنا من القوم الفلاني أولا ثم مسلم ، عن إسلامه الذي يملو ولا يملى عليه . ثم قال الدكتور : وذلك من أعظم الخطوط الذي غنمها في التاريخ . فسيأتي يوم قريب أو بعيد يشور فيه الناس على الأمور الغيبية ولكنهم لا يستطيعون أن يشوروا على عبقرية محمد .

معناه سيأتي يوم قريب أو بعيد يشور فيه أتباع محمد عامة والعرب خاصة على نبوته وعلى الدين الذي أتى به ويستغنون عنهما، لكونهما من الأمور الغيبية التي لا يصدقها أهل المصور العلمية ، ولكنهم لا يستطيعون أن يستغنوا عن عبقريته كزعيم غير ديني، فكان عبقريته وبطولاته أظهر وأقوى من نبوته كما يدعيه بعض المستشرقين . ولا يخفى أن قول الدكتور هذا ثورة من الآن على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ودينه . فإن قال قائل : إن الرجل نفسه لا يريد أن يكون ثائرا على نبوته صلى الله عليه وسلم التي هي من الأمور الغيبية وإنما يقول عن ثورة محتمة يحدثها آخرون في الآتي القريب أو البعيد ، فجوابي عليه أن المفهوم من كلام الدكتور أنه لا يأمن على نبوته من الثورة كأننا من كان الثائر ، بقدر ما يأمن على عبقريته . ولاريب في أنه يتم على شك منه أو تشكيك في نبوته ، فكانه يتمزى بسلامة عبقريته ، عند وقوع الثورة على نبوته ، وكان المطلوب عنده اعتراف الناس بعبقريته . ألسنا صادقين إذن في القول بأن طائفة من الكتاب المسلمين وبعض علماء الدين بمصر لا يؤمنون بالمعجزة والنبوة على معناها المعروف عند المسلمين ؟ لا سيما وهم يجدون في محمد صلى الله عليه وسلم أوصافا عبقرية تؤهله لأعظم زعامة وتغنيه عن النبوة ، ودعوى النبوة منه كانت عندهم حيلة توصل بها إلى إقناع الناس بالإذعان لمبادئه، وفيها مصلحتهم وسعادتهم إن لم يكن في الآخرة التي هي أيضا من الغيبيات غير المأمونة من أن يشار عليها ، في الدنيا . والاحتياال الذي لا يتفق مع النبوة يتفق مع العبقرية . وهكذا تكون عبقرية محمد مفترقة عن نبوته .

فلو قلنا اعتراضا عليهم إن العبقرية لا يمكنها أن تمتد لرتبة النبوة، وحسبنا في ذلك إمكان اتفاق العبقرية مع الاحتيال الذى هو نوع من النفاق، لكان جوابهم: نعم إن النبوة أفضل وأسمى من العبقرية لولا أنها من الغيبيات التى تثار عليها بأنها أمر لا حقيقة لها ولا وجود إلا فى مخيلة أهل الدين!! فخلاصة كلام الدكتور زكى مبارك أن نبوة محمد لا يمكن الدفاع عنها تجاه الثأرين عليها ما أمكن الدفاع عن عبقريته، ويكون جوابى على هذا الجواب أن محمدا العبقرى من غير نبوة، لا يصير زعيم المسلمين، وإنما يصير زعيم العرب، ولا جميع العرب بل الذين لا يؤمنون بنبوته. فهو زعيمهم ونبينا نحن المسلمين، لا نرتاب يوما فى نبوته، ولا نبنى ندافع عنها، وأنا أحقر أمته دافعت عنها فى هذا الكتاب لأن نبوته محتاجة إلى مدافعتى، بل لآنى محتاج إلى شفاعته يوم أعلم أيهما أحب إليه من هو نبيه أوزعيمه؟.. على أن النبوة تتضمن الزعامة أيضا من غير عكس.

وقال الدكتور أيضا: «إنهم يصنعون بتاريخ الرسول ما صنعوا بتاريخ الأمة العربية. لأنهم أرادوا أن يخضعوا خضوعا تاما للمعجزات، فالنبي لم يكن رجلا عبقريا وإنما خصه الله بالرسالة فكُتب له الخلود، والعرب لم يكونوا أمة قوية وإنما ارتفعوا بفضل الرسول».

كنت أعيب على الترك المنتمين إلى الانقلاب الذى أحدثوه منذ ربع قرن فى تركيا، أنهم لا يعترفون بأى حق وفضل للإسلام على الترك، فإذا بى أرى طائفة من العرب الذين انتشر منهم هذا الدين، لا يريدون الاعتراف بفضل النبي العربى على العرب. وكأنى بالعرب الأحداث يريدون أن يأخذوا اللادينية من الترك الأحداث، كما أخذ الترك المسلمون دينهم من العرب القدماء. إن النبي عند الدكتور زكى مبارك لم يكن محتاجا فى عبقريته وخلود اسمه إلى أن يكون بفضل الله عليه نبيا، كما لم يكن العرب محتاجين فى نهضتهم ورقمهم إلى أن يدينوا بالإسلام بفضل الرسول. فلو كانت للنبي عبقريته (١٠ - موقف العقل - رابع)

من غير نبوة لكفته في خلود اسمه ، ولو كانت للعرب قوتهم من غير دين لكفتهم في رقيهم ونهضتهم تحت زعامة هذا المبقرى العربى بل تحت زعامة أى عبقرى كان . وهذا من الدكتور غاية في النكران بفضل الله على النبى العربى وبفضل الإسلام ورسوله على العرب . فهو أجراً فضولى تعصب لرسول الله بما يُسخط الله وتعصب للعرب بما يسخطه الرسول . لكن القرآن يقول لنبىه ردّاً على الدكتور : « ولولا فضل الله عليك ورحمته لممت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وأُنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً » ويقول : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما فى السماوات وما فى الأرض ألا إلى الله تصير الأمور » . وقال عن العرب : « هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين » فإن كان الدكتور لا يؤمن بكون القرآن كلام الله ويعتقد أنه كلام محمد ، فحمد نفسه صاحب هذه الأقوال يكذب الدكتور القائل باستغفائه عن فضل الله عليه وباستغفائه العرب عن فضل الإسلام ورسول الإسلام عليهم .

وحتى الأستاذ أحمد أمين بك يكذب دعوى الدكتور فى العرب حيث يقول فى مقاله المارة الذكر المعنونة : « محمد الرسول المصلح » .

« لقد نشأ فى جو خانق وبيئة مضطربة فاسدة وحالة اجتماعية تبعث اليأس ؛ فجعل من الشر خيراً ومن الاضطراب أمناً ومن الفساد صلاحاً . فالعرب قد وهبت نفسها للأصنام ، وجعلت البيت الحرام - الذى بُنى ليعبد فيه الله - مباءةً لثلاثمائة حجر أو تزيد ، تعبدها من دون الله . ومن تنصّر منهم أو تهوّد فقد تنصّر أو تهوّد بنصرانية أو يهودية فقدت روحها ، وتقسّمها المذاهب والشيخ ودخل على تعاليمها

الأولى كثير من البدع فلم تنجح فيهم يهودية ولا نصرانية ، والحنفاء الذين ظهروا قبل الإسلام كان صوتهم ضعيفا خافتا ، عجزوا - كما عجزت اليهودية والنصرانية - أن يغيروا شيئا من حياة العرب وعقلية العرب . ثم كانت حياتهم سلسلة سلب ونهب ، كل قبيلة وحدة بل كل فرع قبيلة وحدة ، وكل قبيلة في عداوة مع من جاورها ، لا أمن على الحياة ولا أمن على المال ، لا يفقهون معنى أمة ولا يفهمون معنى الحياة السياسية أو مدنية ، ولا يعرفون معنى لعلم أو فن ؛ فلوات قات إن أحدا من الأنبياء والمصلحين لم يجد من اختلال أمته وفسادها ما وجد محمد من العرب وغير العرب ، ما عدت الصواب .

وإني كنت قرأت قبل أن رأيت مقالة الدكتور زكي مبارك أشياء كثيرة عن خصوم المعجزات ، فرأيت منهم من يفرق بسبب المعجزات بين الرسل الذين لانفرق بين أحد منهم ، ومن يفرق بين معجزة ومعجزة ، ومارأيت مثل الدكتور من يفرق بين الرسول وبين رسالته ومعجزاته . فمن ذا الذي قال له إن رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وإنسانيته شيئان مختلفان بحيث يُبحث أيهما بفضله كتب الخلود لمحمد؟ فالدكتور يكاد يحقن على نبوة محمد وإسلام العرب بسبب نبوته ، لأن الناس أفنوا تاريخ إنسانية محمد وعبقريته في نبوته كما أفنوا تاريخ العرب في الإسلام . فكأنه صلى الله عليه وسلم لو لم تكن له معجزاته من عند الله ولم يُسلم العرب على يده ، لكتب التاريخ عن أمة العرب وعن محمد العربي أكثر وأبهر مما كتبه ، أو على الأقل ما يعدله ^(١) .

فلعل الدكتور تشبّع أولا بالدعوى القومية التي تعلمها الشرق من الغرب بعد أن نبذها النبي العربي وسماها دعوى جاهلية ، ثم رأى بعض الأبطال القوميين المعاصرين

[١] ومما هو جدير بالاعتبار أن الدكتور على الرغم مما يرى أنه من غلاة دعاة القومية يحدث المفاضلة والمنافسة بين نبوته صلى الله عليه وسلم وإنسانيته ولا يستطيع أن يحدّثها بين نبوته وعربيته ، لأن سيدنا محمداً نفسه أفنى قوميته في دينه .

— وإني لعلّ يقين من أنه لا يعرف زيفهم من خُلصهم — فتمنى لو كان محمد صلى الله عليه وسلم كأحدهم ، ولم يصيغ عبقريته بالصيغة الدينية الغيبية ، فلمل مجد العرب كان إذ ذاك باقيا لهم ولم يذهب بذهاب قوة إسلامهم . وهنا يطول الكلام إذا وفّى بعض حقه .

لكنني أوجز القول فأسأل الدكتور : أكان يكون بيد محمد صلى الله عليه وسلم هذا القرآن لو لم يكن نبيا ، فإن أجاب بالإيجاب يلزمه أن لا يكون مؤمنا بأن القرآن كلام الله ، أو على الأقل يلزم أن تكون نسبة القرآن عنده إلى محمد أصح من نسبته إلى الله ، ويلزمه أيضا أن يكون القرآن ومُنشئُه أعني محمدا كاذبين في دعوى أنه لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، إذ لا يجرؤ إنسان عاقل على أن يقوم بمثل هذه الدعوى لأى كتاب ألفه ، لأن في إمكان البشر أن يأتى بمثل كلام أحد منهم مهما كان مبلغه في القدرة على إنشاء الكلام . وإن أجاب بالنفي ولم يكن نقصان القرآن من عبقرية الزعيم العربى خسارة لا تقبل التلافى ، لزم أن لا يكون الدكتور مؤمنا بعبقرية القرآن إيمانه بعبقرية محمد . ثم لو لم يكن القرآن لما اعتنى بلغة العرب وخدمها من خدمها من علماء العرب والمعجم تلك الخدمة التي لم تُخدم بمنحها أى لغة أمة في الدنيا والتي لا يقدرها الجيل الحديث من العرب حق قدرها ، بل لو لم يكن القرآن لما كان بقاء اللغة العربية والعرب إلى يومنا هذا مضمونا ؛ وما ظنُّ الدكتور ذكى مبارك بمصر : آل العرب أتوها بالعربية والعروبة أم القرآن والإسلام ^(١) ؟ .

[١] لا تجدد في العالم لغة من اللغات الراقية إلا وقد طرأت عليها تغيرات كبيرة وتطورات بحيث لا يفهم الجيل الحديث لغة الجيل القديم من نفس القوم أو يستقلها ، إلا اللغة العربية الفصحى ، فتجد ما قيل أو كتب قبل أكثر من ألف سنة من النظم أو النثر العربى كأنه قيل اليوم أو كتب ، أو أفضل مما قيل اليوم أو كتب . وهذا بفضل القرآن الذى ثبت على ما كان عليه من لفظه المعجز لم تبدل منه ولا كلمة واحدة ، وبقيت لغة الفصحاء والبلغاء في كل عصر غير متباعدة عن جاذبية محور القرآن ، وكان من أثر تبعية الفصحى للقرآن غير متفاداة للتطورات التي تقتضيها الطبيعة البشرية ، أن اتسعت مسافة الفرق في اللغة العربية بين الفصحى الثابتة بثبات القرآن والعامية المتغيرة بتغير الزمان وأصبحت أكثر مما بينهما في أى لغة أخرى .

فلا يستطيع عربى عاقل أن ينكر كون عبقرية محمد العربى كلها أو جلها بفضل القرآن الذى حصل عليه بفضل رسالته من الله ؛ حتى ان المنكرين لمعجزات نبينا ما وسعهم إنكار معجزة القرآن ؛ ولا يكون القرآن معجزة إلا إذا كان من عند الله ، ولا يكون من عند الله إلا إذا كان محمد رسول الله بالمعنى المعروف الغيبى للرسالة . وانظر فيما قاله الدكتور وتأمل جدا : « إن محمدا حرم نفسه الشهرة بإجادة البيان وبفضل الكتاب الذى بآله عاش البيان ^(١) .

وقال الدكتور أيضا : « وما يجوز عند جمهور المسلمين أن يقال : إن الله خص محمدا بالرسالة لأنه كان وصل إلى أسنى الغايات من الوجهة الإنسانية ولا أن يقال : إن الله اختار ذلك الرسول من العرب لأنهم كانوا وصلوا إلى غاية عالية من قوة الروح » .

جمهور المسلمين الذين عاتبهم الدكتور لا يجادلون أن الله أعلم حيث يجعل رسالته ، ولكن أدب الإسلام وفلسفته لا يسوّفان دعوى الاستحقاق بين يدى الله لأى عبد من عباده ، وإنما يقال إن أناب فبفضله وإن عاقب فبعمله . فإن كان صلى الله عليه وسلم وصل إلى أسنى الغايات من الوجهة الإنسانية - ولا ريب فى أنه وصل - فقد كان وصوله إليه أيضا بفضل خاص من الله به ، وإن كان العرب اختار الله الرسول منهم لأنهم كانوا وصلوا إلى غاية عالية من قوة الروح - ولكن هل هو قبل إسلامهم أو مع إسلامهم

[١] الدكتور زكى مبارك كاتب هذا القول يجهر بتكذيب النبى العربى فى نسبة القرآن إلى الله ويعد هذا الكذب تضحية منه ، فكأن هذا الرجل الذى لا يبرى ما يقول والذى ادعى من قبل استغناء محمد عن فضل الله عليه ، يزيد فيدعى فضل محمد على الله بالقرآن الذى عاش البيان العربى بفضل واستغنى محمد عن فضل الله عليه ، أو يعد محمدا مغبونا فى نسبة الرسالة من الله إلى نفسه ونسبة القرآن إلى الله !!

ثم إن هذا القول من الدكتور زكى يؤيد ما ذكرته سابقا فى مغزى تخصيص معجزة القرآن بالاعتراف من منكرى المعجزات ، فاثبت لأنها معجزة عقلية إنسانية !!

أو بـمـدـه بـقـلـيـل أو كـثـيـر ؟ - وعلـى كل حال إن كانوا وصلوا إلى غاية عالية فذلك بفضل الله أيضا . وقال أيضا وأنا أقل عنه غير متبع لترتيبه :

« أعتقد أن شخصية النبي محمد لم تدرس حق الدرس إلى اليوم في البيئات الإسلامية ، لأن المسلمين يحملونه رسولا في جميع الأحوال فهو لا يتقدم ولا يتأخر إلا بإشارة من جبريل ؛ ومعنى ذلك أن شخصية محمد في جميع نواحيها شخصية نبوية لا إنسانية » قلت : وكأن معنى قول الدكتور هذا أن نبوة سيدنا محمد تنافي إنسانيته . ثم قال : « يضاف إلى هذا أن جمهور المسلمين يعتقدون أن النبوة لا تكتسب ، وهم يعنون بذلك أنها لا تنال بالجهد في سبيل المعاني الإنسانية ، وإنما هي فضل يخص الله به من يشاء . »

قلت : وهو كذلك رغم أنف الدكتور ، لأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . ثم قال :

« وإنما غلبت هذه العقيدة لأن الإسلام نشأ في بيئات وثنية أو خاضعة للعقليات الوثنية ، والرسول لم يشق بين قومه إلا لأنه حدثهم بأنه بشر مثلهم ولو أنه كان استباح الكذب فحدثهم بأن فيه عنصرا من الألوهية لوصل إلى قلوبهم بلا عناء . »

وأنا أقول هل قوم الرسول الذين شقى هو بينهم ولم يصل إلى قلوبهم بلا عناء ، لأنه لم يحدثهم بأن فيه عنصرا من الألوهية ، هم العرب الذين كان يقول عنهم الدكتور : « إن الله اختار الرسول منهم لأنهم كانوا وصلوا إلى غاية عالية من قوة الروح » ؟

إن المسلمين ، أيها الدكتور ! من العرب وغيرهم لو استباح النبي الكذب فحدثهم بأن فيه عنصرا من الألوهية ، لما آمنوا به نبيًا . بله إيمانهم به على أن فيه شيئا من الألوهية . ولا مناسبة أصلا بين عقيدة المسلمين أن النبوة فضل من الله يختص به من يشاء من عباده ، التي هي عقيدة التوحيد الخالص ، وبين عقليات وثنية تتصور في النبي عنصرا من الألوهية .

الحق أن المسلمين وأعنى بهم ما يعنى الدكتور بجمهورهم ممن كانوا على مذاهب الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والذين أخذ أولئك الأئمة منهم، ومن كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة مثل الأشاعرة والماتريدية ومعهم كثير من غيرهم، ما أنكروا في أي وقت من الأوقات كون النبي إنساناً ؛ وإنما الطائفة العصرية المارة بالذكر ينكرون أن يكون الإنسان نبياً يأتيه وحى من الله على طريقة خاصة معلومة عند أنبياء الله الذين نعرفهم بأسمائهم المذكورة في القرآن ، وربما يأتيه ملك أو ينزل عليه كتاب أيضاً . وهذا مراد الدكتور مما عبر عنه بمنصر من الألوهية غير مصيب في تعبيره ، وإنما الرجل نفسه ومن في عقليته يعتبرون النبوة الحقيقية عنصراً من الألوهية ويزعمون أنها لا تأتلف مع البشرية^(١) . وهى عقلية قديمة جاهلية كالجهايلية في كثير من آياته كقوله « وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شئ » وقوله « وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشى في الأسواق » وقد سبق أن الدكتور طبق هذه الآية بغير حق على الذين يخالفهم من المسلمين في العقيدة ، مع أن الآية تنطبق عليه نفسه ومن على شاكلته كإنهنا إليه في محل تطبيقه أيضاً . فالرسول لم يشق بين المسلمين حين حدثهم بأنه بشر مثلهم ، كما أنه ما استباح الكذب عند ما حدثهم بأنه نبي يأتيه وحى من الله ، والذين يتصورون المنافاة بين الحالتين من الجاهليين القديمين والحديثين لم يكن خطوهم في أنهم ما قدروا النبي حق قدره فحسب ، بل أصل أخطائهم أنهم ما قدروا الله حق قدره كما نبه عليه القرآن الحكيم لأنهم بإنكارهم النبوة المعروفة عند المسلمين أنكروا قدرة الله على إرسال الرسل وإنزال الكتب . وانظر قول

[١] حتى ات النبي الذي لم يستبح الكذب حين قال لقومه إنه بشر مثلهم ، استباحه عند الدكتور حين قال لهم إنه نبي بلعنى المعروف الذي يتوهم الدكتور أن فيه عنصراً من الألوهية وحين قال إن القرآن كلام الله لا كلامه ، انظروا إلى قوله السابق : « إن محمداً حرم نفسه الشهرة بإجادة البيان الخ » تجددوا فيه تصديق ما أقول .

القرآن الحكيم أيضا : « قد نعلم أنه ليحزنك الذي يقولون فإهمم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » والله تعالى أذن لاتصال الإنسان به بأن خلق فيه العقل والإدراك حتى زعم « بلوتن » الإسكندري أن الإنسان يتحد مع الله عند إدراك أى شيء من الأشياء . وقد تقدم بحثه في الجزء الثانى (رقم ٢٤٥ ، ٢٤٧) عند النظر فى الفلسفة الحسابية فى آخر المطلب الأول من الباب الأول . فالله الذى خلق العقل وجعله صلة بينه وبين الإنسان ، من غير أن يخرجهم من البشرية ، على خلاف زعم « بلوتن » قادر أيضا على أن يجعل بينه وبين من اصطفاه من عباده صلة أخص من صلة العقل وينزل عليه وحيا أوضح من وحي العقل ، من غير أن يخرجهم أيضا من البشرية ، على خلاف زعم الدكتور زكى وأمثاله .

هل يجوز أن تكون النبوة مكتسبة

فالنبى إنسان له اتصال خاص بالله تعالى فوق الاتصال الذى يحصل لكل عاقل عند تعقل ربه بالنظر فى أدلة الـكون ، فيأتيه وحي منه ويكون إحياءه إليه فوق إلهام العلوم العالية للعلماء والمشروعات العظيمة للمعطاء . فهذه المرتبة الإنسانية هى التى لا تُكتسب وتمتاز بكونها فضلا من الله خاصة لمن يصطفيه من عباده ، والتى يفيظ الدكتور زكى مبارك أن تكون كذلك . وليس هو أول من دارت هذه الفكرة فى خلدِه^(١) ونحن بفضل الله نبين المحاذير المترتبة على كون النبوة مكتسبة :

[١] لم أورد بقولى هذا موافقة الدكتور على ما قاله من أن جمهور المسلمين يعتقدون أن النبوة لا تكتسب ، إذ المفهوم منه أن فى المسلمين من يفرق عن الجمهور ويقول بالنبوة المكتسبة ، بل فى تسيته النافين للنبوة المكتسبة « بالجمهور » إشارة إلى أنهم عامة المسلمين والقائلين بخلافه خاصتهم ، مع أن القول بالنبوة المكتسبة لا يمكن إلا أن يكون قول من لا يؤمنون بالنبوة الحقيقية المعروفة فى الإسلام وفى سائر الأديان السبوية . نعم سمعت بعد بحثى إلى مصر أن الشيخ جمال الدين الأفغانى اتهم بهذا القول فى الاستانبول وكانت صحة التهمة غائبة عني منذ سمعت حكايتها ، فهل للدكتور =

فأولاً ، يلزم على هذا التقدير أن لا يكون محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، رغم كونه منصوباً عليه في القرآن ، لأن باب الاكتساب يلزم أن يكون مفتوحاً لكل طالب من أمة محمد وغيرها ، حتى إنه يلزم أن يكون في إمكان الدكتور زكي مبارك مثلاً أن يعد نفسه من المرشحين للنبوة وأن يحصل عليها كما حصل على الدكتوراهات . وثانياً ، لو كانت نبوة سيدنا محمد مكتسبة كما يريدون أي عبقرية وبطولة مجردة عن الغيبيات كان صلى الله عليه وسلم - وحاشاه أن يكون - كاذباً في إسناد القرآن إلى الله والكذب مهماتصور العقل المصري اثتلافه بالعبقرية والبطولة فالحق عندى كونه مخلاً بهما ، أو على الأقل مخلاً بكاملهما كما أنه مخل بالنبوة .

وثالثاً ، لم يكن منشأ اعتقاد المسلمين أن النبوة لا تكتسب هو العقلية الوثنية التي ورثوها من آباؤهم كما ادعى الدكتور ، إذ لم يتخذ المسلمون نبيهم إلهاً ولم يعبدوه في وقت من الأوقات ، وليس في عقيدة كون النبوة مرتبة تفوق مراتب الحكماء والعظماء المباقرة من الناس ولا تُنال إلا بفضل من الله واصطفاء خاص ، وتكون علامة هذا الاصطفاء من الله ما يظهره على يد النبي من خوارق تسميها معجزات ... ليس في هذه العقيدة وفي تلك المرتبة شيء من الوثنية أو الألوهية للنبي ، وإنما النبي يكون بهذه المرتبة

== زكي مبارك علم بموقف الشيخ جمال الدين من هذه المسألة ؟ وإلا فن ذا الذي شذ عن جمهور المسلمين عند الدكتور وقال بالنبوة التي تكتسب والتي يفهم أن الدكتور نفسه يفضلها على النبوة في مذهب الجمهور ؟

وإذا كان إسناد القول بأن النبوة تكتسب إلى الشيخ جمال الدين الأنفاني صحيحاً فتعريف النبي الذي نقلته من قبل عن كتاب الشيخ محمد عبده تلميذ الشيخ جمال الدين يرى إلى هذه النبوة المكتسبة ، على الرغم من كون ظاهر كلام الشيخ التلميذ في التعريف يأبأها حيث بنى أمر النبي المعروف على الجبلية والقطرة ، لأنت امتياز في الجبلية والقطرة غير مناف للاكتساب ، بل إنه يسمي لاكتساب النبوة ويجد من فطرته الممتازة عوناً له في اكتسابها . ولا يعقل أن يكون للشيخ التلميذ قول ثالث في النبي غير النبي الحقيقي وغير النبي الزائف المكتسب .

عبد الله الخاص، حتى إذا أتاه ملك من الله لإزالة الوحي فليس هو أيضا إلا من عبادة المكرمين . ومنشأ السعي لجعل النبوة مكتسبة من الساعين عدم الإيمان بالنبوة الحقيقية التي عرفناها واستكثار تلك المرتبة للبشر ، حتى رموا عقيدة النبوة الحقيقية بالعقيدة الوثنية، كما استكثر إخوانهم المتقدمون من جهة أقوام الأنبياء فقالوا « إن أنتم إلا بشر مثلنا » . فيزيد دعاة النبوة المكتسبة أن يجعلوا النبوة ملكا مشاعا بين المجتهدين في استجماع الأوصاف اللازمة لإرشاد الناس واقتيادهم إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم . ولا يُظن أن المقصود من رغبتهم في أن تكون النبوة مكتسبة محاولة فتح الطريق أمام المستعدين لإحراز مرتبة النبوة من الناس العاديين ، بل المقصود تنزيل الأنبياء إلى درجة الناس العاديين بتجريدكم عن المعجزات وغيرها مما يخالف سنة الكون .

ورابعا ، بماذا يعلم أن الساعي لاكتساب منصب النبوة قد بلغ مسماء وأصبح نبيا من أنبياء الله ؟ بماذا يعلم الناس ويعلم هو نفسه قبلهم ؟ وليس لنبوته علامة يقتنع بها في نفسه كنزول الوحي ولا علامة تُقنع الناس مثل ظهور معجزة على يده ، لأن أنصار النبوة المكتسبة لا يعجبهم الأمور الخارجة عن سنن الكون ، وقد قلنا إن النبوة نفسها بالمعنى الذي نريده ، معجزة خارجة عن سنن الكون ، فلهذا لا تعجب الذين لا يعجبهم المعجزات . وقد يكون أساس الخلاف في مسألة النبوة والمعجزة أعمق من هذا : وهو أن الذين يستند إلى الأسرار والغيبيات ، ولهذا جعل الله تعالى في رأس أوصاف المهتدين بهدى كتابه ، الإيمان بالغيب فقال : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون » . ومن شنيع الخطأ أن يحمل الغيب على ما يقابل الواقع كما فعل الأستاذ فريد وجدي بك في إحدى مقالاته في « مجلة الأزهر » وقد سبق نقله ، بل المراد به ما غاب عن الحاسة كالملائكة والجن والوحي وأحوال الآخرة من البعث والنشور والحساب والثواب والعقاب

قبل وقوعها ، وكالمعجزات في كيفية وقوعها غير مستندة إلى الأسباب الطبيعية . وأعظم الغيبيات الله سبحانه وتعالى .

فالنبوة اتصال الإنسان بهذه الغيبيات التي لا يحيط بها نطاق الطبيعة . ومن هذا قال « استوارت ميل » من لا يؤمن بوجود فوق الطبيعة ولا بتدخله في شئون العالم لا يقبل فعل إنسان خارق للمادة على أنه معجزة وبؤله مطلقا بما يخرجها عن كونه معجزة » .

وخامسا ، من أهم الفروق بين النبي الكاسب والنبي الموهوب له أن الأول يخطئ* ويصيب والثاني لا يخطئ* أبدا فيما بلغه عن الله ، وإن أخطأ في اجتهداه فلا يستقر على الخطأ من دون أن ينبه عليه . والدكتور زكي مبارك أطلق القول ورماء على عواهنه من غير تمييز بين الأحوال المختلفة فقال : « كان محمد في سريرة نفسه إنسانا يخطئ* ويصيب بدليل ما وجه إليه من اللوم والعتاب في القرآن » .

وسادسا ، النبي الحقيقي المعصوم عن الخطأ المؤيد بالوحي والمعجزات التي هي علامات رسالته من الله وامتيازها على الناس ، للناس حاجة إليه ليهتدوا بواسطته إلى الطريق التي يحب الله ربهم أن يسلكوها وإلى نوع العبادة التي بها يعبدونه . وليس لأحد غير هذا النبي أن يعين بالضبط تلك الطريق وذلك النوع مهما كان مبلغه من العلم والحكمة ، فالعلماء والحكماء يمكنهم أن يضعوا للناس مناهج الأخلاق ومبادئ الأفكار ويعينوا لهم وظائف نحو الخلق والخلق ، ولكن لا يكون أى واحد من هذه المناهج والمبادئ ديناً . وإنما الدين يأتي من الله ويبدأ بالنبي كما قال العالم الكبير مترجم كتاب پول ثراه^(١) فلا دين قبل مبعث النبي ولا يوجد دين فلسفى وإن وجدت

[١] كتاب جليل في تاريخ الفلسفة ترجم قسم ماوراء الطبيعة منه إلى اللغة التركية هذا العالم الكبير التركي الملقب حمدى الصغير الذى قلما كان يوجد مثله في عالم الإسلام والذي لجعت نبأ وفاته قبل سنين ولقد مات رحمه الله غريباً في بلاده حيث لم يبق لها اليوم علاقة بمثله من علماء الإسلام ، ومن الغريب المؤسف أن مصر لم تتعود معرفة نوابغ العلماء من غير أهلها ، لاسيما الترك ، وقد قلنا في كتابنا هذا شيئا كثيرا من ذلك الكتاب القيم .

فلسفة دينية . فإذا جاء نبي وأعلن الدين فليس لأحد أن يستغنى عن الاعتراف به ، فهو كقانون الدولة يطعمه العامة والخاصة . وما ادعاه الأستاذ فريد وجدي بك في كتابه « الإسلام دين عام خالد » أن علماء الغرب غير محتاجين إلى الاهتداء بهدى الشرائع المنزلة بحجة أنهم أنفسهم واضعو الشرائع والمذاهب ، مبنى على مذهب النبوة المكتسبة اللادينية وإنكار النبي الحقيقي المبعوث من قبل الله الذى يكون وضع الدين من اختصاصه فقط . فعلماء الغرب حتى الإلهيون منهم الذين لا يعترفون بالأنبياء والذين يهتمون فى فلسفتهم بمبحث النبوة ، لادينيون على الرغم من أن لبعضهم أفكاراً عالية فى الإلهيات . وقد ذكرت فى أوائل الباب الأول من هذا الكتاب (الجزء الثانى ص ١٩) أن لكون دينهم الرسمى النصرانية أثراً فى إهمالهم بمبحث النبوة ، لأن النبوة فى هذا الدين أخرجت عن ماهيتها الأصلية ولُبست بالألوهية فأضيعت معقوليتها . ومع هذا كان واجبهـم البحث والتفكير فى مسألة النبوة على إطلاقها ، ولا يُعذرون فى السكوت عنها لمانع خاص لنبوة سيدنا عيسى عند المسيحيين ، لاسيما والدين السماوى فى الدنيا لا يبتدىء بالدين المسيحى فله تاريخ قبل المسيحية وأنبياء قبل المسيح . فإذا قول فلاسفة الغرب فى نبوة هؤلاء الأنبياء التى لا تشبه نبوة عيسى عليه وعليهم السلام واتى يلزمهم أن يصدقوها إن لم يصدقوا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بالغيرة المسيحية ، فإذا قولهم فى تلك النبوات وماذا موقفها فى فلسفتهم إن لم يكن محل فى الفلسفة لنبوة المسيح على الشكل الذى يتصوره المسيحيون ؟ فلو نظروا فى نبوات الأنبياء ودرسوها لإعطاء حتمها فى الفلسفة بعد الفلسفة الإلهية لكانوا أدوا واجبا من واجباتهم ، وربما أصلحوا بفضل درسها ما طرأ على نبوة المسيح فى عقيدة النصرانية من الغلو الفسد للنبوة والألوهية مما . فيظهر أنهم رأوا أنفسهم فى حالة الاضطراب بين رفض المسيحية الحاضرة وإفناذ النبوة أو رفض الجميع أو إهماله الذى هو الرفض أيضا لكنه فى رفق وهوادة ، فاختاروا الأخير . فلو كان دين فلاسفة الغرب الإلهيين الإسلام لما وقعوا فى هذا المأزق ،

أو لو كانوا مستغنيين عن اتباع شرائع الأنبياء كأنهم أنفسهم ليسوا دون الأنبياء كما ادعى الأستاذ فريد وجدي ، لما أحجموا عن المصارحة في إحقاق الحق وإبطال الباطل كما هي دأب الأنبياء .

هذا حال الفلاسفة الإلهيين في الغرب الذين لا معنى لعدم اعترافهم بوجود رسل الله بعد الاعتراف بوجود الله غير المعنى الذي ذكرته . أما الأساتذة المصريون منا فقيهم من يقلد ملاحظة الغرب للماديين ولا يعترف بوجود الله ، والمعترفون به لا يعترفون علمياً ، فيفترقون عن الإلهيين الذين يعتبرون مسألة وجود الله في رأس المعلومات المثبتة كما سبق قول العلامة « باستور » في ذلك وقول الفيلسوف الكبير « ديكارت » : « إن الله مبدأ العلم كما أنه مبدأ الوجود » ويقلدون الإلهيين في مسألة النبوة فلا يعترفون بالأنبياء مع وجود الفارق بين موقفهم وموقف الذين اقتدوا بهم . فكل تعلمهم وتعلمتهم في مبحث النبوة كانكار المعجزات مطلقاً تحت ستار إنكار المعجزات الكونية وميلهم إلى النبوة الكسبية أو النبوة الإنسانية التي لا تخرج على الطبيعة ؛ كل ذلك منشأ عدم الاعتراف بالأنبياء مع الظهور في مظاهر الاعتراف . إذ لا معنى للقول بوجود الأنبياء مع تجريدهم عن المعجزات ؛ وقد عرفت معنى اعترافهم بمعجزة القرآن ، فلو كانوا ضميمين في القول بوجود الأنبياء لما فرقوا بين معجزة كونية وغير كونية إلى حد الطعن في معجزات الأنبياء المتقدمين من أجل أنها معجزات كونية والطعن في سنة محمد صلى الله عليه وسلم المضبوطة في كتب الحديث ، للاحتفاظ بسنة الكون ، وهذا خلط منهم للمذهب الإلهي بالمذهب المادي ورجعة إلى النزعة الإلحادية بعد الاعتراف بوجود الله وأنبيائه ، فلو أن القائلين بوجود الله من فلاسفة الغرب اعترفوا بوجود الأنبياء لما ترددوا في الاعتراف بمعجزاتهم كونية وغير كونية ، إذ لا مانع بعد القول بوجود الله من تدخله في الكون وإحداث تغيير وقتي في سنته لتأييد أنبيائه .

فنحن لا نرى فرقا بين إنكار الأنبياء بتاتا وبين الاعتراف بهم مع إنكار معجزاتهم التي تتمدى حدود نظام الطبيعة والتي هي طوابع رسالتهم من الله المسيطر على الطبيعة ونظامها . والذين ينشدون أنبياء طبيعيين فكأنما يريدون أن تكون رسالتهم من الطبيعة لا من الله ، انظر قول الدكتور طه حسين بك في مقالاته النفيسة المنشورة في مجلة « الثقافة » بعنوان « القلب الرحيم » :

« وما رأيت أعجب من أمر محمد صلى الله عليه وسلم فيما رأيت وماعلمت من أمور الأنبياء رجل كان يطالبه خصومه وأعداؤه بالمعجزات فيتبرأ منها ويعلن إليهم أنه بشر مثلهم^(١) وأنه لم يرسل ليظهر العقول بالأحداث العظام ، وإنما أرسل ليقول على الناس قرآنا يتحدث إلى عقولهم فيملأها هدى ويتحدث إلى قلوبهم فيشعرها رحمة وبراً ، ثم لا يخلو أمره من هذه المعجزات التي تبهر العقول وتسحر الألباب دون أن تحدث في طبيعة الأشياء حدثاً أو تتجاوز بمادات الناس الجارية طريقها المألوف^(٢) ، إنما هي معجزات ممتازات يراها الناس مألوفة يسيرة ويراها المفكرون نادرة باهرة ومقنعة مفحمة للمكابرين . فكأنه يتمجب من أمر محمد صلى الله عليه وسلم في كونه نبيا لا يشبه الأنبياء وفي كون معجزاته لا تشبه المعجزات ولا تخرج عن مألوف المادات^(٣) وهذا أوضح تعريف للنبي الطبيعي يذكره ككتابنا المصريون ميزة لنبينا على غيره من الأنبياء ويسوقونه في صدد المدح ، فكان النبوة كانت على خلاف الطبيعة في الأنبياء حتى أصبحت في نبينا طبيعية . لكن عيب المخالف للطبيعة عندهم أنه مستحيل الوقوع ، وهو يتضمن الطعن في نبوة غيره من الأنبياء طعنا لا يرضاه الإسلام لكون نبوتهم مكفولة من القرآن . وفضلا عن ذلك فإن هذا الطعن وذاك المدح إنما يكونان طعنا ومدحا على

[١] سنجب عنه . [٢] يذكرنا قول الشيخ محمد عبده المنقول قريبا في هامش الصفحة ١٢٨

[٣] وكأن معجزاته نابيع عنه عند الأدباء بالسبل الممتنع كاسلوب الدكتور طه حسين بك

مزاج الملاحدة الماديين القائلين باستحالة ما يخالف سنة الطبيعة؛ حتى إذا سمع المستشرقون المسيحيون انقلب القدح في نظرهم مدحا والمدح قدحا واعترافا من كتاب المسلمين بعدم كون محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ، لأن النبي الحقيقي لا بد أن يكون له حالة يضيق عنها نطاق الطبيعة وتتمدها إلى ما فوقها، لتكون علامة رسالته من الله ويكون الذين يتبعونه على بينة من أمره . وما دامت هذه الحالة ممكنة للنبي بإذن الله في نظر المعترفين بوجود الله فماذا السبب الدافع للمصريين إلى التزام تجريد النبي عن الحالة المميزة ؟ ولا يقال إن أفعاله المصلحة ونتائجها الصالحة تكفيانه ميزة وعلامة . وهذا هو السؤال الذي كنت أوردته على نفسى قبيل الشروع في انتقاد أقوال الدكتور زكى مبارك، ثم لم أذكر جوابه، والآن أذكره : وهو أن الصلاح والفساد كثيرا ما يختلفان باختلاف الأنظار ، فالحكم القطعى بصلاح الأفعال ونتائجها يتوقف على معرفة أن فاعلها مصلح حقيق ونبي من أنبياء الله ، فلو توقفت معرفة كونه نبيا أى مصلحا حقيقيا على تبين الصلاح في أفعاله ونتائج أفعاله كان دورا . وفضلا عن هذا فإن بُعد ما بين المشروعات ونتائجها يقتضى في الأكثر مرور أزمنة طويلة قد يظهر في آخرها أن القائم بدعوى الإصلاح كاذب في دعواه . فيجب على الناس أن يكونوا من أول أمرهم مع مدعى النبوة الذى يتولى هدايتهم إلى الدين الحق ، على بينة من صدقه فيما ادعاه .

فالقاعدة المتخذة للناس مع النبي الحقيقي المرسل إليهم من قبل الله أن يبحثوا فيه عن علامة من الله تدل على رسالته إليهم ، وهذا مما لا يجوز أن يشك فيه العاقل إن كان لله رسل وأنبياء حقيقيون وكانت للناس حاجة إلى وجودهم . فهل هم موجودون ، وهل للناس حاجة إليهم ؟ فلننظر الآن في هذه المسألة، وبالنظر فيها نكون قد أدبنا الواجب الثانى من الواجبين الرئيسيين اللذين تولينا القيام بهما في هذا الكتاب مستمعين بتوفيق الله سبحانه وتعالى ، وذلك الواجب الثانى هو إثبات وجود أنبياء الله .

إثبات وجود الأنبياء

وجود الأنبياء إن لم يكن ضروريا - كما قلنا في أول هذا الباب - كضرورة وجود الله في إيضاح فلسفة العالم بجميع أجزائه ؛ إلا أن للنبوة أيضا أهمية كبيرة في إيضاح فلسفة الإنسان الذي هو جزء من أجزاء العالم ، أهمية تجعلها جديرة بأن تمد من المطالب الفلسفية ، ولا شك أن النبوة إنما تصور بعد مطلب الألوهية وتنبنى تماما على الاعتراف بوجود الله .

فإذا كان الله موجودا وهو خالقنا وخالق كل شيء ، كان أول واجب الإنسان التفكير في أن خالقه لا يتركه سدى ، لاسيما وقد خلقه ممتازا على سائر خلقه بالعقل والإرادة ، فيلائم عقله الذي به وجد ربه واستدل على وجوده كل الملائمة ، أن تكون عليه واجبات تجاه من خلقه . لكن العقل لا يستطيع تعيين هذه الواجبات بالضبط والتفصيل ، لأعقل أحد يفكر في نفسه ولا عقول العلماء والحكماء الذين يختلف آراؤهم ومذاهبهم في تعيين الحق والباطل والخير والشر ^(١) . فلا يُدرى أيها يوافق مرضاة الله من تلك الآراء والمذاهب المختلفة . ولا يصدق العقل أن يكون الحق والصواب في رأى الكثرة لأن هذه طريقة برلمانية لا تغنى من الحق شيئا ، ألا يرى أن التحقيق والترجيح في المسائل العلمية لا يبنى على عدد الأصوات والآراء . ولو استقر القرار على أن يعمل كل إنسان بما يؤدي إليه فكره واجتهاده كان فوضى . ففي وسط هذه الحيرة والتردد يحس الإنسان من صميم قلبه بالحاجة إلى رسول من عند ربه يسدّد خطاه ويبلغه أوامره ونواهيه ، فهو وحده يكون كمندوب رسمى من جانب الملك يحمل مرسومه من بين المندوبين من تلقاء أنفسهم .

[١] ومن هنا يرد اعتراض قوى على تعريف النبي بما عرفه الشيخ محمد عبده وقد نقلناه سابقاً من أنه إنسان فطر على الحق علماً وعملاً أى بحيث لا يعلم إلا حقاً ولا يعمل إلا حقاً ؛ فيقال من أين يعلم وبأى شيء يثبت كونه لا يعلم إلا حقاً ولا يعمل إلا حقاً ، فثبوت هذا إنما يكون بتجربة حياته من أولها إلى آخرها ثم اتفاق الآراء على تصديقه في كل ما يعلم وما يعمل أو بثبوت كونه نبياً . والأول غير ممكن والثاني مستلزم للدور .

ومهما كان يوجد في غير حامل الرسوم من هو أهل ، أو بالأصح من يرى نفسه أهلاً لأن يقوم بما عهد الملك إلى حامل مرسومه أن يقوم ، فلا يعتبر مندوب الملك ولا يجب على الناس أن يعترفوا به مندوبه ؛ فكذلك النبي الذي يراه منكرو المعجزات في غنى عن تأييد نبوته بالمعجزة الخارقة لسنن الكون والذي لا يجاوز به معرفوه المصريون إلى ما فوق المعقري في الصلاح والإصلاح والكمال والتكميل ، لئلا يبلغوا بميزته إلى ما وراء السنن الكونية ؛ فهذا النبي لا يكون نبي الله ورسوله رسمياً كرسول الملك الحامل لرمزه ، لأن رمز الله ووسامه على رسوله هو معجزته الخارقة لسنن الكون الطبيعية والتي لا توجد عند النبي الطبيعي ولا عند صاحب النبوة المكتسبة . وكل ما عدا المعجزة ليس برمز للنبي الحقيقي مهما أعظمه الكتّاب المصريون ، فهم على الرغم من أنهم يكتبون في النبي وحياة النبي لا يعرفون موضوع ما يكتبون ، أو يحيدون عنه عمداً ^(١) لأن الكلام فيمن بعثه الله إلى الناس كما بعث الملك مندوبه وعامله ^(٢) مع أن الذي يقدمه أولئك الكتّاب لنا على أنه نبي الله ليس بنبية الحامل لرمزه الرسمي ، وإنما هو من يروونه أهلاً لأن يكون نبي الله ، كالذي يراه بعض الناس أهلاً لأن يكون

[١] فهل أولئك الكتّاب يكتبون حياة محمد صلى الله عليه وسلم ليؤمن الناس بأنه عظيم من عظماء البشر أو بأنه نبي من أنبياء الله ؟

[٢] وكل ما يأتي به النبي من الأفعال الطبيعية العظيمة غير المعجزة ويعجب العصريين أكثر من المعجزة فهو لا يصلح أن يعتبر رمزاً قطعي الدلالة على أنه نبي الله ، لكونه من جنس ما يفعله البشر مهما كان مبلغه من الخطورة . وقد قرأنا بكل استغراب في « مجلة الأزهر » من الأستاذ فريد وحدي بك أنه كان يحاول أن يستخرج من انتصار أهل بدر على قتلهم البعيدة عن كثرة المشركين ، معجزة ، ويترك المعجزة الحقيقية التي نطق بها القرآن من إمداد المسلمين بألاف من الملائكة ، وتقليلهم في أعين المشركين أولاً ثم إراءتهم مثلهم رأي العين ، وإليه يشير قوله تعالى « ولأذربكمهم إذ أنزلناهم في أعينكم قليلاً ويقللهم في أعينهم ليقضى الله أمراً كان مفعولاً » وقوله « قد كان لكم آية في فتنين القنقنة فتنال في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء » .

مندوب الملك وليس بمندوبه فعلا . وكذلك من يرشحونه للنبوّة من غير معجزة ومن غير أمر من الله أنه بطريفة مخصوصة تختلف عن طريق ما يأتي الماقل المبقرى من عقله ، لأن هذا الرسول رسول عقله لا رسول الله وإن كان العقل أيضا رسولا من الله في الإنسان ، فذلك المبقرى إذن رسول رسول الله لا رسول الله مباشرة وبطريفة خاصة ، حتى إن مدعى النبوّة من مثله بالإضافة إلى الله يكون كاذبا في دعواه ، وحتى إن الأنبياء المعلومين بأسمائهم صلوات الله وسلامه عليهم وفيهم نبينا صلى الله عليه وسلم لو كانوا أنبياء كما يتصوّر الكتاب المصريون ويُمجّبون به لزم أن يكونوا كاذبين في دعوى النبوّة وأن يكون كذبهم معلوما عند هؤلاء الكتاب ، لأن ما ادعاه الأنبياء لأنفسهم ليس من جنس ما يتصوره هؤلاء لهم ويُمجّبون به منهم . فإذا يقولون فيما بلغه نبينا صلى الله عليه وسلم عن الله قوله مثلا « كتاب أنزلناه إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين » وقوله « لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه » هل عندهم نزل على النبي كتاب من الله كان يقرؤه الله على النبي والنبي يتبعه في قراءته ؟ كتاب يتوعد الله من قال عنه : « إن هذا إلا قول البشر » فيقول : « سأصليه سقر وما أدراك ما سقر » بل يتوعد فيه نبيه قائلا : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين » « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » كتاب إذا قال الذين لا يرجون لقاء ربهم أنت نقرآن غير هذا أو بدله يقول النبي : « ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه إن أتبع إلا ما يوحى إلى إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم قل لو شاء الله ما تلوثه عليكم ولا أدراككم به فقد لبثت فيكم عمرا من قبله أفلا تعقلون » هل نزل عليه حقيقة كتاب من عند الله ؟ فإن كان نزل ولم يكن النبي كاذبا في إسناد هذا الكتاب إلى الله ، وحاشاه أن يكون كاذبا ، كان معجزة خارقة لسنة السكون وخارجا عن الحدود الطبيعية التي رسمها أولئك الكتاب للنبي ، ولهذا ترى معالي

الدكتور هيكل باشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه (ص ٤٢) يقع على الرغم من إنكاره المعجزات الكونية في حيرة بشأن الوحي فيقول : « إن العالم النزيه القصد إلى الحق لا يستطيع أكثر من أن يقول إن ما وصل إليه العلم حتى هذا الزمان يقصر دون تفسير الوحي على الطريقة العلمية المادية » .

الحاصل أنه بعد ثبوت كون الله موجودا لا بد من وجود الأنبياء المبلغين عن الله ولا بد أن تكون إضافتهم إلى الله مضمونة بوجود معجزات لهم خارجة عن نطاق القدرة البشرية .

ثم إنه يرى أناس الخير وأناس الشر في الدنيا ربما لا يلاقون ما يستحقونه ، حتى لو فرضنا أن الإنسان يعلم واجباته بمقله ويستطيع تعيين حدود الخير والشر ، فهو لا يقدر على وقف كل أحد عند حده ، حتى الحكومات لا يستطيعن ذلك حق الاستطاعة ؛ وقد يلتبس عليهن الأخيار والأشرار فتمعجز المحاكم العدلية عن إحقاق الحقوق وقد تكون هي مضيعتها عمدا وتعين الظالم على المظلوم . فلا بد بعد هذه الحياة الدنيا من حياة ثانية تستدرك فيها نقائص الحياة الأولى وتطمئن قلوب أهل الفضيلة بتوقع ملاقاتها ؛ حتى إن الفيلسوف « كانت » استنبط دليل وجود الله من لزوم الحياة الثانية ولزوم مجيء يوم الدين ليكون مآلك ذلك اليوم وحاكمه ، وعده أقوى أدلة وجود الله كما سبق في آخر الباب الأول من الكتاب ، وقد كنا نحن انتقدنا عليه ذلك ؛ فهذا الذي لا نراه كافيا في إثبات ذلك المطالب الأكبر أحسن دليل عندنا وأولاه على إثبات رسل الله ، حيث تشتد الحاجة إلى وجودهم ليعلموا الناس سبل الفلاح والنجاح في يوم الدين ولا تفرق بهم السبل على أيدي الرسل الفضوليين رسل المنكرين للمعجزات والرسالات الخارجة عن نطاق الطبيعة . فإئن كان الناس مسؤولين في النشأة الثانية عن أعمالهم في الدنيا كما هو المحزوم عندنا وعند الفيلسوف « كانت » فوجود رسل الله الذين يوثق برسالاتهم ووجود المعجزات المرفة لأشخاصهم ، يكون مقتضى العدل الإلهي : قال

تعالى « رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » فإذا كان الله موجودا وجعل للإنسان حياة أخرى يحاسبه فيها على أعماله في الحياة الأولى ، كان إرسال الرسل إليهم كالضرورة إن لم يكن ضروريا ضرورة وجود الله لوجود العالم . فأول ما يكون ثبوته ضروريا على طريقة الفيلسوف « كانت » لحفظ الأخلاق عن الانهيار وصيانة حقوق الفضيلة من الضياع الأبدى ، هو وجود البعث بعد الموت ، ويأتى عنده ثبوت وجود الله بعده مبنيا عليه ؛ ويأتى عندنا بعد ثبوت وجود الله ووجود البعث - أيا كان الأول ثبوتا - وجود الأنبياء ، فلا ينفك وجودهم على كل حال عن ثبوت وجود النشأة الأخرى . والعجب أن فلاسفة الغرب المؤمنين بالله يؤمنون بالحياة الآخرة أيضا ويعتبرونها من المطالب الفلسفية ثم لا ينتهون إلى الاتصال الظاهر بين وقوع الحياة الآخرة ووجود الأنبياء ؛ أفلا يكون جزاء الإنسان في الآخرة من غير إرسال رسول يبلغه ما يجب عليه أن يفعله في الدنيا أو يتجنبه ، كواخذة حكومة من الحكومات شعبها بعمل لم يسبق منها النهى عنه أو بترك عمل لم يسبق منها الأمر به ؟ وقول القائل : ليكف كل إنسان عقله رسولا ، لا يلتفت إليه كقول القائل : ليجد الشعب بعقله ما تريد الحكومة أن يفعله الشعب وما لا تريد ، من غير قانون ينص على الواجبات والمحظورات : ولا أصدق قتيلا من الله القائل : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » .

لما بلغ طبع هذا الكتاب إلى بابه الثالث الذى نشر من قبل على شكل كتاب مستقل باسم « القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون » كما ذكرته وسببه في أول الباب ، ولزم اليوم تجديد طبعه لوضعه إلى محله من الكتاب - أرسلت إلى المطبعة نسخة من النسخ المطبوعة مع بضعة أوراق تضاف إليها في الطبعة الثانية ؛ وتبين أخيرا أن ورقتين من تلك الأوراق ضاعتا بين المطبعة وحامل النسخة إليها ،

وكان علمهما تقريبا بحث النبوة المكتسبة الذي أوشك أن ينتهى هنا، فأريت أن أكتبهما واستخراجهما من ذاكرتى الضعيفة التى لا تزال تحفظ موضوعهما على الأقل .

فقد كانت أولى الورقتين تتضمن نقلا عن فضيلة الأستاذ عبد القادر المغربى فيما قرأته ونسيت الآن مرجعه ، أنه ذكر الشيخ جمال الدين الأفغانى وأتباعه لما كان فى استانبول، من علمائها بأنه قال فى خطبة ألقاها فى حفلة من الحفلات : « إن النبوة كانت فى الأزمنة القديمة [أزمنة الأنبياء] اتخذت صنعة من الصنائع » وكان والد الأستاذ الحاكى يومئذ فى استانبول حاضرا فى الحفلة ومشاركا للسامعين فى اتهام الخطيب ، حتى كتب رسالة فى الرد عليه . وفضيلة الأستاذ الحاكى يدافع فى النهاية عن الخطيب بعدم معرفة أبيه اللغة التركية التى كانت لغة الخطبة ، فكان صنيعة اتهام أبيه لإنقاذ الشيخ جمال الدين، وهو دفاع لا يخلو من الغرابة . أما اتهام علماء الأستانة باختلاق هذه المسألة من عندهم افتراء على الخطيب كما يمتقده كثير من الكاتنين بمصر عن الشيخ جمال الدين ، فهو أبعد . وقد قرأت فى « أخبار اليوم » بمناسبة مرور ملك الأفغان أخيرا بالقاهرة فى طريقه إلى بلاده عائدا من أوروبا : « أن علماء استانبول حكموا بكفر الشيخ جمال الدين لشربه الدخان » وهو دليل على أن فى مصر كتابا يستبيحون فى قضية جمال الدين مالا يستباح من سخف القول .

أما ثمانية الورقتين فكان موضوعها سؤالا رعا يرد على بعض الأذهان : لماذا ظهر الأنبياء كلهم بين أمم الشرق ، ولم يظهر نبي واحد بين الغربيين ، أليس فى هذا تصديق ما قاله الأستاذ فريد وجدى بك رئيس تحرير مجلة الأزهر من أن علماء الغرب مستغنون عن الاهتمام بقوانين الأديان المنزلة من السماء، من حيث أن أولئك العلماء أنفسهم قادرون على وضع القوانين وواضعوها فعلا ؟

وجواب هذا السؤال أن عدد الأنبياء لا ينحصر فيما نعرفهم بأسمائهم المذكورة فى القرآن وغيره من الكتب المقدسة ، كما قال الله تعالى فى سورة النساء بعد ذكر أسماء

من الأنبياء : « ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليما » فيمكن فيما لم يذكر في تلك الكتب ولم يطلع عليه التاريخ أن يقع بمث نبي أو أنبياء في الماضي القديم بين الأقوام العربية أيضا . ثم إن أمم الغرب كانوا فيما نعلم ويعلم التاريخ من ماضيهم البعيد ، بعيدين عن المدنية اللازمة لأن تكون أي أمة صالحة لاستقبال نبي يبعث إليها قابلة لخطابه ، حتى إن العلم والفلسفة وما ينطويان عليه من المدنية انتقلت إلى الغرب من الشرق .

وفي الماضي القريب جاء نبي الإسلام مبعوثا إلى الناس كافة شرقيهم وغربيهم : ثم قطع الغرب مراحل كبيرة في الرقي حتى أصبح مغبوط الشرق في التقدم والتمدن ، لكن مدنياتهم كانت مادية ودنيوية خالصة غير مقترنة بالرق الروحي المعنوي ، بل مدنية فاجرة ومستتهرة إلى حد أنهم يحتضنون نساء أشباه عاريات فيراقصوهن في الملا من غير أن ينبض في قلوبهم ووجوههم ووجوه الراقصات في أحضانهم عرق من الحياء ، ومن غير أن يحصل في قلوب الحاضرين المشتملين في الأكثر على أقارب المحتضنات ، شيء من الأذى والاشمئزاز .. فلماذا لم ينفعهم أي الغربيين رقيهم في التنبه والتقرب إلى الدين الجديد ، التزبه الذي دعا إليه نبي الإسلام ، بل أبعدهم عن الدين مطلقا ذلك القانون الذي وضعوه دستوراً لهم الرقي ، القائل بأن كل معقول لا يؤيده محسوس فلا يمتدبه ، لأن الدين يكون في الأكثر مبنيًا على الغيب .

كانت مدنياتهم وعلومهم واكتشافاتهم في العلم دنيوية محضة تهدف إلى اكتساب الدنيا والتنعيم بمنافعها وملاذها تاركين وراءهم الدين والآخرة ، فلذا نرى أعظم حكومات الدول المدنية فيهم اقتصرت ديانتها على المظاهر والمراسم ، ونرى (أوجست كوت) زعيم الفلسفة الوضعية التي تعد أرق فلسفة في الغرب وتُعجب المصريين من مثققي الشرق ، يتصور الإنسان ثلاث حالات وأطوار أولاهها وأدناها المحكوم عليها بالزوال الحالة الدينية ، وأخرها التي هي الحالة السكالية الباقية الاشتغال بتدقيق الطبيعة وقوانينها .

وترى اسپينسر الذى كتب له على تعبير « قصة الفلسفة الحديثة » أن يكون أشهر فيلسوف انكليزى فى القرن التاسع عشر ، يقيس الأخلاق بمقياس الفوز والنجاح فى الحياة ، فيوصى باختيار الأوفق منها لمزاج الحياة والعادات المختلفة باختلاف الأمم والزمان والمكان . فن هذه الأسباب بقيت أمم الغرب المتقدمون فى كسب الدنيا ، متأخرين جدا فى الدين ، فعقلاؤهم تخلوا عنه بالمرّة لعدم اتفاق دينهم مع العقل وكون عقلمهم المقيد بالعلم المحسوس قاصرا عن إدراك وجوب البحث عن الدين المعقول . ولا يندر فى عقلاؤهم اللادينيين مَنْ تخلّى عن العقل أيضا ، ألا بُرى إلى هيجل الفيلسوف الربى الذى أنكر مبدأ التناقض وفضله أحدا مبن بك (راجع ص ١٢٥ من الجزء الثانى) على كانت وسبى فلسفته « حقيقة هيجل العليا التى تنسجم بالتناقضات » .. تراه يتخلّى فى فلسفته هذه (العليا)! عن العقل ، كما تخلّى عن الدين الذى لا يجتمع مع الربية المنافية للإيمان ، ومع ذلك فهذا الرجل اللادبنى الذى لا يخاف التناقض ، يمدح النصرانية لما فى تليثها المفسر بكون الله واحدا وثلاثة معا ، من التناقض . فحال عقلاء الغرب اللادينيين يفهم من هذه الأمثلة . ومتدينوهم أخذوا إلى دين محرف عن أصله ورثوه من آبائهم القدماء لاصلة له بالعقل كما لا صلة له بأصله الذى بلغه سيدنا المسيح وكما لاصلة لهم أنفسهم بالتفكير فى هذه النقاط المهمة ، وهم العامة . أما عقلاؤهم أى المتدينين المدركون لعدم اتفاق النصرانية مع العقل فيعتذرون عن هذا بادعاء كون الدين فوق العقل (ص ٢٠ جزء ثان) حتى إن ديكرت أعظم فلاسفة الغرب وأعقلمهم صدّق هذه الدعوى فى قوله « ولما كانت الحقائق الدينية بطبيعتها غير مفهومة وجب أن تكون بعيدة عن متناول العقل » (ص ١٠١ جزء ثان) ولم يدرك عقله الكبير أن ذلك الادعاء يضر العقل والدين معا ولا ينفع الدين ، ويكون ديكرت ملتحقا فى تصديقه هذا بالتخليل عن عقولهم ، والذى هو فوق العقل وفوق كل شئ صاحب الدين وواضعه أعنى الله الذى فرض الدين على خلقه المكرمين بالعقل . فعقلاء المتدينين فى الغرب يحاربون العقل ويستهيئون به دفاعا عن دينهم كما استهان ملاحدهم بالدين .

فمن هذه الأسباب التي أحصيتها وأوضحتها تأخر الغرب الراقى جد تأخر في الدين
وابتعدُ عن المشرقين عن التنبيه والخضوع للدين المعقول، وبقي عدوا للإسلام بدلا من أن
يعتقنه ويتقرب إليه . فأثبت عدم كونه أهلا - رغم رقيه - لأن يكون أمة نبي اتفق
زمانه مع زمانه وانفق دينه مع عقله ، فضلا عن أن يكون أهلا لبعث نبي من أهله يبدؤ
الناس إلى الحق ، فلو كانت النبوة صنعة وتجارة كان أعظم الأنبياء يتخرج من بلاد الغرب .
ومما يدل دلالة واضحة على انهماك الغرب الراقى في معاداة الدين ومعاندته ،
- لا سيما الدين المعقول - أن ويلسون رئيس جمهور الولايات المتحدة الأمريكية
الأسبق قرر في نهاية الحرب العالمية الأولى التي اشتركت فيها تركيا وغابت مع
زملائها ، قرر وضع تركيا تحت الانتداب (ماندا) بحجة أنها كانت تدار يومئذ
بالقوانين المأخوذة من الدين ، ثم لعبت سياسة الإنكسار التي هي أدق وأمكر ،
دورها - حتى في مجازاة أعدائها - على محافظة استقلال تركيا إلى جد استخراج دولة
غالبية منها وهي مغلوبة مع زملائها ، إعلاء لإسم مصطفى كمال لتأخذ بيده ثأرها
التاريخي عن تركيا المسلمة المجاهدة في سبيل دينها وتقضى بهذه اليد على جميع معالم
القومات والشخصات منها إلى أن أصبحت الترك المقطوعة الصلة بتاريخها ، أمة غير أمتها
وانقلب فتح تركيا لأعدائها الغالبين في الحرب ، إلى فتح الترك نفسها بدلا من بلادها .
أما مادعاه رئيس تحرير مجلة الأزهر وذكرناه في نهاية السؤال الذي طال جوابه ،
من استغناء علماء الغرب عن الاهتداء بهدى الشرائع المنزلة على أنبياء الله ، فقد
قضينا عليه فيما سبق قريبا من هذا الكتاب .

نعود إلى مبدأ البحث وقد طال الكلام في الوجه السابع من وجوه النقد التي
أوردناها على كلمات الدكتور هيكل باشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « حياة محمد »
ولم ينته كلامنا بمد ، وكنا قلنا في أول البحث تقريبا : أصبح أن القرآن لم يذكر فيه
معجزة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وإنما القرآن نفسه معجزته الوحيدة كما ادعى

الدكتور المؤلف والذين شجموه على هذا الادعاء من علماء الدين ؟
المقصود من هذه الدعوى نفي المعجزات الكونية المذكورة في كتب الحديث
بإثارة الشبهة في صحة مرويات تلك الكتب . ولكن أصول التوثيق في إسناد الحديث
التي التزم جامعو الصحاح مراعاتها في كتبهم ، يمكن من الدقة والعناية لو لم يكن
السبب الأصلي عند الدكتور هيكل وغيره في إنكار المعجزات غير القرآن كونها مخالفة
للعلم المبني على سنة الكون ، لما تجرأوا على رمي كتب الحديث والسيرة جملة باختلاق
الروايات . وكانهم حاولوا في قصر معجزات نبينا على القرآن الذي قالوا عنه إنه معجزة
عقلية ، إنقاذ حياته صلى الله عليه وسلم من شائبة المعجزات الكونية المخالفة للعلم وسنة
الكون . فمخالفة هذا النوع من المعجزات عندهم للعلم وسنة الكون جرأتهم وحلتهم
على سوء الظن بكتب الحديث وأمانة رواته ، حملة أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم
وأفعاله إلى أمته ، على الرغم من اتخاذ علماء الإسلام في ضبط الروايات عن نبينهم
وتوثيقها طريقة لم تتر مثلها دنيا الشرق والغرب ، وقد تصور أصحاب تلك الظنون السيئة
في إنقاذ حياة نبينا صلى الله عليه وسلم عن تلك المعجزات ، فضله على سائر الأنبياء .

لكن تلك المعجزات إن كانت مخالفة للعلم وسنة الكون وكان معنى مخالفتها لها
أنها غير واقعة بل غير ممكنة الوقوع ، كما ادعاء الأستاذ فريد وجدى لما جرى بيني وبينه
نقاش منشور على صفحات جريدة «الأهرام» قبل توليه رئاسة تحرير «مجلة الأزهر» ؛
لزم أن لاتقع من الأنبياء السابقين أيضا وأن تكون أنباء وقوعها المقصودة في القرآن
كاذبة مختلقة كأنباء وقوعها من نبينا المروية في كتب الحديث والسيرة . فادام الدكتور
هيكل ومشجموه لا يجترئون على التشكيك في صحة أنباء القرآن فلا مندوحة لهم أن
يعترفوا بالمعجزات الكونية ولو منسوبة إلى الأنبياء الأولين ^(١) اعترافا لا يبق بعد
ذلك مانع يمنعهم من الاعتراف بها منسوبة إلى نبينا ويضطرهم إلى القيام بدعوى منكرة

[١] ولا إخال أن عقل هيكل باشا وذوقه الأدبي يسوغان قبول مذهب إليه الأستاذ فريد
وجدى بك من كون آيات القرآن الواردة في معجزات الأنبياء آيات متشابهة غير مفهومة .

تزول معها الفقة عن أفضل كتب الإسلام وأصحها بعد القرآن مثل كتاب البخاري ومسلم وسائر كتب السنة وموطأ مالك ومسنند أحمد .

بل نقول لا تصح دعوى أن القرآن لم يرد فيه ذكر معجزة كونية منسوبة إلى نبينا ، ففي القرآن نبأ الإسراء به ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وفي القرآن إمداد المؤمنين في غزوة بدر بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين وخمسة آلاف من الملائكة مسومين ، وفي القرآن انشقاق القمر ، قال تعالى : « اقتربت الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولون سحر مستمر » وتأويله بأن ذلك سيقع عند حلول الساعة أعني القيامة مخالف لصراحة صيغة الماضي ، وكذا يأتاه ما بعده الدال على أنه آية أى معجزة ، والقرآن يعبر عن المعجزات بالآيات ويعبر عنها بالبينات ويعبر عنها بهما معا .

فالقرآن صرح بانشقاق القمر على صيغة الماضي وسماه آية من الآيات التي أعرضوا عنها وقالوا سحر مستمر ^(١) فبماذا يطالبنا بعد هذا منكر المعجزات الكونية لمحمد صلى الله عليه وسلم قائلين : « لم يرد في القرآن ذكر شيء منها ولو ورد لآمننا به » ؟ فإن قالوا جوابا على هذا الدليل الذي أنبأنا به من القرآن : « لكن انشقاق القمر أمر محسوس لا يخفى على أحد من سكان الأرض في ذلك العصر ، فلو وقع لحكاه تاريخ الأمم » فإني راد لجوابهم عليهم بأن هذا يكون منهم عدم اعتماد على إخبار القرآن حيث يبحثون عن إخبار آخر يؤيده ، وقد كانوا يقولون لو ورد ذكر معجزة لنبينا في القرآن لآمننا بها ، هذا خلف .

ثم أقول عاكسا لجوابهم عليهم : لو لم ينشق القمر في عصر نبينا ولم يشاهده أعداؤه المشركون في مكة لسكذبوا محمدا صلى الله عليه وسلم في هذه الآية وصارت كذبيهم

[١] وفي نعت هذا السحر بالاستمرار إشارة إلى أن معجزاته صلى الله عليه وسلم الكونية كثيرة لا تنحصر في شق القمر ، وهو رد بليغ على منكرها بالمرة .

المؤدى إلى تبين كذبه حادثة هامة أدعى إلى تفاقل الألسنة والأقلام بهامن تفاقل حادثة الانشقاق نفسه التي ربما لا يطلع عليها غير أهل مكة لإهمال ترصدها في وقتها أو لنعم يسترها أو لحساباتها حادثة من الحوادث الجوية العجيبة التي لا تدرك أسبابها ولا تضبط في ذلك الحين .

قال الفاضل الهندي متم كتاب السيرة المار الذكر من قبل : « من العلماء من فسر معجزة انشقاق القمر بأنه تراءى لأهل مكة كذلك وإن لم ينشق في نفسه ، قال : « ومن هؤلاء العلماء شاه ولي الله الدهلوى صاحب « حجة الله البالغة » وإليه يعيل الغزالي » وعندي أن هذا التفسير ليس مخطأ بل أكبر من الخطأ إذ لا فرق بينه وبين ما حكاه القرآن عن موقف المشركين إزاء هذه المعجزة بقوله : « وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر » فالقرآن يقول انشق القمر ويقول أولئك الذين لا يقال عنهم العلماء بعد قولهم هذا : لم ينشق وإنما خيل للناظرين من أهل مكة الطالبين من النبي صلى الله عليه وسلم أن يظهر لهم معجزة ، منشقا وقد كان المشركون يحلوه على السحر وهؤلاء العلماء يحملونه على التخيل !! .

ثم قال الفاضل المذكور : « إن أهل مكة رأوا القمر منشقا فهل هو انشق حقيقة أو تراءى كذلك فهذا لا يهمنا والله القادر على إراءة القمر منشقا قادر أيضا على شقه حقيقة » وإنى أرى في هذا القول أيضا عذوى من جهل هؤلاء العلماء ، نعم إن الله يشق القمر ويُرْيه منشقا من غير شق ولكنه لا يكذب فيقول عن القمر الذى لم ينشق ، انشق . أما ما رواه الفاضل المذكور من حديث أنس « أن أهل مكة سألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يرهم آية فأراهم القمر شقين » ^(١) فلا يستلزم أنه لم ينشق ولا يلزم لرؤيته منشقا أن يكون غير منشق ، وهل غير المنشق يرى منشقا والمنشق لا يرى منشقا ؟

[١] التعبير في جميع الأحاديث : « انشق القمر » إلا في إحدى روايتين عن أنس .

فلا يصح إذن أن يكون حديث أنس هو الذى سبب القول بتغيير معنى الآية وإنما السبب سوء فهم المفسرين .

ويشبه هذا الضلال فى التفسير أو يقالبه ما سمعته معزوا إلى الشيخ محمد عبده أنه كان يحمل انفلاق البحر لسيدنا موسى ومن معه ثم غرق فرعون وجنوده فيه ، على الجزر والمد اللذين كثيرا ما يقعان فى البحر . وحق القول فى سخافة هذا التوجيه من غير أن يناقش فى وقوع جزر ومد كهذا وفى علم موسى بمصادفتها لزمان اجتياز البحر ، أنه تكذيب للقرآن فى ترتيبه انفلاق البحر على ضربه بالمصا حيث قال تعالى : « فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم » كأن الله تعالى قابل ابتعاد الشيخ فى تأويله عن القرآن بإيماده عن العقل ، ألا ترى إلى أنه لم يفكر فى أن الجزر والمد البحرين يكونان متعاقبين فى العادة ، مع أن اجتياز موسى ومن معه البحر أثناء الجزر الذى فتح لهم طريقا فى البحر ييسرا ، يستلزم أن يتوقف الجزر فتطول مدته ساعات بل أياما قبل تحوله إلى المد ، ليتسع الزمان الذى يحتاج إليه المجتازون لقطع المسافة بين الجانبين من البحر الأحمر التى لا تقل فى ظنى عن مائة كيلومتر تقريبا ، فلو كان موسى ومن معه راكبين أسرع سيارات زماننا لما تمكنوا من اجتياز هذا البحر بين جزره ومده .

ورأيت للشيخ رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده تأويلا فى قوله تعالى « اقتربت الساعة وانشق القمر » والمعنى عنده اقتربت الساعة وظهر الحق . ثم أتى لتأويله بدليل من « لسان العرب » وهو قوله : « انشق الصبح وشق الصبح إذا طلع وفى الحديث فلما شق الفجران أمرنا بإقامة الصلاة » وليس فى « اللسان » انشق القمر أو انشقت الشمس بمعنى طلعتا لأن انشقاق القمر والشمس عند طلوعهما غير معقول كعقولة انشقاق الفجر والصبح عند طلوعهما . وقد يقال أيضا تنفس الصبح ولا يقال تنفس القمر أو الشمس . لكن الشيخ شيخ منكرى المعجزات الكونية قاس انشقاق

القمر على انشقاق الصبح والفجر ثم جعل انشقاق القمر كناية عن ظهور الحق، من غير مبرر في كل ذلك سوى الإصرار على إنكار المعجزات . ولم يكن لينظر من الشيخ القول بالتخييل مع القائلين الذين انطبق عليهم ما بعد الآية أعنى : « وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر » لأن مذهب الشيخ تخصيص هذه التهمة بمعجزات الأنبياء المتقدمين كما سبق ، فلا يكون له أن يعيب معجزة نبينا بمثلها ! ولأن القائلين بالتخييل لم يريدوا إنكار معجزة شق القمر، وهم ليسوا من منكرى المعجزات المصريين، وإنما أرادوا أن يكون إعجازها في إراءتها ، وليس لهم دافع غير ضلال في الفهم مهما كان ذلك الضلال عظيماً . أما تأويل الشيخ رشيد فهو لغو في القرآن من أنواع اللغو الذى توصل به الأولون إلى عدم السماع للقرآن حين قالوا : « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغفلون » وكان لغو الشيخ في القرآن كيلاً يسمع له، بعد أن أتى بألوان من اللغو كيلاً يسمع أحاديث معجزة شق القمر التى عددها الأستاذ الفاضل الشيخ محمد ياسين ^(١) والى أخرجهما أحمد والبخارى ومسلم والترمذى وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه وأبو نعيم والحاكم والبيهقى عن على وابن مسعود وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وابن عباس وأنس ، ولذا قال ابن عبد البر : « روى حديث انشقاق القمر جماعة كثيرة من الصحابة وروى ذلك عنهم أمثالهم من التابعين ثم نقله عنهم الجمل الغفير إلى أن انتهى إلينا وتأيد بالآية الكريمة » وقال المناوى فى شرحه لألفية السير للمراقى : « تواترت بانشقاق القمر الأحاديث الحسان كما حققه التاج السبكى وغيره » .

فالأحاديث المنبئة بمعجزة انشقاق القمر غير مقبولة عند شيخ « المنار » وقول القرآن « انشق القمر » لا يفهم منه انشقاق القمر وإنما يفهم منه معنى آخر غير انشقاق القمر ، قولوا بربكم هل الشيخ لاغ فى القرآن والحديث ولاعب بهما أم هو

[١] كتب فى مجلة « الهداية الإسلامية » الفراء هو والأستاذ الفاضل الشيخ محمد زهران رداً على الشيخ رشيد جزاها الله خيراً ورضى عنهما .

غير لاغ ولاعب ؟ أجيبي عن سؤالى هذا ولا تؤاخذونى بتشديد القول عليه ، فهل تريدون أن أقول للاعب بالقرآن : أحسنت ؟ وقبله عارض أستاذة محمد عبده كتاب الله فى قوله « فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق » .. الآية فحمل انفلاق البحر على الجزر والمد الطبيعيين : فنكرو المعجزات الكونية لا ينفعون بالأحاديث وبطالبونا بدليل من القرآن فلما جئناهم به أخذوا يلعبون بمعناه منحرفين بمنة وبسرة . وقد كانوا وضعوا مقياسا لقبول الحديث وهو عرضه على القرآن ، ثم إنا نراهم لا يقتنعون بهذا ويعرضون القرآن على هواهم وعقيدتهم فى عدم المعجزات الكونية . فالقياس الأصلى عندهم للقبول هو الموافقة لعقيدتهم لا الموافقة للقرآن ، فلهذا لا يكفهم قول القرآن « انشق القمر » فى إثبات معجزة انشقاق القمر ، فكأنهم يتصورون مانما عقليا بمنهم عن حمل الآية على ظاهرها وصراحتها وهو عدم إمكان هذا الانشقاق لكونه مخالفا لسنة الكون ، وقد تقدم منا الكلام بما لا مزيد عليه فى استئصال هذا المانع الذى استندوا إليه فى نفي المعجزات الكونية عن نبينا والذى أخذوه من المستشرقين من غير فهم ما قصده المستشرقون من الاستناد إلى ذلك المانع ، وهو عدم الاعتراف بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم . فهو ليس عندهم نبيا حتى تكون له معجزة تخالف سنة الكون كما كانت للأنبياء !!

ومما يجدر بالذكر هنا أنه نشرت مجلة « الرسالة » فى عددها ٤٦٢ مقالة للشيخ شلتوت وكيل كلية الشريعة وعضو هيئة كبار العلماء ، يجيب فيها على سؤال ورد إلى مشيخة الأزهر عن مسألة رفع عيسى عليه السلام من عبد الكريم خان بالقيادة العامة الإنكليزية لجيوش الشرق الأوسط ، ولعل السائل هندي قاديانى المذهب أراد الحصول على فتوى من الأزهر تؤيد مذهبه ، ولعل مشيخة الأزهر ندمت بعض الندامة على ما سبق لها من تنفيذ القرار الصادر عن هيئة كبار العلماء لفصل الطالبين الألبانيين القاديانيين من الأزهر ، إذ حولت السؤال إلى الشيخ كاتب المقالة من بين أعضاء الهيئة الذى

ستمترف نزعته القاديانية في المسألة المحولة إليه ^(١) فكان جوابه أنه عليه السلام مات في الأرض ورفعت روحه ولم يرفع حيا كما ذهب إليه المفسرون قبل الشيخ . وإذا لم يصح رفعه سقط القول بنزوله في آخر الزمان ، كما ورد في الأحاديث التي لا يعتمد عليها الشيخ المجيب رغم كثرتها بحجة أنها أخبار آحاد لا تبني عليها المسائل الاعتقادية .

فهو كما خطأ المفسرين في مسألة رفع المسيح ، خطأ علماء أصول الدين القائلين بنزوله على أنه من أشراط الساعة . والخلاف بين الشيخ شلتوت وبين المفسرين والمتكلمين والمحدثين راجع إلى الخلاف في إنكار المعجزات والاعتراف بها بين المنكرين الذين منهم الشيخ والمعتريين الذين منهم أهل التفسير والحديث والكلام ، فمن لم يؤمن بالمعجزات فدأبه رفض الأحاديث والآيات الواردة فيها بالتشكيك في ثبوت الأحاديث مهما كثرت روايتها والعبث في معنى الآيات ، لا لكون الأحاديث غير ثابتة في الحقيقة من طريق نقد الحديث المعروفة عند علمائه أو لكون الآيات غير ظاهرة الدلالة ، بل لمقيدة راسخة في قلب الرافض تدفعه إلى إنكار المعجزات وسائر المفاهيم أيما ورد ذكرها .

وقد أسلفنا في أوائل هذا الباب (الثالث) الكلام عن أصل هذا المرض الذي يجعل التشكيك في صحة الأحاديث والعبث في تأويل الآيات سهلا على المنكرين . وعقل الشيخ شلتوت الذي لا يقبل معجزة الرفع والنزول لعيسى يقبل أن المحدثين كذبوا في سبعين حديثا رووها في نزوله كما أخطأ المتكلمون في قبول تلك الأحاديث سنداً لعدده

[١] وكنت قد سمعت عند ما فاضت هيئة كبار العلماء فيما بينهم للبت في أمر الطالبين المذكورين أن في الهيئة من يشذ ويتردد في الإفتاء بكفر النكر لكون نبينا صلى الله عليه وسلم آخر الأنبياء ، طعناً منه في حجية الحديث الوارد فيه والإجماع المتعقد عليه ، وفي دلالة قوله تعالى « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » عليه القطعية . وقد رددت على هذا العضو الشاذ شذوذه في مقدمة الكتاب (ص ٤٥٦ - ٤٦٢ جزء أول) والآن أقول إن كان الشيخ شلتوت لم يتأخر التحاقه بهيئة كبار العلماء عن زمان درس مسألة الطالبين فهو أول من يخطئ بالبال أن يكون ذلك الشاذ .

من أشرط الساعة ، وكما أن المفسرين أخطأوا في فهم معنى الآيتين الدالتين على الرفع والآيتين الدالتين على النزول ، وإنما أصاب الشيخ شلتوت في مقابل الخطئين وصدق في مقابل الكاذبين .

وكنا كتبنا في صدر هذا الباب شيئا كثيراً يتعلق بهذه المسألة وأرجأنا النظر في آيات الرفع والنزول إلى محل مناسب فنقول :

ولعدم كون الشيخ في مذهب اليهود والنصارى بشأن سيدنا المسيح بل في مذهب الماديين ، لم يمتز على عقيدة المسلمين المأخوذة من قوله تعالى « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم » وإنما اعترض على عقيدتهم المستندة إلى قوله تعالى « بل رفعه الله إليه » وكان هذا الشيخ أنكر من قبل وجود الشيطان كشخص حي من شأنه أن يفعل الأفعال المذكورة له في القرآن ويتصف بأوصاف متناسبة مع تلك الأفعال ، وكان المانع عنده عن وجود الشيطان هو عين المانع عن رفع عيسى عليه السلام ونزوله أعنى العلم بالحديث المادى الذى لا يقبل إلا ما يمكن إثباته بالتجارب الحسية . وهذا المانع عن وقوع معجزات الأنبياء الكونية ووجود الشيطان عند المؤمنين بالعلم المادى أكثر من إيمانهم بكتاب الله وسنة رسوله ، يتمتعهم أيضا عن القول بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم مستبدلين بها العبقرية . فلا يكون كتابه كتاب الله الذى لا يُجتَرأ على مسه بكل تأويل ولا أحاديثه أحاديث رسول الله الذى لا يُجتَرأ على تكذيبها بكل سهولة . فلو لم يكن لإنكار رفع عيسى ونزوله أسباب خفية عند الشيخ المنكر ، ونظر إلى آيتي الرفع وأحاديث النزول نظر المحايد غير المرتبط بتلك الأسباب الخفية لذهب به نظره إلى التسليم بعقيدة المسلمين في رفع المسيح عليه السلام ونزوله في آخر الزمان ، ولا رأى مانعا عنهما في آيات التوفى التى تمسك بها بدلا من الآيات والأحاديث القائمة على الرفع ثم النزول . فكما أن قوله تعالى « بل رفعه الله إليه » وقوله « ورافعك إلى » ظاهران في الرفع الخاص الذى يمتاز به عليه السلام ، لا رفع الروح العام لجميع الأنبياء والسعداء كما

ادعاء الشيخ ، فتمقيب قوله تعالى « وما قتلوه وما صلبوه » بقوله « بل رفعه الله إليه » قطعى فى الرفع الذى نقول به ، لا الرفع الذى يقول به ، إذ لا معنى يليق بالنظم المعجز فى القول بأنهم ما قتلوه بل رفع الله روحه إليه كإفسر به الشيخ ، لعدم معقولية التقابل على هذا التفسير بين القتل المنفى والرفع المثبت ، بناء على أن رفع الروح يمشى مع القتل والصلب كما يمشى مع عدم القتل والصلب ، فلا يكون ما بعد « بل » ضدًا لما قبله على خلاف ما صرح به النحاة من أن بل بعد النفي أو النهى يجعل ما بعده ضدًا لما قبله . وليس للشيخ المنكر لرفعه حيا مجال للجواب عن هذا الاعتراض .

أما آيات التوفى التى تمسك بها الشيخ فليس فيها تأييد لمذهبه يعادل فى القوة أو يدانى ما فى تكميل نفي القتل والصلب بإثبات الرفع من تأييد مذهبنا ، لأن المعنى الأصلى للتوفى المفهوم منه مبادرة ليس هو الإمامة كما يظن الشيخ ، بل معناه أخذ الشيء وقبضه تماما ^(١) فهو أى التوفى والاستيفاء فى اللغة على معنى واحد ، قال فى مختار الصحاح : « واستوفى حقه وتوفاه بمعنى » وإنما الإمامة التى هى أخذ الروح نوع من أنواع التوفى الذى يعمها وغيرها ، لكونه بمعنى الأخذ التام المطلق . وهذا منشأ غلط الشيخ شلتوت أو مغالطته فى تفسير آيات القرآن التى يلزم أن يفهم منها رفع عيسى عليه السلام حيا ، لأنه ظن أن القرآن معترف بموته فى الآيات الدالة على توفيه ، كما ظن أن التوفى معناه الإمامة نظراً إلى أن الناس لا يستعملون التوفى إلا فى هذا المعنى ، وغفولاً عن معناه الأصلى العام . فكأنه قال ، بناء على ظنه هذا : لا محل لرفعه حيا بعد إمامته . لكنه لو راجع كتب اللغة لراى أن الإمامة تكون معنى للتوفى فى الدرجة الثانية حتى ذكر الزخشرى هذا المعنى له فى « أساس البلاغة » بعد قوله « ومن المجاز »

[١] كما ان معنى التوفية جعل الغير آخذاً للشيء تماماً ، قال تعالى : « حتى إذا جاء لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه » وقال « إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب » .

والمعنى الأصلي المتقدم إلى أذهان العارفين باللغة العربية للتوفى هو كما قلنا أخذ الشيء تماما ، ولا اختصاص له بأخذ الروح .

واقعد فسر القرآن نفسه معنى التوفى الذى يعم الإمامة وغيرها فقال : « الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت فى منامها » فهذه الآية تشتمل على نوعين من أنواع توفى الأنفس الذى هو الأخذ الوافى ، نوع فى حالة الموت ونوع فى حالة النوم ، فلو كان التوفى ينحصر فى الإمامة كان المعنى فى الآية : الله يميت الأنفس حين موتها ويميت التى لم تمت فى منامها . والأول تحصيل للحاصل والثانى خلاف الواقع ، ولزم الأول أيضا أن تكون حالة الموت حالة إمامة الروح لا فصلها عن البدن . ومن هذا يفهم أيضا معنى التوفى فى قوله تعالى « وهو الذى يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار » ومعنى قوله تعالى على هذا التحقيق : « يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا » إني آخذك من هذا العالم الأرضى ورافعك إلى . وفى قوله « ومطهرك من الذين كفروا » بعد قوله « متوفيك » دلالة زائدة على عدم كون معنى توفيه إمامته ، لأن تطهيره من الذين كفروا بإمامة عيسى وإبقاء الكافرين لا يكون تطهيرا يشرّفه كما كان فى تطهيره منهم برفعه إليه حيا . فإذن كلٌّ من قوله تعالى متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا بيان لحالة واحدة يفسر بعضها بعضا من غير تقدم أو تأخر زمانى بين هذه الأخبار الثلاثة « لأن » ومن المعلوم عدم دلالة الواو العاطفة على الترتيب . فلو كان المراد من قوله تعالى « متوفيك » مميتك ومن قوله « رافعك » رافع روحك كما ادعى الشيخ شلتوت كان القول الثانى مستغنى عنه ، لأن رفع روح عيسى عليه السلام بعد موته إلى ربه وهو نبي جليل من أنبياء الله ، معلوم لا حاجة إلى ذكره . بل لو حملنا القول الأول أعنى « متوفيك » على معنى مميتك كان هو أيضا مستغنى عنه إذ معلوم أن كل نفس ذائقة الموت ، وكل نفس فالله يميته ومن من الناس أو الأنبياء قال الله له إني مميتك؟ فهل لا يفكر فيه الشيخ الذى يفهم من قوله تعالى إني متوفيك ،

أنه مميتة ؟ إلا أن يكون المعنى إن الله مميتة لأعداؤه فالمراد نفي كونهم يقتلونه . وفيه أن كون الله مميتة لا ينافي أن يقتلوه لأن الله هو مميت كل من جاء أجله حتى المقتولين ، ولذا حمل كثير من المفسرين قوله « متوفيك » على معنى أن الله مستوفى أجله عليه السلام ومؤخره إلى أجله المسمى فلا يظفر أعداؤه يقتله .

وعندى في هذا التفسير أيضا أنه يرجع إلى حمل التوفى على معنى الاستيفاء كما حملنا نحن لا على معنى الامانة ، اسكن التوفى والاستيفاء معناه استكمال أخذ الشيء لا استكمال إعطائه فليس الله تعالى مستوفى أجل عيسى عليه السلام بل المستوفى هو عيسى نفسه والله الموفى أى معطيه تمام أجله . فقد التبس التوفى على أصحاب هذا التفسير - والمجب أن فيهم الزمخشري - بالتوفية التى تتمدى إلى مفعولين وهو خطأ لغوى ظاهر . وفيه أيضا تقدير مضاف بين المتوفى وضمير الخطاب حيث قال الله إني متوفيك أى مستوفيك لاستوفى أجلك ، فزيادة الأجل تكون زيادة على النص ، كما أن زيادة الروح فى آتى رفع عيسى عليه السلام نفسه زيادة على النص من جانب الشيخ شلتوت لإرهاق قول الله على خلاف ظاهر المعنى المنصوص . وهذه الزيادة إن كانت خلاف الظاهر بين الراجع وضمير الخطاب فى قوله « ورافعك » بأن يكون المعنى ورافع روحك ، فهى فى قوله « بل رفعه الله إليه » أشد من خلاف الظاهر ، أى غير جائزة أصلا لكونها مفسدة لما يقتضيه « بل » من كون ما بعده وهو « رفعه الله إليه » ضد ما قبله وهو قوله « ماقتلوه » ، بناء على أن رفع الروح يلتم كما قلنا من قبل مع حالة القتل أيضا الذى اعتنى بنفيه ، فضلا عن أن هذا الرفع أى رفع الروح ليس بأمر يستحق الذكر فى شأنه عليه السلام . بل إن قوله « متوفيك » أيضا مما لا وجه لذكره إذا كان المعنى مميتك ، ففى أى زمان تقع هذه الإماتة ؟ فإن وقعت حالا أى فى زمان مكر أعدائه به المذكور قبيل هذه الآية ، كان هذا الكلام المتوقع منه طمأنته عليه السلام على حياته ، أجنبيا عن الصدد بل مبائنا له ، لأن فيه اعترافا ضمنيا لنفاذ مكرهم بأن يكونوا قاتليه

والله قابض روحه ، فهل فضيلة الشيخ شلتوت ينكر أنهم ما قتلوه كما ينكر أن الله رفعه إلى السماء حيا ؟. وإن وقعت إمانته في المستقبل البعيد فليس في الآية تصريح به مع أن مقام الطمأنة يقتضى هذا التصريح ، كما أنه يقتضى كون الرفع رفعه حيا ، بحيث لا تصريح بكون إمانته في المستقبل البعيد فقله « إني متوفيك » على معنى إني مميتك أجنبى عن المقام ، حتى إن توجيه العالم الكبير حمدى الصغير صاحب التفسير الكبير الجديد التركي ، بكون ذكر إمانته ردا على عقيدة النصارى في تأليه المسيح ، لا يجدى في دفع هذا الاعتراض لكون ذلك الرد أيضا أجنبيا عن المقام الذى هو مقام الطمأنة والذى ينافيه كل ما ينافيها . فالواجب الذى لم يحس بوجوبه أحد ممن تكلم قلى واطلمت عليه في تفسير قوله تعالى « إني متوفيك » ، إحسامى به ، حمل « متوفيك » على معنى آخذك تماما السالم عن جميع الاعتراضات والتكلفات .

وقس عليه التوفى في آية المائدة وهى قوله تعالى : « وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأبى إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك إنك أنت علام الغيوب ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربى وربكم وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم » ومعنى قوله « فلما توفيتنى » فلما أخذتني من بينهم وجعلت صلتى بهم وبعمالهم الأرضى منتهية . فالمراد توفيه أى أخذه بالرفع بالإمانة ، وقد علمت أن التوفى فى اللغة وفى عرف القرآن لا يختص بالأخذ من النوع الثانى ، أى أخذ الروح .

هذا تفصيل ما ورد فى القرآن متعلقا برفع عيسى عليه السلام . وفيه فضلا عن الآيات المذكورة آيتان يفهم منهما نزوله فى آخر الزمان ، فيكون فيهما أيضا دليلان على رفع سابق ، كما كانت فى أحاديث النزول أدلة . وليس الأمر كما توهم الشيخ من أن حادثه الرفع لم يتم عليها دليل فى القرآن ولا محل لنزوله بعد سقوط رفعه . . ليس الأمر

كما توهم ، بل كل من آتى الرفع ، وقد سبق ذكرهما ، وآتى النزول وهما قوله تعالى في سورة النساء « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته » وقوله في سورة الزخرف « وإنه لعلم للساعة » يعضد بعضهما بعضا . ولا يستطيع الشيخ المفكر لنزوله عليه السلام في آخر الزمان أن يجد تأويلا لآتى النزول المذكورتين ، من دون أن يذهب إلى تكلفات بعيدة ، كما لا يستطيع أن يجد جوابا لما ذكرنا في آتى الرفع من القرائن التى لا تتمشى مع مذهبه الذى هو رفع روحه فقط .

فظهر مما سبق جميعا أن رفع عيسى عليه السلام بالمعنى الذى يعتقده المسلمون مذكور في القرآن خمس مرات : صراحة في آتى الرفع واقتضاء في آتى النزول وتلميحاً في آية تطهيره من الذين كفروا .

ولك أن تضم إليها قوله تعالى عنه عليه السلام : « ومن المقربين » ففيه إشارة إلى رفعه إلى محل الملائكة المقربين بل في قوله أيضا « وجبها في الدنيا والآخرة » ، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه ، ولا أدل على كونه ذا جاه في الدنيا من رفعه إلى السماء ، وقوله عن أعدائه « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » فيبلغ أدلة القرآن على رفعه ثمانية . ومن المعجائب أن فضيلة الشيخ شلتوت عا كس الواقع مرة أخرى فحاول أن يستخرج من آية المكر دليلا ضد الرفع ، منكرأ لأن يكون في رفعه إلى السماء حيا مكرأ من الله بأعدائه الماكرين ! وعنده أن مكر الله بهم المتقلب على مكرها بنبيه حاصل في إمامته ورفع روحه إليه لا في رفعه حيا ، فكان الله نفذ ما أراد أعداؤه أن يفعلوه به فقتله قبل أن يقتلوه أو نفذ قتلهم بإمامته ! فكان الله إذن مساعدهم لا ما كرا بهم !

وانظر بُعد هذا التوجيه بالنسبة إلى مكره بهم في رفع نبيه إليه حيا وجمل مسلماتهم لقتله في خياب بن هياب . . هذا ، مع أن تمام مكر الله بهم مذكور في قوله « ولكن شبه لهم » بعد قوله « وما قتلوه وما صلبوه » الذى تفاضى عنه الشيخ بالمرة . وقول

القرآن عن سيدنا المسيح «وما قتلوه وما صلبوه» «بل رفعه الله إليه» لو لم يفهم منه رفع المسيح حيا وإيمانهم رفع روحه، كما زعمه الشيخ وأصر على زعمه، فاذن يمكن أن يقول قائل إن القرآن لا ينفي قتل المسيح وصلبه في صورة قاطعة لأن ، رفع روحه إلى الله لا ينافي كونه مقتولا ومصلوبا بأيدي أعدائه ، وإنما يكون هذا القول بأنهم ماقتلوه وما صلبوه من قبيل الهزل . كما لو قتل أحد إنسانا ثم قال في المحكمة لم أقتله ولم أقبض روحه وإنما الله قبض روحه ! فلو أن الشيخ صاحب هذا التأويل الذي يأمر به هواه لإنكار معجزة الرفع لم ينب عنه أن القرآن كلام الله، لصانه عن أن لا يكون لنفسه القتل والصلب عن المسيح إلا قيمة هزلية !! .

أما الكلام على المانع الحقيقي عند كتاب العصر الحديث وأتباعهم من علماء الأزهر ، عن الاعتراف بمعجزات الأنبياء عليهم السلام الكونية وغيرها مما يخالف سنة الكون كرفع عيسى ونزوله ووجود الشيطان ، فيضطروهم بسبب هذه المخالفة إلى تكذيب الأحاديث الواردة بشأنه وتأويل الآيات، مهما كانوا ظالمين لأئمة الحديث في التكذيب ومبتدئين عن منطوق الآيات في التأويل ، بل ظالمين أحيانا في تأويل الآيات أيضا كقول الشيخ شلتوت في مسألة وجود الشيطان إن القرآن جارى فيه عقيدة العرب الجاهليين وقول الأستاذ فريد وجدي بك في آيات المعجزات والبعث بمداوات إنها آيات متشابهة غير مفهومة المعاني ... أما الكلام على هذا المانع فقد وفيت حقه في أوائل هذا الباب ، كما لم آل فيما سبقه من الكتاب جهدا لحل شبهة المصريين من الكتاب والعلماء الذين لا يؤمنون بالغيب .

نعود إلى ما كنا فيه قبل الانتقال إلى مناقشة الشيخ شلتوت في دعواه الشاذة عن رفع عيسى عليه السلام .. فكنا قلنا إن المنكرين لمعجزات الأنبياء الكونية

يشكرونها بسبب مخالفتها لسنن السكون والعلم الحديث المبني عليها ، كما قلنا ذلك أيضا في نهاية المناقشة مع الشيخ .

وهناك مانع آخر عندهم خاص بوجود معجزة كونية لنبينا صلى الله عليه وسلم أخذوه أيضا من المستشرقين من غير فهم مرمم في البحث عن موانع المعجزات الكونية لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهو أن القرآن نفسه حكى أن محمدا كان لا يلي طلبات قومه في إظهار المعجزات ، كما ورد في الآيات التي ذكرها مؤلف كتاب « حياة محمد » مستشهدا به على ما استشهد عليه المستشرقون من أن حياة محمد خلت عن المعجزات الكونية ، وعطما عليها كل ثقة بكل ما ورد في كتب الحديث والسيرة من معجزاته . والفرق بين موقف المستشرقين وبين مؤلف الكتاب أعنى الدكتور هيكل باشا الذي تعلم طريق هذا التحطيم منهم ، انه يتعزى بادخار كل الاهتمام وكل الثقة للقرآن ، في حين أنهم لا يأتمنونه أيضا للأسباب التي ذكروها في الأحاديث وسلم بها الدكتور ، من عدم التعويل على صحة رواياتها وأمانة رواتها المولدين بالأغراض الدينية والسياسية ولا على تمحيص الجامعين للصحيح وتمحيص هذا التمحيص من علماء الدين الذين جاءوا بعدهم . وفرق آخر بينه وبينهم أنهم يعلمون جيدا أن التشكيك في أمانة المنايع الإسلامية عن آخرها بالنسبة إلى الأحاديث يستلزم التشكيك في تلك المنايع بالنسبة إلى القرآن أيضا ، وهذا الاستلزام يغيب عن دقة نظر الدكتور المؤلف ، فهو يسمى عبثا لترغيب المشككين الغربيين والذين وقعوا تحت تأثير دعايتهم من الغربيين والشرقيين ومنهم الدكتور نفسه ، في القرآن ، مفرقا بينه وبين غيره من المعجزات ومادحا له بأنه معجزة عقلية . وليس له أن يتعزى بأن القرآن جمع قبل طروء الفساد على الروايات ، لأن نبأ هذا الجمع أيضا يصل إلينا من طريق رواة الحديث والسيرة المطعون في أماناتهم .

ثم إن المشككين الغربيين الذين يستخدمون عقولهم المشحودة للعمل ضد الإسلام بمهارة لا توجد في مقلديهم ، ما اجتزأوا بضمضة مكان الحديث أولا والقرآن ثانيا ،

متوسلين إليها بضعضة أصول الرواية ، وتعليقها بعدم ابتنائها على طريقة النقد العلمى
والتحريض العلمى الذى جرى عليها الدكتور فى تأليف كتابه، وخيل إلى الأذهان أنه
أول كتاب فى الإسلام يتضمن بيانا عن حياة سيدنا محمد مبنيًا على الطريقة العلمية ...
ما اجتزأوا بذلك ، بل جعلوا الكتاب والسنة يهدم بمضمهما بعضا : ففى دعواهم المارة
الذكر قريبا بنفى القرآن بنصوصه الواردة فى عدة سور ، أى آية أى معجزة لنبينا محمد
صلى الله عليه وسلم ويمنع صدق ما ذكر فى كتب الحديث والسيرة عن معجزاته ؛
فهل ينظرون أن المستشرقين أعداء محمد لا يكتبون فى تكذيب الأحاديث النبوية بتكذيب
كتبها بل جعلوا القرآن أيضا يكذبها ؛ وصاحب كتاب « حياة محمد » يقتدى بهم فى
كلتا الخطوتين ؟ غير أن الفرق بينه وبينهم أن الغرض من تكذيبهم كتب الحديث
لتكذيب معجزات نبينا ومن جعلهم القرآن أيضا يكذبها ، تكذيب كل معجزة منسوبة
إليه حتى القرآن نفسه ، لينتهوا بهذه التكذيبات المتسلسلة إلى تكذيبه فى نبوته ؛ ولا
يرضى أن يكون مؤلف كتاب « حياة محمد » رضى بهذا ، إلا أنه ماذا يكون موقف
محمد صلى الله عليه وسلم عنده ؟ إذا صح بالنظر إلى قول القرآن أنه كان لا يلبى الطلبات
الواقعة فى الإتيان بآية ، بل يقول دائما إنما الآيات عند الله وإنما أنا بشر مثلكم أو
إنما أنا نذير مبين أو ليس عندى خزائن الله أو إنما الغيب لله أو ما يماثله ، ولا يقول
جوابا لكل تلك الطلبات : آيتى القرآن . وإنما قال مرة واحدة عقب طلب الآية :
« أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب بتلى عليهم » وهو ليس بصريح فى كون القرآن
معجزة .

لا يهتمنى القارىء ، والعياذ بالله ، بأنى أنكر كون القرآن الذى هو أعظم معجزات
نبي الإسلام وأفضل معجزات الأنبياء على الإطلاق ، معجزة . وإنما أنا أنصور وأصور
عقليات المستشرقين واستنتاجاتهم من آيات القرآن التى استشهد بها مؤلف كتاب
« حياة محمد » على نفي المعجزات الكونية لمحمد . فالآيات نفسها عند المستشرقين

أساندة المؤلف في الاستشهاد ، شواهد على نفي معجزاته مطلقا وإن لم يشعر به المؤلف ،
إذ لا ريب في أنهم لا يعترفون بكون القرآن معجزة . فالتمسك بتلك الآيات ولو في
نفي ما عدا القرآن من معجزات نبينا لا ينبغي لمسلم يقظ يأبى أن يخدم أغراض أعداء
الإسلام ، فضلا عن أن هذا التمسك لا يستقيم في حد ذاته . والآن نورد تلك الآيات
ثم نبين ما هو المراد منها :

ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه إنما أنت منذر ولكل قوم هاد
« سورة الرعد » .

وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين
« سورة العنكبوت » .

وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية ولكن أكثرهم
لا يعلمون « سورة الأنعام » .

ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه قل إن الله يضل من يشاء ويهدي
إليه من أناب « سورة الرعد » .

بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراء بل هو شاعر فليأتنا بآية كما أرسل الأولون
« الأنبياء »

الحكمة في إنزال هذه الآيات تُتصور على وجهين :

الأول ، أن كتاب الإسلام يرمي إلى تهذيب العقول وهدايتها إلى رشدها ؛ وقد كان الذين
كتبوا التوراة والإنجيل للنصارى زعموم السميح لها يقدر على التصرف في الكائنات .

فالقرآن الذي هو كتاب دين التوحيد يعنى بتصحيح تلك العقيدة ويكرر أمر الله لنبيه
بإعلان أن كل شيء بيد الله ، ليس للنبي من الأمر شيء ، وإنما هو عبده ورسوله ، وإنما
الآيات ككل شيء عند الله لا يقدر محمد ، على الإتيان بها من تلقاء نفسه ، فيقول الله له :

« ليس لك من الأمر شيء » ويقول « قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون » ويقول « قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إنى ملك إن أتبع إلا ما يوحى إلى » وحتى يقول « إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم من شدة حرصه على هداية الناس الذى قال الله عنه: « فلعنك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا » ، يقتضى نزول ما يسألونه من الآيات ؛ لكن الله الذى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا يشرك فى حكمه أحداً، يقول لنبيه : « لعنك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين » ويقول « وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتهم بآية ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين » .

فهذا الخطاب من الله لنبيه فى القرآن يعطى فكرة جديدة عن عقيدة الإسلام كيف تقدر فيها عظمة سلطان الله فوق عباده كائنين من كانوا ، كما أنه يعطى فكرة جديدة عن القرآن هل يمكن أن يكون كلام سيدنا محمد وفيه هذه الآية الأخيرة ؟ .

فهذه الآية واللاتى ذكرنا قبلها وأمثالها التى لم تذكر ، مثل « وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة » نزلت لتفهم الفرق بين الرب والربوب وتثبته فى قلوب المسلمين ، ايعلموا أنه ليس فى استطاعة محمد أن يأتى بآية ولا بأى شيء إلا بإذن من ربه ورب كل شيء . وليس هذا خاصا بمحمد صلى الله عليه وسلم بل يستوى هو وسائر رسل الله فيه ، كما قال القرآن أيضا « وما كان لرسول أن يأتى بآية إلا بإذن الله » . ولا يلزم من كون إنزال الآيات وإظهار المعجزات من اختصاص مشيئة الله عدم وجود

معجزة لنبيه محمد عليه الصلاة والسلام غير القرآن، ولا عدم نفع المعجزات الكونية في إقناع الناس بصدق الرسل لا بتدالها ووقوعها في كل زمان من غير الأنبياء، كما ادعاه الشيخ رشيد رضا. فكان هذا الشيخ المستخف بالمعجزات الكونية الناظر إليها نظره إلى أعمال السحر والشعوذة، لا بسمع لقوله تعالى: « وأوحينا إلى موسى أن ألق عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون فوق الحق وبطل ما كانوا يعملون » وقوله: « إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين » .

الثاني، لاشك في أن القرآن النازل على النبي العربي الذي يحدونه مكتوبا في التوراة والإنجيل، أعظم معجزات هذا النبي بل أفضل معجزات الأنبياء على الإطلاق كما قلنا من قبل أيضا، لأن غيره من المعجزات الكونية إنما هي وسائل لتصديق النبي وعلامات صدقه في دعوى النبوة عن الله والبعث إلى الناس، والغاية التي تأتي بعدها هدايتهم إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة. فالقرآن المعجز يحد العاقل فيه الغاية والواسطة معا. فإذا كانت معجزات الأنبياء تلفت الأنظار وتستجلب القلوب إلى الكتب المنزلة عليهم وإلى قبول ما فيها من الأوامر والنواهي على أنها بلاغ من الله، فالقرآن يلفت بنفسه إلى نفسه وإلى قبول ما فيه حقا وصدقا بل إلى قبول ما في الكتب المنزلة قبله أيضا. ولذا قال تعالى: « وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين. أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » وقال « وقالوا لولا يأتينا بآية من ربه أولم تأتهم بيعة ما في الصحف الأولى » يعني أو لم تأتهم القرآن الذي هو بيعة وشاهد صدق لنفسه ولغيره من الكتب المنزلة الأولى حيث نزل بالحق مصدقا لما بين يديه من التوراة والإنجيل وغيرهما. ويحتمل أن يكون المراد من بيعة ما في الصحف الأولى ما في الكتب المنزلة قبل القرآن من التبشير بمجيء محمد صلى الله عليه وسلم.

وليس في توبيخ مقررحي الآيات بأن يقال: أولم يكفهم القرآن آية أو، أولم تأتهم

القرآن ، ما يستلزم عدم وجود معجزة لنبينا غير القرآن ؛ كما أن إجابتهم بأن الله قادر على أن ينزل آية أو أنه يفضل من يشاء ويهدي إليهم من أناب أو إنما الآيات عند الله أو إنما أنت مفذر ، لا تستلزم عدم وجود معجزة له مطلقاً^(١) وحسبك أنها لم تمنع وجود معجزة القرآن ، بل الواو في «أولم يكفهم .» أو «أولم تأتهم ..» تدل على أن له معجزة غير القرآن ، والمعنى : ألم يكفهم الآيات ، ولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب بتلى عليهم ، ألم تأتهم آية ولم تأتهم بيعة ما في الصحف الأولى .

الثالث ، أن مقترحي الآيات أى المعجزات على الأنبياء يكونون في الأكثر من المعاندين المتمردين عليهم ، لا يريدون إلا المعجزم ، فإذا جاءتهم لا يقتنعون بها ويطلبون غيرها ، فالله تعالى لا يستجيب لمقترحاتهم ولا ينزل آية يستميلهم بها إلى الإيمان بنبيه ، ولو شاركهم النبي في استنزالها ، لأن الله يعلم أنهم لا يؤمنون كما قال « وما تنفى الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون » فيمسك آياته عنهم ويصونها عن أن تتخذ هزواً أو تذهب أدراج الرياح . وقد يكونون ممن حقت عليهم الضلالة « لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم » فيقول الله فيهم لنبيه : « أفأنت تنقذ من في النار » ويقول « وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله وما يشرككم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون ولو أننا أنزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ولاكن أكثرهم يجهلون » .

وقد يكون مرامهم في طلب المعجزات اختصاراً لقدرة من يدعى الذوة على إيصالهم

[١] كما أن جواب القرآن لما قال القائلون لرسلم من الأمم الماضية : « إن أتم إلا بشر مثلاً تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين » قائلاً : « قالت لهم رسلم إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده وما كان لنا أن تأتكم سلطان إلا بإذن الله » لم يستلزم عدم وجود معجزات لأولئك الرسل .

إلى حظوظ الدنيا الفانية وشهواتها، لا هدايتهم إلى مناهج السعادة الأبدية ومدارج الإنسانية الحقيقية ؛ وقد يكون مع ذلك استخفافهم بشأن النبي صلى الله عليه وسلم واستعظام شأنهم أنفسهم كما قال الله تعالى : « وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا أو يلقى إليه كثر أو تكون له جنة يأكل منها » - الفرقان - وقال : « وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء وإن نؤمن لرقيقك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا » - الإسراء - وقال : « سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلا وإن يروا سبيل النفي يتخذوه سبيلا ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين » - الأعراف - فالدكتور هيكل باشا أورد من هذه الآيات آيات الأنعام والإسراء مستدلا بهما على أن القرآن ينفي كل معجزة لنبينا صلى الله عليه وسلم إلا نفسه أى القرآن ؛ وليس فيهما دلالة على مدعاه ، فكآيات الإسراء نحكى أنهم طلبوا آيات معينة غريبة ، فى بعضها غلو وشطط كقولهم « أو تأتي بالله والملائكة قبيلا » أى كفيلا ، ويفهم من أكثرها أنهم طلاب الدنيا لاطلاب الحق فعميت عليهم مطالبهم ولم يستجب لهم ، مع التنبيه على أن محمدا ليس بآله وإنما هو بشر رسول يعمل تحت إرادة الله ؛ وليس فى كل هذا دلالة على أن محمدا لم يأت بأى آية ولا يأتى وإن أذن الله بها . ومدلول آيات الأنعام أنهم أقسموا بالله لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها وقد علم الله أنهم إن يؤمنوا إذا جاءتهم ، حتى أنهم لو أرادوا أن يؤمنوا لصرف الله قلوبهم وأبصارهم عن الإيمان ، فلا يوفقون له ولا يؤمنون إن لم يشأ الله ، ولو جاءهم كل موجبات الإيمان وحضتهم عليه . فالفهم من هذه الآيات بكل وضوح أن الذين يحكى فيها إقسامهم بالله على أنهم إن جاءتهم آية

ليؤمنن بها ، ممن حقت عليهم الضلالة فلذلك لا يأذن الله أن تأتيهم آية ، وهذا موضوع يختلف كل الاختلاف عما ادعاه الدكتور المؤلف في هذه الآيات من أنها تدل على أن محمداً ما جاءته آية معجزة غير القرآن ، وإن مقترحها عليه لم يُستجب لهم مطلقاً ، سواء كانوا ممن لا يؤمنون ولو جاءهم مأسأوه من الآيات ، أو ممن يؤمن منهم الإيمان . فلا دلالة في هذه الآيات على ما ادعاه من أن سيدنا محمداً ما جاءته أى آية غير القرآن ، بل نقول إن فيها ما يدل على مجيء آية إليهم أول مرة فلم يؤمنوا بها ، ثم اقترحوا مرة أخرى فرد عليهم وشدد في الرد وهو قوله تعالى « كالم يؤمنوا به أول مرة » وفي آية الأعراف تأييد واضح لما قلنا حيث يقول « سأسرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها » . وفي النهاية يقول : « ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين » .

الرابع ، أن السنة الإلهية إنزال العذاب على قوم أرسل إليهم رسول فمصوه وآذوه أو سخروا منه ومن آيات نبوته ، وأصروا واستكبروا استكباراً . وكتاب الله ينص على هذه السنة الإلهية في قوله « حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين » وقوله « فهل ينظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم قل فانتظروا إني معكم من المنتظرين » وقد ذكرنا فيما سبق أن المراد من سنة الله التي قال الله عنها في كتابه : لن نجد لها تبديلاً ولن نجد لها تحويلاً والتي حملها المخطئون على سنن الكون الطبيعية وبنوا عليها إنكارهم المعجزات الكونية ، سنته في نصر أنبيائه وتدمير أعدائه ، ويكون هذا النصر وهذا التدمير آخر معجزات الأنبياء بالنسبة إلى المتمردين عليهم ، وتقدم هذه المعجزة معجزات الهداية فيهدى من يهتدى ويؤمن من يؤمن ، ويكون في الباقي من يطلب معجزة أخرى تفوق الأول ظهوراً وبهوراً ، وتكون هذه المعجزة المطلوبة هي التي تأتي بعدها معجزة العذاب ؛ ولهذا يماطل الأنبياء عليهم السلام لاسيما الذين تغلب فيهم الرحمة ،

في الإتيان بهذه المعجزة^(١) والقرآن يشير إلى سفة نزول العذاب بعد هذه المعجزة في كثير من آياته كقوله : « وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » - الإسراء - وقوله « بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراء بل هو شاعر . فليأتنا بآية كما أرسل الأولون ما آمنت قبلهم من قرينة أهل كنداهم أفهم يؤمنون » - الأنبياء - وقوله : « لو مأتنا نينا بالملائكة إن كنت من الصادقين ما نزل الملائكة إلا بالحق وما كانوا إذا منظرين » - الحجر - وقوله : « وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر ثم لا ينظرون » - الأنعام - وقوله : « قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا وآية منك وارزقنا وأنت خير الرازقين قال الله إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين » - المائدة - وقوله : « وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله وعذاب شديد بما كانوا يمكرون » - الأنعام - .

وصدر الآية يدل على أنه كانت تأنيهم آية ولكنهم كانوا يغالون في الآية التي يؤمنون بها إلى أن يقرحوا نزول الوحي عليهم ويؤتوا منصب الرسالة من الله . وطبيعى أن تقابل هذه الطلبات الطائشة منهم بالرفض والتوبيخ والإنذار وهذا كما قال بنو إسرائيل لسيدهم موسى « لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة » - البقرة - .

[١] وفي تفسير الفخر الرازى : قال محمد بن كعب القرظى إن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم تخبرنا أن موسى ضرب الحجر بالعصا فانفجر الماء وأن عيسى أحيا الميت وأن صالحاً أخرج الناقة من الجبل فأنت أنت أيضاً بآية لنصدقك فقال عليه السلام ما الذى تحبون فقالوا أن تجعل الصفا ذهباً وحلقوا لئن فعل ليتبعونه أجمعون فقام عليه الصلاة والسلام يدعو ، فجاء جبريل فقال إن شئت كان ذلك ولئن كان فلم يصدقوا عنده ليعنهم الله وإن تركوا تاب على بعضهم فقال صلى الله عليه وسلم بل يتوب على بعضهم فأُنزل الله تعالى هذه الآية « أى آية الأنعام .

فآيات التي طلبوها من نبينا صلى الله عليه وسلم ولم يستجب لهم فيها، لم يكن سبب عدم الاستجابة أن نبينا دأبه أن لا يستجيب لطلب الآيات لعدم كونه نبيا كازعم المستشرقون، ولا لعدم كونه لا يستجيب لطلب المعجزة الكونية كما زعم مقلدو المستشرقين منا تقليداً أعمى ، وكيف يكون السبب أحد هذين الأمرين الزعومين مع أن بعض الآيات القرآنية الحاكية للطلبات المرفوضة نفسها، يفهم منها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتيهم بآية ، وإنما الرفض مبني على أسباب مختلفة فصلناها قريبا . وكان آخر ما ذكرنا أن طالبي الآيات لما لم يقتنعوا بما أتى منها وطلبوا آية أعظم وأبهر ، أُنذروا بما هو سنة الله في الأمم الماضية من إزال العذاب بعدها إن لم يؤمنوا بها أيضا ، ولم يشأ الله استئصال أمة بعث إليهم آخر أنبيائه بإزالة العذاب عنهم ، لاسيما وإن هذا النبي لا يفتأ يدعو لهم قائلا : « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » .

وعلى قول الفاضل الهندي من كتاب السيرة أن معجزة شق القمر كانت هي آية نبينا الباهرة التي يأتي بعدها العذاب في سنة الله إن لم يؤمنوا بها أيضا^(١) وهي كانت على تحقيقه آخر آيات الهداية ، ولهذا وقعت قبل الهجرة بقليل التي هي أيضا من سنة الله لما أراد إزال العذاب على قوم نبي ، فيأمر النبي ومن معه أن يخرجوا من بينهم ، وكان يوم بدر يوم إزال العذاب على مشركي مكة .

فقد تبين مما سبق منا إلى هنا أن القرآن ، فضلا عن عدم شهادته بنفي وجود معجزة غيره لنبينا صلى الله عليه وسلم التي ادعاها منكره ومعجزاته الكونية ، فيه دلالة بل دلالات على وجود معجزات له غير القرآن . والطاف نواحي المسألة دلالة بعض الآيات التي يستشهدون بها على عدم وجود معجزة له غير القرآن ، على وجودها .

(١) انظر هذا القول من ذلك الفاضل ثم انظر كيف تكون هذه المعجزة الباهرة التي يأتي بعدها العذاب عبارة عن تخيل الانشقاق من غير وقوع الشق ، ذلك الرأي الذي حكاه عن ولي الله الدهلوي والغزالي ولم يرد عليهما بل أجازاه . وقد قلناه من قبل مع الرد عليهم .

فيظهر أن معالي مؤلف « حياة محمد » لم يتبع القرآن عند دعوى النفي وإنما اتبع المستشرقين واقتنع بما أوردوه من الشواهد . وزيادة على عدم تتبعه بنفسه لم يستعمل دقته فيما وجد حاضرا عنده من أدلتهم المأخوذة من القرآن ، فقد ساق آية الأنعام الطويلة دليلا على رفض القرآن الطلبات والاقتراحات بصدد المعجزات وهي قوله تعالى : « وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها .. » الآيات ، مع أن فيها قوله : « ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة » دليلا واضحا على أنهم أتتهم آية من قبل فلم يؤمنوا بها . لكن المؤلف لم ير هذه الجملة الناقضة لدعواه حين أورد الآية لإثبات تلك الدعوى ، فكان دليله يضره بينما هو ينفعه .

* * *

والآن نورد شواهد من القرآن نفسه تدل على وجود معجزات لنبينا صلى الله عليه وسلم غير القرآن ، وإن كان بمض تلك الشواهد مجملا لا يدل على حادثة معينة . ولسنا بصدد التفصيل لواقعات المعجزات ، فحلها كتب الحديث والسيرة وكتب دلائل النبوة^(١) وحسبنا في صددنا ما أشير إليه في الآيات الآتية :

- ١ — وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين — الأنعام —
- ٢ — وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين — يس —
- ٣ — وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر — القمر —
- ٤ — وإذا رأوا آية يستسخرون وقالوا إن هذا إلا سحر مبين — الصافات —
- ٥ — وإذا جاءتهم آية قالوا إن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل الله الله أعلم

[١] وقد أحصى الفاضل الهندي مِمَّ السيرة التي بدأ كتابتها المرحوم مولانا شبلى النعالي ، معجزاته صلى الله عليه وسلم الثابتة بالروايات الصحيحة في كتب الحديث والسيرة وغير الثابتة بها .

حيث يجعل رسالته - الأنعام -

٦ - زيادة الواو الدالة على آية أو آيات مقدره يعطف عليها ما بعدها في قوله تعالى :
« وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم - العنكبوت - والمعنى ألم تكفهم الآيات ولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم .

٧ - زيادة الواو في قوله تعالى : « وقالوا لولا يأتينا بآية من ربه أولم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى » - طه - والمعنى ألم تأتهم آية ولم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى .

٨ - ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة - الأنعام - وتعام الآية
« وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة »
والشواهد الثلاثة الأخيرة من شواهد نفاة المعجزات غير القرآن ، معكوسة عليهم
٩ - قد كان لكم آية في فئتين التفتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين - آل عمران -

١٠ - وإذا يريدكم الله يذقكم التفتيم في أعينكم قليلا ويقللكم في أعينهم ليقضى الله أمرا كان مفعولا - الأنفال -

١١ - إذ يوحى ربك إلى الملائكة أنى معكم فتثبتوا الذين آمنوا سأنقذ في قلوب
الذين كفروا الرعب - الأنفال -

١٢ - وإذ يمدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين - الأنفال -

١٣ - فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ومارميت إذ رميت ولكن الله رمى - الأنفال -

١٤ - ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون إذ تقول

للمؤمنين أن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين بلى أن تصبروا
وتتقوا وبأنوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين - آل
عمران -

١٥ - إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أنى ممدكم بألف من الملائكة مردفين
- الأنفال -

١٦ - ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله
ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً - الأحزاب -

١٧ - يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءتكم جنود فأرسلنا
عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها - الأحزاب -

١٨ - لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم
نفن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته
على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها وعذب الذين كفروا - التوبة -

١٩ - يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما فى قلوبهم قل استهزؤا إن
الله مخرج ما تحذرون - التوبة -

٢٠ - يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ هم قوم أن يبسطوا إليكم
أيديهم فكف أيديهم عنكم - المائدة - نزلت فى بنى النضير من اليهود لما ائتمروا
بالنبي صلى الله عليه وسلم حين أناهم مع بعض خواص أصحابه يستقرضهم فى دية رجلين،
وقد كانوا عاهدوا النبي على ترك القتال وعلى أن يعينوه فى الديات فقالوا اجلس حتى
نطعمك ونعطيك ماتريد، ثم تآمروا على أن يطرح أحدهم رعى من فوق الجدار الذى
جلس مستنداً إليه فنزل جبريل وأخبر بذلك .

٢١ - والذين هاجروا فى الله من بعد ما ظلموا لنبوئتهم فى الدنيا حسنة ولأجر
الآخرة أكبر - النحل - نزلت فى مهاجرى المسلمين إلى الحبشة لماخاف عليهم إخوانهم

في مكة بما كان يعمل المشركون على إخراج موافقهم بالمهجر، متوسلين إليه بالتأثير عند ملك الحبشة بإرسال الهدايا إلى موظفي قصره . فآله تعالى خيب مسعاهم وطمان المؤمنين على حالة إخوانهم المهاجرين .

٢٢ — وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا نجد لسننتنا تحويلا — الإسراء —
نزلت في هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم منبئة بدنو هلاك الذين أخرجوه من بلده . وكان المؤمنون وقت الهجرة وزول الآية في غابة الضعف ، فامضت سنة حتى قتل صفاديد قريش في بدر وفاز المسلمون بالنصر الموعود

٢٣ — أم يقولون نحن جميع منتصر سبهزم الجمع ويولون الدبر — القمر —
٢٤ — وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ولنمكّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا — النور — كان المؤمنون وقت نزول الآية في قلة وعجز لا ينامون الليالي آمنين على حياتهم من مهاجمة الأعداء المحيطة بهم . فمن ذا الذي كان يطوف بياله أن تكون من المسلمين دول عظمى تعلو كلمتهم في وجه البسيطة كما تبشر به الآية ؟ حتى أنه كان من المستبعد أن يتغلب المسلمون على قبائل العرب المجتمعة على معاداتهم . والآية المتقدمة تنبئ بتمزق القبائل أمامهم .

٢٥ — إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد — القصص —
٢٦ — لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين — الفتح — الآيتان تبشران بفتح مكة ، وكانت الأولى منهما نزلت أثناء الهجرة منها والثانية عند العودة من الحديبية .

٢٧ — قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد فتقاتلونهم أو يسلمون — الفتح — إشارة إلى الحروب الواقعة في عهد الخلفاء الراشدين .

٢٨ — ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفلبون في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله بنصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده — الروم — والآيات الإحدى عشرة الأخيرة تتضمن الإخبار عن الغيب الذي هو من المعجزات الكونية، لكونه مخافا لسنة الكون .

٢٩ — وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضى ولوا إلى قومهم منذرين — الأحقاف —

٣٠ — سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لئريه من آياتنا — الأسراء —

٣١ — اقتربت الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يمرضوا ويقولوا سحر مستمر — القمر —

قد بينا ما في آيتي القمر من مؤيدات وقوع معجزة انشقاق القمر، بل وقوع غيرها أيضاً، وأبطلنا تأويلات المنكرين المتمسدين والغافلين . والآن نقف على معجزة الإسراء وننظر في نصها وزد أو هام المتأولين . والدكتور هيكل باشا مؤلف كتاب «حياة محمد» الذي أغفل معجزة شق القمر في كتابه بالمرّة كما أغفل غيرها ، تمرّض لنبا الإسراء لآعلى أنه معجزة، بل ذهب في سبيل نفي إعجازه مذهباً أبعد من المعجزة، لأن المعجزات من الممكنات في مذهب العقل السليم وقد فصلناه في أول هذا الباب ، وما ذهب إليه هيكل باشا في تأويل معجزة الإسراء وهو وحدة الوجود محال كما علمت تحقيقه في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب ^(١) . ولا يدرى مما إليه أن وحدة

[١] وإني جد متعجب من أن كاتباً كبيراً في طليعة الأدباء والعقلاء يصير مثل الدكتور هيكل باشا ، يأبى عقله أن يؤمن بمعجزات أنبياء الله الكونية فينكرها ، في حين أنه يقبل خرافة وحدة الوجود المستحيلة، حتى يفسر بها معجزة الإسراء . ومعناه أنه لا يؤمن بالمعجزة حال كونها ممكنة، ويؤمن بها عند تصوّرها في صورة المحال .

الوجود فكرة لا تخص على تقدير صحتها وإمكانها بنبي دون نبي ولا بإنسان دون إنسان ولا بموجود دون موجود ولا بوقت لذلك النبي أو ذلك الإنسان أو ذلك الموجود ، دون وقت ، لأن كل الموجودات في مذهب وحدة الوجود موجود واحد وهو الله . فنضرب عن هذا التأويل الحديث لمعجزة الإسراء ، المستغنى لبطلانه عن الإبطال صفحا ، وننظر في التأويل القديم :

آية الإسراء في القرآن صريحة غير قابلة للتردد والتلكؤ في أن الله تعالى أسرى بعبد ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى . فكما لو قلت مريت من محل فلاني إلى محل فلاني لا يكون وجه للتردد والسؤال هل كان ذلك يحسمك أم بروحك وفي اليقظة أم في المنام ؟ فكذلك لا يجوز الاختلاف في معنى هذا السرى ولا في أن العبد اسم للروح أو الجسد أولهما معا ، كما وقع بين القائمين بالإسراء الجسماني والإسراء الروحاني .

نعم يخاطر باليال كيف يمكن السرى ليلا أى في جزء من الليل من مسجد إلى مسجد بينهما مسافة شهرين ذهابا وإيابا ؟ ثم لما نُظر إلى تعبيرات القرآن ورؤى أنه لا يقول سرى محمد بل يقول إن الله أسرى به مع التسبيح لهذا الذي أسرى به وتنزيهه عن الكذب والعجز ، زال كل شبهة وكل تردد عن أساسه . فإذاً يلزم أن يكون فعل الإسراء الذي يقول الله تعالى إنه فاعله والذي يسبح قائمه لنفسه من حيث إنه فاعله ويعبر عن السرى به ، بعبد المشرّف بتمجّضه في عبوديته ، ثم يذكر الغاية لهذا الفعل بقوله : « لريه من آياتنا » — فعلا في منتهى الخطورة والأهمية ، ويلزم أن يبق مصونا عن كل تأويل ينقص من خطورته وأهميته ^(١) .

[١] حتى إن محاولة تقريب الإسراء من الأذهان وإثبات إمكانه بأمثلة من مكتشفات العلم في العصر الأخير ، كما توسل إليه أيضا مؤلف « حياة محمد » — وحكاة فضيلة الأستاذ المراغى في تعريفه بهذا الكتاب من غير تكبير بل بشئ من الإعجاب — بعد أن توسل بوسائل كثيرة أخرى في =

ففي جنب هذا التصريح العظيم يذوب كل ما قيل أو يقال في تأويله . فنه ما ذكر ابن هشام في سيرته وابن جرير في تفسيره من روايتين عن معاوية وعائشة رضي الله عنهما ، وهما أن محمد بن إسحق قال حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة أن معاوية كان يقول لما سئل عن المراج إنه كان رؤيا صادقة ، وأن ابن حميد قال حدثنا سلمة عن محمد يعني ابن إسحق قال حدثني بعض آل أبي بكر أن عائشة كانت تقول : « ما فقد جسد رسول الله » ، مع أن في الرواية عن معاوية انقطاعا ، لأن ناقل الخبر إلى ابن إسحق لم يسمعه عن معاوية لعدم كونهما في عصر واحد ؛ وفي الرواية عن عائشة لم يذكر اسم من روى عنها من أقاربها وإنما عبر عنه ببعض آل أبي بكر ، وفيها شيء آخر : وهو أن عائشة لم تكن في زمن الإسراء بموقف أن تقول القول المروى عنها لأن الإسراء وقع قبل الهجرة بسنة أو أكثر وتزوج النبي بها في المدينة ، وهي على المشهور في التاسعة من عمرها ، فتكون في زمن الإسراء طفلة في السابعة ، ولم يبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلته تحت مراقبة عائشة التي لم تكن زوجه وقتئذ ولا مراقبة غيرها من آل أبي بكر حتى يكون من حقها أو حقه أن يقول : ما فقد جسد رسول الله .

والدليل الثاني للمؤولين قوله تعالى : « وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس » فيعبر عن الإمبراء بالرؤيا . والجواب ما في صحيح البخاري ومسلم من قول ابن عباس

== إنكار المعجزات الكونية ، مما ينقص من خطورة هذه الحادثة لدرجة تنزيلها من السماء إلى الأرض ، وتعتبر عندي نزعة من نزعات إنكار المعجزة ، ورد ما لا يمكن لإنكاره من حادثاتها إلى أحضان العلم الطبيعي شكل من أشكال الإنكار . لأن العلم الطبيعي يبني كل شيء إلى سبب طبيعي ، في حين أنا نعتي بالمعجزة ما يكون فوق الطبيعة سببا وعلميا ، فلا يوجد لها سبب من الطبيعة ولا طريقة من العلم . وإنما مبناها على إرادة الله التي هي السبب الأعلى ، والتي تستند إليها الطبيعة وغيرها على السواء . فعلى قارىء هذا البحث أن يعتني قبل كل شيء إلى هذه الدقيقة . ولو كان للعلم سبيل إلى المعجزة التي هي من خواص النبوة لكان التقدم في العلم يصعد بالعالم إلى أن يجعله نبيا من الأنبياء ، وليس هذا مذهبنا بل مذهب القائلين بالنبوة المكتسبة الراجع إلى نفي النبوة الحقيقية والذي سبق منا لإبطاله

رضى الله عنهما « إن هذه الرؤيا رؤيا عين أَرِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ لما أُسْرِيَ به إلى بيت المقدس »
كقول الراعى :

فكبر للرؤيا وهش فؤاده وبشر نفسا كان قبلُ يلومها

وقول التنبى :

مضى الليل والفضل الذى لك لا يعصى ورؤياك أحلى فى العيون من الغمض
فيُفهم أنه قد يقال للرؤية فى اليقظة رؤيا إذا وقعت فى الليل . فإن اعترض على
الاستشهاد بقول التنبى والراعى فى اللغة فلا كلام على الاستشهاد بقول ابن عباس .
ولى فى المسألة رأى آخر وهو أن النزاع على فرض وقوعه بين الصحابة فى الرؤيا
المذكورة فى الآية ، يلزم أن يكون راجعا إلى ما بعد الإسراء من المسجد الحرام إلى
المسجد الأقصى المنصوص عليه فى صدر السورة ، فتكون الحادثة مفترقة إلى قسمين ،
ويمكننا أن نسمى القسم الأول الإسراء كما سماه الله والقسم الثانى المعراج كما وقع فى
الرواية عن معاوية . والأول ثابت بالكتاب والثانى بالحديث المشهور . والرؤيا
المذكورة فى الآية الثانية على أى معنى كانت ، راجعة إلى هذا القسم الذى وقع فى ذيل
الإسراء المذكور فى الآية الأولى لا إلى الإسراء نفسه . وإلا فكيف يمكن بعد أن قيل
بأجل صراحة توقظ النائم عن نومه والغافل عن غفلته : « سبحان الذى أمرى بعبده
ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله لنريه من آياتنا » أن يقال
فى آية أخرى إن حديث الإسراء كان رؤيا منامية ؟!

ولا يصعب فهم ما ذهبنا إليه من تفريق المسألة إلى قسمين وجعل الرؤيا راجعة إلى
القسم الثانى ، من لفظ ابن عباس : « إن هذه رؤيا عين أَرِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ لما أُسْرِيَ به
إلى بيت المقدس » حيث جعل الإسراء ظرفا للرؤيا ولم يجعل الرؤيا ظرفا للإسراء ،
فيكون الخلاف فى الرؤيا الواقعة فى الإسراء الذى لا خلاف فيه ، فابن عباس لا يرضى
أن يكون عروج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات ورؤية ما رآه فيها ليلة

أمرى به إلى المسجد الأقصى - وهو الذى عبرنا عنه بالقسم الثانى من واقعات تلك الليلة - حالة منامية كما لم يكن الإسراء إلى المسجد الأقصى الذى هو القسم الأول حالة منامية ؛ وعلى قول معاوية فى الرواية الضعيفة عنه يكون الإسراء عيانا وما بعده رؤيا صادقة ، وإلا فليس لمعاوية ولالأئمة مسلم يفهم الكلام العربى ويفقه الفرق بين أساليب الإلقاء أن يتردد فى تصديق كون الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى المصرح به فى أول السورة السابعة به ، واقعة عيانية . فإذن لا بد أن تكون رواية الرؤيا عن معاوية إما محمولة على ما بعد الإسراء أو مكذوبة عليه . وهكذا نعتبر كل رواية فى تفسير الحادثة تخالف نص القرآن ، مرفوضة .

وحمل الرؤيا فى الآية الأخرى على الحالة المنامية كما يتنافى الصراحة الرائجة للآية الأولى ، يتنافى أيضا مع ما ذكر فى آية الرؤيا نفسها من جمل تلك الرؤيا فتنة للناس إذ الرؤيا المنامية مهما أعمت فى الغرابة لا تكون فتنة للناس . فلو كان نبأ الإسراء من أوله إلى آخره رؤيا فى المنام ، لم يلتزم أول الآية التى ذكر فيها الرؤيا مع آخرها ، وقد روى أن حكاية النبي صلى الله عليه وسلم ما جرى فى ليلة الإسراء أثار الدهشة فى سامعيها من المسلمين والمشركون ، حتى كان بينهم من ارتد عن الإسلام استبعادا للأمر ، وذهب بعض من أخذتهم الريبة إلى أبى بكر وحدثوه حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال إنكم تكذبون عليه يعنى أنه استبعد أيضا ، قالوا ها هو ذاك فى المسجد يحدث الناس ، فقال بعد أن اقتنع بأنه حديثه : « لئن كان قد قاله لقد صدق ، إنه ليخبرنى أن الخبر ليأتية من الله من السماء إلى الأرض فى ساعة من ليل أو نهار فأصده » والمجب أن الكاتب الكبير الهندى الذى مر ذكره غير مرة والذى ألف فى عصرنا كتابا فى السيرة قبا جدا ، إذا قسناه بكتاب معالى هيكىل باشا وجدنا مسافة الفرق بينهما أكثر من مسافة الفرق بين كتاب معاليه وبين كتاب واحد من المستشرقين فى هذا الموضوع ، وخص مجلدا كبيرا من مجلداته - وقد قسم هذا المجلد فى الترجمة

التركية إلى مجلدين - بحياة نبينا الروحانية أعنى معجزاته ؛ العجب أن هذا الكاتب^(١) مع عدم ترده في وجود معجزات له صلى الله عليه وسلم غير القرآن ، وقد أحصاها في المجلدين المذكورين من كتابه ، ومع عدم ترده في كون الإسماء واحدا من أعظم تلك المعجزات ؛ اختار مذهب الرؤيا فيه مطلقا ، أو على الأقل لم يكن واضحا في التفريق بين قسميه اللذين ذكرناهما واللذين أحدهما ثابت بالكتاب يكفر منكزه والثاني ثابت بالسنة المشهورة . ثم أجاب عن الاعتراض على هذا المذهب بعدم معقولية كون الرؤيا فتنة للناس لدرجة أن مسألة الإسماء سببت ارتداد طائفة من المسلمين الذين كانوا أسلموا قبلها .. أجاب عن هذا الاعتراض بعدم قبول رواية الارتداد مع ما فيها من امتياز أبي بكر رضى الله عنه بالمسارعة إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم حتى لقب بالصديق .

وأنا أقول فلنسلم أن هذه الروايات مختلفة عن آخرها ، ولكن ماذا نقول في تصريح آية الرؤيا بكونها فتنة للناس ؟ ! فلا بد أن تكون هناك بالنظر إلى نص القرآن فتنة إن لم تكن للمسلمين فلامشركين ، بإثارة استبعادهم وانتهازهم فرصة امتحان الرسول بأسئلة عن القدس والمسجد الأقصى وعن الطريق بين البلدين . ولا يعقل أن تكون الرؤيا المنامية داعية إلى إعظام الأمر لحد أن تجعل فتنة للناس بأى وجه كان ، فإن أجاب أخونا الفاضل المذكور باحتمال أن يكون المشركون لم يظنوها رؤيا ، فن المستبعد جدا أن يظنوا ما حدثهم رسول الله على أنه رؤيا ، عيانا وليس بمُجَدِّ لذلك أن تُمدَّ هذه الاعتراضات عقلية ، فهي عقلية مبنيّة على أساس نقلى هو كون القرآن صرح بأن الله جعل الرؤيا التي رآها رسوله فتنة للناس ، فنحن لا محالة مضطرون إلى الأخذ بقول ابن عباس في الرؤيا كيلا يكون لآية الرؤيا نفسها معنى مختل غير معقول ،

[١] أو بالأصح مم كتابه بعد وفاته وهو الفاضل سليمان الندوى .

فيكون لفظ الرؤيا حقيقة في معنى الرؤية مطلقا ويكون قول ابن عباس أو استعمال القرآن بالذات شاهدا لغويا يجب إكمال ما في المآجم من النقص توفيقا له ، أو يكون استعمال الرؤيا في معنى الرؤية استعمالا مجازيا خاصا بالرؤية ليلا كما ذهب إليه بعض المفسرين ، وكما وقع في شعر المتنبي والراعي المار الذكركر .

ثم إن هذا المؤلف الفاضل عقد للمعجزات ٣١ فصلا وذكركر في الفصل الرابع عشر الذي خصصه مع الفصل الثالث عشر لمعجزة الإسراء ، أسرارها وأحكامها وبشارتها ونعمها ومناداتها ، تحجيذا في الذكر ومفيدا غاية الإفادة ، فكاد يطبق سورة الإسراء التي في القرآن الكريم من أولها إلى آخرها على واقعة الإسراء وما تضمنته من الأسرار والأحكام . ونحن نذكر ما يمكن ذكره في بعض صفحات ، مما خصص له المؤلف ٢٥ صفحة . ففي سورة الإسراء .

- ١ — إعلان كونه صلى الله عليه وسلم نبي القبلتين .
- ٢ — إشارة إلى انتهاء ولاية اليهود وحراستهم القدس وتفويض ذلك إلى آل إسماعيل .

- ٣ — إشارة إلى انتهاء دور الوعظ والنصح لكفار قريش واقتراب دور العذاب منهم ، بإخراج الرسول من بينهم مهاجرا .
- ٤ — الأحكام والوصايا في المعراج .
- ٥ — الأمر بالصلاة والإشارة إلى أوقاتها الخمسة .

(١) ففي معجزة الإسراء والتنويه به في مطلع السورة المسماة باسمه ، مناداة النبي صلى الله عليه وسلم وإعلانه نبي القبلتين : فقد كان سيدنا إبراهيم أعطى ولاية الأرض المقدسة قسمها بين ابنيه : شبه جزيرة العرب وفيها مكة ، لإسماعيل ، وسوريا وفيها القدس ، لإسحق ، فتعهد القدس بنو إسرائيل الذي هو لقب يعقوب بن إسحق ،

وفيهم أنبياء بنى إسرائيل من يوسف إلى عيسى عليهم السلام . وتعهد مكة بنو إسماعيل ، وكانت قبلة بنى إسرائيل بيت المقدس وقبلة بنى إسماعيل الكعبة ، فجمع في نبيتا ميراث إبراهيم المنقسم بين نجليه . فلذلك صلى إلى القبلتين بعد أن فرضت الصلاة ، ولذلك أمرى به ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وصلى فيه بالأنبياء ، فأعلن كونه نبي القبلتين ، وفي هذه الليلة فرضت الصلاة ، كما أنه أشير إلى أوقاتها الخمسة في سورة الإسراء نفسها .

(٢) كانت سورة الإسراء نزلت بمكة . ولما أنه ليس لرسول الله اتصال باليهود في مكة ، لم يكن القرآن يخاطبهم ، فخاطبهم أول مرة في هذه السورة إشارة إلى افتتاح دور جديد في الإسلام باقترب الهجرة إلى المدينة وتأسيس المناسبة فيها بين المسلمين واليهود ، فذكر أن اليهود الذين أوتوا التوراة هدى لهم قضى إليهم أنهم ليفسدوا في الأرض مرتين بغيا وعتواً وليُجزوا بسوء أعمالهم . ففي المرة الأولى سُلط عليهم بختنصر فدمروهم وخرب ملكهم ثم تابوا فتاب الله عليهم وأعاد إليهم دولتهم ، وفي المرة الثانية سُلط عليهم الرومانيون فقتلواهم وخربوا ديارهم . ثم بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم أعطاهم الله فرصة التوبة للمرة الأخيرة : فإن تابوا وأطاعوا الرسول فإلهم رحمهم ، وإن عادوا إلى المعاصي عاد الله إلى العقوبة . فإن لم ينتهزوا الفرصة فسيحرمون نهائيا حراسة بيت المقدس ويجمع ميراث إسرائيل إلى ميراث إسماعيل فتتولاهما النبي صلى الله عليه وسلم مما ، وهذا نص القرآن :

« وآتيناه موسى الكتاب وجعلناه هدى لبنى إسرائيل ألا تتخذوا من دوني وكيلا . ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكورا . وقضينا إلى بنى إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علواً كبيرا . فإذا جاء وعد أولها بغثنا عليكم عباداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً . ثم ردنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا . إن أحسنتم

أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا . عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا » .

(٣) وفي هذه السورة أيضا إنذار نهائي لكفار قريش فقد كانوا يستمعون النبي صلى الله عليه وسلم بالعذاب تمرداً عليه ، فأنبئوا أن الله لا يمدب قوما حتى يبعث إليهم من يهديهم إلى صراط الله وحتى يأس الهادي من إجابتهم الدعوة . وفي هذه الحالة يرى اتفاق المترفين والمستكبرين على إسكات الحق وخنق صوته ، ويكون الذين ينحازون إليهم الواتقين بقوتهم و ثروتهم ، والمنحازون إلى الهادي هم الضعفاء والفقراء ، كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم مع قومه . فكانت الحالة مؤذنة بقرب مجيئ الأمر للنبي ومن معه بالهجرة وإنزال العذاب على الباقين . وفي هذه السورة إشارة إلى كل هذا ، حتى أن فيها تبشير المؤمنين بفتح مكة بعد الهجرة وزوال نعمتي الإشراف عليها وحراسة الكعبة من أيدي كفار قريش وانتقالها إلى المؤمنين ، انظر إلى قوله تعالى :

« إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً . وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدنا لهم عذاباً أليماً . ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير وكان الإنسان عجولاً » وقوله « وكل إنسان أثمناه طائفه في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً . اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً . من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا . وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً . وكل أهلكنا من القرون من بعد نوح وكفى بربك بذنوب عباده خبيراً بصيراً » وقوله « وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً . سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسننتنا تحويلاً » وقوله « وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل

لى من لذك سلطانا نصيرا . وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا » .
فكما أن نبأ استفزازهم النبي صلى الله عليه وسلم ليخرجوه من أرضه وتلقيه الدعاء
الخير فى مدخله ومُخرجه ، إشارة واضحة إلى اقتراب هجرته من مكة ، ففى ذكر عدم
لبثهم فيها بعد خروجه منها إلا قليلا وتعليمه أن يسأل السلطان النصير له من عند الله
فى مدخله ومُخرجه ، ثم يقول جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ، إشارة
إلى اقتراب موعد الهلاك من كفار قريش والنصر للمؤمنين عليهم وفتح مكة ، حتى
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة فاتحا وطهر الكعبة من الأوثان قرأ هذه
الآية من سورة الإسراء النازلة فى مكة قبل الهجرة أعنى : « وقل جاء الحق وزهق
الباطل إن الباطل كان زهوقا » .

(٤) إن الله تعالى دعا عبده الخاص إلى لقائه الأقدس لتولية الكعبة وبيت المقدس
وأوصاه الوصايا الآتية كشرط التولية :

« لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا . وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما
وقل لهما قولا كريما . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربى ارحمهما كما ربياني
صغيرا . ربكم أعلم بما فى نفوسكم إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا . وآت
ذا القربى حقهم والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا . إن المبذرين كانوا إخوان
الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا . وإما تمرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها
فقل لهم قولا ميسورا . ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد
ملوما محسورا . إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إنه كان بعباده خبيرا بصيرا .
ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا . ولا
تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا . ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق
ومن قُتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل إنه كان منصورا . ولا

تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً .
وأوفوا الكيل إذا كنتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلاً . ولا تقف
ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً . ولا تمش
فى الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً . كل ذلك كان سيئه
عند ربك مكروها .

ثم قال « ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة » كما قال فى سورة النجم بعد
قوله : « ثم دنى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى » : « فأوحى إلى عبده ما أوحى »
والوصايا المذكورة فى الآيات التى كتبناها اثنتا عشرة وصية جامعة لأسس الخير
والشر فى الدنيا . بقول المؤلف : « وهذه الأوامر الإلهية تكمل الأوامر العشرة التى
تلقاها سيدنا موسى من ربه فى الطور » ثم ذكر الأوامر العشرة هكذا :

لا إله لكم غيرى .

لا تخلفوا كاذبين .

اذكروا يوم السبت .

احترموا الوالدین .

لا تسفكوا الدماء .

لا تزنا .

لا تسرقوا .

اجتنبوا شهادة الزور ضد جيرانكم

لا تطعموا فى امرأة جاركم .

لا يضلکم مال جاركم .

وفى السورة إشارة أيضاً إلى الصلوات الخمس التى فرضت فى ليلة الإسراء وهى
قوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر » أى آدمها من

وقت زوال الشمس الى اجتماع ظلمة الليل ، وليس المراد إقامتها فيما بين الوقتين بالاستمرار بل إقامة كل صلاة في وقتها الذي حُدِّد لها ببيان جبريل ، كما أن أعداد ركعات كل صلاة موكولة الى بيانه . فيدخل فيها الظاهر والمصر والغرب والمشاء . ولعل الاكتفاء ببيان المبدأ والمنتهى في أوقات الصلاة من غير فصل بينها لما أن الإنسان يكون فيما بين هذه الأوقات على اليقظة فبعضها متصل ببعض ، بخلاف أول وقت المشاء والفجر فإن الاشتغال فيما بينهما بالنوم يقطع أحدهما عن الآخر ، ولذلك فصل وقت الفجر عن سائر الأوقات . والمراد بقرآن الفجر صلاة الفجر سميت به لكونه ركنتها كما تسمى الصلاة بالركوع والسجود تسمية الكل باسم الجزء ، ومن السنة إطالة القرآن في صلاة الفجر .

بقي أن نقول . من العجب اختيار أخينا الفاضل الهندي متمم السيرة الذي كشف اللثام بمهارة عن أسرار ليلة الإسراء وأحكامها ، كون الإسراء نفسه حالة منامية ، وهو لا يفرق بين الإسراء والمراج وإعما يعتبرها حادثة واحدة مذكورة باسمين ، ليس عجيبا أن تكون تلك الأحكام الجامعة لأسس الخير والشر الآمرة ببعضها والناهية عن الآخر ، أوحيت في الرؤيا، حتى الصلوات الخمس أيضا فرضت في المنام !! وإن كانت رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم لا تقاس برؤيا غيره ونومه بنوم غيره . فهل سورة الإسراء أيضا التي طبق الكاتب معظم آياتها على حادثة الإسراء نزات في المنام على خلاف سور القرآن الأخرى ؟! فالحق أن المراج أيضا ونعني به ما بعد الإسراء لم يكن حالة منامية وقد فسرنا به قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى « وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس » كما لا احتمال أصلا لأن يكون الإسراء حالة منامية .

وهنا انتهينا بحمد الله من الكلام في مسألة المعجزات . وزيد الآن أن نتكلم في مسألة البعث بعد الموت ، فنقول ومن الله التوفيق والهداية إلى القول الحق :

مسألة البعث

لمنكرى البعث بعد الموت ، وربما يقال عنهم منكرو الحشر ، صورتان للإنكار وطريقتان توصلانهم إليه . فالصورة الأولى إنكار الحشر بالمرءة جسمانيا وروحانيا ، وهو مذهب ملاحدة الماديين . والصورة الثانية إنكار الحشر الجسماني فقط وهو مذهب الفلاسفة الإلهيين أى المعترفين بوجود الله . وقد أنكرهما الأستاذ فريد وجدى لما أنكر البعث بعد الموت قبل تولى الوظيفة الأزهرية . وفى الأيام الأخيرة التى أخذ يعترف بالآخرة فى مجلة الأزهر اعترافا يختلسه أثناء كلماته ، من غير إلام إلى إنكاره القديم بشئ من الندامة والرجمة ، لابد أن يكون اعترافه مصروفا إلى الحشر الروحاني ، لكون هذا الاعتراف المختلس حدث منه بعد نزوعه إلى مذهب الروحانيين من علماء الغرب القائلين بوجود الروح ، وليسقى على الأقل أدنى رابطة بين قوله الحديث وقديمه الذى لم يعترف إلى الآن بخطئه فيه ، فلا يكون الأستاذ فريد وجدى المقر كأنه غير الأستاذ المنكر تماما ومذهب الإسلام الجزم بوقوع الحشر وتحقق عالم الآخرة عند مجئ وقته جسمانيا وروحانيا معاً ، لأن كتاب الله صريح بهذا الصدد لا يكون وراءه صراحة ، ويكون إنكار الحشر الجسماني بعد تلك الصراحة بل الصراحات إنكاراً للقرآن ، ولذا أفقينا علماؤنا بكفر الفلاسفة القائلين بالحشر الروحاني فقط : أما رد الأستاذ فريد وجدى جميع آيات القرآن الواردة فى البعث والحشر وما يلاقيه الإنسان فى نشأته الآخرة ، الى التشابهات التى لا تفهم معانيها فليس إنكاراً للقرآن فقط ، بل إنكاراً أيضاً لما فى بدائه العقول وهو كون تلك الآيات مفهومة واضحة المعانى ^(١) .

[١] نعم نحن عارفون بكون مراد الأستاذ أن تلك الآيات متشابهة غير مفهومة المعانى ، لاستعالة وقوع تلك المعانى المفهومة المخالفة لسنن الكون وللعلم الحديث المثبت الذى سبق أن جعل له الأستاذ الدولة فى الأرض . وإذا كان ذلك مراده لا أن تلك الآيات لا يفهم منها معنى من المعانى ، كان معنى الرد إلى التشابهات تكذيب القرآن فى تلك الآيات لا سيما فى قوله تعالى مثلاً « أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يبعث خلقهن بقادر على أن يحيى الموتى » وقوله « فلينظر الإنسان — (١٤ — موقف العقل — رابع)

وأما ما يرى في بعض كتب أصول الدين عند تعداد المذاهب في المعاد ، من أن مذهب جمهور المتكلمين الماد الجسماني فقط ، فليس معناه حشر الأجساد خالية عن الحياة إذ لا معنى له ، وإنما سبب هذا المذهب كون أولئك المتكلمين غير قائلين بوجود الروح مجردة عن البدن ، فهي عندهم عرض قائم بالبدن فلا حاجة في مذهبهم عند البعث بعد الموت إلى إعادة الروح لتكون إعادة البدن تتضمن إعادتها . لكن المحققين من المتكلمين كالخليمي والغزالي والراغب وأبي زيد الديلمي قائلون بوجود الأرواح وحدوثها مع الأبدان . وهو مذهب أرسطو وابن سينا . ثم بقائها بعد مفارقة الأبدان إلى أن تعاد لها أبدان تتلاءم مع النشأة الثانية ، وهذه الأرواح هي المرادة من الأجزاء الأصلية المحفوظة للإنسان كما في « تهافت الفلاسفة » لخواجه زاده . وبهذا تفقد مسألة المعاد عن لزوم إعادة المدوم بعينه التي يدعى منكروها استحالتها بل بداهة استحالتها .

وقوله تعالى « كل شيء هالك إلا وجهه » ليس بقطعي الدلالة على هلاك الأرواح مع كل شيء . هالك ، لاحتمال أن يكون معناه هلاك كل شيء سوى الله ، حتى في حال وجوده ، لكونه ممكناً يحتاج في وجوده إلى من يوجد وهو الله ، فلا وجود لما سوى الله لذاته ، وكفى بذلك هلاكاً . والهلاك بهذا المعنى يشمل الأرواح أيضاً الباقية بعد الموت .

وجهور المتكلمين القائلون بجواز إعادة المدوم بعينه يستدلون بهذه الآية على فناء الأرواح مع الأبدان ويعملون الحشر بالإعادة ، لا يجمع الأجزاء المتفرقة التي لا مدخل لها في تعيين هوية الإنسان ، وضمها على الأجزاء الأصلية المحفوظة . وهو أي جمع الأجزاء مذهب المحققين المتفكرين مع الفلاسفة في عدم تجوز إعادة المدوم بعينه .

ومع كون مذهبهم أسلم من النقاش ، ولا مانع عندي من اختياره ، فلي بحث في

== مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب إنه على رجه لقادر » وقوله « وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه » بناء على أن قدرته تعالى لا تتعلق بالمستحيلات ، وهذه الآيات تصر على دعوى كون الله قادراً على بث الموتى التي هو مستحيل عند الأستاذ .

دعوى استحالة إعادة المدوم التي انتصبت مشكلة قديمة أمام مطلب الحشر الجسماني^(١) وليس معناها أن قدرة الله لا تسع إيجاد نشأة ثانية للإنسان في عالم ثان كما خلقهم في حياة الدنيا ، وإنما الكلام في إمكان أن يكون أشخاص الناس المعادون في النشأة الثانية عين الأشخاص الذين عاشوا في الدنيا وعملوا أعمالا يحاسبون عليها ويجزون بها في نشأتهم الثانية إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، وأن لا يكون الجزئ غير العامل . فهل يمكن عقلياً الاحتفاظ بهذه العينية الأولى في الخلق الثاني أو يستحيل ذلك عقلاً ؟ وإن كان لا محل للكلام بين العقلاء المترفين بوجود الله وقدرته على الممكنات ، في قدرة الله على خلق الخلائق سواء في النشأة الأولى أو في النشأة الثانية . فعلى المسلم المتعلم غير المقلد في دينه وعقيدته أن يطمئن إلى كون ذلك ممكناً ككل ما يدخل في عقيدته من متعلقات قدرة الله المشروطة بإمكانها في حد ذاتها ، مع تثبيت معنى الإمكان في ذهنه على الوجه الصحيح العلمي ، وإني لا أقصد بالعلم علم الملاحدة الحديث الذي يرى مالا يدخل تحت التجربة الحسية مستحيلاً كإحياء الموتي ، لأن ذلك العلم لا يعز الحéal من الممكن بمقياسه الصغير الذي هو التجربة الحسية والذي بهذا المقياس أيضاً لا يعترف بوجود الله ، وكان الأستاذ فريد وجدي حين أنكر معجزات الأنبياء والبعث بعد الموت أنكرها بناء على مقياس العلم المذكور .

فشكلة الحشر الجسماني في العلم الحديث غيرُها في العلم القديم^(٢) ، بل هي في العلم الحديث ليست بمشكلة أصلاً ، وإنما عبارة عن كون أصحاب ذلك العلم أو بالأصح بعض أصحابه الذين هم الملاحدة الضالون في حدود علومهم عن سبيل العقل ، التمس عليهم عدم وقوع الحشر والبعث بعد الموت فملا حتى الآن ، بعدم إمكان ذلك أبدياً فظنوا أنهم - ولا دليل عندهم غير التجربة - بتجربتهم للماضي جربوا المستقبل أيضاً .

[١] حتى إنك ترى الصدر الشيرازي صاحب « الأسفار الأربعة » يتشدد في تنديد المتكلمين لقولهم بجواز إعادة المدوم بعينه وينحى عليهم باللوائم البذيئة .

[٢] ولنا قلنا في صدر هذا البحث إن لإنكار الحشر من منكبيه طريقتين توصلانهم إليه .

أما مشكلة إعادة المدوم بعينه بعد الاعتراف بوجود الله وقدرته على خلق الخلائق
للدنيا والآخرة، أى المشكلة القديمة المتولدة من دعوى عدم إمكان أن يكون المخلوق
ثانياً عين المخلوق أولاً الذى هو صاحب العمل الصالح أو العمل السيئ، فأقوى أدلة
المدعين على عدم هذا الإمكان أن المعاد لو كان عين المبتدأ لزم تقدم الشئ أعنى المبتدأ
على نفسه أعنى المعاد، ذلك التقدم المحال الذى هو مرجع بطلان الدور. فإذا قيل لهم
اعتراضاً على دليلهم هذا: إن الإنسان فى العشرين من عمره مقدم على نفسه فى الأربعين،
بل إن مثل هذا التقدم يحصل له بين أمسه ويومه، أجابوا بأن هذا لا يضر لعدم تخلل
العدم بين المقدم والمؤخر كما تخلل بين المبتدأ والمعاد:

والحق عندي أن المانع من الإعادة إن كان لزوم تقدم الشئ على نفسه فهو واقع
فى رجل واحد بالنسبة إلى زمانه فى حياته الدنيا، ولا نسلم بكون تخلل العدم بين
المقدم والمؤخر وعدم تخلله فارقاً مؤثراً فى الجواز وعدم الجواز، لأنه إذا كان معنى عدد
جواز دخول العدم بين الشئ ونفسه أنه لا يجوز أن يكون الشئ موجوداً ثم معدوماً
ثم موجوداً فى أزمنة مختلفة، فما المانع من ذلك؟ وهل الله غير قادر أن يخلق مرة ثانية
أحداً من الذين خلقهم ثم أرداهم، ومن أين يجب أن يكون كل ما يخلقه فى المرة الثانية،
خلقاً آخر غير الأولين؟ ومن أين يلزم فيما خلق ثم عُدِم ثم خلق ثانياً، أن يبقى فى
حال عدمه متى منه ليكون حلقة اتصال بين وجوديه وأن لا يمكن خلقه بعينه من
دون ذلك؟ حتى أنهم تصوروا إمكان إعادة المدوم فى مذهب المعتزلة فقط القائلين بأن
هويات المدومات الممكنة متميزة ثابتة فى العدم ثبوتاً منفصلاً عن الوجود الخارجى، لولا
أن ذلك المذهب باطل. ولكن لماذا يحتاج خالقه ثانياً إلى بقاء مثل هذه الوسائط؟
الثلاثا بخطئ عند الإعادة فيخلق خلقاً آخر على ظن أنه عين المخلوق الأول؟ فهل لا
يكفيه الثلاثا بخطئ فى الخلق، بقاء المخلوق الأول بعد عدمه، فى علمه؟ ومنشأ المشكلة وهم

أتمجّب غاية التمجّب من تملّقه بأذهان الناس وفيهم أعاضم العقلاء مثل الشيخ الرئيس ابن سينا وكثير من محقّق المتكلمين المتأخّرين وكلّهم لا يستنكفون عن الاعتراف بوجود الله وسمة قدرته . أمّا شتم صاحب الأسفار لجمهور المتكلمين بسبب هذا الوهم الحاصل فيه وفي قادته فشئ لا يكفيه التمجّب .

وتوضيح الأمر أن تقدّم الشئ على نفسه باطل لاشك فيه كما في الدور الباطل ، وكذا دخول المدم بين الشئ ونفسه ، لكن لا شئ في إعادة المدموم بعينه من التقدّم والدخول المذكورين الباطلين ، كما أنه لا تقدّم ولا تأخّر بين الإنسان ونفسه بالنسبة إلى زمانيه في الدنيا ، لأنّ المين والنفس في الصورتين ليستا عينا ونفسا من كلّ وجه ، بل المقدّم غير المؤخّر فيهما بقيد معتبر في كلّ واحد من الطرفين يجعله غير الطرف الآخر ويجعل تقدّم المتقدّم على المتأخّر ممكنا . فزيد الذي في عالم الآخرة الثاب في الجنة أو المذب في جهنم وزيد الذي كان في الدنيا غيران طبعاً ، مهما كانا ذاتاً واحدة كما يقال الإيمان غيران ، فلا يكون تقدّم زيد الدنيوى على الأخرى تقدّم الشئ على نفسه . ولو لم يكن الزيدان المذكوران غيرين لوجد هذا في دنياه نعم الجنان أو عذاب جهنم ووجد ذاك في الجنة أو النار حالات كونه في الدنيا ، وهذا مستحيل كاستحالة وجود رجل واحد في آن واحد في دارين مختلفتين . وكذا الإنسان في شيخوخته غيره طبعاً في شبابه ، وإلا كان شيخاً وشاباً في زمان واحد وهو محال .

فظهر من هذا أن الزمان بل المكان أيضاً داخل في مشخصات الأشخاص وأن دخوله لا يمنع الحشر الجسماني على طريقة إعادة المدموم بعينه التي في مذهب جمهور المتكلمين ، كما زعمه خصوم هذا المذهب ، لأنّ المطلوب في كون الماد عين المبتدأ ليست العينية من كلّ وجه المستحيلة والمستلزمة دخول المدم بين الشئ ونفسه أو تقدّم الشئ على نفسه بل يكفي وجود الاتحاد الدائى بين المبتدأ والماد على وجه يصح بينهما الحمل بهو هو ، وإن تنابرا من حيث أن المبتدأ مقدّم الوجود على الماد ، لكن لا يمنع هذا

التقدم وهذا التباين كون التأخر عين المتقدم ومتحدا معه من حيث الذات ، كالا يمنع التقدم والتباين بين زيد الشاب وزيد الشيخ كونهما ذاتا واحدة ^(١) . والفرق بين كون زيد رجلا واحدا في شبابه وشيخوخته وبين كون زيد المعاد في الآخرة متحدا الذات مع زيد السابق في الدنيا ، لدخول العدم بين زيدين في الصورة الثانية وعدم دخوله في الصورة الأولى ، ليس بفارق معتدبه ، لأنه إذا مكن دخول التقدم والتأخر بين الشيء ونفسه يمكن دخول العدم أيضا ، والتفريق بين الدخولين في الإمكان وعدم الإمكان تحكم لا يمكن إثباته من مدعيه . والسبب في إمكان دخول التقدم والتأخر بين الشيء ونفسه فيما أمكن ، أن التأخر ليس عين المتقدم من كل وجه ، فهما غيران مع الاتحاد الذاتي كما أوضحنا من قبل ، وإذا كانا غيرين جاز أن يدخل بينهما العدم أيضا كما دخل التقدم والتأخر .

ولقد أخطأ العلماء المحققون الذين لم يميزوا إعادة المعدم حاكين باستحالة تقدم المبتدأ على المعاد مع كونهما ذاتا واحدة ، قياسا على استحالة تقدم الشيء على نفسه الذي في الدور المحال ، أخطأوا في حكمهم هذا وقياسهم ، لأن هذا التقدم الذي في الدور يتضمن التناقض بأن يكون الشيء موجودا قبل وجوده . ولا تناقض في تقدم زيد الذي في الدنيا على نفسه في الآخرة ، وسبب الفرق بينهما أن الشيء مع نفسه في الدور نفسه من كل وجه ولا مغايرة بينهما أصلا ، بخلاف تقدم المبتدأ على المعاد . فلا تناقض فيه ، فمدار الاستحالة والإمكان على وجود التناقض وعدم وجوده ، فدخول التقدم بين الشيء ونفسه محال في الدور لاستلزامه التناقض وكذا دخول العدم محال فيه ، ويمكن دخول كل منهما في إعادة الوجود في الدنيا إلى الوجود الثاني في الآخرة بعد

[١] بل ان هذا التباين القليل بين شيئين ، لازم ونافع ليصح الحكم بينهما بهو هو ، فضلا عن كونه مانعا ومضرا ، بناء على أن المنطقين يشترطون صحة الحمل بين موضوع القضية ومحمولها بأن يكونا متحدتين في الخارج ومتباينين في الذهن ، وبعبارة أخرى متحدتين بالذات ومتباينين بالاعتبار . ومعنى هذا الاشتراط أن العينية من كل وجه تضر صحة الحمل . ولذا احتاج قول الشاعر :
«أنا أبو النجم وشعري شعري» إلى التأويل

العدم ، إذ لا تناقض في هذا التقدم والتأخر ، كما لا تناقض في تقدم زيد الشاب على زيد الشيخ ، ولا تناقض أيضا في دخول العدم بين زيد في الدنيا وزيد في الآخرة كما كان دخوله في الدور موجبا للتناقض : فإذا قلنا إن حركة المفتاح متوقفة على حركة اليد لا يجوز أن نقول وحركة اليد متوقفة على حركة المفتاح لكونه دورا ، وذلك لأن القول الأول يتضمن تقدم حركة اليد على حركة المفتاح تقدم العلة على معلولها ، والقول الثاني يتضمن المكس أعني تقدم حركة المفتاح على حركة اليد بأن تكون حركة المفتاح علة لحركة اليد كما كانت حركة اليد علة لحركة المفتاح ، فتكون حركة اليد متقدمة على التقدم عليها وهو حركة المفتاح ، والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على الشيء ، فيلزم تقدم الشيء على نفسه أي يلزم وجوده قبل أن يكون موجودا وهو تناقض مستلزم لوجوده وعدم وجوده مما في آن واحد ، ولا تناقض في وجود زيد في الدنيا قبل وجوده في الآخرة ولا في وجوده في الدنيا شابا قبل وجوده شيخا لعدم كون كل من الوجودين المتقدمين علة للوجودين المتأخرين ولا الوجودين المتأخرين علة للوجودين المتقدمين ، بل الله سوجهما متقدمين ومتأخرين ولأن زمان التقدم ومكانه مختلفان عن زمان التأخر ومكانه أو على الأقل زماناهما مختلفان ، ولهذا أمكن هذا التقدم والتأخر بين الوجودين ولم يضرا بمسألتنا بل نفعاهما ، حتى لو كان زيد في زمان وجوده في الدنيا ومكانه فيها موجودا أيضا في جنة الآخرة أو جحيمها كان محالا ، وسبب الاستحالة على هذا التقدير ليس التقدم والتأخر بل كون الواحد اثنين ، وكذا لو كان زيد شابا وشيخا في زمان واحد.

ولئذ كر مثلا ثانيا لتقدم الشيء على نفسه في الدور المحال ليزداد ما يقابله من التقدم الممكن وضوحا : مثلا يصح القول بأن الدجاجة تخرج من البيضة ويصح القول أيضا بأن البيضة تخرج من الدجاجة. ولكن لاحظ قول القائل مشيرا إلى بيضة معينة ودجاجة معينة : إن كلا منهما خرجت من الأخرى ، إذ لا يمكن أن تخرج الدجاجة من البيضة التي باضتها هي نفسها بعينها . فلا بد إذا كانت هذه الدجاجة خرجت من

البيضة كما خرجت البيضة من الدجاجة ، أن تكون تلك البيضة خرجت من دجاجة غير هذه الدجاجة ، وإلا لم تقدم هذه الدجاجة على نفسها وأن تكون موجودة قبل وجودها لتخرج منها البيضة التي خرجت هي أى الدجاجة منها ، وهو تناقض محال ودور باطل .

وصفة القول في إثبات النشأة الأخرى أنها ثابتة ببلاغات صريحة محكمة من الله في الكتاب الذي أنزله على رسوله المؤيد رسالته بالمعجزات . فهذا دليل حدوث عالم الآخرة في المستقبل ووقوع ما ورد بشأنها في كتاب الله فعلا وجسمانيا . ويلزم مع هذا الدليل العقلي مهما كان دليلا قطعيا أن يثبت إمكان ذلك العالم بدليل آخر عقلي ، على معنى أن لا يوجد مانع عقلي من خلق هذا العالم بعد ثبوت وجود الله الذي تسع قدرته جميع الممكنات والذي خلق الحياة الدنيا قبل الحياة الأخرى . وقد تيسر لنا الفراغ بمحمد الله من إقامة هذا الدليل العقلي على إمكان المعاد إما بالاستعانة من بقاء الروح بعد افتراقها عن البدن أو بتحقيق جواز إعادة المدوم .

ولنا أن نستدل على وجود النشأة الثانية للإنسان بدليل « كانت » على وجود الله ، كما جعلناه فيما سبق دليلا على وجود الأنبياء ترجيحاً على كونه دليلا على وجود الله ، بل الدليل المذكور يقوم على وجود النشأة الثانية قبل أن يقوم دليلا على وجود الأنبياء في رأينا ، وقبل أن يقوم دليلا على وجود الله في رأي « كانت » .

ولنا أيضا أن نقول في إثبات الحياة الثانية للإنسان في عالم آخر: إن كون الإنسان مخلوقا أو موجودا في غاية الأهمية ، لا يتناسب قطعا مع كون وجوده مقصورا على حياته الدنيا القصيرة . فالذين يعتقدون أن الإنسان فردا أو أمة ، يظهر في وجه الأرض مدة كما يظهر النبات ثم يغيب ويتلاشى أبداً ويُنسَى كأنه لم يكن موجودا ولا شيئا مذكورا ، فهم قبل كل شيء يحرقون أنفسهم ويحترقون عقولهم في ضمن احتقارهم أنفسهم ويشكرون البعث بعد الموت بهذه العقول الحقيرة . أما ما قرأته قبل سنين في مقالة

نشرت في جريدة « الأهرام » لواحد من الماديين من أنهم ينتظرون من رقى العلم في المستقبل أن يكتشف دواء لكل داء ويرفع الموت فيحصل للبشر الخلود ونعيم الجنان في الدنيا ، فلا ينفع الذين ماتوا من أعظم العقلاء وأكابر المحسنين عملا الماضين والآتين قبل حلول ذلك الزمان الخيل ، ولا يكون عزاء للمتخيلين أنفسهم البعيدين عن زمان الاكتشاف ، فلا يتقدم من الاحتقار ولا ينفذ غيرهم من الضياع الأبدى .

وأما استخراج خلود الروح من ثبوت وجودها بالكشفيات الجديدة ثم استخراج وجود عالم الآخرة من خلود الروح ، كما وقع للأستاذ فريد وجدى رئيس تحرير مجلة الأزهر في بعض تطوراته الجديدة ، من غير إسناد ذلك العالم إلى نصوص القرآن لكونها عنده متشابهة لا تصلح دليلا لإثبات أى مطلب - فاستخراج لا يخرج منه ما يصلح للدلالة على المطلوب ، لأن وجود الروح لا يستلزم خلودها ولا خلودها يستلزم وجود عالم الآخرة مطلقا ، فضلا عن وجوده في صورة جسمانية كما هو المعتقد في دين الإسلام ، مبني على منطوق آيات كثيرة جداً من كتاب الله محكمات .

خاتمة الأبواب الثلاثة المتقدمة

رى من اللازم المفيد أن نسجل هنا وننحن في مختتم الباب الثالث من هذا الكتاب على نتيجة مساعينا في الأبواب الثلاثة التي أثبتنا في الباب الأول منها وجود الله وفي الثالث وجود الأنبياء وفي الثاني حدوث العالم ، فلولا ما ثبت في البابين الأولين من وجود الله وحدث العالم لاسيا وجود الله لما أمكن إيضاح كيفية وجود العالم ووضع فلسفة عامة لكيانه أولا ونظامه ثانيا . وملاحظة الماديين والطبيين في عجز تام عن وضع هذه الفلسفة المالمية ، على الرغم من أنهم علماء الطبيعة الذين احتكروا اسم العلم لما يعلمون ، واختلافنا معهم أنهم يمتفون بوجود هذا العالم المحسوس الذى يعبر عنه بالطبيعة ولا يمتفون بوجود فيما وراءه . نعم ، العالم المحسوس الذى هو عالم الطبيعة

لا يقف عند حد بل يزداد يوماً عن يوم بكشف جديد من علماء الطبيعة ، فيظهر غداً وجود كثير مما لم يكن لنا بالأمس علم بوجوده ، وملاحظة الماديين لا ينكرون ذلك ، لكنهم لا يمتزفون بوجود ما زاد على العالم المحسوس إلا بعد أن ثبت وجوده بالتجربة الحسية التي يقوم بها العالم الكاشف ، ولا يؤمنون بالغيب الذي تؤمن به ، ما دام غيباً خارجاً عن متناول الحس ، وإن شئت فقل : لا يؤمنون بشيء فيما وراء الطبيعة إلا بعد أن اطلع عليه علم الطبيعة بتجاربه الحسية وألحقه بالطبيعة ، فلا شيء عندهم فيما وراء الطبيعة ما بقى فيما وراءها . وهذا العالم المحسوس موجود عندهم من نفسه من غير موجد أنشأه ومالك يتصرف فيه وبمشيئه على النظام الذي سن له . وقد قلنا في مقدمة الباب الأول من هذا الكتاب إن هذه البيوت والمنازل التي يسكنها الناس في المدن والقرى من قصور الملوك إلى أكواخ الفقراء ، إذا كان لابد لكل منها من بان، فمن الذي بنى السماوات والأرض ومن هو مالكها المتصرف فيها والمهيمن عليها وفاعل هذه الأفعال البديمة التي يتضمنها الكون ؟

فالذين لا يؤمنون بوجود خالق الكون وواضع نظامه، مثلهم كمثل المنكرين لوجود من بنى تلك البيوت والقصور مدعين كونها مبنية من نفسها ، ما داموا لم يروا بانيها وهو بينها . ونحن المؤمنون بالغيب تحت إشراف العقل وإرشاده نعتز عند رؤية البناء ، بوجود الباني وإن لم نره . فالفرق بيننا وبينهم بسيط إلى هذا الحد ، فهل يسمع الملاحظة أن يدعوا إمكان وجود بيت أو قصر من تلك البيوت والقصور التي هي صنع البشر ، بنفسها من غير وجود بان وصانع ؟ فإن لم يسمعهم ذلك فكيف يسمعهم القول بوجود صرح العالم بسماواته وأرضه ، بنفسه ، من غير وجود بانيه ؟ أليس للسموات والأرض أهمية كأهمية واحد من البيوت المبنية بأيدي البشر حتى تستغنيا عما لا يستغنى عنه من الباني ، أم كان استغناؤهما عن الباني ، لكونهما في غاية العظمة والبداعة ؟ أما الاحتمال الأول وهو كونهما في الأهمية دون البيوت المبنية بأيدي البشر

فباطل بالبداهة ، وأما الاحتمال الثانى وهو أن يكون البناء الأعظم والأبدع مستغنياً عن البانى حين كان أقل البنيان وأحقره غير مستغنى عنه ، فى غاية البعد من العقل .
لألا ، إن القائلين باستغناء العالم عن الصانع لم يقولوا به لتفاهته ولا لسكونه فى غاية العظمة بل لأنهم وجدوا صرح العالم حاضراً أمام أعينهم مصنوعاً ، من غير حاجة إلى نشدان صانع له . ولولم يجدوه حاضراً لما وسمهم القول بوجود أصغر جزء منه من غير صانع . فسبب استغناء العالم عندهم عن الموجد هو وجوده من غير حاجة إليه فى نظرهم ، وهم ليسوا بأذكياء لحد أن يتنبهوا لما فى هذا التعليل من المصادرة على المطلوب .
ومن السهل على القارىء أن يفهم مبلغ ذكائهم من عدم إبهامهم بالعقل كما يابهون بالحس ، ذلك الذى أحوجنا على طول الكتاب إلى الدفاع عن كرامة العقل حيال الحس .

فإن قيل : ملاحظة المادية والطبيعية قائلون بأن العالم لا أول لوجوده فهو موجود من الأزل ولهذا استغنى عن الموجد لأن إيجاد الموجود تحصيل للحاصل ، وليس للمؤمنين بالله أن ينكروا وجود مالا أول لوجوده واستغنى عن الموجد لأن الله تعالى عندهم لا أول لوجوده وهو مستغنى عن الموجد لهذا السبب ، فكما أن الله تعالى لا أول لوجوده ولم يسبقه العدم فاستغنى عن الموجد ، فليكن العالم كذلك عند الملاحظة .

قلت عقلاء البشر مضطرون - لقطع التسلسل فى تعليل وجود الموجودات المحتاجة إلى علة موجدة - إلى الاعتراف بوجود موجود بنفسه لا أول له ولا موجد يوجد ، ليكون علة أولى لسائر الموجودات وينتهى فيه تسلسل العلل . ومعنى هذا أن وجود الله بنفسه من غير موجد يوجد نعترف به اضطراراً وعلى خلاف القياس . وإلا فعقل البشر لا يدرك موجوداً لا أول له ولا موجد^(١) وإن كان يدرك ضرورة وجود هذا الموجود بعد النظر فى وجود العالم ، ولولا الضرورة القاضية لما اعترفنا به . وبمد الاعتراف بوجود واحد لا أول لوجوده لا نحتاج إلى وجود موجودات كذلك ، بل لا نحتاج

[١] ولنا قال اسپنسر بلسان طفله الباذخ : من أوجد الله ؟ (ص ١١٤ - جزء ثان) .

وجود موجود آخر من هذا القبيل لأن الضرورات تقدر بقدرها . فالفرق إذن بيننا نحن القائلين بوجود إله واحد خالق للكائنات وبين منكرى الإله الخالق القائلين بوجود الكائنات بأنفسها وطبائعها من غير موجد ، أننا نعتقد موجودا واحدا يجب وجوده لإسناد وجود سائر الموجودات إليه ، وهم يمتقدون وجود موجود واجب الوجود بعدم الموجودات في العالم ، لأن الموجود بنفسه من غير موجد يكون واجب الوجود ، مع أن القول منا بوجود موجود واحد واجب الوجود لم يحصل إلا اضطرابا ، فلا يجوز أن يتمدى في القول به حد الاضطراب ، ومع أن موجودات العالم غير جذرية بأن تكون واجبات الوجود .

ولا يقال: إن ملاحظة المادية والطبيعية لا يدعون كون العالم موجودا بنفسه من غير موجد كالبناء من غير بان ، بل يقولون إنه فعل الطبيعة وأثرها ، لآنا نقول : إن كان ما عبروا عنه بالطبيعة موجودا ذا علم وقدرة وإرادة تكفى لإيجاد العالم وتمشيته بعد إيجاده على وجه النظام المشهود ، وكان هذا الموجود لا يحتاج في وجوده إلى أى شئ ، حين كان وجود كل شئ محتاجا إليه ، فهذا هو الله الذى نقول به نحن المؤمنون بالغيب ولا يبقى خلاف بيننا وبينهم إلا في التسمية والتعبير . لكننا نعلم أن الطبيعة التى يقولونها بدلا من الله لا يريدون به موجودا مستقلا عن العالم ، وإنما هى عندهم كناية عن عدم وجود موجد للعالم ، لكونه موجودا بنفسه وطبيعته . وهذا اعتدنا هو القول بالحال لأن الموجود بنفسه لا يكون إلا واجب الوجود كما قلنا ويكون مستحيلا تغيره من حال إلى حال ووجوده أو وجود شئ منه بعد العدم ، وعدمه أو عدم شئ منه بعد الوجود ، بل يستحيل تجزؤه وتركبه المستلزم لاحتياجه إلى أجزائه . والعالم المتغير المتجزئ المحتاج على الأقل إلى أجزائه لا يكون واجب الوجود ، بل يمكننا يقبل الوجود والعدم متساويين بالنسبة إلى ذاته ، فيحتاج في وجوده ، إلى مرجح يرجح له جانب الوجود ويوجد به بعد أن كان معدوما ، وفى عدمه إلى مرجح يرجح له جانب العدم فيعدمه بعد أن كان موجودا ، وفى وجوده يحتاج أيضا إلى مرجح يرجح له أن

يكون على نوع معين من أنواع الوجود وعلى شكل معين من أشكاله فلو أنكرنا له هذه الحاجات كان قولنا برجحان أحداً المتساويين بنفسه على الآخر من غير مرجح، وهو محال متضمن للتناقض . وهذا المرجح عندنا في وجوده أو عدمه وفي كونه على نوع معين من أنواع الوجود وعلى شكل معين من أشكاله هو إرادة الله كما قال الله تعالى في كتابه الكريم : « وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون » فلو كان العالم أو أى جزء من أجزائه موجوداً بنفسه من غير موجد وموجوداً على نوع معين وشكل معين من غير معين ، لزم الرجحان من غير مرجح أى لزم كون ما فرض وجوده وعدمه ثم وجوده على نوع دون نوع وشكل دون شكل متساويين بالنسبة إلى ذاته ، خلاف ذلك أى غير متساويين . وخلاف المفروض محال متضمن للتناقض .

فالملاحدة الزاعمون أن مذهبهم في عدم الاعتراف بوجود الله مذهب العلم غير المعترف بما لم يثبت وجوده بالتجربة الحسية ، غافلون وجاهلون لحد أن يزعموا التناقض المحال علماً . فإذا كان العلم الطبيعي يبحث عن الأثر ويُنفِل المؤثر أو يبحث عن المؤثر القريب ويُنفِل العلة الأولى، فالعقل الذى يميز المحال من الممكن والذى هو أبعد نظراً من العلم الطبيعي وأوسع ، يقضى بأن الكون أثر لإرادة عليّة عليمة مسيطرة على ما يدّعونونه الطبيعية . ولعل سبب عدولهم في إدارة الكون من هذه الإرادة العليمة الحكيمة إلى طبيعة لا علم لها ولا إرادة ، بل لا وجود لها أيضاً كما حققنا في محله من هذا الكتاب من أنها كناية عن عدم وجود فاعل لهذا الكون ونظامه ، سبب عدولهم إليها على الرغم من استحالة صدور مثل هذا الأثر العظيم عما لا علم له ولا قدرة ولا إرادة بل لا وجود ، أنه إذا لم يكن لهذا الكون مالك سوى تلك الطبيعة المدممة التى ليس من شأنها أن تحاسب أحداً على ما فعله في السر والعلن ، فلا توجد فوق الإنسان قوة يُخشى

بأسها ولا يؤمن مكرها فتحصل له الحرية التامة كما يعبرون ويعتزون به. ومن هذا بنى الفيلسوف « كانت » مسألة وجود الله على دليل الأخلاق فقال لولا الله لانهارت دعائم الأخلاق . ونحن مع استحسان دليله هذا مصرون على القول بأننا لانجده في القوة والأهمية بحيث تبنى عليه مسألة وجود الله التي هي أعظم المطالب الفلسفية وأهم من كل شيء . ومن مسألة الأخلاق أيضا . وقد سبق الكلام عليه في آخر الباب الأول (ص ٧٨ - ٧٩ الجزء الثالث) .

على أن العلم الحديث المثبت الذي يعزى إليه عدم الاعتراف بوجود الله ، آخر مذهب هذا العلم أن كل شيء في الكون راجع إلى الحركة ولا موجود غيرها، حتى إن المادة التي كانت لها الأزلية والأبدية عند الماديين البوخرين ، لا وجود لها، وإعما البقية من تلك المادية القديمة هي القوة هي الحركة . ولا نناقشهم هنا كيف تكون حركة من غير أن يكون هناك شيء متحرك هو المادة أو ما يقوم مقامها بعد زوال دولتها الأزلية والأبدية ، وإنما نسألهم عن سبب هذه الحركة أعني المحرك ، ولا ترتاب في أنهم يقولون في الجواب إن سببها الحركة التي اتصلت بها من جانب الماضي طبق ما ذهب إليه « ديمقراط » الحكيم اليوناني القديم، كما أن سبب تلك الحركة المتقدمة بدرجة واحدة هو الحركة المتقدمة بدرجتين . وهكذا الحال في كل سلسلة الحركات الميكانيكية بأن يكون ما تقدم منها سببا لما تأخر وما تقدم المتقدم سببا للمتقدم ، وهكذا دواليك من غير أن تكون لسلسلة الحركات الممتدة إلى جانب الماضي نهاية تبدأ منها السلسلة ولا تكون قبلها حركة . وبفضل هذه اللانهائية نجد كل حركة سببها فيما قبلها ولا تحتاج الحركات التسلسلة إلى محرك خارج عن أجزاء السلسلة المحرك بعضها بعضا .

هكذا يقولون اليوم ، وبهذا يتضح أن المرجع الحقيقي لاستناد الملاحدة في قولهم باستثناء العالم الذي هو اسم لمجموعة الكائنات ، عن وجود الله ، ليس عقيدة عدم

احتياج أى موجود في وجوده وأى حادثة في حدوثها إلى السبب، وإن كان ظاهر قولهم بأن كل ما كان وما يكون في العالم ناشئ من طبيعة الكائن، يقتضى نفى السبب، لكن الحقيقة أنهم لا ينكرون مبدأ العملية ولا يقولون بتكوّن كل كائن بنفسه من غير تأثير فيه من الخارج، وهو الذى يعبر عنه علماء الكلام بالرجحان من غير مرجح ويبطلونه . فالملاحظة أيضا لا يقولون بهذا الذى يقتضى مع مبدأ العملية، وإنما يقولون بنفى السببية والعملية من خارج العالم، فلكل كائن سبب يوجب كونه والسبب كائن آخر له سبب أيضا وسبب السبب أيضا سبب، وهلم جرا إلى ما لا نهاية له من الأسباب المتقدمة المهيئة لمسيباتها التى كل منها أيضا سبب لما بعده . ولمدم انتهاء الأسباب المتقدمة إلى سبب أول لا سبب قبله، ولكون العالم قديما عندهم لا بداية له، على خلاف ما قلنا نحن في الباب الثانى من أن العالم حادث له بداية، فلا حاجة عندهم لوجود العالم إلى وجود الله، لأن وجود العالم عبارة عن وجود سلاسل أسباب غير متناهية لمسيبات مثلها غير متناهية، ولكون الأسباب غير متناهية في جانب الماضى وكون جميعها داخلة في أجزاء العالم، فلا يحى . في الجانب المتقدم دور الحاجة إلى وجود الله في خارج العالم ليكون سببا أول لتلك الأسباب وعلّة أولى لتلك الملل، إذ لو جاء دورها لجاء بعد انتهاء الأسباب المتقدمة الداخلة في العالم، إلى سبب لا يتقدمه سبب من جنسه داخل في العالم، لكنهم يقولون إن الأسباب المالمية المتقدم بعضها على بعض غير متناهية .

فالأساس الأخير لمذهب الإلحاد وسنّده الذى يستند إليه نهائيا، قدم العالم وتسلسل الملل، وما يتوقف عليه هدم هذا المذهب إثبات حدوث العالم وإبطال تسلسل الملل والأسباب إلى غير نهاية . وقد كان أعظم غلطة وقع فيها الشيخ محمد عبده ولن يقع في مثلها رجل من رجال العلم والدين، إنكاره لبطلان التسلسل الذى يدور عليه إثبات وجود الله تعالى ^(١) ونحن بتوفيق الله عز وجل قنابوا جب هذا الإبطال في أمكنة عدة

[١] سبق منا في الباب الأول والباب الثانى من الكتاب أن قلنا نفى قول الشيخ بإنكار بطلان التسلسل ورددناه عليه .

من هذا الكتاب أوضح قيام يتمكن من إدراكه الخاص والعام ، ولا نضن هنا أيضا بصورة مختصرة من إبطال ذلك الباطل ، تطبيقا له على آخر نظرية علمية في الكائنات أعني كونها عبارة عن سلاسل الحركات ، فنقول :

تسلسل الحركات إلى غير نهاية في جانب الماضي على أن لا يكون لأي حركة منها سبب محرك غير الحركة التي قبلها، فتكون كل حركة، تقدمتها حركة أخرى تسببها، فلا نهاية للحركات الماضية ولا نهاية لأسبابها التي هي عبارة عن الحركات أيضا .. تسلسل الحركات هكذا باطل ، ولا نبني دعوى بطلانه على برهان التطبيق أو غيره من البراهين المبطله للتسلسل المعروفة عند علمائنا المتكلمين بل عند الفلاسفة القدماء أيضا والتي اعترض عليها بعض العلماء قديما أو حديثا بحق أو بغير حق ^(١) وإنما نبني دعوانا على إبطاله فملى يقتنع به القارئ معنا فنقول : إن دوام الحركات في جانب الماضي التي لا محرك لها رأسا غير محرك بعضها بعضا ، ضرب من الوهم والخيال . فالأوهام الكاذبة التي رى بها الشيخ محمد عبده البراهين المنصوبة لإبطال التسلسل ، موجودة في التسلسل نفسه لاسيما تسلسل الملل ، لكن الشيخ التبس عليه محل الوهم الكاذب فظن المبطل باطلا والباطل حقا .. تتضح هذه الحقيقة عند تصور المسألة في عدد متناه من الحركات : فلو فرضنا انتهاء سلسلة الحركات الممتدة من الحال إلى الماضي بعد خمسين حركة متراجعة ، وفرضنا أن سبب الحركة الأخيرة المتصلة بزمان الحال هو الحركة التاسعة والأربعون وسبب الحركة التاسعة والأربعين هو الحركة الثامنة والأربعون وسببها السابعة والأربعون ، وهكذا الحال إلى أن تأتي الحركة الأولى فرائبها لانستند إلى محرك من خارج السلسلة أى لاسبب للحركة الأولى ، وليست حركتها قوائية « ديناميك » تندفع بنفسها ، بل حركة ميكانيكية منتظمة ، وكذا الحركات التي بعدها .

[١] تقدم الكلام على هذه النقاط في البابين الأولين من الكتاب لا سيما في فصل حدوث العالم من الباب الثاني .

فإذا انتفى سبب الحركة الأولى انتفت الحركة الأولى نفسها، وإذا انتفت الحركة الأولى التي كانت سبب الحركة الثانية انتفت الحركة الثانية أيضا، وبانتفاء الثانية انتفت الثالثة وبانتفائها انتفت الرابعة، وهكذا يقال في كل حركة بعد حركة منفية إلى أن نبليح الخمسين فرأيناها لا سبب لها ولا حركة. فسلسلة الحركات المؤلفة من خمسين حركة تصير ضربا من الخيال الكاذب إذا لم يكن هناك محرك أصلي سوى تحريك الحركات بعضها بعضا بأن يحرك المتقدم منها المتأخر الذي يليه، لأننا رأينا عيانا أن لا حركة متقدمة ولا تحريكها للمتأخر. نعم رأينا انعدام الحركات لانعدام أسبابها، في سلسلة فرضناها مؤلفة من خمسين حركة وهي متناهية، فهل يكون الحال غير ما رأينا من الخيال لو فرضنا سلسلة الحركات لا تنتهي في جانب الماضي إلى حركة لا تتقدمها حركة، أى لو فرضناها غير متناهية؟ وماذا ينفع سلسلة الحركات التي رأيناها لا وجود لها إلا في الوهم والخيال عند فرضها مؤلفة من خمسين حركة، ماذا ينفعها أن نضم إليها من أمثالها عددا لا نهاية له من جانب الماضي، فهل تنقلب الحركات الموهومة المتناهية بانضمام الحركات الموهومة غير المتناهية إليها حركات واقعية؟ والواقع أن الزيادة في الموهوم الكاذب لا تكون إلا لزيادة في الكذب والوهم، وإن كان في الزيادة اللامتناهية التي لا يمكننا معاينة جميع أجزائها كعناية كل جزء من أجزاء السلسلة المؤلفة من خمسين حركة، بعض تغطية وإخفاء لما تضمنته من كاذب الخيال. فإذا لم يكن لتلك الحركات المفروضة محرك غير أن يكون المتقدم منها سببا للمتأخر لزم أن يكون كل ما فرض وجوده من تلك الحركات غير موجودة، وهو تناقض محال سواء كان عدد الحركات متناهيا أو غير متناه.

فهما اعترض المعارضون على بطلان التسلسل وانتقدوا البراهين المقامة لإبطاله، فهذا النوع من التسلسل وهو تسلسل الملل والأسباب الذي تأخذ كل علة فيه وجودها وعليتها من علة أخرى قبلها من غير أن تكون هناك علة أصلية تنتهي فيها سلسلة الملل ولا يكون وجودها وعليتها مأخوذة من غيرها، والذي يبنى إثبات وجود الله على (١٥ - موقف العقل - رابع)

إبطاله، ليس في بطلانه أدنى ريبة لعدم وجود سلسلة كهذه إلا في الوهم والخيال. والذين يعتبرون الكون مجموعة مؤلفة من سلاسل حركات لا بداية لها وكل حركة في كل سلسلة متولدة من حركة مثلها متقدمة عليها، يخيل إليهم وجود حركات لانهاية لها في جانب الماضي كل حركة سبب لما بعدها مسببة عما قبلها، ولا سبب لهذه الحركات من خارج السلسلة غير تولد بعضها من بعض. لكن هذه السلسلة المتوقف وجود كل جزء منها على وجود جزء قبله، لم تكن عبارة عن سلسلة موجودات مسببات عن أسباب موجودة، بل سلسلة موقوفات في وجودها على موقوفات ومحتاجات إلى محتاجات، فإن كان أول جزء من هذه السلسلة موجودا فكل ما عداه المبني وجوده على وجوده موجود أيضا، لكن لا أول لهذه السلسلة حتى يقال إن كان موجودا فكل ما عداه موجود، بل يفر هذا الأول كلما أردت النظر في حاله لتعلم أنه موجود أو غير موجود، إلى أول منه فتجده موقوفا وجوده على وجود ما قبله. وتجد ما تريد أن تعتبره أول ليكون منبع فيضان الوجود منه إلى ما بعده من أجزاء السلسلة، ليس بأول، ومهما أمنت في الطلب فلن تصل بذهنك إلى أول جزء لهذه السلسلة يكون موجودا بالإصالة وما بعده موجودا بالتبعية له، ولو وصلت إليه انقطع التسلسل ونجحت دعوانا وهي وجود الواجب لادعوى المتمسكين بالتسلسل طلبا للاستغناء به عن الواجب، فإذن لا وجود لسلسلة الأسباب التي يتمسك بها مجانين التسلسل لأن وجودها يتوقف على وجود أولها الذي يكون مبدأ وجود الآخرين، في حين أن وجود أول لسلسلة التسلسل انقطاع التسلسل وانهدامه.

فالتسلسل الذي هو أعظم لعبة للشيطان بأذهان المفكرين لوجود الله بل وأذهان بعض الغافلين من المؤمنين، ينقض نفسه بنفسه في نظر الماقل اليقظان، لأنه إذا لم يكن للسلسلة التي يتخيلها المتخيلون في التسلسل وجود فلا وجود لما بعد أولها المبني وجوده على وجوده. وإذن لا وجود لسلسلة حركات غير متناهية يظنونها موجودة، على الرغم من ظهور عدم وجودها عند درسيها متناهية، فما هي إلا سلسلة حركات معلقة الوجود على أسباب غير موجودة على ظن أنها موجودة. ومنشأ الغلط في الظن إقامة

عدم تنأهى الأسباب التى لا وجود لها مقام وجود الأسباب ، وقد أوردت فى الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب أمثلة تزيد فى إيضاح ما فى هذا التسلسل من البطالان والنتيجة أن العالم إن كان عبارة عن مجموعة مؤلفة من سلاسل حركات، فلا بد أن يكون لها محرك من خارج السلسلة تنتهى هى فيه ، وإلا فلا يمكن وجود حركة واحدة فضلا عن وجود سلاسل حركات، وهذا المحرك هو الله . ثم إنه لو أمكن استغناء عالم الحركات الذى هو عالمنا على آخر رأى العلم ، عن محرك مستقل غير تحريك الحركات بعضها بعضا ولم يترتب عليه ما يبناه من التناقض ، لاحتاج ذلك العالم إلى وجود الله فى نظام الحركات وفى تعيين ما يترتب على الحركات من الغايات ، إن لم يحتج إليه فى نفس الحركات من طريق فرض المحال .

هذا تلخيص إثبات وجود الله وفى ضمنه إثبات حدوث العالم بإثبات البداية له عند إبطال التسلسل اللازم لإثبات وجود الله . أما إثبات وجود الأنبياء فقد أثقنا عليه فيما سبق غير بعيد^(١) دليلا أقامه الفيلسوف « كانت » لإثبات وجود الله الذى هو أعلى مطلب فلسفى ، فى حين إننا لم نره متناسبا مع جلالة ذلك المطلب ، لعدم إفادته اليقين الضرورى الذى هو وجوب الوجود كما أفادته الأدلة التى ذكرنا صورة مختصرة منها آنفا . وحسبنا فى القيام بواجبنا إزاء مطلب إثبات النبوة أن بنيناه على دليل يعدل فى الأهمية دليل « كانت » لإثبات وجود الله . وسنقيم دليلا آخر خاصا بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم فى الباب الرابع من الكتاب عند الكلام على مسألة فصل الدين عن السياسة . وأما مسألة معجزات الأنبياء فنخالفنا فى غنى عن التنبيه إلى مبلغ عنايتنا بها ، وقد استغرقت مكافأة منكبرى المعجزات طول الباب الثالث من الكتاب ، وذلك الباب الثالث قد قرأه القارىء إلى هنا فى شكل كتاب صغير مستقل . والآن ننتهى مما أردنا أن نكتبه نتيجة للأبواب الثلاثة المتقدمة، وعند ذلك ننتهى أيضا من الكتاب الصغير سائلين الله تعالى الهداية والمغفرة لنا وللقارئ .

بعد « القول الفصل »

عسى قراء فصل القول منى - وهذا الفصل بعد الفصل باد -
يكون جواب من لا قيت منهم مبينا عنهما في كل ناد :
لئن أسمعت عيسى في علاه فلست بمسمع أذن العناد
وعيسى لا يزال هناك حيا ولكن لاهياة لمن تنادى

نشرت « الرسالة » مقالات فضيلة الشيخ شلتوت التي كتبها ردا على كتابي « القول الفصل » والتي أشادت بها « الرسالة » معلقة عنها قبل نشرها . أما أنا فاكنت كتبت الجواب على هذا الرد ، استغناء بما يتضمنه الكتاب نفسه عن الجواب على ردود مثلها تقع على خارج الصدد طائشة عن ساحته المحصنة بالحجج ، واكتفاء بما كتبه العلماء الأعلام في نقض تلك المقالات . ولكني رأيت في رد الشيخ الوجه جُلُّهُ إلى تعلية صغيرة كنت أوردتها في الكتاب عرضا ، ما يوم أني افترت عليه أو على عضو مجهول من جماعة كبار العلماء ، شكافي كونه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم آخر الأنبياء أو شكافي كفر الشاك ، وقد اختلفت هذا العضو في خيالي . فهذا الإيهام يسكت كتابي وكتب العلماء الأعلام عن الجواب عليه ويوجب على نفسي القيام به مستقلا .

وبعد أن التزمت الجواب على مقالات الشيخ لهذا السبب الخاص بنقطة معينة منها تتعلق بذمتي وأمانتي في البحث ، لم أكف عن التكلم عليها في صورة عامة ، سواء كان موقع منها في داخل الصدد أو خارجه . وأنا أقدم الكلام في الصدد وأرجى غيره وإن كان فيه الأمر الذي اعتبرته الدافع الأول إلى نشر هذا الجواب ، فأقول :

بجانبنا نحن القائلين برفع عيسى عليه السلام إلى السماء ونزوله منها عند اقتراب الساعة - ومعنا علماء الإسلام أجمعون غير شذاذ آخر الزمان - ستون حديثا برواية واحد وثلاثين صحابيا مذكورين بأسمائهم في « إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر

الزمان » لمؤلفها الفاضل جزاء الله خيرا ، وليس بجانب الخصم حديث واحد يؤيد شذوذه ، غير عدم المبالاة بجيش الأحاديث المؤيدة لجانبنا .

أما الآيات فلنا منها آيتان ناطقتان بالرفع إحداهما قطعية الدلالة لا تحتمل التأويل وهي آية النساء والأخرى ظاهرة الدلالة وهي آية آل عمران ، وآيتان ظاهرتان في النزول . وليس للخصم من الآيات إلا ما توهمه من المنافة بين الرفع والتوفي في آية آل عمران أعنى قوله تعالى « يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلی » فنحن لا نحتاج إلى تأويل أى آية واردة في هذه المسألة ، بل نحمل السكل على ظاهره حتى آية التوفي التي هي مستند الخصم الوحيد ، نتركها على ظاهرها من غير تأويل كما يتبين مما يأتي . والخصم المنكر لرفع عيسى ونزوله يتمسك بقوله تعالى « إني متوفيك » ظانما أنه التوفي ظاهر في معنى الإمامة ، ثم يرهق آيتي الرفع على تأويلهما بما ينطبق على هذا التوفي ، فيؤوّل القطعي لتطبيقه على الظاهر وهو ايس بظاهر ، وتأويله ليس تأويلا بمعقول من المعنى وإنما هو إفساد وإلغاء للنص . فافعله الشيخ كاتب المقالات في آيات كتاب الله ليس إلا تكلفات لا داعي لها غير تبرير شذوذه . وفضلا عن هذا فهي تتضمن أخطاء ومفاسد كثيرة نعرضها على أنظار أهل الدقة الراغبين في تحقيق الحقائق :

الأول ، ظنه أن التوفي نص أو ظاهر في معنى الإمامة .

الثاني ، عدم استماعه لما كتبت في « القول الفصل » أن التوفي بمعنى أخذ الشيء بتمامه يساوى التوفي بمعنى الإمامة من حيث الاستناد إلى اللغة بل يفوقه ، حتى إن الزمخشري ذكر معنى الإمامة في « أساس البلاغة » بعد قوله « ومن المجاز » . فإذا كان معنى الأخذ التام مساويا لمعنى الإمامة أو أظهر منها في أن يكون هو المراد في قوله تعالى : « إني متوفيك » أى إني آخذك من العالم الأرضي الذي أنت فيه ، فلا ضرورة في تأويل قوله بعده « ورافعك إلی » برفع روحه ^(١) .

[١] أما قوله تعالى في سورة المائدة حكاية عن عيسى عليه السلام « فلما توفيتني كنت أنت =

الثالث، لضرورة تدعو إلى هذا التأويل حتى ولو كان التوفى بمعنى الإمامة كما زعمه الخصم، والذين حملوا « متوفيك » من المفسرين على معنى مميتك لم يفكروا رفع عيسى إلى السماء بل قالوا « أماته ثم أحياه ورفعاه أو أماته حين رفعه » كما يظهر من مراجعة تفسير الفخر الرازى . أما رفع روحه فقط فلم يقل به أحد سوى الشيخ محمد عبده - فيما نقله عنه كاتب مقالات الرد - ظنا منه أى من الشيخ أنه مقتضى حمل التوفى على معنى الإمامة ، وتبعه كاتب المقالة، وهو متبوعه أيضا فى ظن أن التوفى ظاهر فى معنى الإمامة . لكن التابع أشد استحقاقا للوم من المتبوع ، لأنه تجلّد فى البقاء على ظن شيخه ولم يصدّه « القول الفصل » عن تبعية الخطئ . وإذا كان المرء قد خذلته هداية الله للحق فلا يزال يفضل متابعة الخطئ على متابعة المصيب ويتجلّد للحق والإنصاف زاعما أنه يتجلّد لخصمه . ونحن نستمر فى ضربه بأخطائه التى كلناه عنها فأصممناه وبما أضاف إليها فى مقالاته من الأخطاء الجديدة حتى رجمه إلى الحق أو نقضى عليه على باطله عند قتل المسألة بجمنا .

الرابع، من عجائب ولوع الشيخ كاتب المقالات بمتابعة الخطئ ولو كان على غير مذهبه ولو كانت المتابعة بعد التنبيه على خطأ المتبوع ، أنى كنت فى « القول الفصل » نبهت على خطأ لغوى وقع فيه المفسرون لقوله تعالى « إني متوفيك » بقولهم « مستوفى أجلك ومؤخرك إلى أجلك المسمى عاصم لك من قتلهم ، من توفيت مالى » فقلت إن

الريب عليهم » بعد قوله « وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم » فحمل التوفى فيه على معنى الأخذ لا الإمامة ، سبب آخر غير أصالته وتقدمه على معنى الإمامة فأننى ذكره فى « القول الفصل » فأذكره هنا وهو الإشارة التى يستفيد بها صاحب النظر الدقيق من قوله قبله « ما دمت فيهم » ولا يشكف مثلها لئى الخصم ، حيث يقول عليه السلام « ما دمت فيهم » أى ما دمت مقيما فيما بينهم غير منتقل من أرضهم إلى عالم آخر ، ولا يقول ما عشت أو ما دمت حيا كما قال لئلا تكلم فى المهد صليا ، حتى يكون فراقهم إياهم بالوت . فيسقط بهذا التحرير قول الخصم فى مقالة الفتوى التى انتقدتها فى « القول الفصل » : « ولا سبيل إلى القول بأن الوفاة هنا مراد بها وفاة عيسى بعد نزوله من السماء بناء على زعم من يرى أنه حى فى السماء وأنه سينزل منها آخر الزمان ، لأن الآية ظاهرة فى تحديد علاقته بقومه هو لا بالقوم الذين يكونون آخر الزمان وهم قوم محمد بانفاق لا قوم عيسى » .

التوفى بمعنى المستوفى أى الآخذ حقه من تمام أجله هو عيسى والله هو الموفى أى معطى ذلك التمام ، اكن هؤلاء المفسرين التبس عليهم التوفى بمعنى الآخذ المتمدى إلى مفعول واحد بالتوفية المتمدية إلى مفعولين كما فى قوله تعالى « فوفاه حسابه » ومرامهم فى هذا التفسير دفع المناقاة التى ربما يتوهمها متوهم كالشيخ كاتب المقالات ، بين قوله « متوفيك » وبين قوله « ورافمك إلى » فهم لا يشتركون مع الشيخ السكاتب فى حمل التوفى على معنى الإمامة ولا سيما فى إنكار رفع عيسى حيا ، وهو لا يتابعهم فى مذهبهم الحق وإنما يتابعهم فى خطئهم اللغوى ، لا لكون هذا الخطأ ينفعه فى مذهبه الشاذ بل يضره ، وإنما لكونه خطأ يتفق مع عادته فى الركون إلى الأخطاء والأغلاط . انظر قوله فى مقالة الرد الأولى « الرسالة » عدد ٥١٤ ص ٣٦٣ « إن كل ما تفيد الآيات الواردة فى هذا الشأن هو وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله ورافمه إليه » فقوله « وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله » عين قول المفسرين « مستوفى أجلك ومؤخرى إلى أجلك المسمى » بكل ما فيه من خطأ فى اللفظ وإصابة فى المعنى والمرئى ، وهو كون الله لم يرد بقوله لعيسى « إني متوفيك » أنه مميتة . فأخذ كاتب المقالة من قولهم ما أخطأوا وترك منه ما أصابوا أى أخذ اللفظ وترك المعنى ، وهو خطأ آخر من الشيخ الكاتب حيث لا يمكن متابعة أحدى لفظه دون معناه ، ولو تبعهم فى المعنى أيضا لكان على مذهبهم فى رفع عيسى دون إمامته ، لكن الشيخ صرح فى مقالته السابقة « للقول الفصل » المنتقاة فيه « الرسالة » ٤٦٢ ص ٥١٥ « بأن التوفى بمعنى الإمامة وبني مذهبه فى إنكار رفع عيسى على هذا المعنى . فهل هو ، حين قال فى خلاصة البحث من تلك المقالة وعند ما كرر تلك الخلاصة فى مقالة الرد على « القول الفصل » : « إن كل ما تفيد الآيات الواردة فى هذا الشأن هو وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله » ، يرجع عن مذهبه إلى مذهب المفسرين فيحمل التوفى فى « متوفيك » على غير معنى الإمامة ؟ إذ لا معنى لوعده الله عيسى بإمامة أجله . فالحق ان الشيخ لم يكن واعيا لما قاله فيما نقلناه عنه آنفا وهو نقله عن مقالته المنشورة

في السنة الماضية قبل نشر « القول الفصل » ولم تكن نحن يومئذ واقفين عليه وقفة الناقد ، فلما كرره بعد سنة في مقالة الرد علينا ولم يوقظه تنبيه « القول الفصل » على ما في تفسير المفسرين لقوله تعالى « متوفيك » بمستوفي أجلك من الخطأ في المفهوم مع الإصابة في المقصود المخالف لمذهب الشيخ كاتب المقالة ، بل لما رأيناه كأن هذا التنبيه منا على خطأ المفسرين حثه على تقليد ذلك التفسير ممن لا يتفقون معه في المذهب ، ازدادنا نقطة على غفلة الرجل وإعجابه بأخطاء المخطئين ولو كانوا من خصوم مذهبه .

الخامس ، أن الشيخ كاتب مقالات الرد على « القول الفصل » لا يزال يردد دعواه في عدم وجود مستند في الكتاب والسنة لتكون عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رُفع بجسمه إلى السماء وأنه سينزل منها في آخر الزمان ، لأنه لا يأبى للسنة مبدئيا مهما كثرت نصوصها وتعارضت أسانيدها ، فليس عنده حديث يفيد اليقين غير حديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » والكذب على النبي عليه السلام ينحصر عنده في إسناد ما لم يقله إليه ولا يعم نفي ما قاله أو فعله ، عنه ، فلا خوف على نفاه الحديث ، والخوف كل الخوف على المثبتين ، وكل من روى عن النبي حديثا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم غير حديث « من كذب على . . الخ » يمكن دخوله تحت إنذار هذا الحديث مهما صح سند ذلك ، ما لم يفد اليقين مثله ، فكأنه صلى الله عليه وسلم كم أفواه أمته بهذا الحديث من غير كم فيه نفسه أو مع كمه أيضا ، فالويل لرواة الحديث وجامعيه مثل البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم من حفاظ السنة الملقين أنفسهم في خطر الكذب على النبي والتبوء بمقاعد من النار ، في مقابل توهم الخدمة للإسلام بضبط آلاف مؤلفة من الأحاديث لا يطمئن إليها القلب ولا تكفي لتكون عقيدة . ولا بد لمن يقتر في تقدير السمة قدرها إلى هذا الحد ويكون تكذيب الأحاديث أسهل عليه من تصديقها ، غير مهال باحتمال الصدق القائم الغالب لا سيما فيما استصحجه علماء الحديث - وهو كثير في أحاديث النزول - لا بد لهذا المقتر ، لا أن لا يخاف تكذيب الصادقين من الرواة

والجامعين فقط ، بل أن لا يخاف تكذيب النبي عليه الصلاة والسلام أيضا .
أما الآيات فطريق رفضها لمكذبي الأحاديث إرهابا معانيها باسم التأويل ، إلى أن
تنطبق على أهوائهم وإن كان فيه تحريف الكلم عن مواضعه .. فهذا قوله تعالى في سورة
النساء « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه » وهو قطعي الدلالة
في رفع المسيح لا يحتمل التأويل برفع روحه كما زعمه الخصم تقليدا لشيخه محمد
عبده ، لأن كلمة « بل » بعد النفي أو النهي يجب أن يكون ما بعدها إثباتا لصدق النفي
المتقدم أو أمرا بضد المنهى عنه كما هو مصرح به في كتب النحو ، مع أن رفع الروح
لا يضاد القتل والصلب المنفيين قبل « بل » لإمكان اجتماعهما معهما ، فحمل الرفع في « بل
رفع الله إليه الوارد لتأكيد نفي القتل والصلب بإثبات ما يصادهما ، على معنى رفع روحه ،
يلغى النفي السابق وينزله منزلة المزل .

وقد لفتُ الخصم في « القول الفصل » إلى هذا المانع القطعي عن تأويله الرفع برفع
الروح ، فإذا به يكتب مقالة الرد محافظا على تأويله وساكنا عن المانع الذي ضربته به
ضربة الأحمـ حيث لا يسمع الأئين فيما بلغ في الضرب ليسمعهـ وإذا بالضروب في مسألتنا
كان هو الأحمـ معنويا لا يدخل في أذنه البرهان ، فيشتغل في مقالات الرد تارة بتجنيّات
على بعميدة عن الصدد وتارة بنقل أقوال وآراء مختلفة في قيمة الأدلة من الكتاب
والسنة والإجماع ، من غير تمييز بين حق تلك الأقوال وباطلها وقويها وضعيفها ، وإنما
لجبرد التشكيك في عقيدة رفع عيسى ونزوله الموروثة في الإسلام ، بالتشكيك في دلالة
الآيات والأحاديث عليها . والشيخ نعرفه أنه لا يتحرج من عدم الاعتداد بالأحاديث ،
فها نحن لننجابه ونجدها بآية الرفع المحسكة ماذا جوابه عليها وعلى مانعها عن تأويله
منعنا لا يتخطى ولا يغالب إلا بالتصام . ومن العجب أن الشيخ كاتب مقالات الرد
لا يجيب عن دليلنا في آية النساء المنتمة بنفسها وأسلوبها المعجز عن تأويل الرفع الوارد

فيها برفع الروح ... لا يجيب عن دليلنا هذا الناصع والذي يزداد نصوعه في الظهور بعد أن أحلنا على تأويله بجرح حاسم ... لا يجيب عن دليلنا ثم لا يمنعه التهييب أمام الكتاب والسنة من تردد القول بأنه ليس في الكتاب ولا في السنة المطهرة مستند يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رُفع بجسمه إلى السماء !! .

إن الكتاب والسنة إن لم يدلّا على رفع عيسى بجسمه إلى السماء فهل هما يدلان على رفع روحه كما ادعاه، أو لا يدلان على أي واحد من الرّفعين ؟ لكن الكتاب فضلاً عن السنة - أعني أحاديث النزول الكثيرة الصريحة الدالة على رفعه بجسمه بالاقتضاء - صريح في رفع عيسى غير مقيد بالجسم ولا بالروح بحيث يكون إنكار هذه الصراحة مكابرة وكفراً ، ويبقى النزاع في تحديد المسمى بعيسى هل هو الروح أو الجسم أو الروح مع الجسم ، ولا شبهة في تعين الأخير ، إذ لا شبهة في إثبات القرآن الرفع للذي نفى عنه القتل والصلب بعينه ، وليس ذلك هو الروح المجردة . فإن كان لأي عاقل وجه معقول في أن يفهم من قولك مثلاً : « يرفعني مصعد المارة كل يوم إلى الدور الرابع منها الذي أسكنه » أن المرفوع إلى الدور المذكور والسّاكن فيه روحك فقط ، كان لشكر رفع عيسى وجه في ادعاء أن المرفوع منه روحه لا نفسه ، وهذا في غاية الظهور إلا عند من لا يكادون يفقهون حديثاً ، مع أنا قد قضينا على ذلك الادعاء بمانع آخر استنبطناه من أسلوب النظم المعجز وذكرناه آنفاً ومن قبل في « القول الفصل » وهو كون رفع روحه لايضاًد ما قبل « بل » من قتله وصلبه . فكان الشيخ بتأويله في رفع عيسى يلغى رفعه ويماكس القرآن فيما أثبت لعيسى وفيما نفى عنه ، فيقول الله « وما قتلوه وما صلبوه ... بل رفعه الله إليه » ويقول الشيخ : قتلوه والله رفع روحه إليه !!! ولا أظنني مفسحياً سراً إذا قلت عن سائق الشيخ كاتب مقالات الرد على « القول الفصل » ، إلى هذه المغامرات : إنه لا يؤمن بالقرآن إيمانه باستحالة الخوارق فيدك القرآن دكا إذا رأى آياته تنطق بالمستحيل عنده وعند فئته .. ثم إنه لا يخاف القرآن خوفه من قراء مقالته المؤمنين بالقرآن ، فيحاول تمشية مخالفاته لما لا يعجبه من آياته ،

عن طريق التأويل لا عن طريق الإنكار ، ويحمل القرآن كل ما لا يحتمله من سخافات هذا التأويل المترجم عن الإنكار .

السادس ، كان الخصم المنكر لرفع عيسى عليه السلام في مقالاتيه السابقة لنشر « القول الفصل » واللاحقة به الرادة عليه ، لا يزال في تمشية شذوذه متمسكا بتأويل رفعه المنصوص عليه في كتاب الله برفع روحه بعد وفاته ، غير سامع لما قلنا في إبطال هذا التأويل كأن في أذنيه وقرا ، وقد ذكرناه وقضينا منه العجب في الرقم السابق .

غير أننا سمعنا منه في مقالة الرد الثمانية « الرسالة » عدد ٥١٦ نفمة أخرى تبشر بكنز جديد من التأويل وجده ولجأ إليه بعد أن اقتنع فيما بينه وبين نفسه بأفلاس كنزه الذي ورثه من الشيخ محمد عبده ، وهذا الكنز الجديد هو : قول الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى ، مخاطبا أيضا لعيسى عليه السلام « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة » ، قول وجده في شدة من فقر الدليل وحرقة من حمى الهزيمة فمض عليه في مقالة الرد الثمانية بالنواجذ . وهذا نص الرازي بعد قوله « المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجج والبرهان » : « واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه في قوله « ورافعك إلى » هو رفع الدرجة والمنقبة لا بالمكان والجهة كما أن الفوقية في هذه الآية ليست بالمكان بل بالدرجة » .

وقبل مناقشة قول الإمام الرازي هذا الذي هو متمسك الخصم الجديد وكنزه العتيق ، نقول : من رأى هذا النقل في مقالة الرد الثمانية يظن أن الإمام الرازي منكر لرفع عيسى بحسبه إلى السماء كالشيخ كاتب المقالة ، نعم لاشك في حصول هذا الظن عند القارئ . ولأنجل ذلك أتى به صاحب مقالة الرد ، لكننا نرجو القارئ أن لا يتمجبل حتى يقرأ قول هذا الإمام بنصه أيضا في تفسير قوله تعالى الذي قلنا عنه إنه دليل قطعي في رفع عيسى لا يحوم حوله أي تأويل « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين أوتوا الكتاب أفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه » : « المسألة الثانية رفع عيسى عليه السلام إلى السماء

ثابت بهذه الآية . ونظير هذه الآية قوله تعالى في آل عمران (إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا) .. ثم قال تعالى (وكان الله عزيزا حكيم) والمراد من العزة كمال القدرة ومن الحكمة كمال العلم ، فنبه بهذا على أن رفع عيسى من الدنيا إلى السماوات وإن كان كالمتمعذر على البشر لكنه لا تمعذر فيه بالنسبة إلى قدرته وإلى حكمته . وهذا نظير قوله تعالى (سبحان الذي أسرى بعمده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) فإن الإسرائاء وإن كان متمعذرا بالنسبة إلى قدرة محمد إلا أنه سهل بالنسبة إلى قدرة الحق سبحانه .

فهو في سرعة الإسلام أو في سرعة الأمانة والمدالة والإخلاص في البحث أن يكتم قول الإمام هذا المفصل المدلل المسجل في محله الخاص ، ويعلم قوله الذي لا يعادله في القوة والوضوح وهو في غير محله ؟ فكان الإمام الرازي أخفى هذا القول السخيف من الأنظار فلم يذكره في محله الذي هو تفسير آيتي الرفع أو آيتي النزول ، وفسر تلك الآيات ، لاسيما آية الرفع المحككة كإفسره غيره من المفسرين معترفا بدلالاتها على الرفع والنزول المعروفين عند المسلمين ومعتقداتهم كما اعتقدوه . فليس ذلك القول هفوة منه مخالفة لأقوال جميع العلماء بل لأقواله نفسه أيضا في محال القول كما ذكرنا . لكن الخصم الشاذ المنكر لرفع عيسى ونزوله يتبع القول الشاذ طبعا ، ومن قال له إن الإمام الرازي لا يخطئ أبدا ، لاسيما في قوله المناقض لأقواله ؟ وعجيب جدا أن يكون جيش الأحاديث النبوية الواردة في نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان مع جيش روايتها من الصحابة ومن بعدهم وجميع العلماء المقتفين آثارهم المقيمين للسنة وزنها ، ومع آيات الرفع والنزول في القرآن وجيش مفسريها وفهم الرازي أيضا - في جانب ، وقول آخر للرازي وجده الخصم في زاوية من تفسيره الكبير ، في جانب مقابل ثم ترجيح كفة هذا القول عنده على جانب الجيش العرمرم !! .

فضلا عن أن قول الرازي في تفسير قوله تعالى « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة » يكون المراد من رفع عيسى المذكور قبله في قوله « ورافعك

إلى «الرفع بالدرجة والمنقبة قياسا لهذا الرفع على فوقية متبعيه بالحجة والبرهان، يلزمه أن يكون الذين يفوقهم عيسى بالدرجة والمنقبة هم الذين يفوقهم متبعوه بالحجة والبرهان أعنى الذين كفروا، إتماما لهذا القياس؛ لكن هذه الفوقية ضئيلة جدا بالنسبة إلى مرتبة عيسى العظيمة. وهذا مع أن كون فوقية متبعيه بالحجة والبرهان لا يستلزم كون المراد من رفع عيسى المذكور قبله بالدرجة والمنقبة، ومع أن الأولى أن يحمل فوقية متبعيه أيضا على الفوقية الحسية الشبيهة بالفوقية المكانية فتكون الآية متضمنة لمعجزة الاخبار عن المستقبل الذى يستمر فيه غلبة المؤمنين بعيسى وهم المسلمون والمسيحيون، على اليهود الكافرين به إلى يوم القيامة كما أن عيسى فى السماء طول هذه المدة، وتكون فوقية عيسى على هذا التقدير هى المقيس عليها دون فوقية متبعيه، على عكس ما فى التقدير الأول الذى لا نراه جديرا بالأخذ لما ذكرنا ولكون التعبير فى «وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة» لا تلتئم معه حق الالتئام، بناء على أن فوقيتهم بالحجة والبرهان حاصلة مفروغ عنها غير محتاجة إلى جمل جديد مستمر.

ثم إن الرازى لو أمعن النظر فى قوله تعالى «ورافئك إلى» مقيدا بالجار والمجرور الخاص دون أن يقول «ورافئك» فقط لرجع عن قوله فى قياس رفعه على فوقية متبعيه بالحجة والبرهان، لأن متبعيه لم يرفعوا إلى الله وإنما جعلوا فوق الذين كفروا، بل لو قام الرازى بتمشية قوله ذاك الشاذ مع الرفع المذكور فى آية النساء المحسنة أعنى قوله تعالى «وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم.. وما قتلوه بيقينا بل رفعه الله إليه» كما سعى فى تمشيته مع الرفع المذكور فى آية آل عمران أعنى قوله «ورافئك إلى» - وكان هذا من واجبه بل واجب تمشيته مع آيتى النزول وأحاديث النزول جميعا، لأن الرازى لا يمكنه إنكار آية النساء ولا إنكار ما قاله هو نفسه فى تفسيرها كما لا يمكنه إنكار أحاديث النزول - لتنبه لخطائه الفاحش، فضلا عن أن يصير على الخطأ بعد التنبيه كما فعله من تمسك بقوله، حيث يكون المعنى حينئذ وما قتلوه وما صلبوه بل رفع الله درجته ومنقبته. ولا شك فى أن تذييل نفي القتل والصلب بالجملة المصدرية بيل وقع

لأننا كيد نفههما بإثبات ما ينافيهما ، ثم لا شك في أن رفع الدرجة والمنقبة لا ينافي وقوع القتل فقد يكون أعداؤه قتلوه وصلبوه ويكون الله قد رفع درجته ومنقبته ، بل رفعُ الدرجة والمنقبة بالشهادة يأْتلف مع القتل والصلب أكثر منه مع عدم القتل والصلب ، حتى إن النصارى بنوا الملالي والقصور على هذا القتل والصلب اللذين قالوا بوقوعهما ، فلا يكون تذييل نفههما في القرآن بإثبات رفعه مؤديا لما سبق له على تقدير تفسيره برفع الدرجة والمنقبة ، أى لا يكون الله تسنى له في هذه الآية ما أراد تفهيمه من المعنى وحاشاه ثم حاشاه ، وقد علم القارىء مما ذكرنا في « القول الفصل » وفي هذا الذيل أن تأويل الرفع برفع الروح تكلف زائد على صراحة النص وكذا تفسيره برفع الدرجة ومثل هذه التكلفات إنما ترتكب لضرورة تدعو إليها وتنفع في إصلاح المعنى لا حاجة في نفس التكلف بقضيتها وهي تفسد المعنى بدلا من إصلاحه .

ونحن نرى فضيلة الشيخ الواسع بالقول الشاذ المضطرب ، يحاول عبثا في مقالة الرد الثانية إيجاد المنافاة بين قتل عيسى ورفع درجته - بعد أن تعلم منازلوم المنافاة بين طرفي « بل » الواقعة بعد الجملة المنفية - قائلا : « إن المنافاة متحققة ، لأن الغرض من الرفع رفع المسكنة والدرجة بالحيولة بينه وبين الإيقاع به كما كانوا يريدون والمعنى أن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرهم وأنقذه وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته » . فنحن نرى هذا القول الطويل في تفسير « بل رفعه الله إليه » مليئا بالزيادات على النص الذي هو الرفع إليه فقط بل بالزيادات على رفع الدرجة الذي هو نفسه أيضا زيادة على النص . والمقصود من الزيادة على الزيادة بيان وقوع الحيولة بينه وبين قتله ليتحقق به المنافاة بين ما قبل « بل » وما بعدها . ونحن نقول : من أين لصاحب الزيادة أن يفهم وقوع الحيولة بينه وبين قتله من رفع درجته ، وقد قلنا إن رفع الدرجة يلائم القتل والصلب بدلا من أن ينافيهما ، فهو يسعى من عند نفسه لأن يضمّن رفع الدرجة معنى لا يفهم منه . وقد كانت الحيولة وصورة الحيولة مفهومتين من النص وهو « بل رفعه الله إليه » قبل تفسيره برفع الدرجة وقبل إضافة الجمل الطويلة إلى هذا التفسير من بطن

المفسر ، القائلة « يكون الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله وانقذه من مكرمهم وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته » .

ثم ماذا يقولون أيها القراء إن لم يف هذا التفسير وتلك الجمل الطويلة المضافة إليه من غير حق ، بحاجة « بل » فيما بعدها إلى الشيء الذي ينافي القتل والصلب ويكون أساساً لنفيهما فيما قبلها ، لعدم احتوائها رغم طولها لذلك الشيء ، فلم يتم الكلام بتلك الجمل الطويلة ولم يصح السكوت عليها ، لملوها عن ذكر كيفية عصمته من شر أعدائه وهي التي يتجلى بذكرها ما تحتاج إليه - « بل » من المناقاة بين ما قبلها وما بعدها ، مع ما في تلك الجمل من قوله « وتوفاه لأجله » الذي يرجع به المفسر الشاذ من حيث لا يشعر ، إلى مذهب المفسرين القائلين برفع عيسى حياً إلى السماء كما أوضحناه في الرقم « ٤ » . فإياه من سعى زائد لم يأت الساعى بفائدة مطلوبة بل أبعد عنها ودل على أن تفسيره الآية بما فسرنا أحق باسم التغير . والسبب في ذلك أن ما يتطلبه « بل » فيما بعدها من الرفع الذي ينافي القتل والصلب ويحول بين المرفوع وبين الإيقاع به من أعدائه الماكرين والذي به يتأسك به ما بعد « بل » مع ما قبلها ، هو رفع مكانه من الأرض إلى السماء لارتفاع مكانته ودرجته ، كما أنه هو المفهوم من قوله تعالى « بل رفعه الله إليه » من غير حاجة إلى تفسيره برفع درجته ثم تفسير هذا التفسير بما لا ينفع في استكمال المعنى وربما يضره . فالآية بمجرد ما عن زيادات هذا المفسر المتخبط صريحة فيما سميت له من تأكيدي القتل والصلب بإثبات ما ينافيهما ومحكمة لا تقبل التأويل ولو كتب الشيخ في تأويلها ألف مقالة ووقفت « الرسالة » صفحتها على مقالانه أو وكما زاد في مقالات التأويل وقع في خطأ جديد . فقد كان في مقالة الرد الأولى مصراً على تأويل رفعه برفع روحه معترفاً بالرفع المسكاني لا لعيسى بل لروحه ، وكان هذا زيادة على النص من جانب المؤول ، وفضلاً عن الزيادة مفسدة لمعنى الآية لإمكان اجتماع رفع الروح مع القتل والصلب المطلوب نفيهما وتأكيدي نفيهما بإثبات ما ينافيهما ؛ ولم يكن لينفع الشيخ تنبيهنا في « القول الفصل » على فساد هذا التأويل وإفساده لمعنى

الآية ، حتى كتب مقالة ردّه الأولى مصرأ عليه ، ولكن لا أدري ماذا حصل له بين مقالته هذه وبين المقالة الثانية التي أتبعها ؟ أنصف في نفسه وأخذ يرى بطلان تأويله الذي تمسك به مصرأ عليه ، أم غره قول الإمام الرازي الذي وجده ككبر مختف في حقائق تفسيره السكبير فأضله ضلالا جديدا . وعلى كل حال فهو مفضله في مقالته الثانية على ضلاله القديم معرضا عن التأويل برفع الروح وملتجئا في هذه المرة إلى التأويل برفع الدرجة والمرتبة المعنوية ، مع أنه مثل أخيه في إفساد معنى الآية - كما علمت تفصيله - وإنما بقي له تكلف التأويل في المرتين ، والتكلف في المرة الثانية أكثر ، مع ما لزمه فيها من تغيير للدعواء الأولى في التأويل - وتغيير الدعوى بعد إخمائها عند العارفين بحقوق المناظرة - أو على الأقل من تغيير الدليل الذي هو قريب من تغيير الدعوى في الإخم . وإني أوصي الشيخ كاتب مقالات الرد بالانتهاء عن الاستمرار في معاندة الحق ، فلن ينجيه أي تأويل أو تحريف عن مخالب هذه الآية الناطقة بما تنطق به في النفي والإثبات الواقعين على جانبي « بل » فهي دليل قطعي الثبوت والدلالة على عقيدة المسلمين في رفع عيسى عليه السلام إلى السماء كما اعترف به حتى من تمسك الشيخ بقوله للمحافظة على عناده ، أعنى الإمام الرازي القائل أن رفع عيسى إلى السماء ثابت بهذه الآية . وثلاثا يبقى المجال للشيخ في تمسكه بالتأويل المأخوذ من قول الإمام في غير محله ، إلى أن يظفر بقول آخر من علماء التفسير يفتح له بابا لتأويل جديد ويعوقه عن الاعتراف بالحق ، فكرت في طريق الفصل بيني وبين الشيخ الذي لم يكفه « القول الفصل » حين كفى غيره وحسدتني الشيخ عليه ، فرأيت أن أستفتي علماء الدين واللغة والأدب بمصر وجميع من يُحسبهم إليهم لقطع النزاع في تمييز الكلام البليغ من غيره ، بل وفي تمييز الكلام الدال على معنى مفهوم ومقول من الكلام الشبيه بالغو والهذيان . . . أستفتي جميع هؤلاء العلماء والفضلاء ، ولا أعتقد أن قول الشيخ كاتب مقالات الرد في مقالته الأخيرة « الرسالة » عدد ٥١٩ بعد أن نقل رأى فضيلة الشيخ الراغبي في مسألة رفع عيسى عليه السلام « بأن قول الله سبحانه (إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعتك

إلى ومطهر كمن الذين كفروا) الظاهر منه أنه توفاه وأماته ثم رفعه ، والظاهر من الرفع بعد الوفاة أنه رفع درجات عند الله » ، « ولعلنا بمد إظهار فتوى فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى نستريح من لفظ بمض العلماء الرسميين الذين عرف عنهم أن تمسكهم بالرأى وما يزعمون أنه دين ليس إلا بمقدار جهلهم برأى فضيلته وهو شيخ الجامع الأزهر ، فإذا ما عرفوا رأيه وهو شيخ الجامع الأزهر ^(١) خلعوا أنفسهم من رتبة رأيهم الأول وساروا إلى اعتناق رأيه بل تسابقوا في توجيهه وتأيينه ... لا اعتقد أن قول الشيخ كاتب المقالات هذا أو قول فضيلة الشيخ المراغى ذاك بكم أفواه علماء الأزهر أو برفع الأمان عن آرائهم وإنزلهم منزلة ظلال لا استقلال لوجودها ، وإنما اعتبر هذا الإقرار من الشيخ كاتب المقالات حجة قاصرة على نفسه تنزع كل قيمة عن رأيه في مسألة رفع عيسى وتجمله رأى مقلد لصاحب المقام الذى ليس هو أيضا إلا مقلدا لشيخه محمد عبده . فلا يخرج الأمر في المسألة التى يدعون أنها خلافية ، إلى ما وراء شيوخ الشذوذ بمصر المروفين الآخذين بعضهم من بعض والذين انتقدتهم أجمعين في « القول الفصل » .. وقد عرفت أن الشيخ محمد عبده الذى هو قدوتهم بنى رأيه في المسألة على ظن أن التوفى في « متوفيك » ظاهر في معنى الإمانة كما بنى فضيلة الشيخ المراغى رأيه في فتواه على ظن شيخه هذا ^(٢) وعرفت أنه لا عذر لأحد في البقاء

[١] لعل الشيخ كاتب مقالات الرد يريد تهديد العلماء الرسميين بغير الأزهرين بتكرار هذا العنوان لفضيلة الشيخ المراغى .

[٢] وهنا شئ آخر في غاية الدقة والأهمية لم يفهمه الأستاذ الأكبر القائل بأن الظاهر من الرفع بعد الوفاة رفع درجات ولا الأستاذ الذى اتبعه : لأن دعوى الرفع بعد الوفاة ليست إلا قول الأستاذين نفسيهما التابع بعضهما بعضا وليس لها مبرر إلا ذكر قوله تعالى « ورافعك إلى » بدقوله « إلى متوفيك » لكن « متوفيك » ليس بمعنى « مميتك » بل « آخذك » تأليفا له مع قوله في سورة النساء « وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه » اللهم في الرفع الجسماني . فلو كان المراد من توفى المسيح المذكور في آل عمران إيمانه ومن رفعه المذكور بعده رفع درجته لما كان وجه لأن =

على ذلك الظن بعد انتشار « القول الفصل » كأننا من كان الظان ...
أعود إلى ما كنت أريد أن أقوله ، فاستفتى جميع علماء الدين واللغة والأدب بعصر
وأنشدهم أن يعلموا الحق ويؤدوا الشهادة لله والعلم والأدب والذوق السليم :
هل يجوز أن يكون حاصل معنى النفي والإثبات في قوله تعالى « وما قتلوه يقيناً بل رفعه
الله إليه » ما قتلوه بل رفع الله درجته إليه؟ وما معنى هذا ؟ فهل رفعت درجته إلى معنى
الألوهية؟ وكنا نحن نفهم من رفعه إليه قبل تفسيره برفع الدرجة، رفعه إلى محل ملائكته
المقربين وهو السماء، فكأنه قيل: « بل رفعه الله إلى سمائه » بتقدير مضاف ، مع أن هذا
التقدير أيضاً لا يمشى مع تفسير الرفع برفع الدرجة، فلا يقال رفع الله درجته إلى سمائه اللهم
إلا إذا كان مخالفوناً لهذا التفسير رجعوا إلى مذهبنا. وفضلاً عن هذا الذي أسفر عن عدم
الثبات تفسيرهم الرفع بما في جملة الرفع من ذكر الرفع إليه، هل يمكن أن يكون في رفع
درجته ومنقبته تأكيد لعدم وقوع القتل والصلب وتوضيحه بوقوع ما لا يجتمع معهما ؟
وبعبارة أخرى : هل يمكن أن يكون الله سبحانه أفاد وقوع الحيلولة بين عيسى وبين
ما حاول أعداؤه من قتله وصلبه لو أتى في صراحة من القول بما أتى به مخالفونا في
تفسير الآية فقال « وما قتلوه وما صلبوه بل رفع الله درجته » وهل في رفع درجته
ضمان كاف لعدم وقوع القتل والصلب ؟ فإذا لم يكن عندكم ذلك الضمان في هذا البيان

== يتأخر هذا الرفع أعنى رفع الدرجة إلى ما بعد موته ولا يحصل في حين إلقائه من أيدي أعدائه الذي
تصور فيه الأستاذ التابع رفع درجته وسبق الكلام عليه . فهذه دقيقة مهمة جداً رغم كونها لم
يأذن الله بأن يتبناه لها الأستاذان جزاء منه على تلاعبهما بآيات كتابه . أما رفع الدرجة لأحد بعد
موته فإنما يتصور لإدانات موتاً غير عادى كأن يقتله أعداء الدين فأصبح شهيداً، لكن الأستاذ التابع
اختار كون موت المسيح حتف أنفه بعد إلقائه من القتل والصلب وليس في هذا الموت ما يكون
سبباً لرفع الدرجة . وقد عرفت مما ذكرنا في « القول الفصل » أن الجمل الثلاث المذكورة في
قوله تعالى « إني متوفيك ورافعك إلى مطهرك من الذين كفروا » بيان لحالة واحدة هي كيفية
إلقائه من أعدائه، بأخذه ورفعته إلى السماء وإبعاده بهذه الصورة من محيط الكفار، ومعلوم أن الواو
لا يدل على الترتيب الزمني .

كالم يكن عندي، نخذوا هذا القول من الشيخ المعاند وخذوا الشيخ بهذا القول وسجلوه عليه لئلا يتحرك !

كانت في تأويل رفع عيسى برفع روحه توجد على الأقل أو بالأصح على الأكثر ، قيمة هزلية لمعنى الآية - إن جاز أن يكون في كتاب الله هزل - لدلالاتها على الاعتراف بالقتل والصلب في صورة إنكارها، وإن كان ذلك خلاف ماسيقت له الآية - وبه يحصل الهزل ، لكن التأويل الذي اختاره الشيخ كاتب مقالات الرد أخيرا ولجا إليه وهو رفعه بالدرجة والمنقبة يقضى على معنى الآية بالمرّة ويجعلها من سقط الكلام الذي لا يتناسك أوله مع آخره كقولك مثلاً ما جاءني زيد في هذا اليوم بل استيقظ من نومه مبكراً . . قولوا بربكم هل يوجد فرق بين هذا الكلام وبين أن يقال ما قتلوا عيسى بل رفع الله درجته ومنقبته ؟ وهل لو قتلوه لم يرفع الله درجته أو لو قتلوه لم يرفع روحه إليه ؟ في هذه الأقوال معنى يحصل يصعد بقائله إلى مرتبة الواعين لما يقولون ، فضلا عن أن يكون القائل متكاملا بكلام بليغ متوسط المرتبة في البلاغة ، فضلا عن الكلام المعجز ؟ .

فليعلم الشيخ الساعى لهدم عقيدة المسلمين في رفع عيسى وزوله اتباعا لهوى شيخيه وشذوذهما ، أن لا مندوحة ولا مناص يفسح له ويسمح بالخلاص عن التسليم بأن آية النساء هذه قطعية في رفعه عليه السلام رفعا ينافي قتله ولا يجتمع معه ، وما هو برفع روحه أو رفع درجته ، ليكون نظم القرآن محتفظا ببلاغته واعجازه ولا يتنزل إلى دركة القول الهذر ، كما أن أحاديث نزوله في آخر الزمان المتواترة بجملتها قطعية في النزول والرفع معا ، والآيات الأخرى بعضها ظاهرة في الرفع وبعضها ظاهرة في النزول ، وفي مجموع هذه الأدلة كفاية بالغة لتكوين عقيدة دينية يطمئن إليها القلب في رفعه إلى السماء أولا ثم نزوله لما جاء أوانه ، إلا قلب من يشك في قدرة الله على هذا الرفع والإنزال .

فإن لم يحكم بنقص في دين المنكر المستهتر استخفافا بالأحاديث المتواترة في جملتها وتلاعبا بالآية القطعية الدالة إلى أن يخلبها من معقول المعنى ، فلا بد أن يحكم بنقص في

تفكيره لا يصبح معه أن يتولى منصب الإفتاء في عقائد الناس. وكيف يكون تام التفكير من لا يفتأ يدعى المناقاة بين قتل عيسى وبين رفع روحه إلى الله أو رفع درجته عنده، ولا يفهم أبدا أن كلا من هذين الرفعين قابل للاجتماع مع قتله، فلأمانع إذن أن يكون القرآن على زعم هذا الشيخ في تأويل رفعه برفع الروح أو برفع الدرجة، مقرا بقتل عيسى وصلبه معوضا له عليهما برفع درجته عند الله كما ورد في آية أخرى: «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون» هذا، وإن كنت قلت في «القول الفصل» إن الشيخ ليس على مذهب النصارى القائلين بقتل عيسى وصلبه.

السابع، إن أسأل الذين لم يتركوا بابا من أبواب التأويل المسدودة على وجوههم إلا طرقوه لثلا يعترفوا بالحق الظاهر من آيات رفع عيسى الذي هو رفعه نفسه إلى السماء لارفع روحه فقط أورفع درجته ومنقبته، لاسيما آية الرفع الوارد في جملة مصدرة ببل بعد نفي قتله وصلبه مؤيدة لذلك النفي .. أسألهم بعد قصم ظهورهم بهذه الآية: ماذا فهموا من قوله تعالى «ومطهرك من الذين كفروا» الذي بلى قوله «إني متوفيك ورافعك إلى» وهو آية الرفع الثانية التي لا تراءى في بادىء النظر مستمضية على التأويل بفضل قوله «متوفيك» أو بالأصح بفضل خطئهم في تفسيره، استمعاء الآية الأولى؟ أسألهم وأسأل الذين احتكمت إليهم في الرقم السابق: هل يفهمون معنى مقولا من تطهير عيسى من الذين كفروا إن لم يكن رفعه بجسمه إلى السماء بل رفع روحه بمدتوفيه أو رفع درجته؟ وكان المؤولون بأحدهما - إصرارا على إنكار رفعه المنصوص عليه في الآيتين - قالوا إن الرفع المذكور في هذه الآية بمد التوفي يقتضى ذلك، وماذا يقولون إذن في تطهيره من الذين كفروا المذكور بمد الرفع المذكور بمد التوفي، هل يبق معنى حتى معتمد به لهذا التطهير إن لم يكن الرفع جسمانيا كما هو الظاهر؟ فهم، لا يهتمون من الجمل الثلاث الواردة في هذه الآية أعني «إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا» إلا بالجملة الأولى فيعلمونها ويهملون الثانية

والثالثة ، فكأنهم يميّتونهما كما أماتوا عيسى ؛ ونحن لانهل أيا من الجبل الثلاث ونبق
كلامها على ظاهره ، فالرفع على ظاهره والتطهير من الذين كفروا على ظاهره والتوفى
أيضا على ظاهره لكن لا بمعنى الإمامة كما زعموه وحطّوا عليه جميع مآعده من النصوص ،
بل بمعنى آخر ثابت فى اللغة كما ثبت معنى الإمامة أو أكثر ثبوتها منها وهو الأخذ والقبض .
والقرينة على تعين هذا المعنى فى الآية الرفع المذكور بعده والتطهير المذكور بسد الرفع
وآية الرفع فى سورة النساء التى تستعصى على المتلاعبين بتأويل رفعه قصدا لإنكاره ،
فمعنى الآية إني آخذك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا بإبعادك عن العالم
السفلى المتوسخ بالكفرة الفجرة ؛ فالرفع المذكور فى هذه الآية أيضا يلزم أن يحمل
على ظاهره لأن فى قوله ومطهرك من الذين كفروا اقتضاء لهذا الحمل وتأنييدا للظاهر
من غير أن يكون هناك مانع عنه فى « متوفيك » كما عرفته . أما الشيخ كاتب مقالات
الرد فقد غشى بصره غيم هواه فى إنكار رفع عيسى عن طريق التأويل والتلاعب بالتأويل ،
فلم يبصر قوله تعالى « ومطهرك من الذين كفروا » بعين الدقة ، بل لم يبصر قول
الإمام الرازى فى تفسيره : « مخرجك من بينهم ومفرق بينك وبينهم » على الرغم من
أنه نقله بنصه فى مقالة الرد الثانية : « الرسالة » عدد ٥١٦ وعلى الرغم من أن الإمام
الرازى كان سندّه فى أحد تلاعباته بتأويل آية النساء المحكمة .

الثامن ، أن عقيدة المسلمين فى رفع عيسى عليه السلام ونزوله إن لم يكن لها مستند من
الكتاب والسنة المطهرة كما ادعاه الشيخ كاتب مقالة الفتوى ومقالات الرد على « القول
الفصل » لزم أن يكون أساس هذه العقيدة أسطورة من الأساطير ، فمن هو إذن مخترع
هذه الأسطورة فى الإسلام ؟ فإن قلنا اختلقها بعض علماء الدين الكاذبين أو الغافلين ،
فالمعلماء كلهم من عهد الصحابة بل المسلمون كلهم إلى حدوث القاديانية فى الهند وظهور
الشيخ محمد عبده بمصر بمقدون رفع عيسى ونزوله ، فليس فى استطاعة الشيخ كاتب
المقالات فى « الرسالة » أن يرى أحدا من المتكلمين والمحدثين والفقهاء والمفسرين

يشكر رفع عيسى ونزوله ، حتى الإمام الرازى الذى تمسك الشيخ الكاتب فى مقالة الرد الثانية بقول نقله عن تفسيره فى غير محله كما يتمسك الفريق بكل حشيش ، وقد عرفت قول هذا الإمام فى محله مما نقلنا عنه بنصه .. فقد يكون المفسرون مختلفين فى تفسير آيات الرفع وآيات النزول ويكون لمعضهم قول مرجوح فى تفسير بعض تلك الآيات مخالف لأقوال الآخرين ، ولكن لا جرم أن كلهم متفقون فى أساس عقيدة رفع عيسى ونزوله . ولعل هذا الإجماع منهم مبنى على تواتر الأحاديث فى نزوله المقضى أيضا للرفع السابق عليه ، إن لم يكن إجماعهم على الرفع مبنيًا على قوله تعالى « وما قلناه يقينا بل رفعه الله إليه » المحكم فى دلالة .

وهذه النقطة من موضوع رفع عيسى ونزوله وأعنى بها مسألة تلقى الخلاف الواقع بين العلماء فى تفسير الآيات الواردة بشأنه عليه السلام ، يحتاج إلى وقفة اهتمام منا بأمرها تجللية للحقيقة وتبديدا لنعيم المغالطة المحشود حولها لقصد التشويش على الأذهان ، فقد ساق الشيخ فى مقالة الرد الثالثة ما حلاله من أقوال المفسرين فى آيتى النزول اللذين يصرفونهما إلى معان لا تتعلق بحادثة النزول ويفضلونها على المعانى المتعلقة بها ، إزاء ما لا يحلوه من أقوال الآخرين ، وأراد من هذه السياقة إحداث ظن بل يقين فى أذهان القارئ غير الأيقاظ بأن هؤلاء المفسرين لا يقتنعون بنزول عيسى فى آخر الزمان كما لا يقتنع الشيخ ، استفلالا لأقوالهم فى تأييد رأيه الشاذ وانحرافا عن محجة النصيحة والإخلاص فى نقل الأقوال ، فقد يظن من قرأ المقالة واطلع على أن الإمامين النووى والزخشرى اللذين يخالفان الإمام ابن جرير القائل برجوع كلا الضميرين المجرورين فى قوله تعالى « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته » إلى عيسى والرجح لاحتمال كون الآية مشيرة إلى حادثة نزوله قبل موته ؛ يختاران غير هذا المعنى راغبين فى قراءة أبى بن كعب « ليؤمنن به قبل موتهم » مانعا عنه .. يظن من قرأ ذلك أن النووى والزخشرى لا يمتزقان بوقوع حادثة النزول فى آخر الزمان التى هى محل

النزاع بيني وبين الشيخ كحادثة الرفع أو على الأقل يشك فيهما كما يشك الشيخ ويشكك .. وليس الأمر كذلك قطعا ، لأن حادثة نزوله مضمونة الثبوت عند جميع العلماء بالأحاديث المتواترة في جملتها البالغة ستين حديثا برواية واحد وثلاثين صحابيا ، وإنما يخالف من يخالف في حمل بعض الآيات على الإشارة إلى تلك الحادثة التي لاشبهة لأحد في وقوعها ، كما أن حادثة رفعه مضمونة الثبوت بآية النساء وأحاديث النزول معا . وباقي الآيات بعضها ظاهرة في نزوله وبعضها في رفعه ، حتى إن الآية المذكورة آنفا الواردة عقب آية النساء القطعية الدلالة على الرفع وهي قوله تعالى « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته » ، قريبة الظهور من القطعية في الدلالة على النزول ، وحتى إن قول ابن جرير في ترجيح هذا الاحتمال « إنه أولى بالصحة والصواب » ليس إلا أقل ما ينبغى أن يقال عنه ، لأن الاحتمال المقابل الذي ذهب إلى ترجيحه النووي والزمخشري بإرجاع الضمير الثاني إلى أهل الكتاب ، غير معقول في ذاته لكون إيمان أهل الكتاب جميعا بعيسى قبل موتهم خلاف الواقع والقائلون به يدعون وقوع هذا الإيمان عند موتهم ، لكن نص القرآن « قبل موته » لاحق بموته ، وليس لهذا الاحتمال مرجح غير قراءة أبي لكنها قراءة شاذة لا تعد قرآنا ولا يكون الاستناد إليها تاما ؛ ولـكون هذه الآية قريبة الظهور من القطعية في الدلالة على نزول عيسى ترى في نهاية بعض الروايات لأحاديث نزوله ، قول الراوى : « أقرأوا إن شئتم قوله تعالى (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) وقد أعاده أبو هريرة ثلاث مرات .

فلا كلام لأحد ممن يسمع كلامه في ثبوت نزوله عليه السلام بأحاديثه الجارية ، بحيث يكون كلام الشيخ كاتب المقالات بشأنها في « الرسالة » أدنى من صوت جناح بموضة وأنكر ، ومثله كلامه في إنكاره حتى غلبة الظن برفعه أو نزوله من آيات الرفع والنزول الواردة في كتاب الله ، وقد أوضحنا مبلغ بعض منها في الدلالة القطعية . فإذا فرضنا أن عقيدة المسلمين في رفع عيسى ونزوله لا تجد مستنداً يكفيها من

قول الله وقول رسوله وأقوال رواة قول الرسول من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث والاجتهاد والتفسير ولو بقدر ما وجده كاتب المقالات وكفاه من المستند على خلافه في قول للإمام الرازي يخالف لأقوال غيره بل مناقض لأقواله نفسه أيضاً^(١) فنعود ونقول: من أين تولدت هذه الأسطورة التي اعتقدها المسلمون ، ولا مصلحة لهم في اختلاق منقبة اميسى عليه السلام رفعه إلى السماء ثم تنزله منها إذا جاء أوانه منقبة ثانية ، ولا في اختلاق ستين حديثاً من لسان نبهم مصداقاً لها بواسطة ثلاثين رواة من الصحابة مسميين بأسمائهم؟ فإن كانت تلك العقيدة الشاملة أسطورة على الرغم من جموع الأحاديث والآيات المحترمة حولها، فالمعقول أن تكون الأسطورة في نفس تلك الأحاديث والآيات لا في اختلاق الأحاديث الدالة عليها ولا في فهمها واستنباطها من الآيات ، ومعنى هذا القول عدم كون الأحاديث المذكورة عندهم لم يعتقد بها أحاديث الرسول الناطق بالوحي، سواء صحت نسبتها إليه أو لم تصح، ولا الآيات التي استنبطوا منها تلك العقيدة كلام الله !! .

نعم ، إن الوضع الصحيح للعقول لهذه المسألة التي ينازعنا فيها الشيخ كاتب مقالات الرد ، أن تحلل على هذا الشكل الذي ذكرنا آنفاً مهما كان ثقيلاً ، فالمعقول أن يكون المسلمون أخذوا هذه الأسطورة من الكتاب والسنة، وأن يكون الكتاب والسنة أخذوها من المسيحية على منوال قول الأستاذ فريد وجدي عن العلم الحديث الغربي الذي دالت إليه الدولة في الأرض وآمن به نوابغ الشرق الإسلامي: « إنه نظر نظرة في الأديان فرأى اشتقاق بعضها عن بعض واتصال أساطيرها بعضها ببعض » وقد أوردت قول الأستاذ فريد هذا في

[١] قد علمت قول الإمام في تفسير آية النساء: « إن رفعه إلى السماء ثابت بهذه الآية » . ولننقل هنا قوله في تفسير آية الزخرف: « وإنه لعلم للساعة »: « أى شرط من أشرافها فسمى الشرط الدال على الشيء علماً لحصول العلم به وقرأ ابن مسعود « لعلم » وهو العلامة وقرأ أبي « لذكر » وفي الحديث أن عيسى ينزل على نثية في الأرض المقدسة يقال لها أفيق ويبدع حرباً وبها يقتل الدجال فيأني بيت القدس والناس في صلاة الصبح والإمام يؤم بهم فيتأخر الإمام فيقدمه عيسى ويصل خلقه على شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ثم يقتل الخنازير ويكسر الصليب ويحرب البيع والكنائس » .

أول «القول الفصل» وفي أمكنة كثيرة من هذا الكتاب المشتمل على «القول الفصل». وليس هذا القول منى في مغزى شذاذ العلماء المصريين من إثارة الخلاف في مسألة رفع عيسى ونزوله، مجرد سوء الظن في فئة سيئى الظن بالسنة، أو قياسا قاسيا من قول الأستاذ فريد وجدى عن العلم الحديث؛ فقد نقل الشيخ بقلمه في أخرى مقالات الرد علينا «الرسالة» ٥١٩ عن الشيخ رشيد رضا^(١) في جوابه على سؤال ورد إليه من تونس في مسألة عيسى: «ليس في القرآن نص صريح في أن عيسى رفع بجسده وروحه إلى السماء»^(٢) واپس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء إنما هذه عقيدة النصارى، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهور الإسلام بثها في المسلمين «ثم تكلم عن الأحاديث وقال «إن هذه المسألة (بمعنى مسألة نزوله) من المسائل الخلافية حتى بين المنقول عنهم رفع المسيح بروحه وجسده إلى السماء».

فيفهم من هذا أن الأحاديث هي واسطة بث هذه العقيدة النصرانية في المسلمين. ومعنى الجملة الأخيرة من كلام الشيخ رشيد أن أحاديث النزول لا قيمة لها في إثبات نزول عيسى ولو بقدر إثبات رفعه بالكتاب، فثبت ماقلنا أن تلك الأحاديث ليست غير أساطير [عند فئة الشذوذ] بثها النصارى في كتب السنة للمسلمين وفيها حجيحا البخارى ومسلم وغيرهما أو بالأصح بثها النصارى في منابع تلك الكتب الأولية، ثم يقال ومن أين دخلت أنباء رفعه ونزوله لاسيا أنباء رفعه في الكتاب التي لها قيمة دلالتها أكثر من قيمة أحاديث نزوله، مهما لم تكن هذه الدلالة قطعية عند الفئة؟ فلزم أن تكون آيات الكتاب أيضا أساطير من آثار بث النصارى، على الرغم من أن في آية النساء

[١] وبهذا الشيخ يتم عدد المشايخ الثلاثة الذين هم سلف الشيخ كاتب مقالات الرد وسنده في اختيار مسلك التشكيك في مسألة رفع عيسى ونزوله والذين إليهم ينتهى كل شذوذ يحدث في الأزمنة الأخيرة بصر.

[٢] قد علمت مما ذكرنا في الرقم (٥) أن الشك في هذا يرجع إلى الشك في كون عيسى مؤلفا من الروح والجسد !!

تصحيحا لما يعتقده النصارى من قتل المسيح وصلبه . ومن هذا يعرف أن مرض الشذوذ في هذه المسألة مداه أعمق مما يُظهِرونه من عدم الاعتماد على قوة دلالة الكتاب عليها أو قوة ثبوت الأحاديث الواردة فيها ، والشيخ كاتب مقالات الرد في « الرسالة » أقل بكثير من أن يساور جبال الآيات والأحاديث واعتمادات العلماء عليها ثبوتاً ودلالة فيجعل على تلك الجبال سافلها إلى أن لا يبقى فيها ما يكفي لغلبة الظن فضلاً عن اليقين؛ فقد رأيت كيف عجز عن زعزعة آية النساء وحدها أعنى قوله تعالى « وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه » قيد شعرة عن مكانها في الدلالة .

التاسع ، ومع ما أشرنا إليه من عمق الشبهة المؤدية بالشيخ ومن أخذ عنهم إلى شذوذ الرأي في أمر عيسى عليه السلام ، فنحن لانزال حائرين في السبب الذي جرّاهم على نقي مستند في الكتاب أو السنة يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأنه رفع بجسمه إلى السماء . والشيخ ليس بغافل ولا جاهل لحد أن لا يرى مستندات الكتاب التي أحصيناها إلى هنا ، فضلاً عن مستندات السنة ؛ لأنه إن كان عيسى لاسماً عيسى الذي ما قتلوه وما صلبوه مؤلفاً من الجسم والروح فلا بد أن يكون المرفوع بنص القرآن الناطق برفع عيسى ، هذا « المؤلف » ولا بد أن يتكون في كل معتقد اصدق القرآن وكون عيسى مؤلفاً من الروح والجسد ، عقيدة كذلك يطمئن إليها قلبه . وهل يظن الشيخ الذي لا يطمئن قلبه إليها أن عقائد المسلمين عامتهم وخاصتهم في هذا الرفع منذ نزول القرآن إلى زمان الشيخ أو زمان شيوخه الذين أخذ عنهم ، مبنية على الهواء لا مستند لها ؟ فإن كان عنده ذرة من الإنصاف فليُعدَّ عن التشكيك في مستند هذه العقيدة الإسلامية فهو ظاهر لسكل من يقرأ القرآن ويفهم لغته ، فإنكار هذا المستند الصريح يؤول إلى إنكار كون القرآن كتاباً صالحاً للاستناد كسانيد كتب الحديث . فإن كانت أحاديث نزول عيسى اختلقها رواها المسلمون تقليداً للأسطورة النصرانية ، فمن اختلق آيات رفعه ودسها في القرآن للتقليد نفسه ؟ ومهما كثرت غير محسن الظن بالشيخ فلا

أظنه مستهترا لحد أن يقول بكون الأديان أساطير مشتقا بعضها من بعض كما قال الأستاذ فريد وجدي بك بأن ذلك عقيدة نوايغ الشرق الإسلامي بعد اتصاله بالغرب كما كان رفع عيسى ونزوله عقيدة الملمين من النصارى والمسلمين .

لكن الحق الذى يلوح لى فى تقدير عقلية الشيخ تجاه هذه المسألة أنه يدرك - بقدر ما أدركه أنا - عدم كفاية ما أتى به من تزيف الأحاديث أو تأويل الآيات لهدم ما تأسس عند المسلمين من عقيدة رفع المسيح عليه السلام ونزوله ثم قلبها إلى أسطورة نصرانية ، لولا أن يكون عنده ما يعتمد عليه فى عملية الهدم اعتمادا جديا غير القلاعب بتأويل النصوص البالغ حد التحريف والاعتساف أو التزييف الخارج عن الإنصاف . لكن الشيخ يشغل بهذه المظاهر الضعيفة غير الكافية لك الجبال ويكتم السبب الحقيقى فى عدم اعترافه بمحادثتى الرفع والنزول ، فيسمى لشئان مهرب فى لفظ القرآن بخلصه من تلك العقيدة الإسلامية متكلفا فى هذا السعى غاية التكاف وساترا للمانع الحقيقى ، ناهيك من تكافه بتبديل رفع عيسى المذكور فى القرآن وتحويله إلى رفع روحه أو درجته غير المذكورين فيه . فهذا الأمر الظاهر بكفيه فى فهم تكافه إن لم يفهم الموانع الموجودة فى أسلوب القرآن التى أرينا بعضها فى « القول الفصل » وبعضها فى هذا الذيل ، وكلها يمنع عن استبدال ما هو غير مذكور فى القرآن مكان المذكور فيه ، ولو كان عند الشيخ من الصراحة والشجاعة نصف ما عنده من الإقدام على معاندة الحق ، لأبان عما يضره تحت لسانه من السبب الحقيقى فى عدم اعترافه بعقيدة الرفع والنزول ، فأراح الناس من استغراب ما اختاره لنفسه فى النقاش من الموقف الحرج واستراح ، وذلك السبب الحقيقى هو - كما أشرنا إليه فى « القول الفصل » - كون حادثة رفع عيسى إلى السماء ونزوله منها من المستحيلات عند أهل الثقافة المصرية الذين لا يؤمنون بالمغيبات والذين يسمي الشيخ كاتب مقالات الرد منذ إنكاره الشيطان ليكون منهم ^(١) سواء

[١] فكانه لا يرى ما يدل عليه القرآن إذا خلى وطبعه وهو رفع عيسى إلى السماء ثم نزوله =

اعترف به أو لم يعترف جريا على نظام الدس والاستبطن الذين أفشى عنهما الأستاذ فريد أيضا والذين لم ينته دورهما بمد في الشرق الإسلامي، لاسيما بالنسبة إلى الشيوخ المعممين المستفيدين من الوظائف الدينية . حقيقة الأمر التي لا يبرح بها الشيخ أن مستفده في إنكار عقيدتنا بشأن رفع عيسى ونزوله، هو العلم الحديث الذي يستند إليه منكرو المعجزات وسائر المغيبات ، حين كان مستندنا في عقيدتنا الآيات والأحاديث القديمة التي لا يقيم لها العلم الحديث وعلماءه وزنا غير وزن الأساطير . كان هذا العلم قد قذف بالأديان جملة إلى عالم الأساطير وكان الشرق الإسلامي على قول الأستاذ فريد ووجدى بك للارأى دينه بمد اتصاله بالغرب مائلا فيها، لم ينس بكلمة لأنه يرى الأمر أكبر من أن يحاوله . والشيخ كاتب المقالات يعرف كل هذا ، فإن كان لا يعرفه فقد تعلمه من قول الأستاذ فريد المشهور في « الأهرام » قبل سنوات . تعلمه وكون منه عقيدة لنفسه تسهل في عينيه هدم عقائد المسلمين واحدة بعد واحدة مع ما تستند إليه هذه العقائد من الآيات والأحاديث . أما هدم العلم الحديث القاذف بالأديان جملة إلى عالم الأساطير فالشيخ يراه أكبر من أن يحاوله كما قال الأستاذ فريد بالنسبة إلى الشرق الإسلامي عامة . وويل للإسلام في أيام محنته من علمائه الذين لا يخذلونه بحسب مع أهله وذويه الخاذلين ، بل ويجهلون عليه أيضا مع أعدائه الجاهلين .

== منها من الممكنات عقلا فيأوله بما يمكن ، بناء على ما تقرر عند علماء الإسلام من أنه إذا تعارض العقل والنقل يؤول النقل . لكن رفع عيسى ونزوله وغيرها من الخوارق قد حققنا في « القول الفصل » أنه من خوارق العادة لا من خوارق العقل ، فلا كلام في إمكانها العقلي بعد ثبوت وجود الله خالق السكائنات . ولعل الشيخ لا يعرف الإمكان والاستحالة بالضبط ولا عدم كون محمد بما من اختصاص العلم الحديث المبني على التجربة التي تضيق دائرتها عن دائرة العقل ، ولم يقرأ ما كتبناه في « القول الفصل » بهذا الصدد . فهذا المانع العلمي المزعوم مع حمى الضغينة الحاصلة من الانتمزام أمام « القول الفصل » ولذا في قلب الشيخ غير المطمئن عنادا أطمان إليه فهو رائده فيما كتبه وفيما سيكتبه، فينزل عيسى الرفوع ولا ينزل الشيخ عن دعواه المبينة على العناد . ومن يضلل الله فله من هاد .

العاشر ، أن لمسألة رفع عيسى ونزوله شككين في وضعها موضع البحث والنظر ،
الأول : وضعها لمعرفة أى القولين من إثباتهما له أو نفيهما عنه صادق مطابق للواقع ،
أو على الأقل معرفة أى القولين أحق بالترجيح والاختيار على تقدير وقوع الاختلاف
في المسألة ؟ .

والشكل الثانى : أن الرفع والنزول واقعان لا شك فيهما وأن إنكارهما ضلال عن
الحق والصواب ، لكن التردد في كون هذا الضلال كفرا أو ما دون الكفر ؟ فمسألة
التكفير أو عدم التكفير إنما يتصور هكذا أى بعد تعين الأمر الواقع بحصول غلبة
الظن فيه على الأقل ، وعند ذلك لا يجوز التردد في أصل الحكم بوقوع الرفع والنزول
أو عدم وقوعهما كما في الشكل الأول .

وكما أن الذى يهم طالب الاطلاع على الحقيقة الواقعة في هذه المسألة هو الشكل الأول ،
أعنى البت في أمر عيسى عليه السلام هل رفع إلى السماء أم لم يرفع وهل ينزل منها في آخر
الزمان أو لا يكون له نزول كما لم يسبق له رفع ؟ .. كما أن المهم في ذاته هو هذا الشكل ،
فبالنظر إلى نشر الفتوى في مجلة « الرسالة » كان المهم المتناظر وضع المسألة موضع البحث
على شكلها الأول أيا ما كانت صورة الاستفتاء ؟ إذ لا يهم القراء معرفة تكفير المنكر
أو عدم تكفيره بقدر ما يهمهم معرفة الواقع من أمر عيسى . وكان هذا الشكل هو
المقصود أيضا في نظر الشيخ المفتى كاتب مقالات الرد على « القول الفصل » لكونه
متضمنا لمذهبه الخاص في المسألة وهو نفي حادثتي الرفع والنزول بالمرة ، لانفيهما الراجع
إلى نفي الكفر فقط للمنكر مع ترجيح صحة وقوع الحادثتين ترجيحا عاديا مبنيًا على
غلبة الظن بوقوعهما . وقد يكون المستفتى لم يحسن عرض المسألة على المفتى ، ومع هذا
فن المستبعد جدا أن يقصد المستفتى معرفة ما يترتب على إنكار الرفع والنزول من
الكفر أو عدم الكفر ، لينكرهما إن لم يوجب الكفر وليقرّ بهما إن أوجب ، كائنا
ما كان الواقع وما كان رأى الراجع في المسألة عند المفتى .

وقد خيل إلى بعض الأذهان أن الشيخ كاتب المقالات لا ينازعنا في أصل المسألة فهو مقتنع برفع عيسى ونزوله كما أننا مقتنعون، وإنما ينكر كفر من ينكرهما قائلا بعدم كفاية الأدلة القائمة عليهما من الكتاب والسنة في الحكم بكفره لعدم كون تلك الأدلة قطعية مفيدة لليقين. وفي هذا التخويل - الذي صادفت بين قراء مقالات الشيخ، من يدعيه - تخفيف على الشيخ وتفسير لمذهبه في مسألة رفع عيسى ونزوله بما لا يبعد كل البعد عن المذهب المتوارث في الإسلام، بناء على أن إثبات الكفر للمنكر ليس في السهولة بدرجة إثبات أصل المسألة الذي هو الرفع والنزول نفسيهما، لكن شيئا من هذا التفسير وذلك التخويل لا يقوم على أساس من الصحة وإنما هو غفلة من أولئك المحسنين الظن بالشيخ وأمثاله تعود ناشرو الأفكار الزائفة بين المسلمين أن يستفيدوا من مثلها في ترويج أباطيلهم، بل الشيخ ينازعنا في أصل المسألة قبل وصفها فينكر رفع عيسى ونزوله وينكر بعد ذلك طبعهما كفر من ينكر رفع عيسى ونزوله. وفي الحقيقة أن تكفير المنكر إنما يتصور بعد الاعتراف بثبوت الحادتين بأدلتهم من الكتاب والسنة فإذا لم يُقبل ثبوتهما كما ادعاه الخصم كان تكفير المنكر ساقطا بطبيعة الحال.

وإنما قلنا إن الشيخ ينازعنا في أصل المسألة وهو مقصوده من هذا النقاش فينكر رفع عيسى ونزوله بالمرّة، فهذا مذهبه الذي يسمى لترويجه في فتواه وفي مقالاته التي يدعم بها الفتوى، لا أنه ينكر كفر المنكر فقط ويتفق معنا في تصديق الرفع والنزول كما يتخيله الملتمسون له عذرا واقترابا من المذهب المتوارث في الإسلام. والدليل على ما قلنا في أصل مذهب الشيخ ومقصده من النقاش أنه يعترض على أدلتنا من الكتاب والسنة في إثبات الرفع والنزول ساعيا لنقضهما بالتأويل في أدلة الكتاب والتزييف في أدلة السنة، وأدلتنا من الكتاب والسنة ليست أدلة إثبات الكفر لمن ينكر خادتي الرفع والنزول، بل أدلة إثبات الحادتين نفسيهما. ثم إن الاستفتاء - نظرا إلى ما نقله الشيخ عنه في صدر مقالته الأولى المنشورة قبل انتشار « القول الفصل » -

صریح فی السؤالین ، الأول : « هل عیسی حی أو میت فی نظر القرآن الکریم والسنة المطهرة ؟ » والثانی : « ما حکم المسلم الذی ینکر أنه حی ؟ » فالسؤال الأول المستفسر عن حياة عیسی سؤال عن صحة رفعه ونزوله التي سیمناها أصل المسألة ، وسمینا السؤال عنها الشكل الأول فی وضع المسألة موضع البحث . وكان جواب الشیخ فی فتواه علی هذا السؤال کما هو مصرح به فی مقالته الأولى « الرسالة » عدد ٤١٢ ومکرر فی مقالاته الثانیة المنشورة بعد سنة « الرسالة » عدد ٥١٤ - وهي مقالة الرد الأولى علی « القول الفصل » : « لیس فی القرآن الکریم ولا فی السنة المطهرة مستند یصلح لتكوين عقيدة یطمئن إليها القلب بأن عیسی رفع بجسمه إلى السماء وأنه سینزل منها آخر الزمان إلى الأرض » والجواب أيضا صریح فی أنه لیس فی الکتاب ولا فی السنة دلیل یستند إلیه ويعتمد علیه لاعتقاد أن عیسی علیه السلام رفع بجسمه إلى السماء وأنه سینزل منها ، فإن رأى المعتقدون دلیلا لهما فی الکتاب والسنة فقلب الشیخ لا یطمئن إلیه ولا یعتمد علیه ! ^(١) وأی شیء یطلب فی تعین مذهب الشیخ کاتب المقالات بعد هذا القول الصریح فی إنکار رفع عیسی ونزوله ؟ فلیقرأ العاقلون الخفون عن مذهبه

[١] وإن شئت فضم إلى هذا القول المصرح به فی مقالته الأولى من المقالات الخمس التي کتبها ردا علی « القول الفصل » ، قوله فی آخر مقالة الرد الثالثة « الرسالة عدد ٥١٧ » : « لیس فی القرآن الکریم ما یفید بظاهره غلبة الظن بنزول عیسی أو رفعه فضلا عما یفید القطع الذی ینکر منکره کما یزعمون » .

• وأنا أقول : لا خوف من الکفر علی مذهب الشیخ الفسیح الذی قطع به وأشاده بعنوان « التحقيق » من أن ما یوجب الإیمان به یرجع إلى الأصول التي اشترکت فیها الأديان السماوية بأجمعها .. لا خوف علی أحد من الکفر ولو أنکر نصوص القرآن القطعية بأجمعها ما دام القرآن تفرد بها ، لعدم کون مسألة رفع عیسی ونزوله ولا تلك النصوص التي تفرد القرآن بها ، من الأصول التي اشترکت فیها الأديان السماوية بأجمعها . وقد لفت مذهب الشیخ هذا الذی نستنکره ، نظر صدیق العلامة الکبیر مؤلف « نظرة عابرة » أيضا ، فسجلا علیه تسجيلا غیر عابرة .

الراعمون أنه لا ينكر عقيدة الرفع والنزول المتوارثة في الإسلام وإنما ينكر كفر المنكر.
نعم ، إن هنا شيئاً أوقع هؤلاء المخففين عن مذهب الشيخ في الغلط ، وهو أنه ينفي
الكفر عن المنكر في جواب السؤال الثاني من الاستفتاء ، وذلك بعد نفي الرفع والنزول
نفسهما في جواب السؤال الأول .. وكان بين المرحلتين للنفي المذكورتين في الجوابين
واللتين إحداهما إنكار الرفع والنزول وعدم التصديق بوقوعهما وثانيتهما إنكار كفر
المنكر ، مرحلة التصديق بوقوعهما مع الكفر عن تكفير من ينكرهما اكتفاء
بتضليله لم يذكرها الشيخ في فتواه مع كونها الأجدر بالذكر ممن لا يقدم على تكفير
المنكر إن كان يصدق بوقوع الحادثتين ، بل تخطى من مرحلة إنكارهما إلى مرحلة
عدم تكفير المنكر بأدلة لهذه المرحلة عظيم اهتمامه في مقالاته ، فظن بسبب هذا الاهتمام
من لم يستكملوا يقطعهم في مطالعة المقالات المنشورة أن قلب الشيخ يطمئن إلى المرحلة
المتوسطة بين الطرفين رغم عدم تعرضه في كلامه لهذه المرحلة ، بناء على عدم كونه موافقاً
لمذهبه الذي هو إنكار الرفع والنزول بالمرّة . ولم يحتز عن حصول هذا الظن في الأذهان
البسيطة بل رغب فيه مع كونه مخالفاً لمذهبه في شأن عيسى ، تشويشاً للأمر على القارئ
وتلبساً للواقع بخلافه ، لأنه خاف الانهزام في ترويج مذهبه مباشرةً المنكر للرفع والنزول
فأراد ترويقه في ضمن إنكاره لتكفير من ينكرهما وأراد تصويب الموقف على خصومه ،
لأنه يرى إثبات الحكم بكفر من ينكر الرفع والنزول أصعب من إثبات الرفع والنزول ،
لا سيما في نظر قوم عصرين يباح عندهم للكافر كفره ولا يجوز لأحد تكفيره ،
فكانهم فهموا من قول الأوائل « لا ذنب أعظم من الكفر » إعظام التكفير ومنعه
ليمتنع معه الكفر . فالشيخ يستخدم الحيلة في ترويق شدوذه الذي هو عدم الاعتراف
بالرفع والنزول لعيسى عليه السلام فيضع تأميناً عليه بتصويره في صورة عدم الاعتراف
بكفر من ينكرهما ويجعل محل النزاع في بادئ النظر تكفير منكر الرفع والنزول ،
لأصحة القول بهما نفسهما ، مع أنه ينازعنا فيها كما أثبتناه بأدلة صريحة من كلامه .

وأنا الذي أعلم أن نزاع الشيخ ممي في أصل وقوع الرفع والنزول قبل وصفه ، ومع العلم بذلك أراه يجرني إلى موقف البحث في كفر منكر الرفع والنزول أو عدم كفره ، بدلا من البحث في كونه محقا في الإنكار أو ضالا عن الحق والصواب ، ويقصد بذلك تخرج الموقف علىّ - ما كنت لأستصعب أن أجاريه في الموقف الذي يريد أن أقف فيه فأكفر منكر رفع عيسى ونزوله وأكفر أيضا من لا يكتفي بالكف عن تكفير المنكر بل يضيف إليه الكف عن تضليله وتخطئته تنزيلا للآيات والأحاديث الواردة بشأنها منزلة المدم .. لكن كتابي « القول الفصل » لم أحكم فيه على أحد بالكفر وإنما اتهمت أناسا بعدم الإيمان بالمعجزات لعدم إيمانهم بالغيبات ، ولم يكن ذلك تجنباً مني وابتماداً عن الصراحة ، بل لعدم الفائدة في إكفار أحد في هذا الزمان الذي لا أسهل على كثير من الناس فيه من أن يكفّر ثم يقول ما كفرت ، على مثال ما وقع في حكايات الزمن القديم المستظرفة من قول رجل بليد : « كانوا يقولون لا يصلّي بغير وضوء فقد صليت أنا وما ضر صلاتي شيئا » . وماذا موقف الشيخ الذي لم يكفر في إنكار رفع عيسى ونزوله ، لما أنكر وجود الشيطان كأننا حيا عاقلا كما وصفه الله في عشرات من آيات كتابه فقال مثلاً « يا إبليس ما منك أن لا تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت أم كنت من العالين قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها فأمالك رجيم » إلى أن قال « لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين » وقال « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم » وقال « كان من الجن ففسق عن أمر ربه أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو » وقال « كثر الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني برئ منك إني أخاف الله رب العالمين » ثم اعتذر الشيخ بما هو أقبح من ذنبه فقال « إن الله يجاري في آيات الشيطان عقيدة العرب الجاهليين » فإذا ضافت عليه الحيلة في تأويل الآيات والاستخفاف بالأحاديث الواردة في رفع عيسى ونزوله ،

من ردودنا القاضية عليهما فسيقول إن الله ورسوله يجازيان في تلك الآيات والأحاديث الأساطير النصرانية ، فإن كفر الشيخ في شيء من هذا ولم يعترف بأنه كفر فإذا يحصل من تكفيره ؟ .

ولا نريد من الحكم بالكفر على أحد إلا مقابلة ما كان سببا لذلك من قول أو فعل ، بمنتهى التقبيح وتحذير المسلمين من مثل تلك المخاطرة بأنفسهم لئلا يستحقوا نارجهم الخالدة . هذا إذا كان المخاطر من عامة الناس المحتاجين إلى التنبيه والإرشاد ، وأما إن كان من خاصتهم المشتغلين بالنشر والتأليف فالتقصود من تكفيره تحذير المسلمين من أن يأتئوه في دينهم ويعوّلوا على آرائه فيه ، وإن شئت فقل إن المقصود تعريضهم به على أنه من مستبطنى الإلحاد فى الشرق الإسلامى الذى أشار الأستاذ فريد وجدى بك فى إحدى مقالاته القديمة إليهم وإلى أنهم مشتغلون بتهيئة الأذهان لقبول ما استبطنوه دسا فى مقالاتهم وقصائدهم .

والذين يتسامحون فى مسائل الكفر ويلومون من يحذّر الناس من الوقوع فى الكفر من دون لوم الواقع ، فهذا التسامح فى غير محله يكون تشجيعا للكافر على كفره واستخفافا بعذاب الله المترتب عليه . ولا يفرن المسلمين ظهور التسامح فى مظهر الرحيم للخلق وإظهاره المحذّر فى مظهر القاسى المشدد ، لأنه إذا كان قول المشدد أكثر موافقة لما هو المفهوم من قول الله ورسوله فلا بد أن يكون التسامح الذى لم يتخذ عند الله عهدا ، فضوليا فى رحمته للذين قال الله عنهم « فما أصبرهم على النار » ولا سيما فضوليا فى رحمته المترجمة عن رحمة الله التى هى غير تابعة لرحمة من لا يعنيه الكفر والإيمان ، بمعنى أنه لا يفضيه الأول ولا يسره الثانى ، لأن منشأ هذا التسامح عدم أهمية أن يكون دين البلاد . وفيه دين التسامح - عرضة للخطر عنده من كفر الكافر واقفاء غيره بآثره . أما عدم اعتراف التسامح بهذا الخطر فن قللة اهتمامه وعنايته بأمر الدين ، فلو كان مثل هذا الخطر متوجها إلى ما هو عزيز عنده كماله ومنصبه لأقلقه أدنى شبهة تُوقمه

فيه وارثه أضعف احتمال وقوعه ، والله تعالى يقول « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فمربصوا حتى يأتي الله بأمره » . وما رأيته في بعض المجلات نقلا عن قول من كان يقول أنا مسلم على مذهب الشيخ محمد عبده ، وقد أراد به الناقل مدح الشيخ بسمة الصدر حيث يعدّ مسلما أكثر من يمدّم غيره خارجين عن الإسلام ، فثنى يضر القائل والناقل والشيخ صاحب المذهب الذي يجوز عنده ما يكون كفرا عند غيره . وماذا ينفع المتمسك بمذهب الشيخ محمد عبده الشاذ تمسكه ؟ بعد أن قال النبي صلى الله عليه وسلم « يا فاطمة لا أغنى عنك من الله شيئا » .

ولا يرد علينا في هذا المقام قوله صلى الله عليه وسلم « يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا » لأننا لا نريد بالتشديد في مسائل الكفر والإيمان إخراج مرتكبي الكبيرة مثلا عن الإيمان كما هو مذهب المعتزلة أو إدخاله مع ذلك في الكفر كما هو مذهب الخوارج ، وإنما نريد التحذير من نقص في الإيمان بقدرة الله أو زيف في العقيدة أتى إلى الشرق من علم الغرب المادى مثل إنكار المعجزات والغيبيات أو تقليد لغير المسلمين وتشبه بهم لا لمصلحة سوى التقليد والتشبه ، حتى إن بعض المنتسبين لا يحس بأى أذى في قلبه من أن يظنه من رآه ، أجنبيا عن الإسلام في دياره بل يعتر بهذا التشبه ولا يبالي بذلك الظن . فهو كافر عندى تنقصه عزة النفس الإسلامية وتقوم مقامها الاستهانة بالإسلام ، وليس في الاحتفاظ بهذه العزة في قلب المسلم باجتناب ما ينافيها أى حرج . ولعلم من يهمه أن يلقى الله مسلما من أهل هذا الزمان الذى كثرت فيه ألفاظ الباطنيين في مسائل الدين ، أن الإسلام الذى من يبتغ غير ديننا فلن يقبل منه ، دين في غاية العلو والحساسية ، دين يجدر بالمسلمين أن يتعلموا الكرامة من كرامته ، فن يكرم دينه بكرم نفسه ومن لا يكرم نفسه لا يكرم . فهذا الدين لا يمدّر المسلم على أى تقصير في تعظيمه

فيفارقه بأدنى استهانة منه بجانبه ^(١) وإن تناضى عما فرط في أداء واجباته بشرط أن يكون ذلك في ملامة نفس وندامة قلب ، فمن الممكن لمقترف كثير من المحرمات مع مراعاة هذه الشروط أن يسلم دينه بسلامة إيمانه ، ولاسلامة لإيمانه من يستحل ما حرمه الله أو يستخف بكرامة دينه ، فشارب الخمر مع الاعتراف بذنبه مسلم ، والقائل ولو من غير شرب : « ماذا يلزم من هذا ؟ » كافر ، كما أن شارب الماء متشبهها بشارب الخمر مذنب . ومن المفيد أن أنقل هنا ما قلت في آخر مقالة كنت كتبتها قبل سنين في مجلة « الفتح » الإسلامية بعنوان « فتنة القبة الجديدة ومغزاها الجديد » :

« أما حديث (هلا شققت عن قلبي) ^(٢) وحسن الظن بالمسلمين وترجيح الاحتمال الواحد على تسعة وتسعين احتمالاً إذا كان الواحد ينجيهم من الكفر وتعليق الحكم به على اتفاق الفقهاء وأمثال ذلك من الوصايا الفقهية الموجبة للأخذ بالتساهل والكف عن التشديد في مسائل الكفر والإيمان ، فتلك أحكام الإسلام المدنية السمجة التي ينبغي أن يعمل بها في الأزمنة والحالات الطبيعية وفي أزمنة قوة الإسلام وعدم الخوف عليه من أعدائه . ففي تلك الأزمنة كان يُخاف على حياة الذين تحس منهم أمارات الإعراض عن الإسلام ، بدلا من أن يُخاف على حياة الإسلام نفسه ، فكان يخفف عنهم في الحكم رجة بهم . والآن ، وقد تجرأ أعداء الإسلام في داخل بلاده وعقر دياره على إعلان الحرب ضده وانقلب حديث حسن الظن بالمسلم إلى حسن الظن بعمدو المسلم ، يحق لي أن أقول للعلماء الغافلين المتجاهلين لهول الموقف وخطورته الذي يُغضب الحليم ويوقظ النائم ويستفز الغيور ، كما نرى الدول المراعية لقواعد الحرية والتأدبة بلطف المدنية

[١] وإلى أمثل هذه الاستهانة المكفرة التي يستهين بها بعض الناس في زماننا ، بأن يقال أما تركي أو عربي أولاً ثم مسلم .

[٢] خطاب لأسامة بن زيد لما قتل في واقعة فذلك مرداس بن نهيك مع تلفظه بكلمة التوحيد ثم اعتذر بأنه قالها بلسانه .

تأخذ جذرها في زمن الحرب والخطر على كيائها وتعمل بكل حزم وشدة .. والآن
يحق لي أن أقول لهؤلاء العلماء :

ألا فارحموا الإسلام ولا ترحموا أعداءه ، ولا تستخرجوا من أحكامه وقوانينه
نصيرا وظهيراً لأعدائه ، ولا تجملوا الإسلام دين غفلة وغباء وحق يرحم أعداءه الذين
لا يرحمونه ويخلى لهم الجو حتى يرموه من خلفه ويجهزوا عليه .. »

الحادى عشر ، أن سيدنا عيسى قتله اليهود وصلبوه في عقيدة النصارى ، وبعد قتله
بأيام أحياء الله ورفعته إلى السماء ، وفي عقيدتنا نحن المسلمين رفعه الله من غير أن يسبقه القتل .
فالمسلمون والنصارى متفقون على رفعه . وعند الشيخ شلتوت أنه لم يقتل ولم يصلب
ولم يرفع بل عاش ما عاش في الأرض بعد حادثة محاولة قتله ثم مات فيها ميتة عادية
وانتهى أمره . فميسى اليهود مقتول بأيديهم وعيسى النصارى والمسلمين مرفوع إلى
السماء وهو فيها الآن ، وعيسى الشيخ شلتوت عاش في الأرض ومات فيها كما يعيش
ويعت غيرهم من الناس . فأسأله إذن : أين عاش بعد حادثة محاولة قتله ؟ ثم أين مات
وأين قبره الآن ؟ وسيكون جواب الشيخ على هذا السؤال إن كان له جواب : عيسى
الآن حيث كان عيسى اليهود !! .

والآن انتهينا من الجواب على مقالات الشيخ في مسألة رفع عيسى عليه السلام ونزوله
ومن درس تلك المسألة علميا ، وأتينا أقواله فيها خارج الصدد متجنين علينا ومعنفين .
فمن ذلك : مسألة وجود عضو في جماعة كبار العلماء أوفى اللجنة المفوضة من الجماعة عند درس
أمر الطالبين القاديانيين ، شهد هذا العضو عن زملائه في اللجنة أو الجماعة ، فاعترض على
فصلهما من الأزهر شكاً منه في كفر من أنكر كون سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
آخر الأنبياء ، كما هو أحد مبادئ الطائفة القاديانية المدعين نبوة غلام أحمد القادياني
الهندي بعد سيدنا محمد . فاتهمني الشيخ كاتب مقالات الرد على « القول الفصل » بأنى

اختلفت هذا العضو الشاذ في خيالي وعزوت إليه الطعن في حجية حديث « لا نبى بمسدى » وفي الإجماع المنعقد على ختم النبوة بنبينا وفي قطعية دلالة قوله تعالى « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » عليه ، ثم رأيت الشيخ الكاتب أول من يخطر بالبال أن يكون ذلك العضو إن لم يتأخر التحاقه بجماعة كبار العلماء عن زمان درس أمر الطالبين القاديانيين .

وتوضيح هذه المسألة أن الشيخ عبد المجيد اللبان تقدمه الله برحمته كان هو الذي تحدث إلى عن وجود ذلك العضو المعارض في فصل الطالبين زمن مقاضاة الجماعة أو اللجنة المفروزة منها في أمرها وفيهم الشيخ المغفور له نفسه .. تحدث إلى عنه من غير تصريح باسمه وكونه واحداً أو أكثر ، ثم استعاني في حل شبهته أي شبهة المعارض كما استعان غيري ممن كان يحسن الظن بهم ، فذكرته حديث « لا نبى بمسدى » وذكرته الإجماع المنعقد عليه ، فطلب غيرها فقرأت آية الأحزاب أعني قوله تعالى « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » فحكي تمسك المعارض باحتمال كون المراد خاتم الزينة وإن كان احتمالاً ضعيفاً حيث يكفي في درء تهمة الكفر عن الطالبين وينجيهم ما من الفصل ، فيكون معنى « خاتم النبيين » على هذا الاحتمال ، زين الأنبياء ، وإذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال .

جرى هذا الحديث بيني وبين المغفور له حتى كتبت ما كتبت في مقدمة هذا الكتاب (٤٥٧ جزء أول) عن تفسير هذه الآية ، وما ألغت كتاباً مستقلاً في الرد على تأويل الخاتم بالزينة كما فهمه الشيخ كاتب مقالات الرد على « القول الفصل » . ولم أكتب ما كتبتة عبثاً من غير حاجة إليه في هذا العصر الغريب الذي يحتاج فيه الإنسان إلى السكناية فيما لم تسبق الحاجة إليه في عصور الإسلام الماضية .

ولاشك أن الشيخ اللبان ما كذب في القول عن وجود رجل في اللجنة أو الجماعة قائل باحتمال آية الخاتم ما لا تحتمله . أما احتمال كوني كذبت واختلفت القصة فن

المستحيل الذي لا يستطيع أن يقدره الشيخ كاتب مقالات الرد، وإغاية تصور الكذب
من يعينني في مقالته بأن تركيا كفرت في «على تعبيره» أي تبرأت مني، والتي كانت
تبرأت مني هي حكومة تركيا الجديدة اللادينية، وهذا التبرؤ الذي أنشرف أنا به
- وقد تبرأت أنا منها قبل تبرؤها مني - يكون منقصة في نظر الشيخ يرميني بها
ويذكرها دليلا لاحتمال اختلاق الكذب مني. وهذا أنذا أذكر ما ذكره، منقصة
مسجلة عليه تؤذن بكونه ممن يتصور منه الكذب ويسهل عليه القول بكذب غيره
قياسا له على نفسه، فمن منا لا يتحرج من أن يكذب؟ أنا الذي تبرأت مني حكومة
تبرأت من دينها، أم الشيخ الذي عد تبرؤ هذه الحكومة مني عارا على؟ ولما يؤيد
كون الكذب الذي يحاول أن يرميني به الشيخ، في جانب الشيخ، أنه يستبعد جدا
عدم اطلاعه على هذا الخلاف الحادث في جماعة كبار العلماء وهو أقرب إليهم مني ولو
قبل التحاقه بهم وأشد اتصالا بمشيخة الأزهر، لكنه يتجاهل وينق وجود شخص
كهذا في الجماعة تكذيبا لما كتبه في «القول الفصل» واعتمادا منه على أن المطلعين على
السألة من العلماء الأحياء في داخل الجماعة أو خارجها لا يجترئون على تصديق معلنين
الحق ومسميين ذلك الرجل الشاذ، ومكذب الصادق عمدا هو الكاذب.

أما قولي عن الشيخ أنه أول من يخطر بالبال أن يكون ذلك الشاذ الشاك في كفر
من أنكر ختم النبوة بنبينا كما هو مذهب القاديانية، إن لم يتأخر تعيينه عضوا لجماعة
كبار العلماء، فكان ذلك استهجانا مني لسلك الشيخ في التجرد على معتقدات الإسلام
والعبث بآيات كتابه. فإذا وجد بين كبار العلماء من يشك في دلالة «عالم النبيين»
المنصوص عليه في القرآن وصفا لنبينا، على كونه آخر الأنبياء دلالة قطعية - ولا بد
أن يكون موجودا بالنظر إلى أني سمعته من الشيخ اللبان الذي لا أرتاب في صدقه -
فالشك كاتب مقالات الرد الذي أنكر أخيرا دلالة الكتاب والسنة على رفع عيسى
عليه السلام ونزوله، وأنكر من قبل وجود الشيطان كشخص حي عاقل ينسب إليه
كتاب الله فيما لا يحصى من آياته أفعالا وأوصافا لا تحصى أيضا ولا يتصور لغير الأحياء

والمقلاء. فلما عترض عليه بهذا أجاب أولاً بأن القرآن لم يحدد كنه الشيطان وماهيته، فتقاضى عما حدده القرآن وعدده من أفعاله وأحواله التي تكفيها ولا تلتئم قطعا مع ما يدعى الشيخ ويحدده للشيطان من الماهية على أنه عبارة عن نزعات الشر المنبثة في العالم، ثم أجاب بأن القرآن جارى عقيدة العرب الجاهليين في تصوير الشيطان، فجعل القرآن يتبع عقيدة المبطلين في حين أنه نزل لإحقاق الحق وإبطال الباطل... فهذا الشيخ إن قلت عنه: إنه أولى بأن يكون ذلك العضو إن كان يومئذ داخلا في الجماعة، ما ظلمته ما ظلم هو نفسه القرآن وأهانه!!

هذا توضيح حكاية العضو الشاذ من جماعة كبار العلماء الذي تحدث عنه عرضا في تعليقة قصيرة من تعليقات «القول الفصل» طال اشتغال الشيخ بها في رده، حتى اتخذها رأس مال لنقد ما في الكتاب بمجملته وتبرئته الذين انتقدت أقوالهم في الكتاب، بمجملتهم. أنظر ماذا يقول عن الحكاية المذكورة:

«يبيح هذا الشيخ [يعني] لنفسه أن يرمى وجوه أهل العلم بدون أدنى تثبيت، تبهم خطيرة في مثل هذه العبارة الركيكة المتنوية، فيزعم أن نزعة كاتب هذا البحث قاديانية ويزعم أن هناك عضوا في جماعة كبار العلماء شذ فعارض فصل الطالبين القاديانيين وأن هذا العضو يتردد في الإفتاء بكفر من أنكر ختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم وأنه يظعن في حججة الحديث الوارد فيه ويظعن في الإجماع المنعقد عليه ويظعن في دلالة الآية القطعية عليه^(١) يتصور عضوا في جماعة كبار العلماء هذا شأنه وتلك عقيدته ويؤلف كتابا في الرد عليه لم ينشره بعد، وهو لا يعرف شخصه ولا يكلف نفسه السؤال عنه حتى تسعفه به المصادفة فيجتمع في خياله بين بحث شلتوت ومعارضة العضو المجهول في فصل الطالبين، بل يجمع بين بحث شلتوت وكفر هذا العضو المجهول^(٢) بإنكاره مسألة من أمهات مسائل الدين وأصوله فيقول: «إن كان الشيخ شلتوت لم

[١] «القطعية» في كلامي متأخر عن «عليه» وصفة للدلالة لا للآية.

[٢] ليس في كلامي اتهام العضو المجهول بالكفر ولا بإنكار مسألة من أمهات مسائل الدين وإنما اتهمته بالتردد في الإفتاء بكفر المنكر.

بتأخر التحاقه بهيئة كبار العلماء فهو أول من يخطر بالبال أن يكون ذلك الشاذ .
« ولست في حاجة إلى أن أقول : إنه لا يوجد بين كبار العلماء قاطبة ، ولم يكن فيها
من قبل شخص كهذا الذي تصوره الشيخ وألبسه تلك العقيدة ظلما وعدوانا .
« ولست في حاجة إلى أن أقول إن زمن التحاق بالجامعة متأخر عن درس مسألة
هذين الطالبين وتنفيذ القرار فيهما .

« ولكنني بعد هذا أسأله ، وقد علم أن هذا العضو لم يكن شلتوت من هو إذن
حتى نعرف على الأقل ثاني من يخطر بالبال في مثل هذا المجال :

« أسأله وأنا واثق أنه لا يستطيع أن يجيب لأن هذا الشيخ [يعني] وأمثاله لا
يقولون ما يقولون عن علم أو بحث ولكن عن خرص وتظن وتمويه وتشويه « إن
يتعمون إلا الظن وما تهوى الأنفس وإن الظن لا يغني من الحق شيئا » .

وأنا أقول إن الشيخ كاتب المقالة يتخذ عدم وجود الشيخ اللبان اليوم حيا وعدم
استقلال الأعضاء العمرين في أداء الشهادة بالواقع تحت قيد الوظيفة الأزهرية ، فرصة
لاجترائه على المجازفة بالقول نفيا لوجود عضو معترض على الحكم ضد الطالبين عند
مداولة الأفكار فيما بينهم ، كيف لا يستفيد من هذه الفرصة وقد ساء ظن الرجل
بعملاء الأزهر إلى حد أن يقول في آخر مقالته الأخيرة ، وقد نقلناه عنه من قبل أيضا :

« واملنا بعد إظهار فتوى فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي نستريح من لفظ
بعض العلماء الرسميين الذين عرف عنهم أن تمسكهم بالرأى وما يزعمون أنه دين (تأمل)
ليس إلا بمقدار جهلهم برأى فضيلته وهو شيخ الجامع الأزهر ، فإذا ما عرفوا رأيه وهو
شيخ الجامع الأزهر خلعوا أنفسهم من رتبة رأيهم الأول وسارعوا إلى اعتناق رأيه بل
تسابقوا في توجيهه وتأبيده » .

ثم أقول ولم يراع الشيخ حق الصدق في تصوير حكاية العضو المجهول الشاذ محاولا
تشويه ما قلت عنه في التعليقة كما أشرت إليه أيضا في أثناء نقل كلامه ، فكأنني على
تصويره اتهمت ذلك العضو بالكفر وبإنكار مسألة من أمهات مسائل الدين وهي ختم

النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم ، مع أن ما أسندته إليه تردده في الإفتاء بكفر المنكر لا إنكاره هو ، ومن العجب أنه اعترف بقولي عنه أنه يتردد في الإفتاء بكفر المنكر ، فكيف إذن يكون التردد في الإفتاء بكفر المنكر منكرا مثل الذي يُتردد في الإفتاء بكفره ؟ وقد أخطأ أيضا في تعيين الطاعن في حجية الحديث والإجماع وفي قطعية دلالة الآية ، ولعله ظن قولي « طمنا منه » الذي كان مربوطا بما في قرينه من « المنكر » ، مربوطا بفعل التردد البعيد .

ولنا أن نذهب في تحقيق الحق إلى ما وراء المفهوم منه إلى هنا فنقول ، بعد هذا التنبيه على أن اتهامنا العضو المذكور بالشك ينحصر في شكه في كفر المنكر وعلى أننا لم نعين الشيخ كاتب المقالات على أنه هو ذلك العضو الشاك مهما قلنا بكونه أولى أن يكونه .. لنا أن نقول : ما هذا الاستبعاد من الشيخ في احتمال وجود عضو كهذا في الجماعة وفي احتمال كونه هو نفسه ؟ مع أن الأسس التي وضعها في مقالاته ليتوسل بها إلى التشكيك في ثبوت رفع عيسى ونزوله ثبوتا أصغريا مبنيًا على غلبة الظن ، فضلا عن ثبوتها لحد أنه يكفر منكرها ، تفتح الباب على الأقل إن لم يكن للشك في ثبوت ختم النبوة بسيدنا محمد بواسطة أدلته من الكتاب والسنة والإجماع ، ففي كفر الشاك في ثبوته بتلك الأدلة التي كلها عقلية لا عقلية . والشيخ صرح في مقالة الرد الثانية « الرسالة » عدد ٥١٦ « بأن الأدلة العقلية قد ذهب كثير من العلماء إلى أنها لا تفيد اليقين ولا تحصل الإيمان المطلوب ، ولا يثبت بها وحدها عقيدة » . فإذا وجد الخلاف في قوة الأدلة العقلية لحد أن كثيرا من العلماء قد ذهبوا إلى أنها لا تفيد اليقين وكان لهذا الخلاف قيمة تذكر عند الشيخ للتمسك به في أي مسألة ، فهل يكون من حق التمسك بهذا الخلاف في مسألة رفع عيسى ونزوله وفي ثبوت أصل المسألة فضلا عن ثبوتها مع وصف أنه يكفر منكرها ، أن يستبعد وجود عضو في جماعة كبار العلماء يشك في كفر من أنكر ختم النبوة بسيدنا محمد ، ولا سيما استبعاده لأن يكون هو نفسه ذلك العضو

لو لم يتأخر دخوله في الجماعة ؟ - وكل ذلك مبني على حديث المخبر الصادق الذي هو الشيخ الابان - إذ الخلاف الذي ذكره لكثير من العلماء في إفادة الأدلة النقلية اليقين يحمل مسألة ختم النبوة أيضا في ثبوتها اليقيني خلافيه ويمنع على الأقل إكفار المنكر أو على الأقل بحمله أيضا خلافيا !!^(١) فليعلم الشيخ أن القضية العلمية لا تكتسب بحشد ما يجده في الكتب من حق أو باطل ونقله إلى مقالات يكتبها لتأييد باطله ، فربما يجره ذلك إلى أباطيل أخرى أكبر من باطله ، وإنما الشرط الأول في اكتساب القضايا ، الموازنة العقلية المنطقية التي تراها تحذل الشيخ في كتاباته جزاء من الله على عدم احترامه المقائد الإسلامية وتلاعبه بآيات كتاب الله وأحاديث رسوله في سبيل الإصرار على هواه .

ثم ليعلم الشيخ الذي يردد قوله تبجحاً : « ولست في حاجة إلى أن أقول كذا ولا إلى أن أقول كذا .. » : أني لست في حاجة إلى أن أخلق حكاية في خيالي أو أتسكلم لاعن علم أو بحث ولكن عن حرص وتظن وتشويه وتويه ، لأتوسل بكل هذه الوسائل الخسيسة إلى نقد آراء الشيخ شلتوت أو غيره ممن انتقدتهم في « القول الفصل » يشهد به الكتاب نفسه الذي كله بحث وكله درس وتحليل علمي ، حتى إن الشيخ شلتوت تعلق في رده عليه بما وجد فيه من تعليقة صغيرة لئلا يدركه الفرق من غزارة أبحاثه العلمية ؛ وفي مقابل هذا جاء رد الشيخ بمجهر في أبحاثه باللائم على وعلى موقفي بمصر مهاجراً من تركيا ويشبه النقاش السياسي المفعم بالمغامز أكثر من النقاش العلمي المدعم بالأدلة . فهو يعدني فضوليا في تأليف « القول الفصل » بل

[١] وللشيخ في تلك المغالطات نص يرفع وجوب الإيمان بكون النبوة ختمت بنبينا صلى الله عليه وسلم ويجيز الشك لمن أراد أن يشك فيه ، لا سيما الشك في كفر من أنكروه ؛ لعدم كون مسألة الختم أي ختم النبوة بنبينا من الأصول التي اشتركت فيها الأديان السماوية جميعها ، وهو القائل في مقالة الرد الثانية « إن ما يجب على الناس أن يؤمنوا به يرجع عند التحقيق إلى الأصول التي اشتركت فيها الأديان السماوية جميعا » .

متمددا على الناس الأبرياء، ويرى الذين انتقدت أفكارهم وأقوالهم من الكتاب والعلماء فوق النقد يُتلاعب عنده بالآيات والأحاديث ولا يُتلاعب بهم. وكما أنى مذهب فى تأليف الكتاب ونشره ، فقرّاء كتابى الذين يقولون عني وعنهم « اتصلوا بقوم عزيز علينا أن نتركهم صيداً فى شبكتهم » مذبذبون على رأيه فى تقدير الكتاب ورؤيته جديراً بالقراءة والرغبة كأنهم لا عقل لهم ولا تمييز بقدر ما عند الشيخ منهما ^(١) وهذا جزع صريح وعويل قبيح ينادى بأن قلب الشيخ يحترق من الحسد ثم يكون هذا العويل جواباً ورداً على كتابى !! .

أما منطقته فى دفاعه عن نفسه وعن الشيخين اللذين خصهما بالدفاع فغريب جداً وملآن بالتدليس والتلبيس ، فهو يذكر فى الدفاع عن الأستاذ الأكبر المراعى قوله فى تقرير كتاب « حياة محمد » : « لم تكن معجزة محمد صلى الله عليه وسلم القاهرة إلا فى القرآن وهى معجزة عقلية » ويسكت عن قول فضيلته بعده ماراً به مر الكرام : « وما أبدع قول البوصيرى :

لم يمتحننا بما تميا العقول به حرصاً علينا فلم ترتب ولم نهم »

مستشهداً بهذا البيت على أن لا معجزة له صلى الله عليه وسلم غير القرآن، فإن كانت

[١] وفى مكان آخر من مقالته يصف هؤلاء القوم الراغبين فى قراءة كتابى بأنهم جماهير رأيت مسيرتهم فى أهوائهم وعقائدهم أجدى لى وأسعى للخير والنعمة على يعنى أنهم عامة لا اعتداد برغبتهم وتقديرهم . وكان الشيخ قال عمافى كتابى من الانتقادات انها اتهامات مضحكة فأقول ولكنه ضحك كالبكاء . والمضحك الخفيق كون الشيخ يظهر موقف المحافظين الصابرين فى زماننا الذين هم كالفايضين على الجمر بشهادة الحال وإخبار الحديث النبوى ، كأنه موقف المسافرين على الأهواء العصرية الذين يجدون من فئمة الاستيطان الآتى ذكرها التمر كركة فى عقر البلاد الإسلامية ، بما يغريهم بنقض عرى الإسلام ويدبر عليهم خيرات الدنيا ومنافعها ، ومن وراء هذه الفئمة قوة أعظم منها تؤازرها وتمرف عليها بعين ساهرة ؟! والشيخ يعرف كل هذا الفرق بين الموقفين وعنده من الخيرات الخاصة بالعصرين ما لا يحسده عليه المحافظون وإنما يرون له مما يعوزه من مخافة الله واستحياء الناس لحد أنه يستدبح لنفسه أن يعكس الأمر فيصور الفايضين على الجمر فى بحوحة من الدنيا التى هى جنة فئمة وهو يتبوأ منها حيث يشاء .

فليست بقاهرة مثله ^(١) بل معيبة للمقول . ونحن قد انتقدنا هذا الاستشهاد في « القول الفصل » وقلنا إنه نتيجة عدم الفهم لمعنى البيت والغفلة عن أبيات أخرى للبوصيرى فى نفس القصيدة . ونقول هنا بمناسبة كرن الشيخ شلتوت ظهر فى مظهر المدافع عن فضيلة الشيخ المراغى ولم يدافع ، وإنما جر نقدا ثانيا عليه ، وهكذا يفعل المحامون غير الموقنين ، والمحامى الوفاق لا يتولى الدفاع عن قضية لا تقبل الدفاع . فلنأت نحن بنقد جديد على فضيلته إن لم يأت محاميه بدفاع . وقد فعلنا ذلك كيلا يخرج القارى من البحث الذى تعرض له الشيخ المحامى ثم لم يأت بشيء ، صفر اليد ! فنقول ولا نخلق حكاية خيالية أو نتكلم عن خرس وتظان ، فإن زاد الشيخ التشبه بالمدافع ، من غير دفاع ، زدنا :

إن فى قول فضيلته مأخذ من وجوه فأولا لا معنى لما يفهم منه وهو كون معجزات نبينا غير القرآن غير قاهرة لأن المعجزة إن لم تكن قاهرة فليست بمعجزة وإن كانت معجزة كانت قاهرة وفى إعجازها القهر . ولعله يريد الإشارة إلى عدم ثبوت ما عدا القرآن من معجزاته لا قاهرة ولا معجزة كما هو مدعى مؤلف « حياة محمد » بحجة أنه لم يرد ذكرها فى القرآن وما ورد منها فى كتب الحديث والسيرة غير مؤيد بالقرآن فلا اعتداد به عنده ، وهو يضع جميع ما ورد فى تلك الكتب تحت شبهة الكذب بغية فتح السبيل إلى رفض الروايات المتعلقة بمعجزاته صلى الله عليه وسلم غير القرآن ؛

[١] على أن فى إعجاز القرآن القاهر نظرا عند الشيخ المراغى الذى قال فيما كتبه تأييدا لفتنة ترجمة القرآن المثارة فى تركيا : « إن الأمم العربية الآن ومن أزمنة طويلة خلت لا يفهمون الإعجاز من الظلم العربى وقد اقتضى عصر الذين أدركوا الإعجاز من طريق الذوق وآمنوا بالقرآن بسبب هذا الإدراك ونحن الآن نقيم على الإعجاز أدلة عقلية فنقول إن القرآن تحدى العرب ولمهم عجزوا ، وهذا يدل على أنه من عند الله » فالفهم من هذا القول أن إيمان العرب اليوم بإعجاز القرآن وفيهم الفصحاء والبغاة ، لا يتجاوز الإيمان التقليدى على رأى الشيخ ، فلافق بين القرآن وغيره من معجزات محمد صلى الله عليه وسلم فى كونها مسألة تاريخية غاب شهودها واحتملت الصدق والكذب !!

وفضيلة الشيخ الراغى يقول قوله المار الذ كر عند تقديم كتاب « حياة محمد » إلى القراء المسلمين ، فاذن عقلية فضيلته متفقة مع عقلية مؤلف الكتاب فى سوء الظن بالروايات التى وثق بها أئمة الحديث والفقهاء وبنوا عليها الشطر الكبير من أحكام الإسلام لأن الإسلام لا يُبنى على الكتاب فقط بل على السنة أيضا بشهادة الكتاب نفسه .

الثانى ، أن معجزاته صلى الله عليه وسلم غير القرآن فيها ما يستند إلى الكتاب ، فهل فضيلته ينكرها أيضا مع معالى مؤلف « حياة محمد » ؟

الثالث ، أن فضيلته يفهم من بيت البوصيرى الذى أعجب به أن معجزات نبينا غير القرآن - وهى التى يسميها معاليه بالمعجزات الكونية - تعي العقول أى تنافى العقل وتحرقه ، كما صرح معاليه فى عدة أمكنة من مقدمة الطبعة الثانية لكتابه أن تلك المعجزات مما لا يقره العقل ولا يصدق ، وبالنظر إلى إعجاب فضيلته بما فهمه من بيت البوصيرى فهو متحد مع مؤلف « حياة محمد » فى هذه العقلية أيضا . لكن العقلية المذكورة إن كانت تعاب على معالى مؤلف الكتاب المذكور فهى أشد معابة على فضيلة الشيخ الراغى . وكيف لا يعرف رجل علم دينى يشغل مشيخة الأزهر مرتين أن معجزات الأنبياء خارقة للمادة أى لسنة الكون لا خارقة للعقل وهى عند العقل من الممكنات بالنسبة إلى قدرة الله لا من المستحيلات التى لا تتعلق بها قدرته كجمع النقيضين ورفعهما ، والمسألة معروفة لا تخفى على من له إلمام بعلم أصول الدين .

الرابع ، من المستبعد جدا أن يكون فضيلة الشيخ الراغى جاهلا بموقف المعجزات من الإيمان والاستحالة مع كونه معروفا فى علم أصول الدين ، إلا أن يكون منكرا لهذا الإيمان المترف به عند علماء الإسلام مع المنكرين تقليدا للملاحدة الغرب الطبيعيين كالأستاذ فريد وجدى بك .

الحاصل أنا لو فرضنا كون نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بفضل استنادها إلى القرآن مستغنية عن معجزات أخرى كونية تعيها العقول أى مستحيلة عند العقل ، فإذا قول

فضيلته في معجزات سائر الأنبياء التي كلها كونية ؟ فيلزم إذا كانت المعجزات الكونية تنافي العقل وتعميه ، أن تكون معجزات أولئك الأنبياء المذكورة في القرآن والتي لا ينكرها معالي مؤلف « حياة محمد » ولا فضيلته وإنما يعيبانها بكونها تعيا بها العقول ولا تقرها ويفضلان معجزة نبينا السالمة من هذا العيب - أساطير غير واقعة ويكون القرآن المشحون بها معنى بأساطير غير واقعة ، بناء على أن ما يعيا به العقل ولا يقره لا يقع ولا يتعلق به حتى قدرة الله ، ولهذا ترى علماء الإسلام المتكلمين يختارون عند النص في كتبهم على قدرة الله قولهم : « قادر على جميع الممكنات » .

ولك أن تقول : إن فضيلة الشيخ المراغي يرى بمحصر المعجزة القاهرة في القرآن إلى اعتباره حجة واعتبار غيره من معجزات الأنبياء شبهة كما فعله الشيخ رشيد رضا بحجة أن أمثالها تقع من أناس كثيرة في كل زمان والنقول منها عن صوفية الهند والمسلمين أكثر من النقول عن العهد المتيق والجديد... وقد رددت على هذا الشيخ أيضا في « القول الفصل » . وسواء كان فضيلته متفق العقلية مع مؤلف « حياة محمد » أو مع الشيخ رشيد رضا فليس له منجاة من المؤاخذة ، ولهذا اختار محاميه الشيخ شلتوت طريقا في الدفاع عنه متنجحيا عن وضع قوله بنفسه الذي انتقدته ، موضع البحث والتحليل ، فأين بيت البوصيري الذي استشهد به فضيلته لدعواه قاهما منه ما لا يفهمه صاحب البيت ولا علماء الإسلام المتكلمون المؤمنون بمعجزات الأنبياء من غير تفريق بين معجزة كونية ومعجزة عقلية ؟ ^(١) أين بيت البوصيري في قول المدافع الفار من الدفاع ؟ .

وكنت قلت في « القول الفصل » عند نقل أقوال معالي هيكل باشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه ، الثيرة لشبهة الكذب في جميع ما في كتب الحديث ، على الرغم من أن أكثر الأحكام الشرعية الإسلامية وفيها صلاتنا وصيامنا وزكائنا وحجنا ، تنبئ تفاسيلها على أقوال الرسول وأفعاله المروية في تلك الكتب : « هل الأستاذ

[١] ولنا مؤاخذة أخرى للمفريقين بين المعجزة العقلية والكونية بظنناها في « القول الفصل »

الأكبر المرافق يحاول بتقديم كتاب هيكلي باشا للمسلمين تهينة جو ملائم للإلغاء كلية الشريعة الأزهرية ؟ » فغير الشيخ شلتوت قولي في « القول الفصل » بهذا الصدد تغييرا فاحشا مع وضعه بين القوسين في حين أن القول المنقول بين القوسين لا يجوز تغييره ولو بكلمة واحدة . وهذا أمانة الشيخ شلتوت في نقل الأقوال وإسنادها إلى أصحابها ! والتغيير المشار إليه مما يمكن الاطلاع عليه لمن أراد عند مقارنة النقل بالأصل « القول الفصل » ص ٨٤ - ٩٠ « الرسالة » ص ٣٦٥

وفي الدفاع عن الشيخ محمد عبده الذي نقلت أقوالا وآراء منه في أمكنة مختلفة من « القول الفصل » وانتقدتها عليه ، يذكر قوله فقط في تعريف النبي والرسول ، ثم يقتصر دفاعه عنه عليه قائلا : إن الأستاذ الإمام صاحب « رسالة التوحيد » الذي تكلم فيها عن الرسالة والمعجزة ودلائلها على صدق الرسول وعن الوحي وكونه ممكن الوقوع وواقعا فعلا . لكنني اعترضت على ما قاله الأستاذ الإمام في تأليفه الآخر معروفا للنبي والرسول وذكرت عنوان ذلك التأليف في « القول الفصل » .

فكان واجب الشيخ المدافع أن يدافع عن قول إمامه في التأليف نفسه نفيا للقول الذي عزوته إليه أو تحريرا لما أراد منه فلا ينفعه قوله في كتاب آخر ، إلا أن يكون هذا القول في صيغة الاعتراف بخطئه في القول الأول والإعلان عنه . فالشيخ شلتوت لم يأت إذن في الدفاع عن قول الشيخ محمد عبده الذي تكلمت أنا عليه ، ولو بقدر ما أتى به واحد من القضاة الشرعيين صادفته في مجلس من المجالس ، وبعد سماع دفاعه اضفت إلى محل ذلك القول من « القول الفصل » ما يكون جوابا عن ذلك الدفاع على أن ينشر في طبعة الكتاب الثانية ، وقد تيسرت هذه الطبعة بحمد الله وتوفيقه .

ثم إنني لم أذكر في « القول الفصل » تعريف النبي والرسول الذي شذ فيه الشيخ محمد عبده عن أئمة الإسلام والذي خصه الشيخ شلتوت بالدفاع ضالا عن طريقه مصورا إياه في صورة مثال لاتهاماتي المضحكة (على تعبيره) ... لم أذكره تصيدا لأنهم على محمد عبده

متمسكا بقوله في كتاب وتاركا وراء ظهرى قوله الآخر في كتاب آخر - مع أنى لا أعرف ما فعله بالضبط في الكتاب الآخر ولا أعدنى مكلفا بمعرفته عند مؤاخذته بقوله الذى عرفته بنصه - وإنما ذكرته بقاء على أنى وجدته صالحا لأن يكون مستند طائفة الكتاب المصريين الذين أنكروا معجزات الأنبياء إنكارا للخوارق وأنكروا النبوة الحقيقية مستبدلين بها المبقرية ، فأردت أن أهدم مستندهم وأحول دون تصيدم القلوب الضعيفة بشهرة محمد عبده وقوة مركزه عند مكبريه ، فإن كان فى استطاعة الشيخ المدافع عنه إنكار وجود تلك الطائفة أو ادعاء عدم صلاحية القول الذى أنكرته على قائله ، لأن يكون مستندا لهم فى ضلالهم وإضلال غيرهم ، فليأت بأحد الأمرين ولا يتمل بما فعله محمد عبده فى تأليف فلانى له ، لأن الطائفة المستمدين أن يستغلوا أقوال الشيخ محمد عبده لضلالهم ، يرون أنفسهم أحرارا فى اختيار ما يشاءون منها .

بل أقول للشيخ الذى كان تأييد « القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون » فيه أن قابل النصح بالرفض والإنكار لا بالادكار والاعتبار ، وهو يدعى فى مقالة الرد أنه لا يفكر المعجزات والمغيبات أو يترأى كذلك ، نظراً إلى سعيه لتركيز الشيخ محمد عبده وتبرئته عن إنكارها ... أقول له :

لا أقل من أن فى مصر التى ليس فى وسع أحد أن يمنى من أن اعتبرها وطنى يهمنى خيرها وشرها باعتبار أنها بلدة إسلامية وعريقة فى الإسلام ، لا أقل من أن فيها كتابا ينكرون معجزات الأنبياء باسم الخوارق ، أو على الأقل ينفونها عن نبينا صلى الله عليه وسلم ويعتبرون تجرد نبوته منها ميزة له ومنقبة ، أى تجردا مما تعيا به العقول . وإنكارهم هذا مطلقا أو إنكارا خاصا لنبينا يرجع إلى إنكارهم المغيبات التى لا يعترف بها العلم الحديث المستند إلى التجربة الحسية ؛ وهم ينكرون النبوات أيضا بين صراحة من إقبالهم على المبقرية وإهمالهم النبوة ودلالة من إنكارهم المعجزات التى يؤدى إنكارها إلى إنكار النبوة أيضا لا اشتراكهما فى علة الإنكار وهى كونهما من المغيبات ، ويلازم

هذا الإنكار تعريف النى للشيخ محمد عبده المذكور في « القول الفصل » .
لاأقل من أن هناك منكرى المعجزات والنبوات وقد ذكرتهم في كتابي باسمهم
وأوردت من أقوالهم شواهد مفصلة ومطولة ، وهناك على قول الأستاذ فريد وجدى
المنشور في « الأهرام » قبل نضع عشرة سنة نوابغ البلاد الإسلامية من الكتاب والشعراء ،
لما اتصلوا بعلوم الغرب الحديثة ووجدوها - وقد دالت إليها الدولة في الأرض - قذفت
بالأديان جملة إلى عالم الأساطير وأروا دينهم ماثلا فيها ، لم يندسوا بكلمة لأنهم يرون الأمر
أكبر من أن يحاوله محاول ، ولكنهم استبطنوا الإلحاد وتمسكوا بها متيقنين أنه مصير
إخوانهم كافة متى وصلوا إلى درجتهم العلمية ، وشغل هؤلاء النوابغ اليوم - على ما كتبه
الأستاذ فريد أيضا - تهيئة الأذهان لقبول ما استبطنوه دسا في مقالاتهم غير مصارجين
بها غير أمثالهم تفاديا من أن يقاطعوا أو ينفوا من الأرض .

فأين هؤلاء النوابغ الناشرون لمبادئ الإلحاد المستترون في نشرها وعرضها على
الأذهان؟ لا بد أنهم موجودون ورا كضون بأقلامهم في عالم الصحافة والتأليف دائبين في
القيام بواجبهم منتدبين إليه من جانب الشيطان الذى لا يصدق الشيخ وجوده . وهؤلاء
الكتاب لم أختلفهم أنا في خيالى كما اختلفت عضوا شاذا في جماعة كبار العلماء ، بل أفتى
وجودهم الأستاذ فريد وجدى رئيس تحرير « مجلة الأزهر » الحالى وأفتى أيضا عجز
الشرق الإسلامى عن الدفاع عن دينه الذى هو دين (بالفتح) لم يزل في ذمة علمائه
على ما قاله الأستاذ غير مقضى ! فأين كنتم أنتم أيها الشيخ المدافع عن الذين ناضلتهم
في كتابي لما وجدتهم يفكرون المعجزات وسائر الغيبات أو يدافعون عن المنكرين كما
تدافعون أنتم عن المدافعين؟ أين أنتم الذين فررتم جبتا عن محاربة الملاحدة المستبطين
المحاربين ضد الإيمان بالغبى وعقائد المؤمنين به « دسا في مقالاتهم وقصائدهم » ، ما
قلم يوما : هذه عقائد قوم عزيز علينا أن نتركها تترك واحدة بعد واحدة بكيد هؤلاء
الملاحدة الدسائسين ، حتى إذا تعين الواجب أى محاربة المحارب والجهاد في سبيل الدين

الغريب ، في عهدة الغرباء من المهاجرين والأنصار أخذتم أنتم وأمثالكم الفارون عن الجهاد في سبيل الدين، مكانكم في صفوف أعدائه كما أنكم رأيتم الاتحاد والقوة والدنيا في جانبهم وأخذتم ترموننا بدسائسهم ودسائسكم ؟ .

هل في استطاعة الشيخ أن ينكر كون معالي مؤلف « حياة محمد » حاول في كتابه لاسيا في مقدمة طبعته الثانية تجريد حياة نبينا عن المعجزات الكونية الخارقة لسنة الكون بحجة أنها مما لا يقره العقل ولا يصدق ، ولزمه بهذه الحجة نفى تلك المعجزات عن سائر الأنبياء أيضا الذين اعترف لهم كتاب الله بتلك المعجزات ؟ وهل في استطاعته أن ينكر كون فضيلة الأستاذ الأكبر كتب كلمة تحييد لما فعله معالي المؤلف، معترفا بأن تلك المعجزات مما تعيا العقول به أي مما لا يقره العقل فلم يصادف ما فعله معاليه وما فعله فضيلته إنكارا من جانب الشيخ المنكر على إنكارى عليهما ، بل أتى في فتواه على مسألة رفع عيسى ونزوله بمثال آخر من عنده للإنكار لم يكن دافعه فيه غير دافع الأولين في إنكارهما وهو كون هذا الرفع وهذا النزول يمي عقل الشيخ وإن تعمل في فتواه وفي ردوده على بدوافع أخرى كلها مناورات لإخفاء الوجهة الحقيقية إلى أن ينقض دور الدس والاستبطان لطائفة منكري الحوارق والمغيبات ؟

فإن لم يكن الشيخ منهم بل كان معترفا بإمكان المعجزات ووقوعها كما تظاهر به في دفاعه عن الشيخ محمد عبده واستشهاده بكلامه في رسالة التوحيد ، فلماذا لم ينكر على مؤلف « حياة محمد » ومقرظه طول الزمن وإنما أنكر على لما أنكرت عليهما ؟ بل لماذا لم ينكر تعريف النبي على الشيخ محمد عبده، ذلك التعريف الذي بنى النبوة الحقيقية المعروفة عند أهل الأديان وأعنى بها النبوة اللابسة بالمغيبات، إلى أن توليت القيام بواجب الكشف عن الطائفة المحاربة من وراء الكمين لمقائدنا نحن المؤمنين بالغيب، مع الكشف أيضا عن إمام الطائفة وقائدهم ثم الكشف عن مؤخرة الجيش المحارب التي هي الشيخ المائل أمامنا مدافعا عن الطائفة وإمام الطائفة الأول والثاني ؟ وبهذا يتجلى لعين الأسف

أن أول ممول وآخره ينزلان على أساس صرح العقائد الإسلامية يكونان بأيدي رجلين من رجال الدين . وقد عرف قراء « القول الفصل » أنى لم اقتصر حلاقى على ^{ضعف} قول إمام الطائفة بل ^{في رتبة خوة الأئمة} على علمه أيضا ، لكن الشيخ المدافع عنه لم يتعرض له لأنه رأى الأمر أكبر من أن يحاوله .

ثم إن الشيخ المؤخرة يعرف جيدا أن الاستفتاء في مسألة رفع عيسى ونزوله أتاه من أحد الهنود الذي لا يعنيه أمر عيسى في رفعه ونزوله إلا من حيث أن رجلا اسمه غلام أحمد القاديانى ظهر فى الهند وادعى أنه المسيح المنتظر وأنه لا أصل لكونه أى المسيح المنتظر المسيح عيسى ابن مريم صلوات الله عليه المرفوع إلى السماء حين هم اليهود بقتله ، إذ لا أصل لرفعه المتقدم حتى يكون لنزوله فيما يأتى ؛ وهذا الرجل الذى غر طائفة من الناس فى الهند وترغمهم ، ادعى غير هذا وأكثر من هذا أى كونه نبيا وكون النبوة لم تحتم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، حتى احتاجت اللجنة القائمة فى الأزهر من قبل بدرس موضوع الطالبين الالبانيين القاديانيين ، إلى درس مسألة ختم النبوة أيضا هل يكفر مفكره ، وشذ من شذ فيها . ولينكر الشيخ المؤخرة وقوع هذا الدرس وذاك الشذوذ ، فهما ثابتان عندى وعند غيرى سماعا من الشيخ اللبان الصادق القول .

هكذا كان منشأ الاستفتاء المذكور ، فجاءت فتوى الشيخ المتأخرة مؤيدة للمذهب القاديانى فى ناحيته المستفتى عنها وكان مرادى من نسبة النزعة القاديانية فى كتابى « القول الفصل » إلى صاحب الفتوى ، هذا التأييد . فكيف ينكر الشيخ المفتى الذى جاءت مقالته المنشورة على « الرسالة » موافقة للمذهب القاديانى ، كيف ينكر على ما قلت فى « القول الفصل » من أن الشيخ شلتوت جدير بأن يكون هو المترض فى اللجنة الأزهرية على فصل الطالبين الالبانيين القاديانيين ، وكيف يمد قولى ذلك افتراء على نفسه ، مع أنه فى مقالته الأولى القديمة وفى مقالته الجديدة الرادة على ، لا يزال يؤيد المذهب القاديانى ويفضله على مذهب علماء الإسلام ، منسكرا لرفع عيسى عليه السلام

إلى السماء ونزوله منها في آخر الزمان ، ولم أقل بالضبط إنه هو ، وإنما قلت جدير بأن يكونه . واليوم أزيد على ما في الكتاب فأقول : وليس بمستبعد من الشيخ المفتي المدافع عن الشيخ محمد عبده صاحب التعريف الشاذ للنبي الذي ينطبق على عبارة المصلحين من الناس أكثر من انطباقه على الأنبياء والمرسلين ، ليس بمستبعد منه تأييد المذهب فيما بقي عما ذكر في الاستفتاء ، لولا نظام الدس والاستبطان يمنعه وقتيا من هذا التأييد . وما يجب التنبيه إليه أن النزعة القاديانية التي عزوتها في الكتاب إلى الشيخ والتي زدت عليها ههنا ، ليس ممنها أنها معتنق لمذهب تلك الطائفة الهندية أتباع غلام أحمد ، وإنما هو لكونه في مذهب الطائفة المصرية غير المؤمنين بالغيب ، يشارك الطائفة الأولى في نواحيها السلبية المنافية للمقائد التي توارثها المسلمون منذ صدر الإسلام إلى زمن تيار الزيف الغربي المادي .

وما كتبته عن داء الشيخ المضر الذي يدفعه إلى دائه الظاهر في مسألة رفع عيسى ونزوله ، غير خاف على فراسة المؤمن الناظر بنور الله ، فعليه دلائل من إنكاره الشيطان وسكوته على إنكار المنكرين للمعجزات ، بل دفاعه عن المدافعين عن المنكرين ودفاعه عن الشيخ محمد عبده صاحب التعريف الفاسد للنبي - وإن لم يدافع عن التعريف نفسه ، وعدم قبوله لأي دليل على رفع عيسى ونزوله حتى إنه نفى حصول غلبة الظن به من الآيات والأحاديث بله اليقين ، فكان الآيات والأحاديث في ذلك الصدد التي لا تكفي لتكوين عقيدة في إثبات رفع عيسى ونزوله على زعمه ، كفت في تكوين عقيدة للشيخ في نفي الرفع والنزول يجعله قائلًا في مقالة الرد الثانية ص ٤٠٨ « الرسالة » عدد ٥١٦ : « وقد تناولنا هذه الآيات في الفتوى ودرسناها دراسة علمية واضحة وعرضنا إلى آراء المفسرين فيها وبيننا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بحسبه إلى السماء بل هي - على الرغم مما يراه بعض المفسرين - ظاهرة بمجموعها في أن عيسى قد توفي لأجله وأن الله رفع مكانته حين عصمه منهم وصانه وطره من مكرهم »^(١).

[١] ما معنى تطهير عيسى من مكرهم؟ وقد لجأ إليه الشيخ في سبيل إرهاب القرآن على قبول مذهبه.

فعدم رفع عيسى وعدم نزوله ثابتان عنده على رغم الآيات والأحاديث الواردة فيهما، فكأنه وهو غير واثق بدلالة الآيات والأحاديث على رفعه ونزوله، واثق بدلالتهما على عدم رفعه ونزوله. ولا شك أن عكس الأمر في المسألة وأدلتها إلى هذا الحد إنما يكون مبنيًا على وجود مانع عند الشيخ عن الرفع والنزول غير عدم دلالة الآيات والأحاديث - الدالة عليهما رغم إنكار الشيخ - مانع يستحيل التغلب عليه وهو مخالفتها لسنة الكون وللعلم الحديث الطبيعي الذي لا يمتزج إلا بما ثبت بالتجربة الحسية.

ومما يدل على داء الشيخ المضر قوله في مقالة الرد الأولى « الرسالة » عدد ٥١٤ وهو يخاطبني وزملائي المدافعين عن عقيدة رفع عيسى ونزوله : « لا . لا . إنكم أيها الموهون لا تريدون بذلك إلا أن تجاروا سلفا لكم ضعفوا عن الحجة والبرهان ولم يتمودوا بالإخلاص للحق فراحوا يردون الآراء بتشويهها والتنفير منها ، كانوا يقولون: هذا رأى المعتزلة وهذا يتفق مع قول الفلاسفة وذاك رأى ابن تيمية ... الخ وها أنتم أولاء تتبعون سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع فتحاولون تشويه الآراء بمثل قولكم : هذه روح قاديانية ، هذه مسامرة لآراء المستشرقين ، هذا تجديد في الدين ... الخ ولكن اعملوا أن الفكر الإسلامي قد أخذ يستعيد صفاءه ويسترد إخلاصه للحجة والبرهان كما كان شأن السلف الصالح من المؤمنين » .

ففيه إشارة إلى كل ما ذكرته هنا في تعيين المرمى الحقيقي للشيخ في كتاباته الذي لم يحن بعد حين البوح به منه فإذا حان حينه لا يكتفى الشيخ بإنكار وجود الشيطان وعروج عيسى ونزوله بل يقترح تصفية عقيدتنا من كل مالا يدخل في متناول التجربة الحسية ولا يقبل العلم الحديث المثبت كوجود الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتجريد القرآن من آيات المعجزات وسائر الخوارق ، كما اقترح الأستاذ فرح أنطون على الشيخ محمد عبده .

ومثل هذا القول ورد في إحدى مقالات الأستاذ فريد وجدي التي كتبها قبل سنوات عند ما جرى النقاش بيني وبينه على صفحات « الأهرام » في معجزات الأنبياء،

وذلك بمناسبة ما كتبه المرحوم أحمد زكي باشا في تأويل ما جاء في القرآن عن (وادي النمل) فعقب عليه الأستاذ ورد كل ما في كتاب الله من الأنباء التي يراها منافية للعقل والعلم وفيها معجزات الأنبياء وسائر الغيبات حتى إن فيها « خروج الناس من القبور للبعث » ، إلى التشابهات غير المفهومة . وقوله الذي أردنا نقله هنا للمقارنة مع قول الشيخ في جلته الأخيرة :

« وبعد فإن الأمر جليل لا يحتمل التلاعب بالكلام فإما مذهب يجمع بين الثقافة المصرية والدين ففسير إلى الإمام كما سار آباؤنا مثقفين متأخين وإما وقفة تعقبها فقهري ، وعند ذلك لا نجدنا التضييق الذي يظنونه تقديسا للكلام الإلهي وما هو منه في شيء » .

فيجب على القارئ أن يتأملوا ويمطوا التأمل حقه من هاتين الكلمتين كلمة الشيخ وكلمة الأستاذ والأستاذ أكثر مصارحة من الشيخ ، ومع هذا فالذي يرى فيه الشيخ استعادة الفكر الإسلامي لصفاته ما هو إلا مذهب الجمع بين الثقافة المصرية والدين ، على أن يكون هذا الجمع عبارة عن جمل الدين يسير على هوى تلك الثقافة فيطرح كل ما لا يقبله مبدأها القائل كل معقول لا يؤيده محسوس فلا يعتد به والذي يؤمن به الأستاذ ولا يزال يردده في مقالاته على الرغم من كونه مبدأ العلم المادي وكون الأستاذ انقلب منذ زمان طويل ضد ذلك العلم ، وعلى كل تقدير يطرح كل ما لا يقبله الثقافة المصرية واعتُبر إلى الآن داخلا في الدين ، من الدين وإن كان دخوله فيه بواسطة الكتاب والسنة مثل رفع عيسى ونزوله . ثم لو كانت الثقافة المصرية التي يلتزم أن يسير الدين على هواها سارت مع الحقيقة لكان الخطب أو بالأولى لرضينا تلك المسيرة ولكن الأمر ليس كذلك ، إذ لا حقيقة بمعنى الكلمة في نظر هذه الثقافة حتى تسير معها بل الغلطة الناجحة تعتبر حقيقة عندها كما تعتبر الحقيقة الفاشلة غلطا ، وقد عرف القارئ مما كتبنا في مواضع بين كتابنا إلى هنا انتهاء الثقافة المصرية في المذهب الرببي .

وفي قول الأستاذ « كما سار آباؤنا مثقفين متأخين » مغالطة القارىء الذى لا معرفة له بسير آباؤنا : فكآباؤنا لم يسايروا الثقافة المصرية القديمة المترجمة من فلسفة اليونان مسaire عمياء بل انتقدوها ولم يطبقوا الإسلام عليها بل طبقوها على الإسلام فأخذوا ما يوافقهم وردوا ما ينافيه بأدلة مبنية على مبادئ تلك الفلسفة ، فافعل آباؤنا هؤلاء الفحول هو الذى يعميه اليوم عليهم الشيخ شلتوت زميل الأستاذ فى محاولة إعادة الإسلام إلى صفائه بإذابته فى بوتقة الثقافة المصرية ، قائلا : « كانوا يقولون هذا رأى المعتزلة وهذا يتفق مع قول الفلاسفة وذاك رأى ابن تيمية » فيعنفهم لماذا كانوا أهل السنة والجماعة ولم يكونوا معتزلة أو مجسمة أو أذئاب الفلاسفة قائلين بقدم العالم الذى توصل به القدماء إلى نقي كونه الله تعالى فاعلا مختارا وتوصل به ملاحظة الغرب إلى إغناء العالم عن وجود الله ، ثم ينفقنا نحن المتبعين سنن من قبلنا الثابتين على عقائد آباؤنا المسلمين : لماذا لانقدوا عبودية عبقرية ولماذا لانروح قاديانيين أو أذئاب المستشرقين ؟! وصفوة القول أن المسألة المقصودة بالذات من قلق الشيخ كاتب مقالات الرد ليست ظهور عدم نجاحه فى إنكار رفع عيسى ونزوله ، لأنه لا بد من ظهوره بما كتبه أهل الحق من العلماء ويكتبونه بعد هذا ، وإنما المصيبة الكبرى عنده أنى قبضت على ناصية المؤامرة ضد الإيمان بالمعجزات والنبوءات ، المدبرة بأيدى نوابغ الكتاب الموجودين فى البلاد الإسلامية المثقفين مع شذاذ العلماء الذين عبدوا طرق المؤامرة لأولئك الكتاب فكُتِبَ لأسمائهم الخلود بأيديهم والذين يحاولون الحصول على رتبة النبوغ لأنفسهم أيضا بفضل شذوذهم واشتراكهم فى المؤامرة مع الكتاب القابعين والعلماء الخالدين .

وأهم النواحي المقلقة للشيخ كونه هو السبب المباشر لنشر « القول الفصل » الكاشف عن الطائفة المؤامرة وكون مساعيه المبدولة لإخفائها بشغل العقول والأفهام بالآيات التى حملها مالا تحتمله من التأويل والأحاديث التى تبحرأ على الاستهانة بها ، منبهة إلى الفشل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الرابع

في عدم جواز فصل الدين عن السياسة

قد نهينا في مقدمة الكتاب (ص ١٦٢ - ١٦٥ جزء أول) بمض التنبيه إلى أهمية هذه المسألة في نظر الإسلام الذي له عين ساهرة على حقوقه ، بالرغم من استخفاف محدثيها بما فيها من خطر عليه ، وتصويرها في أعين الناس كأن الفصل بين الدين والسياسة عبارة عن مراعاتهما مستقلا أحدهما عن الآخر من غير أن يكون أى إخلال أو إضرار بأى منهما . لكن حقيقة الأمر أن هذا الفصل مؤامرة بالدين للقضاء عليه ، وقد كان في كل بدعة أحدثها المصريون المتفرنجون في البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة الخروج عليه لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد في غيره ، فهو ثورة حكومية على دين الشعب - في حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة - وشق عصا الطاعة منها أى الحكومة لأحكام الإسلام ، بل ارتداد عنه من الحكومة أولا ومن الأمة ثانيا إن لم يكن بارتداد الداخلين في حوزة تلك الحكومة باعتبارهم أفرادا ، فباعتبارهم جماعة ، وهو أقصر طريق إلى الكفر ^(١)

[١] ومن البلية أن الحركات التي تثار في الأزمنة الأخيرة وترى إلى محاربة الإسلام في بلاده بأيدى أهلها والتي لا شك أنه الكفر وأخبت أفانين الكفر ، يباح فعلها لغايلها ولا يباح تسميتها باسمها لمن عارض تلك الحركات وحارب المحاررين . والله در المعرى حيث يقول :

وتعارف القوم الذين عرفتهم بالانكارات فعمل الإنكار
ولو قال « فأنكر الإنكار » لكان أوفق بزماننا . =

من ارتداد الأفراد ، بل إنه يتضمن ارتداد الأفراد أيضا لقبولهم الطاعة لتلك الحكومة المرتدة التي ادعت الاستقلال لنفسها بمدان كانت خاضعة لحكم الإسلام عليها . وماذا

== ثم إن محاربة الإسلام ومحاربة المحارب تحريان في مصر التي يقال عنها زعيمة العالم الإسلامي ، في أسلوب عجيب مبهم ناشئ من خبث نوايا المحاربين ومن ضعف مركز المعارضين ، كائن الطرفين المتحاربين لا يفهم كل منهما عند النقاش ما يرمى إليه الطرف الآخر ، فيقوم مثلا حضرة صاحب الدولة لإسماعيل صدق باشا رئيس الوزراء سابقا ويقترح في مجلس النواب توحيد القضاء في مصر بإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية . وهذا الاقتراح فصل مهم من مبدأ فصل الدين عن السياسة الذي سار في طريقه بمصر وقطع غير قليل من مراحل تطوره ، ويقول المعارضون لاقتراح دولته : إن الإسلام ليس دين عبادة فقط بل دين حكم أيضا ، وإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية المتضمن لإلغاء المحاكم الشرعية ينافي كون الإسلام دين حكم . لكن دولة لإسماعيل صدق باشا الذي لا يجهل كون الإسلام دين حكم ، يريد إلغاء هذا الحكم ، لكونه ممن لا يقبلون حكومة الدين على الناس وإن شئت فقل حكومة الله على الناس وإنما يقبلون حكومة الناس على الناس ، هذا هو مراد لإسماعيل صدق باشا مما اقترحه على مجلس النواب ، ولكن ليس للإسلام قوة في مصر بقدر أن يقال للذين يضمرون له شرا — وربما يظهرونه أيضا — مرادكم القضاء على دين الأمة بواسطة القضاء على دين الدولة . ومن العجب أن دولة الباشا من رجال دولة دينها الإسلام ومن نواب أمة في برلمانها دينها الإسلام .

ولا بد أن نذكر هنا بكل تقدير قول الدكتور على الزيني بك المدرس بالجامعة المصرية ثم العميد لكلية التجارة في كتابه : « أصول القانون التجارى » جزء أول ص ٤٢ :

« وإذا كانت الشريعة قد أثرت في نهضة القانون التجارى في أوائل القرون الوسطى فأفادت في دفع العادات والقوانين التجارية في اتجاهها الجديد ، فإنها قد تأثرت بدورها في أواخر تلك القرون وفي العصور الحديثة بالقوانين الأوروبية التي بدأت تراجعا في تطبيقها داخل بلادها . وكان أسبق القوانين التي دخلت مصر وبدأت تطبق فيها بجانب الشريعة الإسلامية القوانين التجارية ذاتها التي ساعدت في تكوينها . ثم تعدل لجأة النظام القانونى المصرى فيما يتعلق بالمعاملات المدنية والتجارية عامة وحلت فيه القوانين الأوروبية المدنية والتجارية محل الشريعة الإسلامية التي انقضت أحكامها على الأحوال الشخصية من ذلك الوقت . وما أسلفنا نرى أولا أن غزو القوانين الأوروبية لمصر لم يؤثر أصلا في موضوع أحكام الشريعة الإسلامية فقد بقيت هذه الأحكام على ما هي عليه ولم تحس بتغيير أو تعديل نظرا لتقديسها من البدء إلى النهاية . وقد رأيت أنها على قدمها لم يتفوق عليها أى قانون من القوانين الحديثة في سبيل تسهيل المعاملات التجارية وسهولة إثباتها . ونرى ثانيا أن التأثير

الفرق بين أن تتولى الأمر في البلاد الإسلامية حكومة مرتدة عن الإسلام وبين أن

== الذى وقع عليها وقع فى تطبيقها .

لابد أن أذكر هذا القول لئلا أقترح صدق باشا ، ليتبين أن فى مصر غزاة من أهلها فى سبيل القوانين الأوروبية وإحلالها محل الشريعة الإسلامية وهم الذين نفذ الاستعمار فى قلوبهم فاستهواها ، وحماة مستنكرين هذا الغزو ومقدرين لما بأيديهم من تراث الإسلام حق قدره . وواجب فى هذا الكتاب إعطاء كل من الفريقين ما يستحقه من الشكر أو النكر . والشيخ الأكبر المرافى أيضا من المحاولين لغزو الشريعة الإسلامية رغم مركزه الأزهري وإن كانت الخطوة التى رسمها للغزو غير خطوة صدق باشا ، ذلك أن تقول عنها خطوة خفية وهى عين خطة التغيير والتعديل التى يراها الدكتور الزينى أسوأ الخطط ، لعدم ائتمامها مع قداسة الشريعة الإسلامية والشيخ الأكبر ينكر هذه القداسة وسيجيء مقال به بصدد الإنكار مع ردنا عليه . والمفهوم منه أنه من دعاة فصل الدين عن السياسة بطريقة خاصة له سرية .

هذا ودولة إسماعيل صدق باشا المار الكلام على اقتراحه فى برلمان مصر من أحسن المحذرين للانقلاب الكمالى فى تركيا حتى إنه كان قد هُنا الأستاذ عزيز خانكى داعية مصطفى كمال بمصر وعدو الدولة العثمانية المسلمة إلى حد أنه أنكر فى نقاش جرى بينى وبينه على جريدة الأهرام كون الفضل فى فتح القسطنطينية للسلطان محمد الفاتح . هُنا بكلمة منشورة فى الجرائد لأجل كتابه المسمى « ترك وأتاتورك » وركه جديراً بأن يطبع عشرة آلاف عدد منه على نفقة الحكومة المصرية ثم يوزع على طلبة المدارس . وهذا الاقتراح من دولته ما أعار قيمة لذلك الكتاب الذى لا يمكن تقويمه وإنما أنزل دولته منزلة داعية داعية مصطفى كمال بمصر . ولو لم يكن لداعية مصطفى كمال بمصر فضلاً عن داعية داعيته ، إلا أنه يدعو لرجل كان أكبر ميزته — وفيه سر ماناله عند الدول الغربية من الإعظام والاهتمام — عداوة الإسلام وكرهية العرب لسكون الإسلام نشأ فيهم ثم أعدى غيرهم ، حتى إنه بسبب هذه العداوة والكرهية قد تنازل فى حياته عن اسم « مصطفى » والله غالب على أمره حيث تزعم هذا الاسم العظيم المبارك عنه بيده . فسبحانه وقد أقسم بنفسه وماسواها فألهمها فجورها وتقواها ؛ فلو لم يكن لدعاة الرجل إلا أنهم يدعون لعدو الإسلام والعرب لسكنى فى كف مسلم عربى أبى عن هذه الدعاية فضلاً عن استذئاب الدعاة .

فإن كان دولة الباشا يعد ذلك المسوخ من مصطفى كمال بطلا ويتقاضى لئلا بطولته عن معاداته الإسلام وكرهية العرب فهو جد مخطئ فى ذلك ، فهل كان من لوازم البطولة إلغاء الخلافة وإحداث ثورة ضد دين أمة الترك التى أسلمت منذ أكثر من ألف سنة وسجل لها التاريخ جهاداً طويلاً فى سبيل الإسلام ؟ ألم يفكر صدق باشا فى هذه الدقيقة عند منح الرجل رتبة البطولة ، أم كان أم

تحتلها حكومة أجنبية عن الإسلام^(١) بل المرتد أبعد عن الإسلام من غيره وأشد، وتأثيره الضار في دين الأمة أكثر ، من حيث ان الحكومة الأجنبية لا تتدخل في شؤون الشعب الدينية وتترك لهم جماعة فيما بينهم تتولى الفصل في تلك الشؤون ، ومن حيث ان الأمة لا تزال تعتبر الحكومة المرتدة عن دينها من نفسها فتردد هي أيضا معها تدرجها ، إن لم تقل بارتدادها معها دفعة باعتبارها مضطرة في طاعة الحكومة ، ومن حيث ان

== التواحي في بطولته عند الباشا قضاؤه على الخلافة ودين الدولة ؟ وما يوجب الدقة أن أول مانحيه رتبة البطل كان الأوربيين وكان المسلمون يتعاملهم في ذلك كما كانوا في كل شيء ، فقد قرأت في الجرائد أن عددا ألف في أوروبا بشأن مصطفى كمال زاد على ستمائة كتاب . فيستنتج العقل من هذا أنه رجل حاول الأوربيون أن يمحوا منه بطلا أكثر من أنه بطل في الحقيقة . وماذا فعل حتى استحق لقب البطولة عندهم ؟ فإن كان هذا اللقب مكانة له على إخراج اليونان من أزمير في غد الحرب الماضية كانت الإنكليز والفرنسيين الذين كانوا أصحاب الكلم يومئذ حلفاء اليونان فكيف يكافئ الخليف عدو الخليف الغالب ويهتف له ؟ ولماذا لم يهتف لفاهر اليونان في الحرب الثانية مع كون الهاتفين حلفاء اليونان المقهورة في كلتا الحربين ؟ فلماذا هتفوا لفاهر الأول ولم يهتفوا لفاهر الثاني بل خفوا إلى عمارته لإنجادا للخليفة ؟ فهل كان ذلك الهتاف امتيازًا خاصا بالفاهر التركي ؟ وهو ليس بأول فاهر تركي : فقد وصل جيش أدهم باشا من قواد عهد السلطان عبد الحميد في مدة شهر إلى أبواب أثينا فلم يدع ذلك القائد استحقاقه لعرش تركيا ولا منحه الإنكليز والفرنسيين لقب البطل ولم يؤلفوا فيه كتابا واحدا ولم يصدوا إلى الترك جزيرة كريت التي كانت سبب تلك الحرب بينهم وبين اليونان . فكان إذن سر استحقاق مصطفى كمال لجائزة البطولة في وعده للإنكليز والفرنسيين أثناء المفاوضات معهم في لوزان بل أثناء محاربة اليونان لإخراجها من الأناضول ، بإلغاء الخلافة والدولة العثمانية الإسلامية وإقامة جمهورية لادينية مقامها وكانت ثورة الغالب على اليونان في تركيا ضد الإسلام وآدابه وتقاليده ، لإنجاز ذلك الوعد أي عن رتبة البطولة الممنوحة سلفا وإلا فلم يكن الرجل مجنونا توهم القضاء على دين البلاد من لوازم البطولة ، كالم يكن الإنكليز مجانين إلى حد أن يهتفوا لفاهر حليفهم ، من غير فائدة تعادل التضحية بالخليفة . وإنما كان الرجل حريصا رأى استجلاب مودة الدول المعادية للإسلام ومساعدتها لتحقيق مطالبه مشروطا بهذا العمل المقنوت الذي كان منذ قرون طويلة أمنية لأعداء الإسلام غير مقضية .

[١] وقد قلنا في مقدمة الكتاب أن مدار الفرق بين دار الإسلام ودار الحرب على القانون الجاري أحكامه في تلك الديار ، كما أن فصل الدين عن السياسة معناه أن لا تكون الحكومة مقيدة في قوانينها بقواعد الدين .

موقفها الاضطرارى تجاه حكومة تأخذ سلطتها وقوتها من نفس الأمة ليس كوقوفها الاضطرارى تجاه حكومة أجنبية لها قوة أجنبية مثلها .

ومن هذه النقاط الدقيقة المهمة كان ضرر الحكومة الكمالية بأمة الترك المسلمة أشد من أى حكومة أجنبية مفروضة الاستيلاء على بلادها . وربما يعب هذا القول على من لاخلاق له فى الإسلام الصميم ، والعائب يرى الوطن فقط فوق كل شئ ، مع أن المسلم يرى الوطن مع الإسلام فهو يتوطن مع الإسلام ويهاجر معه فإن كان يقع جزء من بلاد تركيا تحت احتلال اليونان الوقت لازمير فتركيا كلها ببلادها وسكانها خرجت بعد حكومة الكماليين من يد الإسلام .

وبينا أنا أستشهد بحال تركيا الحديثة الكمالية على مضار فصل الدين عن الدولة رى فضيلة الأستاذ الأكبر الراغى شيخ الجامع الأزهر يقول فى كلمة منشورة عنه فى الجرائد ما معناه : « ان فى إمكان أى حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لادينية ، وليس فى هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال فى تركيا الجديدة » . فيستشهد بحالة تركيا الحاضرة على نقيض ما استشهدت أنها عليه . وبالأستاذ الأكبر ليس فى حاجة إلى الفحص عن النشء الجديد التركى المتخرج على مبادئ الحكومة الكمالية التى اعترف الأستاذ الآن أول مرة بأنها حكومة لادينية ، ولا فى حاجة إلى التفكير فى كون الشعب التركى القديم المسلم يفتى يوما عن يوم ويخلفه هذا النشء الجديد اللادبنى .

ليس فضيلته فى حاجة إلى الفحص عن هذه الحقيقة المرة إذ لا يعنيه حال الترك ومآلهم مسلمين أو غير مسلمين ولا حال الإسلام المتتلص ظله عن بلادهم بسرعة فوق التدريج ، حتى إن الأستاذ لا يعنيه تبعة الفتوى التى تضمنها تعزیه ببقاء الشعب على إسلامه مع ارتداد الحكومة فى تركيا والتى تفتح الباب لأن يقول قائل : إن الحكومة ما دامت ينحصر كفرها فى نفسها ولا يُعدى الشعب فلا مانع من أن تفعل حكومة

مصر مثلاً ما فعلته حكومة تركيا من فصل الدين عن السياسة بمعنى أنه لا يُخاف منه على دين الشعب، كأن الدين لازم للشعب فقط لا للحكومة مع أن الحكومة ليست إلا ممثلة الشعب أو وكيلته التي لا تفعل غير ما يرضاه ، فإذا أخرجها أفعالها عن الدين فلا مندوحة من أن يخرج موكلها أيضاً لأن الرضى بالكفر كفر . وهذا ما يعود إلى الشعب من فعل الحكومة فحسب ، فضلاً عما يفعل الشعب نفسه بعد فعل الحكومة الفاصل بين الدين والسياسة ويخرج به عن الدين ولو في صورة التدريج ، اقتداءً بحكومته التي يمدّها من نفسه لاسيما إذا كانت حكومة نيايية برلمانية .

وقد حصل لنا من فصل الأستاذ المرافي بين أمة الترك وحكومتها في الخروج عن الدين ، مساعدةً نستطيع بفضلها إيضاح ما طرّقناه من موضوع فصل الدين عن السياسة بسهولة : ذلك أن المسلمين - إلا من شذ منهم من القاسية قلوبهم - فهموا فظاعة الفتنة اللادينية في تركيا ، وكان من المسلمين من لم يفهم قبل الانقلاب التركي الكمالى مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الإسلام وضرره به ، مع أن ما فعل في تركيا ليس غير فصل الدين عن السياسة .

إن السبب الذى حدانى إلى حشر مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية والنبوة التى هى موضوع هذا الكتاب المتصل بعلم أصول الدين - على الرغم من عدم كون مسألة الفصل والتحذير منه من مسائل هذا العلم الباحث فى عقائد الإسلام وإنما مسألة الفصل والتحذير منه ترجع إلى ناحية العمل^(١) - كون الدافع الأصلى إلى تأليف هذا الكتاب ما رأيته ورأى مى كل غيور على أهل ملته بعيون دامعة من تشتت شمل

[١] ولك أن ترجع مسألة عدم جواز فصل الدين عن السياسة إلى مسألة وجوب نصب الإمام المعدودة من المسائل الكلامية لأن المقصود من نصب الإمام من جانب المسلمين تقييد الحكومة بأن تكون أعمالها فى حدود الشريعة الإسلامية . فيكون هذا الإمام خليفة عن رسول الله بذلك التقييد .

المسلمين وهبوطهم إلى حضيض الذل والسكنة منذ طرؤ الضعف على اعتصامهم بدينهم القوي القويم .

فالمسلمون إن لم يكن الله قد قدر أن يقطع دابرهم بالاستمرار في سبيلهم إلى الدمار، فهم في حاجة إلى تدارك أمرهم بالرجوع إلى حضانة الإسلام فيتربوا فيها ويمضوا من جديد إلى حياة الدنيا والآخرة . ولا ينفعهم البحث عن أسباب البعث في حضانات أجنبية فينشأوا أمة ممسوخة لا شرقية ولا غربية ولا مسلمة ولا كتائية .

ولا يكون منشأ هذه الفوضى الدينية والاجتماعية والسياسية اللأني لا يقيد نظام غير نظام التطفل للأُمم ، إلا الوهن في العقيدة ، فالأخلاق من غير دين عبث كما قال الفيلسوف فيخته والأمة من غير أخلاق أضل من الأنعام وأبعد من أن يشد بعضها بمضا . والدين لا بد أن يحى من قبل الله ليتحلى المتدين قبل كل شئ بمخافة الله التي هي رأس الحكمة ومعدن الشفقة على خلق الله .

لكن البلاد الإسلامية عامة ومصر خاصة مباءة اليوم افئة تملكوا أزمة النشر والتأليف ينفقون من أقلامهم سموم الإلحاد غير مجاهرين بها ، وربما يتظاهرون بالدين . وقد تكلم الأستاذ فريد وجدي عند تهديدي بالعلم الحديث وسمائم نواوغ البلاد الإسلامية كما سبق ذكره في مقدمة الكتاب . ومهما كان هؤلاء اكتسبوا بأساليبهم الجذابة قلوب القراء ، فضلا عما ربحت تجارتهم ، لكنهم لا بد أن يشعروا في قرارة نفوسهم أنهم ليسوا في موقف شريف غنى من ناجية الصراحة والشجاعة واستراحة الضمير .

فأردت في هذا الكتاب كشف النقاب عن أبحاث لا يريد هؤلاء الكتاب الدخول فيها ، وقد سماه معالي هيكل باشا الدخول في حرب مع الجلود لائمة لهم بالانتصار فيها كما سبق أيضا في مقدمة الكتاب . وإنى أرى من الواجب تصحيح عقائد هذه الفئة الممتازة من حلة الأقلام أو تحطيم المسكن التي يحاربون الدين من ورائها ، فلا بد من أحد الأمرين فإما أن يكونوا مسلمين في السر والعلن أو يسلم قراؤهم من شرورهم .

وتشكيكهم فيما كتبوا أو خطبوا يبدأ من مسألة وجود الله، فالعلم الحديث الذي يعتصمون به لا يثبتته والعلم القديم لا يُعتمد عندهم بإثباته لعدم إتيانه على التجربة الحسية . وكم نادى الأستاذ فريد وجدى بك بالدستور العلمى القائل « كل معقول لا يؤيده محسوس فلا يعتد به » . وهو دستور الفلسفة الوضعية للوحدة التى أ كبرها هيكل باشا فى مقدمة « حياة محمد » وقد تكلمنا عليه فى مقدمة هذا الكتاب، واحتقر المنطق التجريدى والفلسفة الميتافيزيقية اللذين بنى عليهما علماؤنا مع الفلاسفة الموحدين إثبات وجود الله . فتلك الفئة يريدون إثبات وجود الله الذى ليس من الماديات ، بواسطة مادية فلا يستطيعون طبعاً ، ولا يعتمدون على عقولهم اعتمادهم على حواسهم . ونحن حين تولينا إثبات وجود الله تولينا معه الدفاع عن كرامة العقل ورأينا منذ رأينا الضعف فى دين المتملمين المصريين، ضعفنا فى عقولهم أيضاً ، وحسبنا فى الدلالة على ضعف عقولهم ضعف اعتمادهم أنفسهم على عقولهم .

فلو لم تكن هذه الفئة النافذة الحكم فى عالم الصحافة تحت أمر هذا المرض الزمن يساور قلوبهم الشك فى دينهم على الرغم من كونهم أسروا قلوب الناس المعجبين بأقلامهم والسنتهم ، كما أصر الأستاذ فريد وجدى إثبات وجود الله فى مجلة الأزهر إلى أجل غير مسمى من أدوار البحوث النفسية الجارية فى الغرب ، ولما تسابق مشاهير الكتاب بمصر متخذين آخر الموضوع لتأليفاتهم عبقرية سيدنا محمد بدلا من نبوته، ولما اقترح دولة إسماعيل صدق باشا فى البرلمان إلغاء المحاكم الشرعية وإدماجها فى المحاكم الأهلية ، وأخيرا كما قال فضيلة الأستاذ الأكبر المراغى ما قاله فى شأن علم الفقه بمناسبة مناقشة الرسائل التى قدمها لأول مرة الطلاب المتخرجون من كلية الشريعة لتبيل شهادة الأستاذية، وسيجىء الكلام منا على ذلك المقال . فهل الله موجود ثابت الوجود حالا وعلما؟ وهل سيدنا محمد نبي ثابت النبوة أو عبقرى أكثر منها نبوتاً؟^(١) وهل الشريعة الإسلامية شريعة

[١] فكان الكاتب عن عبقرية يكتب فى موضوع متفق عليه لا فى موضوع مختلف فيه =

إلهية حقيقة ؟ كل ذلك موضوع اليوم تحت الشبهة . وقد رأيت استيقان هذه الأمور الثلاثة جماع حاجة هذا العصر فكتبت له هذا الكتاب ، وهذا الباب الرابع منه الموقود لدرس مسألة فصل الدين عن السياسة والذي وصلنا إليه الآن ، يتضمن النظر في ثالث الثلاثة المذكورة المؤدى إلى لزوم وجود حكومة متدبنة على رأس أمة متدبنة تعمل في مصالحها وتقيها من طرود الفساد عليها وعلى رأس الحكومة دينها يعمل فيها ماتعمل هي في الأمة .

فقد عثيت في كتابي هذا بإثبات وجود الله إثباتا علميا بحقيقة معنى الكلمة وأرجو أن لا يخالف قلب أحد شك في وجوده . بعد مطالعة الباب الأول والثاني من الكتاب بدقة ، ما لم يكن ممن ختم الله على قلوبهم . ثم عثيت بإثبات وجود رسل الله ومعجزاتهم ليكون محي الدين من قبل الله اللازم لكونه مسنداً للأخلاق ، معلوما للناس بطريقة رسمية ، فضلا عن أن وجود الرسل المبلغين عن الله لازم لوجود نشأة أخرى يحاسب الناس فيها على أعمالهم في نشأتهم الأولى محاسبة منطبقة على تبليغات الرسل .

أما وجود النشأة الآخرة فهو من الأهمية بحيث أن الفيلسوف الكبير « كانت » سلك في إثبات وجود الله مسلك بنائه على وجود تلك النشأة كما سبق في آخر الباب الأول ، فوجود النشأة الأخرى ثابت عنده قبل ثبوت وجود الله .

هذه فلسفة الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فلسفة عقيدتنا نحن المتدينين التي تتوقف سعادة الدارين للأمة على أن تركها في قلوبها أفرادا وجماعات وتنشئ أبنائها على مبادئها وآدابها . إلا أنها في حالتها الحاضرة لا تتعدى أن تكون أقوالا

= ويكتب ما لا يشك فيه لا مافيه شك . ولكون الكاتب المصري يكتب فيما يتعلق بالإسلام للتشكيك ولا يكتب لإزالة الشك ، يختار موضوعا لكتابه عبقرية محمد الذي لا خلاف فيه ولا تعنيه نبوته المختلف فيها ، فموقفه منها الحياد التام . ولا يقال لماذا يكتب في هذا الذي يكون فيه الكتابة كتحصيل الحاصل ، لإمكان الجواب بأنه يكتب ليتسلى القارى ويتسل الكاتب .

مكتوبة في هذا الكتاب أو بالأوضح حبرا على ورق ، فمن ينفذها ويعمل بها وينشرها ويجعلها خطة مرسومة مطاعة إن كانت أقوالا مقنعة مطابقة للحق ؟ فهل يكون نشرها وتنفيذها بواسطة قراء الكتاب فيقرأها من يقرأها ويوصى بها إلى من لم يقرأها فتتم بين الأمة وتعمل بها الخاصة والعامة ؟ وهذه مسألة : هل يكون صلاح الأمة والعمل بما يؤدي إلى نجاحها بحركات فردية من نفسها أم بواسطة هيئة تتولى أمرها وتكون لها سلطة عليها ؟ وبمباراة أخرى ، ممن يبدأ الإصلاح : من الأمة فتُصلح هي الحكومة أم من الحكومة فتُصلح هي الأمة ؟ والمعروف هو الترتيب الثاني وإن كان لا ينفكر تأثير كل من الطرفين في الآخر ، وهو أسهل بالنسبة إلى الأول وأخصر ، إذ لو أمكن صلاح الأمة وانتظام شئونها من تلقاء نفسها لاستغنت كل أمة عن اتخاذ حكومة ذات سلطة عليها^(١) . ومقتضى هذا الأساس أن مبدأ الديانة إن كان حقا مسلما به وكان التمسك بالدين

[١] ولكن الحكومة ... من يصلحها إن لم تكن صالحة من نفسها ولم تقبل الإصلاح والتدين بطرق سامية ؟ فهل يتعين عندئذ قلب الحكومة وتقويتها بالسيف ؟ وجواب هذا السؤال منا ، لا ... لأن شن الحرب الأهلية في زماننا ضد الحكومات التي يكون حق السلطة في جانبها متفقة مع جميع قوى السلطة المدخرة لحفظ البلاد ، لا يجترى عليه العاقل ، ولا يكسب جماعة المتهورين خيرا من وراء مؤامرتهم ، لا لأنفسهم ولا للبلاد لعدم إمكان الغلبة ضد الحكومة التي حسبها أن يكون الجيش وقائده الأعلى الغير المسؤول معها . والسائرون على السلطان عبد الحميد في تركيا ثم السلطان وحيد الدين ، حصلوا على مؤازرة من الجيش ، ثم صار القول في تلك البلاد قول الجيش الذي استحال من جيش الدولة إلى جيش الحزب ، فقد وقع دخول تركيا في الحرب العالمية الأولى بغير استئذان من السلطان محمد رشاد ومن الصدر الأعظم محمد سعيد حليم باشا الأمير المصري .

ولو أن جماعة الإخوان المسلمين المتشكلة في الأزمنة الأخيرة بمصر والحاصلة على قوة واسعة دينية وشعبية لا يستهان بها ثم المحاربة للحكومة ، حاربتهما وسعت لفتحها وإصلاحها المنشود ، من طريق النجاح في الانتخاب والحصول على السكثة البرلمانية ، لما أهدرت نفسها وأمكنتها خدمة البلاد في دينها وديناها .

خلاصة الطريقة الصالحة لإصلاح الحكومة إصلاح خاصة الأمة المثقفين واكتسابهم بالبحث والمناظرة ثم محاربة الحكومة إذا احتيج إليها ، بأيدي هؤلاء الصالحين وفتحها بوسائلهم السامية .

لازما للأمة لاسيما الأمم الإسلامية وشروطا حيويا لكيانها، فاللازم أن تكون حكومتها متدينة أى خاضعة للدين حتى يتسنى ندين الأمة ويسلم لها البقاء على دينها .

ولا نتوقع من القارئ أن يقول عنا في نفسه : ما بال المؤلف يشتغل بهذه الأمور المملومة فهل من قائل بخلافها حتى يحتاج إلى تثبيتها ؟ وما صلتها بموضوع هذا الباب من كتابه وهو فصل الدين عن السياسة ؟ ولو قال ذلك كان جوابنا عليه : فما نحن أولاء اتينا هذه المسألة ، لأن القول بفصل الدين عن السياسة معناه ادعاء عدم لزوم الدين للحكومة بزعم أن في دين الأمة كفاية واستغناء عن ديانة الحكومة ، ومعنى عدم لزومه للحكومة أن لا يكون له أى للدين سلطة عليها ورقابة على أعمالها كما كانت للحكومة سلطة على الأمة ورقابة على أعمالها . لكننا نحن القائلين بعدم جواز الفصل بين الدين والسياسة نرى هذا الفصل مساويا لفصل الدين عن الأمة بل أشد ضررا وأكثر مفعولا ، لأن الحكومة تستطيع التأثير في الأمة ولا تستطيع الأمة التأثير في الحكومة ما دامت خاضعة لحكمها ، فليس في مقدور الأمة التأثير في حكومتها غير تغييرها . فإذا لم يغيرها أو عجزت عن تغييرها فلا شك في تأثير الحكومة فيها وتمشيها على هواها وتنشئة أبنائها على مبادئها دون تأثير من الأمة في الحكومة ^(١) .

فليس معنى تجوز فصل الدين عن السياسة إلا تجوز تجرد الحكومة عن الدين وهل يجوز في حق الحكومة هذا التجرد الذي لا يجوز في حق الأمة ؟ إلا أن الراغبين في تجريد الحكومة من الدين يسمونه فصل الدين عن السياسة تخفيفا لخطره وسوء

[١] فإذا لم تعيد الحكومة في البلاد الإسلامية بقوانين الإسلام وألفت حبل الأمة على غاربها في مراعات الأحكام الشرعية على الأقل إن لم ترهقها أو تحثها على إهمالها ، ينتهزه المستعدون من الناس لهتك الآداب والحرمان للجري في طرق الفهوات ، لاسيما الترفين المتصلين بالحكومة المنفصلة عن الدين ، فيعدى الفساد من هذه الطبقة السافلة السماء بالطبقة العالية إلى الذين اتخذوها قدوة الحرية المستهتره ، فيعم التجور في الرجال والسفور في النساء حتى يتعذر على أنصار المحافظة على الآداب الإسلامية تنفيذ مبادئهم في عقر أسرهم لاسيما النساء منها .

تأثيره في سمع الأمة المتدينة ، فهم يتوسلون إلى القضاء على دين الحكومة بأن يمبروا عن هذا القضاء بالفصل بين الدين والسياسة ، ثم يتوسلون بالقضاء على دين الحكومة إلى القضاء على دين الأمة ^(١) .

وإذا لم يكن معنى فصل الدين عن السياسة تجريد الحكومة من الدين لتعمل بمقلها القصير محرة من قيود الدين وأحكامه فإذا يكون معنى هذا الفصل ؟ وقد كانت الحكومات الإسلامية منذ عصر الصحابة رضى الله عنهم إلى عهد قريب مما نحن فيه اليوم من السنوات النحسات ، يحكم على الأمة ويحكم عليها الإسلام من فوقهم ؛ فإن فعلنا في خلال هذه الخطة الرسومة ما يخالف حكما من أحكام الدين فإنما كان ذلك يُعد ذنبا على الحكومة الفاعلة كما يقترب أحد من المسلمين إنما متبها هوى نفسه خافق القلب من مخافة الله ومخافة الناس . أما مجاهرة الخروج عن رقابة الإسلام ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة أى عزله عن حكمه على الحكومة ووضع هذه المسألة موضع البحث في شكل مشروع جديد ومذهب اجتماعي جديد ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن الإسلام في ذلك - وقد سبق في مقدمة الكتاب نقل كلمة عن هيكمل باشا تتضمن الإشادة بالفصل - فلم تكن تطوف ببال أي حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مستهترة في أفعالها ، لأنه إعلان حرب من الحكومة على الإسلام كما هو المعتاد في الحروب تملنها الحكومة ثم يعتبر ذلك إعلانا من الأمة أيضا .

[١] ولم يكن ما أثاره الأستاذ قاضى النصورة الشرعى سابقا ثم تقيب الحامين الشرعيين ثم النائب في البرلمان ، قبل ماينيف على عشر سنين من مسألة « الإسلام وأصول الحكم » ، غير مسألة فصل الدين عن السياسة . وكان الأستاذ أراد التفرع إلى ترويج مبدأ الفصل بدعويين كل منهما مصادم للبداية ، أولاها : لم تكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم حكومة . فكأنه لم يكن يأمر وينهى أو لم يكن مطاعا في أمره ونهيه . وثانيتها : كانت لأبي بكر حكومة لكنها حكومة لادينية أى حكومة زمنية لا صلة لها بالدين . فيفهم من احتياج الأستاذ إلى بناء مرامه على هاتين الدعويين مبلغ بعد مسألة فصل الدين عن السياسة عن طبيعة الإسلام ومنطقه وسيجيء تفصيله .

فإن شئت التخفيف عن شدة التعبير بإعلان الحرب يقلل إعلان استقلال من الحكومة التي كانت تابعة في أحكامها لأحكام الإسلام ، ضد متبوعها وهو لا يقل في المعنى عن إعلان الحرب لتمردا على متبوعها وخروجها عن طاعته .

وقد ذكرنا فيما ذكرنا في مقدمة الكتاب من السمات المتعلقة بمسألة فصل الدين عن السياسة أنه ليس معناه استقلال كل من الدين والحكومة عن الآخر ومساواتهما في هذا الاستقلال ، بأن لا يتدخل كل منهما في أمر الآخر وإن كانت هذه المساواة أيضا ممالا برضاه الإسلام الذي لا يرضى الكفر .. لكن مسألة الفصل يرى إلى أكثر من هذا وأمر ، لأن السياسة التي يتولاها جانب الحكومة ويتدخل عنها جانب الدين عند الفصل والتي معناها السيادة والإشراف على كل من يدخل تحت سقف البلاد ، لا بد أن تضع الدين تحت أمر الحكومة ونهيهما مع كل ما يدخل تحت ذلك السقف ، ومجرد هذا الوضع بنافي عزة الإسلام الذي يعمل ولا يعمل عليه كل المنافاة ويوجب الكفر ، حتى ولو فرض أن الحكومة تحترم دين الأمة دائما وتخدمه من غير أن يكون هذا الاحترام وهذه الخدمة فرضا عليها ، ولا تمسه بشيء من الاضطهاد مع كونها قادرة عليه ؛ من حيث أن سياسة البلاد بيدها لا بيد الدين . وغاية هذا الاحترام كون الدين في حماية الحكومة كما كانت مصر في حماية الإنكليز . ولا شك أن هذا الموقف بمجرد عيس كرامة الدين كما مس كرامة مصر ، فضلا عن أن السائس كثيرا ما ينفى على المسوس والسيد على السود . وقد كانت صلة الدين في الدولة العثمانية المرحومة بحكوماتها وسلطانها موضحة في هذا المثل التركي : « باش باشه باغلي ، باش شريعة باغلي » يعني أن الرأس مربوط بالرئيس والرئيس مربوط بالشريعة .

فإذا فصل الدين عن السياسة في عهد أي دولة ، تطوى المادة المصروفة بدينها عن دستورها كما وقع في تركيا الحديثة السكانية ، فقد حُذفت في عهد مصطفى كمال الكلمة القائلة في الدستور التركي القديم بأن دين الدولة الإسلام واستبدل معها القانون المدني

السويسرى بالقانون المأخوذ من فقه الإسلام المدون فى « مجلة الأحكام المدلية » وأمره بلبس القبعة وأبيح زواج المسلمات مع غير المسلمين فلم يؤل أى جهد فى تغيير ظاهر الدولة العثمانية الإسلامية وباطنها .

وقد وجد فى داخل تركيا وخارجها من المسمين بأسماء المسلمين ولا يزال يوجد ، من يدعى أن فصل الدين وتبديل القوانين وحذف دين الدولة من الدستور ولبس القبعة وإباحة الزواج العام وإنشاء النكاح الشرعى ومنع السفر لأداء فريضة الحج وغير ذلك حتى ترك الحلف باسم الله فى الأيمان الرسمية ... لا يضر الإسلام . والحق أن ترويج فصل الدين عن الدولة سواء كان هذا الترويج من رجال الحكومة أو الكتاب المفكرين فى مصلحة الدولة والأمة ، لا يتفق مع الإيمان بأن الدين منزل من عند الله وأن أحكامه المذكورة فى الكتاب والسنة أحكام الله المبلغه بواسطة رسوله ، وكل من أشار بمبدأ الفصل إلى المجتمع فهو إما مستبطن للإلحاد - وقد أفشى الأستاذ فريد وجدى قبل توليه رئاسة تحرير « مجلة الأزهر » أن نوابغ الكتاب والشعراء فى البلاد الإسلامية يستبطنون الإلحاد ويهيمون الأذهان لقبوله دسا فى مقالاتهم وقصائدهم - وإما بليد جاهل بمعنى فصل الدين عن الدولة ومقرؤه ، مع ظهور كونه عبارة عن عزل الإسلام عن حكومته على حكومة الدولة ومنعه من التدخل فى شئونها ، ولأجل ذلك يمتنع علماء الدين فى العادة مع قبول مبدأ الفصل ، عن الاشتغال بالسياسة^(١) فإذا خرج عن الإسلام من لا يقبل سلطة الدين عليه بالأمر والنهى وتدخله فى أعماله حال كونه فردا من أفراد المسلمين ، فكيف لا يخرج من لا يقبل هذه السلطة وهذا التدخل ، بصفة أنه داخل فى هيئة الحكومة ؟ ولماذا يكون من حق الله أن يتدخل فى أمور عباده منفردين ولا يكون من حقه التدخل فى أمورهم فى شكل الدولة مع كونها أهم ؟ فهل الله يعلم صالح الفرد وخيره وشره ولا

[١] واجتناب الجمعيات الدينية ومجلاتها بمصر عن السياسيات ناشئ من كون مصر قد قطعت بعض مراحل العمل بمبدأ فصل الدين عن السياسة .

يعلم صالح الجماعة وخيرها من شرها ؟ أو يبالي بأمره ولا يبالي بأمرها ؟ مع أن الظاهر كون الجماعة أكثر استمدادا واستطاعة للخير والشر من الأفراد ، وفي رأس الخير العمل لإعلاء كلمة الله الذي هو أشرف واجبات المسلمين .

وقد يكون فصل الدين عن الدولة أضر بالإسلام من غيره من الأديان لكون الإسلام لا ينحصر في العبادات بل يعم نظره المعاملات والمعوقات وكل ما يدخل في اختصاص المحاكم والوزارات ومجالس النواب والشيوخ ، فهو عبادة وشرعية وتنفيذ ودفاع ، ويكون عموم نظر الإسلام هذا لكل شأن من شئون الدولة معاملةً عليه في زعم المروجين لفصل الدين عن الدولة ، معاملة تؤكد لزوم الفصل ، في حين أن ذلك في نظرنا وفي نفس الأمر مزية للإسلام تصممه إلى سماء الرجحان بالنسبة إلى سائر الأديان وتكون أمانع مانع لبسها الفصل . فالإسلام المحيط بمقتضيه من كل جانب دين لهم ودولة وجنسية . فهو يزيل جميع الفوارق فيما بينهم ويذيب كل جنسية وقومية في جنسيته ، ففيه الوحدة الاجتماعية التي تبحث عنها كل أمة لتوحيد الأقوام المختلفة ولا تجدها ، وفيه المساواة الحقيقية لأفضل لأحد على أحد إلا بالتقوى ، والتقوى لا يدعى الفضل على أحد حتى في التقوى فلا يتفضل أحد على أحد في الإسلام .

لا يقال ^(١) كما أن الإسلام جنسية فالفسرانية لامانع من اعتبارها أيضا جنسية ، وكذا اليهودية وغيرها . لأنى أقول : الإسلام ينطوى على كل ما يحتاج إليه الدولة والأمة من القوانين فهو مستغن بنفسه عن غيره لا يدانيه في هذه الخصلة أى ملة ، فجميع قوانينه مستنبطة من الكتاب والسنة ، مستنبطة فعلا ومدونة في الآف مؤلفة من كتب الفقه وكتب أصول الفقه . فهل رأى تاريخ الإنسان وتاريخ الأديان ديننا

[٢] ولا يقال أيضا إن العمل بالقوانين الشرعية في بلاد الإسلام التي كثيرا ما يمكن فيها أقلية غير مسلمة يكون تحكما على تلك الأقليات ، لأنى أقول تحكما الأكثر على الأقل لا مندوحة عنه في اختيار القوانين ولو كانت موضوعة من قبل الناس لا مأخوذة من الشرع كما سيجى بيانه ، بل التحكم والتجيز أكثر في القوانين الموضوعة واندر في القوانين الشرعية .

كذلك ؟ وكنا قد أشدنا في الباب الثالث من هذا الكتاب عند نقد أقوال معالي هيكل باشا في مقدمة كتابه « حياة محمد » ، بما أنفق علماء الإسلام في ضبط وجمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم من الهمم الجبارة والساعي الشكورة ، والحال أن مساعي أئمة الفقه المجتهدين أكثر من المحدثين وتمحيصهم الأحاديث التي تستند إليها الأحكام العملية في العبادات والمعاملات وجميع أنواع الموضوعات الفقهية ، أبلغ واجتهاداتهم في تتبع معاني الكتاب والسنة مما يحير العقول ، فقد دونوا علما كبيرا من أدق العلوم مسمى بعلم أصول الفقه مستقلا عن علم الفقه يبحث في طرق استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها والآثار المؤلفة في ذينك العلمين مع علم الحديث كنوز الإسلام لا تغني جديدها ولا تبلي جديدها ، فهي معجزة نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم اللاحقة بمعجزاته في حياته ، حتى إن مساعي أئمة النحوي في سبيل الخدمة للغة القرآن ، التي لا يوجد لها مثيل في خدمة أية لغة للاحتفاظ بالفصحى مصونة عن التغيير ، من معجزات الإسلام أيضا ، وهذه المعجزات العلمية لا تقل عن معجزة فتوحات الإسلام بل تفوقها ، وكثيرا ما يذكرها الكتاب المصريون حين لا يذكرون هذه المعجزات الدينية المدنية .

ثم من أفرى الفرى ما انتقل من السنة بعض الأعداء المخرفين إلى السنة بعض المؤلفين منا ، أن قوانين الفقه الإسلامي مأخوذة من قانون الرومانيين . والقائل به أو بإمكانه جاهل لم يدرس علم الفقه ولا علم أصول الفقه . ولو درس لوقف على مأخذ كل مسألة ومراجعتها في الكتاب والسنة .

وقد ألف في هذه المسألة صاوا باشا الرومي من علماء الحقوق ومن رجال الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كتابا بالفرنسية سماه « نظرية الحقوق في الإسلام » كما في تعليقات الأمير شكيب أرسلان على « حاضر العالم الإسلامي » في فصل « إسلام الفرس ومبدأ التشيع » .

قال المؤلف أعني صاوا باشا في أول كتابه : إنه هو أيضا كان يمتدح هذا الاعتقاد

نظير غيره ويبنى ذلك على ما يعرف من كون بنى أمية لبثوا في الشام مدة طويلة يعملون بالأحكام التي كانت باقية من أيام الرومانيين، فلا عجب في أن يكون هو أو غيره قد توهوا أخذ قسم المعاملات في الشريعة الإسلامية من القانون الروماني الذي كان العمل به في سورية . إلا أنه أحب أن يدرس هذا الموضوع دراسادقيقا ويتعرف كيفية نشوء التشريع في الإسلام فاستنجد بمض علماء أصول الفقه من الأتراك وقرأ الفقه الحنفي جيدا وذكر الكتب التي طالعها أو راجعها وتجرد لمعرفة هذا الأمر مدة طويلة ، فوجد هذا الذي معناه أن التشريع الإسلامي مأخوذ من القانون الروماني رأيا ضعيفا أشبهه بأن يكون خيالا من أن يكون حقيقة .

وقال في ص ١٦ من كتابه : « إن الصناعة والتجارة لم تكونا مهملتين في الحجاز . وكان الأشراف يعتنون بهما وطالما كانوا يعملون الرحلة إلى الشام ويحبون منها ما يلزم لبلادهم إذ كانت المدينة السورية وقتئذ ككل من مدينة الجزيرة العربية وكان أشراف قريش الذين من عادتهم التردد إلى دمشق وسائر مدن سورية يطلعون على الأوضاع الرومانية التي بهاماماتهم . ولهذا كان مما يرد على خواطر الناس حتى الذين منهم يعظمون شأن الشريعة المحمدية ، أن الأحكام التي يتألف منها الفقه الإسلامي إنما هي مستعارة من التشريع الذي كان العمل بها جاريا قبل الهجرة . فالخطأ في هذه المسألة لا يخفى ، فالذي لم يطلع حق الاطلاع على منابع الفقه الإسلامي وتاريخ هذه الشريعة هو معذور إذن ، إذا ذهب به الظن إلى هذا المذهب فإن الأسباب التي تحتمل عليه كثيرة أشرت إلى بعضها وسأشير إلى البعض الآخر » .

ثم قال : « إن الخصومات التي كانت تتولد في الإسلام في السنين الأولى من تبسطه في الشام والعراق كانت تنفصل بحسب القانون الروماني تفاديا من وقوف سير العدل ومن الخلل في الأحكام ، فالفتح المسلم رأى أن يوسع القانون الذي جاء من الحجاز بما استعاره من القانون الذي وجد في البلدان التي فتحتها ، ولهذا ذهب أكثر علماء

أوردت إلى كون الخلافة الإسلامية أدخلت في فقها أحكاما كانت احتاجت إلى استمدادها من قانون رومة ، لفصل القضايا بين رعاياها ومما لا مريبة فيه أن كثيرا من المعاملات التي كانت معروفة في الشام والعراق لا سيما مما يتعلق بالإيجار والرهن لم يكن معروفا في الحجاز . فأمرء الإسلام كانوا معذورين في الأخذ من القانون الروماني الذي كان مكفلا في سورية وكان يدرس في أشهر مدرسة للحقوق في ذلك العصر ألا وهي مدرسة بيروت التي أسسها الإمبراطور « ثوستينيانوس » وكان يدرس فيها « دروني » مساعد « تريبولين » الفقيه المشهور .

« هذه هي المقدمات التي بنى عليها العلماء الأوربيون اعتقادهم بأن تشريع فقهاء الإسلام الذين بدأوا التشريع في أيام الخلفاء العباسيين الأوائل إنما هو مجموعة أحكام نضاهى ما كان جاريا في العمل في سورية قبل الفتح الإسلامي . فأتت ترى الأسباب التي حملت على هذا الظن وهي معقولة . إلا أن الحقيقة هي غير ما فسكروا به في أوربة . ويكفي أن ينظر الإنسان إلى هذه المسألة نظر المدقق ويتابع سير الشريعة الإسلامية في تقدمها وفي أطوارها حتى يعلم استقلال الشرع الإسلامي وإصالته منبعمه وأن هذا ليس من ذلك .

« ولا شك أن لكل تشريع منبعا مختلفا عن الآخر . ففقه ثوستينيانوس هو عمل مبني على العقل السليم البشري وقد أصطبغ بالصبغة المسيحية . وأما فقه الإمام الأعظم فهو مبني على كتاب الله (القرآن) وسنة الرسول وإن نرى في الفقه الإسلامي حكما واحدا غير مدعم على هذا أو هذه . فاختلف المنبعمين لا ريب فيه يظهر لكل من درس فقه ثوستينيانوس وفقه أبي حنيفة » .

ولم يكف هذا المؤلف المدقق أعني صاوا باشا الرومي بهذا بل دخل الموضوع كما قال الأمير شكيب : « وأورد خلاصة اجتهاد الإمام أبي حنيفة وأصحابه أبي يوسف ومحمد ابن الحسن الشيباني وزفر ثم من بعدهم من الأئمة ولخص تاريخ التشريع الإسلامي وبين

مأخذه كلها وأثبت فلسفة الفقه الإسلامى المبر عنه بعلم الأصول وقال إنه لا يقدر إنسان أن يعلم مأخذ الشرع الإسلامى إن لم يقرأ أصول الفقه وقال إنى أدعو من يهيمه هذا الموضوع أن لا يحكم فيه قبل أن يطلع هذا التاريخ المتسلسل للفقه الإسلامى مطالعة كافية . ثم قال : أنا مسيحي معتقد بدينى ولكن المسيحي الحقيقى هو الذى يعامل جميع الناس بالحق ولهذا أنا أخص الشريعة الإسلامية فخص رجل مسيحي وأقدر قدرها بدون ضلع ولا ميل فأجدها لذلك جديرة بأعظم الاحترام ^(١) .

قال المرحوم الأمير شكيب : « وكتاب صاوا باشا هو أحسن كتاب قرأته بلفة أوربية فى هذا الموضوع والفرق بينه وبين غيره من المؤلفين أنه يبني حكمه على أدلة وبراهين ووثائق ونصوص وحقائق تاريخية وأن أولئك يبنون على ظنون وتخربات وعلى نظر من جهة واحدة وعلى قولهم لا بد أن يكون كذا . وهناك أسباب تدعو إلى الظن بأنه كذا وكذا . ومن يدرى فقد يكون كذا وكذا وهذه أشياء لا تصلح أن تكون مداراً للأحكام ، ولا يقال لهذا تمحيص وإنما يقال لها تخمين . وما أصدق الآية الكريمة : إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً » .

وأنا أقول : فى كتاب صاوا باشا وما نقله عنه الأمير شكيب ونقلت أنا الآخر عنه على طوله ، شهادة قيمة وعبرة عظيمة لأولى الأبصار ^(٢) وضربة قاضية على المرجفين

[١] وكان العالم المحفوق على شهباز أفندى المدرس فى مدرسة الحقوق بالأستانة فى زمن السلطان عبد الحميد مسيحياً أرمينيا أسلم فى نتيجة تدقيقاته فى الفقه الإسلامى . ولعل احتفاظ صاوا باشا الرومى بدينه وقع احتفاظاً من الله بقيمة شهادته الغالية للتشريع الإسلامى وهو مع هذا أقرب إلى الإسلام بكثير من المسلمين الذين قلدوا الأوربيين فى إثارة الشبهة ضد هذا التشريع باحتمال كونه مأخوذاً من القانون الرومانى والله لا يضع أجر المحسنين .

[٢] من أول المحتاجين إلى الاعتبار والانعاط من هذا معالى هيكىل باشا . مؤلف كتاب « حياة محمد » الذى أسفر فيما كتبه مقدمة للطبعة الأولى من كتابه ومقدمة ثانية للطبعة الثانية ، عن كونه يحسن الظن فى كتب المؤلفين الغربيين من ناحية صدق القصد وخالص التوجه إلى المعرفة ابتغاء الحق ، —

في هذه المسألة ممن لا خبرة لهم بعلمى الفقه وأصول الفقه الإسلاميين . ومن العجب أن الذين كتبوا فيها من المسلمين تقليدا للأوربيين ما قرأوا الفقه ولا أصول الفقه بقدر ما قرأوا صاوا باشا المسيحي العثماني . فن قرأ منهم مثلاً مبسوط شمس الأئمة السرخسي في الفقه الحنفي الذي طبع في مصر قبيل الحرب الماضية على ثلاثين مجلداً ؟ وهو واحد من الآف المؤلفات الفقهية الإسلامية ، ومن قرأ شرح الإنقائي على أصول حجة الإسلام البزدوى الذى سمعت من صديق العالم الكبير فضيلة الشيخ زاهد أنه موجود في دار السكتب المصرية على عشر مجلدات ؟ .

وقبل الانتهاء من هذا البحث فلنمزز قولى الأمير شكيب وصاوا باشا الرومى ردا على فرية انتحال الفقه الإسلامى من قوانين الرومانيين ، بثالث هو قول الدكتور على الزينى المدرس بالجامعة المصرية ثم العميد لكلية التجارة في كتابه «أصول القانون التجارى» وهذا الدكتور الفاضل يقول في مسألة الانتحال بالعكس وهذا نصه :
في ص ٣٢ جزء أول :

«الحروب الصليبية وفضل العرب في تكوين القانون التجارى - وبما تجب ملاحظته في هذا الدور وكان له أثر بالغ في تكوين العادات التجارية الجديدة أن الحروب الصليبية في ذلك الوقت حصلت قبل أن يتم تدوين تلك العادات أو في إبانها وساعدت الجمهوريات الإيطالية على نشر تجارتها في شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية ، إذ كانت مراكزهم تنقل المحاربين من الصليبيين الذين لم يكونوا محاربين بل كانوا تجارا أيضا وتنقل المؤن وتعود بالمرض والسلع . وبذلك اتصل التجار الإيطاليون بالمسلمين واطلعوا على نظامهم الفقهى والقضائى الرائع بحكمته وبساطته وخلوه من التعقيدات الشككية فساعدهم ذلك وشجعهم عن التخلص من تعقيدات القانون الرومانى والقانون السكسنى .

== كل الإحسان ويسىء ظنه كل الإساءة بما في كتب الحديث والسير من الروايات عن حياة النبي صلى الله عليه وسلم متعلقة بأفعاله وأقواله . فقد عرفت من شهادة صاوا باشا المدقق فعلا في مسألة مهمة لا يجوز لأحد أن يحكم فيها إلا بعد تدقيق الأمر من كتب كما فعله صاوا باشا ، كيف تتكلم علماء أوربا عنها وحكموا فيها وكيف بنوا حكمهم على الظن الكاذب والتخمين الخالب .

ولسنا نقول ذلك تحيزا أو تعصبا لشريعتنا المجيدة بل بقوله معنا أحد من فطاحل ككتاب الغرب وهو ليربور بيجونير في مقدمته على شرح القانون التجارى الإنجليزى ص ١٥ وهذا نص قوله: (إن المادات التى ادخلها التجار الإيطاليون فى كل مكان بتكون معظمها من عناصر مستمدة من القانون الرومانى ولو أن منها أيضا عناصر مأخوذة من عادات العرب أو الأتراك) ونفتقر له قوله أن معظمها من القانون الرومانى، لأن السكل يسلمون بأن هذه المادات ما وجدت إلا للتخلص من أحكام القانون الرومانى الكثيرة التعقيدات الشككية، ومن الطبيعى أن يمز على كاتب غربى فى إبان النهضة الغربية الحاضرة أن يصدر منه اعتراف كامل بأن هذه النهضة تلقت أسسها أو بعض أسسها عن مدينة شرقية أصبحت الآن متداعية، ولو أن هذا التلقى حصل فى وقت كان الوضع فيه مكسوسا بالنسبة لهاتين المدينتين .

وقال هذا الدكتور الفاضل فى ص ٤١ (تأثير الشريعة الإسلامية فى تكوين المادات التجارية فى القرون الوسطى) :

« ذكرنا فى بند سابق على لسان بعض مشاهير كتاب الغرب أن تجار الجمهوريات الإيطالية فى القرون الوسطى استفادوا من عادات الغرب والأتراك - ولفظ الأتراك ظل يستعمل أحيالا طويلة على لسان الغربيين كمرادف المسلمين ^(١) - واستمدوا منها

[١] أعظم مفخرة امتاز بها قومى الترك إلى أن جاء دور الانقلاب السكالى اللادىنى فى تركيا، وأعظم محزة للترك بعد ذلك الانقلاب . فليس بكثير إذن أن ألفت فى أوروبا المعادية للإسلام منذ الحروب الصليبية ما ينيف على ستمائة كتاب، تكرىما لرجل قضى على إسلام الترك الذين لا يعرف أوروبا إلا إياهم مسلمين، حتى إنها تستعمل لفظ التركى كمرادف المسلم . ولعل ذلك لانهاء الحروب الصليبية المبتدئة من عهد السلاجقة الأتراك ، فى أيدي الترك العثمانيين وتحول تلك الحروب فى عهدهم من شكل الدفاع إلى شكل الهجوم . فذلك اعتبرت أوروبا انهاء الدولة العثمانية وانتهاء الخلافة معها بفضل مصطفى كمال، انهاء دولة الإسلام . فليس بكثير تلك الكتب المؤلفة فى أوروبا بشأنه وليس بكثير كتاب الأستاذ عزيز خانكى عنه بمصر ، ليس بكثير من الأستاذ ولا معيب عليه إذا كان فى عروقه شئ من دم المحاربين الصليبيين يسوقه إلى الاشتراك بكتابه هذا فى الشهادة بعوت دولة الإسلام، ولا أدرى ماذا كان سبائق لإسماعيل صدق باشا إلى تهنته مؤلف الكتاب ؟

عناصر جديدة أدخلوها في تكوين عاداتهم التجارية. وهنا محل لبيان كيف حصل ذلك. فالشريعة الإسلامية أوحيت أمهات أحكامها إلى الرسول الكريم وفصلت أحكامها في أحاديثه^(١) وأحاديث الصحابة والتابعين والشروح العديدة التي وضعت لها في أوائل القرون الوسطى وجاءت آية في التدقيق الفقهي وتفریع المسائل واستخلاص أحكام الجزئيات ببيان ومنطق لا يوزن بالمقارنة إليه منطق الفقه الغربي الحديث. وامتازت أحكام الشريعة الإسلامية عن القانون الروماني الذي كان قانونا عاما لأوروبا في ذلك الوقت^(٢) بخلوها من الاجراءآت والتمقيدات الشكلية التي تدعو إلى بطء المعاملات وعرقلة التجارة. فالمقد في الشريعة الإسلامية يتم بمجرد توافق الإيجاب والقبول بدون حاجة إلى تسليم أو تسلّم أى يكفي فيه رضا المعاقدين. والكتابة ليست شرطا لا لصحة العقود والتصرفات ولا لإثباتها بل تثبت جميعا بشهادة الشهود أو بالقرائن مهما كانت قيمة الدعوى أو بالاعتراف أو باليمين. وهذا هو ما يصل إليه أحدث القوانين الأوروبية إلا في القرن الماضي وهو أيضا آخر ما وصل إليه إلى به منا هذا من درجات الرقي والتقدم وعلى الخصوص في التشريع التجاري وإثبات الديون التجارية.

« وقد اتصل التجار الإيطاليون وغيرهم من الغربيين بالمسلمين في إبان الحروب الصليبية وبمدها وأحكام الشريعة الإسلامية على ما وصفنا من البساطة والخلو من التعميد والرسميات مما جعل أحكامها ملائمة بنوع خاص للسرعة والثقة التي تقتضيهما المعاملات التجارية. فكان من الطبيعي أن يتأثروا بنظامها ويستفيدوا منها في وضع نظام جديد

[١] ندر هذا الدكتور الفاضل كيف يقدر قدر السنة في كونها متممة للكتاب. فلو ضاعت السنة وانحصرت الثقة في القرآن كما ادعى الدكتور هيكل باشا، لضاع معها تفصيل القرآن الذي وعدنا الله بحفظه.

[٢] كان الرومان في آخر الأمر على ما ذكر في ص ٣٠ من كتاب هذا الدكتور الفاضل، سمحوا للدائنين بأن يضعوا أيديهم على أموال المدين وإدارتها بواسطة قيم إلى أن تنبأ ويوزع ثمنها بينهم وفاء لدينهم، بعد أن كانوا قبل ذلك يعطون الدائنين حق الاستيلاء على شخص المدين واستعباده وتشغيله في مقابل الدين أو قتله وتوزيع جسده بينهم كل بقدر حصته.

لتجارتهم يتخلصون بواسطته من القيود والتعقيدات التي ألغوها في القانون الروماني. إننا لانستطيع أن نجزم أنهم أخذوا هذا الحكم بالذات أوذاك عن كتب الفقه الإسلامي مالم يكن تحت يدنا وثائق تبرر هذا الجزم وهي ليست في يدنا، وكلنا نستطيع أن نجزم بأنهم تأثروا بالفقه الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية وارتسمت في أذهانهم صور منها استعانوا بها في تحويل الأحكام الرومانية إلى الاتجاه الجديد الذي اتخذته العادات التجارية ، إذ من المستحيل أن ينتقل الإنسان فجأة من نظام نشأ عليه وتربى فيه إلى غيره دون مؤثر خارجي، خصوصا إذا نزل هذا النظام من نفس الإنسان في منزلة النظم الدينية كما كان القانون الرماني في ذلك الوقت .

وأنا أقول : هذا ما يقال ويعقل قوله في تأثير الشريعة الإسلامية وفقه الإسلام في قوانين أوروبا الحاضرة التي أساسها مأخوذ من القانون الروماني . أما تأثير القانون الروماني في فقه الإسلام فلنا في نفيه قول جازم ، ومن وجود سند من الكتاب والسنة صراحة واستنباطا لكل حكم يحكم به فقهاء الإسلام ، دليل على هذا النفي حاسم . ومن المستندات القيمة المثبتة لهذه القضية ، ما نعد عدم ذكره عند تثبيت القضية بناء على كونها اتضحت بما ذكرنا إلى هنا واستغنت عن الزيادة، استغناء يتضمن البخس فيما يستحقه من الإشادة إن لم تكن إيدانا لكثرة الدليل فلتكن عرفانا للجميل .

... من هذه المستندات القيمة جدا ما قرأت أخيرا من كلمة لسعادة صليب سامي باشا منشورة في « الأهرام » (عدد ٢١٦٦١) بعنوان « الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الخاص » أكتبها هنا بنصه ولا أدري كيف أشكر سمادته عليها ، أرى إعجابي بما رأيت فيها من فضيلة السمي لتأييد الحق الذي يكاد يضيعه المغرضون من الغربيين ومقلديهم من الشرقيين النافلين ، أم من إجادة ذلك السمي الموفق القائم على قوة القريحة ودقة الفهم . قال سمادته : « قرأت في « الأهرام » تحت عنوان : الشريعة الإسلامية ومحكمة العدل ، أن صديقي معالي حافظ رمضان باشا وزير العدل في الحكومة المصرية بوصفه

رئيسا لوفد مصر لدى لجنة المشترعين في واشنطن التي انعمدت لوضع مشروع قانون محكمة العدل الدولية ، طالب اللجنة بتمثيل الشريعة الإسلامية في محكمة العدل الدولية ، كنظام قانونى مستقل مستندا في طلبه هذا إلى ما قرره مؤتمر القانون المقارن الذى عقد في مدينة لاهاى سنة ١٩٣٨ من الشريعة الإسلامية هى نظام قانونى مستقل غير مأخوذ من التشريع الرومانى . ولا شك عندى في صحة قرار المؤتمر المشار إليه ، ولست أحاول هنا تأييد قراره الذى أعده من البديهيات ، لأن القانون الرومانى قائم على أساس سلطة رب الأسرة الذى أنزله القانون منزلة الآلهة فجعل له على أعضاء أسرته — من زوجة وأولاد ومن انتسب إلى أسرته من نساء بالزواج ومن رزق بهم من حفدة — السلطان الكامل بما في ذلك حق الموت^(١) . كما جعل له على أموال هؤلاء جميعا الحق المطلق بحيث يصبح المالك وحده لأموالهم يتصرف فيها كيفما شاء .

« أما الشريعة الإسلامية فأساسها حرية الفرد . فالابن إذا ما بلغ سن الرشد ، أصبح مستقلا بشخصه وماله عن سلطة الأب ، وإذا كان الابن لا يزال قاصرا فإله وديعة لدى وليه . والمرأة إذا ما تزوجت لا تفقد حقها في مالها الخاص ، ولا يمنع زواجها حق الإرث من أهلها ، وليس لزوجها سلطان على مالها ، بل يظل ملزما بالإنفاق عليها ، ولو كان لها مال ، وليس لزوجها سلطان عليها سوى ماله عليها من الحقوق المترتبة على الزواج .

وبدهى لو أن الشريعة الإسلامية قد أخذت أحكامها من التشريع الرومانى ، لكان نظام سلطة رب الأسرة أول ما تأخذه منه ، ألا ترى أن القانون الفرنسى الذى نقل أحكامه عن التشريع الرومانى لا يزال متأثرا بهذا التشريع ؟ فالزوجة فى حكم القانون الفرنسى لا تزال ناقصة الأهلية لزوجها على أموالها مالم يولى أو الوصى على أموال القاصر من الحقوق ، وليس لها حق التقاضى ، مدعية أو مدعى عليها إلا بإذن زوجها .

[١] هكذا عبارة الأهرام ، والظاهر أن فيها غلطا مطبعيا والصحيح حتى الموت .

«فدعوى البعض إذن أن القانون الرومانى مصدر الشريعة الإسلامية دعوى غير مقبولة أصلا .

» وتحضرنى فى هذا المقام مناقشة دارت بينى وبين أحد العلماء الفرنسيين فى هذا الموضوع ، وقد تطرق بنا الكلام إلى دعوى بأن بعض العبارات القانونية اللاتينية قد أخذت عن العرب أنفسهم ومن هذه العبارة قول الرومان بداية والفرنسيين فى أترم عن الخطأ فى التفسير Lapsus Calami فقلت له إن اللفظ الأول مأخوذ لفظا ومعنى من كلمة « ليس » ، العربية ، واللفظ الثانى مأخوذ لفظا ومعنى أيضا من كلمة « قم » العربية أيضا . ولكن محدثى لم يقتنع بصحة دعواى ، بحجة أن اللغة اللاتينية أقدم من اللغة العربية .

»والذى أريد أن أحدث القراء عنه اليوم، أن الشريعة الإسلامية كانت مصدرا لأهم قاعدة من القواعد الأساسية للقانون الدولى الخاص ، التى تعد فى القوانين الغربية ، من أحدث ما وضعه التشريع الأجنبى الحديث . فأقول :

«لما فتح العرب الأمصار فى صدر الإسلام ، كان فى وسعهم أن يخضعوا أهلها جميعا فى أفضيتهم لأحكام الشريعة الإسلامية ، سواء فى ذلك من اعتنق منهم دين الإسلام ومن بقى على دينه ، لأن من حق الغالب أن يخضع المغلوب لحكمه ، ومن حق كل دولة أن تجعل قوانينها سارية على جميع رعاياها .

»ولكن دين الإسلام يأبى التحكم فى عقائد الناس ، ويأمر بتركهم وما يدينون يحكمون فى أفضيتهم لقاضى دينهم ، ليحكم بينهم بحكم دينهم . فقد جاء فى القرآن الكريم ، فى شأن الذميين ما يأتى « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين . (٤٢) .

وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يقولون من بعد ذلك وما أولئك
بالؤمنين (٤٣)

إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا
والرؤساء والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء (٤٤)

وقفينا على آثامهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل
فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين (٤٥)

وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الفاستقون (٤٦)

« هذه هي السياسة التي جرى عليها الإسلام ، في حكم البلاد التي خضعت لسلطانه .
وقد كانت هذه السياسة الحكيمة ، التي سار عليها العرب في فتوحاتهم ، المصدر الفقهي
لإحدى القواعد الأساسية للقانون الدولي الخاص ، وهي قاعدة « شخصية قوانين
الأحوال الشخصية » *Personnalité des lois du statut personnel* التي قررت في
بلاد الغرب لأول مرة في مجمع أكسفورد سنة ١٨٨٢ ، وفي مؤتمر لاهي سنة ١٩٠٤
وأخيرا في اتفاقية « مونثرو » سنة ١٩٣١ »

« وعلى ذلك فحكم الإسلام يقضى :

« أولا — بأن القاضى الشرعى يختص بنظر قضايا غير المسلمين ، إذا تراضوا على
حكمه . وبذلك يصبح اختصاصه في هذه الحالة بالاصطلاح الحديث (اختصاصا اختياريا)
« أما إذا لم يتراضوا ، فيكون الفصل في قضاياهم لقاضى دينهم ، ويصبح اختصاصه بها
(إجباريا) . »

« ثانيا — إن حكم هذه القاعدة مقصور على المسائل التي لها علاقة بالدين ، وهي
المسائل التي نص عليها في التوراة والإنجيل . »

« ثالثا — إن علاقة هذا الاختصاص وجوب الحكم في هذه المسائل بحكم دين الخصوم

لأن القاضي الشرعى لا يحكم إلا بدين الإسلام.

وإلى هنا من مبدأ الكلام على أرجوفة احتمال أن يكون فقه الإسلام مأخوذا من القانون الرومانى وإبطال تلك الأرجوفة بوجود مانع قطعى لذلك الاحتمال - وهو كون الفقه الإسلامى مستندا إلى الكتاب والسنة بشهادة ثلاثة شهود إخصائيين مسيحيين - وسلم انضح فى عين القارىء الفارق العظيم بين قوانين مستندة إلى العقل البشرى والقانون المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله، حتى إن أحد الشاهدين المسيحيين سجل بنص من لفظه على هذا الفارق، وحتى إنه لو لم يكن هذا الفارق لما أمكن دفع شبهة الأرجوفة المذكورة بلسان حاسم.

ولكن ماذا يقول القارىء العزيز إذا أطلعتة على أن عالما مسلما شاعلا لا كبر من منصب على دبنى بمصر ينكر اتصال علم الفقه الإسلامى بالدين أى بكتاب الله وسنة رسوله فيخفى عليه هذه الحقيقة الناصعة التى لم تخف على عالم مسيحى، فلا يكون هذا العالم الأجنبى عن الإسلام أجنبيا بدفته عن فقه الإسلام بقدر ما يكون عالما أجنبيا عنه.

فإن كنت لا تصدق بمقلك وقوع هذه المعجبة التى تحتم علينا أن نقف عندها وقفة تبدد ظلام عقدها وأن نجعل تبيده ذبلا وعديلا لمهزلة احتمال كون الشريعة الإسلامية مأخوذة من القانون الرومانى^(١)، فإليك مقالة انتشرت فى مجلة «الرسالة» عدد ٣٩٦ بقلم واحد من أساتذة كلية الشريعة عنوانها «أسبوع فى تاريخ الأزهر» بمناسبة مناقشة الرسائل التى قدمها لأول مرة المتخرجون من تلك الكلية لنيل شهادة الأستاذية فى الشريعة الإسلامية. وقد قرأنا فى المقالة الكلمة الآتية بنصها:

« وكنت ترى فى هذا المحيط الأزهر الصاخب زوارا من غير الأزهر، جاءوا

[١] مع كون هذه المسألة السجبة التى أردنا أن نقف عندها وقفة الباحث، لها صلة تامة بالموضوع الذى عقدنا هذا الباب الرابع من الكتاب لدرسه، يظهر ذلك عند التوغل فى عمق المسألة

ليشهدوا هذه المناقشة العلمية التاريخية التي تدور في الأزهر لأول مرة والتي رأسها رجل من أفذاذ المفكرين وكبار المصلحين [يعني فضيلة الشيخ المراغي] وهبه الله عقلا ممتازا وفكرا رشيدا وقلبا جريئا .

«ودارت المناقشة ونجحت فيها حرية الرأي سافرة ليس من وراءها حجاب ، سليمة لم تفسدها مداراة ولا مصانعة ولا تخوف ، وانطلق العلم فيها على سجية لا يتعثر في تركيب من تراكيب المؤلفين ، أو لفظ من ألفاظ المصنفين ، وسمنا مبادئ لانتمو الحقيقة إذا عدناها جديدة في جو الأزهر ، أو حسبناها توجيها صالحا للتفكير العلمي بين العلماء والطلاب ، ومبدأ لتحويل دراسي خطير في حياة هذا المعهد العظيم .

« وكان من المبادئ الخلية التي سمعناها ما قرره فضيلة الأستاذ الإمام المراغي من أن الدين في كتاب الله غير الفقه ، وأن من الإصراف في التعبير أن يقال عن الأحكام التي استنبطها الفقهاء وفرعوا عليها واختلفوا فيها ، وتمسكوا بها حينئذ ورجعوا عنها حينئذ : إنها أحكام الدين ، وإن من أنكرها فقد أنكر شيئا من الدين ، فإنما الدين هو الشريعة التي أوصى الله بها إلى الأنبياء جميعا ؛ أما القوانين المنظمة للتعامل والمحقة للعدل والدافعة للخرج فهي آراء الفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية تختلف باختلاف المصور والاستعدادات ، وتبعا لاختلاف الأمم ومقتضيات الحياة فيها وتبعا لاختلاف البيئات والظروف . ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه مع ما ترى من اختلاف الفقهاء بعضها مع بعض ، وتفنيد كل آراء مخالف فيه وعدّها باطلة لحقت علينا كلمة الله : « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » .

وأنا أقول : إن كان الأمر كما قال صاحب المقالة في مجلة الرسالة ولم يكن الفقه بمعنى العلم المدون المعروف هو الدين بعينه ، فلا ريب في أن التفقه في الدين الذي هو الفهم النقي للدين والذي اعتنى بشأنه في كتاب الله حيث قال تعالى : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا

إليهم الملقبهم يحذرون » وفي سنة رسول الله حيث قال صلى الله عليه وسلم : « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » رواه البخاري ومسلم في صحيحهما والإمام أحمد في مسنده عن معاوية ورواه أحمد أيضا والترمذي عن ابن عباس والبيهقي عن أبي هريرة - متصل بالدين وأن الفقه أحق العلوم اتصالا بالدين ، والفقهاء ولا سيما الأئمة المعروفون رحمهم الله أحق الناس بالفقه في الدين المذكور في كلام الله ورسوله ، فمحاولة قطع صلة الدين الإسلامي بعلم الفقه المتضمنة لدعوى الاستغناء عنه في الإسلام ، من الأستاذ المراغي شيخ أكبر معهد ديني في العالم الإسلامي الحاضر ، جديرة بأن تعدمن أشرط الساعة .

وليس مراد الأستاذ الإمام من نفى الدين عن الفقه الذي كان المسلمون يتعلمون منه حتى الآن أحكام دينهم والذي لا يزال يدرس في الأزهر ، إثباته في علوم أخرى تدرس فيه وتكون أحق من الفقه عنده بأن يُطلق علم الدين ويعتبر علم الشريعة بين المسلمين ، وإلا فالأستاذ لا يمجبه علم الكلام البتة مع من لا يمجبه من قديم ، وقد علم القارىء في الباب الأول من هذا الكتاب (ص ٢٠٠ جزء أول) كيف يسمى الأستاذ فريد وجدي للحظ من قيمة علم الكلام في مجلة الأزهر التي يرأس تحريرها تحت إشراف الأستاذ الأكبر المراغي . ثم إنه أى الأستاذ الأكبر لا يقيم لتفاسير القدماء وزنا ، وقد علم مبلغ تقديره لعلم الحديث من تقريره لكتاب الدكتور هيكل باشا الذي طعن في عامة كتب الحديث ، أما علم أصول الفقه فهو بدور مع الفقه وتنقطع صلته بالدين مع انقطاع صلته به .

فإذن لا دين في الأزهر باعتراف فضيلة شيخ الأزهر وإمامه ، بمعنى أنه لا علم يدرس فيه وفي كلياته يصح أن يسمى علم الدين ، ولا صحة لما اشتهر عند الناس من كون الأزهر ممهدا دينيا ، بله كونه أكبر معاهد العالم الإسلامي الدينية ، ولا لما تواطأ عليه المسلمون من اعتبار ما في كتب الفقه من الأحكام والقوانين أحكام الشريعة الإسلامية وقوانينها ، فتكون ما يسمونه الشريعة الإسلامية شريعة عندية لأناس يسمون الفقهاء .

وإذن لاصحة أيضا لقول الأستاذ الأزهرى الكاتب عن أسبوع في تاريخ الأزهر :
 « ودارت المناقشة وتجلت فيها حرية الرأى سافرة ليس من دونها حجاب ، سليمة لم
 تفسدها مدارة ولا مصانة ولا تخوف » لأن وجود الأزهر نفسه مع هذا دينا على تقدير
 فضيلة الشيخ القائم برأسته مبنى على أساس المصانة والمكاذبة . وليس في الإمكان - إن
 كان هناك جد - أن يقول القول المنسوب إليه عند مناقشة الرسائل المقدمة أنيل شهادة
 الأستاذية للشريعة الإسلامية ، قبل إلغاء منصبه في رئاسة الأزهر ، وهو ملغى فعلا بقوله
 هذا ، وشهادة الأستاذية للشريعة الإسلامية شهادة كاذبة يتكاذب بها النائل والمنيل ،
 إذ لا شريعة إسلامية يدرس علمها في كلية الشريعة .

وليس الفقه عبارة عن اختلاف الأئمة المجتهدين الذى بنى عليه الشيخ استهانتهم بملم
 الفقه وإبعاده من الدين ، بل فيه مع قياس الفقهاء . كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة ،
 فالإعراض عن الفقه بالمرّة بسبب المسائل التى اختلف فيها أئمة المذاهب الإسلامية يشبه
 كون السوفسطائيين المنكرين لثبوت أية حقيقة وأية معرفة ، أخذوا أول أسلحتهم
 من وقوع الاختلاف بين آراء العقلاء بل بين آراء عاقل واحد في أزمنة مختلفة ، فأذكروا
 وجود الحقيقة فيما انفقوا عليه أيضا وفيما ثبتوا فيه أيضا كما سبق ذكره في الباب الأول
 من هذا الكتاب (ص ٢٣٧ جزء ثان) .

ولو قيل لفضيلة الأستاذ الإمام ما رأيك في الدين الذى لا يوجد عندك في الفقه ؟
 وفي قولك عنه « إنه الشريعة التى أوصاها الله إلى أنبيائه » ^(١) إجمال يحتاج إلى البيان ،

[١] وفي اختيار صيغة الجمع أعنى « الأنبياء » إشارة إلى أن الأستاذ الإمام يهيمه من الدين
 ما تفاق عليه الأنبياء في شرائعهم . وكأنه لا يعد من الدين حتى ما اختلف فيه الأنبياء واختصت به شريعة
 نبي دون نبي ، فضلا عما اختلف فيه العلماء من أمة نبي واحد . . وكأن الآية التى وجدها ضد أقوال
 المختلفين من فقهاء الإسلام ورمائمها ، يجدها ضد نقاط الاختلاف أيضا من شرائع الأنبياء ويرميهم
 بها .

وهذا القول من الأستاذ الأكبر يشبه قول فضيلة الشيخ شلتوت فيما كتبه من مقالات الرد =

فبين رأيه فيه وفسر قوله المجمل وقال عند ذلك ما لم يقله فقهاؤنا المجتهدون ، كان هذا منه اختلافا معهم في تعيين الدين وتفسيره يُدخله نفسه في الآية التي قرأها عليهم بسبب اختلافهم ، أعنى : « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » .

ثم إن هذه الآية الكريمة تُقرأ أيضا بالنظر إلى المعنى الذى فهم منه الأستاذ ، على اختلاف الاجتهاد الواقع بين الصحابة رضوان الله عليهم في مسائل الدين ، فيكونون هم أيضا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا والذين برأ الله رسوله منهم . على أن هذا الاختلاف الذى ضرب به الأستاذ الإمام عرض الحائط ، له قيمته عند علماء الإسلام : ففى (مختصر جامع بيان العلم وفضله) لحافظ ابن عبد البر : « قال محمد بن عيسى (الترمذى) سمعت هشام بن عبد الله الرازى يقول من لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه . وعن عطاء لا ينبغي لأحد أن يفنى الناس حتى يكون عالما باختلاف الناس فإن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذى فى يديه » .

أما قراءة الأستاذ الإمام قوله تعالى هذا أعنى « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » على أئمة الإسلام المجتهدين المختلفين فى بعض المسائل ، وجعله السبيل إلى إنقاذهم من أن ينطبق عليهم ، إخراج آرائهم ومذاهبهم من الدين ؛ فكلنا هاتين الفكرتين اعتداء عظيم من الأستاذ الأكبر المراغى على رؤساء أئمة الإسلام أصحاب المذاهب المشهورة فى الفقه مثل الإمام أبى حنيفة ومالك والشافعى وابن حنبل رضى الله عنهم ^(١) ... اعتداء يدور بين أمرين إما كفرهم وإما كفر أتباعهم بهذه الاختلاف

على « القول الفصل » الرسالة عدد ٥١٦ وأن ما يجب على الناس أن يؤمنوا به يرجع عند التحقيق إلى الأصول التى اشتركت فيها الأديان السماوية جميعا ^{اشتركتوا فيها على} ، والفهوم من ذلك أن أساتذة الشذوذ فى الأزهر كبيرهم وصغيرهم اشتركوا وتوافقوا على أن يجعلوا الناس فى حل من الإيمان بما جاء به من الله نبي واحد ، مهما كان معدودا من الضرورات فى دين ذلك النبي . . فلا يكون مثلا الإيمان بالصلوات الخمس ولا صوم رمضان ضروريا لأحد من المسلمين لكونه فريضة خاصة بدين نبي واحد ، وإن كان هذا النبي الواحد نبي ذلك المسلم !!!

[١] حديث الأسبوع التاريخى للأزهر وماعزى فيه إلى الأستاذ الأكبر المراغى من الأقوال تعرفى « الرسالة » بقلم واحد من أساتذة كلية الشريعة بكل كبر وإطراء ولم يفقه الأستاذ الأكبر

في الدين ، تطبقا عليهم قول الله تعالى : « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » المتوعد بقطع صلة رسوله بهم ، وإما أن يعد أقوالهم وآراؤهم في مذاهبهم خارجة عن ساحة الدين كأقوال وآراء علماء القوانين الزمنية اللادينية ^(١) وهذا التوجيه على هؤلاء الأئمة في غاية الخطورة . والعجب أن الأستاذ الأكبر هذا الذي يهدد المسلمين وأئمتهم المختلفين على مذاهب ، بالإكفار تراه فيما سيأتى منه أنه من أحرص الناس على فتح باب الاجتهاد في الفقه . فكيف يمكنه تصور الاجتهاد من غير اختلاف بين المجتهدين ، والأستاذ الأكبر لابد من أن يدرك التناقض بين حظر الاختلاف في المسائل الدينية وفتح الباب على حرية المجتهدين فيها .

ولهذا فإني أقول فيما يهدف إليه الأستاذ عند تهديد أئمة المذاهب الفقهية بالآية التي قرأها عليهم بغير حق : إن مقصوده إلزام المدافعين عن الأئمة ، بالشق الثاني من الأمرين الآتين اللذين يحيرهم بينهما ، وهو إخراج الإسلام ^{الفقه} من الدين . بدلا من الشق الأول الذي يتضمن إكفار الفقهاء .. ثم أقول : لكن يتوجه على اختيار الشق الثاني الذي اقترحه الأستاذ الأكبر تخفيفا على أئمتنا نحن المسلمين ، أنه لا يمكن منطقيا ترجيح هذا الشق على الشق الأول مهما كان فيه القضاء على أئمتنا ، بناء على عدم إمكان إخراج فقه الإسلام المستند إلى الكتاب والسنة ، من الدين ولو كان هذا الاستفاد محصول الأنظار الدقيقة ، وهو غير خاف على الأستاذ الأكبر بل غير خارج عن حديثه .

ولا سبيل بعد هذا لتخليص الأستاذ من المأزق الذي أوقعه فيه « الأسبوع

[١] وهذا التوجيه من الأستاذ الأكبر في موقف أئمة المسلمين الفقهاء يشبه قول الأستاذ على عبدالرازق بك (باشا) في حكومة سيدنا أبي بكر: إنها كانت حكومة زمنية لادينية ، وسيأتى مناصه ، ويؤيد هذا الشبه اقتراح فضيلته في أثناء مشيخته الثانية على حياة كبار العلماء الذين كانوا قرروا فصل الأستاذ قاضي المنصورة الشرعى عن الأزهر ، إلغاء القرار السابق بحجة مرور عشر سنين عليه .

التاريخي للأزهر » . . لا سبيل بعد هذا غير سبيل إخراج الكتاب والسنة أيضا من الدين كما أخرج علم الفقه الإسلامي . أما إيضاح المقام بأكثر من هذا فلا يطالبني به القارئ تفاديا من اتهام الأستاذ الأكبر بسوء الظن بالكتاب والسنة أو اتهامي أنا بسوء الظن بالأستاذ الأكبر .

لا ، لا إن دخول أئمة المسلمين أمثال من ذكرتهم رضى الله عنهم في الذين فرقوا دينهم وبرأ الله رسوله منهم ، أو خروج آرائهم ومذاهبهم المبنية على صريح الكتاب والسنة أو المستنبطة منهما ، عن الدين لا يقول به مجنون يهود إليه عقله أحيانا ، لا الأستاذ الإمام ولا تلميذه الذى يهتف له ولقوله ، والذى يحتمل أن يكون من الأزهرين البعثيين إلى الغرب لطلب العلم تاركين عقولهم القديمة هناك مع ما كانوا تعلموه من قبل في الأزهر ، وقد كان محرر جريدة « السياسة » أوصام بهذا ، كما سبق ذكره في أوائل المطلب الأول من الباب الأول من هذا الكتاب (ص ١٠٤ جزء ثان) فإن لم يكن منهم فهو من الباعثين بعقله وبما تعلمه في الأزهر مع البعثيين .

وإنما لهذا القول أى قول الأستاذ الإمام مغزى لم يبح به قائله وقد خفي على محبذيه ومنكريه ، وسأبديه أنا بما آتاني الله من قوة الفهم لمقاصد هؤلاء العلماء المصريين لم يبح الأستاذ الإمام بمغزى ما قاله ، ولعله لم ير في هذه المرحلة أن يرسل تمام زمام التحوط وأوجس شيئا من الخيفة على الرغم من قول الأستاذ الصغير عن حفلة مناقشة الرسائل : « والتي تجلت فيها من حرية الرأى سافرة ليس من دونها حجاب ، سليمة لم تفسدها مداراة ولا مصانعة ولا تخوف » . . فأى مناسبة تدعو في حفلة إعطاء شهادة الأستاذية للمتخرجين من كلية الشريعة إلى كلمة تمس كرامة الفقه الذى أعده أنا وعلماء من معجزات نبى الإسلام ، وهو الذى يدرس في تلك الكلية باسم الشريعة ؟ أم أية فائدة تعود إلى الكلية أو المتخرجين أو الأستاذ الإمام قائل الكلمة ورئيس الشرفين الأعلى على الكلية ، إن لم يكن لقوله مغزى آخر ؟ .

يحاول الأستاذ الأكبر الراعى بقوله المقول من قبل 'ترويج آخر آمال لهم وتمزيق آخر أوصال للإسلام وهو فصل الدين عن الحكومة ، فقد رام أن يتوسل إليه بفصل الدين عن الفقه وقطع صلته به . فكأنه يقول إن الفقه ينطوى على قوانين سنّها الأئمة المجتهدون وهى قوانين زمنية لادينية . وخلاسته ادعاء أن فصل الدين عن السياسة قد وقع من زمان قديم فى الإسلام منذ اتخاذ الحكومات الإسلامية آراء أئمة الفقه التى لا صلة لها بالدين ، قوانين معمولاً بها فى بلاد الإسلام ، فلماذا يجوز لنا أن نهملها ونسئ بدلا منها قوانين أخرى أوفق لزماننا وسياستنا ، ولا نكون إن فعلنا ذلك بدّلنا ديننا إلى دين غير الإسلام ، أوفصلنا الدين عن السياسة أول مرة ... والقرينة القائمة من كلامه على ما قلنا قوله بعمد قوله « فإنما الدين هو الشريعة التى أوصى الله بها إلى الأنبياء » ، « أما القوانين المنظمة للتعامل والمحفّمة للعديل والدافعة للجرج فهى آراء الفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية تختلف باختلاف المصور والاستعدادات وتبعا لاختلاف البيئات والظروف » .

قاله الأستاذ الإمام وبني عليه ما ادعاه من عدم كون « الفقه » المتكون من آراء الفقهاء ديناً ، ولم ينبهه على خطائه الفاحش فى دعواه هذه قوله نفسه عن تلك الآراء « مستمدة من أصولها الشرعية » .. وكثيراً ما تكون تلك الآراء مستندة على النصوص الشرعية الصريحة ، وفيها أيضاً ما اتفقوا عليه كما أن فيها ما اختلفوا فيه . فكيف يكون الفقه وقوانينه المتكونة من آراء الفقهاء الستمدة من أصولها الشرعية أى المستنبطة من النصوص الشرعية أو المبنية على صراحة النصوص ، غير الدين ؟ ^(١)

[١] ولقد الدكتور على الزنى المدرس بالجامعة المصرية ثم العميد، حيث يقول فى كتابه « أصول القانون التجارى » ص ٤١ جزء أول ، وقد قلناه عنه من قبل أيضاً فيما قلناه : « الشريعة الإسلامية أوحيت أمهات أحكامها إلى الرسول الكريم وفصلت أحكامها فى أحاديثه وأحاديث الصحابة والتابعين والشروح العديدة التى وضعت له فى أوائل القرون الوسطى وجاءت آية فى التدقيق الفقهى وتفرغ السائل واستخلاص أحكام الجزئيات بيان ومنطق لا يوزن بالمقارنة إليه =

وكان الأولى بالأستاذ ألا كبير أن لا يتوسل إلى ترويج مبدئه بالاعتداء على الفقه وإخراج أقوال الفقهاء أئمة الإسلام من الدين ، بل ينفقهم في مقاماتهم المسلمة الدينية ويقول : ونحن نجتهد ونضع القوانين الجديدة مستمدين من الأصول الشرعية فتكون آراؤنا أيضا فقها ودينا كما كانت آراؤهم . لكنه لم يفعل هكذا وسعى لإخراج الفقه وآراء الفقهاء من الدين بدلا من إدخال نفسه وأشباهه في عداد الفقهاء المجتهدين في الدين ، لأن الدخول في عدادهم لاسيما عداد أئمتهم ولاسيما لانصال بالدين كاتصالهم والاستعداد من الأصول والنصوص الشرعية كالاستعدادهم أمر صعب بعيد عن أئمة الزمان بمعد الثريا من يد المتناول ، بعيد مع ذلك عن مقصود الإمام الراغب الذي هو فصل الدين عن السياسة وتخليص الحكومات في سن القوانين عن القيد بقيود الشرع الإسلامي . فلو قام هذا إلى مزاحمة أئمة الفقه في مضمار الاستعداد والاستنباط من النصوص كان

== منطلق الفقه الغربي الحديث .

وقال في ص ٤٢ : « إن غزو القوانين الأوروبية لمصر لم يؤثر أصلا في موضوع أحكام الشريعة الإسلامية فقد بقيت هذه الأحكام على ما هي عليه ولم تمس بتغيير أو تعديل نظرا لتقديسها من البدأ إلى النهاية . وقد رأينا على قدمها لم يتفوق عليها أى قانون من القوانين الحديثة .. » .
انظر أيها القارئ هذا الدكتور القانوني المسلم وادع الله تعالى أن يحفظه ويكثر من أمثاله في دكاترة مصر وأساتذتها بل وعلمائها ، كيف يقدر الشريعة الإسلامية قدرها واستنادها إلى الوحي الإلهي وقداستها من البدأ إلى النهاية ، وكيف ينه إلى أن أئمة الفقه دونوا بالاستفاضة من هذا ينبوع الإلهي قوانين لا يوزن باقارنه إلى ما فيها من المنطق والتدقيق الفقهي منطلق الفقه الغربي الحديث ، انظر هذا العرفان للجميل نحو الفقه الإسلامي وفقهائه وقارنه مع البيان الذي أدلى به الأستاذ الإمام النافي لصفة علم الفقه المدون في الإسلام بالدين والمذمى لكون قوانينه غبارة عن أقوال وآراء فقهاء لا تمتاز على أقوال وآراء غيرهم من وضعة القوانين . وإني كلما فتحت باب مكتبي الفقيرة على مصراعيه وواجهت أكبر ما يزينه بأجزائه الثلاثين المصفوفة من مبسوط شمس الأئمة السرخسي ، أقول : ان علم الفقه الذي دونه أئمة الإسلام وانتقل إلينا بين فترات هذه الأسفار العظيمة ، حسب معجزة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وبكم تتصاغر إلى قسي إزاء هذه الآثار الخالدة ، فأستحي أن أعددها من علماء الدين ومن مشايخه المسلمين ، وعنني حيا أن أقول عن أئمتنا الفقهاء ما يريد أن يقوله فضيلة الشيخ المراغب : هم رجال ونحن رجال .

كما استنبط كون الفقه وآراء الفقهاء المجتهدين خارجا عن الدين ، من قوله تعالى « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » وكان هو نفسه أيضا في استنباطه من هذه الآية المختلف عن استنباط الفقهاء والمفسرين ، من الذين فرقوا دينهم وبرأ الله رسوله منهم ، فعلى هذا الاستنباط القامى على أئمة الفقه وعلى المستنبط نفسه يلزم أحد الأمرين إما خروج الفقه - بل التفسير أيضا - من الدين أودخول الفقهاء والمفسرين المختلفي الآراء ، في الذين فرقوا دينهم وأوعدهم الله بترثته رسوله منهم .

نعم ، راج بعد ابن تيمية وأتباعه المولعين بالشذوذ والخروج على مذاهب أئمة الفقه الأربعة الذين اعترف لهم بالفضل والشهرة الفائقة عند علماء الإسلام ، أن حدثت في بعض الناس شهوات الخط من مقامات أولئك الأئمة في التفقه في الدين التي لا تدرك كما قال الإمام مالك في حق الإمام أبي حنيفة النعمان رضى الله عنهما ، ونقله ابن خلدون المالكي المذهب في مقدمة تاريخه . وكثيرا ما يتوسلون إلى المهجوم على مراكرهم الرقيقة بدم التقليد فكانوا يدعون الناس إلى اللامذهبية حتى قال قائلهم :

الدين قال الله قال رسوله والنص والإجماع فادأب فيه
وحذارٍ من نصب الخلاف سفاهة بين الإله وبين قول فقيه

فكان من اتبع مذهب إمام معروف من أئمة الفقه ينصب الخلاف بين الله وبين قول ذلك الإمام ، وكان ذلك الإمام خائف الله تعالى في قوله وأهمل في فقهه قال الله وقال رسول الله والنص والإجماع . وليس بواقع أن تابع إمام نصب الخلاف بين الله وبين قول إمامه ، وإنما الواقع أن ناظم الشعر المذكور ينصب الخلاف بين نفسه وبين الأئمة وبعد هذا الخلاف خلافا بينهم وبين الله .

والمسألة عبارة عن النزاع في جواز التقليد وعدم جوازه ، ولا نزاع في جواز التقليد في الفروع للعامة ، بل لا إمكان لكون جميع الناس فقهاء حائزين لرتبة الاجتهاد . وأنا لا أبعد عن الحق إن ألحقت علماء هذا الزمان - وأنا داخل فيهم محتاج إلى تقليد أحد الأئمة الأربعة الكرام - بالعامة فقد رأيت مبلغ تفقه رئيس العلماء

بمصر في الدين من استدلاله على فصل الدين عن السياسة بقوله تعالى « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » فإما أن يكون أئمة الفقه المختلفون في مذاهبهم منذ زمن بهذه الآية أو لا يكون لهم الفقه صلة بالدين بحيث يجوز لكل أحد من العقلاء أن يضع فقها آخر بمجرد عقله من غير مخافة فيه على دينه . وقد رأيت مبلغ اجتهاده من استدلاله على نفي معجزات نبينا عليه الصلاة والسلام الكونية بقول البوصيرى رحمه الله :

لم يمتحننا بما تعيا العقول به حرصا علينا فلم نرتب ولم نهم
ظنا منه أن البوصيرى أيضا قائل بنفى تلك المعجزات . فمن كان تقصيره في تمحيص المسائل وتحقيق الحق بمجد أن يغفل عند تفسير هذا البيت بنفى المعجزات غير القرآن، عن أبيات البوصيرى الأخرى الناطقة بمعجزاته صلى الله عليه وسلم وهى في نفس القصيدة التى فيها البيت المذكور ، وقد سبق تمام الكلام على هذه المسألة في الباب الثالث... من كان تقصيره في تتبع الحقيقة بهذا الحد ولم يكن عنده علم بأن المعجزات ليست بما يما العقول ولا بصيرة^١ تنبهه على أن رجلا من قدماء المسلمين كالْبوصيرى لا يمكن أن يقول بنفى المعجزات الكونية الذى هو من البدع المصرية ، إن لم تنبه معرفته بسائر أبيات القصيدة ، كيف يصالح لاستنباط الأحكام من الكتاب والسنة وكيف يستجمع شروط الاجتهاد في تتبع النصوص وتفهم المعانى ؟ وفوق كل ذلك كيف يكون مجتهدا في الفقه الإسلامى من لا يلم أو يتجاهل أن ذلك الفقه مربوط رأسه بالكتاب والسنة فيفكرصلته بالدين ويقيس أحكامه بالتوانين الزمنية الموضوعة من قبل الناس .

ولوفرزنا للأستاذ الإمام قدرة الاستنباط مثل مالائمة المجتهدين أو عشر معشار جزء مما لهم ، فلا يمكنه التأليف بين الأصول والنصوص الشرعية وبين الأهواء المصرية التى يريد أن يحملها متغلبة على كل قيد دينى . فلمذا رأى من الأسلم والأسهل عليه والأوفى لمرء إبعاد فقه الفقهاء المجتهدين عن الدين وعبد لنفسه ولأصرا به السبيل

إلى الاعتماد عنه عند وضع القوانين فيكونون فقهاء من الطراز المصري أى محايدين عن الدين « لا ييك » كما أن فقهاء الإسلام القدماء بالنظر إلى مادعاه محايدون . ولا أدري كيف يؤلف الأستاذ الإمام دعواه المتعلقة بالفقهاء القدماء مع ما اعترف به من كون آرائهم مستمدة من الأصول الشرعية ولا كيف يؤلف ما أعد لنفسه ولأضرابه من منهج التقنين المحرر من كل قيد ، مع قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .

بقى أن دعاة الاجتهاد السابقين وإن أخطأوا وتعدوا حدود الإنصاف عند تطبيق الشمر القائل بأن الدين قال الله قال رسوله إلى آخر البيتين على أتباع إبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وعظم خطأهم لكونهم فتحوا الطريق لدعاة الاجتهاد في زماننا ، لكنه لا يجوز قياس أحد الفريقين بالآخر من حيث أن الفريق الحديث الذين يترجمهم الأستاذ الإمام المراغى يدعون إلى الاجتهاد المطلق العنان غير مقيد بنقول فقيه ولا يقال الله وقال رسوله كما يقتضيه مبدأ فصل الدين عن السياسة وكما يقتضيه إبعاده الفقه عن الدين . فلو علم الفريق الأول ما انتهت إليه دعوتهم في زماننا من محاولة عزل الدين عن الحكم في البلاد الإسلامية بواسطة عزله عن مركزه المتبوع في سن القوانين ، ومعناه إخراج تلك البلاد عن كونها بلاد الإسلام التي تمتاز عن غيرها بقوانينها ولا عبرة بأى ميزة غيرها ، لندموا على ما فعلوا واستغفروا الله .

نعود إلى ما كنا فيه : ثم إن هذه الفكرة من الأستاذ الإمام فكرة تنزيل الفقهاء أئمة الدين الواضعين للقوانين الشرعية منزلة واضعي القوانين الزمنية غير المتقيدين في وضعها بالقيود الدينية ، تشبه ما فعله الكتاب المصريون بمصر من تنزيل الأنبياء إلى منازل العباقرة منكرين لهم النبوة الميتافيزيقية والمجرات الخارقة لسنن الكون ، لما عجزوا هم وسادتهم للماديون عن الصعود إلى مراتب الأنبياء فينزلونهم إلى مراتبهم أنفسهم .

وأشبهه من هذا بما فعله أن الأستاذ على عبد الرارق قاضي النصورة الشرعى سابقا ،

سبق له أن ألف كتاباً فأُسكر فيه خلافة أبي بكر، بله من بعده وجرّد حكومته من الدين بأن جعلها حكومة زمنية « لا ييك » أليس شبهة جلي بين كون هذا الأستاذ القاضي قُطَعَ صلة حكومة أبي بكر بالدين وبين كون الأستاذ الإمام المراعى قُطَعَ صلة الفقه بالدين ؟ وكان فضيلة الأستاذ على عبد الرازق قد عوقب بقُطْع رابطنه بالأزهر ، فطلب الأستاذ الإمام قبل سنين إعادة هذه الرابطة المقطوعة . وكلتا الحادثتين من كلا الأستاذين ترمى إلى طلب فصل الدين في مصر عن الحكومة ، ذلك الأمر الذى عقدنا لدرس ماهيته وما يمتنيه ، هذا الباب الرابع من كتابنا هذا . والأستاذ القاضي يتقدم في إثبات الدعوى المشتركة بأكثر من الأستاذ الإمام ، فكأنه يقول إن فصل الدين عن السياسة قد وقع منذ عهد أبي بكر وعمر فما بالنا نتردد نحن اليوم فيه . وكل من الأستاذين يدعو إلى مبدأ الفصل تحت ستار من التفضيل . وانظر إلى درجة الاستحالة الحاصلة لمصر فيما بين الحادثتين من الزمان ، حيث يُدانُ الأستاذ الأول من قِبل الأزهر ويكون الأستاذ الثانى شيخ الأزهر الذى ليس فوقه من يدينه غيرُ مالك يوم الدين .

فقد انجلي مما ذكرنا إلى هنا أن المقصود الأصلى للأستاذ الإمام من إبعاد الفقه عن الدين إبعاد الدين نفسه عن ساحة الحكم وإسقاطه من رتبة القانونية، فى حين أنه يتظاهر بإسقاط قوانين الفقه من رتبة الديانة ويتظاهر بالإعراض عن الفقه بدعوى عدم انصاله بالدين ، ومقصوده الإعراض عنه لانصاله بالدين . ولماذا يدرس فى كلية الشريعة الأهرية إن لم يكن الفقه طريق التعلم بدين الإسلام لمن يريد أن يتعلمه ويتبحر فيه ؟ .

والحقيقة أن الأستاذ الإمام لا يحب الفقه ولا يحب تعلمه لانه لا يمجبه أن يكون دين الإسلام حاكماً فى الدولة بطريق القوانين المأخوذة من الفقه وإن كانت مصر تركت العمل بهذه القوانين وعماكمها الاهلية من زمان، لكن الأستاذ الإمام يريد تهيشة الجول للقضاء أيضاً على البقية الوجودية فى المحاكم الشرعية^(١) ولا ينتهى من السعى إلى أن يتم فصل

[١] كما اقترح به دولة إسماعيل صدق باشا فى برلمان مصر .

الدين عن الدولة^(١) وإخراج تعليمه من كلية الشريعة أو إخراج كلية الشريعة من الأزهر أو الأزهر من مصر ويتم واجب الأستاذ الإمام فيه بالنظر إلى أنه جاء للقيام بهذا الأمر الذى لم يحروا عليه غيره فإن قرئ الدين بعينه فى المدارس يقرأ لا ليقدر تقديسا ولكن كما يقرأ التاريخ ويكون الأمر كما قال الأستاذ فريد وجدى فى نقاش جرى بينه وبينه على صفحات الأهرام وعين عقبة مديرا ورئيس تحرير « مجلة الأزهر » التى كان اسمها وقتئذ « نور الإسلام » :

« .. فى تلك الأثناء ولد العلم الحديث وما زال يجاهد القوى التى كانت تساوره حتى تغلب عليها فدالت الدولة إليه فى الأرض فنظر نظرة فى الأديان وسرى عليها أسلوبه فحذف منها جملة إلى عالم الميثولوجيا (الأساطير) ثم أخذ يبحث فى اشتقاق بعضها عن بعض واتصال أساطيرها ببعضها ببعض فجعل من ذلك مجموعة تقرأ لانتقاس تقديسا ولكن ليعرف الباحثون الصور الذهنية التى كان يستعبد لها الإنسان نفسه ويقف على صياتها جهوده غير مدخر فى سبيلها روحه وماله .

« وقد اتصل الشرق الإسلامى بالغرب منذ أكثر من مائة سنة فأخذ يرتشف من مناهله العلمية ويقتبس من مدينته المادية فوقف فيما وقف عليه على هذه الميثولوجيا ، ووجد دينه مائلا فيها فلم ينبس بكلمة لأنه يرى الأمر أكبر من أن يحاوله ، ولكنه استبطن الإلحاد وتمسك بهامتيقنا أنه مصير إخوانه كافة متى وصلوا إلى درجته العلمية . وقد نسخ فى البلاد الإسلامية كتاب وشعراء وقفوا على هذه البحوث العلمية فسحروهم فأخذوا يهثئون الأذهان لقولها دسا فى مقالاتهم وقصائدهم غير مصارحين بها غير أمثالهم تفاديا من أن يقطعوا أو ينفوا من الأرض » .

[١] وكانت هذا السعى متوقفا منه بالنظر إلى تهيئته لكتاب هيكى باشا الذى لم يكتم إعجابه فى مقدمة الكتاب بالمبدأ القريب الرأى إلى فصل الدين عن الدولة .

اتجاه جديد للأستاذ على عبد الرازق :

وبعد كتابة هذا البحث الدال على اتفاق في مبدأ فصل الدين عن السياسة بين الأستاذ الإمام المراغى وبين الأستاذ على عبد الرازق ، قرأت كلمة في جريدة « الأهرام » عدد ٢٠٦٨٢ للأستاذ الأخير يفهم أنه أعد في الآونة الأخيرة في وزارة المدل مشروعان جديدان لتعديل قانوني الوارث والصية أتجه فيهما إلى خلاف حكم الشرع الإسلامى المعمول به إلى الآن ، ثم ظهر اتجاه جديد ثان يرمى إلى إعادة النظر في الشروعين والأستاذ يمارض وجهة المشروعين ويؤيد فكرة إعادة النظر فيهما قائلا :

« وإنى لأرجو أن يتحقق هذا الخبر وأن يتقلب هذا الاتجاه الجديد على الاتجاهات الأخرى التى أتجه إليها قبل اليوم رأى الباحثين فى التشريع بالنسبة إلى الأحوال الشخصية ، فقد كان فى تلك الاتجاهات خطر كبير على الفقه الإسلامى وشر بعيد المدى . فإذا تحقق هذا الخبر وتقلب هذا الاتجاه الجديد فقد دفع عن المسلمين ذلك الخطر ووقاه شر الفتنة التى كادت أن تصيبهم . »

« إن هذا الاتجاه الجديد دون غيره هو الذى يتفق مع ما تقضى به أصول التشريع العامة من أن القوانين لا يبنى أن تكون موضعا للتغيير والتبديل فى عجلة وسفه ولا فى طرفة ثائرة ولكن فى رفق وأناة وفى تدرج بطيء ؛ وإن هذا الاتجاه الجديد دون غيره هو الذى قد يصون لتلك البقية الباقية من الفقه الإسلامى ما يجب على المسلمين أن يصونوه لها من حياة وكرامة . »

« إنه لم يكذب بق حيا من الفقه الإسلامى فى عامة بلاد المسلمين إلا هذا الجزء الذى يمس الأحوال الشخصية . فأما الأجزاء الأخرى فقد أضعافها أهل الفقه الإسلامى وباعوها طمعا فى جاه أو خوفا من غير الله وأسلموها لجيش التشريع الحديث والتمدن الحديث ، فدمرها ذلك الحبش وعفرها فى التراب . »

« فإذا نحن فتحنا على هذه البقية الباقية من الأحوال الشخصية باب الإصلاح على مصراعيه كما فعل الذين كانوا ينظرون في أمر هذا التشريع من قبل . وإذا نحن جعلنا مثلهم أمرا لأحوال الشخصية هينا يمكن تناوله بالتغيير والتبديل في يسر وسهولة لا حرج معهم ولا عسر فيهما ، فقد أوشكنا أن نفتقر إثم الذين فرطوا من قبل فأضاعوا الفقه وباعوه .

« هذا الأنجاه دون غيره هو الذي قد يحفظ على الأمم المسلمة وحدتها الدينية التي كتب الله أن تكون بين المسلمين (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) » ولقد كان الفقه الإسلامي من أكبر العوامل في بناء هذه الوحدة الإسلامية .

وكان من أمتن الأسس فيها . فإذا لم يبق لهذا الفقه حياة ، وإذا ما صار أمره إلى أن يصبح رسوما وأحاديث فقد أوشك المسلمون يومئذ أن يعمهم الله بالفرقة وأن يقطع أمرهم بينهم وأن يتناكروا فلا يعرف بعضهم بعضا ، ولا يرجع آخرهم لآولهم ، ولا يهتدى لاحقهم بسابقهم ، ويومئذ لا تغني عنهم تلك الدعوة الجوفاء التي يتصايح بها من يزعمون أنهم يدعون إلى الوحدة الإسلامية وهم يسكتون عن هذه الماويل الهدامة التي تنقض متتابعة على أسس هذه الوحدة الإسلامية وتعمل فيها هداما وتخريبا .

وأما أقول هذا تحول عظيم جدا وحكيم غاية الحكمة في رأي الأستاذ على عبد الرازق الذي تعرفته أنا بكتابه « الإسلام وأصول الحكم » داعيا إلى مبدأ فصل الدين عن السياسة ، وقد قرأت قبله ترجمته إلى اللغة التركية وكنت يومئذ في بلاد اليونان . ولا يقال إن الأستاذ كتب كتابه تأييدا لإلغاء الخلافة لا تأييدا لمبدأ فصل الدين عن السياسة حتى تمد كلته الأخيرة تحولا عظيما منه في رأيه ، لأنني أقول إلغاء الخلافة لم يكن عبارة عن نزاع في لقب الخليفة ممن يتولى عرش الحكم في تركيا أو غيرها ولم يكن النزاع بين أنصار الخلافة وأعدائها نزاعا لفظيا إلى هذا الحد . بل الخلافة التي هي بمعنى الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبارة عن التزام أحكام الشرع الإسلامي ممن يتولى الحكم على المسلمين ، لأنه إنما يكون

بهذه الطريق خليفة عن الرسول ، وإلغاء الخلافة الذى هو إلغاء هذا الالتزام لابد من أن يترتب عليه فصل الدين عن الحكومة وعزله من أن يكون ذا سلطة عليها ، وقد حصل هذا الحال فعلا فى تركيا بعد إلغاء الخلافة تخلفها حكومة لادينية . فإما أن يكون الأستاذ مؤلف الكتاب من قبل تأييدا لإلغاء الخلافة ، لم يفهم معنى هذا الإلغاء وهو جد مستبعد ، أو يكون قد عاد إليه صوابه بعد بضع عشرة سنة من زمان نشر كتابه ، فكتب هذه الكلمة المنشورة فى الأهرام . والرجوع إلى الحق ولو بعد حين فضيلة يشكر عليها .

نعم فى كلمة الرجوع شئ من بقية رأيه السابق وهو قوله : « إن هذا الاتجاه الجديد دون غيره هو الذى يتفق مع ما تقضى به أصول التشريع العامة من أن القوانين لا يبنى أن تكون موضعا للتغيير والتبديل فى عجلة وسفه ولا فى طرفة ثائرة ولكن فى رفق وأناة وفى تدرج بطى » .

وعلى كل حال فإنى سعيد بأن أجد فى جل هذه الكلمة ويحمد القراء متى تأييدا تاما لما كتبت فى هذا الباب الرابع من كتابى ضد مبدأ فصل الدين عن السياسة ، وتشديدا على القائلين به لا يقل عن تشديدى ، لاسيما على الذين يستخفون بالفقه الإسلامى ويرونه فى بعد عن دين الإسلام كالأستاذ الإمام الراغى . ثم يزيد فى قيمة التأييد والتشديد صدورهما من أول الثميرين لفقنة فصل الدين عن السياسة بمصر فى ضمن التحبيذ لإلغاء الخلافة وكونهما أى التأييد والتشديد فى أسلوب يقضى على أساس تلك الفتنة ويقضى أيضا على ما فى كلمة الأستاذ نفسها من نقطة الضعف التى أثمرنا إليها آفقا ودأبى أنا فى كتبى والله الحمد إعطاء كل ذى حق حقه ، بل إعطاء كل كلمة من ذى حق حقها ^(١) .

فقد اتضح مما كتبنا إلى هنا أن الإسلام له تشريع مستقل مبنى على نصوص الكتاب والسنة أو استنباط أئمة الفقه المجتهدين منهما . وهذا التشريع الإسلامى المنطوى على [١] أما كتاب الأستاذ « الإسلام وأصول الحكم » فلى فى مقدمه كلمة أرجأتها إلى نهاية الجزء ،

كل ما نحتاج إليه فردا وأمة ودولة ، نراه موجودا بأيدينا وفي خزائن دور الكتب التي ورثناها من أسلافنا آمن من كل كنز أثرى وغير أثرى يوجد في الدنيا ، وقد عملت به الدول الإسلامية العظمى ، إلى أقرب عهد منا . فوجود هذه الشريعة المباركة الفسيحة الأرجاء التي يعجز عن الإنيان بمثلها بل بعشر معشار مثلها لو أعد له أكبر لجنة من العلماء القانونيين ، من حقه أن يكون أعظم مانع لنا من فصل الدين عن السياسة . إذ بعد ما تبين كون هذه الشريعة مسندة إلى الأصلين أعنى بهما الكتاب والسنة - استنادا شهد به حتى شاهدان كبيران من فضلاء المسيحيين - اللذين تلقتهما الأمة الإسلامية من نبيها العربي صلى الله عليه وسلم ، فهناك شقان من الاحتمال لا ثالث لهما : إما أن يكون هذان الأصلان اللذان تفجّر منهما بحر تلك الشريعة الزاخر ، من صنع النبي نفسه أو يكون من الله سبحانه وتعالى . لكن الشق الأول لا إمكان له لكونه صلى الله عليه وسلم أميا ، فتعين كونهما من الله ووجب علينا أن نعض عليهما وعلى الشريعة المتفجرة منهما بالنواجذ ، ومنه تبين عدم جواز فصل هذه الشريعة الإلهية العامة لديننا ودياننا عن سياستنا ، إذ لا يتصور أن يكون الله تعالى أصاب في ديننا وأخطأ في ديانا وسياستنا .

وهذا التدقيق المنطقي المتعلق بمسألة عدم جواز فصل الدين عن السياسة ، يسفر عن دليل جليل في إثبات مسألة النبوة خاص بشوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، إذ يبعد من رجل أمي أن يكون مصدرا لقوانين الدين والدنيا والآخرة فيستنبطها علماء الإسلام المجتهدون من أقواله المنقسمة إلى الكتاب والسنة وأفعاله ... يبعد هذا ولا كبد أن يكون هذا الأمي العربي يز ببلاغة ما أتى به من الكتاب العربي بلقاء العرب . وهذه الميزة لنبينا أعنى كون الكتاب والسنة منطويتين على قوانين الدين والدنيا والآخرة معجزة له تختص بما يثبتها نحن المسلمين الأواخر ونسأل عنها عدا بين يدي الله ، إن لم ندرك ما أدركته الأوائل من عهد تحدى القرآن وعجز العرب ، عصر الذين فهموا

إعجاز القرآن من طريق الذوق^(١) . وأئمة الفقه والاجتهاد رضى الله عنهم هم الذين ظهرت هذه المعجزة الأخيرة الباهرة الباقية في كل عصر بفضل مساعيهم الجبارة المتجلية لأهل البصر من على الفقه وأصول الفقه ، فنعلم ما فعلوا وبئس ما فعله من أبعد فقه أولئك الأئمة المجتهدين عن الدين وأنكر هذه المعجزة الحاضرة كما أنكر المعجزات الأخرى - تقليدا للدكتور هيكل باشا - غير القرآن الذى قال عنه إنه مضى عصر الذين أدركوا إعجازه من طريق الذوق .

ولنشرع الآن فى درس مسألة هامة فنكشف عن الفرق بين أن يكون القانون موضوعا من تلقاء البشر وبين أن يكون مأخوذا من الوحي الإلهى كما هو عيب التشريع الإسلامى فى نظر أعدائه ومقلدى هؤلاء الأعداء من جهلة المسلمين ، ومزية كل المزية فى نظرنا وفى نفس الأمر ، ونحن نثبت هذه المزية ونبينها بوجوده .

١ - الأول أن كون القانون مستندا إلى الوحي الإلهى يجعله محترما فى نظر المكلفين بمراعاته والوقوف عند حدوده . وأى احترام للقانون يعدل وصفه بالقداسة ؟ وهذا فى حين أنه يكون خضوع الإنسان للقوانين التى هى صنع إنسان مثله ثقيل على النفوس العريزة ولو كانت تلك القوانين عادلة ، ولو كان واضعها إنسانا كبيرا . لأن وضع القانون نوع من الحكم بل هو سنن الحكم ، وحكم الإنسان على الإنسان نوع من الاسترقاق والاستعباد ، ولذا قال المتنبي عن نفسه :

تغرب لا مستعظما غير نفسه ولا قابلا إلا لخالفه حكما

فأين الأستاذ فرح أنطون منشئ مجلة « الجامعة » ومناظر الشيخ محمد عبده ،

[١] وهذه المعجزة على الرغم من أن الكتاب الصريين الذين ينكرون معجزاته صلى الله عليه وسلم ثم يستخرجون من غير المعجزات معجزات كفتوحات المسلمين فى الصدر الأول ، لا يذكرونها ففى أغرب مما يذكرون وأقرب منه إلى الخوارق ومن أجل ذلك أولى بالذكر .

الذى كان يرى في أن يكون البشر عباد الله بدلا من أن يكونوا أبناء الله - والأول تعبير القرآن والثاني تعبير الإنجيل - مساسا بكرامة الإنسان كما سبق في أوائل الباب الأول من هذا الكتاب ؟ (الجزء الثاني ص ٥٢-٥٣) فكيف يختار هذا الأستاذ فصل الدين عن السياسة - وقد سبق ذلك أيضا - وفيه استبعاد الإنسان للإنسان ؟ فهل لا يس هذا بكرامته ويس بها استبعاد الله ؟ فإن كان منشأ هذا التلقى المكوس هو الإيمان والاعتراف بسلطة الناس على الناس وعدم الإيمان بسلطة الله على الناس ، الناشئ من عدم الإيمان بوجود الله ووجود رسله المبلغين عنه ، فإننا كتبنا ما كتبنا في هذا الباب الرابع المقود للفصل في مسألة فصل الدين عن السياسة ، بعد ما فرغنا من إثبات وجود الله ورسله في الأبواب المتقدمة . ولا كلام لنا في هذا الباب مع الملاحدة .

وأنا أذكر مثالا في لزوم وصف القداسة للقانون ، ليكون مطاعا عند ذوى النفوس العزيزة ، لما أقيم النكاح المدني في تركيا الحديثة مقام النكاح الشرعى بأمر من الحكومة ، لم يندر في كتاب المسلمين بل علمائهم أيضا من قال أجازة لهذا التبديل : لا فرق بين النكاحين إلا أن النكاح الشرعى كان يعمده المأذون الشرعى أو إمام مسجد الحارة أو رجل ديني آخر والنكاح المدني يعمد في البلدية وكل منهما يعمد بالإيجاب والقبول وشهادة الشهود ، فما المانع إذن من هذا التحول ؟ .

لكن الذى ينبغى للمسلم عندى بعد أن رأى عدم الفرق بين النكاحين في أركان المقد ، أن لا يقول ما المانع إذن من هذا التحول ؟ بل يقول ما السبب المقتضى إذن للتحول ؟ ومن المصادقات التى استغربت بها أنى تكلمت في هذه المسألة مع صديق المغفوره حافظ نوزادافندى مفتى كوماجنه لما كنت في تركيا الغربية فوجدته على الرغم من مجاهداته المشهورة المشكورة ضد الكمالين في تلك البلاد ، لا يتماظم الخطر الكامن في استبدال النكاح المدني المحدث في تركيا بالنكاح الشرعى . قال إن فقهاءنا لا يذكرون في كتبهم شرطا لصحة النكاح غير الإيجاب والقبول وشهادة شاهدين عليهما . فقلت بعد كلام طويل إن في النكاح

الشرعى صبغة دينية إن لم يصرح بها عند العقد أو ينيه إليها فلا شك في كونها معتبرة بين الطرفين، وهى كون هذا القران بين الذكر والأنثى بإذن الله وإباحته فلو لم يبيحه الله خالقنا إبقاء لنسل البشر وصيانة لعفة الجنسين كان حراما وشق على الأب أن يسم بنته أو أخته إلى فراش رجل أجنبي فلم يمكن رضاه له إلا لاستناده إلى قانون إلهى . نخطورة الأمر بحالة لا يكفى القانون الموضوع من جانب البشر في إرضاء أصحاب الغيرة والأنفة لاحتمالها ^(١) ومن هذه الملاحظة الدقيقة كان العرف بين المسلمين فى النكاح أن يبتدئوا الكلام فى العقد بإذن الله وسنة رسوله وإن كان الفقهاء لم يصرحوا فى كتبهم باشتراط تلك الصبغة وهذه الملاحظة التى ذكرناها ، فى صحة انعقاد النكاح ؛ إذ لم يكن يخطر ببال أحد منهم أن يأتى زمان يرغب فيه المسلمون أن يصبغوا أنكحتهم بصبغة غير شرعية ^(٢) ثم إن النكاح مطلقا مدنيا أو شرعيا لا يمتاز عن السفاح إلا بمراسم تحف

[١] عائل، لزوم المحافظة فى النكاح على صبغته الدينية لزوم ذكر اسم الله عند ذبح أو صيد ما يؤكل لحمة من الحيوانات ، إذ معناه أن الله تعالى تفضل علينا فأباح قتلها بطريقة مخصوصة لنا كل لحومها فنحن نجترى على هذا الفعل الخطير مستندين إلى إباحة الله وإلا فأنى يكون من حقنا إراقة دماء محقونة لا يأتينا ضرراً أو خطراً من أصحابها .

[٢] أقول : ومثل هذا النظر الدقيق الذى يحل شبهة المستخفين بخطر العدول من النكاح الفرعى إلى النكاح الدنى، تنحل به أيضا شبهة المستخفين بخطر استبدال القبة بالطربوش الذى تعود المسلمون لبسه وامتازوا به عن غيرهم ، ولا يسمع إلى قول المستخفين : «إن الإيمان الذى فى قلب المسلم لا يذهب بنوع أو شكل من قماش كما لا يعود بنوع أو شكل آخر منه» ، ما دام غرض الاستبدال أو الأمر به التشبه بغير المسلمين أى جعل مشابهمهم هى المقصودة من الاستبدال ، لا تصور فائدة معقولة مترتبة عليه .. وحيث ينطبق عليه حديث «من تشبه بقوم فهو منهم» ومعناه من اعتنى بمشابهة قوم وسعى لها فهو يعد منهم ويلتحق بهم التحاقا معنويا على الأقل . ولا شك فى صدق هذا الحديث وصحته حتى ولو فرض عدم صحة ثبوته حديثا نبويا ، لكون قلب المتشبه بالقوم معهم ومحبة وقفا عليهم . ومن ظل قلبه مع غير المسلمين ومحبة وقفا عليهم فهو يلتحق بهم فى الحكم والمعنى ويخرج عن الإسلام .

ونحن نلفت إلى أننا لا نحكم بهذا الحكم القاسى على المشابه ، بل على المتشبه أى التكلف بالمشابهة والساعى لها . . والفرق بينهما أن المتشبه يعمل للمشابهة ويهدف إليها . أما المشابه فيمكن أن يعمل لفائدة يحصل عليها ويحصل الشبه من غير أن يهدف إليه .. فن أراد استعمال الشوك والسكين =

به وترجع إلى الشكل والصبغة، ومع هذا فليس لأحد في أى أمة أو ملة أن يمد السفاح وباحا كالنكاح ، بحجة عدم الفرق بينهما في المعنى والقصد، وهو اقتران الرجل بالمرأة .
فإذن كما أن النكاح الممتاز عن السفاح بالصبغة والشكل يكون حللا ولا يحل السفاح،
يمتاز النكاح الشرعى بصبغته عن النكاح المدنى فيحل في نظر الشرع ولا يحل النكاح
المدنى .

ثم قلت: فإذا لم يكن أذى فرق فملى بين النكاحين الشرعى والمدنى غير صبغة الأول
وصفته الشرعية فلا يكرهه من يكرهه ويتحول عنه إلى النكاح الخالى من
هذه الصبغة ، إلا لكرهه هذه الصبغة الشرعية وهو كفر وارتداد يقع فيه من يعقد
نكاحه ملتزما لتجريمه من صبغته الشرعية ^(١) فلا يصح نكاح من أعرض عن النكاح
الشرعى مستبدلا به النكاح المدنى ، لرجوع أمره إلى نكاح المرتد .

فلما قلت ذلك اقتنع صديق المرحوم بالخطر العظيم الذى فى النكاح المدنى المرجوع
إليه من النكاح الشرعى ، واقتنع بكون هذا النكاح سفاحا رغم عدم الفرق بين النكاحين
فى استتباع أركان العقد . لأن المدول من النكاح الشرعى لا لسبب من الأسباب ولا
لوجود الفرق بينه وبين النكاح المدنى فى المعنى، بل كراهة لاسم الشرع وتعمدا لأن

ستفى كله دون الاكتفاء بأصابه طلبا للنظافة أو السهولة أو الترف فإنما يهدف إلى أحد هذه الأمور
لا مشابهة قوم ابتدعوا استعمال هذه الأدوات . ولا بس القبة من المسلمين فى بلاد الإسلام من
غير أن تكون له فى لبسها فائدة تذكر ، إنما يهدف إلى التشبه بغير المسلم فيكفر ، ونحن لا نظلمه
إذا حكمنا عليه بالخروج عن الإسلام ، وإنما نحكم عليه بما يريد هو ويسعى أن يكون .

[١] وقد صرح المدعو عبيد الله الذى كان نائب « آيدى » فى البرلمان العثمانى حين كنت
فيه نائب « توقاد » وكان الرجل فى دينه وسياسته وزيه كالحرباء . ثم عين فى زمن السكاليين
الذين ابتدعوا النكاح المدنى فى تركيا عاقد ذلك النكاح ؛ صرح فى خطبته التى ألقاها مقدمة لأول
نكاح عقده ، بأن السماء لا تتدخل بمعاملات تجرى فى الأرض . فباح بما قصده الحكومة من
تغيير اسم النكاح الشرعى وكفر هو وحكومته بهذا الصريح الذى قرأته فى جرائد تركيا إن لم يكفرا
قبل ذلك .

يكون نكاحا غير شرعى ، يوجب البتة ارتداد المادل وكون نكاحه سفاحا ^(١) .

٢ — الوجه الثانى لا كلام فى احتياج كل مجتمع بشرى يريد أن يعيش عيشة مدنية، إلى حكومة وقوانين يطيعها الناس وهى تصونهم عن الفوضى وتقف كل أحد عند حده . ولا كلام أيضا فى لزوم أن يكون جميع الناس سواء أمام القانون فلا يكون فى استطاعة بعضهم أن يُميل القانون إلى جانب مصلحته على حساب بعض . فإذا كانت القوانين من موضوعات الإنسان الذى يجب أن يكون تحت طاعة القانون عند تطبيقه، يكون القانون تحت طاعته عند وضعه . وهذه وصمة لا تصفوا منها القوانين الموضوعية من قبل البشر ومنقصة تفتح الباب لما يقال عنه التلاعب بالقانون . وليس التلاعب بالقانون خاصا بإهماله أو تطبيقه على مالا ينطبق عليه ، فقد يكون القانون ملعبة فى أول وضعه إذا لم يكن للواضعين قيود يتقيدون بها وحدود يقفون عندها ^(٢) ولا يجوز أن يكونوا هم أنفسهم واضعى تلك القيود أيضا كالقوانين الأساسية (الدساتير) التى يضعها الناس ثم يكونون مقيدين بها عند وضع القوانين العادية . لا يجوز أن يكون الأمر كذلك لتلايلزم التسلسل فى مهمة التقييد بالقانون عند وضع القانون أولا يلزم كون القانون المفروض أن يطيعه الناس، تابعا للناس . ومعنى هذا أن القيود الموضوعية من قبل الناس ليكون الناس

[١] والنكاح المدنى بالنظر إلى عدم اختلافه عن النكاح الشرعى نكاح مدنى وشرعى معا كما أن النكاح الشرعى مدنى ومعنى لا همجى، لكن ملاحظة الترك للقوانين اللفظية خصومة وتضادا وجعلوا النكاح الشرعى غير مدنى والمدنى غير شرعى فالزمانهم بأنعالمهم .

[٢] وقد حدث فى تركيا الجمهورية أن وضعوا قانونا سموه « قانون الحياة الوطنية » وكان واضعوه قد تعدوا حدود وضع القانون فى بلاد تدعى لشعبها الحرية ، حتى أخطأ هيب المحامين يومئذ أعنى لطفى فكرى بك فى فهم معنى هذا القانون وفعل ما يخالفه فسبق إلى المحكمة وكان النائب العام يتجرمه على موجب القانون المذكور فاعترض عليه النقيب المتهم قائلا : « فأين يبقى حرية القول وحرية القد » فأجاب النائب بأن الحرية محترمة فى حدود القانون وكان النائب مصيبا فى اتهامه لأن مبدأ حرية القول كان ملغى فى تركيا الجمهورية بذلك القانون وإنما هيب المحامين أخطأ فى مغزاه وإن كان الحق معه فى نفس الأمر إلا أن القانون الظالم كان قد ألغى أيضا الحق المبني على نفس الأمر فى تركيا، ولذا أصبح الحق القانونى مع النائب العام !

مقيدين بها عند وضع القوانين وتكون تلك القيود حدود الواضمين وقانونهم الأعلى الذى يجب على كل قانون أن لا يتعارض به ولا يخرج عليه ؛ لا تكفل بهذه المهمة ، إذ من الممكن دائما حدوث أهواء جديدة تغلب على الإنسان فتجمله يحومها أثبتته ويثبت ما محاه ، فلا يمكن أن يحصل الإنسان على قانون من عنده يكتب له الأبد ليحترس به مبادئ الإنسانية العليا ، أولا يكون له مبدأ إنسانى أعلى .

الحاصل أن الإنسان إن لم يكن فى حاجة إلى ما يزرعه من القوانين فلماذا يكون فى كل أمة من يتولى وضع قوانين بطالب الناس باتباعها فيما يشاءون من الأفعال ؟ وإن كان الإنسان فى حاجة إلى القوانين فلماذا لا يكون هناك قوانين يجب على واضعى القوانين أن يتبناها عند وضعها ؟ أليس واضعو القوانين للناس من الناس ؟ .

وقد لفت أنا النظر إلى هذه النقطة الدقيقة لما كنت نائبا فى البرلمان العثمانى الأول المنعقد بعد إعلان الدستور ، فى خطبة أقيمتها نقدا لمشروع تعديل المادة الخامسة والثلاثين من الدستور . لفت إليها وقلت ما معناه هل الإنسان يخضع للقانون أم القانون يخضع للإنسان ؟ وهل لا يجب أن يكون فوق أناس يضمنون القوانين للناس قوانين يتقيدون بها عند وضع القوانين إن كان من المسلم به افتقار الإنسان إلى قوانين لا يتعدى حدودها

ولنذكر مثالا ثانيا وهو أن القانون المصرى يمنع الكلام ضد رؤساء الحكومات على الرغم من عدم وجود ما يمنع أولئك الرؤساء من الكلام ضد مقدسات الأمم وكان مصطفى كمال رئيس الجمهورية التركية يعتدى على دين الإسلام ويشتمه الفينة بعد الفينة ويسرف فى شتمه ، فأثارت هذه الحالة حفيظة الأستاذ محب الدين الخطيب صاحب مجلة « الفتح » الإسلامية وكتب عن مصطفى كمال أنه سكران ، فحكمت عليه محكمة مصر بالعقوبة عملا بالقانون الذى يحمى رؤساء الحكومة عن الشتم ، وإن كانوا هم أنفسهم يشتمون الإسلام الذى هو دين دولة مصر وأمتها ودين مئات مليون من الناس ، وإن كان مصطفى كمال سكران فى الحقيقة وكان السكر غير معدود عنده من المعائب .

كانت مصر مقلدة فى قبول ذلك القانون للغرب الذى نظر إلى كرون رؤساء الحكومات فى العادة يترفعون عن الخصامات الدنيئة والمجادلات السياسية ولم تنظر مصر ولا قضائها إلى كون مصطفى كمال منغمسا فى الاشتغال بتلك الخصامات والمجادلات .

في أفعاله ؟ ألم يكن واضح القانون من البشر بشرا مفتقرا إلى وقفه عند حده ؟ وكان لغتي إلى هذه الدقيقة الهامة في صدد التنبيه على أن أفضل القوانين الأساسية (الأساسية) مالا يكون وضعه أو تعديله من حق البشر بأن يكون سماويا ، وأفضلها بعده ما هو أشبه به في العناية بصونه عن التغيير والتعديل حتى كأن تعديله فوق متناول البشر . وكانت خطبتي تلك استغرقت يومين^(١) .

هذا هو الوجه الثاني من وجوه امتياز القانون المأخوذ من الوحي الإلهي على القوانين الموضوعية من عند البشر . وهو خاص بالقوانين الأساسية ، أما الوجه الأول والوجه الآتي فهما عامان لجميع القوانين ، والمفهوم من هذا أن وجوب كون القانون مستندا إلى الوحي الإلهي أشد وأكثر في القوانين الأساسية .

الوجه الثالث أنا قد قلنا فيما سبق إن الإسلام جنسية . والآن أقول إنه جنسية فوق

[١] كان السلطان عبد الحميد أعلن الدستور في أول عهده وفتح البرلمان الثاني ولما كان ذلك الدستور يخول السلطان حل البرلمان متى شاء ، حله بعد سنتين وعطل الدستور ٣٣ سنة . ثم أعلنه مرة ثانية في سنة ١٩٠٨ وكان حزب الاتحاد والترقي الذي تزعم الساعين لإلغاء السلطان إلى إعادة الدستور وجد أيضا في طليعة الساعين في البرلمان المنعقد في هذه المرة لتعديل المادة القديمة من الدستور الناصة على مسألة حل البرلمان ، ووضعه في قالب آخر يحول دون التلاعب به من جانب السلطان وحكومته بسهولة ، وكنت أنا بين النواب الواضعين للمادة الجديدة وكان رجال الحزب المذكور يومئذ في خارج الحكومة وفي غير مأمن من نوايا السلطان . فلما تولوا الحكومة وتقبلوا على السلطان محمد رشاد أرادوا إضفاء البرلمان من جديد وإعادة القوة منه إلى السلطان الضعيف الخاضع لإرادتهم ليستعملوها كقوتهم أنفسهم ويحلوا البرلمان الذي أخذ النواب المعارضون يزداد عددهم فيه على مر الأيام حتى يجري الانتخاب العام الثاني قبل أن ينفلت الحكم من أيدي رجال الحزب .

فلهذه الأسباب والمقاصد حاولوا أن ينقضوا في السنة الأخيرة من سني البرلمان الأربع ما وضعوه في السنة الأولى من مادة الدستور الجديدة المتعلقة بمسألة حل البرلمان ، وأني أوردت كلمتي الطويلة ضد محاولتهم هذه . وكنت رفعت عقيرتي في الجواب على تظاهريهم برد حقوق السلطان المحجفة في الدستور الجديد إلى أصلها ، قائلا إن حقوق السلطان المنصوص عليها في الدستور غير محتاجة إلى التزديد وإنما هي محتاجة إلى التخليص .

الجنسيات ، ذلك أن أفضل الجنسيات ما يكون سبباً لتأسيس الوجدان المشترك بين أفراد الجنس ، إذ بهذا الاشتراك فقط يحصل بينهم الاتحاد الحقيقي الذى هو الاتحاد الفكرى . ومن هذا بفضل عليه الاتحاد القومى ، لعدم كفايته فى تأسيس الوجدان المشترك ولعدم قابليته للتوسع السريع ، فكان الاتحاد فى المذهب السياسى أو الاجتماعى أقوى منه . ويؤيده أن الرجل تراه ينفحاز إلى جانب زملائه فى الحزب السياسى والاجتماعى أكثر من انحيازه إلى إخوانه التوميين .

والجنسية المعنى بها اليوم عند الأمم المتقدمة هى الجنسية الوطنية المفترسة بالاجتماع تحت قوانين مشتركة والاستفادة من حقوق متساوية ، ولو كان المجتمعون تركبوا من أقوام مختلفة . فلا عبرة بالاختلاف القومى أمام الاشتراك فى القانون الذى هو معنى الوطنية . وهذا القانون وإن كان المعناد بل المنزعم عند الأمم المتقدمة العصرية أن يسنها المواطنون أنفسهم فى برلمانهم ، لكن الحصول على توحيد القلوب بهذا القانون غير مضمون كالحصول عليه بالقانون المأخوذ من الدين . بل الحصول على العدالة أيضاً غير مضمون بالقوانين الموضوعة من عند البشر وإن كان واضعها نفس الأمة التى تطبق عليها ، لأن تلك القوانين لا تسن مطلقاً بإجماع آراء الأمة وإنما تسن بأكثر الآراء النسبية ، فيكفيه أن يكون زائداً على النصف ولو بواحد . وليس بمضمون ولا لازم أن يكون رأى هذا الأكثر حقاً بل يفضل خطأ الأكثر على صواب الأقل كما هو المعروف فى الأسلوب البرلمانى ، فتكون العبرة بمدد الآراء لبقوتها وإصالتها . وليس بمضمون أيضاً أن يكون هذا القدر من الكثرة حقيقياً فهو صنمى على الأكثر ، لأن النواب المجتمعين فى البرلمان تدخل الشبهة فى صحة نيابتهم عن الأمة بدخول أنواع الخيل فى انتخاباتهم . وكل شئ فى الأساليب المأخوذة من الغرب شكلى واعتبارى لا حقيقى ، فيقال مثلاً إن فى البلاد حرية لاسيما حرية القول والنقد وهى محترمة غاية الاحترام ثم يقال لاسيما حرية مقيدة بالقانون والقانون تضعه الحكومة مع الحزب الذى تستند إليه فى البرلمان فتكون حرية

على حسب أهوائهما وتكون مضايقة للذين تحاولان مضايقتهم .
ولا خلاف بين العقلاء أن أفضل حكم في البلاد وأعدله ما يكون حاكمه القانون
لا الفرد كما في الحكومات المطلقة ولا طائفة من الأفراد كما في الحكومات الدستورية
التي لا يكون الحكم فيها إلا بتغلب بعض الأمة على بعض ، ومعنى هذا أن تلك البلاد
مهما يُعنى بكون الحاكم فيها القانون بأن تراعى أحكامه بدقة وبدون أدنى محاباة وتحيز ،
فلا جرم أن القوانين الموضوعة من قبل الناس إن لم يكن تحيز في تطبيقها فلا بد أن
يكون في وضعها وتطبيقها ، ولا كذلك القوانين المستندة إلى الوحي الإلهي كما يقول
المثل الفرنسي . Chacun pour soi dieu pour tous .

ومن هذا لا تحاول البرلمانات من الميمنة والميسرة ويكون الحكم لمن غلب ، وكثيرا
ما يكون الفقراء بل متوسطو الحال أيضا تحت حكم الأغنياء لا تحت رحمتهم فيدخلون
عليهم حتى بالتعلم . ولهذا كان طلبة العلم في مدارس الحكومة بمصر خاصة بأولاد
الأغنياء لمجز غيرهم عن تأدية المصروفات المدرسية الغالية وهم يعلمون أن احتكار العلم
من لوازم احتكار الحكم ولا يخفى أن الأغنياء قلة في كل أمة فيكون الحاكم هو القلة
في حين أن المفروض كون الحاكم في الديمقراطية الكثرة ^(١) .
فظهر أن الحكم الجمهوري والديمقراطي الذي يعتبر أكفأ أشكال الحكم لإرضاء

[١] ولا يقال إن حكومة مصر كانت تمنح المجانية للتلاميذ المتفوقين في الامتحانات تفوقا ممتازا ، والذين
يحتاجونهم في التفوق حق طلب المجانية على أن يكون الخيار للحكومة في قبول الطلب فيستفيد الفقراء
من هذه المنحة . لأن أقوال الطلاب المتفوقين قلة ضئيلة وكثرة المتعلمين إنما تتألف من متوسطي
الحال المسككين بدفع للتصريف المدرسية فتكون كثرة التعلم في الأغنياء الذين هم القلة وتكون قلة
التعلم في الفقراء الذين هم الكثرة .

على أن منحة المجانية للمتفوقين ليست منحة خاصة بأولاد الفقراء بل يزاحمهم فيها الطلاب المتفوقون
من أولاد الأغنياء الذين هم قلة في كثرة الطلاب حين كان المتفوقون من أولاد الفقراء قلة في قلة . وزيادة
على هذا فإن منحة المجانية للمتفوقين من الدرجة الثانية الذين لهم حق طلب المجانية والحكومة الخيول
في قبوله ، تعمل فيها المحسوبية النافذة في مصر فملها فيكون الفوز فيها أيضا لأولاد الأغنياء .

الشموب لا يكفل توحيد أكثر القلوب فضلا عن جميعها ولا يخلو عن محابة بعض وضرار بعض^(١) وقد أخذ به الفرييون لعدم وجود القانون الإلهي عندهم بسبب عدم وجود علم الفقه المستنبط من كتابهم وسنة نبهم ولا أصول الفقه، ولو وجد لأخذوا به وآثروه طبعا على القوانين البشرية ومن ذا الذي لا يؤثر القانون الموضوع من قبل الله على ما هو صانع الإنسان الظلوم الجهول، إلا أن يكون غير معتقد لدينه «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، ولم يقل كتاب الله هذا القول لمجرد التشديد فيمن لم يحكم بما أنزل الله وإنما قاله تبياناً لحقيقة قد تخفى على بعض الناس^(٢).

ثم لاشك في أن من الشروط الأساسية لسعادة الأمم بعد أن تكون قوانين حكومتها قوانين عادلة تراعى حقوق جميع الأفراد والطبقات، أن تراعى العدالة في تطبيق تلك القوانين كما روعيت في وضعها. لكن الحكومة العاملة بالقوانين الشرعية الإلهية

[١] فإن قيل أليس في القوانين الشرعية اختلاف بين أهل المذاهب كالحنفية والمالكية والشافعية. أقول لم يكن أصحاب المذاهب كالأحزاب في التحيز لمن ينتمى إليهم وإنما اختلافهم في فهم معاني الكتاب والسنة واستنباط الأحكام منها. ولا يكون استنباط الأخاف مثلاً في مصلحة أنفسهم دون غيرهم، فإذا كان الحكم المستنبط شديداً في مذهبهم يقاسى شدته الحنفى والشافعى معاً، وإن كان خفيفاً يخفف عليهما معاً ولا يقاس هذا على القوانين التي تسن في غير مصلحة الفقراء مثلاً إذا سنّها الأغنياء، وفي غير مصلحة الأغنياء إذا سنّها الفقراء.

[٢] فلو قدره المسلمون قدره - وهو ميزان قدرهم قدر إسلامهم - لتعارفت قلوبهم وتوحدت كلمتهم وكانت لهم جنسية فوق الجنسيات المعروفة لا تحد بمحدود الدول بل تتم الأمم الإسلامية كلمهم وإن تباعدت بلادهم واختلفت حكوماتهم، فقامت وحدة القوانين التي تقوم عليها الجنسية الوطنية مخفوفة. فيما بينهم تكون تلك البلاد الثنائية كأنه وطن مشترك وسكانها أمة واحدة من جنس واحد. وليس لأى بلاد مختلفة تخضع لقوانين بشرية أن تتفق آراء أبنائها فيتخذوا لهم قوانين مشتركة وتحصل لهم جنسية واحدة، وكيف يتسنى لها ذلك الانفاق الذي لا يتسنى لآراء أهل وطن واحد؟ ولا ينتقض قولنا هذا بتركيا الحديثة التي اتخذت قوانين سويسرا قانوناً لها لأن تركيا التي وضعت نفسها موضع المقلد الأعشى لم تتخذ تلك القوانين قانوناً لها مالمسك آراء عقلائها وإنما كان ذلك لعبة لعبها مصطنع كمال بأمة الترك استهانة بهم كما لعب ألعابه الأخرى.

تكون هي التي تراعى العدالة في تطبيق القوانين أيضا والتي ترى نفسها تحت مراقبة وازع من مخافة الله ، لا الحكومة التي لا تؤمن بالله ولا بقوانينه ، ولذا قال «كلفين» المصلح المسيحي الشهير : « الملك الذي لا يفتشد مجد الله فليس بالذي يقيم مملكة وإنما يقيم لصوصية » .

نعم ، سبق في تاريخ الإسلام قضاء العدل وقضاة الجور وورد : « قاضيان في النار وقاض في الجنة » وتناقلت الألسن حكايات القضاة المرتشين حتى اتخذ منها أعداء الإسلام من الأجانب والمسلمين التفرنجيين دعاية مستمرة ضد المحاكم الشرعية ، إلا أن تلك المحاكم وقضاتها الشرعيين المفروض كونهم مؤمنين بالله وبقوانينه المنزلة لا يمكن أن يميلوا عن الحق أكثر من المحاكم غير الشرعية وقضاها غير المربوطة رؤوسهم بحكومة الله ، ولقد صدق المرمى في قوله :

وما الناس إلا خائفو الله وحده إذا وقع النوى في كف ناقد
فهذه الحكومة الإلهية التي لا تقاس بالحكومة الإلهية المصطنعة من جانب ملوك
النصارى لأنفسهم أو كنائسهم ، وهذه القوانين الإلهية الحقيقية المأخوذة من الكتاب
والسنة مباشرة أو استنباطا والتي لا يجدها غيرنا ، موجودة عندنا نحن المسلمين ، لكن
الذين ورثوا الإسلام من آبائهم وجهلوا قوانينه ، يمدونها عداوة المرء لما جهل ويرغبون
فيما عند المدمين ، وقد استفزهم ماسن « ويلسون » رئيس الجمهورية الأمريكية السابق
من النظام العالي بعد الحرب الماضية ، فوضع الأمم التابعة للقوانين السبوية تحت انتداب
الدول الانجليزية والفرنسية العاملة بالقوانين الأرضية ، فكأنه أراد أن يجعل الأرض سماء
والسماء أرضا ، استفزهم استفزازا مقلوبا لا يحدر بكرامة الإسلام ورجولته ، فأتخذ
مصطفى كال شر ذريعة لإجلاء الإسلام عن تركيا المجاهدة في سبيله ستة قرون بل
عشرة ، وكفى هذا التنازل المزرى في إرضاء أعداء الإسلام وأعداء تركيا القديمة
- وعلى رأسهم الإنجليز - عن تركيا الحديثة فأحبوها رغم أنها حاربتهم في الحرب العامة
الأولى مع المحاربين واكتسبت هي استقلالاً جديدا بزوال استقلال الإسلام عن

رأسها . ولا بد أن يرى قوى الترك يوما قريبا أو بعيدا شؤم هذا المكسب على حساب الإسلام . ويرى معهم المساومون في هذا البيع الملعون ^(٤) وأرى أنا إن شاء الله كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا .

[٤] فإذا استثنينا أدوار غلبة الدولة العثمانية على الدول الأوروبية الصليبية فهي قد عاشت بعد أدوارها المذكورة قرونا يتألب عليها ضغط تلك الدول لتتجرد عن صبغتها الإسلامية فلا تحكم في بلادها حكما مبذرا على قواعد الشرع، وإن شئت نقل فتفصل الدين عن سياستها، فأبت الضيم على ضعفها واستمرار ضعفها في ازدياد من توالى المحاربات مع أعداء الإسلام العديدة إلى أن ماتت في نتيجة الحرب الماضية وهي مسلمة، بيد مصطفى كمال صنيعة الدولة الصليبية التي هي صاحبة الكلمة في معاهدة «لوزان» ميتة تقوم مقام النصر إن فاتها النصر، كما قال «دجوفارا» من وزراء رومانيا ومن المؤرخين في كتاب ألفه عقب تلك الحرب وسماه «مائة مشروع تقسيم لتركيا» عدد فيه هذه المشروعات الواقعة في التاريخ من جانب الدول الصليبية ونقل عنه الأمير شكب أرسلان مباحث كثيرة في تعليقاته على «حاضر العالم الإسلامي». قال هذا الوزير المؤرخ بعد كلام طويل ص ٣٢٦ : الجزء الثالث «ثم إن احترام المعاهدات والعمل بموجب الكلمة المعطاة كانا من مزايا العثمانيين يدور عليهما التاريخ العثماني كله» ثم قال «فإن كان الشعب التركي الآن قد غلب فإنه قد فقد كل شيء إلا الشرف» أقول وكان شرفه في إسلامه !

ثم إن هذا القول من الوزير الروماني كان قبل قيام مصطفى كمال في الأناضول بأمر سرى من السلطان الذي كان مرسله إليها مفتشا عاما للجيش مع تلك الوظيفة السرية وانتهى أمره في مدة أربع سنين إلى إخراج جيش اليونان من أزمير التي كان احتلها بموافقة الدول الغالبة وإخراج السلطان من بلاده فظهرت النتيجة كما قال أحد الإنجليز : «إن السلطان حاول أن يكابد الإنجليز بمصطفى كمال فكاده الإنجليز به» ولم يقتصر كيدا لرجل على السلطان بل كاد الترك أيضا لجعلهم أمة مسبوخة مفصولة الدين عن الدولة وجعل لهم الغلبة في غد الحرب لا على اليونان فقط بل على حلفائها العظمى أيضا، الغلبة الزائفة السابقة لأنهم الذي لم يأن في تقدير الألمان الذين هم كانوا أقوى من الترك إلا بعد بضعة وعشرين عاما من الحرب التي غلبوا فيها مع الترك والبنغار والنساء واستمر كيد الإنجليز للترك بواسطة مصطفى كمال حتى أضلهم في الحرب العامة الثانية عن حليفهم القديمة التي ظهرت جدارتها بالخالف في هذه الحرب أكثر منها في الحرب الأولى، فلوحاقوها في الثانية لاحتمل قوياتها الوضع العالمي الذي نراه اليوم. وقال دجوفارا أيضا في كتابه بعد إحصاء مائة مشروع : «هذه كانت في مدة ستة قرون، مساعي المسيحيين ومحاولتهم نحو السلطنة العثمانية التي كانت من أعظم الممالك التي عرفها تاريخ البشرية» وقال : «كانت السلطنة العثمانية سلطنة عسكرية محضة مستندة على شرع سماوي» وقال : «العداوة =

في الله من كل ما ضيعته خلف وليس لله ان ضيعت من خلف
ماذا كان دافع الرئيس ويلسون إلى إدخال ذلك الببدأ المضر المزرى بالأُم الإسلامية
في النظام العالمى ؟ فهل كان جاهلاً لحد أن يتوهم كون غير المسلمين المتوطنين في بلاد

== الحقيقة كانت عداوة النصارى للمسلمين برغم تسامح المسلمين في الدين والحرية الدينية التي كان يتمتع بها المسيحيون في السلطنة العثمانية » وقال : « مدة ستة قرون متتابعة كانت الشعوب المسيحية تهاجم الدولة العثمانية » أقول فواجب الإنصاف على الذين يستخفون بهذه الدولة بعد زوالها أن يفكروا فيما لو كان مكان هذه الدولة غيرها مستهدفاً لأعداء الإسلام من كل جانب لما دامت بنصف مدّة دوامها . ولو كانت هذه الدولة الأقروية التي تخلفها والتي تحبها اليوم أعداء الدولة العثمانية لكونها فعلت بها ما لم يستطع الأعداء أن يفعلوه من الخارج ، لما دامت بنصف النصف من تلك المدة .

وقال الأمير شكيب عن أقوال دجوفارا في الثناء على معاملات الدولة العثمانية مع رعيّتها المسيحيين وحمل تبعه العداوة بينها وبين الشعوب المسيحية على تلك الشعوب : « بقى علينا أن نترجم خلاصة هذا الكتاب تأليف دجوفارا الرومانى مؤثرين منقولنا على مقولنا لأنها شهادة رجل أجنى عنا بل رجل سياسى مسيحى بلقانى كانت الأمة التي ينتمى إليها ، من جملة الأمم التي تحررت من حكم تركيا » . وقال الأمير شكيب أيضاً عن المؤلف دجوفارا : « ثم ذكر في خلاصة كتابه أن أعظم أسباب اغلال الدولة العثمانية هو مشربها في إعطاء الحرية المذهبية والمدرسية التامتين للأُمم المسيحية التي كانت خاضعة لها ، لأن هذه الأمم بواسطة هاتين الحربتين كانت تبث دعايتها القومية وتتمسك وتنهض وتبالأ وتسير سيراً قاصداً في طريق الانفصال عن السلطنة العثمانية . وسواء كان هذا المؤلف قد أعلن هذه الحقيقة أم لم يعلنها فإنها الحقيقة التي لا شائبة فيها . ولذلك نجد ملاحظة أهرة يعملون من جملة حججهم في التنقص من الشريعة الإسلامية قولهم إنه لولا مراعاة هذه الشريعة لسكانت السلطنة التركية بقيت على عظمتها الأولى ولم يطرأ عليها هذه المصائب التي لزمته مدة قرون بسبب وجود الثلث من سكانها وربما أكثر من الثلث مسيحيين وبأن الشريعة كانت تمنع السلاطين من إجبارهم على الدخول في الإسلام أو الجلاء » .

أقول : ولئن كان حقاً ما قاله ملاحظة الترك من كون تمسك الدولة العثمانية بالإسلام وجهادها في سبيله جر عليها عداوة نصارى الدنيا وجرت هذه العداوة مصائب جمة لم تنته إلا بانتهاء الدولة ، لكن رقى هذه الدولة إلى أوج عظمتها ثم بقاءها هذه المدة الطويلة في جهاد متوال لأعداء الإسلام منقطعة النظير بين الدول الإسلامية في طول بقائها وكثرة أعدائها بل واتساع ملكها ، نعمة =

الإسلام لا يأمنون جور القوانين الشرعية عليهم كما يأمنون جور القوانين المسنونة في البرلمان الذي يشترك فيه المسلم وغير المسلم ؟ مع أن المسلمين الذين لا بد أن تكون الأثرية عندهم في تلك البلاد يستطيعون التغلب في البرلمان على غيرهم متى شاءوا ذلك منصفين أو جائرين ولا يستطيعون الجور إذا عملوا بقوانين الشريعة الإسلامية .

== من نعم الإسلام على هذه الدولة ومعجزة من معجزات الجهاد في سبيله لا قدر على إنساء تلك النعمة وتلك المعجزة من تهادى في معاداة العثمانيين حتى بعد انقضاء عهدهم ، من ملاحظة أنقرة وغيرهم .
فقد يخرج في مصر التي لم تأل الإنكليز جهداً في نشر الدعاية بين أبنائها ضد الدولة العثمانية ، حتى دخلت تلك الدعاية المعادية في كتب المدارس الحكومية وحتى كتب الأستاذ محمد عبد الله عنان قبل بضع سنين مقالة في مجلة « الرسالة » يقول فيها : « لم يعتز الإسلام بالترك لا في حالها الحاضرة ولا يوم كانت دولة شامخة » ؛ يخرج رئيس الحزب الوطني محمد فريد بك رحمه الله يكتب تاريخ الدولة العثمانية ويقول في أول كتابه :

« وبعد فقد مضى على الشرق أجيال طوال رأى فيها أهلوهم من أهوال الأحوال ما تشيب له الأطفال وتندك من وقعه عزائم الرجال بل شوامخ الجبال وما كان ذلك إلا بعد أن انفرط عقد بنيته وتناثر نظام أهليه وتشاغل كل بنفسه عن أخيه وذويه فأغار الدهر بخيله ورجله على الشرق ودوله وقلب لأبنائه ظهر المحن وقلبهم بين الإحن والمحن فتناسوا ما كان لهم من نخامة الاقتدار وجلالة الحضارة ومنخامة العمران وإصالة الإمارة وانغمسوا في بحار الكسل والخور ذاهلين واستكانوا إلى المذلة والهوان صاغرين حتى بانوا وأصبحوا وهم على شفا جرف هار وقد أوشكوا أن يقضى عليهم بالدمار والاندثار ويكونوا عبرة لأولي البصائر والأبصار .

« لكن العناية الصمدانية تداركتهم بلم الشعث ورم الرث ورتق الفتق ورقع الحرق فأضاعت الأفق الإسلامي بظهور النور العثماني وأمدته بالنصر اللدني والعون الرباني فقامت الدولة العلية بمحاكاة هذا الدين وحماية الترقين ودعت إلى الخير وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر فكانت من المفلحين ثم وقفت في طريق أوربا حاجزاً منيعاً وسوراً حصيناً وحالت دون أطماعها وألزمتهما بكتب غاراتها بأنواعها ثم اهتمت بالإصلاح وسعت في تأييد النظام نصار بها بين الدول المقام الأول والرأي الراجح والقول النافذ فكانت لا يضاهيها دولة من الدول بما أحرزته من الأملاك الواسعة في قارة أوروبا وآسيا وأفريقية ونالت من العزة والتوفيق ما يجدر بكل شرق أن يتذكره الآن لنستفزه غوامل الفيرة ودواعي النشاط إلى بذل نفسه ونفيسه في سبيل تقويتها وتعزيز رايها وتأييد كلمتها لما كان ولا يزال

وأنا لأنسى ما وقع في البرلمان العثماني وكنت يومئذ نائب «نوقاد» وقد استمر بين الأروام والبلغار العثمانيين نزاع على الكنائس الموجودة في «مكدونيا» التي كانت في ذلك الحين من أجزاء البلاد العثمانية ، وكل من الفريقين يدعى الاستحقاق لتلك الكنائس فسأقت الحكومة المسألة إلى مجلس النواب ليفصل بينهما فصعد آريستيدي باشا الرومي نائب أزمير منبر الخطابة وهو يعلم أن حزب الاتحاد والترقي المستولى على الوزارة والبرلمان يميل إلى جانب البلغار لكونهم كثرة في مكدونيا بالنسبة إلى الأروام

== لها من الحسنات الحسان على كافة بني الإنسان من غير نظر إلى الأجناس والمذاهب والأديان مما لا يراه الباحث في أي دولة غيرها قديما أو حديثا بل نرى عكس ذلك وتقيضه في الدول ذات الدعاوى الطويلة العريضة التي تقول بأنها عماد المدنية والإنسانية ومى مع ذلك تصدر أوامرها الرسمية بارتكاب القضايع والبشائع التي لا يكاد يصدقها السامع مما تمسك اليراع عن تعداده في هذا المقام لعدم دخوله في موضوع الكتاب لاسيما وأن التفرقات والجرائد تتوارد علينا كل يوم ببيان هذه الأبناء الشنيعة. وذلك بخلاف الدولة العلية فإن جميع الناس تعيش فيها بغاية الحرية والسلام وكل المطرودين من الدول الأوروبية يقدون إلى أراضيها فيرتعون في بحبوحة الراحة والهناء آمنين على أنفسهم وأعراضهم وعروشهم، وقد أصبحت الآن ملجأ وحيدا لكل من تلقظه الدول الأخرى من أبناء الإنسان فإذا يكون حظ هؤلاء المذكورين إذا جارتهم في هذا المضمار وناظرتهم في هذا الفعل ؟

« هذه حسنة من أقل حسناتها يحق للعثماني مهما كان جنسه ودينه أن يفاخر بها ويذكرها في كل فرصة وفي كل حين وفي ذلك أكبر داع وأعظم باعث إلى الوقوف على تفاصيل تاريخها.. الخ » فعلى قول هذا المؤلف المؤرخ المصري أعني محمد فريد بك الذي لاشك في أنه - بصفة كونه زعيم الحزب الوطني على الأقل - يمثل مصر أصدق تمثيل من الأستاذ محمد عبد الله عنان كاتب المقالة في مجلة «الرسالة» مدعيا لعدم اعتزاز الإسلام بالترك يوماً من الأيام... على قول هذا المؤلف الرحوم أن الدولة العثمانية المرحومة ، فضلا عن أنه لو لم تكن حمايتها للإسلام ووقوفها طول حياتها في وجه أعدائه لعاد الإسلام غربا قبل ستة قرون من غربته الحاضرة الظاهرة للعيون ، ثم تقع هذه الدولة وحمايتها لغرباء آخرين من بني الإنسان المختلفي الأجناس والأديان .

أما المنفقور له مصطفى كامل باشا زعيم الحزب الوطني المصري قبل محمد فريد بك فعاداة الدولة العثمانية على قوله تتضمن معاداة الإسلام ومعاداة مصر وتنشأ من مشايعة الإنكليز عدوة الثلاثة المذكورة جميعاً ، يصهد به كتابه المسمى « المسألة الشرقية » من أوله إلى آخره .

وكون نوابهم من مساعدي الحزب في البرلمان، وهذا على الرغم من أن الكنائس المذكورة من وقف الأروام، فقال: « إن لهذه الدولة دار الفتوى تفصل في المسائل المروضة عليها بموجب القوانين الشرعية فأحيلوا الأمر على رأى تلك الدار ونحن الأروام راضون عما ستصدره من القرار » وكان الباشا الرومى يعلم أيضا أن كلمة دار الفتوى لا تكون إلا حقا وأن الوزارة لا تقدر على استمالتها إلى خلاف الحق .

ومن الأمثلة الدالة على سمو نظر الشرع الإسلامى فى تقدير الأمور حق قدرها من غير محاباة ، وكنت قد ذكرته فى خطبة أقيمت قبل أكثر من ثلاثين عاما فى قونيه بجامع السلطان علاء الدين الناصر بجماعة لا تقل عن عشرة آلاف رجل من أهل قونية وكان والى البلدة معمر بك من حزب الاتحاد والترقى المستولى على الحكومة العثمانية يومئذ - وهى تنأهب للدخول فى معركة انتخاب النواب من جديد - بين حضار المسجد . وكان صرعى خطبتي حث الناس على الثبات فى الاحتفاظ بحرية آرائهم ضد كل تقرير أو تضيق يفعله من يفعل لاجتناء الأصوات . فلما وصات سلسلة الكلام فى الخطبة إلى المثال الذى سأذكره فاجأنى الوالى باعتراض حاول فيه إثارة جماعة المسجد على ولكن الثورة انعكست على نفس الوالى وتعبت أنا فى إنقاذه من مهاجمتهم .

أما المثال فهو مسألة فقهية تنص على مذهب الإمام أبى حنيفة إذا وقع النزاع بين مسلم وذمى على طفل يدعى المسلم أنه عبده والذى أنه ولده وأقام كل من الطرفين شهودا لإثبات مدعاه ، فالقاضى ينظر فى ترجيح إحدى البيئتين المتساويتين على الأخرى ، إلى مصلحة الطفل الذى يكسب نعمة الإسلام عند تسليمه إلى المدعى المسلم ونعمة الحرية عند تسليمه إلى المدعى الذمى ، ثم يحكم الإمام أبو حنيفة بترجيح المكسب الثانى الذى ليس بيد الطفل أن يناله لولم يكسبه الشرع الإسلامى إياه ، أما المكسب الأول فهو بيده دائما عند المقارنة بين الأديان بالنظر والاستدلال ، والشرع الإسلامى الذى هو واثق من قوة حجة الإسلام وظهوره ، يمنح هذا الطفل ما ليس كسبه بيده . وأما

ما كسبه بيده فهو الملزَمُ المقصّرُ إن فاتته بعد أن عُمرَّ ما يتذكر فيه من تذكر . وهذه الفتوى من أعظم إمام ديني كأبي حنيفة النعمان الدالة على عظمة مبلغ تبليغه شرعة الإسلام مما عبر عنه كتاب زماننا بسعة الأفق... هذه الفتوى تفهم أهميتها في تقدير شرعة الإسلام قدر الحرية حق الفهم إذا فُكر مع هذه الفتوى أن شرعة الإسلام لا ترى في أكبر ملك من غير المسلمين كدوا لأدنى بنت من بنات المسلمين ليستحق أن يتزوجها .

ويجب التنبيه هنا ونحن بصدد نفي التحيز الملازم للقانون البشري عن القانون السماوي، إلى عدم صحة ما يُظن من أن العمل بالقوانين الدينية يوجد امتيازاً لرجال الدين على غيرهم فيجري التحيز في القانون الديني أيضاً ؛ لأن ذلك امتياز العلم لا امتياز الحكم . ومنشأ الغلط في هذا الظن قياس علماء الدين في الإسلام من الذين لم يعرفوا الإسلام ولم يدرسوه، على رجال الكنائس الذين يضعون القوانين الدينية من عند أنفسهم فيتجهكون على القانون ويستبدون فيه بآرائهم وهم سواء في ذلك مع رجال الحكومات الزمنية القادرين على وضع ما شاءوا من القوانين . فقد كان رجال الكنيسة قبل فصل الدين عن السياسة في الغرب حكام البلاد مستبدين بقوة التشريع ، فانتقل هذا الاستبداد منهم بعد الفصل إلى رجال الحكومة الزمنية الناجحين في انتخابات النواب . ولا كذلك علماء الإسلام المجتهدون فضلاً عن دونهم لأنهم لا يرون لأنفسهم حق التشريع أبداً ، إنما التشريع في الإسلام لله ولرسوله بوحى من الله .

أما ما ادعاه الشيخ رشيد رضا صاحب « المنار » في كتابه « الخلافة » من وجود حق التشريع في الإسلام لغير الله ورسوله بناء على كون الإجماع حجة شرعية، فالجواب عليه أن الإجماع يجب أن يكون معه سند من الكتاب أو السنة، فهو ليس بحجة مستقلة وإن كان العمل بتقدمه على الكتاب والسنة عند التمازض . فالإجماع لا يضع شرعاً جديداً خلاف ما في الكتاب والسنة حتى عند تعارضه مع الكتاب أو السنة وتقدمه عليهما ، وإنما يكون مرجحاً لسند على سند مأخوذ من الكتاب أو السنة . كما أنه

أى الإجماع لا يُدخل التحيز الذى لا تخلو عنه القوانين الزمنية ، فى قانون الشريعة الإسلامية ولا يُحكمُ بعض الناس على بعض فيجمله صاحب الكلمة فى وضع القوانين . فالحاكم فى الدولة الإسلامية هو القانون بتمام معنى الكلمة والكل حتى الخليفة تحت حكمه وسلطته ، وليس لأحد حكم على القانون الذى ليس من صنع البشر ، بخلافه القوانين البشرية ، فإنها مهما كانت تعتبر حكمة على الناس فالحاكم فيها فى الحقيقة بعض الناس على بعضهم . لأنه إن كان القانون حاكما على الناس فواضعوا القانون الحاكم على القانون سواء كانوا رجال الكنائس أو رجال الحكومات يكونون هم الحكماء على الناس أكثر من القانون ، وفيه مالا يتفق مع عزة نفوس الذين لم يشتركوا فى وضع القانون وطولبوا بإطاعته ، ويدخل فيه التحيز البتة من هذه الناحية ويدخل فيه الجور ويدخل فيه التلاعب ويدخل الاستبداد والافتئات فى جميع تلك الحكومات الباهية بأن تتسمى حكومة ديمقراطية - نسبة إلى ديمقراط الفيلسوف اليونانى النكر لوجود الله - وفيه أيضا كون وصف القداسة التى تضاف إلى القانون ادعاء محضا . والقانون السماوى منزى عن هذه النقائص على الرغم من أن العصريين يعيبونه بالجود ، فى حين أن جوده الآبى عن أن تتلاعب به الأهواء من أول فضائله .

فإذا كان المثل الأعلى للحكومة أو المحسنة أن تكون قانونية بمحيقة معنى الكلمة وكان التفاضل بين حكومة وحكومة أو بين محكمة ومحكمة يقدر بقدر صدق استنادها إلى القانون ويقدر ما تكون الكلمة العليا فيها للقانون لا لشخص من الأشخاص ولا لطبقة من الطبقات ولا لحزب أو أى قسم من أهل البلاد ، إذا كان الأمر كذلك فالحكومة المستندة إلى قانون هو صنع الحكومات نفسها أو صنع البرلانات المتساندة مع الحكومات^(١) لا تكون حكومة قانونية بمحيقة معنى الكلمة ولا المحسنة العامة

[١] مشينا فى قد القانون البشرى على أصول الأمم الراقية التى يكون واضح القانون فيها هى الأمة نفسها ، أما الأمم الآخذة قوانينها من أمة أجنبية عنها كتركيا الجديدة التى أخذت قانون =

يمثل هذا القانون محكمة قانونية غادلة بتمام معنى الكلمتين ، وتوقعُ أن تكون الكلمة العليا في أى أمة للقانون ، لا لأناس معدودين ممتازين ومتميزين على غيرهم بأى وجه من وجوه الغلبة ، توقع هذا من قانون وضعه طائفة من تلك الأمة بعد البحث والتفكير فيما بينهم وبعد أن كان القول للغالب ، تناقضٌ . ولا يسلّم القانون البشرى من أن يكون واضعه بعض البشر ولا قانون أمة من هذا القانون البشرى أن يكون واضعه بعض الأمة ، فهو يمثل دائما بعض الآراء ولا يمثل فى أى أمة رأى الجميع ، وما يستند إلى رأى البعض لا يكون قانونا بتمام معنى الكلمة خاليا عن التحكيم . ومن هذا لا يُعتبر أقوال الفقهاء المجتهدين حجة فى الإسلام مهما كثر عددهم ما لم تصل الكثرة إلى حد الإجماع . وليس معنى هذا أن رأى العلماء المجتهدين يكون قانونا فى الإسلام إذا اتفقوا عليه مع كونهم أيضا من البشر ، ائدم خروج اجتهادهم عن أساس الكتاب والسنة كما نبهنا إليه .

ويمكننا أن نبين عدم كون القانون البشرى قانونا حقيقيا بأن نقول : القانون الذى يأمر بشئ أو ينهى عن شئ فى الأكثر لا بد أن يتضمن ما ينافى الحرية وبقيدتها وأن يشمل هذا التقييد حتى حرية الواضعين أنفسهم ليكون قانونا عاما . فإذا كان البشر واضع القوانين وكان حرا فى إصدار ما يشاء قانونا وإلغاء ما يشاء منه فى اليوم الثانى ، يكون القانون الذى يقيد الحريات لا يقيد حرية الواضعين ، وهذا ما نسميه التلاعب بالقانون ، فهل من الحق أن يكون لواضع القوانين مالا يكون لغيرهم من هذا التلاعب عن طريق استطاعتهم لتغيير القوانين ؟ حتى إن الإكثار من هذا التغيير الذى يكون من حق البشر إذا كان من حقه وضع القوانين وتعديلها ، يجعل واضع القوانين من الحكومة والأمة

== سويسرا المدنية واتخذتها قانونا لها بدلا من قانونها الشرعى ، فإنها لا تعتمد على الله وعلمه وحكمته وحسن اختياره لعباده ولا على نفسها وعقلها وحسن اختيارها كأمة مستقلة رشيدة ، وإنما تعتمد على عقل أمة أجنبية غير مسلمة وحسن اختيارها حتى إن ما اختارته لنفسها يصلح عندها لغيرها أيضا .

كانهم لأقانون بالنسبة إليهم، لاسيما إذا تخطوا في الوضع والتفسير حدود العقل والعدل. ومن هنا يظهر خطأ الذين يعيبون قوانين الشرع بالجمود وعدم قبول التغيير، لأن القانون في صرماه وفي معناه يعنى الجمود والثبات في طريقة معينة وخطة مستقيمة من غير تحول عنها إلى اليمين أو الشمال .

وقد تدفع الناس حريتهم واستقلالهم في وضع القوانين إلى الخروج عن حد العقل والعدل ، مثلا أن المقول أن يكون محل جريان القانون منحصرا في الوقائع المتأخرة عن وضعه فلا يسرى القانون إلى ما قبله فإذا سُرِى به إليه كان هذا تمسقا ظاهرا . وقد شنت حكومة أنقرة السكالية الشيخ المغفور له محمد عاطف الاسكافي مؤلف رسالة ضد لبس الشعب التركي القبعة مع أن تأليفه كان قبل أمر الحكومة به ونسبها عن الكلام ضده . فكنت أنا أعدده من المظالم الخاصة بحكومة أنقرة الاستبدادية، ثم اطلعت على أن نظام التقنين الأوربي يحيز سريان القانون إلى ما قبله إذا صرح الواضع به ^(١) وهذا يؤيد ما قلته من أن القانون البشرى ليس بقانون، فقد يكون موجودا عند عدمه كالقانون السارى إلى ما قبل وضعه وقد يكون معدوما عند وجوده كالقانون الذى يرد عليه القانون السارى إلى ما قبله فينسخه حالا وماضيا .

وفي أوربا فريق من العلماء المجددين يذهبون إلى اعتبار القانون كائنا حيا يتطور كما تتطور العلاقات الاجتماعية التى يحكمها القانون ، وبمجرد وضعه يصبح مستقلا عن شخص واضعه وينمو ويرتق تبعا للظروف الاجتماعية التى تحيط به ، ولذلك يجب تفسيره بشكل ينجم من الجمود ويحملة متمشيا مع الحياة وملائما لها ، بصرف النظر عن غرض الشارع وقابلية اللفظ الذى استعمله في نص القانون ، وهذا هو الطريقة التى يحاول أن يتبعها الأستاذ فريدوجدى بك في نصوص الكتاب والسنة ليجعلها قابلة

[١] راجع « مدخل القانون والنظام القضائى في مصر » للدكتور على الزينى المدرس بالجامعة المصرية .

لكل تأويل يقتضيه الحال والزمان ، مهما ابتعد المؤول عن صراحة النصوص^(١) .

والذى هو الأجدد عندى بالصدق والجذ وضع قانون جديد بدلا من اعتبار التلاعب بالتأويلات التى لا يحتملها لفظ القانون القديم ، تفسيراً له واحتفاظاً به . وليس عند الأوربيين الماملين بالقانون البشرى ما عند الأستاذ فريد وجدى بك من الضرورة القاضية بالاجوء إلى هذه الطريقة الخادعة ، فبُرى أنهم يعترفون بأن الأصل فى القانون أن يكون ثابتاً مصوناً من التغيير والتبديل ثم لا يلبثون محتجين عن التلاعب بلفظ القانون فينتقلون إلى التلاعب بتفسيره .

والقانون البشرى نفسه ، فضلا عن تفسيره لا يخلو على كل حال من أن يكون خديعة يخدع بها الناس بعضهم بعضاً ويتخذها أداة العدالة فيما بينهم ، عدالة تقسمهم إلى طبقتين حاكمة وضمت القانون أو استأذنها من وضعه ومحكومة افتات عليها الواضع ، فهي عدالة مخلة بالمساواة . أما القانون الإلهى فالحاكم فيه هو الله ، والناس حتى السلطان سواء أمامه غير محسّين بثقل الحكم لكونه على السوية ولكونه من الله الذى خلقهم . وأما تعيب هذا القانون بالجمود فقد عرفت من التحقيق السابق أن الجمود من الأوصاف الأساسية اللازمة للقانون . وقد عمل المسلمون بقوانين الشريعة الإسلامية على اختلاف أزمنتهم وأمكنهم وأقوامهم طوال تاريخ الإسلام المنطوى على دول مختلفة فى المدينة والشام وبغداد والمغرب ومصر والهند وتركيا اعترف العالم بعظم شأنها ، فاشكت دولة إسلامية أو أمة مسلمة فى المشرق والمغرب من جمود الشريعة الإسلامية ولم يمر ببال

[١] حتى إن الأستاذ يزيد على طريقة المحددين الأوربيين فيعطى المؤول حق إلغاء النص بالمرّة إذا عجز عن تأويله . ويعتبر الأستاذ هذا الإلغاء نوعاً من التأويل والتفسير يجتمع مع بقاء النص محفوظ المقام . ومثال هذه التوسعة فى التأويل من الأستاذ أنه اعتبر جميع الآيات الواردة فى القرآن حكاية عن معجزات الأنبياء وكذا آيات البعث بعد الموت ، آيات متشابهة غير مفهومة المعانى ولا مطلوبة الفهم : وبهذه الطريقة المتسعة فى التأويل أيما اتساع ، يكون الإسلام عند الأستاذ ديناً عاماً خالداً .

أحد فصل الدين عن الدولة للتخلص من هذا الجود ، إلى أن خلف من بعدهم خلف أضاعوا المجد القديم وأضاعوا معه العقل السليم الفارق بين ما ينفعهم وما يضرهم فقاموا يبنون حولاً عن قانونهم ودينهم وآدابهم ^(١) .

وفي تركيا الحديثة الكمالية غير كل شئ ، وغيّرت الحروف لينشأ النشء منقطعي الصلة بتاريخ الإسلام وتاريخ الترك المسلمين ^(٢) ومعارفهم ، لكون الكتب المؤلفة في ذلك الصدد مكتوبة بالحروف العربية التي سيكون الترك الأحداث بمعين عن قراءتها ^(٣) وأنت ترى مصطفى كمال الذي هو فاعل هذه الأفعال وحامل الترك يهبط تاريخها لاختلاطه بتاريخ الإسلام ، لا يزال يذكر اسمه في بلاد المسلمين مثل هند ومصر يا كبار واحترام . وهذا هو الغفلة المتناهية والحسرة المبين ، لا يزال العالم الإسلامي في هذه الغفلة ولا أزال أنا منذ أكثر من عشرين سنة أسمى لأنيهم ، لكنهم قد يصغون إلى أقوال مقلعين عن تقليد الأوربيين وحكوماتهم في كبار الرجل ، بناء على أن أوربا قيلة المسلمين في هذا العصر ، وهم لا يفتحصون عن سبب هذا الإكثار ولو فحصوا لوجدوا السبب

[١] ومن العجب أن الضغط على الدول الإسلامية لكفها عن العمل بقوانين الفرع الإسلامي كان يأتي في الزمن القديم من الدول الصليبية وكان يقتصر على مسألة التسوية بين المسلم والذمي وكان لهم عنور في ذلك أو على الأقل عنور في الظاهر ، والآن ينوب عن الدول الأجنبية الضاغطة فريق من المسلمين المعلمين في مدارس تلك الدول نياية تعدت حدود الاضالة غير معذورين ولا مقتصرين على مسألة دون مسألة ، فهؤلاء النواب عن الأعداء أشد من الأعداء .

[٢] وإير الترك الحديث من أراد أن يرى قوما لا تاريخ لهم .

[٣] قانون تركيا الحديثة يعاقب من يكتب بالحروف العربية بالسجن مدة ثلاثة أشهر وغرامة عشرة جنيهات وقد سمعت أن نجم الدين صادق صاحب جريدة « اقشام » ومن أعضاء مجلس النواب ومجلس الوزراء كتب في الأيام الأخيرة المقدمة على توليه وزارة الخارجية مقالة يدعى فيها عدم كفاية هذه القوة ، بناء على أن تبديل الحروف من العربية إلى اللاتينية من أسس الجمهورية التركية ، فيلزم أن تعد مخالفته خيانة وطنية ويجازى الكاتب بالحروف العربية جزاء الخائن .

كونه بلغ في محاربة دين الترك ما يبلغه الأرييون في أعصاره . فقد برز الرجل في العمل على ضرر الإسلام والذيل منه أعداءه القدماء من الدول ، وقد برز المسلمون في غفلتهم عن أصل دينهم العاقلين . وقد عاقل :
لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه

رجعنا إلى ما نحن فيه من أن الشريعة تلتزم مع كل زمان ومكان وأمة إلا الأمة المشموفة بتقليد الأجانب . وكتاب الدكتور على الزبني المدرس بالجامعة المصرية الإسلامية الذي سبق ذكره في كتابي هذا غير مرة يكفي القارئ في إعطاء فكرة عن مسابقة القوانين الحديثة الأوروبية مع الشريعة الإسلامية بفروق طفيفة يكون الرجحان عندها في جانب الشريعة . ونحن نحمد القارئ من أن يحمل هذا التقارب بين الشريعة الإسلامية وبين قوانين أوروبا الحديثة من الأسباب الخفيفة لجريمة استبدال القانون الأوروبي في بعض بلاد المسلمين بالشريعة الإسلامية ؛ بل إن هذا التقارب يكبر جريمة الاستبدال في عين المسلم اليقظ . ففكرة الفرق بين القانون الإسلامي والأوروبي يكون مانعا في نظر هذا المسلم الغيور على إسلامه من الاستبدال ، وقلة الفرق بينهما تكون في نظره أمنا مانعا ، لأن قلة الفرق بين القانونين تدبى عن قلة الحاجة إلى الاستبدال ، والإقدام إلى الاستبدال مع قلة الحاجة إليه ينبىء عن عدم المبالاة بمحافظته القانون الإسلامى حتى إذا انتهت قلة الفرق إلى عدم الفرق بالمرّة بين القانونين في المعاملة كما سبق ذكره فيما بين النكاح الشرعى والمدنى يكون سبب ترجيح ما هو أجنبي عن الإسلام كونه أجنبيا عنه ، فيكون كفرا بالإسلام وارتدادا عنه .

بقيت نقطة هامة في درس مسألة فصل الدين عن السياسة وهى أن من الناس من يتفق معنا فلا يجيز فصل الدين عن السياسة ، لكنه يخوّل حكومات المسلمين حرية تامة في وضع القوانين ويدعى أنه لا يوجد قانون يسنونه أو عمل يعملونه إلا ويسعه الإسلام ، لأنه

دين عام خالد وهو مذهب الأستاذ فريد وجدى بك الذى لا يرى حتى فى أعمال مصطفى كمال منفاة لدين الإسلام . وهذا رأى أسوأ من فصل الدين عن السياسة لكونه فصلا وإنكارا للفصل معا . ففيه فصل ومكر وفيه القضاء على الإسلام باسم الاسلام^(١)

[١] وقد قال « ا. د . انكلهارد » من سفراء فراسة فى تركيا فى مقدمة كتابه « تركيا والتنظيمات » « فى تاريخ إصلاحات الدولة العثمانية » :

« كان الغرض العام من التنظيمات تقريب الهيئة الاجتماعية الإسلامية إلى الهيئات الاجتماعية المسيحية التى عاشت منذ قرون بعيدة عنها معنى وسياسة . ولا شبهة فى خطورة ماهية المشكلات التى يتضمنها هذا المشروع ، فقد كان العامل فى وقف الإمبراطورية العثمانية فى موقفها بالقرون الوسطى الذى غمستها يوما عن يوم فى ظلام تلك القرون الكثيف والذى سينتج يوما من الأيام اندراسها التام ، بقاء الحكومة العثمانية منفردة فى خارج الهيئة الدولية الأوروبية . وكان السبب الحقيقى فى هذا الانفراد هو الدين .

« وفى الحقيقة أن الإسلام الذى قد كان مؤسس الحكومة العثمانية بقى حاكما مطلقا فوق الحكومة ناهيا . فقد كان القانون المدنى متجدا مع القرآن ، ولكون تشكيلات الأمة اشتبكت بالعقائد الدينية بحيث لا يمكن تفريق بعضها عن بعض كانت تشكيلات الأمة لا تقبل التغيير كالعقائد الدينية .

« فوجب لتحصيل الائتلاف الذى لا تستطيع تركيا الاستمرار على الاستغناء عنه ، إما إزالة الحائل فى البين بالمرّة أو تخفيف وطأته ، ومعناه إما أن تحول الحكومة من الروحية إلى الدنيوية بتخليصها عن تأثير القوانين الدينية كما وقع فى العالم المسيحى ، وإما أن تخلص بالترجيح عن الحدود والقيود الدينية من طريق تفسير العقائد الأساسية تفسيرا موسعا .

« وللاحتراز من الحالات الموجبة لاشتمزاز شعب جاهل متعصب لا يلبث أن يتفعل ويتأثر من كل شيء ، كانت الحكومة العثمانية اختارت الشق الثانى » .

فهذه الكلمة المنقولة من كتاب « ا. د . انكلهارد » الذى ألقه فى سنة ١٨٨٢م للبحث فى تاريخ انقلابات الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثانى وطبع ترجمته بقلم على رشاد بك إلى التركية فى سنة ١٩١٢ — تعلن ما كان يضرر المتفرنجون الأتراك أن يفعلوه فى الآونة الأخيرة بدين المسلمين ثم ظهر مع الانقلاب الكمالي اللاديني وما يضرره المتفرنجون العرب فى مصر وغيرها ولم يظهر تمامه بعد .

وتعلن أيضا ماهية مابنى عليه الأستاذ فريد وجدى بك مذهبه فى كون الإسلام يسع كل تفسير .

وبقرب من هذا، أولاً يبعد كل البعد، مسلك الشيخ محمد عبده الذى جعل جواب اتهام الأستاذ ذ فرح أنطون منشئ مجلة « الجامعة » عدم فصل الدين عن الحكومة فى الاسلام، بكونه سبب تأخر المسلمين ؛ إحالة التهمة على جود علماء الدين . وبالنظر إلى أن تعيب علماء الدين بتهمة الجود حدث فى الأزمنة الأخيرة التى حدث فيها الانهماك من متعلمى الشرق فى تقليد الغربيين باسم التجديد، وإلى أنه وُجد فعلاً فى الأمور التى أريد تقليدهم ، ما يخالف صراحة النصوص الشرعية كالسفور ومنع تعدد الزوجات .. فبالنظر إلى هذا يُعلم أن العلماء مهما لانوا والتزموا المرونة ما كانوا ليتملصوا فى نظر المجددين من وصمة الجود إلا بعد إباحة الخروج على أحكام الاسلام وبالاختصار إلا بعد فصل الدين عن الحكومة . فالأستاذ فرح أنطون منشئ مجلة « الجامعة » ومناظر الشيخ محمد عبده يعيب الاسلام بعدم كونه مفصولاً عن الحكومة ويحمل عليه سبب تأخر المسلمين والشيخ يهاجم على العلماء الجامدين فى الجواب عن اعتراض خصمه على الاسلام بعدم قبوله الفصل عن الحكومة، بدلاً من أن يهاجم على مبدأ الفصل ، فإن لم ينته جواب الشيخ إلى التسليم بدعوى خصمه فى فضل الفصل فهو منته إلى مايساويه ، لأن العلماء

= وامتياز هذا المذهب فى ضرب الرقم القياسى فى تفسير الإسلام يفهم من أن الإسلام أعلن إجماله بالمرّة فى تركيا مع إعلان الجمهورية اللادينية (لا ييك) قبل وصول تفسيره إلى هذا الحد الذى اختاره الأستاذ له .

وفى قول هذا المؤلف الفرنسى عن اتصال الحكومة العثمانية بالإسلام لحد كونه أى الإسلام مؤسس تلك الحكومة وبقائه حاكماً مطلقاً فوق الحكومة، وعن كون المقاومة لإسلام هذه الحكومة على طول عهدها، شغلاً شاغلاً لدول أوروبا المسيحية حتى إن تلك الدول لجأت إلى طرق الحيل بعد أن رأت عدم نفع الشدة فى المقاومة .. فى هذا نغز عظيم للدولة العثمانية المرحومة وإرغام للأستاذ محمد عبد الله عنان كاتب المقالة فى مجلة « الرسالة » قبل بضع عشرة سنين منكراً لاعتزاز الإسلام بالترك حتى يوم كانت دولة شاحنة . وكيف لا يعتز الإسلام بدولة يصفها المنكر نفسه بالشموخ وتشهد الدنيا باتصالها مع الإسلام اتصال الجسم مع الروح ؟

المتهمين بالجور ذنبهم في نظر المجددين يتلخص في نصب مراقبة من أحكام الشرع الإسلامي على أعمال الحكومة قائلين هذا جائز وذاك غير جائز ، غير متساعين معها في كل ما تفعله .

فيُفهم أن الشيخ كان يتوقع منهم أي من العلماء اجتهادا واسعا يسع كل رغبات المجددين المصريين حتى لا تبقى الحاجة إلى فصل الدين عن السياسة لإجابة تلك الرغبات . لكن المجتهد على حسب أهواء المجدد المصري لا يكون مجتهدا بالمعنى المعروف عند الفقهاء وإنما يكون مجتهدا عسريا كالمجدد الذي له أيضا في الإسلام معنى سام فحرف كما حرف المجتهد . وبالمعنى الأعم قليلا من ذلك المعنى السامي فالمجدد الإسلامي المصلح لا يكون همه التوسعة في الدين فقط بل قد يكون التشديد من التجديد . والذي يجب على المجدد مراعاته أن يكون التجديد في مصلحة الإسلام وأن لا يكون اجتهاده متضمنا لتشريع مستقل من جانب البشر بأن لا يستند إلى أصل ثابت بالتشريع الإلهي أو يخالف أصلا من تلك الأصول . فيجب أن لا يبعد عن البéal أن التشريع في الإسلام لا يجوز إخراجه عن كونه حق الله فيلزم أن يكون كل تشريع مرجعه إلى التشريع الإلهي ، وقد علمت مما كتبنا فيما سبق أن مراعاة ذلك مما يقتضيه العقل والعدل .

وكان الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة « المنار » كثير الشكوى مثل أسقاده من جور العلماء وشديد الطلب لفتح باب الاجتهاد ، مع أن الذين أقفلوا هذا الباب أقفلوه لئلا يدخل من لم يكن أهلا له ، وكأن طلاب الفتح يقولون ليجتهد من رأى نفسه أهلا له ، فلن لا يكن مجتهدا مصيبا يكن مجتهدا مخطئا وله أجر واحد ، مع أن هذا الأجر الواحد عند الخطأ والأجرين عند الإصابة كل ذلك مخصوص لمن حاز مرتبة الاجتهاد . أما من لم يقف عند حده وظن أن اجتهاده في أن يكون مجتهدا يجمله مجتهدا ، فله إثم الضال والمضل . وقد علمت أن غلط الشيخ رشيد وغيره في توسعة باب الاجتهاد يذهب إلى حد أن يعطى البشر حق التشريع وهو باطل من ناحية العقل والنقل ، أما العقل ففيا

قدمناه كفاية في ذلك ، وأما النقل فحسبك قوله تعالى « وإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ولكون التشريع أمرا فوق مرتبة الإنسان يقول الإمام الشافعي في ذم الاستحسان الفقهي « من استحسَن فقد شرَّع » والقائلون بالاستحسان لا يسلَّمون بكونه تشريعا فلوسلِّموا لاتفقوا مع مانعيه ، وقد علمت أيضا عدم صحة استدلال الشيخ رشيد على وجود حق التشريع للبشر بكون الإجماع حجة شرعية^١ .

ومع أن الشيخ رشيد الذي هو تلميذ الشيخ محمد عبده من المتوسمين في فتح باب الاجتهاد ففضيلة الأستاذ المرافي شيخ الجامع الأزهر الذي هو أيضا على ما سمعته من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، أكثر توسما من الشيخ رشيد ، حيث أجاز في مقاله التي نشرها في « السياسة الأسبوعية » و « الأهرام » قبل مايقرب من عشرين سنة ترجيحها لقراءة المصلين الأعاجم القرآن على لغاتهم والتي انتقدت أنا هذا الرأي عليه في كتابي « مسألة ترجمة القرآن » ، أجاز في تلك المقالة أن يكون المجتهد في الكتاب والسنة غير عارف باللغة العربية فيستنبط الأحكام من التراجم . فهو يجوز كون المجتهد في القرآن مقلدا لترجمته في فهم معانيه . ومن الغريب المتناقض أن فضيلة الأستاذ يسلم في مقاله بأن ترجمة القرآن ليست بقرآن ، فكيف إذن يكون الاجتهاد في الترجمة واستنباط الأحكام منها اجتهادا في القرآن واستنباط الأحكام منه ؟^(١)

والشيخ صاحب المنار لا يجوز الاجتهاد لغير العارف باللغة العربية فهو متمصب للعربية كأستاذ محمد عبده المتمصب لها إلى حد اعتبار العربية والإسلام شيئا واحدا ، وفضيلة

[١] ثم إن فضيلة الشيخ لا يتنبه للتناقض بين كونه حريصا على فتح باب الاجتهاد في الدين الذي لا يخلو عن اختلاف المجتهدين وكونه قد قرأ فيما سبق منا على أئمة الفقه المختلفين فيما بينهم ، قوله تعالى « إن الدين فرقا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شئ » .

الأستاذ الراغب متساهل في العربية إلى حد أنه لا يوجب القراءة العربية في الصلاة على المسلمين الأعاجم ولو كانوا قادرين عليها . ولحق أن القرآن عربي والإسلام دين عام للبشر ولا منافاة بين عموم الإسلام وعربية القرآن كما زعمه الأستاذ فريد وجدي بك ، وهذا الأخير يعد الترجمة قرآنا .

والشكاية من جود العلماء التي واظب عليها الشيخ محمد عبده وحيثه هذه الشكاية إلى الكتاب المصريين ، ما هي إلا تسويل من الغربيين يرجع إلى تعيير المسلمين باثبات على العمل بالقوانين المأخوذة من كتاب الله وسنة رسوله ، فراد أول الشاكن وهو الغربيون الأجانب عن الإسلام من جود المسلمين هو هذا الثبات في ارتباطهم بالقوانين الدينية ، ومعنى هذا أن الجود الذي يشكى منه ليس جود علماء الإسلام بل جود الإسلام نفسه ، فما دامت أي محكمة من محاكم البلاد الإسلامية تعمل بشيء منصوص عليه في القرآن والحديث ولا تستطيع تغييره لكونه منصوصا عليه في الإسلام ، فالسلمون وعلماءهم لا يتخلصون في نظر الغرب من وصمة الجود . ولا يدرى الشيخ محمد عبده أصل هذه الشكاية ولا أي شيطان أوحاها إليه وهو يؤيد بها دعوى أعداء الإسلام ولا يقدر على إنقاذ علمائنا من عيب الجود مهما أكثر فيهم المجتهدين حتى يجعل من كل مسلم مجتهدا ، مادامت ربة الإسلام في أعناقهم .. وإن كان يدرى فالمصيبة أعظم .

وقد سمعت من صديق مصري أن الشيخ رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده كتب في تفسير قوله تعالى « ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب إذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب ونقطعت بهم الأسباب وقال الذين اتبعوا لو أن كنا كنة فنتبرأ منهم كما تبراؤا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار » : إن هذه الآيات تنطبق على مقلدي أئمة المذاهب الأربعة كما تنطبق على المشركين ، فيتبرأ الإمام أبو حنيفة يوم

القيامة من أتباعه الأحناف وكذا الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد يترأون من أتباعهم المالكيين والشافعيين والحنابلة. وأصاب الصديق أن ما كتبه الشيخ رشيد كان موعزا إليه من أستاذه الشيخ محمد عبده . وإني أحذر قارئ أقوال كل من الشيخ التلميذ والشيخ الأستاذ وفيها هذا القول في تفسير هذه الآيات ، أن يتلقوها بالقبول ويتبعوها فيها فيقبر آمنهم يوم القيامة بل يكونوا مشركين كاتباع الأئمة الأربعة رضى الله عنهم وعن أتباعهم ، لأن انطباق قوله تعالى « ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله » على أى طائفة من الناس ^(١) معناه كونهم مشركين بالله وبعضه كونهم لا يخرجون من النار كما نص عليه آخر الآية .

وسمعت أيضا من ذلك الصديق أن الشيخ محمد عبده كان مستشارا بمحكمة الاستئناف وكان هذا المنصب قد عرض على بعض علماء الأزهر الكبار فلم يقبلوه رغم ضخامة مرتبه بالنسبة إلى مراتب الأزهريين في ذلك العهد ، لكون محكمة الاستئناف تحكم بالفوائين الفرنسية ، فلما تولى الشيخ مقام الإفتاء بالديار المصرية احتفظ لنفسه بمنصب المستشارية ، فقال القائلون يومئذ : شيخ يفتي هنا بقانون الشرع وهناك بقانون فرانسة . وأنا أقول : لا غرو في ذلك فإن الشيخ لم يكن من العلماء الجامدين وفوق ذلك فإنه مجتهد خوله اجتهاده أن يجمع بين العمل بالقانون الشرعى والقانون الفرنسى !!

[١] نعم ، نحن نعرف أن تهديد المقلدين بهذه الآية لم يتكره الشيخ رشيد فقد رأينا الحافظ ابن عبد البر يوردها في باب ذم التقليد من كتابه « جامع بيان العلم وفضله » وهو خطأ قد يوقع بعض أهل الحديث في مثله ضعف الفقه . فإن كان الشيخ التلميذ أو أستاذه اعتمد عليه فقد قلد المخطئ في حين أنه يذم التقليد مطلقا ، والحافظ بن عبد البر نفسه صرح في ذلك الكتاب بإجماع العلماء على جواز التقليد للامة مع أن الآية التى أوردتها في ذم التقليد إن كانت منطبقة على تقليد أئمة المذاهب الفقهية المعروفة ، انطبقت على تقليد العامة أيضا الذى صرح نفسه بالإجماع على جوازه ، وهو تناقض ظاهر .

لكنه ظلم وحرام على اسم الدين والعلم والفضيلة والمدالة والأمانة أن يكون الشيخ محمد عبده المفتي ودار الفتوى الإسلامية بما أنزل الله والحاكم في محكمة الاستئناف بغير ما أنزل الله ، إماما حائزا لرتبة الاجتهاد في الإسلام كما حازها الإمام أبو حنيفة النعمان الذي مات في السجن ولم يسوغه ورعه أن يتولى القضاء الشرعي في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور .. وكما حازها الإمام مالك والشافعي وأحمد ... حرام وظلم عظيم أن يكون الشيخ محمد عبده الذي خفي عليه بطلان التسلسل في الملل توقف إثبات الواجب على إبطاله كما سبق في أواخر الباب الثاني من هذا الكتاب ، ولم يصب في تحديد محل النزاع بين المذاهب ومسألة أفعال العباد الشهورة كما يظهر مما كتبه في « تحت سلطان القدر » ص ٣٣ و ٣٦ وكل واحد من الخطأين لاسيما الأول عظيم إلى حد أنه يكفي في إسقاطه عن رتبة الإمامة في العلم ، كما أن جمعه بين المحكمتين وموازنته لقامم أمين في فتنة السفور يسقطه عن رتبة الأمانة في الدين .. حرام وظلم أن يكون هذا الشيخ وتلميذه الشيخ رشيد رضا المستهين بمعجزات الأنبياء التي أشاد القرآن بذكرها ، استهان بها فمدها شبهة لا معجزة وقال إنها موجودة في زماننا ككل زمان مضى وإن المفتونين بها هم الخرافيون من جميع الملل . قال هذا فيما كتبه دفاعا عن كتاب هيكل باشا الذي ألفه في حياة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأخلقه عن المعجزات المنسوبة إليه في كتب السيرة وكتب الحديث وقد صرح في طبعته الثانية التي ذكر فيها دفاع الشيخ أيضا ، برفع الثقة عن جميع تلك الكتب ، كما أصر على إنكار معجزة شق القمر ولم يمسأ بالأحاديث الواردة فيها والتي أخرجها أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه وأبو نعيم والحاكم والبيهقي عن علي وابن مسعود وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وابن عباس وأنس .. هذا الشيخ الذي هذا ورعه وعدله وأمانته ، أما شذوذه واستهتاره والتأويل فيفهم من كونه ادعى

أن قوله تعالى « انشق القمر » لا يدل على انشقاق القمر وأن معناه « ظهر الحق » وقد سبق بحث كل ذلك^(١) .. هذا الشيخ وأستاذه وفضيلة الشيخ المرافي الذي لم ير صلة علم الفقه بالدين^(٢) ولا صلة الدين بالعلم^(٣) ولا من اللازم لمستنبط الأحكام من القرآن أن يعرف اللغة العربية^(٤) ولم يفهم أقوال الفقهاء الأحناف المانحين عن الصلاة بتراجم القرآن للقادرين على قراءة القرآن العربي فالتبس عليه القدرة على القراءة بالقدرة على فهم المعنى التباسا ظاهرا فاستمد من أقوالهم في فتواه الباطلة عن مسألة ترجمة القرآن .. ولم يتنبه للتناقض بين كونه حريصا على فتح باب الاجتهاد في الدين الذي لا يخلو من اختلاف المجتهدين وكونه قد قرأ فيما سبق على أئمة الفقه المختلفين فيما بينهم قوله تعالى « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » وفهم من البيت القائل :

لم يمتحن بما تعي العقول به خرصا عليا فلم ترتب ولم نهم

أن البوصيري صاحب « البردة » من المنكرين لمعجزات نبيينا صلى الله عليه وسلم الكونية غافلا عن آياته الأخرى في القصيدة نفسها الناطقة بالمعجزات المذكورة .. حرام أن يكون هؤلاء المشايخ الثلاثة ورابهم الأستاذ فريد وجدى مدعى كون الإسلام يسع كل تأويل في نصوصه حتى ما يناق ويناقض صراحة تلك النصوص ويأتلف بكل قانون تسفه الحكومات حتى القوانين التي أخذتها حكومة مصطفى كمال في تركيا من

[١] وسبق الكشف عن أصل هذه الأمراض المزمنة المستولية على عقول المتأخرين العصريين بمصر وعقول الراكنين إليهم من علماء الدين ، وهو استحالة وقوع ملايقله العلم المادى من الحوارق الكونية المخالفة لقوانين الطبيعة وسبق الاشتغال أيضا في أول الباب الثالث من هذا الكتاب بمعالجة هذا الداء المضال .

[٢] راجع ص ٤٢٥

[٣] راجع ص ١٠١

[٤] كما يظهر من مراجعة كتابي « مسألة ترجمة القرآن » ص ١٢ والذي لا يفهم أقوال الفقهاء

في تلك المسألة حتى الفهم فضلا عن أن يكون مجتهدا مثلهم وهو يظهر من مراجعة ص ٢٣ — ٢٧

السويسرة أو ابتدعتها لمحاربة الإسلام نفسه والتمسكين به ... يسع الإسلام في زعمه كل ذلك لكونه ديناً عاماً خالداً .. وهو أشجع المجتهدين وأشدّهم .. حرام عليهم أن يكونوا نماذج أبطال العلماء الفاتحين لباب الاجتهاد^(١) .

والحق أنه لا مندوحة من أن يكون جمهور المسلمين مقلدين في فروع أحكام الدين، وهم أكيس من أن يترددوا في تعيين من يكون خيراً لهم أن يقتدوا به، أمن هؤلاء الأئمة الأربعة الأولين أم من هؤلاء الأئمة الأربعة الجدد ؟ .

وأما العلماء فقد عرفت حال الذين يرون أنفسهم في آخر الزمان أهلاً للاجتهاد منهم . ففهمنا أمور ثلاثة نحن نأبأها ونجعل اجتنابها أساس الاجتهاد في الإسلام ونرى المتوسمين لا يحذرونها وهي الذهاب إلى حد أن يكون المجتهد مشرعاً أو إلى أن يكون مجتهداً من ليس أهلاً للاجتهاد أو إلى أن يفسر النصوص بما لا يحتمله . والنقطة الأولى التي تعد عيباً على الإسلام عند أعدائه وعند مقلديهم من المسلمين الغافلين ، أكبر مزية يفوق بها الإسلام غيره من الأديان .

وأنا الذي ظهرت في هذا الكتاب بمظهر المجتهد في كثير من المسائل المتعلقة بأصول الدين المبنية على الأدلة العقلية أو على فهم المعاني من النصوص ، لا أجتري على ادعاء قدرة الاجتهاد لنفسى في فقه الإسلام مع كون كل من المصيب والمخطئ في اجتهاده في الفروع ينال الأجر ولا يذله المخطئ في اجتهاده في الأصول على المذهب المختار . وسبب هذا الفرق ليس إلا أن الاجتهاد في الفروع أى الفقه أكبر مزية وأصعب منالاً ، حتى إذا حاز الرجل تلك المرتبة فله الأجر فيما أصاب وفيما أخطأ وإن كان أجر المجتهد المخطئ نصف المصيب . والذين يطمحون إلى رتبة الاجتهاد من العلماء المعاصرين هم

[١] وإن شئت فالحق بهم فضيلة الشيخ شلتوت الذى هو أنشط المجتهدين في الزمان الأخير وأشطهم عن الإصابة .

الذين يكون جل رؤوس أمواهم الخطأ والخطل في درس المسائل فيحاولون أن يمددوا من الأئمة المجتهدين فلا يضرهم الخطاء بل ينفعهم ولو بنصف ما ينفع الصواب، فلذلك نراهم لا يخافون أن يخطئوا .

الظانون من علماء الزمان بمصر منذ عهد الشيخ محمد عبده أنهم بلغوا رتبة الاجتهاد إن أصروا على ظنهم هذا فإن أدعوا الدائشين من تلامذة الشيخ وورثة أفكاره إلى الامتحان ثم أقول إن المجتهد الذى يستعمل مقابلا للمقلد نوعان مجتهد فى الأصول ومجتهد فى الفروع كما أن المقلد نوعان مقلد فى الأصول ومقلد فى الفروع وإن المجتهد فى الفروع - ويقال له الفقيه أيضا - أعلى رتبة من المجتهد فى الأصول الذى يطلق عليه المستدل فى الغالب كما أن المقلد فى الأصول أدنى مرتبة من المقلد فى الفروع حتى وقع الخلاف بين العلماء فى صحة إيمانه .

وبالنظر إلى هذا التقسيم فالتقليد الذى ينبغى لكل مسلم أن يترفع عنه لكونه خطرا على إيمانه هو التقليد فى الأصول . أما التقليد فى الفروع الذى هو ضرورى للامة فلا يستطيع أن يترفع عنه علماء الزمان ولا سيما المدعون منهم الاجتهاد . بل لا أظن هؤلاء المدعين إن دعوتهم أولا إلى التبرؤ من التقليد فى الأصول الذى هو أخس نوعيه .. فكيف يمكنهم إثبات وجود الله قبل كل شيء بالنظر إلى كونهم متطفلين على هواة العلم الحديث الذى لا يمتد إلا بما ثبت وجوده بالتجربة الحسية وإلى كون أولئك الهواة مستخفين بالأدلة العقلية والمنطقية كما سبق نقل هذا الاستخفاف صراحة فى مقدمة الكتاب من الدكتور هيكل باشا والأستاذ فريد وجدى . وسبق أيضا أن هذا الأستاذ الذى هو لسان الأزهر الناطق يختار على رأى ومسمع من علماء الأزهر إرجاء إثبات وجود الله إلى أجل غير مسمى من البحوث النفسية الجارية فى الغرب .. والله الذى سيثبت وجوده عند هؤلاء الأساتذة فى المستقبل ثبوتنا علميا هو العالم متى يكون ذلك الإثبات العلمى المنتظر .

فهم إن كانوا يؤمنون بالله اليوم يؤمنون مقلدين لأهل العلم القديم الذين يثبتون وجود الله بأداته العقلية المنطقية ونحن نعتبر هؤلاء الأساتذة ومعهما علماء الأزهر الراضون بالأستاذ فريد وجدى بك لسانا لهم ، مقلدين لأهل العلم القديم لامستدلين بما يستدل به أولئك العلماء ، لسببين الأول كونهم متفقين مع الكتاب المعصرين فى الاستخفاف بالعلم القديم وأداته العقلية المنطقية ، وثانى كونهم فى العلم القديم أتباع الشيخ محمد عبده الذى ينكر بطلان التسلسل بجميع أنواعه وفيها تسلسل العلل الممكنة الذى يتوقف إثبات الواجب على بطلانه ، على الرغم من أن الشيخ منكر لهذا التوقف أيضا وهو مخطئ فى كل ذلك خطأ عظيما كما بيناه فى مواضع من هذا الكتاب . فأتباع الشيخ الأزهريون عاجزون عن إثبات وجود الله سواء كان بواسطة العلم الحديث أو بواسطة العلم القديم ولهذا رضوا بتسويق هذا الإثبات من الأستاذ فريد وجدى إلى اكتشافات البحوث النفسية الجارية فى الغرب ولم ينكروا عليه .

إن فصل الدين عن السياسة كان أول من أثاره مبدئيا وجاهر بالدعوة إليه الأستاذ على عبدالرازق بك (باشا) حيث ألف فيه كتابا سماه «الإسلام وأصول الحكم» ونشره ، وكان يومئذ قاضى المنصورة الشرعى فأدى نشر هذا الكتاب إلى قطع صلته بالأزهر ، وإن كان مبدأ الفصل قد أُعمل به فى مصر وقطع شأوا من العمل مبتدئا من يوم تجريد الوزارة المصرية عن العضو الشرعى المسمى شيخ الإسلام والذى يكون جميع الحل والمقد الصادر عن مجلس الوزراء موقوفا على موافقته ، وبلى كرسيه فى المجلس مقعد الرئيس متعينا للنيابة عنه عند غيابه ، ومقامه مرجع المحاكم الشرعية فضلا عن الفتين ، بل محاكم البلاد كلها . غير محكمة الجراء والتجارة حيث يكون القاضى الشرعى رئيس محكمة الحقوق أيضا العاملة بقوانين الشريعة الإسلامية .

هذا ما وقع فى تركيا ودام إلى الانقلاب اللادبنى الحديث الذى ظهرت مقدماته فى حكومة حزب الاتحاد والترقى وتم فى عهد الكماليين ، وإنما كان يتقدمه فصل المحاكم

الجزائية فقط عن المشيخة الإسلامية ، المحدثه بعدمراجعات مزعجة من الدول الكبيرة المسيحية ، ومثلها في الحدوث محكمة التجارة . فكانت هذه المشيخة تمثل أكبر وزارة وأوسع دائرة حكومية تعادل مشيخة الأزهر شعبةً من شعبها مختصة بالإشراف على المآهد الدينية ، وبالنظر إلى هذا فشيوخ الأزهر لا يحاوز مستوى سلطته الحكومية مستوى مدير الجامعة ، وإكباره باسم شيخ الإسلام كما يقع من بعض المتحمسين أو اعتباره ومرتبة الوزراء بل تفضيله على بعضهم ، إكبار مصطفى كمال لا مبرر له مما يدخل في اختصاصه من السلطة الحكومية ، إلا كون مرتبه أكبر من مرتب الوزراء ، وهذا مما يدل على كون مصر لا تنكسر غير المنفعة المادية ، وكان صديق الأستاذ الكبير عبد الدين الخطيب قالى وأتأقرب المهدي بزول مصر : « يوزن علم العلماء في الأزهر بمقدار ما يتقاضى من المرتب الشهري فيعتبر أعلم الناس أكثرهم مرتبة^(١) » .

أما استقلال مشيخة الأزهر عن الوزارة وارتباطها بالملك فلا يصح مبررا لإكبارها كأحد موظفي القصر ، وقد مر زمان على مصر أريد فيه ذلك ارتباط شيخ الأزهر بالملك وجعله مربوطا برئاسة الوزراء حتى ان فضيلة الشيخ المراغي نفسه اختار فيما مضى الرابطة الثمانية ، فهذا المنصب يتردد بين أن يكون من الوظائف الداخلة تحت أمر جلالة الملك أو تحت

[١] لا يكون إعظام مقام رجل ديني بالتسمية والكلام ولا بتقديمه في الجامع والمجالس ، فكل بلاد أخذت حكومتها تنفصل وتبتعد عن الدين فقام الرئاسة الدينية فيها تتخفص وتتصاغر على حسب ذلك الانفصال والابتعاد إلى أن تنتهي الحال إلى ما انتهت إليه في تركيا الجديدة اللادينية . أما ابتعاد رئيس الدين نفسه عن الدين ساعيا إلى هدم أصوله وقواعده القديمة التأسيسه كما وقع في عهد مشيخة الأستاذ الأكرم المراغي وكان يبدى ما أضمره نحو قوانين الإسلام في ملاسبات شتى ، منها كلامه مع وفد الشبان العراقيين المنشور في الأهرام ٢٨ فبراير ١٩٣٦ : « إن من ينظر في كتب الشريعة الأصلية بعين البصيرة والحلق يجد أنه من غير العقول أن تضع قانونا أو كتابا أو مبدأ في القرن الثاني من الهجرة ثم نحى بعد ذلك فتطبق هذا القانون في ١٣٥٤ هجرية » - ففى أفضح مما تنتهى إليه الحال في تركيا .

أمر رئيس الوزراء وتفهم درجته على تقدير ارتباطه بالقصر من درجته على تقدير ارتباطه بخارج القصر ، ولا يقاس قطعا بمنصب المشيخة الإسلامية التي لمن تولاها مقعد ممتاز في مجلس الوزراء مع الاتصال المباشر بالسلطان مقترنا اسمه باسم رئيس الوزراء الملقب بالصدر الأعظم على أن يكون نصيبهما خاصة من حقوق السلطان المنصوص عليها في الدستور . وقد كان الروتوكول في الدولة العثمانية يقدم الصدر الأعظم على خديو مصر كما ذكر في مذكرات أحمد شفيق باشا ، وأهل شيخ الإسلام كذلك .

ليس المقصود هنا المباحة بالموازنة بين الدرجات لاسيما درجة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام المنتقلين إلى تاريخ العهد القريب مع الخلافة الإسلامية ، وإنما المقصود التنبيه على أن منصب الرئاسة الدينية بمصر أقيم في خارج السلطة الحكومية بمكان ضئيل محدود لا يسمع منه صوت في سياسة الدولة وفي محافظة معالم الإسلام غير صوت الدناير . نعود إلى الأستاذ علي عبد الرازق بك وكتابه الذي ألفه حين كان قاضيا شرعيا بمدينة المنصورة وأراد بتأليفه تأييد ما فعله مصطفى كمال في تركيا من إلغاء الخلافة ، وإن لم يصرح في كتابه بهذا التأييد . وكان المدافعون الترك عن فتنة الإلغاء يقتصرون في نقد الخلفاء وتزييف الخلافة على التكلم في ما بعد عهد الخلفاء الأربعة الراشدين على الأقل ، فابتدأ الأستاذ قاضي المنصورة التزييف من خلافة أبي بكر مدعيا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن له حكومة حتى يكون أبو بكر خليفة فيها ، وإنما كانت له نبوة وهي لا تقبل الخلافة ، قال المؤلف عما له صلى الله عليه وسلم : « رسالة لاحكم ودين لادولة » أما تلقيب أبي بكر من الصحابة بخليفة رسول الله وعدم إنكار أبي بكر ذلك اللقب فيقبله المؤلف على أنه تعبير مجازي مستعمل في معنى الزعامة على المسلمين المنتقلة إلى أبي بكر بعد وفاة رسول الله ، لا الخلافة بالمعنى الصلطي المتضمن للرئاسة الدينية . نزع الأستاذ علي عبد الرازق بك الدين من حكومة أبي بكر لينزع منها الخلافة حتى قال ص ٩٠ « طبيعي ومقول إلى درجة البدهاة أن لا توجد بعد النبي زعامة

دينية ، وإنما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك فإنما هو نوع من الزعامة جديد ،
ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين ، هو إذن نوع لادينى .

« وإذا كانت الزعامة لادينية فهى ليست شيئا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية
والسياسية زعامة الحكومة والسلاطن لا زعامة الدين . وهذا الذى قد كان » .

اجتهد الأستاذ قاضى المنصورة الشرعى فى تبرير حكومة مصطفى كمال بعد تجردها
عن الخلافة والدين ، بتغويل حكومة أبى بكر إلى درجة حكومته واعتبارها حكومة
لادينية مثل حكومته كما تراء فى نص كتابه . ويترتب على هذا أن يكون حكومة الترك
قبل مصطفى كمال التى لم تتجرد عن الصبغة الدينية أقرب إلى الدين من حكومة أبى بكر .
ولا يخفى على أحد أن كلا من هذا اللازم ومازومه فرية ما فيه مرية . لكن الأستاذ
أعقل من ادعاء أن يكون أبو بكر معادلا لمصطفى كمال فى التباعد عن الدين ولأن يكون
ملوك الترك المسلمون من آل عثمان وغيرهم أقوى صلة بالدين وأقرب إلى الله من حكومة
أبى بكر . ومن أجل هذا لا أود أن أتعدى فى نقد مدعىات الأستاذ حدود ما يمكن
أن يكون مراده منها تحريا للحق والصالح .

فهو يريد قطع صلة الحكومات أية حكومة كانت بالدين على معنى أنها تنفصل
بطبيعة موضوعها وغايتها عنه . فأى أمة أو ملك خلعت حكومتها بالدين وجعلتها خلافة
عن رسول الله فقد أخرجتها عما وضعت له وإن كان بعض الملوك تكلف فأراد تحلية
حكومته بصبغة الدين توها منه فيها تقوية حكومته وإعلاء قدر مقامه فى عيون الناس .
وإن اختارت أمة هذه الصبغة لحكومتهم توها منهم فى ذلك تقوية دينهم فالدين للشعب
والسياسة للحكومة ، ولا علاقة لها بالدين إلا بأن يكون رجال الحكومة أيضا متدينين
فى حالاتهم الشخصية مثل الشعب الذى يمثلونه . والمقصود من هذا الفصل بين الحكومة
ودين الشعب تحرير المتولين للأعمال الحكومية عن التقيد بالقيود الدينية ليكونوا أحرارا
فى العمل بما يرون فيه نفع الدولة والأمة ، فهذا التفريق بين الدين والدولة رعا ينفع

الدولة والأمة ولا يضر الدين في شيء ، فليسكل منهما عالم غير عالم الآخر . هذه غاية ما يمكن أن يكون مراد الأستاذ ويكون مع ذلك معقولا في إرادته .

وأنا أقول بعد التنبيه على إنه أعقل من أن يكون مراده في تقدير حكومة أبي بكر حكومة لادينية ، كذا وكذا : إنه لا بد من وجود نقص في تفكير الأستاذ أو على الأقل في غيرته على الدين ، حيث لا يفهم ما في فصل الدين عن الدولة من ضرر بالغ للدين أو لا يبالى بهذا الضرر إن كان يدعو إلى الفصل على الرغم من فهم ذلك ، فهل هو لم يفهم إلى الآن ما حدث في تركيا بعد إلغاء الخلافة وفصل الدين عن الحكومة من ابتعاد المجتمع عن الإسلام تبعاً لابتعاد الحكومة ، أو فهمه ولكن تجاهل له واستمر على إكبار محدث هذا الانقلاب في تلك البلاد ، وعده نهوضاً حقيقياً لها وتغنى مثله لمصر ولو كان هذا التنبؤ مخفياً في قلبه لم يعلنه بعد كما تنهأ وأعلمه الأستاذ فريد وجدي ؟ (ص ٣٦٨ جزء أول) فهذان الاحتمالان لا يبعد من الأستاذ مؤلف كتاب « الإسلام وأصول الحكم » القائل (ص ٣٧ - ٣٨) في مقالاته على الجرائد بمناسبة مسألة ترجمة القرآن المحدث في تركيا السكالية للاستغناء بها عن القرآن العربي :

« هل كان في شيء من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التي كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء . بل تلك الأصنام يحركونها والحيوانات يسخرونها . ثم ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر التي نزعَتْ عنها ربة الخلافة وأنكرت سلطانها وعاشت وما زال يعيش كثير منها بعيداً عن ظل الخلفاء وعن الخضوع الوثني لجلالهم المزعوم ، أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت وشؤون الرعية عطلت - أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ، وهل جفقتهم رحمة الأرض والسماء لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا .

بانوا فما بكت الدنيا لمصرهم ولا تعطلت الاعياد والجمع
« معاذ الله لا يزيد الله جل شأنه لهذا الدين الذي كفله له البقاء أن يجعل عزه

وذله منوطين بنوع من الحكومة ولا بصنف من الأمراء ، ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ولا تحت رحمة الخلفاء ، الله جل شأنه أحفظ لدينه وأرحم لعباده .

أقول ، ولا أكنتم شديد أسفى من كون الأستاذ المؤلف قد أتى فى الجمل الأخيرة المنقولة عن كتابه بالمثل الأعلى من كلمات حق أريد بها الباطل : إن الخليفة فى عرف الناس يطلق على واحد يمتاز بين ملوك الاسلام ، فهو لقب يخوّل إليه من جانب المسلمين فى أقطار العالم أو يرثه من أسلافه المنتهين إلى أبى بكر الصديق ولا يجوز تعدده وإن جاز انتقاله من أسرة إلى أسرة ومن قوم إلى قوم كالخلفاء الأمويين والعباسيين والممانيين . هذا هو الخلافة فى عرف الناس والى يظن الناس أنها المقصودة من إلقاء مصطفى كمال وتحييد الأستاذ المؤلف هذا الإلقاء ؛ لكن الخلافة الحقيقية عندى والمقصود هناؤها من الملغين فى تركيا والتؤيدى لأفعالهم من خارج تركيا ، هى الخلافة عن رسول الله صلى عليه وسلم فى تنفيذ ما أتى به من شرعة الإسلام ، وهذه الخلافة توجد فى جميع الحكومات الاسلامية المستجمة اشراطها على قدر الإمكان وإن كان المرف العام جاريا على تخصيص واحدة معينة من تلك الحكومات بها ، لأنه إذا كانت هناك حكومة مع المراجعة اشراط الحكومة الإسلامية ووظائفها فلا جرم توجد فيها النيابة التى ذكرنا وهى عبارة عن الخلافة بمينها . فاللازم فى تحقق الخلافة اتباع الحكومة لقواعدها الإسلامية ، فىكون اتصاف حكومات الإسلام بالخلافة واستحقاق صاحب الحكم فيها بلقب الخليفة ، على قدر ذلك الاتباع . وهذه الخلافة لا تكنسب باعتبار المتبر كالأورائة والتوجيه من قبل شخص أو جماعة ، ويجوز تعدد الخليفة بهذا المعنى الحقيقى على قدر تعدد الحكومات من هذا القبيل ، ولا يكون امتياز الخلافة بالمعنى السابق المعروف على الخلافة بالمعنى الثانى الحقيقى إلا فى كون الأولى سلسلة متصلة الإسناد بالخليفة الأول المتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم ومبروكة من هذه الناحية ، ومع هذا فقد يكون ما ذكرنا من الخلافة بالمعنى

الثانى أصح وأفضل من الخلافة بالمعنى الأول بالنظر إلى اختلاف أشخاص الخلفاء فى تحقيق معنى النيابة عن رسول الله فى أنفسهم .

قلنا إن الخلافة بالمعنى الثانى الحقيقى هى المقصودة بالإلغاء فى ضمن إلغاء الخلافة بالمعنى الأول الرسمى ولاسيما المقصودة من تحييد الإلغاء بتأليف كتاب الأستاذ المؤلف ، لأن فصل الدين عن السياسة الذى يدعو إليه هذا التأليف حاصل فى إلغاء هذه الخلافة بالمعنى الثانى الحقيقى النبئى عن اتباع الحاكم فى حكومته لقوانين الإسلام ومتفق مع ما يرى إليه الملئى ومؤيده فى كتاب ألفه ، من تحرير الحكومات من التقليد بقيود الشريعة الإسلامية ، ولا شك فى مضرة هذا الرئى وذاك التحرير بالدين . لكن المؤلف يتمزى بوجود خلفاء فى تاريخ الإسلام لم تنفع حياتهم الإسلام وما ضره موتهم ، ويمتس على القارىء أمر الخلافة الحقيقية المقصودة من الإلغاء بالخلافة الرسمية الشككية . وقد اعتمد فى هذا التشويش على أن الخلافة التى ألغيت فى تركيا كانت هى تلك الخلافة الرسمية المنتقلة من السلف إلى الخلف والتى لا يستفيد الدين من وجودها كما لا يخسر من عدمها على ما هو المشهود فى كثير من الخلفاء . لكن هؤلاء الخلفاء الرسميين وحكوماتهم إن لم يكونوا نافعين للدين ما كانوا ممنوعين من أن يخدموه ويخدموه ، وبعد إلغاء الخلافة فى تركيا مع إبقاء الحكومة أصبحت الحكومة المفترقة عن الخلافة مفترقة عن الدين أيضا ، كأن الذين ألغوا الخلافة ألغوا معها الدين ولا شك فى الغائهم دين الحكومة إن لم يكن دين الأمة ، ومؤلف الكتاب نص على الاعتراف بهذا الإلغاء أى إلغاء دين الحكومة وأيده حتى بدعوى أن حكومة أبى بكر الصديق رضى الله عنها كانت أيضا لادينية ، وحسب الأستاذ هذه الدعوى قاضية على كتابه قبل قضاء الناقدين .

فإن كان له دعوى أخرى قائلة بأن لادينية الحكومة لا تنافى ديانة الأمة لخالة تركيا الحاضرة لانصدقه فى دعواه . والتردد فى كون معالم الإسلام أخذت تندرس فى

تركيا التي استتبع إلغاء الخلافة فيها إلغاء الدين حتى مُنع السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج وسدت المحاكم الشرعية والمعاهد الدينية واستبدل الفكاك المدني بالفكاك الشرعي والحروف الأفرنجية بالحروف العربية وعمد بذلك إلى قطع صلة الترك بالتاريخ الذي سبق لها في الإسلام مهما كان هذا التاريخ مجيدا وعنى بتنشئة أبنائها المتعلمين نشأة لادينية وبمقدم ذكر اسم الله جل شأنه في الألسنة الرسمية ولم يسمح للصحف أن تنشر مقالات دينية ولو رداعلى مقالات الاعتداء على الدين ... تردد لا يناقش من تمسك به مثل التمسك بالكفر العنادى. والسبب في انهيار دعائم الدين في تركيا بعد إلغاء الخلافة وجعل فصل الدين عن الحكومة من لوازم ذلك الانفاء ، ظاهر مثل ظهور المسبب الذي هو وقوع ذلك الانهيار نفسه في تلك البلاد وفي غيرها إذا حذت حذوها في مبدأ الفصل ، لأن الدين والحكومة إذا افرقتا تغلبت الحكومة التي لا تفارق السلطة والسياسة ويفقدما الدين ، على الدين ، لأنهما إذا افرقتا فالسلطة التي في جانب الحكومة تجعل الدين المفقود عن الحكومة تحت رحمة الحكومة ، إن شاءت أكرمته وإن شاءت أهانتة ، ولنقل : فإن كانت حكومة عاقلة مؤمنة بالدين على الرغم من انفصال الدين عنها وتحريها عن ربقته ، تختار الشق الأول وفيه ما ينافي كرامة الدين من حيث أنه يعيش محميا ، في حين أن مصر التي هي وطن المؤاف لا ترضى أن تكون تحت الحماية ، على أن الحكومة لو كانت عاقلة مؤمنة بالدين لما فصلت الدين عن نفسها وفصلت أن تعمل تحت سلطة الدين عندما كانت الأمة تحت سلطتها. وإن كانت حكومة غير مؤمنة تشن على الدين حربا عوانا مضمونا لها الغلبة في تلك الحرب لكون السلطة بيدها في حين أن الدين أعزل من ذلك السلاح الخامس .

اضطرنى الأستاذ المؤلف إلى إيضاح ما هو مستغن عن الإيضاح إذ لست أنا في حاجة إلى إثبات وقوع الدين المجرد عن السلطة عند فصله عن الحكومة ، في موقف العاجز المهان ، بعد أن رأى الناس خروج الخليفة عبد المجيد المجرد عن السلطة

والذى أطرى كثير من كتاب مصر هذا الموقف له وأسرف في إكباره قبل خروجه من تركيا في منتصف الليل ، بناء على أمر جاء من أنقرة إلى مدير البوليس باستانبول وراء الأستاذ أيضا قبل تأليف كتابه فلم يكفه زاجراً عنه وعن دعواه فيه المنكرة لخسارة الدين المفصول عن الحكومة ، لما أنه لم يكن في الإمكان إخراج الإسلام من تركيا محلاً للقطار الذى حُمل عبد المجيد وأولادها إلى آل عثمان ذكورا وإناثا فيشهد الناس إخراج الدين من البلاد كما أخرجوا ويقتنع المسلمون الذين عقولهم في عيونهم بذلك الإخراج وبكف الأستاذ عن تأليف كتابه استحياء من أولئك المسلمين

اطلعت على كتاب الأستاذ ، أوبالأسح على ترجمته إلى التركية من المسرعين الترك إلى استغلاله في أغراضهم اللادينية ^(١) قبل مجيئى إلى مصر من تركيا الغربية اليونانية وكنا نصدر فيها مع ولدى إبراهيم جريدة باللغة التركية سمينها يارين (الغد) فنشرت فيها كتابا عن الإمامة الكبرى مجزأ على أعداد الجريدة ضمنتته الرد على كتاب الأستاذ .

لا يعترف الأستاذ في كتابه بوجود حكومة النبي صلى الله عليه وسلم حتى نكون حكومة أبى بكر بعده خلافة عن حكومته ، ولهذا اشتغل كتاب الرد عليه من العلماء في مصر - مثل الشيخ بحيت رحمه الله والشيخ الخضر سلمه الله اللذين رأيت كتابيهما بعد كتابى - بتثبيت لوازم الحكومة الموجودة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم التى يشتغل الأستاذ المؤلف بتأويلها وردها إلى غير معنى الحكومة . ولم أنوسع أنا في تثبيت تلك اللوازم عند الرد على الأستاذ توسع الرادين عليه في مصر ، إلا أنى عُتيت بغزوات النبي عليه الصلاة والسلام أكثر من عنايتهم وتمسكت بها في إثبات حكومة

[١] والسلم الجاد في إسلامه تحترق كبده كمدا أن يرى مصر العربية في حالة من الزيف يستغلها ملائحة الترك الجدد ، بعد أن كان قداماؤهم المسلمون أخذوا دينهم من العرب .

النبي كل التمسك حتى قلت إن غزواته صلى الله عليه وسلم كما قهرت الكفار وكسرت
خصورهم فهي تقضى على الكتاب ودعوى مؤانته الباطلة فيه رغم تقدمها الزمنى عليه
بكثير . وقد كانت مناقشتى الأستاذ فى نشرات جريدتنا (ياربين) معلقة على ترجمة
كتابه ، والآن بعد أن رأيت أصل الكتاب فلا مانع من أن أقبل السطور الآتية منه
ثم أرد عليه ، ص ٥٢ :

« لاشك أن الحكومة النبوية كان فيها بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكومة
السياسية وآثار السلطنة والملك . وأول ما يخطر مثلاً من أمثلة لشؤون الملكية التى ظهرت
أيام النبي صلى الله عليه وسلم مسألة الجهاد ، فقد غزا صلى الله عليه وسلم المخالفين لدينه
من قومه العرب وفتح بلادهم ، وضم أموالهم وسبى رجالهم ونساءهم . ولا شك فى أنه
صلى الله عليه وسلم قد امتد بصره إلى ما وراء جزيرة العرب ، واستعد للانسياب بحيشه
فى أقطار الأرض ، وبدأ^(١) فعلاً بصارع دولة الرومان فى الغرب ويدعو إلى الانقياد
لدينه كسرى الفرس فى الشرق ، ونجاشى الحبشة ، ومقوقس مصر الخ .

« وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين ولا لحل الناس
على الإيمان بالله ورسوله ، وإنما يكون الجهاد لتثبيت السلطة وتوسيع الملك .
« دعوة الدين دعوته إلى الله تعالى ، وقوام تلك الدعوة لا يكون إلا البيان وتحريك
القلوب بوسائل التأثير والإقناع . فأما القوة والإكراه فلا ينافيان دعوة يكون الغرض
منها هداية القلوب ، وتطهير العقائد ، وما عرفنا فى تاريخ الرسل رجلاً حمل الناس على
الإيمان بحمد السيف ، ولا غزا قوماً فى سبيل الإقناع بدينه ، وذلك هو نفس المبدأ الذى
يقرره النبي صلى الله عليه وسلم فيما كان يبلغ من كتاب الله .

قال تعالى^(٢) « لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي » وقال^(٣) « ادع

[١] إشارة إلى غزوة مؤتة وسرية أسامة بن زيد .

[٢] سورة البقرة . [٣] سورة النحل

إلى سبيل ربك بالحكمة والوعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» وقال «فذكر إنما أنت مدكر لست عليهم بمسيطر»^(١) «فإن جاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن امنن وقل للذين أوتوا الكتاب والأمين أسلمهم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد»^(٢) «أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين»^(٣).
« تلك مبادئ صريحة في أن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، كرسالة إخوانه من قبل ، إنما تعتمد على الإقناع والوعظ ، وما كان لها أن تعتمد على القوة والبطش ، وإن كان صلى الله عليه وسلم قد لجأ إلى القوة والرهبة فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين ، وإبلاغ رسالته إلى العالمين ، وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه كان في سبيل الملك ولتكوين الحكومة الإسلامية ولا تقوم حكومة إلا على السيف ، وبحكم القهر والغلبة ، فذلك عندهم هو سر الجهاد النوى ومعناه .

لا تزيد على هذا في النقل عن كتاب الأستاذ الذي زاد في تأويل هذه المسألة ، مسألة جهاد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخرج من البحث رغم زيادته في دق أبواب التأويل بنتيجة تنفع أساس مدعاه الذي حارم حوله في كتابه أعني به فصل الدين عن السياسة ونفي المانع عنه في الإسلام ، فهو ينكر حكومة النبي ولا ينكر محارباته ويدعى أنه لا يحارب للدين ، ويحصى الآيات الناطقة بأنه لا إكراه في الدين وأنه صلى الله عليه وسلم ليس بمسيطر وإنما هو نذير وما عليه إلا البلاغ ، فكيف تتفق محارباته مع هذه الآيات فإن لم تكن محارباته للدين فلا بد أن تكون للحكومة ، وقد ادعى أنه لا حكومة له ، فاما أن يكون هذا خلفاً أي تناقضاً من المؤلف أو انتقاداً صريحاً للنبي بمحارباته على خلاف مسلك الأنبياء أو تكون حكومة النبي أيضاً لادينية في مذهب المؤلف كحكومة أبي بكر . وقد رأينا المناقاة ظاهرة لا تقبل التأويل بين نفي أن يحارب النبي صلى الله عليه وسلم للدين وبين قوله تعالى « يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم ومأواهم

جهنم وبئس المصير » وقوله « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » وفي آية أخرى « ويكون الدين كله لله » فهل ينكر الأستاذ الذى ينكر المحاربة للدين، الجهاد فى سبيل الله وفى سبيل إعلاء كلمته ؟ فإن أنكره فهل ينكر قوله تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم » فلا شبهة فى وقوع الغزوات النبوية ، ولا شبهة فى وجود آيات المحاربة فى كتاب الله . وهل يكون الجهاد المذكور فى كتاب الله المأمور به المسلمون بالإدبينا . فإن وجد انتمارض بين تلك الآيات وأمثاله الكثيرة كقوله تعالى « فقاتل فى سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا » وقوله « فخذوهم واقتلوهم حيث تقهتوهم وأولئكم جعلنا لكم عليهم سلطانا مبينا » وقوله « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » فالقرآن يعتبر أعداء المسلمين أعداء الله ويأمر بإعداد المدة والقوة لإرهابهم . وهل تكون حرب للدين فوق هذا ؟ فإن تمارضت هذه الآيات مع الآيات التى عددها الأستاذ مثل « لا إكراه فى الدين » أو « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » أو « إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » أو « وإن تولوا فإنما عليك البلاغ » ونسخت إحدى الطائفتين الأخرى لزم أن يكون إلناسخ آيات الجهاد ، والنسوخ آيات الاكتفاء بالوعظ والإرشاد ، ولا احتمال للعكس ، إذ لا يتصور بعد الحرب للدين ، النهى عنها بناء على أن الدين لا يؤيد بالحرب وإنما يستند إلى الإقناع كما ادعى الأستاذ ، وإلا كان هذا النهى تخطيطا للحرب الماضية الواقعة بأمر من الله .

ولك أن تدفع التمارض بين الطائفتين المذكورتين فى كتاب الله من غير ذهاب إلى نسخ إحدى الطائفتين ولكن بالتأويل فى آيات الاكتفاء بالوعظ والإرشاد لا فى آيات المحاربة التى لا تقبل التأويل ، فقوله « لا إكراه فى الدين » معناه لا حاجة فيه

إلى الإكراه فقد تبين الرشد من الغي وظهرت حجة الإسلام ، أو معناه قوله أفأنت تكبره الناس حتى يكونوا مؤمنين ، والمراد أنك لا تهدي من اخترت ولكن الله يهدي من يشاء ، وكذا قوله إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر وقوله ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء. ولعل السكك تسليية النبي عليه الصلاة والسلام ودفع الحزن عنه على عدم إيمان قومه كما قال « لعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يكونوا مؤمنين » وذلك في أوائل عهد الدعوة حين كان المسلمون في قلة وضعف ، ثم قال تعالى ، « ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون فتول عنهم حتى حين وابصرهم فسوف يبصرون » ثم قال « انفروا خفافا وثقلا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » وقال « يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون » وقال « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون الخ » فكيف يمكن القول بعد هذه الآيات التي أوردناها نماذج وتركنا أكثر منها ، بأن محارباته صلى الله عليه وسلم لم تكن للدين وبأننا ما عرفنا في تاريخ الرسل رجلا حل الناس على الإيمان بالله بحمد السيف ؟ والأسفاذ يعترض علينا بالتاريخ ونحن نعترض عليه بآيات القرآن الصريحة الحاتمة على الجهاد في سبيل الله أيما حث ، فهل يمكن أن يكون الجهاد المذكور في القرآن الموعود من الله الجنة ثمنا له ، عملا غير ديني ؟ ^(١) وإذا لم تكن محاربات النبي صلى الله عليه وسلم للدين

[١] وفي مبسوط شمس الأئمة السرخسي في أول باب « معاملة الجيش مع الكفار » ص ٣٠ الجزء العاشر : « وإذا غزا الجيش أرضا لم تبلغ أهلها الدعوة لا يحل لهم أن يقاتلوه حتى يدعوه إلى الإسلام ليعرفوا أنهم على ماذا يقاتلون ؟ وهو معنى حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما : « ما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما حتى دعاهم إلى الإسلام » ولو قاتلوه بغير دعوة كانوا آثمين في ذلك ، ولكنهم لا يضمنون شيئا مما أتلقوا من الدماء والأموال عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يضمنون ذلك لبقاء صفة الحقن والعصمة إلا أن يوجد الإيذاء منهم ؟ ولا يتحقق ذلك إلا أن يبلغهم الدعوة . ولكننا نقول العصمة المقومة تكون بالإحراز وذلك لم يوجد في حقهم ، ولئن كانت العصمة بالدين كما يدعيه الخصم فهو غير موجود أيضا في حقهم .

ولا للملك الذى نفاه عنه فى أول البحث فلماذا تكون إذن ؟ .

ولعل ما يضطر الأستاذ إلى تحريف الواقع فى إنكاره المحاربة للدين عقلية المتأثرة من استنكار الغربيين هذه الحرب وتعميهم الإسلام بها ، والمألوف من كتاب مصر وعلمائها عند الدفاع على مثل هذه الاتهامات الغربية الموجهة إلينا والذى أعيبهم أنا به ، هو الدفاع المشوب بالتهيب والحرب الناشئ من قوة الغرب المتغلب على الشرقيين ، لسكنى عندما توليت نقاش الغربيين أو مقلديهم فى مسائل تختلف أنظارهم فيها عما عندنا ، أناقشهم بجرأة لا هرب معها ولا وجل ، وليس بمعقول عندى إذا جرت مناظرة بين امرئ وبين الأقوياء منه فى السلاح المادى أن يناظر مشغول الذهن بضعفه فى ذلك السلاح فتشوش طريق المناظرة عليه ، مع أن ما رأيته بمصر تجاوز هذه المرحلة ، مرحلة التأثر والتهيب فأصبحت عقليات المسلمين المتكاملين عند درس المسائل الإسلامية عقلية الغرب بعينها وأصبح ما يعيبه الغرب عيبا عندهم أيضا ، كما فعل الأستاذ فى استنكار الحرب للدين حتى احتاج إلى أن يقول ان نبينا لم يحارب لدينه فوقف أمامى موقفا سهل التغلب عليه فى المناظرة ووقف أمام الغربيين الواقفين على محارباته صلى الله عليه وسلم ، موقف محرف الواقع المتزلف . ولست أنا مثل الأستاذ فأعيب الحروب الأخيرة الاقتصادية على الذين يعيبون الحروب الدينية ، وأعيب المائب على أمة عندى أن تحارب لتشبع هى وتجويع غيرها ، فكل غاية مادية تُبنى عليها المحاربة والمقاتلة بين البشر غاية خسيسة منشؤها الشر المعب الحيوانى ، وأين هى بالنسبة إلى حرب دينية يقصد بها إعلاء كلمة الله وسوق الناس إلى ما يرشدهم ويسعدهم فى الدارين ، فضلا عن أن المحارب لله ثممه مخافة الله عن أن يظلم فى الحرب وتجهل له فيها حدودا لا يجاوزها أثناء المحاربة ولا بعد انتهائها بالغلبة ، وهذه الحدود لا تشبه ما يسمى حقوق الدول التى هى ملعبة فى أيدي التجار بين لاسيا فى يد الغالب . ثم إن كون الدين الذى يُسمى لتأييده من وراء الحرب ، حقا أو باطلا فى نفس الأمر خارج من بحثنا ، ويكفيينا فى تفضيل هذه الغاية على غاية

المنافع المادية ، فرض كونه حقا في اعتقاد المحاربين ، وخصيصا يكفينا كون الكلام هنا في الإسلام ، فقد كان المسلمون الذين يحاربون لنشر الهداية الاسلامية يذهبون إلى البلاد التي فتحوها بكل خير ونعمة فيتخذون الداخلين في دينهم إخوانا لهم متساوين في المرتبة والشرف ، لا مزية لأحد على الآخر من المسلمين القدماء الغالبين أو الجدد المغلوبين إلا بالتق ، ويقولون عن غير الداخلين إلى دينهم : لهم مالنا وعليهم ما علينا ماداموا يؤدون الجزية ، وهي ضريبة غير مثقلة ترمي إلى الاستمرار في حث أهل الذمة على الإسلام . ولينظر الأستاذ ما فعلت الدول المصرية الغالبة سواء كانت في الحرب العالمية الأولى والثانية أو فيما قبلهما من الحروب بالمغلوبين وما لا تزال تفعل مجتهدة في امتصاص ما عندهم من المنافع . ولا يمكن أحدا من أفراد الأمم المغلوبة بأى وسيلة من الوسائل أن يرتقى إلى درجة تساوى درجة الغالبين فينظروا إليه نظرم إلى واحد منهم ويحبوه كما يحبون واحدا منهم ، وليس بمتصور مثلا أن يكون نظر الإنجليز إلى أحد من المصريين أو الهنديين كنظرهم إلى واحد من الإنجليز ، ومكانه في قلوبهم مكانه فيها .

راجع في المصور الأخيرة بقيادة الغربيين انقسام العالم على وحدات قومية وعنصرية يدعو كل قوم وكل عنصر أفراده إلى التمسك والتعصب والتعزب تحت رايته ووهنت رابطة الدين بين الدعايات القومية بل عييت واعتبرت رجعية ووحشية ، وكان من أهم نتائج هذا التطور أن سيقّت الدولة العثمانية الجامعة لأقوام وعناصر مختلفة من المسلمين ، إلى الانشقاق والافتراق وسُرّت بذلك الدول التي تعادى معها الإسلام ؛ واليوم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تواجهت الإنجليز البريطانيون والأمريكيون بخاطر استيلاء البلشفية على نصف أوربا الشرق ثم عدواها منه إلى غربها أيضا ، ودلت سرعة هذا الاستيلاء والمدوى المسفرة عن عجز مقاومة القومية أمام تيار البلشفية ، على أن مستقبل البشرية موعود للجامعات الفكرية والمذهبية - إن حقا أو باطلا - التي هي

أكثر اتبعاداً لتوسيع دائرة انتشارها بسبب كون مبادئها أسهل وأسرع تحيلاً وتمثلاً، في حين أن مبادئ القومية لا تقبل ذلك التوسع لبطء ما فيها من واسطة التمثيل والمثّل، فلا يمكن أحد من غير الإنجليز مثلاً إداشاء أن يكون إنجليزياً ليتضامن معهم تضامناً الإنجليزى بالإنجليز، ويمكن آلاف من غير المسلمين أن يكونوا مسلمين في آن واحد أو من غير البلاشفة أن يكونوا بلاشفة ليتضامنوا فيما بينهم تضامناً المسلمين بالمسلمين والبلاشفة بالبلاشفة. ومن أسباب ضعف المبادئ القومية تجاه المبادئ الذهبية، دينية كانت أو اجتماعية أن المادى المذهبية التي تخاطب العقل وتقبل الاكتساب أكثر ملاءمة لطبيعة الإنسان الممتاز في فطرته بالمثل؛ فلما كانت الأمم الساعية في العصور الأخيرة وراء التضامن القومى الذى لا يكون الامتياز به امتيازاً عقلياً ولم يُقدّر المبادئ الدينية قدرها، لاسيما الإسلام الذى هو أشد الأديان اتصالاً بالعقل وأنسبها للحصول على التضامن بين المنتمين إليه، ابتلاها الله أى الأمم بالبلشفية التي هي شر المبادئ الذهبية، جزاء لإعراضهم عن خير المبادئ الذهبية التي هي الدين.

نعود إلى الأستاذ المؤلف الذى ضاقت عليه السبل في تعامل محاربات النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن حارب لتأييد ملكه وحكومته فلا ملك له ولا حكومة وإن حارب لتأييد دينه فلا يحارب الدين عند الأستاذ. ثم لاح له أن تكون محاربات النبي صلى الله عليه وسلم لتأييد زعامته لأتمته وتقوية سلطته على الناس المبعوث إليهم لدعوتهم إلى الإيمان بالله وحده، تلك السلطة التي يلزم أن لا يعوزها الأنبياء وأن يكونوا من ناحيتها أقوى وأملك من الملوك.

ونحن بتعجب من فكرة الأستاذ هذه التي لا تخلو من التراجع من نفى حكومة النبي. ولكننا لا نتمسكُ به في الرد عليه، وإنما نستخدم هذا الاعتراف الصريح من الأستاذ بسلطة النبي على أى وجه كانت، في هدم أساس كتابه الذى يحوم حول فصل الدين عن السياسة مدعياً أن لا مانع عنه من جانب الدين فنقول: في أى جانب توجد

هذه السلطة اللازمة للنبي والتي تجعله قادرا على المحاربة لتأييد زعامته الدينية، عند فصل الدين عن السياسة بعد عهد النبي؟ أفى جانب الدين، أم فى جانب السياسة، أم فى الجانبين معا؟ ثم نقول لا محل للشق الأخير لكونه مثل وجود حكومتين فى مملكة واحدة، فتمين تجريد أحد الجانبين من السلطة التى تحمل الجانب الموجودة هى فيه قادرا على الحرب. ولا يتصور أن يكون ذلك الجانب المجرد جانب السياسة لعدم إمكان السياسة بدون سلطة حتى إن السياسة هى السلطة بعينها، وكذا الحكومة. فلا بد أن يكون المجرد من السلطة جانب الدين عند فصله عن الحكومة السياسية. وفيه ما قلنا فيما سبق من إلغاء الدين فى حضيض المعجز والمذلة، بناء على أن القوة تدور مع السلطة وهو ظاهر. فى تجريد فصل الدين عن السياسة والسلطة التى تلازمها، تجريد الدين من القوة وإطلاق يد الحكومة المفصلة عن الدين من التقيد بقيود الدين. فكل حكومة مقيدة بالقيود الدينية فهى ممتزجة بالدين غير مفصلة عنه، وفى رأس هذا النوع من الحكومة حكومة أبى بكر الصديق خلافا للأستاذ المؤلف قاضى المنصورة الشرعى القائل بأنها حكومة لادينية.

كان غاية فى الإغراب ادعاء أن يكون رئيس حكومة المسلمين الذين جرت العادة فى صدر الإسلام على كونه هو إمامهم أيضا فى الصلوات الخمس والذى كان تعيينه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شخص أبى بكر مستدلا من استخلافه فى مرض موته لأن يصلى بالناس نيابة عنه، والذى قال رضى الله تعالى عنه فى خطبته للناس بعد مبايعته «أطيعونى ما أطعت رسول الله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم»... غاية فى الإغراب والشذوذ ادعاء أن يكون رئيس حكومة كهذا رئيس حكومة لادينية، فهل رأيتم أوسمتم حكومة زمنية لاعلاقة لها بالدين تدور رئاستها مع الإمامة فى الصلاة؟ إن الأستاذ المؤلف غير ممكن أن لا يعرف هذه البديهيّات ولا يعرف أن رعى حكومات أبى بكر وعمر وعثمان وعلى بالادينية مكابرة متناهية، إلا أن الأستاذ كتب كتابه تأييدا

لصنع أنقرة في إلغائها الخلافة - وإن لم يصرح في كتابه بهذا التأييد كما قلنا من قبل أيضا - وأراد أن يضرب الرقم القيامي فيبتز بطولة الاستهتار الجدلى من كتاب تركيا الحديثة المؤيدين لأعمال انقره ، فحصل على مراده ، لأنهم على إيفالهم في الشطط كانوا يقتصرون على الطمن في خلافة الخلفاء المتأخرين ولا يطوف بياهم مهما أعوزوا الإنصاف ، الطمن في خلافة الخلفاء الراشدين المنصوصة في حديث « الخلافة بعدى ثلاثون سنة » ، فإذا الأستاذ المؤاف يبدأ الطمن من خلافة أبي بكر .

وكنت أنا قد قلت في « الإمامة الكبرى » الذى سبق ذكره من قبل والذى نشر مجزأ في « يارين » ، قلت فيه نقدا لكتاب الأستاذ المار الذكر والذى أريد بإشره في مصر تبرير ما فعله مصطفى كمال في تركيا من إلغاء الخلافة الإسلامية وإقامة حكومة أنقرة اللادينية : « تبأ الحكومة مبتدعة لا يمكن الدفاع عنها إلا بالطمن في خلافة أبي بكر وإنكار ما في حكومته من الصبغة الدينية كما فعله الأستاذ قاضى المنصورة » واليوم أقول في كتابى هذا : ليس لأحد من عقلاء الشرق والغرب شك في كون حكومة أبي بكر وعمر مثلا أعلى للحاكم الصالح العادل الذى يراعى حقوق الأمة ويسمى في مصالحها أكمل مراعاة ومسماة .. حتى إن عمر بوصى الناس من علامبر الخطبة أن يقيموه إذا رأوا في حكمه أى عوج فيقوم رجل ويقول إنا نقيمه بالسيف فيحمد الله عمر على وجود ذلك القائل في شعبه ، وكنا نحن المسلمين نحمل كمال حكومة الشيخين في الصلاح والفلاح على اهتمامهما بأحكام الإسلام وعلى كمال اقتنائهما آثار النبي صلى الله عليه وسلم حتى إن أبا بكر حارب لتنفيذ قانون إسلامى يجعل في مال الفنى حقا معلوما للفقير . وبالاختصار كننا نعرف سر أفضلية حكومتى الشيخين من فضل الدين الذى أتى به النبي العربى ، لكن الأستاذ يحاول في قطع صلة فضائلهما الظاهرة الباهرة بالإسلام ، أن لا يعترف بفضل الدين الإسلامى في سمو حكم هذين الرجلين العظيمين الذى يشهد العالم بكونهما مثال الحكم السامى الانسانى .

فالأستاذ إذن كان كاتب دعاية وبطل رواية لا يمثل أمثالها إلا المنشرون أعداء الإسلام وأعداء مفاخره.

وربما يُسَدُّ سهواً عليه مقابلة مؤاخذاتي بعدم الاكتراث لها أو بالدفاع عن كتابه أمام الدنيا الأخيرة التي أفسدت التيارات اللادينية عقلية عقلائها ، ولكن الموقف سوف يكون حسباً عليه عند الاحتكام إلى الله في المحشر تحت حسيمة أبي بكر .
فالأولى بسعادة الأستاذ (على كلا المعنيين للسعادة) أن يتوصل في التأنيب لذلك الموقف بتوبة علنية لسمعها قراء كتابه « الإسلام وأصول الحكم » معترفة بكونه مخطئاً في تأليفه . وإلى مخطئته الصائل عليه وصديقه الحقيقي ، يسرني أن أنفعه بتخطئتي ساعياً لتعمير آخرته ، وقد است منه الأمل في تأييده الانتماء الجديد الذي سبق ذكره في رقم ٣٢١ فاللازم لهم يقيد الأستاذ المؤلف في مستقبله الكبير ، رجوعه بنفسه عما قال في كتابه فأذى روح أبي بكر .. اللازم رجوعه بنفسه مُلغياً لذلك الكتاب ، لا رجوع هيئة كبار العلماء الأزهريين يوم ترشيح الأستاذ لوزارة الأوقاف عن قرارهم القديم القاضي بفصله عن الأزهر بسبب ذلك الكتاب ، ملغين سابق قرارهم بالحقه .

وهنا أختم الكلام في هذا الكتاب بأجزائه الأربعة ، حامداً لله تعالى وسائلاً أن يجمع شمل المسلمين بجامعة التمسك بدينه الذي أنزله على خاتم رسله ، كما قال خليفته أبو بكر : « لن يصلح أمر آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها » وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

لواحق ووثائق

١

في الفترة المتخللة بين انتشار الجزء الأول من كتابي والأجزاء التالية منه، انتشرت مقالة في جريدة «شباب محمد» الغراء ١٦ ربيع الأول ١٣٧٠ بتوقيع عبدالرحمن الجمجموني تهادني وتناقش في موقف الإمام الغزالي من مذهب وحدة الوجود وهذا نص المقالة :

موقف حجة الإسلام الإمام الغزالي من وحدة الوجود

خطاب من عالم جليل إلى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ مصطفى افندي صبري

شيخ إسلام الحارة العثمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد اطلعت على موقفكم الرائع حتى وصلت إلى صفحة ٢٦٦ فوجدت رأيكم في حجة الإسلام الغزالي قد جاء من طريق ما أنكرتموه مما نقله الأستاذ أحمد أمين بك وغيره من النقول المقتضبة فرميتهم بهمة القول بوحدة الوجود وقلتم في أواخر صفحة ٢٦٧ (فالإمام الغزالي الذي تنكروا للمجسوس والمعقول وتذكروا لعلوه من نوعهما وقع من التصوف في هاوية وحدة الوجود) ثم عدتم في صفحة ٣٦٦ إلى الكلام عن هذه الوحدة وقلتم (ورأيت بعد تفكير ملي أن هذه النظرية العظيمة الخطر والضرر، مشتقة من القول بأن وجود الله عين ذاته كإله الفلاسفة وتبهم جمع من محققى المتكلمين) وهذا تصريح من فضيلتكم بأن وحدة الوجود ليست خاصة بالتصوف (١).

[١] يخطئ فضيلة صاحب الخطاب في فهم تصريحى ، ويظن مذهب الفلاسفة وبعض المحققين من المتكلمين الذى اشتق منه مذهب وحدة الوجود ، مذهب وحدة الوجود وهما متضادان رغم اشتقاق بعضهما من بعض

ولما كان الإمام الغزالي سجل في كتبه التي تمسك بها أخيراً ما لا يتفق مع وحدة الوجود بوجه ما . أردت أن ألفت نظر فضيلتكم إليه :

١ — تجدون سماحتكم في أول جزء من الإحياء عقيدة الإمام الغزالي تحت عنوان (كتاب قواعد العقائد) وبعد أسطر قليلة يقول في تنزيه الله تعالى (وهو فوق العرش والسماء . وفوق كل شيء) إلى أن قال (وإنه بائن عن خلقه) ومن غرائب الاتفاق أن ابن تيمية وهو أكبر خصوم الغزالي يتفق معه على غير قصد ، في هذا التعبير وذلك في رسالته ، إبطال وحدة الوجود ، المنشورة في المجلدين ٢٥ ، ٢٦ من مجلة المنار حيث يقول في المجلد ٢٥ ج ٦ ص ٤٤١ مانصه (فالسلف والأئمة يقولون إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة) وابن تيمية يقصد بذلك بيان عقيدة غير القائلين بوحدة الوجود وقد سبقه إلى ذلك الإمام الغزالي كما تقدم فهو غير قائل بوحدة الوجود ، ولذلك عدد ابن تيمية القائلين بوحدة الوجود قبل ما تقدم ولم يمد الغزالي منهم ، فلو كان قائلًا بها لكان أول المعدودين .

٢ — وتكلم الحافظ السيوطي في إبطال الحلول والاتحاد ، وهي عبارة عن وحدة الوجود فألف رسالته (تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد) فبدأ بنقل عبارات عن الغزالي من كتاب الإحياء . وقال في آخرها مانصه (انتهى كلام الغزالي وبدأنا بالنقل عنه لأنه فقيه أصولي ، متكلم صوفي وهو أجل من اعتمد عليه في هذا المقام لاجتماع هذه الفنون فيه)

وتجدون هذه الرسالة في كتابه الحاوي بالجزء الثاني ص ٣٠٤ طبعة القدسي ، وقد عدت السيوطي من علماء مصر الذين رضيتم عنهم في أوائل ص ٣٦٦ من كتابكم الجليل .

٣ — وقد ألف الإمام الغزالي كتاب الإحياء حال سياحته وتمسك به إلى آخر حياته ، وعكف على دراسته ببغداد بعد رجوعه إليها من سياحته ، كما تراه فيما نقله السيد

مرضى الزبيدي بن الحافظ بن عساكر في ترجمته للغزالي ، في مقدمة أول جزء من كتاب (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) في الفصل الرابع من الترجمة المذكورة ، وقد نقل هذه العبارة ، وارتضاها الدكتور أحمد فريد رفاعي بك في كتابه « الغزالي » بالجزء الأول ص ١٧٢ في التنويه بكتاب الغزالي « المنقذ » ثم أتى بنص هذا الكتاب في الجزء الثالث ص ٩٣ - ١٩٥ وفي ص ٩٥ منه يذكر الغزالي أنه أناف على الخمسين من سنه ، وهو متوفى سنة ٥٠٥ هجرية فيكون تأليفه للمنقذ قبل وفاته بخمس سنوات فقط ، وبين في ص ١٨٢ أن خروجه من بغداد كان في سنة ٤٨٨ هجرية ، وبلغت مدة العزلة « السياحة » إحدى عشرة سنة ، فكان رجوعه من السياحة سنة ٤٩٩ هجرية أي قبل وفاته بست سنوات ، وقد تمسك في هذا الكتاب بالإحياء كما تراه في ص ١٦٢

٤ — صرح الغزالي في ص ١٦١ من المنقذ أن تخيل الحلول والاتحاد خطأ وأنه يبين وجه الخطأ في كتابه « المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » فهذا صريح في عدم قوله بالحلول والاتحاد وهما عين وحدة الوجود ، وكما تمسك الغزالي في المنقذ بكتابه « الإحياء والمقصد الأسنى » تمسك أيضا بكتبه الوجود « التفاهات » و « فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة » و « القسطاس المستقيم » و « كيمياء السعادة » وذكر كتباً أخرى لم توجد ، والوجود هي التي يصح أن يتمسك بها الباحث في الغزالي له أو عليه ، ويصح التمسك أيضا بالكتب المذكورة في الكتب الموجودة بالمنقذ ، وما عدا ذلك من الكتب الكثيرة المنتشرة ، وخصوصاً ما طعن في نسبتها إليه مثل (المضنون به على غير أهله) فهي في محل شك ، ولا يصح الاستدلال بها له أو عليه ، ومنها « كتاب منهاج العابدين » الذي ذكره السيد مرضى الزبيدي في تعداد كتب الغزالي في أواخر الترجمة المذكورة ، وبين أن السبكي لم يعمده في كتب الغزالي وهو أحسن من ترجم للغزالي ، وتحرى عن كتبه ، وقد رضيت عنه في تعداد علماء مصر كما ذكرتم فيما تقدم :

لذلك حررت هذا إلى فضيلتكم راجيا الاطلاع عليه والتكرم بإفادتي عما ترونه
والرأى مفوض لفضيلتكم .
وتقبلوا فائق الاحترام

عبد الرحمن الجبجيموني
كفر عجر - فؤادية

وأنا أقول: قرأت خطاب فضيلة الأستاذ المنشور وأنا مشغول بالإشراف على طبع
الأجزاء التالية من الكتاب ، فتمجبت أولا من كون نصيب كتابي من مطالعة فضيلة
الأستاذ ، أو نصيب الأستاذ من مطالعة الكتاب الشعور بواجب الدفاع عن الإمام
الغزالي فيما وجهت إليه من الانتقادات ، وخصوصا فيما عزوت إليه من القول بوحدة
الوجود . وتمجبت ثانيا من تمجّل فضيلته في مؤاخذتي على الحكم باشتراك الإمام
في القول بوحدة الوجود مع القائلين بها من الصوفية ... تمجّل قبل الاطلاع على
حقيقة هذا المذهب ، أو على الأقل قبل الاطلاع على رأى في حقيقته ، وكان يكفيه
الجزء الأول من الكتاب مخبرا بأن مسألة وحدة الوجود يأتي تدقيقها متأخرا عن
الجزء الأول الذي ينحصر في مقدمة الكتاب الخاصة بأسباب تأليفه . فلماذا أرجأت
الرد على مقال الأستاذ إلى مختتم الجزء الرابع الذي هو الجزء الأخير . ثم إن الأستاذ
يأتى في دفاعه عن الإمام الغزالي بشهادات من كتب العلماء المروفين المعتبرين بمجالة
قدر الإمام أو براءته من القول بوحدة الوجود ؛ لكنى أنا بنيت انتقاداتى على أقوال
الإمام نفسه في مسائل معينة وفضيلته يبنى أكثر دفاعه على أقوال غيره عنه، وقد سبق في
مقالة الأستاذ أحمد أمين بك (٢٦٦ جزء أول) أن الإمام يقول بما ينقله عن علي كرم
الله وجهه : « نحن لا نعرف الحق بالرجال » .

ليس كتابي كتاب التراجم عن العلماء المروفين بل كتاب العلم والموازنة بين العلم
القديم والحديث لأقف حديثه الذي طغى على القديم، عند حده وأنوسل به إلى وقفا

التيارات المصرية اللادينية وما قصرت الكلام على العلم الحديث بل لم آل جهدا عند الكلام على مسألة وحدة الوجود ومسألة القضاء والقدر ، في الاستمانة بدقائق العلم القديم والمنطق . فواجبي الذي التزمته في الكتاب هو القضاء على الدعاوى والمسامي الموجهة ضد عقائد الإسلام ومبادئه . فمن أراد أن يجرّني وأنا في طريق الطويلة الدقيقة المحتاجة إلى تجريد الذهن من الشواغل وصون الموضوع من التشتت ، إلى الخوض في ترجمة الإمام الغزالي ، كان كحؤول وجهي عن المقصد الأسمى إلى مادونه ، غير قادر لخطورة الغاية التي أبتغى الوصول إليها ، حق قدرها .

سميت في هذا الكتاب لإحياء عقيدة وجود الله ووجود أنبيائه ووجود معجزات أنبيائه الخارقة وكأخت العلم الحديث الذي سموه العلم المثبت وبنوه على التجربة الحسية ولم يؤمنوا بغير ما ثبت بهذا العلم ، على أنها حقائق ثابتة ثبوتاً علمياً . . لم يؤمن الغرب وتبعه الشرق الإسلامي الجديد - وهذه المملكة المصرية - بعد منذ عهد الأستاذ الإمام محمد عبده ، زعيمة الشرق الإسلامي الناهضة نهوضاً علمياً قائلاً بدستور العلم الحديث : « كل معقول لا يؤيده محسوس فلا يمتد به » ذلك الدستور الذي يردده رئيس تحرير مجلة الأزهر في مقالاته والذي يدخل وينهار تحت سطوته وغلبته جميع العقائد الدينية المترفة باله غير منظور ونبوة غير منظورة ووحى ومعجزة وبعث وحشر وسؤال وحساب ونواب في الجنة وعذاب في النار كما عدده الأستاذ فرح أنطون منشئ مجلة « الجامعة » في مناظرة الأستاذ الإمام محمد عبده ، وكان نصيب هذا الإمام في هذه المناظرة الإخام أمام خصمه . والدليل عليه تمسك الجيل المثقف الناشئ بعد عهد المناظرة وعلى رأسهم رئيس تحرير مجلة الأزهر ، برأى الخصم . المبرراً كاتب الخطاب قول رئيس التحرير الذي أسجّله عليه في كتابي عند كل مناسبة : « . . في تلك الأثناء ولد العلم الحديث ، وما زال يجادل القوى التي كانت تساوزه حتى تغلب عليها ، فدالت الدولة إليه في الأرض ، فنظر نظرة في الأديان ، وسرى عليها أسلوبه فغذف بها جملة إلى عالم الميتولوجيا

(الأساطير) ثم أخذ يبحث عن اشتقاق بعضها عن بعض واتصال أساطيرها بعضها ببعض ، فجعل من ذلك مجموعة تقرأ لا لتقدس تقديساً ، ولكن ليعرف الباحثون منها الصور الذهنية التي كان يستعبد لها الإنسان نفسه ، ويقف على صيانتها جهوده غير مدخر في سبيلها روحه وماله .

«وقد انصل الشرق الإسلامي بالغرب أكثر من مائة سنة فأخذ يرتشف من مناهله العلمية ويقتبس من مدنيته المادية ، فوقف فيما وقف عليه على هذه الميتولوجيا ، ووجد دينه مأثلاً فيها فلم ينبس بكلمة لأنه رأى الأمر أكبر من أن يحاوله ، ولكنه استبطن الإلحاد متيقناً أنه مصير إخوانه كافة متى وصلوا إلى درجته العلمية ... »

فها أنذا حاولت في كتابي ما رآه الشرق الإسلامي أكبر من أن يحاوله ، وحملت على عاتقي الضعيف المهزول بشتى أسباب الضعف والهزال ، قضية الإسلام الكبرى فدخلت معترك الشكوك التي أثارها أعداء الإسلام وفيهم الظاهرون في ثياب الأنصار ودافعت عن علم أصول الدين والعقل والمنطق التي أستبين بها كلها في الشرق الإسلامي الحديث ، فمزقتها ورفعت شأنها وأرسخت معالمها وناضلت في هذا السبيل كثيراً من كبار فلاسفة الغرب ، فتوليت في الدفاع عن قضية الإسلام الدائرة في الأسنة ، أصعب ناحيتها التي هي الناحية العلمية ، واستأنفت المناظرة الجارية بين الأستاذ الامام والأستاذ المنشئ وقضيت في الاستئناف على خصم الإمام ، كما استأنفت القضية القائمة بين الأستاذ الإمام وبين الأزهر القديم حتى حصل الأول على الحكم من جانب الرأي العام ضد هؤلاء العلماء في إثبات الوحدانية لله تعالى وأعلن عجزهم عن هذا الإثبات . فأنبت عجز المازي إليهم المعجز نفسه .

الحاصل أقول - وملئ الأسف على أن فضيلة صاحب الخطاب اضطرني إلى تعداد ما فعلت في كتابي - إن فضيلته يسمى لانقاذ الإمام الغزالي من الاتهام وأنا أسعى لإنقاذ عقائد الإسلام في الشرق الإسلامي ، من الانهدام ، فقد كفى ما في مصر من السعي

وراء الشهرة ، حتى راجت في مصر بين العلماء شهرة الغزالي وشهرة ابن رشد الحفيد مما في حين أن هذين المشهورين متخالفان جداً في المبادئ العلمية ، فاذا قول القائلين في رواج المتخالفين كأنهما متحالفان (بالحاء) وما هذا إلا رواج التناقض ، ألم يقرأ الغزالي في كتابي هتاف « قصة الفلسفة الحديثة » الأستاذ أحمد أمين بك والأستاذ زكي نجيب محمود ، لفلسفة هيغل التي يتصادق فيها المتناقضان وتسميتها بفلسفة هيغل العليا ؟

ولا أنسى كلام فاضل من فضلاء المسلمين مثل الأستاذ الجليل محمد احمد الغمراوي الممتلىء القلب إيماناً بالدين وخماسة في الدفاع عنه .. لا أنسى كلامه ضد علماء الكلام وتفضيحه العلم المستند إلى التجربة على العلم المستند إلى العقل ، وخدمته في هذا التفضيل من غير تعمد ، لدعوى الملاحدة ثم ختم كلامه ضد علماء الكلام بقوله : « حتى جاء أمثال الغزالي فوضعوا الأمر في نصابه » وكم للغزالي من أقوال مقبولة وأخرى مردودة .
حكى الأستاذ الأكبر المراغي في ذكرى الأستاذ الإمام محمد عبده قول الإمام الغزالي : « أستصغر كل من بالكفر لا يُعرف وبالضلال لا يوصف » فانتقدته عليه (انظر ١٣٥ جزء أول) .

أنكر فضيلة الشيخ شلتوت وجود الشيطان ، ثم أيد إنكاره بقول من الإمام الغزالي يوم عدم وجوده (٣٠٦ جزء أول) .
رفع الإمام الغزالي فيما نقل عنه الأستاذ الكبير أحمد أمين بك ، الأمان عن شهادة الحس والعقل وعن عالم اليقظة ، تأييدا لمذهب الفلسفة الريبية ، فانتقدته عليه (١٦٦ جزء أول)
قال الفاضل الهندي سليمان الندوي مِم كتاب السيرة لولانا شيلي الفهماني : « من العلماء من فسر معجزة انشقاق القمر بأنه تراءى لأهل مكة كذلك وإن لم ينشق في نفسه » قال ومن هؤلاء العلماء شاه ولي الله الدهلوي في كتابه « حجة الله البالغة » وإليه يميل الغزالي « فانتقدته عليه (١٧١ جزء رابع) .

وقال معالي هيكل باشا في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « حياة محمد » ص ٥٣ :
« وأكبر ظنى أن الذين كثبوا السيرة يؤيدون هذا رأى لولا أحوال العصر أيام المتقدمين
ولولا أن ظن المتأخرون أن في ذكر ما لم يرد به القرآن من خوارق المعجزات ما يزيد
الناس إيماناً على إيمانهم ؛ لذلك حسبوا أن ذكر هذه المعجزات ينفع ولا يضر . ولو
أنهم عاشوا إلى زماننا ورأوا كيف اتخذ خصوم الاسلام ما ذكره منها حجة على الاسلام
وعلى أهله لالتزموا ما جاء به القرآن وقالوا بما قال به الغزالي ومحمد عبده والمراغى وسائر
المدققين من الأئمة (٥٧ جزء رابع) وهؤلاء المؤلفون والكتاب عزوا إلى الإمام الغزالي
أقوالاً وآراء يستغلونها في مبدأ إنكار المعجزات الخارقة، وواجبي الذى التزمته فى كتابي
أن أقضى على منابع هؤلاء المستغلين .

أما مذهب وحدة الوجود الذى يقول به القائلون من المتصوفة ومحبه كثير من
الناس الذين يسمعون من قريب أو بعيد ولا يفهمون معناه حق الفهم ، هذا المذهب
لا شك لصلة الإمام الغزالي به عند مكبرى الإمام ومكبرى ذلك المذهب ، فقد قال
الإمام نفسه فى كتابه مشكاة الأنوار ونقل عنه المحقق الدوائى فى شرح العقائد
المضنية (١) : « ترقى العارفون من حضيض المجاز إلى ذروة الحقيقة فأروا بالشاهدة
العيانية أن ليس فى الوجود إلا الله » وهذا النص من الغزالي يرمى إلى مذهب وحدة
الوجود على ما فسرهُ المحقق الكلينوى فى تلميقاته الكبيرة القيمة على شرح الدوائى.. (٢)

[١] هذا الشرح وتعليقات الفاضل الكلينوى عليه كانا من الكتب المدرسية المعتبرة فى
الماهد الدينية ببلادنا .

[٢] والفاضل الكلينوى يصرح فى هذه التلميقات (ص ٤٤٥) بأن الإمام الغزالي من القائلين
بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، ولا يخفى أنه قول بالإيجاب فى أفعال الله تعالى المنان لكونه
فاعلاً مختاراً فيها . وقد قال صاحب القصص فى فص أيوب إن السبب فى عدم إمكان ما هو أبدع مما
كان، كون العالم على صورة الرحمن .

وهذا التفسير ينطوى أيضا على تصريح من الغزالي بتشبيه العلم الظاهر الذى يسمى به العلوم المأخوذة من الكتاب والسنة ، بالمكان الوضيع الذى لا يرى منه مكان العلم الباطن (راجع ٩٤ جزء ثالث) وهناك كلمة ممقوتة معزوة إلى الغزالي نقل عن مشكاته قائلة بأن لا إله إلا الله توحيد العوام، وتوحيد الخواص لا موجود إلا الله ، والمازى يحاول التأييد لمذهب وحدة الوجود بتلك الكلمة (راجع ٩٥ جزء ثالث) . وقد اهتم صدر الدين الشيرازى فى الأسفار الأربعة بقول للإمام الغزالي لا يقوله إلا غلاة الإتحاديين، واهتممت أنا بالرد على ذلك القول فى الرقم (١٧٢ - ١٧٦ جزء ثالث)

نعم ، بينما أرى أقوال الإمام الغزالي التى تم على اعتناقه لمذهب وحدة الوجود نعمة ظاهرة تستجلب عليه أعنف الحملات ، أريد أن أظن اعتناقه لذلك المذهب الباطل ^(١) غلطا ناشئا من أقواله فى وحدة الشهود ، لا ناشئا من تعيين الحقيقة لله تعالى على أنها الوجود المطلق، تلك الفلسفة الصوفية التى تمسك بها صاحب الفصوص وأعوانه مشتقة من المذهب الفلسفى والكلامى القائل بأن حقيقة الله الوجود المجرد عن الماهية . وقد أشرت إلى هذا الظن الذى أقصده مصلحة الإمام، فى هامش الصفحة (٢٨٩ جزء ثالث).

والذى يهمنى ويعيننى عند الكلام على مذهب وحدة الوجود بما يقتضيه موضوع الكتاب والمفهوم من اسمه ، تدقيق المذاهب من منشئه ومآله حتى يتبين بطلانه فى نظر القارئ ، كائنين من كانوا أصحاب المذهب . ومعنى هذا ان المهم لإبطال المذهب لا تعيين الذاهب . فإن ذكرت الأسماء مع الأقوال التى رأيتها فى كتب المؤيدين للمذهب أو المنكرين، فالمطلوب رد الأقوال المؤيدة على قائلها ولو كان القائل الغزالي . فإن كان الغزالي لم يقلها ، أو قالها ثم رجع عنها فليس ذلك يضرنى بل يسرنى بصفة أنى توليت

[١] ولا يجوز لقارى الصفحات الطويلة العريضة التى خصصتها لشرح ماهية هذا المذهب من الكتاب أن يشك فى بطلانه .

إبطال ذلك المذهب ، واستعدوا للغزالي بل باحث المذهب ومبطله .

أما كون الغزالي على هذا المذهب أو كونه ثابتاً عليه إلى آخر عمره ، فلا يهمنى تحقيق ذلك . وربما يعنى أو يعوقنى الاشتغال بتحقيق هذه النقطة ، عن القيام بحق ما توليته وادعيته من إبطال ذلك المذهب الغامض بصورة مبتكرة لم تخطر ببال أحد غيرى ، ولا أغالى إذا قلت إن الاشتغال بتحقيق موقف الغزالي من المذهب ، أجنبى عن صدد النظر فى نفس المذهب لإثباته أو إبطاله .. فلست أنا أريد أن أقول بوحدة الوجود إن كان الغزالي قال به ولا أن أتخلى عنه إن لم يقل الغزالي أو قال ثم رجع عنه ، حتى أوجه كل اهتمامى أو جُله إلى الاطمئنان على تحقيق رأى الغزالي فيه ، وإنما هو شأن غير الباتين فى الحكم بمقولهم أنفسهم ، فيوازنون درجة المذاهب فى الصحة أو السقامة بدرجة مرا كز المنتمين إليها . فلو قصرت استطاعتى أنا الذى أدركت بالهام من ربي أن مذهب وحدة الوجود يحفه البطلان من كل جانب ، وتوليت إثبات وإيضاح تلك الأباطيل . . . لو قصرت استطاعتى عن إبطاله بتقويض دعائم المذهب فى نفسه وصميمه ، فحوت وجهى إلى الكلام فى نسبة هذا المذهب إلى الغزالي ، وأقت تحقيق القول فى موقف الغزالي منه ، مقام تحقيق القول فى صحة المذهب أو فساده فى نفسه ؛ لكنت متمزياً بالأول عن الثانى الذى هو مطلوبى من كتابى ، وهو كتاب المبادئ . لا كتاب التراجم .

لواحق ووثائق

٢

وجاء في أيضا في الفترة المتخللة بين انتشار الجزء الأول من الكتاب وانتشار الأجزاء الباقية ، خطاب من قارىء كريم في بغداد نسيت اسمه ولم أجد الخطاب بين أوراق المبعثرة التي كثيرا ما يكون لي الوصول منها إلى ما أضعه في مكان خاص ثم أنسى ذلك المكان، أصعب على من الوصول إلى غيره .. قارىء كريم يصدق على الثناء ويغالي فيه فيلقبني فقيه الأمة ثم يسألني عن جواز تشریح الميت رغبة في خدمته المشهودة لعلم الطب .

وإنى أستكثر لنفسى لقب الفقيه بله فقيه الأمة، وإن كنت أميل في هذه المسألة إلى التجوز بشرط عدم الإسراف والاستهتار في العبث بأعضاء الميت الذى بوجوب الإسلام سيانها واحترامها في الأحاديث النبوية المبسوطه في خطاب القارىء .. أستكثر لقب الفقيه لنفسى ولهذا لم ينته كلامى في هذا الكتاب إلا بعد التنبيه في أواخره إلى أن الاجتهاد في الفقه مرتبة عظيمة لا أعدنى بلغتها وعمرى يجاوز الثمانين ، كما أنه قد سبق في أول الكتاب أن والدى لما رآنى مدرسا شابا في جامع السلطان محمد الفاتح بالأستانة لم يطمئن على كفايتى للقيام بحق تلك الوظيفة .. ولم يكن هو يومئذ غالطا في رؤيته أو غامطا حق ، كما أنى لست اليوم بأحدهما .. أقول قولى هذا وأنا أفضل الحق والصدق فى كل شئ . لأن مرتبة الاجتهاد فى الفقه يتوقف بعد قوة الفهم على ذاكرة قوية ومطالعات جد واسعة تنقصانى من ناحية الفطرة والمزاج والظروف والحياة الهادئة البعيدة عن غوائل السياسة التى قضيت فيها أكثر من نصف عمرى .. فالجهاد الدينى والسياسى مما عاقنى عن بلوغ مرتبة الاجتهاد ، كما أن صدق القول حال بينى وبين النجاح فى السياسة . وكتابى هذا بعد اعتزال السياسة إن دل على معنى ينبىء عنى فإنما يدل على جهاد أكثر من الاجتهاد الذى يبحث عنه فى كتاب الخطاب .. وعلى رغمنى إن دل على الاجتهاد فى العلم أيضا فإنما يدل على الاجتهاد من نوع آخر ، وهو الاجتهاد فى العلوم العقلية التى تلتزم مع فطرتى ومزاجى والتى لا يعتمد عنها علم أصول الدين ، ولا يعتمد عنها أيضا التعمق فى اختيار المعنى الأقرب إلى انطباق النص عند تفسير آيات القرآن .. فقصرُ باعى فى المسائل الفقهية الواسعة الأرجاء - التى فيها المسألة المستفتى عنها - لا يمنعنى من الخوض فى معممات الحرب ضد تيارات الشكوك والفتن اللادينية .

لواحق ووثائق

٣

قد سبق منا في هذا الجزء الأخير من الكتاب (رقم ١٦٥) كلام عن خطبة الشيخ جمال الدين الأفغانى التى ألقاها فى حفلة بالآستانة فاستهدفت نقد السامعين من علماء الدين ، وفيهم والد فضيلة الشيخ عبد القادر المغربى على تصريح فضيلته المنقول فى الرقم المذكور، مع دفاعه عن الخطيب دفاعا لا يخلو من الغرابة، لتضمنه اتهام والده فى سبيل تبرئة الشيخ جمال الدين .

وأخيرا تلقيت من فضيلة صديق الأستاذ الجليل الشيخ محمد إحسان الموظف فى قلم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين، صورة من خطبة الشيخ جمال الدين التى ألقاها فى حفلة افتتاح دار الفنون العثمانية (جامعة) ١٩ يوم الأحد من شهر ذى القعدة سنة ١٢٨٦ وانشرت فى « تقويم الوقائع » التى هى جريدة الدولة الرسمية بعدد ١١٩٢ يوم الأربعاء من ذى القعدة سنة ١٢٨٦ ^(١) والخطبة ملقاة باللغة العربية لابلغة التركية كما قال فضيلة الشيخ عبد القادر المغربى وبني عليه دفاعه عن الخطيب . وهذا نصها نثيته هنا خدمة للتاريخ وشكرا لفضيلة الصديق :

« الحمد لله الذى أظهر من سماء الدولة العزیزة الإسلامية شمساً مشرقات وأضاء بأنوارها كل العالم فجعلها وكلاء وأقرم فى مجرة الخلافة وأبرز من فلك السلطنة العثمانية المحمدية بدوراً بارقات ونور بضائها جميع بنى آدم فصيرها وزراء وأثبتهم فى منطقة

[١] ومن غريب المصادفات أن هذا العام الهجرى هو عام تولدى مع تقدم سبعة أشهر وسبعة أيام على يوم إلقاء الخطبة، أعنى ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ ولى بيتان فى ذلك أنشدتهما مفتخرا ومضمنا لمصرع من قصيدة البوصيرى :

أكرم به مولدا واسما تشرفى	بمصطفى الله فى الأمرين تسوى
فى الزيد على ما قال فائله	« فان لى ذمة منه بسميتى »

العدالة . والصلاة على العقول العاليات والنفوس الزاكيات لا سيما العقل السكل ومقنن
السبل والمقتبس من أنواره الذين بانوا أعلى المقامات . وبعد يا إخواننا افتحوا عين
البصيرة وانظروا بنظرة العبرة وقوموا من نوم الغفلة واعلموا بأن الملة الإسلامية كانت
أعز الملل رتبة وأجلها قدراً وأكثرها فطانة ودراية وفراسة وأشدها مجاهدة وأبلغها
سمياً إلى أن أدى الملة^(١) طلب الراحة والكسل إلى سلازمة زوايا المدارس وخبايا التكايا
حتى كاد أن تنطمس أنوار محاسنها وتندرس أعلام معارفها وتميل شمس إقبالها إلى
الكسوف ويدور إجلالها إلى الخوف وغلب على بعضها أقزام البسوء موب الذلة وجعلوا
أعزة ذلك البعض أذلة بسبب عدم الانتباه والبطالة وقلة الاجتهاد والدراية والآن - الحمد لله
بميامن أمير المؤمنين وظل رب العالمين أيد الله به الدولة والدين وبهمم وكلائه وزرائه
الراشدين الكاملين قد أصبحت الملة الإسلامية في هذه الممالك المحروسة العزيزة مستنيرة
الأطراف مشرقة الأكفاف يكاد سنا برقها يخطف الأبصار وطلعت شمس شرف
السلطنة المحمدية من مغربها وانتشرت أنوارها على كل الأقطار .

يا إخواننا إن أمير المؤمنين ووكلائه الراشدين قد مهدوا لنا مكاتب وبيت الحكم
والعلوم ودار المعارف والفتون لأن نجتهد في تحصيل أنواع المعارف ونعرج بها إلى
مدارج الإنسانية ونخلص أنفسنا من الجهل والصفات الحيوانية فيجب علينا أن
ندعو ونشكر لهم على نعمهم هذه وأن نجتهد في تحصيل السكالات الموصلة إلى العز
والشرف وأن نحفظ أعمارنا من الإضاعة والتلف وأن ننقذ الفرس وأن لا نترك ما
يفيدنا والملة ونصرف أعمارنا فيما لا يفيد وأن لا نضيع شرف السلف وحقوق الخلف
ولا بد لنا من أن نحرم على أنفسنا الراحة ونصرف أفكارنا في إعزاز أبناء الجنس والملة
وأن نسلك الطرق الموصلة إلى مراتب الحكمة وأن نسمى في تحصيل زيادة شرف الأمة.

[١] هكذا في الأصل . ولعل صوابه : طلب الملة .

يا إخواننا أفلا تعقبون بغيركم من الطوائف المتمدة قد بلغوا بجدهم وسعيهم إلى
غايات المعارف ونهايات المال وليس في هذا الآن مانع من الترقيات مع جميع أسبابها
إلا الكسالة وقلة العقل والجهالة أقول ذلك وأحمد الله على ما أنعم على بفضله الهجرة
والالتجاء إلى هذه الدولة المؤيدة العادلة جعلني وإياكم من العارفين بقدر نعمها وإحسانها
وأدام على وعليكم رضاها ومراجعتها وتخليد سيرير ملك صاحبها إلى آخر الزمان آمين»

لواحق ووثائق

ع

وهذه عشر مقالات قديمة نشرت في الأهرام قبل ١٧ عاما أولها المؤرخة ١٩٣٣/٨/٦
لأحمد زكي باشا ، وثانيها للأستاذ فريد وجدي ردا على مقالة الباشا ، ثم مقالتي أنا
المؤرخة ١٩٣٣/٨/٢٦ ردا على مقالة الأستاذ ، ثم المقالات الست التي تعاطيناها مع الأستاذ
أوبالأولى تراشقنا بها ثم مقالة الأستاذ المؤرخة ١٩٣٣/١٠/٣ ردا على مقالة الشيخ رشيد
رضا الذي رأى الأستاذ مثله إلى جانبي في مسألة المعجزات والمتشابهات .
وقد وقع قبل انتهاء النقاش بيني وبين الأستاذ تعيينه مديراً ورئيساً لـ «مجلة الأزهر»
التي كان عنوانها يومئذ «نور الإسلام» وقع هذا ككافأة للأستاذ مقابل خروجه في
مقالاته على عقائد المسلمين ، ومع هذا فمقالته الرابعة التي عنوانها «تفصيل بعض
ما أجملناه في التشابهات» تم على بعض تراجع صريح من غلواته ينحو نحو تعميمها
في مقالاته المتقدمة من خرائب الزيف ، فلمله أناة تنبيه من الذين منحوه الوظيفة
الأزهرية ، إلى المحافظة على الظواهر بتصليح ما يمكنه مما أفسده ، فقرأ في هذه المقالة
يغير لسانه وينكر إنكاره لمعجزات الأنبياء وأحوال الآخرة مع وصفها بخارق العقل
فيحوله إلى خارق المادة وقد تعلم مني الفرق الكبير بين التعبيرين .
وها هي المقالات العشر :

فتوحات قدسية .

أين وادى النمل المذكور فى القرآن ؟
بقلم شيخ العروبة أحمد زكى باشا

١

شكر المحسن واجب . والمحسن على كاتب هذه السطور فى هذا اليوم هو السيد « أحمد بط » الذى سألنى على صفحات « الأهرام » عن مكان هذا الوادى : وادى الرمل .

فهو الذى يرجع إليه الفضل فيما انتهيت إليه من تحقيق هذا الموضوع على طريقة لم أرها من قبل .

٢

هو الذى حفزنى إلى مراجعة كثير من التفاسير وكتب الأدب ، فلم أظفر بواحد من أصحابها قد أعمل فكره أو بذل جهده لتعيين موقع هذا الوادى تعييننا مضبوطاً ينطبق على الحقيقة التى يأمر بها القرآن ، والتى ينشدها الإسلام .

بل كان همهم الأكبر منصرفاً إلى العرض عن الجوهر . نخاضوا وخاضوا فى تخريجات لفظية وتقرعات نحوية « وتفتانين » حروفية ، من أجل تمييز ما ترتب على حرف « على » بدلاً من حرف « الباء » إلى ما لا بد منه لكل مفسر يتولى شرح الكتاب النازل من عند الله بالتوحيد ، أعنى غرامهم .. ب .. ب .. بالكثرة والتكثير . فقد أخذوا كلهم يعرفوننا بأن « النملة » قد تكون بفتح النون وضم الميم وقد تكون بضمهما معا ، كما أنها تكون عند بقية خلق الله بفتح النون وسكون الميم . فهذه ثلاثة أقوال فى لفظ واحد ..
أما هى الكثرة التى هم بها مولعون فى تبیین دین التوحید !؟

٣

أما الوادى نفسه فقد انتهى بهم التكثير إلى الخرقه فيه وإلى الاختلاف على موضعه وإن كان لا يمكن أن يكون إلا موضعا واحدا بعينه . ولكن ... انظر إلى اختلافهم فيه . وسنعرض عليك أقوالهم مبتدئين من مشرق الشمس على الترتيب الجغرافى .

١ - وادى النمل هو واد تسكنه الجن ومراكبهم النمل . أفرأيت أنها كاللحق وازدراء بالمقل مثل هذه الخرقه ؟ . ولم يقولوا لنا أين هو الوادى ، ومن الذى أنبأهم بأن سكانه من الجن الذين يمشون صهوات النمل . بل هذا بهتان . ورضى الله عن الآلوسى صاحب التفسير الذى حارب هذا القول السخيف بأنه « عما لا يثبت إليه » !

٢ - وادى النمل ، هو فيما وراء الهند نعم فيما وراء الهند . وإن شئت التحقيق فهو فيما بين الهند والصين . ولكمال الإيضاح وزيادة التمين يقولون - على ما رواه ياقوت فى معجم البلدان - إنه فى بلاد التبت (بضم التاء الأولى وتشديد الباء المفتوحة) وهى المعروفة عند الأفرنج باسم Tibet و Thibet

وعنها يصدر القماش المعروف فى مصر باسم « التبيت » وما تزال المركز الأكبر للديانة البوذية

٣ - « وادى النمل ، هو فيما وراء الهند أو الصين ، معروف عند العرب مذكور فى أشعارها » . هكذا ورد فى تفسير الآلوسى دون أن يعرفنا بصاحب هذا القول الذى خلط بين « وادى النمل » وبين « وادى نمل » على ما سندكره قريبا . وأنت تعلم ما فى قوله « أقصى الصين » من غموض وإبهام . ولذلك فإنى أرى أن قول ياقوت أفضل من هذا الكلام على نوع ما . لأنه يقول إن فى «رداع» أحد مخاليف الصين « وادى النمل المذكور فى القرآن المجيد » .

ولقد وقع ياقوت أيضا فى نفس الخلط بين « وادى النمل » و « وادى نمل » . فالوادى الثانى هو الذى فى بلاد الصين وقد ذكره الهمدانى فى كتاب « صفة جزيرة العرب »

دون أن يشير إلى مرور سليمان بجنوده فيه . لأن ذلك محال ولأنه لم يكن بحال . حينئذ وجب القول بأن نسبة وادى النمل المذكور في القرآن إلى أرض اليمن ، إنما هو خرافة يجب استبعادها .

٤ - وادى النمل هو وادى السدير من أرض الطائف . هذا قول الكذاب الأكبر كعب الأحبار . وما نعلم أن في أرض الطائف واد باسم السدير (مصفرا أو مكبرا) فلا أثر له في « صفة جزيرة العرب » للهمداني و « معجم ما استمعجم » للوزير البكري و « معجم البلدان » لياقوت الحموي . هذا وقد انمقد الإجماع على أن « السدير » إنما هو في أرض العراق نعم أن في اليمن سديرا آخر . ولكنه غير مشهور . وكذلك في أرض مصر بمديرية الشرقية غيضة باسم « السدير » رآها ياقوت الحموي بجوار مدينة العباسة وهي قد اندثرت بل انطمرت ، فلا أثر لها الآن على ما وصل إليه علمي .

وأعود إلى الطائف وأرضها لأرجو فاضلا من أهلها إفادتنا عما يحقق أو يكذب تلفيق أكبر كذاب ، أعني كعب الأحبار ، ومن ذا الذي يتولى هذا البيان غير صدق الفضال خادم العلم الإسلامي والممراني بشفر جده . وهو الشيخ محمد نصيف حرس الله مهجته .

٥ - روى الرخشي وآلوسی عن قتادة ومقاتل (من كبار علماء الحديث) أن « وادى النمل واد كثير النمل بأرض الشام » . وفي هذا البيان اقتراب كبير من الحقيقة ، مع ما فيه من إبهام . ففي الشام أودية لاعداد لها . وانظر إلى تحديد وادى النمل بأنه « كثير النمل » وترحم معي على الذي « فسر الماء بعد الجهد بالماء » .

٦ - ونجى الآن إلى ما فيه حصر بالتحقيق وضبط بالتحديد . نجى إلى أرض فلسطين . فإذا نرى ؟ نرى ياقوت الحموي يعرفنا في كلامه على وادى النمل بما نصه « قيل إنه بين بيت جبرين وعسقلان » . ثم هو يقول في كلامه على بيت جبرين « إن بينها وبين عسقلان واد يزعمون أنه وادى النمل التي خاطبت سليمان » .

وجاء بعده الرحالة الأشهر ابن بطوطة فقال في كلامه على بيت المقدس أن « بظاهر
عسقلان وادى النمل ويقال إنه المذكور في الكتاب العزيز »
أفرايت كيف أنهم يقولون بصيغة التأكيد أن هذا الوادى موجود فى أرض الجن ،
وفى أرض التبت ، وفى أرض اليمن وفى أرض الحجاز ؟ ولكنهم عندما يقتربون من موضع
الواقعة ومن مكان الحادثة يستعملون صيغة الاحتمال « قيل » - « يزعمون » يقال !!!!!

٤

التحقيق الجغرافى

أفلا تعجب معى ، يافنى العرب ، عندما ترى أن القول الأقرب للصواب هو عند
ياقوت وابن بطوطة موضع التشكيك والارتياب ؟
إن الحق الذى يتبادر إلى الأذهان هو وجود « وادى الرمل » فى أرض فلسطين
على مقربة من بيت المقدس ، حيث كانت عاصمة سليمان ، وحيث كانت جيوش سليمان .
فلا يمكن أن يرضى العقل ولا أن يستريح القلب فى تفسير الآية السكروية إلا بأنها
تشير إلى وادى الرمل الذى قيل لنا انه بين بيت جبرين وبين عسقلان .
وكانت هذه السطور ، طالما ترددت فى تلك الربوع ، وكانت له وقفات على أطلال
عسقلان ولكن الله لم يشأ له الذهاب إلى بيت جبرين ، ولا التعرف بوادى النمل
الممتد بينهما .

فامل هذه الخبيصة تكون محفوظة لأحد الأفاضل من أبناء فلسطين مثل
الأساتذة : المطفر ، ومخلص ، والبرغوثى ، وطوطح ، وغيرهم من أعلام ذلك البلد الذى
يوشك انقسام عربيه على أنفسهم فى وقت الشدائد أن يجعل منه أندلسا ثانية . والعياذ
بهم وبالله !

فمنهم تنتظر البيان ، ومنهم تترمق الإفادة . وإلا ففلسطين ليست بعيدة والمسجد
الأقصى قاب قوسين أو أدنى .

تخريج بطريق التأويل

أم يكون النص القرآني منصرفاً بطريق التلويح والتلميح إلى شدة الخوف والهلع
أرغم كثرة العدد ؟

إن ذلك من أساليب القرآن المجيد

وإلى هذا المعنى ذهب الجاحظ ، وناهيك بالجاحظ !

فقد روى الحبي في كتاب « ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه » المحفوظ في
دار الكتب المصرية أن « وادي النمل يضرب به المثل للسكان الكثير السكان قال
الجاحظ في قوله (حتى إذا أتوا على وادي النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم
لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون) » فخير أنهم بأجمعهم وقفوا على ذلك
الوادي وأن ذلك الوادي للنمل ولم يقل بوادي النمل بل كان ذلك الوادي معروفاً
بوادي النمل فكأنه كان حمى لهم . والنمل ربما أجلوا أمة عن بلادهم »

٦

النتيجة

الذي يرضاه ضميري ، وترتاح إليه روحي هو أن سليمان (عليه السلام) ذهب
على رأس جيشه من بيت المقدس إلى عسقلان لأمر من الأمور ، كاستقبال أسطوله
الذي كان يأتيه بالتحائف من وراء البحر ، أو لاستلام أخشاب الأرز ، أرز لبنان ،
التي كان يبعثها إليه صديقه الملك حيرام ، صاحب مدينة صور وما إليها .

وكان جيش سليمان قد بلغ ٤٠٠٠٠ مقاتل ، فضلاً عن عربات الحرب وعددها
١٤٠٠ . مر هذا الجيش اللجب بالطريق السلوكية إلى الآن من بيت المقدس إلى بيت
جبرين . ولما تحرك الجيش لدخول الوادي الممتد بينهما ، كان سكانه منتشرين فيه

بكثرة لأعمال الفلاحة والحصيد . وهم من الأكارين والفلاحين (من الشعوب النجسة عند بنى إسرائيل : كنعانيين وبيوسمين وعموريين وأصرايهم) وطالما اضطهدهم بنو إسرائيل ، من عهد يعقوب إلى داود إلى سليمان . فلما رأوا الجيش المقبل ، وهم يعلمون ما لاقى آباؤهم وما بلاقون هم من التنكيل والتقتيل ، دوى فيهم صوت النذير بالانكماش في بيوتهم اثلا يحيق بهم ما يخافون من غطسة الجنود وبطش الجيوش . وهكذا لجأوا إلى بيوتهم كما يفعل النمل إذا أحس باقتراب الخطر .

فتكون الآية من باب تشبيه القوم بالنمل في كثرة العدد وفي الحفارة والمهانة في نظر بنى إسرائيل .

وتكون تسمية الوادى بوادى النمل إشارة إلى « المكان الكثير السكان » على ما قرره الجاحظ .

وفوق كل ذى علم عليم
وبالله التوفيق ومنه الهداية إلى التحقيق

أحمد زكى باشا

وادی النمل ومذهب القرآن

للاستاذ محمد فريد وجدي

قرأت في «الأهرام» ما كتبه سعادة احمد زكي باشا عن وادی النمل وما جنح إليه من تأويله . وأنا مع على بأن ما حدها إلى ذلك إلا غرض شريف وهو تبرئة القرآن من الأمور التي تستمضي على العقل ويتوسل بها المشككون ومن يلف لفهم إلى الطعن في الإسلام ، لا أرى أن هذا التأويل من الوسائل الحاسمة في هذا الباب ، ولا هو بالطريقة المثلى التي نص الكتاب نفسه على اتباعها في مثل هذه المواطن . وإلا فما هو قائل في أهل الكهف الذين ظلوا نائمين ثلاث مئة سنين وازدادوا تسماً ، وفي الطبايق السميع للسموات والأرض ، وفي خلقهما في ستة أيام ، وفي مجيء عرش بلقيس إلى سليمان من اليمن إلى فلسطين قبل أن يرتد إليه طرفه ، وفي تسخير الجن والريح والطير ، وفي دابة الأرض التي تخرج منها فتكلم الناس قبيل يوم القيامة ، وفي استراق الجن للسمع وإرصاد الشهب لطردم عنها ، وفي خروج الناس من القبور للبعث إلى غير ذلك من الأمور التي ينافي ظاهرها العقل والعلم وأصبحت اليوم من المآخذ على القرآن . وقد حشرت مجلة (المصور) المصرية في بعض أجزائها عدداً منها وطلبت

إلى العلماء في لهجة ساخرة فتوأم فيها ؟

لا شك في أن كل هذا يعجز عن تأويله الباشا المفضل ويعجز عنه أمثاله من صادق

العزم في الانتصار للإسلام ، مع العلم أن الأديان كلها قد أنت الناس بما يفوق ما أتى به هذا الدين من أمثال هذه الأمور

إلا أن القرآن قد انفرد من بين الكتب السماوية بنص حاسم لهذه الحيرة لا يحتمل التأويل فيجمله بمنجاة من الشبهات التي ترد عليه من ناحيتها ، وهو قوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ،

فأما الذين في قلوبهم زيغ فيقتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب .

ومعناه أن الله يا محمد أنزل عليك القرآن مشتملا على ضربين من الآيات أحدها آيات محكمات بينات المعاني لا تحتمل إلا معنى واحدا لا يضل فيه الفهم ولا يشك فيه العقل ، هن أصل الكتاب وينبوع أصوله وإليه الرجوع في معرفة الحلال والحرام والحق والباطل والعدل والظلم الخ ، وثانيهما آيات متشابهات أى احتملات للتأويل ويجوز فيها الأخذ والرد ، ويحتمد حولها الجدل بين المؤمنين . والمشككين في الأمور التى تملو متناول العقل . فأما الذين في قلوبهم انحراف عن الحق فيعمدون إلى هذا القسم من الآيات فيجادلون فيها إرادة إثارة الشبهات على القرآن ، ورغبة تفسيره على حسب أهوائهم ، وما يعلم تفسير هذا الضرب من الآيات إلا الله وحده ، والراسخون في العلم الذين لا تزعمهم الأهواء يقولون إننا نصدق بمحكمات القرآن بمتشابهاته وإن كنا لا نفهم لها معنى وما يتعظ إلا أولو العقول .

هذا الموقف الحكيم الذى دعا إليه القرآن أمام أمثال ما قدمنا من الآيات التى أصبحت تنكأ للشاكين في الإسلام اليوم والتى يرددونها في نواديهم ، وبلقون بها إلى الذين يريدون التأثير فيهم من ضماف الايمان ، هو الذريعة الحاسمة فى جعل القرآن بمنزل عن جميع ضروب الشبهات التى يتخيل العقل أن تتوجه إليه

ولا عجب أن ينص القرآن نفسه على مثل هذا الموقف من بعض آياته ؛ لأنه بعد أن منح العقل والعلم سلطانهما المطلق ، وحذر الإنسان من اتباع مالا يعلم ، لم يرد أن يصطدم هذا العقل من الشؤون غير الطبيعية بما يجعله يتنازل عن حقه الذى منحه إياه ، فأتاه بهذا الحد الفاصل بين ما يطلب إليه فهمه والعمل به من آى الكتاب ،

وما لا يطلب إليه فهمه ولا إدراك معناه منه، وكل ما طالبه به أن يكمل أمر ما يصادفه في القرآن من ذلك إلى الله، وأن لا يجادل أحداً فيه قط، قاطعاً بأنه مما استأثر به وحده ومن العجيب أن الله لأجل أن يصد الناس عن نلهم فهم هذه الآيات المتشابهة سمى المتتبع لها زائفاً عن طريق الحق، واتهمه بأنه يرمى من وراء عمله هذا إلى إثارة الشبهات، وتهيج الريب في نفوس المؤمنين .

لو كان هذا الموقف قد نبه إليه واحد من المدافعين عن الإسلام لأمكن رده عليه ولاتهمه الخصوم بأنه إنما يفعل ذلك ليخلص القرآن من المطاعن التي توجه إليه، ولكن ما قولك وهو تحذير صريح من موحى القرآن نفسه وقد علم ما يستطيع الإنسان فهمه وما لا يستطيع فهمه منه ، فكلفه بالتوسع في تفهم الأول وردعه عن تفهم

الثاني، ووصفه بأنه ليس من مقدور العقل الوصول إلى عمله؟

فهل يحسن بباحث بعد اليوم أن يتناول مثل هذه الأمور بالتأويل وقد أمر بالامتناع عن ذلك، وهل لمشكك أن يتفهم حى الإسلام من هذه الناحية متهما القرآن بأن فيه أموراً لا تتفق والعقل، وقد احتاط موحيه لذلك فحال بينه وبين ما يرمى إليه كما رأيت ؟ « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » محمد فريد وجدي

وادی الزلل بعد وادی النمل

بقلم حضرة صاحب السعادة الشيخ مصطفى صبري

شيخ الإسلام السابق في الاستانة

انتهت مسألة وادی النمل وصرحت الأهرام بانتهائها ولست أريد أن أكتب
بصددها لكن مقالة الأستاذ فريد وجندي في الرد على شيخ العروبة مع الراديين قد
تضمنت خطأ جديداً علمياً لا يقل خطره في الدين عن عثرة سعادة الباشا في تأويل
وادی النمل بل الخطر في خطأ الأستاذ أعظم وأعم حيث أن سعادته تكلم في وادی
النمل الوارد في سورة النمل بتأويل واه وبني معنى الآية عليه ومع هذا ففلاية معنى
مفهوم عند الباشا وغاية تأويله أنه ينقص واحدة من معجزات سيدنا سليمان ولا يوم
إنكار معجزاته الأخرى خاصة ومعجزات سائر الأنبياء عامة وأبن هذا من رد تلك
المعجزات إلى متشابهات القرآن التي لا يستطيع العقل فهم معانيها لانطوائها على أمور
لا تتفق مع العقل والعلم فقد أسفرت مقالة الأستاذ عن عقلية حديثة الحادية تنكر
معجزات الأنبياء عليهم السلام في ادعاء أنها تنافي العقل والعلم بالرغم من كونها منصوفا
عليها في القرآن وغيره من الكتب المقدسة ويحمد الأستاذ على أن مافي القرآن منها
أقل مما أنت به الأديان الأولى وتلك العقلية تطاولت على ما رواه الأستاذ إلى حد أن بعض
آيات القرآن أصبحت من المأخذ عليه وإلى حد أن مجلة (المصور) المصرية قد
حشرت في بعض أجزائها عدداً منها وطلبت إلى العلماء في لهجة ساخرة فتوأم فيها
وقد أصبحت الدنيا في عصر محنة الإسلام عجائب فالأستاذ يشكو من أولئك
الساخرين وأنا أشكو منه وأتوجس في شكواه الشماتة بالعلماء وأراه فيما يتوسل به
لتهريب القرآن عن سخرتهم لم يزد في الطين إلا بلة حيث يعد ماسخروا منه متشابهات
غير مفهومة المعنى ويتناول أيديهم سلاحاً من الاعتراف

أما كون القرآن نفسه قد نبه على وجود التشابهات فيه ونهى عن اتباعها ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل فأقام حول حماه حارساً من هذا التنبيه كما تعزى به الأستاذ فلا يجدى نفعاً في الذب عنه بمد أن ردت الكثرة من آياته إليها وكانت مواضع ضعف وسخرية منه للساخرين وما هو إلا تكثير تلك المواضع بدلا من معالجتها ولا تكون معرفة القرآن بمواضع أدوائه وتنبيهه عليها من المعالجة في شيء.

فالحق أن صادق العزم في الانتصار للإسلام والقرآن لا يكونون يحسنون صنعمهم ويقومون بواجبهم برد كثرة من آى القرآن التي يراد بها أن يفهم معناها ومفزاها المخاطبون كآليات الحاكية لمعجزات الأنبياء التي تحذوا بها أقواما يمشوا إليهم وكآيات البعث والنشور اللذين عنى القرآن بإثبات وقوعهما وبتقريبهما من الأذهان والأفهام إلى التشابهات التي لا تفهم معانيها

ثم إن المهم المقدم على كل شيء في الانتصار للإسلام في زمان قد سرت العقلية الإلحادية المار ذكرها إلى كثير من الذابين عن الإسلام المجاهدين في سبيله أن يعلم هؤلاء المجاهدون المنتصرون أن النصر للدين والمجاهدة فيه لن تنفع ولن تقترن بنجاح إذا قامت على أساس أن الدين ضرورة اجتماعية دون أن يكون حقيقة ثابتة سماوية لا سيما الإسلام غير القابل لأدنى شائبة النفاق لا يتمتع بمثل ذلك الأسلوب من الانتصار وهو سر عدم نجاح المساعي المصروفة اليوم وما كانت مساعي القدماء الموفقين في جهادهم وانتصارهم قائمة على هذا الأسلوب فيتحتم على كل من يدعى الانتصار للإسلام ويجلس للدفاع عما جاء في كتابه أن يقتنع بأنه يدافع عن أعظم حقيقة لا يخاف عليه من مناقضة عقل أو علم بشرط أن يكون العقل عقلا والعلم علما فيعمل في دفاعه وانتصاره بكل صراحة ولا يسلك سبل الإيهام والإيهام ولا يحدث نفسه باحتمال الانهزام فيعده له وسائل الرجعة إلى الوراء ويترك الإسلام وسط المعركة مخذولا وينجى نفسه فحسب أو على الأكثر مع المسلمين وعندهم أمحاؤهم فقط أو مع مثال مزيف (٢٦ - موقف العقل - رابع)

الإسلام بل يموت مع الإسلام ويحيى معه ويعلم أن الله الذى له الدين الخالص حتى لا يموت
فرايت من أخص واجبى تجاه دينى بمناسبة التنبيه على خطأ الأستاذ فريد وجدى
فى مقامته أن ألفت نظر المسلمين وعلماء الدين إلى هذه الحقيقة التى ذكرتها ولم أر فى
مصر من يجهر بها وقد مكثت أنتظر من ينبه على خطأ الأستاذ قبل أن يتمكن فى
أذهان القراء ولم أحببت أن يكون المنبه غيرى لما أن لى مع الأستاذ نقاشا طويلا فى
(مسألة ترجمة القرآن) لم يحف مداده فى كتابى المسمى باسم المسألة نفسها وبمده فى صفحات مجلة
(الفتح) الإسلامية فلما خاب انتظارى ومضى أسبوع على مقالة الأستاذ توليت أنا واجب
التنبيه الملقى على عاتق العلم وكان فى نيتى أن أراعى الاختصار فى القول ولكن الحديث ذو شجون
رد الأستاذ قول التلمذة لأصحابها وتبسم سيدنا سليمان مما قالته ومجىء عرش بلقيس
من اليمن إلى فلسطين قبل أن يرتد إلى سليمان طرفه ، وتسخير الريح والجن والطير له
وغيره مما نص عليه القرآن الكريم من المعجزات التى اختصه الله بها بل وخروج
الناس من القبور للبعث — إلى التشابهات التى يكف عن تأويلها ويؤمن بها مع منافاة
ظاهرها العقل والعلم امتثالا بقول القرآن نفسه (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه
آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيقتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله) الآية

ولا يخفى على أهل العلم أن التشابه الذى أشير إليه فى الآية يقتصر عند علماء
الأصول على مثل (حم والم وكهيمص وطسم) المفتوح بها بمض السور من القرآن
وعلى مثل (الرحمن على العرش استوى) و (يد الله فوق أيديهم) و (والسموات
مطويات يمينه) مما يعده العقل والعلم محالا لتضمنه وصفا من الأوصاف الجسمانية
المستحيلة فى حقه تعالى فيؤمن به لوروده فى كلام الله ويوكل العلم بكيفية إلى الله من
غير تأويل على القول المختار ويطلق على هذا القسم (متشابه المعنى) كما يطلق على القسم
الأول (متشابه اللفظ)

أما معجزات الأنبياء عليهم السلام المذكورة في القرآن ، أما خروج الناس من قبورهم وبعثهم بعد الموت فليست من التشابهات في شيء لا من متشابه اللفظ ولا من متشابه المعنى وليست مما ينافي العقل والعلم في شيء فردها إلى التشابهات أخوانكارها وعدها مما ينافي العقل والعلم جهر بإنكارها وجهل عظيم أسند إلى العقل والعلم بغير حق لأن كل ما أظهره الله على أيدي أنبيائه من المعجزات معدودة من خوارق العادة الممكنات لا من خوارق العقل المستحيلات وكيف تكون مستحيلة وقد وقعت في سالف الزمن ونطق القرآن بوقوعها وآمن به المسلمون

وكيف يكون البعث بعد الموت محالا عند العقل وقد قال الله تعالى (وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة) وذكر في القرآن أمثلة مشهودة لإحياء الموتى كقوله تعالى (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوما أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك ولنجعلك آية للناس وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير) وقوله (وإذا قال إبراهيم رب انى يحيى الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي قال نخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ثم ادعهن يأتينك سمعيا واعلم أن الله عزيز حكيم)

أفيعتبر الأستاذ هذه الآيات البينات متشابهات غير مفهومة المعانى ؟

ومثل بعث (الذى مر على قرية ..) وهو عزيز على ما هو مشهور عند المفسرين وبعث حماره بعد إمامتهما مائة عام بعث أصحاب الكهف بعد أن لبثوا فى رقادهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا الذين عرض بهم الأستاذ فى مقاله والذين ملأ الله بقصتهم شطرا كبيرا من سورة الكهف ليعتبر بهم المؤمنون أفصحح أن سورة الكهف على طولها

من التشابهات؟ أى من أقسام القرآن التى لم يطلب إلى الناس فهم معانيها بل صدم الله عن تأمل فهمها على تعبير الأستاذ وبالله من حل لمشكلة القرآن بحمل سورة طه من أطول سورة قد نزلت ليقرأها المسلمون ولا يفهموا معناها وهم مصدودون عن فهمها مع أن كل ذلك مذكور فى القرآن على أنها من آيات الله الدالة على قدرته ولتكون أمثلة البعث الواقع فى الحياة الدنيا فيستدل بها على أن البعث فى الحياة الأخرى واقع أيضا وليس لوقته كاذبة فإذا قال قائل عن تحول عصا موسى حية أو انفلاق البحر بضربه بها وإحياء عيسى الموتى أو تولده من غير أب أو تكلمه فى المهد صبيا وكون النار بردا وسلاما على إبراهيم والتقام الحوت ليونس وتسييحه فى بطنه وحشر سليمان لجنوده من الجن والإنس والطير أو حشر الناس يوم البعث أنها من التشابهات يعنى أنها منافية للعقل والعلم أو على الأقل لا يعلم ماذا أراد الله بها فقد أنكرها أو تشبه بالفكر إذ الإيمان يستلزم الإيقان ويحافى التجاهل وفى اعتبارها من التشابهات مجاهل بها بل تناقض مع الإيمان والاعتناع بمضمونها وليست فى معجزات الأنبياء المذكورة فى القرآن ناحية يحجم العقل عن فهمها إلا ناحية إمكانها الذى يتفرع عليه صدق وقوعها فن تنبه لإمكانها واهتدى عقله إليه بنور العلم والتوفيق لا يرى فى النصوص الدالة عليها ما يستعصى فهمه على العقل ومن لم يعترف بإمكانها فلن يستطيع فهم معانى النصوص الدالة عليها ويكون عدم فهم معانيها كفاية عن إنكارها فهذا معنى عدم المعجزات وإحياء الأموات يوم البعث من التشابهات

وليس أيضا خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام الذى نطق به القرآن وعده الأستاذ من التشابهات فى شئ منها سواء قدر كل يوم من تلك الأيام الستة بما عهد عند الناس أو بما ذكر فى قوله تعالى (وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون) وكلا الاحتمالين سواء فى حكم العقل بإمكانه واقعا أو شك الأستاذ أن يصيب التشابه فى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ولكن شاء القدر أن

يخطئه وأن لا يوجد فيما أورده من الأمثلة للمتشابه واحد يصح عده منه فلو قرأ ما بعد قوله تعالى عن خلق السماوات والأرض أعنى قوله (ثم استوى على العرش) لوجد التشابه بعينه

نعم في الناس من يعتقد بأن نواميس السكون نواميس طبيعية لا يمكن تبديلها ولا يقبل العقل والعلم ما يخالفها من القول كائنا من كان قائله وهم ملاحدة المادية ومقلدوهم من المسلمين الضعاف العقول لا أقل من أن يوصموا بسخافة العقل في دعوى الإيمان بوجود إله خالق الكائنات ومرسل الرسل مع التشبث بأذيال الماديين والتقول بأقوال المنكرين لله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ومعجزات الرسل عندهم من المحالات المخالفة لنواميس السكون التي لا تقبل التبديل والتغيير فهم يعترفون بنشوء البشر من القروود أو على الأقل باحتمال نشوئه منها لسكون الفيلسوف الغربي (داروين) قال به ولا يعترفون عن قرارة قلوبهم بنشوء نعبان من عصى موسى ولا بإمكان نشوئه منها لسكون قائله هو الله ويعترفون مع أصحاب مذهب التطور بإمكان نشوء الحيوان من النبات لقول قائلهم (لا فاصل جوهري بين العالمين عالم النبات وعالم الحيوان) ثم تراهم ينكرون تولد عيسى من أمه بغير أب ويمدونه محالا عقليا وعلميا بالنسبة إلى عقلهم القاصر وعلمهم المتناقض الآنحاء

سكن العلماء الراسخين والحكماء الإلهيين الذين يثبتون موجوداً واحداً واجب الوجود ممتنع العدم يعتبرون جميع ما عداه من الكائنات ونواميسها ممكن الوجود والعدم لا يعيل بنفسه إلى أى جانب من الوجود والعدم فلو أن تكون إرادة الذات الواجب الوجود المتعلقة بإيجاد علة لوجوده لما وجد ولولا أن عدم العلة علة لعدم الممكن لما عدم عدمه الذى تقدم على وجوده وهذا مقتضى الإمكان الخاص القيد بالطرفين المعروف بسلب للضرورة عن طرفي الوجود والعدم فلو مال الممكن الذى تساوى طرفاه إلى أحدهما بنفسه لزم الرجحان بلا مرجح المستلزم لخلاف المفروض المستلزم لاجتماع

الفيضين وهكذا يكون الحال العقلي لا في تكلم نعمة وسماع سليمان كلامها أو تولد عيسى من غير أب أو انفلاق البحر لموسى أو انشقاق القمر لمحمد صلوات الله وسلامه عليهم لأن كله من الممكنات الداخلة في الكون الممكن بجميع أجزائه القابل للوجود والمعدم على السواء فوجوده بترجيح خالقه له وعدمه بعدمه

فنواميس الكون التي لا يرى الماديون إمكان تبدلها نظم موضوعة عند العلماء الراسخين في العلم بيد واضعها العليم القدير أن يبدلها متى شاء وإن لم يستطع غيره تبدلها فعدم الإمكان بالنسبة إلينا لا إلى الخالق اللهم إلا أن لا يترف بالخالق والخلق ومعجزات الأنبياء تسمى معجزات بالنسبة إلينا وهن ممكنات بالنسبة إلى مرسل الرسل من أهون ما تتعلق به قدرته ويكون الله قد خالف بها سنته الأكثرية في خلقه وخرق المادة لتأييد أنبيائه لا أنه خرق العقل وجاوز حد الإمكان وهذه قاعدة العلم ومن ضروريات الإيمان والاعتراف بكون الكون ونواميسه أثر قدرة وإرادة إذ لا بد أن تكون آثار المريد قابلة للتبدل على حسب إرادته

أما بعث الناس من قبورهم وصدورهم أشقانا ليروا أعمالهم أو خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام فليس شيء منهما من المتغيرات ولا من الممكنات الخارقة لسنة الله الأكثرية مثل المعجزات بل كلاهما جار على سنته الخاصة به جرى أحدهما من قبل وسيجرى الآخر إذا جاء أجله والله الأمر من قبل ومن بعد

مصطفى صبرى

شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقا

٢٦ - ٨ - ١٩٣٣

مذهب القرآن في التشابهات

المؤستاذ محمد فريد ومري

قرأت ما كتبه الأستاذ مصطفى صبري أفندي وأنا لنزيده بيانا :
شرع الله الإسلام ليكون ديننا عالميا خالداً ، وقد نص على أنه آخر الأديان ، وأن
الرسول الذي جاء به خاتم النبيين ، وأن الكتاب الذي أنزل عليه هو الكلمة السماوية
النهائية للبشر

وقد بناء على قاعدة العقل وأساس العلم وحرم على أهله التقليد ، وطالب كل مكلف
بأن ينظر بنفسه لنفسه ، محملاً إياه نعمة أعماله ، وملقياً على كاهله عبدة سلوكه ، مصرحاً
بأن إيمان المقلدين لا يقبل عند الله ، ومطالباً الآخذ به بالدليل على كل ما يعتقده
ويعمل به ، مملناً إياه بأنه سيحاسبه على كل جليل ودقيق حتى على خطرات نفسه ،
ومغضياً إليه بأن هذه المحاسبة لا يغنى عنه فيها شفيع يشفع فيه ، ولا مقرب يتوسل
له ، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بنته : « اعملى يا فاطمة فإنى لا أغنى
عنى من الله شيئاً »

هذا حدث جليل فى تاريخ الأديان جعله الله فاتحة لمهد جديد من عهود البشرية
يتآخى فيه الدين والعقل ، ويتفق فيه الوحي والعلم ، تقوم الإنسانية منه على حال
من وحدة القوى فى كل مجالات النشاط المادى والروحى بحيث لا تصطدم فى ترقبها
بمقبة ، ولا ترنخم فى توثبها للغايات بمائل . مطلقاً لها حرية البحث والنظر وواعدا
الجاد فيه بالأجر على ذلك وإن أخطأ . نعم وإن أخطأ حفزاً له للجهاد وراء الحقيقة ،
ودفعاً له عن الوقوف دون الغاية

هذا كله جدير بدين يصف نفسه بأنه الدين العام الخالد ، وأنه خاتمة الوحي الإلهى ،
وأنه صالح لكل زمان ومكان

أخذ آباؤنا الأولون بهذه الأصول فانقلبوا في سنين معدودة إلى درجة من الوجود
المالئ لم تنلها أمة قبلهم ولا بعدهم

وقد آن على المسلمين دور الثأر فيه بأدواء الأمم فظهرت أعراضها عليهم في كل
بقعة من الأرض فسادوا سوام في كل نتائجها

في تلك الأثناء ولد العلم الحديث وما زال يجاهد القوى التي كانت تساوره حتى تطلب
عليها ، فدالت الدولة إليه في الأرض ، فنظر نظرة في الأديان ، وسرى عليها أسلوبه
فقف بها جهة إلى عالم الميثولوجيا - ثم أخذ يبحث في اشتقاق أصولها بعضها من
بعض ، وانصاع أساطيرها بعضها ببعض ، فحمل من ذلك مجموعة تقرأ لا تقديس
تقديسا ، ولكن ليعرف الباحثون منها الصور الذهنية التي كان يستعبد الإنسان لها
نفسه ، ويقف على سياستها جهوده غير مدخر في سبيلها روحه وماله

وقد اتصل الشرق الإسلامي بالغرب منذ أكثر من مائة سنة فأخذ يرتشف من
مناهله العلمية ، ويقتبس من مدنيته المادية فوقف فبا وقف عليه على هذه الميثولوجيا ،
ووجد دينه عائلا فيها ، فلم يتبس بكلمة لأنه يرى الأسوأ أكبر من أن يحاوله ، ولكنه
استبطن الإلحاد وتمسك به متيقنا أنه مصير إخوانه كافة متى وصلوا إلى درجته العلمية
وقد نبغ في البلاد الإسلامية كتّاب وشعراء وقفوا على هذه البحوث العلمية
فسحروهم فأخذوا يهيئون الأذهان لقبولها دسا في مقالاتهم وقصائدهم غير مصارحين
بها غير أمثالهم فتأدوا من أن يقاطموا أو ينفوا من الأرض

وقد عثرنا نحن في جولتنا العلمية على ما عثروا عليه فكانت صدمة كادت تقذف
بنا إلى مكان سحيق ، لولا أن من الله علينا بوجودان المخلص منها وهو قوله تعالى :
« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات »
الآية فسجدنا شكراً لله وقلنا هذه مانعة الصواعق بل مانعة الفرق فتشبهنا بها
وادخرناها إلى وقتها ، ثم أفضينا بها إلى الناس وأثبتناها في بعض مؤلفاتنا

هذا موقف منطقي لدين يعلن السلطان المطلق للعقل والدولة الخالدة للعلم ، ويجرد الإنسان من كل أوهامه وأهوائه وورائته ليصل به إلى إباحة النظر الحر والتفكير المستقل .
والإفهل يعقل أن موحي الإسلام جل شأنه يطالب الآخذ بدينه بالدليل على العقائد الرئيسية واكتلا إياها إلى تقديره الشخصي ، وحارمه من كل شغاعة وكل صلة بغير الحق الصراح ، ثم يكلفه بأن يأخذ في الأمور الثانوية بأشياء تخالف الظاهر وتنقض نواحيس السكون ، يحار العقل في فهمها ، دون أن يعين له موقفاً مقولاً منها ؟
فنحن نخوض هذا البحث لا باعتبار أنه شهوة عقلية ، ولكن باعتبار أنه حاجة دينية يجب أن نحصل ونحن على مفترق طريقين ، فإما أن نعرف أننا أمام دين لا تنال منه المحللات العلمية فيصدق فيما يقوله من أنه الدين الأخير للبشرية ، وإما أن نستكين إلى حكم القدر فنترك العلم يبعث به ثم يقذفه إلى عالم الميثولوجيا في ألوف سبقتة من الأديان البشرية

لقد فهمنا من الآية التي ذكرناها هنا أن آيات القرآن قسمان قسم طويلنا بفهمه وتعلقه وإقامة الأدلة على صحته ، وقسم لم نطالب بفهمه لمحيثه على غير مقتضى الظاهر وعدم انطباقه على القدر الذي وهبناه من القوى العقلية وهو لا يتعلق لا بالعقائد الرئيسية ولا بالأسول الاجتماعية والأدبية ، فنؤمن به إجمالاً واكليين أمره إلى الله كما أمرنا هو نفسه بذلك فهل يوافقنا أعتنا الأولون على هذا الفهم ، أم هي بدعة من لدنا دفتنا إليها نزع الحادية ؟ فإليك بعض ما قاله أولئك الأئمة :

روى أقدم المفسرين الإمام الطبري عن بعضهم أنهم فسروا المنشابهات بأنهم الأحرف التي بدئت بها بعض السور . وروى الطبري عن البعض الآخر بأنهم فسروها بالآيات المنسوخة في الكتاب . ولكنه عاد فروى عن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال :
« منه آيات محكمات مافية من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك فهو متشابه »

ثم قال الطبري : « وقال آخرون المحكمات من آي الكتاب ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد ، والمنشابه منها ما احتمل من التأويل أوجها »

وروى هو نفسه عن محمد بن جعفر بن الزبير أنه قال : « محكمات فيهن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ، وليس لها تحريف ولا تحريف عما وضعت عليه . وآخر متشابهات في الصدق لهن تحريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاه في الحلال والحرام لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق » فأنت ترى من هذا القول الأخير لابن الزبير أن من الآيات ما تحتمل التصريف والتحريف والتأويل وهذه قد نهى الله عن تفسيرها مقررًا أن مدلولاتها مما اختص هو بعلمه وأن لا أمل للناس في فهم مؤداه

وقال العلامة النيسابوري في تفسيره : « فيعنى ههنا بالحكم ما هو المشترك بين النص والظاهر ، وبالتشابه القدر المشترك بين المجلل والمؤول »

إلى أن يقول : « ثم يقال لكل ما لا يهتدى الإنسان إليه بتشابهها ، إطلاقاً لاسم السبب على السبب »

إلى أن يقول : « إن كل واحد من أصحاب المذاهب يدعى أن الآيات الموافقة لمذهبه محكمة ، ويقول خصمه متشابهة . فالعزلى يقول (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) محكم (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) متشابهة . والسنى يقلب الأمر في ذلك »

فأنت ترى أن آباءنا الأولين قد فهموا التشابه بأنه ما يخالف حكم العقل وما أدى إليه العلم

وقد نهج العلامة النيسابوري طريقاً للسلامة من الخلط بين المحكم والمؤول والمتشابه فقال : والانصاف أن الآيات ثلاثة أقسام ، أحدها ما تنأكد ظواهرها بالدلائل العقلية فذاك هو المحكم حقاً ، وثانيها التي قامت الدلائل القاطعة على امتناع ظواهرها (أى على أنها لو أخذت على ظواهرها تخالف حكم العقل) فذاك هو الذى يحكم فيه بأن مراد الله غير ظاهره . وثالثها الذى لا يوجد مثل هذه الدلائل على

طرفي ثبوته وانتفائه فهو المتشابه ، بمعنى أن الأمر اشتبه فيه ولم يتميز أحد الجانبين عن الآخر . ولكن ههنا عقدة أخرى وهي أن الدليل العقلي مختلف فيه أيضا بحسب مراتبه كل فريق وتخيله صادقا في ظنه مادة وصورة فكل فريق يدعى بمقتضى فكره أن الدليل العقلي قائم على ما يوافق مذهبه ، وتؤكد به الظاهر الذي تعلق به ، فلا خلاص من البين إلا بتأييد سماوى ونور إلهى . «ومن لم يجعل الله له نور فلا له من نور» انتهى . وقد أنى إمام المفسرين فخر الدين الرازى في تفسيره على نحو هذا بتوسع وهو متقدم على النيسابورى . ونص الإثنان على أن هذه الآية قد صرفت على وفد نجران وهم نصارى ، قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وحاجوه في عيسى عليه السلام فقالوا : « أليس هو كلمة الله وروحا منه ؟ » أى كما ينص عليه القرآن فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « بلى » . فقالوا « حسبنا ذلك »

ومؤدى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر ما ورد في عيسى عليه السلام مما رأيت متشابهها ، وأن العمل على فهمه على مقتضى الظاهر خروج عن أسلوب القرآن فيما نص على أنه مما استأثر الله بعلمه وسد على الناس طريق تأويله وهذا يوافق ما فهمناه من التشابه فلا سبيل إلى إنكاره ، كما لا سبيل إلى إغفال ما فهمه كبار المفسرين بل أئمتهم منه

فلو اعتبرنا قول العلامة النيسابورى وهو : « الآيات ثلاثة أقسام أولها ما تنأكد ظواهره بالدلائل العقلية ، فذاك هو المحكم وثانيها التي قامت الأدلة القاطعة على امتناع ظواهرها ، فذاك الذى يحكم فيه بأن مراد الله فيه غير ظاهره . وثالثها الذى لا توجد مثل هذه الدلائل على طرفي ثبوته وانتفائه فهو المتشابه »

فلنا لو اعتبرنا هذا القول لرأينا أن كل ما ورد في القرآن من آيات المعجزات والثواب والعقاب والقصص وما أشبهها يتحتم حمله على الوجه الثانى والثالث مما قامت الأدلة على امتناع ظواهره أو مالا توجد أدلة على ثبوته ولا على انتفائه

فهل يتفق وحكم العقل بأن جهنم التي تبلغ حججهم شررها القصور الشاخنة يستطيع
من يلقى فيها أن يحيا وبأكل ويشرب ويتجادل ويطلب إلى الله الخلاص ؟
لا يتفق ذلك والعقل حتما فهو من القسم الثاني من الآيات التي قال عنها النيسابوري
لا يعلم مراد الله منه

وهل يوجد دليل على وجود سد بأجوج ومأجوج ، وعلى الملك الذي كان يأخذ
كل سفينة غضبا الخ ، أو دليل على عدم وجودهما ؟
لا يوجد فهو من القسم الذي ينص الأستاذ النيسابوري على أنه متشابه ومبهين
عن محاولة الخوض فيه

ولو أخذنا بقول مجاهد من أن الآيات المحكمات هن ما في القرآن من حلال وحرام
وما عداه فمتشابه كان في ذلك لنا سعة ليس بعدها سعة تجعل كل ما ورد في القرآن
بمعزل عن الشبهات

ولو نهجنا نهج أهل السنة فاعتبرنا كل الآيات التي لا توافق مذهبهم من التشابهات
كقوله تعالى : « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » الخ كان لنا مندوحة لحشر كل
الآيات التي لا توافق حكم العقل ولا سنن الكون من التشابهات وهي أولى من تلك
ففي أي مذهب من مذاهب المتقدمين نظرنا وجدنا حصنا منيما نتقى فيه قذائف
العلم ويحتفى به من سهام البحث الحر ، فيكون الدين في جوهره الخالص بمنجاة من
شبه الملحدين ودسائس المشككين

وبعد فإن الأمر جليل لا يحتمل التلاعب بالكلام ، فإما مذهب يجمع بين الثقافة
العصرية والدين فنسير إلى الأمام كما سار آباؤنا متفقين متآخين ، وإما وقفة تمقها
قهقري ، وعند ذاك لا يجدينا هذا التضييق الذي يظنونه تقديسا للكلام الإلهي وما
هو منه في شيء ، بل هو خلاف ما نص عليه في آية محكمة لا تحتمل التأويل

المتشابهات والمعجزات والنشأة الأخرى

بقلم سماحة الشيخ مصطفى صبري

شيخ الإسلام السابق بالاستقانة

لما الأستاذ فريد وجدى فى الدفاع عن قوله بأن آيات القرآن المنبئة بما وقع فى الدنيا من معجزات الأنبياء وما يقع فى الآخرة من بعث الناس بعد الموت ومحاسبتهم على أعمالهم ثم إدخالهم الجنة أو النار وما أعد لهم فيها من أنواع النعيم أو العذاب ، كل ذلك متشابهات لا تفهم معانيها ولا يقبلها العقل والعلم — إلى اختلاف المفسرين فى تفسير المتشابهات التى نص القرآن نفسه على وجودها فيه وقال بعد نقل كلمات من بعض المفسرين « فأت ترى أن آباءنا الأولين قد فهموا التشابه بأنه ما يخالف حكم العقل وما أدى إليه العلم »

وليس نزاعنا مع الأستاذ فى تقدير معنى المتشابهات بعد أن اعترف الأستاذ بأن المراد منها ما يخالف حكم العقل والعلم فلا يضرنا قول المفسر النيسابورى الذى نقله الأستاذ : « إن كل واحد من أصحاب المذاهب (يعنى الإسلامية) يدعى أن الآيات الموافقة لمذهبه محكمة ويقول خصمه متشابهة فالمعتزلى يقول (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) محكم (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) متشابه »

وإننا مع عدم كوننا بمقرين على النيسابورى توسعه بهذا الحد فى تفسير وتكثير متشابهات القرآن ، لسنا فى المناظرة بحاجة إلى الإكثار من نقل أقوال المفسرين واختلافاتهم فهو لا ينفع الأستاذ ولا يضرنا وإنما يشوش على القارىء فيدخل بفهم محل الخلاف بيننا وبين الأستاذ فالخوض فى نقل كلمات المفسرين يكون من الاشتغال بما لا يعنيننا بعد أن اتفقنا معه فى أن التشابه ما لا يفهم معناه وما يخالفه حكم العقل والعلم من حيث انه يتضمن حكما لا يمكن فى نظرهما

فأيا ما كان التشابه عند أى مفسر فهو عندنا نحن والأستاذ ما لا يفهم معناه وما يخالف حكم العقل والعلم والخلاف بيننا انا نقول باقتصار التشابه بهذا المعنى على آيات قليلة جدا والأستاذ يدعى كثرته إلى حد أنه يبلغ نصف القرآن لأنه يرد كل ما جاء فيه من معجزات الأنبياء وأنبيائهم مع أقوامهم وأنبياء البعث والنشور والحساب والميزان والصراط والجنة والنار إلى التشابه الذى لا يفهم معناه ولا يقبله العقل والعلم ومابال الأستاذ يشغلنا ويمل نفسه بأقوال من سلف من المفسرين المختلفين فى تفسير التشابهات المذكورة فى آية من سورة آل عمران قريبة من أولها فى إمكاننا أن نجرد النقاش معه من مسألة التشابه ونحدد محل الخلاف بيننا فى أن ما جاء فى القرآن من المعجزات وأحوال الآخرة هل هى مفهومة الممانى أو غير مفهومة منها من حيث أن معانيها ممكنة الوقوع أو مستحيلة عند العقل والعلم فنحن نقول بالشق الأول والأستاذ قال بالشق الثانى فى مقالاته الأولى وأصر عليه فى مقالاته الثانية وأتى فى الثانية بمثال فقال : « هل يتفق وحكم العقل بأن جهنم التى يبلغ شررها القصور الشاغخة يستطيع من يلقي فيها أن يحى وبأكل ويشرب ويتجادل ويطلب إلى الله الخلاص لا يتفق ذلك والعقل حتما »

وقال أيضا واعتبرنا هذا القول (يعنى قول المفسر النيسابورى) رأينا أن كل ما ورد فى القرآن من آيات المعجزات والثواب والعقاب والقصص وما أشبهها يتحتم حمله على الوجه الثانى والثالث مما قامت الأدلة على امتناع ظواهره أو مالا توجد أدلة على ثبوته وانتفائه « ونحن نقول لا يجوز قطعا أن تعتبر آيات المعجزات والثواب والعقاب والقصص وما أشبهها مما قامت الأدلة على امتناع ظواهره أو مالا يوجد دليل على ثبوته وانتفائه لا يتفق هذا الاعتبار والإسلام الأمر بالإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر ولا يمكن القول بأن أحدا من المفسرين المتدينين بالإسلام ذهب إليه والأستاذ يجد كل شيء فى التفسير ولا يجد واحدا من المفسرين قال بامتناع معجزات الأنبياء وامتناع

أحوال الآخرة المنصوص عليها في القرآن أو اعتبارها مما لا يوجد دليل على ثبوته وانتفائه وحسبهم إخبار الله بوقوع ما سبق منها ووعد بوقوع ما سيأتي دليلا لثبوته حاسما فكان الواجب للاستاذ أن لا يخلط مقالته بكلماتهم في يوم القراء أن له فيما ادعاه أسوة من علماء التفسير ومستندا من أقوالهم بل يقتصر في الاسناد على أقوال الملاحدة التي يعبر عنها بالعلم الحديث ومذهب علماء الإسلام على بكرة أبيهم في هذا الباب ملخص بالبيت الآتي من منظومة خضر بك الكلامية .

وواقع كل مانص الصدوق به من ممكن كصرائط أو كيزان
أما ما ذكره الأستاذ من شدة نار جهنم وكيف أنه يستطيع من يلقي فيها الحياة وما يتبعها فالله تعالى يقول عنه وقوله الحق وله الملك (لا يموت فيها ولا يحيى) ويقول (لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور وهم يصطرون فيها ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أولم نمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير) ويقول (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب) وكل ما ورد في القرآن عن نعيم الجنة أو عذاب جهنم مهما كان ممالا عين رأت ولا أذن سمعت ومهما بلغ من الشدة فهو ممكن والله قادر عليه كما أنه قادر على بعث الناس من قبورهم لسكونه من الأمور الممكنة في حد ذاتها كما خلقهم وأحياهم أول مرة وقد بينا في مقالتنا الأولى كيف أن واجب الوجود واحد وكل ما عداه من الكائنات ونواميسها ممكن قابل للوجود والعدم والتغيير والتبديل مستغنى وجوده بشكله الحاضر أو تحوله منه إلى إرادة موجد الواجب الوجود ومنه يعلم أن إمكان المعجزات وإمكان أحوال الآخرة، ولا يقول بعدم إمكان شيء منها إلا الذين ينفون الإله الصانع للكائنات الناظم لنواميسها بقدرته وإرادته واختياره وهم يقولون بالطبيعة فتكون نظم الكائنات عندهم أمورا حصلت بطبيعتها وليست آثار مؤثر أو معلولات علة فإن اعترفوا بالعلية التي لا مندوحة عن الاعتراف بها في الشرق والغرب وفي العلم القديم والحديث

فكأنهم - لإنكارهم انتهاء سلسلة الملل إلى العلة الأولى التي هي معدن العلويات وصاحبة الكمال في العملية لكونها علة لغيرها وعدم كونها معلولة لعله تتقدمها - يتكبرون العملية من أساسها ومن هذا يسمون طبيعيين منكرى العملية فذهبهم مردود عليهم في الشرق والغرب والعلم القديم والحديث ولا يتسع المجال لنا في مقالة أو مقالتين لإبطال مذاهب الملاحدة الماديين والطبيين أو لنقل كلمات الرادين عليهم من علماء الشرق والغرب

والذي يهمنا هنا أن الأستاذ اعترف في جوابه على مقالتي بما أشرت إليه من العقلية الجديدة الإلحادية الضاربة أطنابها بين كتاب مصر ومن سرايتها إلى كثير من المجاهدين في الإسلام المتخذين لهم من تلك المجاهدة مهنة بل أتى الأستاذ بما فوق الاعتراف الذي أشرت إليه وقد أدهشني قوله :

« في تلك الأثناء ولد العلم الحديث وما زال يجاهد القوى التي كانت تساوره حتى تغلب عليها ، فدالت الدولة إليه في الأرض ، فنظر نظرة في الأديان ؛ وسرى عليها أسلوبه فغذف بها جملة إلى عالم الميثولوجيا . ثم أخذ يبحث في اشتقاق أصولها بعضها من بعض ، واتصال أساطيرها بعضها ببعض ، فجعل من ذلك مجموعة تقرأ لالتقدس تقديسا ، ولكن ليعرف الباحثون منها الصور الذهنية التي كان يستعبد الإنسان لها نفسه ، ويقف على صيانتها جهوده غير مدخر في سبيلها وروحه وماله »

« وقد اتصل الشرق الإسلامي بالغرب منذ أكثر من مائة سنة فأخذ يرتشف من مناهله العلمية ويقتبس من مدنيته المادية فوقف فيما وقف عليه على هذه الميثولوجيا ، ووجد دينه ماثلا فيها ، فلم ينبس بكلمة لأنه يرى الأمر أكبر من أن يحاوله ، ولكنه استبطن الإلحاد وتمسك به متيقنا انه مصير إخوانه كافة متى وصلوا إلى درجته العلمية »

« وقد نبغ في البلاد الإسلامية كتاب وشعراء وقفوا على هذه البحوث العلمية

فسحرتهم فأخذوا يهينون الأذهان لقبولها دسا في مقالاتهم وقصائدهم غير مصارحين بها غير أمثالهم تفاديا من أن يقاطموا أو ينفوا من الأرض

« وقد عثرنا نحن في جولاتنا العلمية على ماعثروا عليه فكانت صدمة كادت تقذف بنا إلى مكان سحيق ، لولا أن من الله علينا بوجدان المخلص منها وهو قوله تعالى : (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) الآية فسجدنا شكراً لله وقلنا هذه مانعة الصواعق بل مانعة الفرق فتشبتنا بها وأدخرناها إلى وقتها ، ثم أفضينا بها إلى الناس وأثبتناها في بعض مؤلفاتنا

« هذا موقف منطقي لدين يعلن السلطان المطلق للعقل والدولة الخالدة للعلم ، ويجرد الإنسان من كل أو هامه وأهوائه ووراثاته ليصل به إلى اباحة النظر الحر والتفكير المستقل » وإلا فهل بعقل أن موحي الإسلام جل شأنه يطالب الآخذ بدينه بالدليل على العقائد الرئيسية واكلا إياها إلى تقديره الشخصى ، وحارمه من كل شفاعاة وكل صلة بغير الحق الصراح ، ثم يكلفه بأن يأخذ في الأمور الثانوية بأشياء تخالف الظاهر وتنقض نواميس الكون يحار العقل في فهمها ، دون أن يعين له موقفا معقولا منها ؟ « فنحن نخوض هذا البحث لاعتبار أنه شهوة عقلية ، ولكن باعتبار أنه حاجة دينية يجب أن تمحص ونحن على مفترق طريقين ، فإما أن نعرف أننا أمام دين لا تنال منه المحللات العلمية فيصدق فيما يقول من أنه الدين الأخير للبشرية ، وإما أن نستمكن إلى حكم القدر فنترك العلم يعبت به ثم يقذفه إلى عالم الميثولوجيا في ألوف سبقته من الأديان البشرية »

من قال لك أبها الأستاذ إن معجزات الأنبياء وأحوال النشأة الأخرى التى قصها الله في كتابه بل في كتبه محالات عقلية أو علمية ؟ من قال لك بذلك من غير ملاحظة الماديين والطبيعيين النافين لوجود الإله القادر المرید المختار المعبرين لجميع الأديان أساطير (٢٧ - موقف العقل - رابع)

وخرافات ؟ ومن قال لك إن العلم الحديث مقصور على علمهم الحقيق باسم الجهل أكثر منه باسم العلم ؟ وأجهل منهم من جمع إلى اعتناق الإسلام انجذابه إلى ما يسميه منكرو الأديان عن آخرها ، علما واشترك معهم في التسمية بـ « علم » فيه . كما أن الذين يستنبطون الإلحاد من الكتاب والشعراء ويهيئون الأذهان لقبوله دسا في مقالاتهم وقصائدهم غير مصارحين به غير أمثالهم تقاديا من أن يقاطعوا أو ينفقوا من الأرض ، الأم الناس وأجنهم وأشأمهم لبلادهم ومواطنهم وهم أصحاب الدرك الأسفل من النار . فإن كانت العقلية الإلحادية علما وقامت قائمة العلم الحديث عليها فالويل بعد اليوم للآزهر وقد أدخل العلم الحديث في دروسه وويل للمسلمين من خريجه القادمين . فاذن الحق مع الذين كانوا يخالفون هذا الإدخال ويسمّون أهل الجود ، وإن الجود بل الجهل خير من علم يذهب عن تعلمه إلى نقي خالق الكائنات وسلطانته وقدرته على جميع الممكنات والجنون أنفع من عقل يأمر صاحبه بكفر من خلق العقل والماقل

لكن الأمر ليس كما زعمه الأستاذ وأن الذين أدخلوا العلم الحديث في دروس الأزهر ليسوا بأعداء الإسلام والأزهر إلا أن ما ذكرته في مقالتي الأولى وأيدته مقالة الأستاذ الجوابية من العقلية الإلحادية الجاهلية الفاعلة فعلته في مصر كما أفاده الأستاذ والتي تباع فيها وتشتري بين كتابها وشعرائها دسا في مقالاتهم وقصائدهم وتهيا الأذهان لقبولها ، إن لم يُقَضَّ عليها لا بما يخافون من لؤمهم من مقاطعة المسلمين أو معاقبة الحكومة الإسلامية بل بسلاح العلم الصحيح فهي تقضي على الإسلام والحكومة الإسلامية .

أما مكافئها بسلاح ابتدعه الأستاذ وهو جعل ما يبلغ نصف القرآن متشابهات غير مفهومة المعاني لكون معانيها مما لا يقبله العقل والعلم من آياته ، فهي مكافئة إن لم تسر للمحدين أعداء الإسلام فلا تخدعهم ولا يقانلهم هذا السلاح بل يقتل القرآن ويجعل أكثر آياتها مهمات ناطقة بالمحالات ، والله لا يجوز الإسلام إلى الدفاع عن نفسه

بسلح الاستاذ الذى ينعكس على المدافع عنه ويمبث به قبل أن يبعث به العلم ثم يقذف إلى عالم الميثولوجيا كما هددنا الأستاذ به . ألا تراه أنه يؤمن بالعلم الحديث الذى يرى الأديان جميعا وفيها الإسلام مخالفة لحكم العقل فيقذفها جملة إلى عالم الميثولوجيا أى الأساطير والخرافات ثم يحمل منها مجموعة لا لتقدس تقديسا بل ليرى الأجيال الحديثة حماقة آباؤهم الأولين المتدينين، ويسلم بكون ذاك العلم الحديث الذى فعل هذه الأفعال بالأديان مؤبدا بالعقل ، هذا حكم الأستاذ فى العلم الحديث الذى يعادى الأديان عامة والإسلام الذى هو موضوع مقالته وموضوع المناظرة بيننا خاصة . يعنى أنه حق متيقن بجميع أجزائه عدل فى كل أفعاله فاعل لما يفعله عالما به وإذا جاء إلى جانب الإسلام فيقول عنه إن أكثر ما فى كتابه من الآيات لا تفهم معانيها ويردها العقل والعلم على وأنا أرددها إلى علم الله . وهكذا حكم الأستاذ فى كتاب الإسلام فأيا من الإسلام والعلم الحديث الذى يعارضه أصبح الأستاذ مرجحه على الآخر ؟ العلم الحديث الذى يصدقه بعقله أم الإسلام الذى لا يصدق به وإنما يصدقه متجردا من عقله وقد صرح فى مقالته بأن الله « بنى الإسلام على قاعدة العقل وأساس العلم وحرم على أهله التقليد » فهل يمد الأستاذ نفسه التى قالت بعدم اتفاق نصف القرآن مع العقل فترده إلى التشابهات تقليدا لقول القرآن فى آية التشابهات، بنى قوله هذا على قاعدة العقل وأساس العلم ؟ فان كان ينتهى فى أساس تدينه بالإسلام إلى تقليد القرآن فى آية التشابهات وفى اعتقاده أن الإسلام لا يصح أن يبنى على التقليد فبالله يناقض نفسه ويقنع بهذا التدين المبني على التقليد ؟ وما بالله يقلد القرآن ويتبعه فى آية التشابهات ولا يقلد القرآن ولا يتبعه فى آيات المعجزات وآيات البعث والنشور والثواب والعقاب والجنة والنار ولا يقنعها بعقله حيث ثبت عقله فى الحكم والجزم بعدم إمكان مدلولات تلك الآيات ويصر على هذا الحكم وعلى الحكم بصحة ما يعارضها وينفيها من العلم الحديث ؟ فما هذه التناقضات من الأستاذ وهل منشأ كل هذا ليس إلا كون تقليده للعلم الحديث أقوى من تقليده للقرآن وأرجح عنده ؟ وهل هذا غير المسكان السحيق الذى قال الأستاذ عن صدمة العلم الحديث

أنها تكاد تقذف به إليه لولا أنه وجد المخلص في آية التشابهات ؟ فليجمع الأستاذ شمل عقله وليخلص نفسه من هذه التناقضات التي هي المحالات بعينها آيات المعجزات والبعث والنشور وما بعدها، وليعلم أن السلامة من التناقض أقدم من الإيمان بالعلم الحديث المبني على أساس التجربة، ففي المنطق أن الأوليات متقدمة على الجربات

واجب علينا أن نورد أمثلة من الآيات التي يعجزها عقل الأستاذ تحت قيادة العلم الحديث فيردها إلى التشابهات أي الآيات غير مفهومة المعاني ، وإن أدى إيرادها إلى طول المقالة وزيادة الثقل على (الأهرام) الفراء فلتعذرنى أمام احتياج تمام المقالة إليه ، ولنبدأ بآيات المعجزات :

«وورث سليمان داود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون حتى إذا أتوا على وادى المل قال نملة يا أيها المل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون فتبسم ضاحكا من قولها وقال رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وادخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين وتفقد الطير فقال ما لى لا أرى المهدد أم كان من الغائين لأعذبه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتينى بسلطان مبين فكشك غير بعيد فقال أحطت بما لم تحط به وجشك من سبأ نبأ يقين إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم ... اذهب بكتابتى هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون قال يا أيها الملأ أياكم يأتيني بعرشها قبل أن يأتوني مسلمين قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه أقوى أمين قال الذى عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربي ليملؤنى بالشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غنى كريم قال نكروا لها عرشها ننظر أأنه تدى أم تكون من الذين لا يهتمدون فلما جاءت قيل لها اهكدا عرشك

قالت كأنه هو وأوتينا العلم من قبلها وكنا مسلمين » « ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوّبي معه والطير وألنا له الحديد أن اعمل سابقات وقدر في السرد واعملوا صالحا إني بما تعملون بصير ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير . يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور » هذا ما ورد في سورتي القرآن من معجزات داود وسليمان فلشكتف به ولنتقل إلى الآيات الدالة على معجزات غيرها مثل ماورد من معجزات موسى في سورة القصص: « فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور نارا قال لأهله امكثوا إني آنست نارا لعلّي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون فلما أناها نودي من شاطئ الوادى الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى أنى أنا الله رب العالمين وأن ألق عصاك فلما رآها تهز كأنها جان ولي مدبرا ولم يعقب يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضمم إليك جناحك من الرهب فذا لك برهانان من ربك إلى فرعون وملئه إنهم كانوا قوما فاسقين » والذي جاء في سورة طه من معجزاته يستوعب طول السورة إلا بمضا من أواخرها وفيها قصة سحرة فرعون وإيمانهم بنجاء معجزة موسى فكيف آمنوا على تقدير كون المعجزات غير ممكنة وأخبارها التي نقصها متشابهة غير مفهومة ولم لم تشابه المعجزة والسحر على السحرة حتى ميزوا الأولى من الثانية وتبين لهم أنها من عند الله فآمنوا بها أ كان هذا الإيمان منهم بغير فهم أم كان إيمانهم أيضا متشابه غير مفهوم المعنى ومعناه أنه لم تقع حادثة كهذه؟ ولا تخصي آيات القرآن الدالة على معجزات موسى وقلما تخلو منها سورة من سور القرآن وهذا ما في سورة آل عمران من معجزات عيسى : « إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمع المريم عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد وكهلا ومن

الصالحين قالت رب أنى يكون لى ولد ولم يمسنى بشر قال كذلك الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولا إلى بنى إسرائيل أنى قد جئتنكم بآية من ربكم أنى أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله وأبرىء الأكمه والأبرص وأحيى الموتى بإذن الله وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون فى بيوتكم إن فى ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين» وقال فى سورة مريم : « واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فاتخذت من دونهم حجابا فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا قالت إنى أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسنى بشر ولم أك بغيا قال كذلك قال ربك هو على هين ولنجمله آية للناس .. » لنقف هنا وقفة نسأل الأستاذ أليس كون خلق عيسى فى بطن أمه من دون أن يمسنها بشر هينا على الله بمفهوم من صراحة الآية وكيف يقضى الإنصاف بكون هذا متشابهها غير مفهوم المعنى فإذا كان هينا فكيف لا يكون ممكنا فهل نقول بأن الله كذب فى قوله والعياذ به أم نقول بأن الحال هان عليه مع أن قدرته الله لا تتعلق بغير الممكنات ؟ فالأسلم من جميع المحاذير أن نقول بأن الأستاذ لا يعلم الممكن من الممكن .. ولنعد إلى ما نوردته من سورة مريم : « خملته فاتبذت به مكانا قصيا فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة قالت باليتنى مت قبل هذا وكنت نسياما نسيا » مفهوم ؟ « فأتت به قومها تحمله قالوا يا مريم لقد جئت شيئا فريا يا أخت هارون ما كان أبوك أمرا سوء وما كانت أمك بغيا » مفهوم ؟ حتما يفهمه كل من يقرأ حتى يستشكل بعض الناس قوله « يا أخت هارون » ولا تتسع المقالة للجواب على مشكلتهم، وليس فى قصة عيسى ومريم ما هو جدير بأن يعد متشابهها إلا قوله « فأرسلنا إليها روحنا » وعلى ما أظنه - وليس عندى بسبب الهجرة ما أحتاج إليها من كتب التفسير وغيرها - فالمتفكرون يحملون الرسول على جبريل ويتأولون الزوج به، ومن هذا يعلم أنه ليس فيما نقله الأستاذ فى مقاله

الأخيرة عن التفاسير آية يصح أن تعد من التشابهات إلا ما نقله عن تفسير الفخر الرازي أعنى « إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته أتقاها إلى مريم وروح منه » ومثله قوله تعالى « والتي أحصنت فرجها ففخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آية للعالمين » ونقتصر نقطة التشابه على التعبير بكون عيسى روح الله أو روحه لا على خلقه بغير أب وكون أمه أحصنت فرجها كما قال القرآن وأنكره المنكرون. ولنعد إلى قصة مريم مع قومها: « يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا فأشارت إليه قلوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا » مفهوم ؟ « قال إني عبد الله أتاني الكتاب وجملني نبيا... ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون... » وفي سورة المائدة: « إذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء قال انقوا الله إن كنتم مؤمنين » مفهوم ؟ « قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقنا ونكون عليها من الشاهدين قال عيسى بن مريم اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وآية منك » مفهوم ؟ « وارضقنا وأنت خير الرازقين قال الله إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين »

مصطفى صبرى

شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقا

المتشابهات والمعجزات والنشأة الأخرى (٢)

بقلم سماحة الشيخ مصطفى صبري
شيخ الإسلام السابق بالاستانة

وقصص معجزات الأنبياء كثيرة في القرآن يخيل إلى من رآها من منكري الأديان الغافلين أن الأديان مشتقة الأصول بعضها من بعض ، وحسبنا في الرد عليهم أن نقول كيف يشتق دين التوحيد من دين التثليث؟ أما قصص الأنبياء وكون ما ورد في القرآن منها مما لا جاء في الكتب المقدسة الأولى فذاك أمر طبيعي، وقد نبه علماء الأصول على أن النسخ لا يجري في الأخبار ولا في أصول الشرائع وإنما يجري في الأحكام الفرعية العملية ولذا قال تعالى « مصدقا لما بين يديه من التوراة والإنجيل » ولو تخالفت الكتب المقدسة في الأخبار وأصول الدين لكان بعضها قد كذب الآخر أو صحح خطأه . وفي آخر سورة يوسف التي يقول الله فيها حكاية عن يوسف (اذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي يأت بصيرا » ويقول « فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا » - « لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه » فهل يصح أن نقول عنه « ما كان حديثا يفترى ولكن حديثا بالحال أو بما لا يفهم ؟ » وكيف تسكون فيما لا يفهم عبرة لأولى الألباب ، مع أن أولى الألباب الحديثة لا يعترفون بإمكان هذه القصص فضلا عن وقوعها . وفي سورة الأحزاب من معجزة نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم « يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها وكان الله بما تعملون بصيرا » وفي سورة الأنفال « إذ يوحى ربك إلى الملائكة أني ممكم فتبتوا الذين آمنوا سألني في قلوب الذين كفروا ضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان » وفي سورة آل عمران « ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين بلى

إن تصبروا وتنتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين»
 وفي سورة الأحقاف « وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه
 قالوا أنصتوا فلما قضى ولوا إلى قومهم منذرين قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من
 بعد موسى مصدقا لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم يا قومنا أجيبوا
 داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويمحركم من عذاب أليم » وفي سورة الجن
 « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشد
 فآمننا به ولن نشرك بربنا أحدا وأنه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدا وأنه كان
 يقول سفهنا على الله شططا وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن
 فزادهم رهقا... إلى آخر الآيات الحاكية عن أقوال الجن » وفي سورة الإسراء « سبحانه
 الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله أتريه
 من آياتنا »

والقرآن كله معجزة نبينا عليه وعلى إخوانه الأنبياء صلوات الله وسلامه، فهل هو محال
 أيضا عند الأستاذ وهل جميع آيات القرآن متشابهات غير مفهومة المعنى أى غير مفهومة
 الإعجاز وهل قوله تعالى (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا
 القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) متشابهة ناطق بالمحال أو غير مفهوم
 المعنى؟ فإذا لم يفهم معناه فكيف يتحدى به الإنس والجن وإذا كانت في قدرة الله معجزة
 القرآن أفلا يكون الماقل مضطرا إلى الحكم بقدرته على معجزات الأنبياء المذكورة فيه
 استدلالا بهذه المعجزة الشهودية لنا على وقوع تلك المعجزات في سאלقة الأزمان؟
 بل المسألة لا تختص بالمعجزات لأن إنكارها إن كان مما يقضى به العلم الحديث
 النافى بكل ما لا يؤيده الإحساس والتجربة، فإنكار الإله أولى ما يقضى به ذلك العلم،
 ووجوده أبعد ما تستأنس به العقلية المستمدة منه، والله متعال عن متناول الحواس
 الظاهرة والتجارب المادية ولا كتمالى المعجزات عنها لأن من المعجزات واحدة على

الأقل نشاهدها ونذكرها بالعيان وهي القرآن. بل نقول إن إنكار العلم الحديث للمعجزات والبعث بعد الموت والجنة والنار مبني ومتفرع على إنكاره للإله الخالق القادر فإذن كيف يؤمن الأستاذ بوجود الله ويؤاف إيمانه به مع إيمانه الوثيق بالعلم الحديث النافي لوجود كل ما لا يدرك بالحواس ولا يعلم بالتجارب فيلزم أن يكون وجود الله أول التشابهات عند الأستاذ، وفي الحقيقة إذا اقتنع الإنسان بوجود إله خالق السموات والأرض فلا يتعسر عليه الإقرار بمعجزات الأنبياء وتتسع عنده دائرة الإمكان وإذا اعترف بأن القرآن كلام ذلك الخالق الأجل فلا يتردد في الاعتراف بجميع ما فيه ولا يستبعد أدنى استبعاد ولا يمدله بكلام العلم الحديث الذي يمكن أن يخطأ حتى في تجاربه

وقد فاتنا الانبان بعد آيات المعجزات بأمثلة من آيات الساعة والحشر والسؤال والحساب والثواب والعقاب ولكن لا يحسن لنا أن نكتب سور القرآن على صفحات الأهرام وما لا يدرك كله لا يترك كله: «إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض رجا وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة فأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم . ثلة من الأولين وقليل من الآخرين وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود وماء مسكوب وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة وفرش مرفوعة ... وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مترفين وكانوا يصرون على الحنث العظيم وكانوا يقولون إذا متنا وكنا ترابا وعظاما إنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون قل إن الأولين والآخرين لمجموعون إلى ميقات يوم معلوم ثم إنكم أيها الضالون المكذبون لا تكون من شجر من زقوم فالثلثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم فشاربون شرب الهيم هذا نزلهم يوم الدين نحن

خلقناكم فلو لا تصدقون أفرأيتم ما تمنون ، أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون نحن قدرنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين على أن نبدل أمثالكم وننشئكم فيما لا تعلمون ولقد علمتم النشأة الأولى فلو لا تذكرون » هذا ما في سورة واحدة فإن كانت هذه الآيات متشابهة غير مفهومة المعاني ولا مطلوبها منها الفهم فقد ضاعت أنفاس القرآن في تفصيل أحوال اليوم الآخر وضاعت أنفاسه في إثبات بحىء ذلك اليوم والاستدلال عليه بالنشأة الأولى والتوعد على المكذب المستبعد لمجيئه وانظر إلى قوله « والسماء والطارق وما أدراك ما الطارق النجم الثاقب إن كل نفس لما عليها حافظ فلينتظر الإنسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر فإله من قوة ولا ناصر والسماء ذات الرجوع والأرض ذات الصدع إنه لقول فصل وما هو بالهزل » فهل يصح أن يقال بعد ذلك ولكنه قول بالحال أو متشابه غير مفهوم المعنى ولا مطلوب الفهم ؟ وقوله « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى لتبعثن ثم لتنبئون بما عملتم وذلك على الله يسير » وقوله « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون فذرنى ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون » « وقالوا ما هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون » « أولم يروا أن الله الذى خلق السماوات والأرض ولم يبعث لخلقهن بقادر على أن يحى الموتى بلى إنه على كل شىء قدير » « ويقولون أءنا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون بل جاء بالحق وصدق المرسلين إنكم لذائقوا العذاب الأليم وما تجزون إلا ما كنتم تعملون إلا عباد الله الخالصين أولئك لهم رزق معلوم فواكه وهم مكرمون فى جنات النعيم على سرر متقابلين يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء لذة للشاربين لا فيها غول ولا هم عنها يزفون وعندهم قاصرات الطرف عين كأنهن بيض مكنون فأقبل بعضهم على بعض يتسائلون قال قائل منهم إنى كان لى قرين يقول إءناك لى المصادقين أءذا متنا

وكفنا ترابا وعظاما أئنا لمدينون قال هل أنتم مظلومون قاطلع فرآه في سواء الجحيم قال
تالله إن كنت لتردين ولولا نعمة ربى لكنت من المحضرين أئنا نحن بميتين إلا
موتنا الأولى وما نحن بمعذبين إن هذا هو الفوز العظيم لئله هذا فليعمل العاملون «
« ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد
ربكم حقا قالوا نعم فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل
الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة كفرون « « يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم واخشوا
يوما لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا إن وعد الله حق فلا
تفرونكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور «

وفيا أوردناه كفاية

بقى أن الاستاذ يجب عليه أن يخفف من غلوائه في إعظام العلم الحديث فهو مهما
تقلب على القوى التي كانت تساوره ودالت إليه الدولة في الأرض فلن تدول إليه دولة
السما حتى يكون له الحق في أن ينظر نظرة في الأديان فيقذف بها جملة إلى عالم الميثولوجيا
أى الأساطير والخرافات. فالعلم الحديث لم يخلق بعد نملة أو بموضة أو حبة فمل له أن
يستخف بالدين الإلهي ويكفر بصاحبه ويتحدى خالق السماوات والأرض وخالق ما فيهما
من أسرار لم تمتد يده بعد إلى واحد من مليون بل مليار منها وخالق الإنسان الذى
وضع العلم الحديث والقديم وخالق عقله الذى استمد منه فى وضع العلوم . فن أكبر
الجنابة أن ينكر عقل من العقول أو علم من العلوم ممتدا على ما اكتشفه من بعض
الأسرار الودودة فى مواد الكون، مصدر ومرجع كل عقل وعلم، مع أن هذا العقل النكر
عقل يخلد إلى الأرض ويختلط بالتراب، منه نشأ وسيمود إليه ومال للتراب والعقل أو العلم؟
وماذا على إذا سميت هذا العقل الكافر بربه ونعمة ربه حماقة وذلك العلم جهلا؟ وإنى جد
أسف على أن مثل الأستاذ الذى شاب شبته فى خدمة الدين يستخذى فى أول اصطدام
مع هذا العلم الكافر ويخضع لدولته ويدير كلامه كأنه من جاليتها .

وليس الأستاذ من علماء العلم الحديث ولا أنا، بيد أنى أعلم أن العلم الحديث الذى يُعنى به الأستاذ ما يسمونه العلم المثبت المبني على أسس الإحساس والتجربة .

ليس من حق هذا العلم أن يتكلم ويحكم في إثبات الواجب أو نفيه والاعتراف بالأديان أو إنكارها فإن تكلم وحكم فقد تعدى حدوده وخرج عن موضوعه فلا يكون مسموع الكلمة ولا نافذ الحكم ولا يجوز أن يكون معنى توقف أصحاب العلم الحديث فيما وراء علومهم ، أن الحق منحصر في دائرة تلك العلوم الضائعة وإن ما عداها باطل إذ الدنيا لا يمكن أن تعيش بالعلوم المثبتة فقط بل معناها أن تلك العلوم يحكم في ساحتها التى تختص بها ولا تتدخل فيما يخرج عن ساحتها وما لم تصل إليه خطواتها فلا تتمجّل فيه القول بالإثبات والنفي، نعم تقول إنه ليس بثابت في نظرها لكونه خارجا عن موضوعها وليس معناه أنه ليس بثابت أصلا فيمكن أن يكون ثابتا ويتولى إثباته علم آخر، حتى أن مالا يكون مثبتا في نظر العلوم المثبتة قد يكون مثبتا في نظر العالم بالعلوم المثبتة لأن العالم لا يتقيد بما يتقيد به العلم فيمكن أن يكون له حظ من علم آخر ويكون فيه إثبات ما لم يثبت في العلوم المثبتة بل يجب أن يكون عالم تلك العلوم أرحب صدرا منها في النفي والإثبات إذ لو لم يكن كذلك واقتصر علمه على مسائل تلك العلوم كان هذا العالم جامدا جادا وجاهلا بالرغم من كونه إحصائيا في العلوم المثبتة. ومن هذا يتبين أن تسميتها بالعلوم المثبتة شطط وتضليل فقد يضل بعض الناس فيظنون أن ما لم يثبت في تلك العلوم فليس بثابت وليس الأمر كذلك لاحتمال أن يكون مثبتا بعلم آخر وأما ظن أن ما أثبتته العلوم الأخرى لا يعتبر مثبتا ولا يكون له من القوة ما للذى أثبتته العلوم المثبتة فهو خطأ ناثيء كما قلنا من الشطط تسمية تلك العلوم المثبتة وإنكار لكيان غيرها من العلوم وربما يكون غيرها أشرف منها وأرقى مرتبة في سلم العلم .

ومثل هذه الأحوال والنظر إلى علوم الغرب من بُعد أثّر في المقول غير الراجحة والمقائد غير الراسخة فذهب بأهلها إلى أن يظنوا بدينهم الحنيف الظنون وخيل لهم أنه لا يتفق مع

العقل والعلم وأنه أسطورة مشتقة من أساطير الأولين، مع أن دينهم وإن كان لا يتفق مع بعض المعلوم الحديثة بمعنى تقاصر فهم ذلك البعض عنه لكون نظره مقصوراً على الطبيعة والمادة وكون الدين فوقهما وعلمه علم مافوق الطبيعة، لكن العقل لم يكن في عصر من عصور الإنسانية ليستوحش الدين ويناوئه ويحافيه بل تلقاه بكل حنين وأنسة واحترام وتعارف معه في أول لقائه تعارف المواطنين أحدهما مع الآخر لكونهما من العالم العلوى ورآه من أخص ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان كما امتاز عنه بمقله قال العالم الفرنسى (جورج ل. فونس غريو) مؤلف كتاب مبادئ الفلسفة وهو من الكتب المدرسية المؤلفة على وفق بروجرام اليسانس الفرنسى، في مبحث الفرق بين الإنسان والحيوان وذهنهما :

« إن للإنسان ذاتاً مثل المعادن وحياة مثل النبات وهو يشترك مع الحيوان في الإحساس وفي طبقة الذهن السفلى لكنه النوع الوحيد الممتاز بالعقل أى قدرة العلم بنفسه والعلم بالعالم والاكتشاف للقوانين المتعلقة بنفسه والعالم والاعتلاء من معرفة الأشياء ومعرفة قوانينها إلى معرفة صانع الأشياء وقوانينها الأعظم والاعتراف بسلطان الحق وعظمة الواجب في الدنيا والاحترام بالحق في أمثاله حسبما يحس لزوم كونه محترماً في نفسه فالإنسان هو الحيوان الذى له نسبة إلى العلم والأخلاق والمجتمع والدين وليس لأسمى فرد من غير نوعه علم ولادين ». وقال هذا المؤلف في مبحث الأهواء المتولدة من التأمل : « ومنها هوى التدين الذى يختص بها ذوو العقول فالإنسان يملئ فكرة بفضله عقله إلى خالق الأشياء فيستند العلم المحيط الموجد للقوانين السككية والجود غير المتناهى الذى اقتضى إرادة تلك القوانين والقدرة العليا التى أخرجتها إلى ساحة التحقيق ، إلى ذات واحد أجل وأعلى فالإنسان كما يحس بتوسع ستار الأسرار إلى ما وراء حدود العلم بكثير يحس بكون تلك الأسرار مغلوطة في يد قهر ذلك الذات كالقوانين المثبتة المعلوملة له فيقولد من هذا إحساس مبهم بمض الشئ ممتزج بمفاهيم العقل التى هى أصرح .

« ففى الإنسان مفهوم التدين والإحساس بالتدين معا وهذا المفهوم وهذا الإحساس

الَّذَانِ أَصْبَحَا مِنْ امْتِزَاجِهِمَا خَيْرًا ، يَقُولُ مِنْهُمَا هُوَ يَحْمِلَانِ الْإِنْسَانَ عَلَى حُرْمَةِ الْإِلَهِ
الَّذِي يَعْلَمُ وَيَحْسُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقُهُ وَعَبْدُهُ وَعَلَى خِفَاتِهِ وَخَشْيَتِهِ وَعِبَادَتِهِ وَالضَّرَاعَةِ إِلَيْهِ فَالَّذِي
يُطَامِنُهُ الدِّينَ هُوَ هَذَا الْهُوَى .

وَعَدَمُ كَوْنِ الْعِلْمِ الْإِنْسَانِي مُنَحْصَرًا فِي الْعُلُومِ الْمُثَبَّتَةِ مِنْ أَجْلِ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا يَطُوفُ
الْاِخْتِلَافُ بِشَأْنِهَا فِي خِلْدِ الْمُشْتَغَلِينَ بِالْعِلْمِ وَلَوْ صَحَّ انْحِصَارُهُ فِيهَا فَأَيُّ الْفَلَسَفَةِ الَّتِي يَصْرَحُ
الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِ مَبَادِيءِ الْفَلَسَفَةِ بِأَنَّهَا عِلْمُ الْعِلَلِ وَعِلْمُ الْعُلُومِ الْحَاكِمُ عَلَيْهَا وَأَيُّ الْمُنْطَقِ
وَهُوَ مِيزَانُ الْعُلُومِ وَقَدْ قَالَ (اسپنسر) وَغَيْرُهُ :

« إِنْ الْمَعْلُومَاتُ الْبَشَرِيَّةُ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ الْأُولَى الْمَعْرِفَةُ الْعَامِيَّةُ وَفَوْقَهَا الْعِلْمُ وَفَوْقَهُ
الْفَلَسَفَةُ فَالْمَعْرِفَةُ الْعَامِيَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ غَيْرِ الْمُرْتَبِطَةِ بِعَظْمَا مَعَ بَعْضِ الْعِلْمِ عِبَارَةٌ
عَنِ الْمَعْلُومَاتِ الْمَضْبُوطَةِ بِبَعْضِ الضَّبْطِ تَحْتَ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْفَلَسَفَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ
الْمُنْضَبِطَةِ عَلَى وَجْهِ أَيْمٍ وَلِذَا يُقَالُ لَهَا عِلْمُ تَنْسِيقِ الْعُلُومِ كَمَا يُقَالُ عِلْمُ الْعِلَلِ وَعِلْمُ الْعُلُومِ
وِغَايَةُ السَّكْلِ قَضَاءُ حَاجَةِ التَّفْحِصِ بِالْبَيَانِ وَالتَّمْلِيلِ وَالْحَصُولِ عَلَى جَوَابِ الْأَسْئَلَةِ الْأَرْبَعَةِ
السُّؤَالِ الْأَوَّلُ مِنْ أَى مَادَّةٍ وَجَدَ هَذَا الشَّيْءَ الَّذِي يَرَادُ بَيَانُهُ وَتَعْلِيلُهُ ؟ الثَّانِي كَيْفَ وَجَدَ
يَعْنَى أَى صُورَةٍ اكْتَسَبَتْ هَذِهِ الْمَادَّةُ كَيْ تَصِيرَ الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ الْبَحْثِ ؟
الثَّالِثُ مَنْ أَوْجَدَهُ ؟ وَيُسَمَّى الْعِلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ . الرَّابِعُ لِمَاذَا أَوْجَدَهُ ؟ وَيُسَمَّى الْعِلَّةُ الْفَائِئِيَّةُ
فَالْعِلْمُ غَيْرُ الْفَلَسَفَةِ يَبْحَثُ عَنْ أَجُوبَةِ السُّؤَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ وَلَا تَجِيبُ عَلَى السُّؤَالَيْنِ
الْأَوَّلَيْنِ الْفَلَسَفَةُ فَقِيهَا يَسْأَلُ مَنْ أَيْنَ جَاءَ الْعَالَمُ وَإِلَى أَيْنَ يَذْهَبُ فَهِيَ عِلْمُ الْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ
وَفِيهَا يَبْحَثُ عَنِ الْمَبَادِيءِ الْأَوَّلِ وَالْعِلَّةِ الْأُولَى . »

مصطفى صبرى

شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقا

مذهب القرآن في الآيات المتشابهة

للمؤلف: محمد فريد وجري

قرأت المقالة التي رد بها على الأستاذ مصطفى صبري أفندي فرأيت فيها لا أقول تحاملا على العقل والعلم ولكن غضا من سلطانها إلى حد أن كل أصحاب الأديان المتفائلة في عالم الفموض تستطيع أن تجد منها عونا على الاحتفاظ بمقائدها . ويؤلني أن الأستاذ ينفل من حسابه مهمة الإسلام الكبرى في الأرض ، وهي أن يضع للناس كافة دستورا دينيا قوامه العقل وركنه العلم يوفقون به بين حاجات قلوبهم وعقولهم بحيث لا يصدمون في تمسبهم نحو الحقيقة بمقبة تقف بهم دون مواصلة السير إلى الغاية القصوى ، فلا يجد العلم في تدرجهم إليها من الإسلام مانعا يعمل على دكه كما دك كل الموانع التي حالت دونها من الأديان السابقة .

نعم ، الإنسانية مدفوعة إلى غاية بعيدة من الارتقاء بكل ما أودع فيها من قوى ظاهرة وأخفية ، ومضطرة لأن تحطم كل ما يصدها عنها من الحوائل ولو أسندها أهلها إلى أقدس مصدر . وفي حالة الأمم اليوم عبرة لمن يعتبر . فجاء الإسلام بدستور لا يدع هذه النزعة الجبارة من العلم ولا الهمة الفائرة من ممثليه أن تنال من قدسيته منالا ، راميا بذلك إلى غاية نص عليها في كتابه غير مرة وهي أن يكون دين البشرية في عهدها الأخير ، عهد الشبهات والشكوك والبحوث الجريئة الحرة ، والانقلابات الأدبية والفكرية . وهو بطبيعته قد شرع لا ليكون ديننا محليا ولا ليناسب عقلية الشعوب في طور من أطوار الإنسانية ، ولا ليقى محبوسا في قضايا معينة لا تصلح إلا لزمان محدود ولكن ليكون ديننا يسمح لجميع التطورات البشرية الممكنة ، فهو لذلك قدأنى بدستور ديني جميع هذه الأمور النسبية حتى لا تصطدم به في دور من أدوارها ، وحتى يصلح لقيادتها وتمديد عوجها .

وقد بلغ العلم في العهد الأخير من السلطان ما أكسبه قيادة العقول والأرواح معاً ، فإذا غفلنا نحن معشر الدافعين عن الإسلام عن هذا الأمر الواقع فقد غفلنا عن أقوى عاصفة أدبية تواجه العقائد ، وكنا عاملين على وضع ديننا خارج المواقف التي أعدها لنفسه . وعلى تمريره مجرداً من كل سلاح إدخره أساعة الخطر .

أما نرى بأعيننا اليوم أن الأديان التي كان لها قيادة القلوب والعقول في بلاد العلم قد استحوطت إلى معابدها ، وقد دب إلى رجالها أنفسهم ديب الآراء الحديثة فشكروا في إمكان بقائهم على ما هم عليه قرناً آخر .

فهل كل هذا لا يكفي أن يجعلنا ندرك خطر موقفنا ، وأن يدفعنا إلى تلمس قوائم المذخورة للدفاع عن حقيقتنا إن كنا نعتقد أنها حقيقة ؟

أما الاستخفاف بهذا السيل العرم من الآراء الحديثة والمقررات العلمية التي لا تُبقي ولا تذر فليس له إلا نتيجة واحدة وهي أن نصبح وقد أحيط بنا ونحن في أمنع ما نتخيله من ملاحتنا ، وعندئذ لا يدفع عنا البلاء ما نحيط به أنفسنا اليوم من أمان ، ولا ما نغنيها به من أحلام .

لقد تنبهنا نحن لهذا الأمر الجلل بحكم أننا وقفنا في نقطة تصادم العلم والدين ، وأدركنا كنهه الخطر المحقق بالحقيقة التي انتدبنا للدفاع عنها ، فدفعنا الشعور بالضعف إلى النظر في مذخورنا نبحث فيه هل بقي لنا من وسائل الدفاع عنها شيء ، فهدانا الله ونحن تحت تأثير هذا الفرع الأكبر إلى ذلك العقل المنيع الذي تتحطم أكبر القوى دونه ولا ينال المستعصم به خيال من أذى ، ألا وهو آية المحكمات والتشابهات .

فأصبحت المسألة بيننا وبين مجادلينا من الذين لم يشعروا بهذا الخطر العمم محصورة لا في البحث في حدود العقل أو العلم ، وقياس مدى سلطانها ، فقد مضت سنة الأولين ولكن في هل يوافق أعمقنا الذين فهموا القرآن قبلنا على ما ذهبنا إليه حتى يسوغ لنا أن نستخدم هذا السلاح في الدفاع الذي نصبنا أنفسنا له .

هذا هو موقفنا اليوم وإنى لمتقن بأنى قد كشفت للناس من صميم الإسلام ومن لباب ما فهمه الرجال الأولون ممتصاً بحميه من كل طفيان ، لا فى هذا العصر فحسب ، ولكن فى جميع العصور ، وفى وسط كل ما يتخيل من الانقلابات الأدبية فى الأرض . ولست أشك فى أن ما كشفته سيكون معمول المدافعين عن الحقيقة الإسلامية فى كل مكان بعد اليوم .

فالى القارئين بياناً جديداً فيما نحن بصدد من هذا الموضوع ، وهو آخر ما أقوله فى هذا الباب فإن كل كلام يأتى بعده يكون تحصيلاً لحاصل .

أوحى الله القرآن فى عهد بلغ العقل البشرى فيه رشده ، وأصبح قادراً على التفرقة بين ما هو حق وما هو باطل ، وعلم الله أن هذا العهد سيؤدى إلى تولد الشبهات ونجوم الشكوك ، كجمل مناط الاعتقاد فى دينه الأخير العقل ، وسمح بتأويل كل نص فى الكتاب يخالف ظاهر ألفاظه حكمه إلى ما يوافق دلائله ، وبلائم مداركه ، لتتم بالإسلام الحجة على البشر ولا يجد أهل النظر الحر والتفكير المستقل سبيلاً إلى الإفلات منه . ولما كان ينبوع المقائد الإسلامية القرآن فقد نظر فيه الأئمة الأولون تحت هذا النور الساطع فوضموه له دستوراً عقلياً يرضى أعصى العقول قياداً وأبعدها انقياداً وأحسن ما تقدمه للقراء من صور هذا الدستور الكريم ما دون أمام المفسرين فخر الدين الرازى عند تفسيره لآية الحكم والتشابه ، قال رضى الله عنه :

« إن اللفظ (أى القرآن) إما أن يكون نصاً أو ظاهراً أو مؤولاً أو مشتركاً أو مجعلاً . أما النص والظاهر فيشتركان فى حصول الترجيح إلا أن النص راجع مانع من الغير ، والظاهر راجع غير مانع من الغير ، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالحكم وأما الجمل والمؤول فهما مشتركان فى أن دلالة اللفظ عليه غير راجعة (أى عند العقل) وإن لم يكن فى أنه غير راجع فهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد ، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالتشابه ، لأن عدم الفهم حاصل فى القسمين جميعاً . وقد بينا أن ذلك يسمى

متشابهها ، اما لأن الذى لا يعلم يكون النفي فيه مشابها للإثبات فى الذهن ، واما لأجل أن الذى يحصل فيه التشابه يصير غير معلوم ، فأطلق لفظ التشابه على ما لا يعلم إطلاقا لاسم السبب على السبب . فهذا هو الكلام المحصل فى المحكم والمتشابه »
ثم قال :

« إن صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح فى المسائل القطعية لا يجوز إلا عند قيام الدليل القطعى العقلى (تأمل) على أن ما أشعر به ظاهر اللفظ محال . وقد علمنا فى الجملة أن استعمال اللفظ فى معناه المرجوح جائز عند تعذر حمله على ظاهره ، فعند هذا يتعين التأويل ، فظهر أنه لا سبيل إلى صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح إلا بواسطة إقامة الدلالة العقلية القاطعة على أن معناه الراجح محال عقلا . ثم إذا قامت هذه الدلالة وعرف المكاف أنه ليس مراد الله تعالى من اللفظ ما أشعر به ظاهره ، فعند هذا لا يحتاج إلى أن يعرف أن هذا المرجوح الذى هو المراد ماذا ، (أى ليس عليه أن يبحث عن مراد الله منه) لأن السبيل إلى ذلك إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز . وترجيح تأويل على تأويل . وهذا الترجيح لا يمكن إلا بالدلائل اللفظية ، والدلائل اللفظية على ما بينا ظنية ، لاسيما فى الدلائل المستعملة فى ترجيح مرجوح على مرجوح آخر يكون فى غاية الضعف . وكل هذا لا يفيد إلا الظن الضعيف . والتعويل على مثل هذه الدلائل فى المسائل القطعية محال . فلهذا التحقيق مذهبنا أن بعد إقامة الدلالة القطعية على أن حمل اللفظ على الظاهر محال ، لا يجوز الخوض فى تعيين التأويل . فهذا منتهى ما حصلناه فى هذا الباب والله ولى الهداية والرشاد » انتهى .

فأنت ترى من هذا البيان الشافى أن مدار الفهم فى القرآن عند المسلمين على الدلائل العقلية لا على التسليم المجرد عن التعقل والاقتناع . ومؤدى كلام الإمام الرازى أن ما نص عليه القرآن وكان موافقا لحكم العقل وظاهر اللفظ فهو المحكم ، وما كان منه مجملا أو مؤولا فهو المتشابه . وكل لفظ لا يصح عقلا أخذه على ظاهره فلا يجوز البحث

عن مراد الله منه ، إذ لو فعل لكان مرجحاً مجازاً على مجاز أو تأويل على تأويل ، وهذا خبط ينافي مذهب القرآن في وجوب الثبوت وإدراك حقيقة الواقع لا الوقوف مع الخيالات .

ثم ضرب الإمام الرازي لما قاله مثلاً فقال :

« قال الله تعالى : الرحمن على العرش استوى . دل الدليل على أنه يمتنع أن يكون الإله في مكان ، فعرفنا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية ما أشعر به ظاهرها ، إلا أن في مجازات هذه اللفظة كثرة فعصر اللفظ إلى اليمض دون اليمض لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية الظنية ، والقول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بإجماع المسلمين . وهذه حجة قاطعة في المسألة والقلب الخالي عن التعصب يعيل إليه ، والفترة الأصلية تشهد بصحته .

ثم بين الإمام الرازي صفة الراسخين في العلم الموصوفين في القرآن فقال :

« هم الذين علموا بالدلائل القطعية أن الله تعالى عالم بالمعلومات التي لا نهاية لها ، وعلموا أن القرآن كلام الله تعالى ، وعلموا أنه لا يتكلم بالباطل والعبث فإذا سمعوا آية (تأمل) ودلت الدلائل القطعية على أنه لا يجوز أن يكون ظاهرها مراد الله تعالى بل مراده غير ذلك الظاهر ثم فوضوا تبيين ذلك المراد إلى علمه ، وقطعوا بأن ذلك المعنى أى شئ كان فهو الحق والصواب ، فهؤلاء هم الراسخون في العلم بالله ، حيث لم يزعمهم قطعهم بترك الظاهر ، ولا عدم علمهم المراد على التبيين عن الإيمان بالله والجزم بصحة القرآن » يقول هذا كلام لا يحتمل التأويل وليس وراءه مذهب اطالب حقيقة . والله انى لأعجب للذين لا يقبلون هداية الله في هذا الشأن الخطير ويهون عليهم أن ينسبوا إليه ما توهمه ظواهر بعض الآيات ، معرضين دينه للشبهات ، وقد أمروا أن يستنبطوا فيما يأخذون من كتابه بالعقل ، وأن لا يخوضوا فيما يؤهم ظاهره الظلم أو الجهل .

ألا تكفينا الآيات المحكمة من القرآن وقد انقطعت أنفاس العلم في تصوير

إعجازها ، ولم نفرغ بعد من الإبانة عن بعض ماحوته من حكم عالية ، ونظم حكيمة ، وأصول أصيلة ، ومبادئ لم تقرر إلا بعد أن بلغ هذا العلم رشدده وقد اعتبرت مثالا عليا لدنية فاضلة لم تصل البشرية إلى اليوم لتحقيقها ؟

ألا يتمجب المتعجبون من هذا الأمر : وهو أن كثيرا من المسلمين الذين أمروا أن يكتبوا بحكمات الكتاب ، قد تركوها اليوم جانبا وتمسكوا بمتشابهاته ، وذهبوا في تفسيرها وتأويلها مذاهب لا تتفق وسيرة السلف منها ، وحشروا إليها من أساطير الأولين ما لا سبيل لنا إلى إثباته هنا ، فأصبحوا حجة على دينهم وقد كفوا أن يكونوا في طليعة العالم تمحيصا للمقائد ، وتخليصا لها من فضول الخائضين فيها بأهوائهم وأوهامهم ليستحقوا أن يكونوا كاندبوا له شهداء على الناس في غلوهم وتقصيرهم ، وفي إفراطهم وتفریطهم ؟ أفنستطيع أن نحل من مجموع الناس هذه المكاينة بغير ميزان من العقل ، وبراس من العلم ، وسلطان من الحجة ، لا يبلغ إليها الفقد ، ولا يتناول إليها الشك .

لقد فتنهم هذه المتشابهات لقصور ثقافتهم العلمية إلى حد أن أصبح الذي يدعوهم إلى إطاعة الكتاب في ترك تأويلها وعدم التويل على ظواهرها ، وإلى الجرى على سنة الإسلام في تسرية الدستور العقلى عليها ، كما قرر ذلك أسلافهم ، يعتبر في نظرهم ملحدا فهم بهذا الموقف قد دللوا على أنهم قد تدهوروا إلى حد أنهم يمجزون حتى عن تقليد أئمتهم ، فما ظنك لو طالبهم مطالب بأن يبنوا على ما أسسوا ، أو يزدوا في مادة ما حصلوا ؟

ليس على المسلم أن يقول حيال كل محال عقلا (أن قدرة الله صالحة لإحداث كل شئ) لأن المسلم مع اعتقاده بهذا الأصل فهو مأمور أن يعقل ما يأخذ به لا أن يسلم به تسليما . وهذه ميزة المسلم على غيره ، بل هي التي ترشحه في مثل عصر العلم الذي نحن فيه لأن يسكون شهيدا على الناس كما وصفه به الكتاب ، ولوأخذ بالتسليم لساوى غيره في الأخذ بكل ما يقدم إليه ، ولبطلت حجته في دعوى الأمم إلى تحكيم العقل . فلنحافظ على هذه الميزة ولا نحاول أن ننسخها بأيدينا فهي التي ستمطى الإسلام قيادة العقول والأرواح في أشد المصور حقولا بالشكوك ، وأهوالا بالشبهات .

هذا أمر بدعى لا يحتاج لتأمل ، وهو مذهب الإسلام الذى قام عليه أتباعه الأولون ولكن تعويل كثير من أخلافهم قروناً متوالية على التشابهات وقصرهم الدين عليها خلافا لما أمروا به يجعلهم يستنكرون ما نقوله الى حد التفكير مع أن ما نقوله من معدن القرآن ، ومن لباب الإسلام وبه استحق أن يكون دين البشرية في عهدها الأخير وبعد ، فقد ترك لنا أبائنا بحريهم على سنة القرآن ملكا لا تغرب عنه الشمس ، وزعامة عامة في كل الشؤون الإنسانية من علم وفلسفة وفنون وسياسة ، ولم يقتصروا على الجرى عليها عملياً ولكنهم وضعوا الكل منها دستوراً يحفظها من التدهور ويكفل لها دوام الارتقاء . ولم يهملوا الدين نفسه من دستور قيم ، مستهدين في وضعه بالقرآن نفسه ، فقرروا تحت اسم علم الأصول ما لم يسبق لأمة مثله ، وما لو كشف للناس اليوم لمدوه من وضع جماعة من الذين هبوا من حياض العلم الحديث وفلسفته المصرية فأضاع كثير من المسلمين ممالكهم بسبب تفكيرهم طريق حفظها التي نهجها آباؤهم الأولون ، بل أضاعوا وجودهم كله ، وتسرب كل خير تركه لهم أسلافهم الى الأمم التي تأخذ بالعلم وتدين به .

واليوم أصبح دينهم في الميزان حتى لدى عشيرته الأقربين ، ذلك الدين الذى بنص كتابه على أنه دين عالمي خالد ، يدعو الى توحيد الأمم وتوحيد الأديان ، وأنى كتابه على جميع الحوافظ التي تحفظ له هذه المنزلة ، وعلى جميع الأصول التي تميل اليه الرقاب صاغرة ، وقد تولى أئمتنا الأولون هذه الحوافظ بالبيان فألفوا منها دستوراً لا يتسرب اليه الوهن مما لو طولع به الناس اليوم لبهزم كما يهزم ما نقله عن أحدكم .

فإذا دفع حب الجدل بعض الناس لصرف هذا الدستور عن حقيقته ، أو للميل به عن صراطه ، أو لقرنه بما يبطله ويجعله أترا بعد عين ، فإنهم يجنون على أمتهم مشر الجنائيات ، وبكون من وراء ذلك أن يسلب الله تلك النعمة منهم ، ويعهد بها الى أمم تستطيع أن تمثلها غيرهم : « وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » الآية

مذهب القرآن

إزاء مذهب الأستاذ فريد وجدي

المعمر على زعم أن ما جاء في القرآن عن معجزات الأنبياء وقصصهم وعن اليوم الآخر وثوابه وعقابه كلها من التشابهات غير المفهومة والمعقولة لسماحة الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام السابق للدولة العثمانية

« طسم تلك آيات الكتاب المبين نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون »
« سورة القصص »

« وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستورا وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه » .
« سورة الإسراء »

اصطدم الأستاذ فريد وجدي - على ما روى - في جولاته العلمية مع العلم الحديث الذي نظر نظرة في الأديان ثم قذف بها جملة إلى عالم الأساطير والخرافات فكانت نتيجة تلك الصدمة مغلوية الأستاذ أمام العلم الحديث وخضوعه لسلطانه واستسلامه بمقله وقلبه له واعترافه بما فعل بالأديان ثم اصطدم الأستاذ الذي غاب عنه صوابه بالصدمة الأولى مع ما في القرآن من معجزات الأنبياء وقصصهم ووصف الجنة والنار والبعث والحساب تلك الآيات التي تملأ سور القرآن فكانت نتيجة الصدمة الثانية مغلوية القرآن أمام الأستاذ حيث رد ما يبلغ نصفه من آياته البينات جبرا إلى التشابهات غير المفهومة وغير المعقولة وأرهم القرآن على قبول مذهبه فنأدى في عنوان مقالانه (مذهب القرآن في الآيات التشابهية) وما هو إلا مذهب الأستاذ افتاته على القرآن وأراد أن يقهر القرآن وهو نفسه تحت قهر العلم الحديث، ولا يبلغ أي قهر وظلم للقرآن مبلغ قهره وظلمه في تعطيل معظم آياته وتحليلها

عن المعنى المفهوم والمقول حتى ان هذا التعطيل أبلغ وأنكى من إنكارها ألا ترى أنه يؤذينا قول بعضنا لبعض « كلامك لا يفهم أو فارغ عن المعنى المقول » فوق ما يؤذينا إنكاره وعدم التسليم به فهل يظن الأستاذ أنه لا يؤذى الله ورسوله أولا يعلم الله ما فيه من معنى الأذى إن لم يعلمه بعض القراء الغافلين الذين يعتمد عليهم الأستاذ .

يرى في الأستاذ فريد وجدى قصور الثقافة العلمية ويرى في ردودى على مقالاته ان لم يقل تحاملا على العقل والعلم ولكن غضا عن سلطانهما ويؤلمه أى أغفل من حسابي مهمة الإسلام الكبرى في الأرض . ويؤلمنى أن أقول إن الأستاذ يرى في وفي مقالاتي ما في نفسه وفي مقالاته ، وأعجب من هذا أنه يقفل ويمطّل نصف القرآن ويرده إلى التشابه غير مفهوم المعنى ولا مطلوب فهمه منه ، فالقرآن لا ينطق عنده فيما يبلغ نصفه بشيء أو ينطق بالجمال وما لا يقبله العقل والعلم ولا يؤلمنى أن أقول إن مقالات الأستاذ نفسها المسوقة لإثبات هذه الدعوى التي لم يسبق مثلها لا في الإسلام ولا في غير الإسلام متشابهات وما يراه في نصف آيات القرآن من استحالة المعنى وخالفه العقل والعلم فهو في مقالاته لا في القرآن ، فكل ما يرمى في القرآن به فهو في نفسه وفي مقالاته . وكل هذه المصادمة بالبدييات والغالطات في المناططات منشؤها أمران :

أحدهما أن الأستاذ لا يعرف الحال العقلي من الممكن ولا يعرف ما ذكره العلماء في تعريفهما لأنه يمتن معجزات الأنبياء ويمت الناس بعد موتهم من الحالات العقلية ومذهبا ومذهب العقل والعلم ومذهب القرآن وجميع المفسرين والتكلمين والمؤمنين أنها ممكنة لكن كثيرا من الناس يرون ما لا يرونه بأعينهم أو ما لا يقع في زمانهم محالا فالمكتشفات الراقية المصرية لو كانوا سمعوا قبل اكتشافها لأنكروها وعدوها محالات . والعجب أن المفتونين بالغرب لا يرون ممكنا لقدرة الله ما يرونه وأشباهه ممكنا لقدرة الغرب فلو سألمهم سائل عن احتمال أن يحيى يوم يقدر فيه الطب على إحياء الموتى أجابوه بالإمكان ولا ترده عقولهم وإذا سمعوا مثله من الله تاباه عقولهم ويمدون

محالا ومعجزات الأنبياء التي لا يفتأ الأستاذ يناقشني في إمكانها قد سبق أن واحدا من أصحاب المجلات في تركيا يسمى (هابل آدم) استخف بها وقال إن مكتشفات العصر الحاضر فوق معجزات الأنبياء ونحن حائرون تجاه رجلين من طراز واحد أحدهما يرى معجزات الأنبياء مستحيلة الوقوع والآخر يراها أهون من الواقع . وإنا أثبتنا إمكانها في مقالتنا الأولى إثباتا علمياً وإن بنينا لإثباته على مذهب القائلين بوجود اله خالق للكائنات ونواميسها والأستاذ لم يأت بشيء قادح في مقدمة من مقدمات الإثبات ولم يردّ على مقالتي الأولى ولا الثانية وإنما كتب فحسب كما عبر به بعض الأساتذة الكبار بعد أن قرأ مقالة الأستاذ الثانية . فدائرة الإمكان أوسع مما يظنه أمثاله بكثير وقد تنبه له علماء الإسلام واكتشفوا أساس مكتشفات العصر الحاضر وما فوقها قبل ألف سنة أو أكثر فرووا عن إمام أهل السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري قوله « في الإمكان أن يرى أعمى الصين جناح بقعة أندلس » وقد حقق التكلمون مسألة إمكان إعادة المدوم بعينه عند إثبات البعث ، فدين الإسلام اثتلف قديما بالعقل واستغنى عن تهريب الأستاذ إياه من مواجهة العقل والعلم برد نصف كتابه إلى التشابهات .

النشأ الثاني أن الأستاذ لا يريد أن يصارح القراء بما تحت لسانه تقادياً من أن يقاطعه الناس (على تعبير الأستاذ نفسه) فالدين في نظره كما في أوروبا لا يجاوز أن يكون مظهراً من المظاهر وقد صرح به فيما كتبه على صفحات مجلة (الفتح) الإسلامية رداً على الأمير شكيب أرسلان وليس للدين عنده أن ينفذ في قلوب العقلاء فيجد مقره فيها ولا الإيمان أن يبلغ حفاجرهم . وصرح في بعض كتبه الأخيرة بأن العلماء المنتهين في غنى عن الدين وهو الموافق لكونه مظهراً من المظاهر فلا يؤمن العاقل بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر إلا إيماناً سياسياً يستعمر به في الأرض أو اجتماعياً يحفظ به أخلاق العامة ولهذا يجوز بل يجب أن يحوى التجديد والتعديل والتبديل في الدين بما يقتضيه الزمان والمجتمع ولا يقف هذا التجديد والتبديل عند حد . وإذا صادف مثل

ذاك العاقل مثلى ممن يتلقون الدين وضما إلهيا وحقيقة سماوية يضحك من عقله ويجادله بكل ما عقده من المظاهر من غير أن تنفذ مجادلته ومناظرته في قلبه كما لم ينفذ فيه الدين لكن الجد يأبى الله إلا أن تكون له الغلبة لا للهزل ولنوضح بعض ما فعله الأستاذ في موقف المفاظرة .

١ — فأولا انه يخالف في كلامه العقل والعلم ويتهمنى بالاستخفاف بالعقل والعلم ولنرو شاهدا لما قلنا من مقالاته الأخيرة :

« ليس على المسلم أن يقول حيال كل محال عقلا (إن قدرة الله صالحة لكل شيء) لأن المسلم مع اعتقاده بهذا الأصل فهو مأمور أن يعقل ما يأخذ به لا أن يسلم به تسليما وهذا ميزة المسلم على غيره » .

وإنا عند ما اعترفنا بالمعجزات وآيات البعث ما كنا قائلين بأن قدرة الله صالحة لكل شيء وإعما قلنا إن الله قادر على جميع الممكنات وقلنا إن معجزات الأنبياء والبعث بعد الموت من الممكنات العقلية لا من المحالات والأستاذ الذى يرمينا بذلك القول مكابرة يقول حيال كل محال عقلا إن المسلم مع اعتقاده بهذا الأصل أى يكون قدرة الله صالحة لكل شيء فهو مأمور أن يعقل ما يأخذ به لا أن يسلم تسليما فيجب على المسلم أن يعتقد أن الله قادر على كل شيء ويدخل في كل شيء المعجزات وإحياء الأموات على مذهب القرآن القائل (أو لم يروا أن الله الذى خلق السماوات والأرض ولم يمسى بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى بلى إنه على كل شيء قدير) بل على مذهب الأستاذ أيضا الذى يرد آيات المعجزات والبعث إلى التشابهات فانرد صراحة القرآن بقدرة الله على إحياء الموتى أيضا إلى التشابه فلا مندوحة عن إيمانه بها متشابهة لأن آية التشابهات التى ينزل إيمان الأستاذ بنصف القرآن إلى الإيمان بها ، أمرة بالإيمان بالتشابهات حيث يقول الله فيها (والراسخون فى العلم يقولون آمنا به) اللهم إلا أن تعتبر آية التشابهات نفسها متشابهة غير مفهومة المعنى فإذا نوجب الأستاذ على المسلم

أن يعتقد ويؤمن بآيات المعجزات وآيات البعث من دون أن يفهم معناها الكون معناها محالا عنده ويضيف إلى واجب المسلم أن يعقل ما يأخذ به لا أن يسلم به تسليما فإما أن يؤمن بآيات المعجزات والبعث مع الاعتقاد بعدم قدرة الله عليها وقد كلفه أن يعقل ما يأخذ ويؤمن به ولا يسلم به تسليما فيؤمن بما لا يؤمن به ويسلم بما لا يسلم وإما أن يؤمن بها مع الإعتراف بقدرة الله عليها من دون اعتراف بإمكانها مصرا على القول بكونها محالات عقلية فيلزمه أن يقول حيال المحالات إن الله قادر على كل شيء ويؤمن بالمحال .

فهذا هو مخالفة العقل ومخالفة العلم الحديث والقديم لا سيما علم أصول الدين الذي ينادى بأن قدرة الله لا تتعلق بالمحالات وأن المعجزات وأحوال الآخرة ممكنات .
٢ — وثانيا أن الأستاذ يناقض نفسه في مقالاته ويخالف مفروضه وقد ثبت هذا بما بيناه في الرقم (١) ولنورد مثالا آخر من مقالاته الأخيرة فهو يقول في صدر هذه المقالة بعد أن رمانا بالغض من سلطان العقل والعلم إلى حد أن كل أصحاب الأديان المتغلغلة في عالم الغموض تستطيع أن تجد منها عوناً على الاحتفاظ بمقائدها : « ان الأستاذ - يريدني - بفعل من حسابه مهمة الإسلام الكبرى في الأرض وهي أن يضع للناس كافة دستوراً دينياً قوامه العقل وركنه العلم يوفقون به بين حاجات قلوبهم وعقولهم » .

هذا الأستاذ الذي يقول هذا القول في صدر مقاله الثالثة ويحرم على المسلم التقليد في دينه وإيمانه بما كتبه في صدر مقاله الثانية ، يرد نصف القرآن إلى التشابهات أقبجمل دين الإسلام دين التشابهات غير المفهومة يقتنع بأن يكون قد جمل الإسلام ديناً قوامه العقل وركنه العلم ووفق بين حاجات قلوب المسلمين وعقولهم ؟ أفبهذا القول الذي يضحك العقلاء وينصر الأعداء تراعى مهمة الإسلام الكبرى ؟ أهذا الأستاذ الذي أضاف إلى قوله السابق قوله : « نعم إن الإنسانية مدفوعة إلى غاية بعيدة

من الارتقاء بكل ما أودع فيها من قوى ظاهرة أو خفية ومضطرة لأن تحطم كل ما يصدها من الحوائل ولو أسفده إلى أقدس مصدره يربط الإنسانية المدفوعة إلى غاية بعيدة من الارتقاء المضطرة لأن تحطم كل ما يصدها من الحوائل، بآية التشابهات ويستوقف عقلا عندها بأن يقول لها (أي الإنسانية المدفوعة إلخ) آمنى ولا تعقل ولا تفهمى ولا تطلبى الفهم؟ ولو أنصف لرأى أن مهمة الإسلام في ابتعاد مثله من يضر الإسلام بينما ينصره ويضحك منه المقول والمعلوم بينما يدعى تأييده بالعقل والعلم؛ عن الدخول في مثل هذه المباحث

٣ — أما ما عزاه إلينا من الغرض من سلطان العقل والعلم إلى حد أن ندعى أن كل أصحاب الأديان المتغلغلة في عالم الغموض تستطيع أن تجد منها عونا على الاحتفاظ بمقائدها فملى الأستاذ قبل عزوه إلينا أن ينظر إلى فعل نفسه وقد حاول أن يضع الإسلام في مصاف الأديان المتغلغلة في عالم الغموض يرد معظم كتابه إلى التشابهات وسمى أن يجد في هذا الرد عونا على الاحتفاظ بمقائده أمام سلطان العقل والعلم ولم شكلم نحن في الدفاع عن الأديان كلها ولم نشرکہا بدين الإسلام إلا فيما تشاركه وتتفق معه من الإيمان بالله خالق السموات والأرض ونواميسها قادرا على إرسال الرسل وتأيدهم بالمعجزات وإحياء الناس بعد موتهم ومجازاتهم على حسب أعمالهم، دافعا عن الأديان كلها في هذه المسائل وأصررنا على القول بأن للكائنات إلهها خلقها وأرسل الرسل واختصهم بالمعجزات وأزل الكتب وسيعيد خلق الناس بعد موتهم كما خلقهم أول مرة وإن أنكر كل ذلك بمض المعلوم الحديثة والقديمة وبعض المقول وهو علم الملاحدة الماديين وعقولهم، وأنى أنكر سلطان عقلم وعلمهم حيال قدرة الله التي يتقاصر مدى علمهم وعقولهم عن منازعة سلطانه كائنا ما كان مبلغهم في الاكتشاف والارتقاء، أنكر عقلم وعلمهم لا العقل مطلقا ولا العلم مطلقا والأستاذ يظن أن عدم المسيرة مع عقول الملاحدة وعلومهم خروج على العقل والعلم ولا يظن بي أنى أستخف بما وصل إليه علم المادة في الأعصر الأخيرة من الارتقاء وأقابل خدمته المدنية والإنسانية

بالسكران، كلا وإنما أنكر مزاحمة قدرته لقدرة الله وقد قلت في مقالتي السابقة الطويلة أن للعلم المادى ساحة اكتشاف يسعى في داخلها وموضوعا يبحث فيه وهو الطبيعة وليس له أن يتمدى حدوده ويخرج عن موضوعه فإن تمضى وتكلم فيها وراء الطبيعة فلا يسمع كلامه لا في الشرق ولا في الغرب حتى إنه لا يجوز أن يكون كلامه في ساحته وموضوعه إلا أن اكتشافه انتهى إلى هذا وما وراءه مخزون عنه لا غير ممكن ، فقد يجوز أن يبلغه في اكتشاف جديد وهذا فيما يدخل في موضوعه بله ما يخرج عنه فربما يكون ممكنا وثابتا في علم آخر أوسع ساحة منه . فالعلوم المادية لا يصح ما أسند إليها من نفى الصانع وسلطانه على الكائنات وقدرته على التصرف فيها كما يشاء في داخل حدود الممكنات وأعني بها الممكنات بالنسبة إلى علمه وقدرته اللذين لا يجوز أن يقاسا بعلم وقدرة الخلاق فيُظن أن ما لا يمكنهم لا يمكنه فإن أسندت إلى تلك العلوم دعوى الإلحاد أو دعوى وقوف قدرة الله في الحد الذي تقف فيه قدرة الخلاق فالذنب يكون في عقلية المدعين من المشتغلين بها أو المقلدين لهم من بعد ، لا لتلك العلوم نفسها إذ العلم ليس من شأنه أن يتمدى حدوده ويتصف بالجهل المركب فيدعى لنفسه علم ما لم يعلم إثباتا أو نفيا .

وإنى أرى مثلى مع الأستاذ كمثل الأستاذ مع الدكتور طه حسين الذى أنكر وجود إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قائلا : « ان ورود اسميهما في التوراة والقرآن لا يكتفى لإثبات وجودهما تاريخيا فضلا عن اثبات هذه القصة التى تحدثنابها هجرة إسماعيل بن إبراهيم الى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها » فرد عليه الأستاذ بقوله في نقد كتاب الشمر الجاهلى :

« معنى قول الدكتور هذا أنه لا يمكن اثبات وجود إبراهيم وإسماعيل اذا جرى التاريخ على أسلوبه في اثبات وجود الرجال وتحقيق الحوادث المعزوة اليهم مستقلا عن نصوص الكتب السماوية لأن التاريخ وسائر العلوم قد أعلنت استقلالها عن الأديان

منذ ثلاثة قرون فالتاريخ يطالب في إثبات وجود الرجال أدلة حسية وآثارا مادية فوق ما تذكره عنهم الكتب الدينية ومع هذا فالقول بأن إبراهيم وإسماعيل لم يثبت وجودهما تاريخيا ليس معناه أن التاريخ قد قرر بأنهما لم يوجدوا ولكن معناه أنه لا يستطيع إثبات وجودهما إثباتا ينطبق على أسلوبه الحسى وهذا المعجز من العلم لا ينفى أنهما كانا موجودين وأنهما بنيا الكعبة فنحن نحترم هذا المعجز من العلم ونشجعه على الاعتراف به بل ولا نقبل منه أن يدعى علم ما لا ينطبق عليه أسلوبه وإدراك ما لا تصل وسائله إليه .

هذا هو الحق الذى أنطق الله الأستاذ به فى وقف العلم عند حده قبل سماع سنين فما باله اليوم يثبت للعلم الذى أعلن استقلاله عن الأديان سلطانا ينازع سلطان قدرة الله على خلقه وحكما فى جميع الأديان بالقذف به فى عالم الأساطير والخرافات وما باله ينزه العلم اليوم عن المعجز والاعتراف به فيما لا ينطبق أسلوبه عليه ولا تصل وسائله إليه وما باله لا يسمى هذا المعجز باسمه بل باسم السلطان المطلق والدولة فى الأرض اللذين يحيطان كل ما يقف أمامهما من الحوائل ولو أسند إلى أقدم مصدر ونحن اليوم نقول كما قال الأستاذ أمس ليقف العلم الحديث المبني على الحس عند حده وليعترف بهجزه عن التكلم فيما هو خارج عن موضوعه لا بالإثبات ولا بالنفى ولا يكون هذا القول منا غضا عن رقى العلم المادى وتوسعه فى حدوده ولا خطأ فى مرتبته كما لم يكن قول الأستاذ بالأمس غضا عنه وخطا فيه وماذا حدث بين أمس واليوم حتى أوجب قول الأستاذ الحديث فى العلم الحديث فهل نزل وحى على علماء العلم الحديث فنسخ القرآن القديم وقول الأستاذ القديم .

وجملة القول فى العلم الحديث أنى لم استخف به ولا أستخف بل أقدره وأحترمه وأنتظر من الأستاذ أن يحترم الإسلام والقرآن حيال العلم الحديث ولو بقدر احترامى للعلم الحديث ثم إن العلم يتغير من يوم إلى يوم وينسخ نفسه كما تغير قول الأستاذ عنه

بين الأمس واليوم والإسلام والقرآن باقيا لا يتغيران وقد قرأت قبل بضعة أيام مقالة في الأهرام بعنوان « تيار الخليج المكسيكي » أنها من مراسلها الخاص في نيويورك يقول فيها كاتبها ما نصه :

« من أقوال الغربيين الماثورة أن النساء مشهورات بتغيير أفكارهن على الدوام وأرى أن هذا القول يصح في العلماء صحته في النساء بدليل ما يأتونه من التغيير والتبديل في النظريات التي يجزمون بصحتها ويقرونها كحقيقة راهنة ثم لا يلبثون أن يماكسوها برأى جديد مكذبين اليوم ما قالوه أمس وفي الغد ما يجمع رأيهم عليه اليوم » .

فهل الذي يعدله الأستاذ بقول الله تعالى في كتابه بل يرجحه عليه هو قول العلم الذي شبهه الكاتب بأقوال النساء وزيادة على هذا فإن واحداً من أصدقائي وهو ثقة عدل حكى لي ما قرأه في الصحف عن (اديمون) المكتشف الأمور الكبرياء أنه قال : « ما اكتشفناه من أصرار الكون بالنسبة إلى ما في خزائنه لجدير بأن يعد من ملاعب الصبيان » فليرحم الأستاذ الحق ولا يفرغه بسلطان علم الله وقدرته سلطان علم خلقه الذي يشبهونه بأقوال النساء وملاعب الصبيان وصاحب التشبيه الثاني من أجلة رجال العلم الحديث مع أن العلم نفسه براء عن التجرؤ على علم الله والسلطان فوق سلطانه وأى علم كافر — كما عبرت به في مقالتي السابقة — وأتقن فأقول الآن وأى علم جاهل يحجل على علم الله، لكن العلم المسكين البريء ليس له لسان ينطق بما عزا إليه المستنطقون الفضوليون ومستنطقوه من الشرقيين فضوليتهم مضاعفة حيث لا يعلمون من العلم الحديث شيئاً إلا تحطيم ديننا بسلطانه وتمطيل قرآننا احتفالاً بدولته فليخبروا عما اكتشفوا في العلم الحديث قبل أن يباهونا بما علم الأجانب منه وليعمروا دنيانا به قبل أن يخربوا ديننا .

٤ — الأستاذ يستمد في مقالته الثالثة من كلمات الفخر الرازي في تفسير المتشابه وقد قلت له في مقالتي الثانية إنه يمكن أن يتوسع بعض المفسرين في معنى المتشابه

بين الأمس واليوم والإسلام والقرآن باقيان لا يتغيران وقد قرأت قبل بضعة أيام مقالة في الأهرام بعنوان « تيار الخليج المكسيكي » أنها من مراسلها الخاص في نيويورك يقول فيها كاتبها ما نصه :

« من أقوال الغربيين المأثورة أن النساء مشهورات بتغيير أفسكارهن على الدوام وأرى أن هذا القول يصح في العلماء صحته في النساء بدليل ما يأتيه من التغيير والتبديل في النظريات التي يجزمون بصحتها ويقرونها كحقيقة راهنة ثم لا يلبثون أن يماكسوها برأى جديد مكذبن اليوم ما قالوه أمس وفي القد ما يجمع رأيهم عليه اليوم » .

فهل الذي يمدله الأستاذ بقول الله تعالى في كتابه بل يرجحه عليه هو قول العلم الذي شبهه الكاتب بأقوال النساء وزيادة على هذا فإن واحداً من أصدقائي وهو ثمة عدل حكى لي ما قرأه في الصحف عن (اديسون) المكتشف الأمريكي الكبير أنه قال : « ما اكتشفناه من أسرار الكون بالنسبة إلى ما في خزانته لجدير بأن يمد من ملاعب الصبيان » فليرحم الأستاذ الحق ولا يغرنه بسلطان علم الله وقدرته سلطان علم خلقه الذي يشبهونه بأقوال النساء وملاعب الصبيان وصاحب التشبيه الثامن من أجلة رجال العلم الحديث مع أن العلم نفسه براء عن التجرؤ على علم الله والتسلطن فوق سلطانه وأى علم كافر - كما عبرت به في مقالي السابقة - وأنفن فأقول الآن وأى علم جاهل يجهل على علم الله، لكن العلم المسكين البريء ليس له لسان ينطق بما عزاء إليه المستنطقون الفضوليون ومستنطقوه من الشرقيين فضوليتهم مضاعفة حيث لا يعلمون من العلم الحديث شيئاً إلا تحطيم ديننا بسلطانه وتمطيل قرآننا احتفالاً بدولته فليخبروا عما اكتشفوا في العلم الحديث قبل أن يباهونا بما علم الأجانب منه وليعمروا دنيانا به قبل أن يخرّبوا ديننا .

٤ - الأستاذ يستمد في مقالته الثالثة من كلمات الفخر الرازي في تفسير التشابه وقد قلت له في مقالي الثانية إنه يمكن أن يتوسع بعض المفسرين في معنى التشابه

ولكن توسمهم لا يشبه قطعاً توسع الأستاذ لإدخال آيات المعجزات وآيات الآخرة الصريحة المحركة في التشابه غير المفهوم لتكون معانيها محالات عنده وعدم مفهوميتها وهي مفهومة ناشئة من استحالة معانيها عند عقل الأستاذ وهذا رأى لا يشارك الأستاذ فيه أحد من المفسرين الإسلاميين ومن جراء ذلك حددت الخلاف بيني وبينهم إمكان المعجزات والبعث بعد الموت أو استحالتها فأنا أقول بالإمكان والأستاذ يقول بالاستحالة العقلية فان وجد له أسوة في أى تفسير أو قدوة في أى مفسر فليأت به شاهداً وإلا فلا يمل نفسه بنقل أقوال المفسرين التى هى بمنزل عن محل النزاع. أكرر التنبيه على هذه النقطة التى يترأى الأستاذ كأنه لم يسمع تنبيهى عليها من قبل ثم أقول كما قلت من قبل أيضاً أن مذهبه في استحالة المعجزات والبعث بعد الموت يبينه على العلم الحديث المبني على الحس والتجربة ويفسر عدم علم الحديث لما وراء الحس والتجربة بنفيه وإحالة ما رآه كان العلم الحديث ينفي كل ما لا يعلم وبعبده محالاً ويدخل فيه المعجزات لأنه ما رآه والبعث بعد الموت لأنه ما جربه بعد فإذن يلزم أن يكون العلم الحديث ينفي وجود الله ويحكم باستحالته لتعالیه عن متناول الحس والتجربة والأستاذ على قوله الحديث يتبع العلم الحديث ويؤمن به ترجيحاً على كل شئ فهل يقول مع العلم الحديث بعدم الإله واستحالته كاستحالة المعجزات والبعث بعد الموت فأطلب منه هو خلاصة الخلاصة جواب هذه الأسئلة الثلاثة :

السؤال الأول : إذا كانت المعجزات والبعث بعد الموت من المحالات العقلية التى لا تتناولها ولا تتعلق بها قدرة أحد ولا قدرة الله فهل لا يلزم على هذا أن يكون القرآن كاذباً في قوله : « أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يمي بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى بلى انه على كل شئ قدير » وقوله : « وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه » وقوله : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى لتبعثن ثم لتنبأن بما عملتم وذلك على الله يسير » وقوله : « كلا لو تعلمون علم اليقين

لتزول الجحيم ثم لتزولها عين اليقين » . وفي قوله عن مريم : « أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغيا قال كذلك قال ربك هو على هين » .

السؤال الثانى : وإذا كان القول باستحالة المعجزات والبعث بعد الموت تكذيباً للقرآن فى آياته القائلة بكونها يسيرة على الله أو هينة أو أهون فهل يكون ردها إلى التشابهات غير المفهومة بالرغم من صراحته وكال وضوحها اعترافاً بمدم انفاقها مع العقل والعلم ، خدمة للإسلام والقرآن ؟

السؤال الثالث : إن كان العلم الحديث نافياً لوجود الله على ما سبق إيضاحه فهل الأستاذ مع العلم أو مع الجهل الذى رمانا به ؟

فليكن رد الأستاذ على مقالتي هذه منحصراً فى جواب هذه الأسئلة وكفى .

مصطفى صبرى

شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً

١٥-٩-١٩٣٧

تفصيل بعض ما أجمناؤه في التشابهات

للمؤلف محمد فريد وجدي

كتب إلينا بعض الفضلاء يسألوننا عن الحكمة في الإفضاء بمسألة المحكمات والتشابهات في هذه الأيام وقد سمعنا السكوت عليها أمدا طويلا ، وعن مدى تطبيقها لمن يريد الأخذ بها ؟

فنجيبهم غير قاصدين مساجلة أحد ، ولا فاتحين لجال جديد للبحث فيها نزولا على رأى الأهرام فنقول :

إن الحكمة في الإفضاء للناس بهذه المسألة اليوم هو ما آتسناه من الميل للخوض في تأويل بعض المعجزات لتدخل في دائرة الأمور العادية ، وتخرج عن كونها من الأمور الخارقة للمادة ، كما حدث في مسألة وادى النمل ، فكان حقا علينا أن نجرد للدفاع عن الكتاب كل الأسلحة التي ادخرها هو لمثل هذه النزعة .

أما مدى تطبيق هذه الآية فالأئمة الأولون مختلفون فيها كل على حسب وجهة نظره فقال مجاهد : الآيات المحكمات ما فيه من حلال وحرام وما سوى ذلك فهو متشابه يصرف بعضه بعضا . ومنه يرى القارىء أن مجاهداً رضى الله عنه قد وسع من دائرة التشابهات إلى حد أن جعلها تشمل أكثر القرآن . فلا يمكن أن يتصور عاقل بأنه ينكر هذا القسم أو يكذب به ، ولكنه يرى أن معانيه تعالج عن متناول العقول العادية فتقع وهي تحاول تفهمها في الشبهات فلا تخلص منها ، وكثيراً ما يتحدث القرآن عن الملا الأعلى ، وعن العالم الروحاني ، ويتنزل في التعبير إلى حضيض أفهامنا القاصرة على طريقة التمثيل ، فإذا تناولنا ذلك بالتأويل زلت أقدامنا لا محالة .

وروى الطبري عن ابن عباس قوله : « المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده

وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به . قال وآخر متشابهات، والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به .

في هذا القول ينطبق وصف التشابه على قسم كبير من القرآن يدخل فيه تفصيلات ضروب الثواب والعقاب ، وتعليقات معجزات الأنبياء ، وكل ما يؤمن به ولا يعمل به كالأمور الاعتقادية البحتة فلا يمكن أن يقال من أجل ذلك أن ابن عباس ينكر شيئاً من التشابهات أو يكذب به ، ولكن يقال إنه كان يؤمن به أى شىء كان مراد الله منه ، ولكنه لا يبحث فيه ولا يحاول تأويله ، اعترافاً منه بأن العقل لا يستطيع فهم ما هو فوق الطبيعة لانقطاع النسبة بينهما .

وقد روى الأئمة الأولون أن أصحاب المذاهب المختلفة كانوا يعتبرون الآيات التي توافق مذاهبهم محكمة ، والتي تخالفها متشابهة ويفعل خصومهم العكس كقوله تعالى : « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » فإن نافي القدر اعتبروا ما ورد في هذه الآية من الوعيد محكما من ناحية أنها جملة للعبد مشيئة يستطيع أن يصرفها فيما يريد من إيمان أو كفر ، فاتخذوها دليلاً على نفي القدر ، وعدوا قوله تعالى « وما تشاءون إلا أن يشاء الله » متشابهة . وكان مشبهو القدر يمكسون الأمر فيقررون بأن الآية الثانية هي المحكمة وأن الأولى هي المتشابهة . فهذا أيضاً توسع كبير في فهم التشابهات ، ولم يقل أحد بأنهم كانوا يحسبون منكرين لها .

فالحكم على آية بأنها متشابهة معناه الحكم رفعها عن مستوى الفهم العادى إلى مستواها الأرفع الذى استأثر به الله وحده ، فيؤمن بها المسلم إلى أى مآل آلت ، ولا يتناول إلى تفهمها علماً منه بأنه لا يقع على حقيقة معناها مهما حاول ذلك بقواه العادية .

من هذه الأقوال يتبين القارىء أن أئمتنا الأولين رأوا الورع لا في توسيع دائرة

المحكمات ، ليتناولوها بالظنون والأوهام ، ولكن في حصرها في حدودها ، حتى لا يمكن الخلاف عليها ، ويقوم الناس منها على أمر جامع .
وقد فسر العلامة النيسابورى في تفسيره قوله تعالى :

« والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » فقال : « هم الذين يستعملون أذهانهم في فهم القرآن فيعلمون ما الذى يطابق ظاهره دلائل العقل فيكون محكما ، وما الذى هو بالعكس فيكون متشابها ، ثم يمتدحون أن السكل كلام من لا يجوز في كلامه التناقض ، فيحكمون بأن ذلك المتشابه لا بد أن يكون له معنى صحيح عند الله وإن دق عن فهمنا » .

ثم أضاف إلى ما سبق قوله : « لكن هنا عقدة أخرى وهى أن الدليل العقلى مختلف فيه أيضا بحسب ما رتبته كل فريق وتخيله صادقا في ظنه مادة وصورة فكل فريق يدعى بمقتضى فكره أن الدليل العقلى قد قام على ما يوافق مذهبه ، وتأكد به الظاهر الذى تعلق به ، فلا خلاص إلا بتأييد سماوى ونور إلهى ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور » .

فأثبتنا الأولون كانوا يجمعون الدليل العقلى فيصل التفرقة بين الأمور ، ويعتبرون في الوقت نفسه بأن الناس يختلفون فيه قوة وضعفا ، ولكنهم ما كانوا يحكمون على فريق من المخالفين فيه بالكفر .

أما ماورد في الكتاب من معجزات الأنبياء فهى من الخوارق للعادات التى يؤيد الله بها رسله عليهم الصلاة والسلام . وقد أثبتنا حدوث الخوارق على أيدي الأولياء كرامة لهم ، فهل ننكرها على الأنبياء وهى الأساس الوحيد الذى دعموا عليه رسالاتهم . وكيف ننكرها وقد وردت بالنص في كتاب الله محكمة ، وكانت من الأدلة المحسوسة على صدقهم . فمن الذى يستطيع أن ينكر أن عصا موسى انقلبت حين ألقاها حية تسمى ، وأن عيسى عليه السلام كان يرى الأكمة والأبرص ويحيى الموتى بإذن الله

إلى غير ذلك مما ورد محكما في الكتاب ؟ ولكن الذى نحوله إلى قسم التشابهات إنما هو تمثيل تلك الخوارق بما تعمل به الأمور العادية كما فعلوا بمعجزة سليمان عند ما مر بوادى النمل ، فإنهم بما قالوه قد حولوها إلى أمر عادى ، وهو الذى دعانا إلى كتابة ما كتبناه في مقالتنا الأولى بالأهرام .

وكذلك يجب أن نمتنع عن البحث في كيفية إحياء عيسى عليه السلام للموتى ، وإيرائه للأكمة والأبرص ، وكيفية انقلاب عصا موسى عليه السلام حية ، كل ذلك وأمثاله لا يجوز الخوض فيه لأنه فعل الخالق نفسه وقد نسبه إلى قدرته ، فيكون من الفضول التمرض لتفهم تمثيله .

فالإسلام يطالب الأخذ به أن يمتدح بمحدث المعجزات فعلا في عالم الأعيان ، مسندا إحداثها إلى الله ، غير باحث في كيفية حدوثها مفوضا إليه تعالى أمرها . وهذا ما قصدنا إليه من رد آيات المعجزات إلى التشابهات . والآيات الدالة عليها محكمات فيما دلت عليه نصا ، متشابهات فيما يرجع إلى تمثيلها بالأسباب الطبيعية .

أما مسألة البعث والنشور فلملى أكثر كتاب العربية تأليف في إثباتها ، وهو من ضروريات الدين وأساسه التى لا يقبل من مسلم أن يتردد فيها . فالآيات الدالة عليه محكمات في مدلولها ، وهى من الكثرة بحيث لا ينبغي أن يدخل مدلولها ذلك تحت المناقشة والجدل . والبعث والنشور ليس أساس الدين الإسلامى وحده ، ولكنه أساس جميع الأديان السماوية . فكل دين سماوى يطلب إلى الناس عمل الخير وتجنب الشر ، فإذا لم يكن ذلك قائما على أن هناك يوما آخر يجزى فيه المحسن على إحسانه والسيء على إساءته لتهايل ذلك الدين على نفسه .

هذا ما أردت إبراده لمن بعث إلينا يستزيدوننا تفصيلا لما أجمعناه ، وأظن انى قد وفيت الموضوع حقه والله ولى الكفاية .

محمد فريد وجدى

دفع تهم ورد عدوان

من فريد إلى رشيد

قرأت في « الأهرام » كلاماً عنى للأستاذ رشيد رضا وقرأت في الصدود نفسه حكمة للجاحظ وهى قوله : « الصدق والوفاء توأمان ، والصبر والحلم توأمان ، فيهن تمام كل دين ، وصلاح كل فساد ، وأصدادهن سبب كل فرقة ، وأصل كل فساد » فمجتبت من هذا الاتفاق ، ورجوت الله أن يحملنا من أهل الصدق والوفاء والصبر والحلم .

عهدت الشيخ رشيد رضا مناظراً عنيفاً ولكنى ما كفت أعهد كما أراه أخيراً متقولاً متجنّياً يضع قلمه حيث أراد لا يبالي أين وقع ، ولا يكثر أخطأ أم أصاب ! هاجنى الشيخ رشيد وأنا آمن ما أكون منه أخذ على أمور :

أولها - ما كتبه في الحكم والتشابه نقلاً عن ثقات المفسرين فحكم بخطأى وخطأ إمامهم فخر الدين الرازى .

ثانيها - ادعى على أنى أؤيد معارضيه الأتراك من مبدأ اللادينية ، ومن إشارهم القوانين الأوربية على شريعة الإسلام ، ونقل عنى أنى قلت إن كل هذا اقتضاء رقى الشعب التركى الذى أصبح لا يناسبه التشريع الإسلامى العتيق البالى (اللهم عفوا) . ثالثها - انى كتبت فصولا فى جريدة الجهاد تحت عنوان - الإسلام دين عام خالد - وفيها مع مدح الإسلام ما هو مخالف لمقائده .

رابعها - انى نشرت بالجهاد تحت عنوان الإسلام يدعو إلى الأخوة العالمية العامة وإلى توحيد الأديان ، وتحكيم العقل والعلم فى المقائد ، وإن فى آرائنا فى ذلك ما ينافى الإسلام .

خامسها — انى صرحت بأن الإسلام الذى جرى عليه المسلمون ينقضه العقل وعلم هذا العصر ، وانه لا يمكن قبوله فى هذا الزمان إلا بما أفسره أنا به (أعوذ بالله) .

سادسها — انى أنكرت معجزات الأنبياء وعذاب النار .

سابعها — انى استندت فى إشادتى بالمقل على حديث لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هذه جملة التهم التى رمانى بها .

فأما عن الأمر الأول فإنى منتظر أن أقرأ فيما وعد بنشره خطاى وخطأ إمام الفسرين .

وأما عن الأمر الثانى فإنى قد كتبت فى مجلة الفتح ، وهى الصحيفة التى رضىها مناظر لى مجالا لمساجلتى ، قولى وهو :

« أما ما ذكره الأستاذ (أريد مناظرى ذلك) من أن الحكومة التركية تمنع الأذان والصلاة بالعربية ، وتماقب من يؤديهما بها ، فالجواب عليه هو ما ذكرته مرارا (أريد فى الأهرام والفتح) وهو أن الأتراك فى حالة ثورة لم تنته بعد ، والثورة تدفع إلى كثير من (الإفراطات) ، وضربت مثلا بالأمة الفرنسية التى تجارات على حذف الدين أصلا من مجتمعيها فى إبان ثورتها ثم أعادته بعد أن هدأت أعصابها وناب إليها أترانها » .

فهل فهمت من هذا أننى أقررت الأتراك على ما صنعوا وقد وصفته بأنه نتيجة ثورة والثورة فيها إفراط وتفریط وغلو ، وشبهت عملهم بعمل فرنسا إبان ثورتها ؟

فأنا اليوم أطلب إليه أن يأتينى بالأدلة على ما عزاها إلى من نص كلاى ، لأنها تهم تضر بمثل ضرراً لا حد له ، وتحط من كرامتى إلى مدى بعيد ، وها أنا أفصل له طلباتى مستشهدا بجميع قراء « الأهرام » عليها فإليه :

١ : من أى كلام لى أخذ على أنى أستحسن مبدأ اللادينية ؟

ب : ومن أي قول لي أخذ تفضيلي للقوانين الأوروبية على شريعة الإسلام ، وقد قلت في جميع كتبي بأن شريعة الإسلام أكل الشرائع ، وإن أوربا لما تصل إلى مثلها ، وإنها شريعة خالدة تصلح لكل زمان ومكان ، وإن العالم كله سيعمول عليها في المستقبل ؟

ج : ومن أية كتابة لي استمدتها بما ذكره عني من أني قلت : إن الشعب التركي أصبح لا يناسبه التشريع الإسلامي العتيق البالي (استغفر الله) ، أنا الذي أعلنت على رؤوس الأئمة أن العالم المتمدن كله سيؤوب إليها ، ودلت على ذلك في بحوث مستفيضة ؟

وأما عن الأمر الثالث وهو أني كتبت مقالات تحت عنوان (الإسلام دين عام خالد) فيها ما هو مخالف لمبادئه ، فإني أرجوه أن يبين لي تلك المخالفات واحدة واحدة . وإني لسائله في هذه المناسبة سؤالات أرجوه الجواب عليها :

١ : إن هذه المقالات نشرت في جريدة يومية منذ نحو سنتين فما الذي حمله على السكوت عليها إلى هذا اليوم ؟ أما خشي أن يفتن الناس بها ، وقد رأى عشرات منهم يحذونني بسببها كتابة على صفحات تلك الجريدة ، ويثنون على من أجلبها نثرا وشعرا ، وأخذ جماهير منهم يتحدثون بحسن وقبحها في مجالسهم وأنديةهم ؟ فأى مانع منعه طوال تلك الفترة من التنبيه على أخطائها ، فأخفي ما في نفسه حتى جمعت تلك المقالات إلى كتاب تخاطف الناس منه بضعة آلاف وجال جولته في الآفاق ، وقرظته الصحافة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها ، وشرع في ترجمته المنسود إلى لغتهم وبعض الجماعات الإسلامية في أوربا إلى الفرنسية والإنجليزية والجاوية وغيرها ، فهلا دفعه الواجب الديني إلى تدارك ذلك الخطر قبل استفحاله ، وتلافيه قبل استشرائه ؟ إنه لم يفعل شيئا من ذلك ، والسكوت اليوم ، بعد أن لم يبق بلد إسلامي في الأرض لم يتناول هذا الكتاب بالإعجاب ، هب يعلن على رؤوس الأئمة أن فيه أمورا مخالفة لمبادئ الإسلام ،

فهل كانت تلك الفقرة الوثابة منه والخطب سهل ، وتدارك الخطأ فيه ميسور إن كان هناك خطأ ؟

هذا الذى حيرنى من أمر الشيخ وحير جميع الذين قرأوا ما كتبه عنه بالأمس !
ب : لقد وضع الشيخ كتاباً بمد كتابى بنحو سنتين أسماء (الوحي المحمدى)
فلماذا لم ينبه فيه على أخطائى فيما تصدى له فيه من أمثال مباحثى كما جرت به عادة المؤلفين ، وثار فى الأيام الأخيرة يعلن الناس بأنى قد شططت فيما كتبت ، ويجرؤ على أن يقول على ما لم أقل ؟

وأما الأمر الرابع وهو قول الشيخ رشيد بأنى قد نشرت بالجرائد مقالا تحت عنوان (الإسلام يدعو إلى الأخوة العالمية ، وتوحيد الأديان الخ) وفيه ما يخالف الإسلام الحق وقد مرت على نشر ذلك القال شهور ، فلماذا لم ينبه الناس إلى تلك المخالفات من نص أقوالى ، وكان هذا واجباً عليه المسلمين جميعاً وهو خير بما يجر إليه إهماله ؟
وأما الأمر الخامس وهو أنى قد صرحت بأن الإسلام الذى جرى عليه المسلمون ينقضه العقل ، وإنه لا يقبل إلا بما أفسره أنا به ، فهو من أغرب ما يوجه إلى من التهم ، فأنى قد صرحت فى كتاباتى كلها بأن الإسلام حاصل على جميع القومات الأدبية التى تجمله دين الكافة فى كل زمان ومكان ، وبأنه فى غير حاجة لإصلاح جديد وإن أسلافنا قد قاموا منه على طريقه فنحن ندعو إليها ونشيد بذكرها ، فأنا أطالب الشيخ رشيد بأن ينقل من كلامى ما يثبت هذه التهمة ليطلع عليه القارئون .

وأما عن الأمر السادس وهو أنى أنكرت معجزات الأنبياء وعذاب النار ، فأنا أكلفه بأن يثبت ذلك من نص أقوالى ، وقد كتبت للأهرام مقالا قبل نشرها لمقالة الشيخ يثبت فيه مذهبي فى ذلك ، وقد نشرته الأهرام اليوم ، فأنا أسمح له بأن يغفله من حسابه ، وأريده على أن يأتينى بما اتهمنى به من أقوالى التى نشرت قبله .

وأما عن الأمر السابع وهو أنى قد استندت فى إشادتى بالعقل على حديث لا يصح

عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأجيب بأنى قد نقلته من المؤلفات المتداولة في أيدى المسلمين ، فهب انه لم يصح أليس يؤيد الكتاب معناه ؟

فما هو ذلك الحديث الذى شن على الشيخ رشيد غارة شعواء من أجله ؟ هو « الدين هو العقل ولا دين لمن لا عقل له » ألم يقل الله تعالى فى الكتاب عن الكافرين : « وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير . فاعترفوا بذنبهم (وهو أنهم ما كانوا يسمعون ولا يعقلون) فسحقاً لأصحاب السعير » وقال تعالى : « ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون » . وكرر سبحانه فى الكتاب قوله : « أفلا تعقلون » مرات كثيرة ؟ أليس معنى هذا كله أن الدين هو العقل وأن لا دين لمن لا عقل له ؟

وكيف يكون على دين قيم من ليس له عقل يفرق بين الحق والباطل ، وبين الرشد والفتى ؟ ألم يقل أئمتنا انه لا بأس من رواية الأحاديث وإن كانت ضعيفة إن وافقت مانص عليه الكتاب من كل وجه ؟

وبعد ، فإن الناس اليوم يتساءلون ما الذى يدفع الشيخ رشيد منذ اجتمعت القوى ، وتراست الصفوف لحماية الدين ودفع الشبهات عنه ، لأن يندس فى الجماعة يفرق وحدتها ، ويجوس خلال الصفوف يخل تلوأمها ، يطعن فى هذا ويشنع على ذاك ، ويملا الصحف كتابات فى خلاقات لفظية يحول بها طوائف من المسلمين إلى ناحيته لدرء عاديته ، وكف تأثيره ؟

لو كانت تأثيره هذه فى حق صراح لوجب عليه فى هذه الظروف تهديتها ، فكيف وهى فى باطل محض لا مبرر له ؟

فهل هو يرى أن هذا الظرف أحسن الظروف لجلته الشعواء على إخوانه المسلمين وللإعلان بأنه هو وحده حامى حى الدين ، وملاذ اللاتذنين ؟

محمد فريد وجدى

١٩٣٣/١٠/٣

لواحق ووثائق

(٥)

الخطابان المتبادلان بيني وبين حضرة صاحب السعادة طه حسين بك
(صاحب المعالي طه حسين باشا) المستشار الفني بوزارة المعارف

سيدي صاحب السماحة الأستاذ الجليل :

تلقيت كتابك^(١) الممتع الذي تفضلت فأهديته إليّ .

وإني أشكر سماحتكم هذا الفضل العظيم وما أشك في أني سأجد في قراءة كتابكم متعة العقل والقلب والشعور جميعاً . قد أقنعتني أيسر النظر فيه بأنه يصور قلباً ذكياً وبصيرة نافذة وعلماً واسماً عميقاً بأمور الدين وأمور الفلسفة معاً ، وإني لا أفهم إلا إنكار المعجزات معنى ولا أفهم أن يحكم العقل الإنساني الذي مهمما يقوى فهو ضعيف في أمور لا يستطيع أن يبلغ كنهها والأمور لا يمدو إحدى اثنتين فإما إيمان فيه اعتراف بالنبوات وما تقتضيه هذه النبوات ، وإما جحود للنبوات وما تقتضيه وأبغض إلي أن يؤمن الناس ببعض الكتاب ويكفرون ببعضه الآخر .

وقد رأيت من سماحتكم شيئاً من الشك في بعض ما كتبت ولكنني اعتقد أنكم لو قرأتم كتي في شيء من الاستقصاء والتعمق لاقتنعتم بأمرين ، أحدهما أني لا أحب التأويل ولا أميل فيه إلى آراء الشيخ محمد عبده رحمه الله ولا أحب أن تحمل النصوص ما لا تحتمل ولا أن أخضع الدين للعلم لأن العلم يتغير والدين ثابت . الثاني أني لم أنكر المعجزات الكونية ولم أنكر معجزة ما وقد لامني في ذلك صدقي هيكمل باشا حين كتب عن الجزء الأول من هامش السيرة ، وظن أن في تحدئي عن المعجزات خطراً على عقول الشباب ولكن الحق شيء ولوم اللأئين شيء آخر . وإني لأرجو حين أفرغ من قراءة كتابك النفيس أن يتاح لي شرف لقاءك لأنحدث إليك في هذه الموضوعات التي أؤثرها أشد الإثارة ولأشكر لك هذا الغذاء القيم الذي قدمته إلي عقول الناس في عصر تشتد فيه حاجتهم إلى مثله .

وإني أرجو أن تتفضل فتقبل تحيتي صادقة وشكري محموداً... طه حسين

سيدي صاحب السعادة :

تلقيت خطابكم الكريم العرب عن تقديركم العالي لكتابي الذي أهديته لسعادتكم وكان هذا أول خطاب ورد إليّ ممن تكلمت عنهم في هذا الكتاب فسرني من عدة وجوه أولا من نصه على أنكم لانفكرون معجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وثانيا من اعترافكم بأن في هذه البلاد من ينكرون المعجزات من رجال الأدب وعلماء الدين تصرّحا أو تأويلا وإن حضرتمكم لا توافقونهم على آرائهم بل توافقوني في نسبة ما نسبته إليهم وفي رد ما رددته عليهم . وهذه شهادة لكتابي وتأيدله أي شهادة وأي تأييد .

وهناك تأييد ثالث ينص على أن الإيمان بالنبوة لا يتفق مع إنكار معجزاتهم وقد كان ذلك مما خفي على منكري المعجزات من المؤمنين بالنبوات .

هذا ، إلى أن كتب الدكتور طه حسين في كتابه إلى ما كتبتة أنا في كتابي من الآية الناعية على الذين يؤمنون ببعض الكتاب وكفرون ببعض . وبذلك تم الاتفاق بيننا وحق لي الفخر بأنني قد كسبت كبير أدياء مصر ، ولا حرج إذا قلت كبير أدياء مصر ، ونما هو عوضاً عن خسرتهم في مناقشة مسألة المعجزات من كبار العلماء وصغارهم المكابرين في بحث المسائل العلمية والمستهترين في تأويل النصوص . فيهم من أنكر وجود الشيطان ورفع المسيح مدعياً عدم دلالة القرآن عليهما ولا سبب لإنكاره إلا ما هو سبب لإنكار المعجزات من منكريها أعني كون الشيطان من الغيبات ورفع المسيح من الخوارق . وفيهم من قال إن قول القرآن في سورة القمر (انشق القمر) ليس معناه انشق القمر وإنما معناه ظهر الحق يقول هكذا ولا يفكر في أنه تأويل بعيد لحد أن يجعل سورة القمر صورة ظهور الحق وفيهم من فهم من قول البردة :

لم يمتحننا بما تعيا العقول به حرصاً علينا فلم نرتب ولم نهم

مدح نبينا صلى الله عليه وسلم بنفي المعجزات عنه على الرغم من أبحاثها الكثيرة

الأخرى المادحة بالمعجزات . ومرجع كل هذه المسكبرات إنكار الخوارق بحجة مخالفتها لسنة السكون ولكن الدكتور طه أنى فى جواب حججهم هذه بفصل الخطاب فقال فى كتابه إلى إن الدين ثابت والعلم متغير فافتقر من مفكرى المعجزات فى أساس المسألة واتفق مع الحق وهو ما كنت أنتظره منه بالقياس على مما تعرفته منذ بضع سنين بمقالاته فى الجرائد منحازا إلى جانب الأقوى من الرأى والأضعف من الناس وبما قرأت من كتبه وما قرأت منها إلا القليل كما أن ما سمعته من خطبه انحصرت إلى محاضراته الأخيرة فى جامعة فاروق وقد سمعتها مصادفة فى الإذاعة فسحرتنى ووجدت قوة القلم انضمت إلى قوة اللسان فصارتا فى الدكتور طه قوة واحدة ممتازة ولهذا يجد الإنسان فى كتاباته - ولا كتاباته له - جاذبية النطق وسحره وفى خطبه نيقية الكتابة وانتظامها وهذا كما أن قوة البصيرة فيه إدراك وإحساس معا .

لا أطيل عليكم القول وإنما أفصح قبل ختمه عن أملى فى أن يزداد بيننا التفاهم والتواد بقدر ما أنقدم فى مطالعة كتبكم وتتقدمون فى قراءة كتابى الذى بيدكم ولا سيما عند الإضافة إليه ما أرجأت نشره بسبب أزمة الورق رغم كون المنشور جزءا صغيرا من ذلك الكل المسمى (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعبادة المرسلين) ممثلا للباب الثالث من أبوابه الأربعة . وإنى مؤمل أيضا أن تجدوا فى كل من الكتابين إخلاصا زائدا نحو الدين والعقل وإخلاصا بأبى الاعتماد قيد شعرة عن كل من هذين المبدأين العزيزين ، ولا أقول إنكم ستجدون فى كتبى علما واسما مهما تسكرتم فذكرتموه فيما يصوره كتابى القدم، ولكن الحق والعدل اللذين كل ما عندي من أسباب الفخر هو الصراحة فيهما إنه هو وأخاه الكبير إنما يصوران جهد العقل وجهاده وإن كان جهدا كثيرا وجهادا خطيرا .

وفى الختام أرجو أن تنفضلوا فتقبلوا تحيى وسلاى واحترامى المخلص .

مصطفى صبرى

١٧ جمادى الأولى ١٣٦٣
مصر الجديدة : ١٠ مايو سنة ١٩٤٤

أغلاط الجزء الرابع المطبعية

٢٣، ٦ ذلك القول ١٣، ٢٠ كلامُ الله ٢٦، ٧ الفلسفة ٢٢، ١٥ حماقة ،
٢٠ المستقبل ٣٤، ١٩ بيلاردو ٦٢، ٢١ أدلة ٦٧، ١٤ وكتب ٧٢، ٣ « ٥١-٢٥
١٢٥، ٢٠ تشابهها ١٤٩، ٦ البيان (١) « ١٨٤، ١٣ أنه كان ١٩٠، ٦ على مجي .
٢٠٨، ٣ موكولة ٢١٩، ٩ ذلك الأمر ٢٢٠، ٦ اضطرابا ٢٢٤، ١٧ هو الحركة
٢٣٣، ٢٠ فيها نحن أولاء ٢٤٠، ٨ بقانون ٢٥٠، ١٨ فليمد ٢٥٥، ٢٣ الكبير
الشيخ زاهد ٢٦٣، ١٥ إنه ٢٦٧، ١٦ في إنحائه باللوائم ٢٧٦، ٢ حلاقى على ضعف
إمام الطائفة في ديانتته بنبوة الأنبياء بل على ضعف علمه أيضا بوجود الله ، لكن الشيخ الخ
٢٨٧، ١٤ وقد ذكرهم ٢٩٢، ١٧ الأستاذ على عبد الرازق ، ١٨ على بضع عشر
٢٩٥، ٢٠ (١) ٢٩٦، ١٠ حياته [راجع ٣٢ جزء أول] ٢٩٨، ١٠ من العمل
٢٠٧، ٤ ٣٠٧، ٤ إخصائيين مسيحيين ومسلم ٢١١، ١٨ ٣١١، ١٨ عدد
٥١٦، ٢٠ اشتركوا وتواطأوا على ٢١٢، ١١ ٣١٢، ١١ عن الأئمة ، بالشق الثاني ،
١٢ إخراج الفقه ، ٢٣ إلغاء القرار ٢١٣، ٦ ٣١٣، ٦ وبرأ ، ١٩ من كاية
٢١٤، ٦ ٣١٤، ٦ أئمة الفقه ٣٢٤، ١٠ أو يكون ، ٢٠ منطويين ٣٢٧، ٤ أو الأخ
أخته ، ٢٣ يلتحق ٣٣٥، ٨ وقضائها ٣٤١، ٣ أهميتها ، ٤ حق الفهم - إلى حد
الاحتفاظ بها حتى للنصراني على حساب الإسلام - إذا فكر ٣٤٨، ٢٣ في الآونة
٣٥٣، ٤ هذا القول ٣٧٥، ١٤ من على ٣٨٣، ١٧ وبين علماء الأزهر ٣٨٤، ٧
من الأئمة « ٣٨٩، ١ لاسيا ، ١٠ الكاملين ٣٩٠، ١٦ ماأجلناه ، تعميرما ٤١٤، ١٩
وماشبهها ٤٢٨، ٢١ آسف ٤٤٠، ٦ مالا يقول .

بقية أغلاط الجزء الثاني

٧، ٢٠ بالعقوبات ٢١، ١٧ سيدنا، وكونه ٣٢، ٢٠ ولم يبق ٣٤، ٨ وأنا أقول: إن رمى ٣٨، ١٢ نظراً ٣٩، ١٤ وأنا أفهم ٤٣، ٢٠ الفلسفة ١١٩، ١٦ وقد لجأنا ١٢١، ٤ الوجودات ١٢٦، ٧ لينتز، ١٣ لينتز ١٣٠، ٧ وجوده ١٣٨، ٢٣ لكات ١٦٣، ١٣ الإنسان ١٨١، ١٥ مجددز ١٨٧، ١٤ واقفا ١٩٦، ٢٢ المفكرين ٢٠٢، ١٤ والثاني ٢٠٣، ٢١ الملل، ١٦ مونا دولوثرى ٢٠٤، منها ٢١٤، ٤ الحسابية ١٤ زعم ٢١٥، ٢٢ إن لم أومن ٢٣٨، ١٨ جاء ٢٤٢، ٢٠ اعتداد ٢٤٧، ٢٢ أيضاً: ٢٤٩، ١٩ الساديين ٢٥٤، ٢ فيما يأتي ٢٦٨، ٢ إثبات ٢٧٢، ١ في المجربات ٢٧٥، ١٥ منطق ٢٧٧، ١٣ جهلاء ٢٨٥، ٢٣ «مذهب الماديين والملم» ٢٨٧، ١٥ تجربة ٣٢٩، ١٥ ولا يَعمَدُ ٣٤٤، ٥ حقيقة ٣٤٨، ٢١ اللاتيني ٣٤٩، ٢ شربوا، ٢٣ المؤيد ٣٥٠، ٢١ قولاً قلاً ٣٥٣، ١٩ زرافات ٣٥٦، ٢٦ الجوهر ٣٥٩، ١٥ جوستاف ٣٦٠، ١٤ المظاريات ٣٦١، ١١ استثناء ٣٦٤، ٤ أحد، ١٠ المترفين ٣٦٨، ١١ هيوم ٣٨٣، ١٤ طاقهم ١٩ فانظر ٣٨٦، ٩ الذين ٣٨٧، ١٤ الفقه ٣٩٠، ٢ الالكترونات ٣٩٣، ٩ خلقت ٤٠١، ٤ شكسبير ٤١٢، ١٦ بوجوده ٤١٤، ١٠ السلي ٤١٧، ٧ الجزافية ٤٢٤، ١٩ تتصور ٤٢٥، ١٣ سرمایه ٤٢٧، ١٠ السبب ٤٢٩، ١٧ لم يتمكن ٤٣٦، ٦ المذكور ٤٤٣، ١ الوجود ٤٥٧، ٣ يريد ٤٦١، ١٣ يتوقف ٤٦٢، ٣ الطبيعة ٤٧١، ٤ وأنا أقول: إن رمى ٤٧١، ٧ المترفين، ١١٩، ١٦ وقد لجأنا ١٢٤، ٤ عمن أوجد الله ١٥، ١٣ في قوة الاقتناع ٢٢ ولا يَعمَدُ ٤٧٢، ٢ ٣٦٣ ٤٧٢، ٦ سرمایه ١١، ٤٦٩، ٧ لكان تَفُوقُ، ١٣ نالت، ١٤، ٣٩٦، ١١ نقلاً عن كتاب.

بقية أغلاط الجزء الثالث المطبعية

٢٩، ١٩، البين ٦، ٤٤، ١٩ تحت ٩، ١٧، ٦٤، ٨، تحرق ٦٩، ٦، وإن كان، ٧٤، ٦
 أنطون، ٧٥، ١٢، الاستبعاد، ٧٥، ٨، وبق ٩٣، ٢٢، الذى قول ١٠٢، ١١، الذهبى ١٠٣، ١٤،
 ولا وجود ١١٤، ١٦، الجزئى ١٢٠، ١، لأنه ١٢٢، ١٢، عند الفلاسفة ١٢٥، ٢٠، والإرادة
 ١٤٧، ١٤، حازر ١٥٠، ١، آمنوا ١٥٢، ٢٢، من حيث إنه ١٦٥، ١٥، الوجود
 ١٦٧، ٢٠، التعمينات ١٨١، ٣، والنافية ١٨٢، ١٣، كله لله ١٨٧، ٨، هذا المذهب
 ٢٠٤، ٨، فتأمل ٢٢٧، ١٠، بهذا القول ٢٣٢، ٥، واجب ٢٤٠، ١، وأن كل شئ
 ٢٦٧، ٥، ولم بشر كوا ٢٦٨، ٧، ثم يمكنك توجيه كون الله متممدا بعدد، ٩، كما يكون
 ٢٧٩، ٢٤، لما اجترأوا ٢٨٣، ٢١، من حيث إن ٢٨٤، ٨، شطحاتهم ٢٨٧، ٣، نقشبند
 ٣٢٠، ١١، على أن لا ينفك ٣٢٥، ٨، الوجود الحاصل ٣٣٤، ٦، فمنهم من آمن
 ٣٣٦، ٥، ففند ٣٣٨، ١٥، بجيت ٣٣٩، ١٨، بجيت ٣٤٢، ١٤، معروفة عفسد
 ٣٥٥، ١٢، وإرادته، ٢١، أحدها ٣٦٦، ٢٢، يصدق عليها أنها لا تدخل ٣٦٩، ٨
 ٣٨٦، ٥، السلسلة ٣٩٢، ٢٠، الماتريديين ٣٩٦، ٦، بجيت، ١١
 شهيد، أقول، ٢٢، التوفيق. « ٣٩٧، ١٢، يؤول ٤١٩، ١١، كالجبر، ١٢
 الجبرين ٤٢٠، ٣، مجبور ٤٢٢، ١٢، مؤتلفين ٤٢٦، ١، ولا الشيطان (١)
 ٤٢٩، ٣، مجبورا ٤٣١، ٨، تتبعها ٤٣٣، ٢٠، وإن لم تعترضوا، ٢٢، فى هذا الكتاب
 أعنى الكتاب الذى نقلنا عنه هذه الكلمة الطويلة وهو (تحت سلطان القدر)
 ٤٤٢، ٨، الإنسان ٤٤٦، ١٤، حازر، ٢٠، فيؤول ٤٥١، ٨، عمرو بن العاص
 ٤٥٥، ٤، ببق ٤٥٥، ١٤، النكير ٤٦٣، ٢٠، وجود النشأة الأخرى متوقف عليه
 ٤٦٧، ١٤، ورد ٤٦٨، ١٥، نقض ٤٧٣، ٩، بأنه إنما يتصور، ١٥، والاستحاقية
 ٤٧٤، ١٩، الفلسفى ٤٧٤، ٢١، وإذا كان دليلنا ٤٧٧، ١٧، لا يملونه ... ما لا يملونه
 ٤٧٨، ٣، وأنصار ٤٧٩، ٢٢، إبطال ٤٩١، ٣، ومستولية.

أسماء الرجال المذكورين في الجزء الرابع

من « موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين »

ابان بن عثمان ٤٧ إبراهيم النخعي ٦٥ إبراهيم ولدى ٣٦٦ أبرهة ١٠٣، ١٠٤
ابن أبي حاتم الرازي ٥٩ ابن إسحق ٨٨ ابن أم مكتوم ١٥ ابن بشكوال ٥١ ابن تيمية
٢٨٠، ٣١٦ ابن جارود ٥٩ ابن جريج ٨٨ ابن جرير ١٧٣، ١٩٩، ٣٤٦، ٧،
٣٥٤ ابن حجر ٤٦، ٥٣، ٨٧ ابن حميد ١٩٩ ابن خلدون ٥٢، ٣١٦ ابن رشد
١٧، ٨٣، ٣٨٣ ابن سعد ٥٩ ابن السكن ٥٩ ابن السكيت ٧٢ ابن سيناء ٢١٣
ابن شهاب الزهري ٤٧، ٦٥، ٨٨ ابن عباس ٦٥، ١٧٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٣٠٩،
٣٥٤، ٣٧٠ ابن عبد البر ٦٤، ٦٥، ١٧٣ ابن عقال الصقلي ٥١، ٦٤ ابن عمر
١٧٣، ٣٥٤ ابن ماجه ٦٢، ٦٦، ٨٩، ١٠٧ ابن مأكولا ٥٩ ابن مردويه ١٧٣،
٣٥٤ ابن مسعود ١٧٣، ٢٤٨، ٣٥٤ ابن معين ٥٢، ابن المنذر ١٧٣، ٣٥٤
ابن وهب ٦٤ ابن هشام ٢٤٦، ٧١، ١٩٩.

أبو بكر بن العربي ٤٩ أبو بكر الصديق ١١٤ - ١١٦، ٢٠١، ٣١٩، ٣٦٠،
٣٦٤، ٣٧٤، ٣٧٦ أبو جعفر المنصور ٣٥٤ أبو حنيفة ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٧،
٩١، ١٥١، ٣١٦، ٣١٨، ٣٤٠، ٣٤١ أبو داود ٤٧، ٤٩، ٦٢، ٦٦، ٨٥،
٨٩، ١٠٧ أبي رافع ٨٩ أبو زيد الدبوس ٢١٠ أبو سعيد الخدري ٦٤ أبو شاه
٦٥، ٦٦ أبو العباس الأصم ٥٣ أبو الفداء ٤٦ أبو النجم ٢١٤ أبو نضرة ٦٤
أبو نعيم ١٧٣، ٣٥٤ أبو هريرة ٦٥، ٦٦، ٣٠٩.

أبي بن كعب ٢٤٨ الإتيقي ٣٠٠ أحمد بن حنبل ٥٢، ٦٢، ٦٦، ٧٢، ٩١،
١٠٧، ١٢٤، ١٥١، ١٧٠، ١٧٣، ٣٠٩، ٣٥٤ أحمد أمين ١٤٣، ١٤٦، ١٦٧

أحمد زكي باشا ٢٧٩ أحمد شفيق باشا ٣٦٠ أحمد القادياني ٢٦١ ، ٢٧٧ ، ١٢٥ ،
 ا. د. انكلهارد ٣٤٨ آدم باشا ٢٨٤ أريستيدى باشا ٣٣٩ ، ٣٤٠ أرسطو ٢١٠
 الأزرق ٥٩ أسامة بن زيد ٢٦٠ اسپنسر ١٦٧ ، ٢١٩ استانلى جون ٢٧
 استوارت ميل ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ١٥٥ إسحق بن راهويه ٦٦ إسحق بن منصور ٦٦
 إسماعيل صدق باشا ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ اشبره نكر ٥٩ ، ٨٧ اميل سبسه ٣٠
 أنس بن مالك ٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ٣٥٤ أوجست كونت ١٦٦ الأوزاعى ٦٤ .

باستور ١٥٧ بايل ٣١ البخارى ٤٦ - ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٥ ،
 ٨٨ ، ٩١ ، ١٠٧ ، ١٢٤ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٢٤٩ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ بجيت ٣٦٦
 برنارد شو ٩٢ مزدوى ٣٠٠ البغوى ٥٩ بلوتن ١٥٢ بوختر ٩ ، ٣٧ ، ٣٩
 البوصيرى ٥ ، ٤٤ ، ٩٥ - ٩٩ ، ١٢٩ ، ٣١٧ ، ٣٥٥ پول زانه ١٥٥ بووانكاريه
 ٣١ البيهق ٤٩ ، ١٧٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ التاج السبكي ١٧٣
 الترمذى ٦٢ ، ٨٩ ، ١٠٧ ، ١٧٣ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ التفتازانى ٢٥ .

جبير بن مطعم ١٧٣ ، ٣٥٤ جلال الدواني ٤٠ ، ٩٩ جمال الدين ١٥٢ ، ٣ ،
 ٦٥ جوستاف لوبون ٥٨ ، ٣٨ جولدهر ١١٣ حاتم ٩٩ ، ١٣٣ حافظ رمضان باشا
 ٣٠٣ ، ٧ الحاكم ٤٩ ، ١٧٣ خديفة ١٧٣ ، ٣٥٤ حسن وحسين ٧٢ حسين جاهد
 ٣٩ الحلبي ٢١٠ حماد بن سلمة ٨٨ حمدى الصغير ١٥٥ ، ١٨٠

خضر بك ٢٥ الخضر حسين ٧٢ ، ٣٦٦ الخطيب البغدادي ٦٦ الخليل ٦٤ .
 الدارقطنى ٦١ دارون ٩ دجوفارا ٣٣٦ ، ٧ الدولابى ٥٩ ديكارت ٤٠ ، ١٦٧
 الذهبى ٨٧ الذهبى ٥٢ ذيمقراط ٢٢٢ ، ٣٤٢ .

الراعى ٣٠ ، ٣ الرابع ٢١٠ الراهمرمزى ٨٧ ربيع بن صبيح ٨٨ رشيد رضا
 ٢١ ، ٤٣ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ٧ ، ٢٤ - ٣٨ ، ٧٢ ، ٣ ، ٢٤٩ ، ٧١ ، ٣٤١ ، ٥٠١ .

زفر ٢٩٨ زكى مبارك ٦، ١٠، ٤، ١٤٢، ٩، ٥٧، ٩، الزمخشري ١١٩، ٢٠،

١٧٧، ٩، ٢٢٩، ٤٦، الزيات ٩٠ زوستينيانوس ٢٩٨.

سالم بن الجعد ٦٥ سالم بن عبدالله ٧٣ سراقه ٤٣، ٨٢ سعيد بن أبي عروية ٨٨
سعيد بن المسيب ٧٣، ٤ سعيد حليم باشا الأمير المصرى ٢٩٠ سفيان الثوري ٨٨، ٥٢
السلطان محمود الثانى ٣٤٨ سليمان بن عبد الملك ٧٢ سليمان بن يسار ٧٣ سليمان الندوى
الهندي متم سيرة الشبلى النعماني ١٧١، ٩٢، ٣، سنمار ١٢٢.

شاتوبريان ٢٨ شاه ولي الله ١٧١ الشافعي ٥٢، ٣، ٦٢، ٧، ٨٩، ٩١،
١٥١، ٣١٨، ٧٠، شبلى النعماني ٥٥، ٦٠، ٦، ٧٩، ٨٩، ١٠٥، شرحبيل بن
سعد ٤٧ الشعبي ٦٥ شكيب أرسلان ٢٩٦ شمس الأئمة السرخسي ٣٠٠، ١٥، ٧٠
شمس الدين بن طولون ٥٣ شيله رماخر ٢٦.

صاوا باشا ٢٩٦ - ٣٠٠ صدر الدين الشيرازي صاحب الأسفار الأربعة ٢١١، ١٣،
صليب سامى باشا ٣٠٣ - ٧.

الطحاوى ٥٣ الطغرائى ١٠٣ طه حسين باشا ١٥٨.

عائشة ٧٠، ١٩٩ عبد الحميد السلطان العثماني ٢٨٤، ٩٠، ٣٣١ عبد الرحمن
المهدي ٦٨ عبد العزيز البشرى ١٣٩، ٤٠ عبد القادر المغربي ١٦٥ عبد الكريم
خان ١٧٤ عبد الله بن عمرو بن العاص ٦٦ عبد الله جودت ٣٩ عبد الحميد الأمير
العثماني ٣٦٥ عبد الحميد اللبان ٢٦٢، ٣، ٥ عبد الملك بن مروان ٧٢ عبيد الله ٣٢٨
عثمان بن عفان ٧٠، ٨٢، ٥، ٣٧٤ عروة بن الزبير ٤٧، ٧٣ عزيز خانكي ٢٨٣،
٣٠١ علي بن أبي طالب ٦٦، ٧٠، ٩٩، ١٣٣، ٧٣، ٣٥٤، ٧٤ علاء الدين
المنطائي ٨٧ العقيلي ٥٩ علي التجارم ٩٧ علي رشاد ٣٤٨ علي الزيني ٢٨٢، ٣٠٠،
١٤، ٥، ٤٤ علي شهباز ٢٩٩ علي عبدالرازق ٢٩٢، ٣١٢، ١٨، ٢١-٣، ٥٨-٧٦

عمر بن أبي ربيعة ٦٥ عمر بن الخطاب ٦١، ٢، ٤، ٧٠، ٣١٩، ٧٤، ٦

عمر بن عبد العزيز ٦١، ٨٨ عمر بن حزم ٦٦ عمرو بن العاص ٦٦

الغزالي ٧٥، ١٧١، ٢١٠، ٣٧٧، ٣٨٦

قواد عبد الباقي ٨٨ فاطمة ٦٠ الفخر الرازي ١٩١، ٢٣٥، ٧، ٤٠، ٨

الفردوسي ٥٧ فرعون ١٣٥ فيلد ١١٣

قاسم أمين ٣٥٤ قاسم بن قطلوبغا ٥٣ القاضي عياض ٤٦، ٩٩ قتادة ٦٥ قنبر ٧٢

كانت ٣٠، ١٠٩، ١٦٣، ٤، ٢١٦، ٢٧، ٨٩ الكراييسي ٥٢ كلفين ٣٣٥

كويبيه ر ٣٤

لؤلؤة بن المغيرة ٧٠ لطف فكري ٣٢٩ لينتز ٣١، ٦

مابرائش ٣٤، ٦٠، ٥٢، ٦٢، ٤، ٧، ٨٨، ٩١، ١٠٧، ١٥١،

١٧٠، ٣١٦، ١٨ المأمون ٧١، ٢، ٨٨ المتنبي ٢٠٠، ٣، ٣٢٥ التوكل ٧٢

محب الدين الخطيب ٣٣٠، ٥٩ محمد أنور شاه الكشميري ٢١ محمد بن إسحق ١٩٩

محمد بن الحسن الشيباني ٢٩٨ محمد بن كعب القرظي ١٩١ محمد بن موسى الخازمي ٤٩

محمد بن يوسف الصالحى ٥٣ محمد حسين هيكل باشا

محمد رشاد السلطان العثماني ٢٩٠، ٣٣١ محمد زاهد ٢١، ٥١، ٣، ٢٥٥، ٣٠٠

محمد زهران ١٧٣ محمد عابد السندی ٥٣ محمد عاطف ٣٤٤ محمد عبد الله عتبان ٣٣٨، ٤٩

محمد عبده ١٧، ٨، ٢٠، ٣، ٤٠، ٣، ٧٥، ٨٣، ١٠٢، ٣، ٤، ١١٩، ١٢٨،

١٤١، ١٤١، ٥٣، ٨، ٦٠، ٧٢، ٣، ٥، ٨، ٣٤٩، ٨، ٧، ٨، محمد القاتح

السلطان العثماني ٢٥، ٢٨٣ محمد فريد الزعيم الوطني ٣٣٨ محمد فريد وجدي ٣، ٥،

٩، ٨، ١١، ٢٠٧، ٢، ٣١، ٤٢، ٣، ١٠٧، ٣٤، ٤٢، ٥٤، ٦١، ٥،

٩، ٨٢، ٢٠٩، ١١، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٨، ٧٠، ٨، ٨٧، ٨، ٣٠٩، ٢٠،

٤٤، ٨، ٥٥، ٦، ٨، ٦٢ محمد مصطفى الراعي ٥، ١١، ٤٤، ٧٥، ٩٢،

٨٣، ١، ٧٠ - ٨، ٦٥، ١، ٢٤٠، ٩٨، ٣٤، ٢٨، ٤، ١٠٠، ٨، ٦، ٣
٦، ٥، ٣٠٨، ٢٠، ٥، ٥٥، ٩ محمد وحيد الدين السلطان العثماني ٢٩ محمود
شلتوت ١١، ١٩، ٢٠، ٢، ٩٠، ١، ١٧٤ - ١٨٢، ٢٢٨ - ٨٠، ٣١٠، ٥٦
٨٣ محمود العقاد ١٠، ٢ - ٤ الدائقي ٧١ المرتضى الزبيدي ٥٣ مراد بن هبيل ٢٦٠
الزني ٨٧ مسلم ٤٩، ٥٢، ٦٢، ٨، ٩١، ١٠٧، ٢٤، ٧٠، ٣، ٣٠٩، ٥٤
مصطفى كامل باشا ٣٣٩ مصطفى كمال ١٦٨، ٢٨٣، ٤، ٩٣، ٣٠١، ٣٠، ٤ - ٦،
٥٥، ٦٠، ١، ٣ معاوية ١٩٩ - ٢٠١، ٣٠٩ المعتصم ٧٢ المعري ٢٨، ٣٩،
٤٥، ٨، ٢٨١، ٣٣٥ معمر ٣٤٠ المناوي ١٧٣

نافع ٥٢ نجم الدين صادق ٣٤٦ النسائي ٦٢، ١٠٧ نوزاد ٢٢٦ نولدي ١١٣
النوي ٢٤٦، ٦٨ الواقدي ٧١ وليد بن عبد الملك ٧٢ وليد بن مسلم ٦٤ وينسون ٣٣٥
هشام بن إسماعيل ٧٣، ٤ هو كسله ٣١ هيجار ١٦٧ هيوم ٣٠، ٦
يمقوب بن عتبة بن المغيرة ١٩٩

فهرس الأبحاث المذكورة في الجزء الرابع

- جمل الأستاذ فريد وجدى الإيمان بالغيب مقابلا الإيمان بالواقع ٣ - ٤ .
- إفشائه عن استبطان الشرق الإسلامى الإلحاد بعد اتصاله بعلوم الغرب ٤ .
- أبرز مميزات نوابغ الكتاب الذين أفشى الأستاذ عن استبطانهم الإلحاد وإنكارهم المعجزات الكونية ٥ .
- إنكاره المعجزات والبعث بعد الموت ٥ .
- ومن مميزاتهم إقامة عبقرية نبينا مقام نبوته ٥ .
- الدكتور زكى مبارك يتوقع الثورة من المسلمين على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ٦ .
- إنكار المعجزات علامة إنكار النبوة، وليس أدل على هذا من أن الدكتور شبلى شميل
- ناشر فكرة الإلحاد فى بلاد العرب يسمى الإيمان بالأديان إيمانا بالمعجزات ٨ - ٩ .
- الأستاذ فريد وجدى ينكر المعجزات الحقيقية ثم يستخرج من غير المعجزات معجزات ٩ .
- الكلام على كتاب « عبقرية محمد » للأستاذ المقاد ١٠
- ثم يتورط الأستاذ فى السفخافات التى تورط فيها غيره من دعاة المبقرية ١٠ - ١١
- سؤالى للأستاذ عن موقف القرآن من محمد « البليغ » ١٣
- تحييد قول هيكل باشا فى قوله تعالى « وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى علينا غيره » (الآيات) ١٥
- ومن مميزات المؤلفين المعصرين فى السيرة المحمدية أنهم لا يعولون على كتب الحديث ١٦
- النبوة كالمعجزة فى كونها مخالفة لعلمهم الحديث ١٧

بل إن هذا العلم يمنع المفتونين به عن الإيمان بوجود الله ١٧
النقاش الجارى بين الأستاذ فرح أنطون والشيخ محمد عبده واحتياج هذا النقاش
إلى الاستئناف لعدم كون الشيخ ناجحاً في ذلك النقاش ١٧
ولو كان الشيخ محمد عبده أتى بجواب مقنع يشهد له بالغلبة على خصمه لما اجتزأ
الأستاذ فريد وجدى على أن يقول فيما كتبه ردّاً علىّ عند مناقشة مسألة المعجزات :
« إن الشرق الإسلامى لم ينبس بكلمة لما اتصل بالغرب ورأى دينه ماثلاً في عالم الأساطير
مع الأديان المقدوفة إليه بيد العلم الحديث ، لأنه رأى الأمر أكبر من أن يحاوله ١٧-١٨
منشأ الجراءة للتوسمين في تكذيب الأحاديث إلى حد أن لا يبالوا بما يتضمن هذا
التوسع فيصعد الأمر من تكذيب الرواة إلى تكذيب الرسول ، كون النبوة عندهم
هبقرية ، لا رسالة حقيقية من الله .. فيكون سهلاً عندهم على الرواة أن يمزوا إليه ما لم
يقله ، ويكون سهلاً على المصريين أن لا يصدقوه فيما قاله أيضاً ١٩
هذا حال الحديث وطريق رفضه . ثم يجيء دور القرآن ويكون طريقهم إلى رفضه
استعمال الجراءة أيضاً إن لم يكن في تكذيب روايته ففي تأويل معناه لاعتين بعقول القراء
الغافلين . فلو نظروا إليه نظرهم إلى كلام الله لالتزموا بعض التحوط وخشوا بعض
الحشية أن يكونوا مخطئين في التأويل .. لكن مبدأ التحول المصرى من النبوة إلى
المبقرية يحل جميع هذه المشكلات ويفتح أمام المؤولين أوسع باب ١٩ - ٢٠
وأخر نماذج التأويل في القرآن بعد ما سبق الأستاذ فريد وجدى من رد آيات
المعجزات والبعث بعد الموت إنكار الشيخ شلتوت وجود الشيطان ٢٠
بدعة إنكار المعجزات في صورة تأويلها مأثورة للكتاب المصريين من الشيخ
محمد عبده ٢٠

تفسير الشيخ رشيد رضا قوله تعالى « انشق القمر » بقوله : ظهر الحق ، وتفسير
الشيخ شلتوت لآيات رفع عيسى عليه السلام ، برفع روحه وقوله في نزوله الممدود من أشراف

الساعة : « إنه لا محل له بحد سقوط رفته حيا » ٢١

سبعون حديثا مرويا من الرسول عليه الصلاة والسلام لا تكفى عند الشيخ في
إثبات نزول عيسى في آخر الزمان ٢١

واجب علماء الدين اليوم ٢٣

موقف العقل والعلم والعالم من رسل الله ومعجزاتهم ومن اليأس بحد الموت ٢٤
مما يدل على كون الدليل العقلي أقوى وأفضل من الدليل التجريبي ، أنه يثبت بالأول
وجود الله وبالتالي وجود الأنبياء ٢٦

إثبات إنكار النبوة والمعجزة والنشأة الثانية ٢٩

نطاق الإيمان أوسع بكثير مما يظن منكرو النبوة والمعجزة والنشأة الثانية ٢٧
قول منطقي كبير أنجليزي في المعجزة ٢٧

خلق معجزات الأنبياء أسهل من خلق معجزة العقل في الإنسان ٢٧ - ٢٨

ميزة المعجزة التي يصغر بجانبها أعظم المكتشفات العلمية ٢٦

نظام العالم العام دلائل وجود الله وتغييره الذي هو المعجزة دليل وجود الأنبياء ٣٠
القوانين الطبيعية ليست قوانين ضرورية مستحيلة التغيير ٣٠

لكن منكري المعجزات لم يميزوا ما هو غير واقع في تجربتنا مما هو محال الوقوع ٣١

ههنا خمس مراتب : الإيمان والوقوع والضرورة وعدم الوقوع والاستحالة ٣٢

كما يكون إحراق النار ما تحرقه بإذن الله يكون كفهها عن الإحراق بأمر الله ،

بل التحقيق أن الإحراق ليس من النار ٣٣

قول مالبرانش : القوة التي في الطبيعة وفي كل شيء عبارة عن إرادة الله ٣٥-٣٦

قول علمائنا الأسوليين : لا تثبت العلمية بالدوران ٣٤

قول مالبرانش العلة الحقيقية واحدة وقول المتكلمين : إن الكائنات بأجسام مستندة

إلى الله من غير واسطة . وقول لينتز في مناسبة البدن مع النفس وقول داويدهيوم
المهم ٣٦

الملاحدة يتمسكون في إنكار المعجزات بنظام العالم الذى كانوا ينفونه حين أنكروا
وجود الله ٣٩ - ٤٠

إنكار المعجزات مع الإيمان بالله حماقة ومع الإيمان بالأنبياء حماقة متضاعفة - شذوذ
الشيخ محمد عبده في تعريف النبي والرسول ٤٠

خلو كتاب هيكل باشا عن معجزات نبيينا المثلة لحياته المعنوية والتي خصص لها
المؤلف الهندى مجلدين ٤٣

اعتراض مفروض من جانب المنكرين لمعجزات نبيينا الكونية ٤٣
دفاع الشيخين الشيخ رشيد رضا والشيخ الأكبر المراغى عن كتاب هيكل باشا ٤٣-٤٤
دفاع هيكل باشا نفسه ٤٤

تمييز الكتب القديمة بأنها كانت تكتب لغاية دينية ٤٥
نقد رجال الحديث علم مدون في الإسلام فعلا ليس كالنقد العلمى قولاً مجرداً ٤٥
يتعمل المؤلف باختلاف كتب السيرة ويهتم الزيادة الواقعة في كتب المتأخرين
بالاختلاق ٤٦

قوله إن أقدم تلك الكتب كتب بمد أن فشت في الدولة الإسلامية دعايات ٤٧
كم من الأحاديث وجده البخارى وأبو داود وكم منها صح ليهما ٤٧؟
العمل العظيم الذى قام به المحدثون يستخدمه هيكل باشا في زعزعة مكانة الثقة
بكتب الحديث ٤٨ - ٤٩

إسناده إلى البخارى ما صرح البخارى بخلافه ٥٠
السبب في عدم جمع الصحابة السنن في مصحف كما جمعوا القرآن ٥١

روايات أبي حنيفة لم تسكن (١٧) حديثا كما زعم ابن خلدون ٥٢ - ٥٣
الأحاديث الصحيحة ليست كما ظنه هيكل باشا أقل من القليل بل على العكس
أكثر من الكثير . فالسنة حفاظ كما أن لكتاب الله حفاظا . ولو ضاعت السنة كما
ادعى لضاع معه حكم قوله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » ٥٣ - ٥٤
إن كان مؤلفو الغرب في السيرة المحمدية يتبعون الطريقة العلمية لزمهم منطقيا أن
يسلموا ٥٤

ماذا يقول الكاتب الهندي مؤلف كتاب في السيرة قبل الكاتب المصري ؟ ٥٥
امتياز نبينا على جميع مشاهير الدنيا بضبط حياته وحكمة هذا الامتياز ٥٧ - ٥٨
ليس في المستشرقين المثيرين الشك في السنة ومقلديهم من وجد من تلقاء نفسه
حديثا موضوعا ٥٨

لأننا إذا قلنا إن ضبط سنة نبي الإسلام أصح من ضبط كتب أهل الكتاب ٥٩
قول عالم الماني إن الدنيا لم تروى ترى أمة مثل المسلمين ٥٩
قول الدارقطني : الحديث الصحيح في الحديث الكذب كالشعر البياض في جلد
الثور الأسود وقول عمر : إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني والله لا أشوب
كتاب الله بشئ أبدا وحديث « من كان عنده شئ فليمحه » ٦١
الماشي على الطريقة العلمية يلزمه التفكير فيما إذا قد يكون مراد النبي صلى الله عليه
وسلم من النهي عن كتابة أحاديثه والأمر بمحو ما كتب منها ؟ ٦٢

روايات النهي عن كتابة الحديث معلومة لأئمة الحديث ٦٢
مؤلف (حياة محمد) كتبه معتقدا بفكرة يحسبها فكرة علمية ٦٣
دأب مؤلفي الغرب في نقل الروايات ٦٣

حمل مذهب المانين لكتابة الحديث على غير ما أرادوا به ٦٣ - ٦٤

تحقيق مسألة الاختلاف في جواز الكتابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ٦٤
دونت السنن في ضمن تدوين علم الفقه قبل أن جمعها جامعو الحديث ٦٧
قول هيكل باشا في مقياس قبول الحديث ورفضه واستشهاده في ذلك بمحدث
موضوع ٦٨

ناحية الدراية لا يكون لها المنزل الأول في علم الحديث الذي هو من العلوم العقلية.
ثم إن النظر في تلك الناحية من اختصاص المجتهد ٦٩
ثم إن كون مخالفة القرآن مقياساً لرفض الحديث لا يستقيم في جميع الأوقات ٧٠
قول هيكل باشا: جمع الحديث جامعوه في زمن المأمون بعد انتشار عشرات الألوف
من الأحاديث الموضوعة . وما كان لهم ولا لغيرهم أن ينازعوا الخليفة في آرائه ٧٠-٧١
نظراً إلى ادعاء هيكل باشا يلزم أن تكون كتب الأحاديث مشحونة بأحاديث
خلق القرآن ٧٢

يدعى هيكل باشا أنه ما كان للعلماء أن ينازعوا الخليفة في آرائه . والواقع يشهد
بأنهم نازعوه ٧٢ .

يزيد الباشا في قبول الحديث على اشتراط عدم مخالفته للقرآن موافقته له بل ورود
ذكره فيه ويزيد على هذا موافقته لسنة الكون ٧٢

قول الباشا : ظن مؤلفو الإسلام أن في ذكر خوارق ومعجزات ما يزيد الناس
إيماناً على إيمانهم ٧٥

قول هيكل باشا : فقد كان أهل مكة يطلبون إلى النبي أن يجرى ربه على يديه
المعجزات فنزل القرآن بمنع ما طلبوه ٧٥

ضياع السنة في القرون الأولى ضياع القرآن في الجملة ، ووعد الله بحفظ القرآن
بتضمن الوعد بحفظ السنة أيضاً ٧٧

مناسبة زيادة المعجزات المكذوبة على نبينا ، بالمحطات شعوب المسلمين ٧٨
من حق أى امرئ أن يقوم فيرد كل ما فى كتاب (حياة محمد) بحجة أنه لم يرد
به القرآن كما هو شرط المؤلف ٨٠

لماذا يؤمن اليهود والنصارى بمعجزات أنبيائهم ولا يؤمن نحن بمعجزات نبينا
غير القرآن ؟ ٨١

هل الباشا ينتقد حادثة الإسراء بأنها فشلت ولم تنفع فى هداية الناس ؟ ٨١
لا يجب أن تكون المعجزة ضامنة لهداية الناس ٨٢
قول الباشا باندساس يد العبث بالقواعد الصحيحة للحياة الإسلامية ومشابهة
هذا القول بقول الشيخ محمد عبده ٨٢ - ٨٣

انتهاء النقل عن كتاب « حياة محمد » ٨٣
سعى معاليه لإلقاء الشبهة فى كل ما ورد فى كتب الحديث والسيرة ودافعه إلى
إطلاق القول ٨٣ - ٨٤

معاليه يجعل كتابه معلقا على الهواء ويتقضى نفسه بنفسه . هذا واحد ٨٦
(الثانى) هل فكر معاليه فيما يترتب على ما فعله من إثارة الشبهة فى كتب السنة ؟ ٨٦
عجيب مالى الإسلام والعلوم الإسلامية فى زماننا بمصر ٨٧
هل يوجد كتاب تاريخ فى صحة كتاب البخارى مثلا ؟ ٨٨
ولم يتأخر جمع الأحاديث إلى عصر المأمون كما ادعى ٨٨
حديث : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ... » ٨٩
الناظرون من بعيد إلى ما يجري فى علم الحديث من النقد الحر والرقابات الدقيقة ،
ليس من الإنصاف أن يتخذوه وسيلة طعن مطلق فى قيمة الحديث ٨٩
وإني لا أنق بإخلاص المصريين للقرآن ٩٠

المسيحيون صعدوا بنبيهم إلى درجة الألوهية مستنداً إلى معجزاته الكونية
والمسلمون استكثروا لنبيهم معجزة واحدة منها ٩١

كتب المؤرخين الغربيين لم تمحص ولم تفربل بعشر معشار ما غربلت كتب أئمة
الإسلام بأيدي أئمة الإسلام أنفسهم ٩١

ما فعله مؤلف « حياة محمد » في مقدمة الطبعة الثانية جنائية لا تغتفر وتأييد مشيخة
الأزهر لهذه الجنائية أدهى وأسر ٩٢

لم نعمل بمصر ولا بغير مصر أصوات دفاع عن الكتب المباركة عند المسلمين ٩٢
التشكيك في كتب الحديث والسيرة على الإطلاق يؤدي إلى التشكيك في القرآن

أيضاً ٩٢

(الثالث) درس موانع إثبات المعجزات لنبيينا عند الباشا التي التبس عليه بعضها

مع بعض ٩٣

نفاة المعجزات من الغربيين إنما ينفونها لعدم اعترافهم بوجود الله ٩٥
شيوخ المعاهد الذين استشارهم الباشا لم ينبهوه على أن المعجزات لا تنافي العقل ٩٥
استشهاد الأستاذ الأكبر ببيت من البردة على عدم وجود معجزات كونية لنبيينا ٩٥
ذكرني هذا ماسبق لفضيلته أنه أخطأ في فهم أقوال الفقهاء عند ترويج فتنة ترجمة
القرآن الحادثة في تركيا ٩٦

غير ممكن أن يكون للفزالي ما يمكن اتخاذه سنداً في إنكار معجزات نبيينا غير القرآن ٩٧
معجزات نبيينا غير القرآن إن لم يتواتر كل منها فالقدر المشترك بينها متواتر
كسخاوة حاتم وشجاعة علي ٩٩

(الرابع) ماذا هو الباعث على إثبات معجزة عقلية لنبيينا هي القرآن ونفي كل

معجزة سواها عنه ؟ ١٠٠

- لا فرق بين المعجزة العقلية والكونية في مخالفة لسنة الكون ١٠١
قول لهيكل باشا في غاية التخليط والتشويش ١٠١ - ١٠٢
تفسير الشيخ محمد عبده لسورة الفيل ١٠٣
يقولون لم يرد في القرآن ذكر معجزة كونية لنبينا . وأنا أقول : ولو ورد فإذا
ينجع في المنكرين ما لم يعوزهم تأويل كتأويلهم في سورة الفيل ١٠٤
قول كاتب السيرة الهندي في واقعة الفيل وسورته ١٠٤
فرق ما بين الأبطال الذائدين عن كرامة الإسلام وبين الماجزين المتنازلين عن
حقوقه ١٠٥
لو ضحيت بالسنة فهل تظنون أنكم أنقذتم القلوب الزائفة أو أنقذتم الكتاب؟ ١٠٧
فملى القائلين بواجب الحيلولة دون زيف القلوب المستمدة له أن يتشجعوا فيصارحوا
ذوى القلوب المذكورة بالحقيقة ١٠٨
نقل كلمة من « موقف العلم من الله » ١٠٨ - ١١٠
مخالفة المعجزات لسنة الكون لازمة لكون المعجزة معجزة ١١٠
القرآن معجزة عقلية وكونية مما لا عقلية فقط ١١٢
معالیه شكر الله سمیه رد فرية تحريف القرآن ١١٣
واجب المؤلف تحقيق الحق لا تأليف بين المتساومين المتبايعين ١١٤
(السادس) معنى قوله تعالى « فلن تجد لسنة الله تبديلا » الذى زعموا التناقى
بينه وبين المعجزات الكونية ١١٧
الكلام على وجوب أن لا يكون الإيمان مصدره خوفا من عذاب الله أو طمعا
في ثوابه ١١٨ - ١٢٢
متى تتحد القوة مع الحق ؟ ١٢٠
(السابع) أصحیح أن فی القرآن ما يمنع وجود معجزات لنبينا غير القرآن ؟ ١٢٢

- اقتراح المشرّكين على النبي وجواب القرآن على هذا الاقتراح ١٢٣
- اعتداء المستشرقين على الإسلام ومقابلة المستغربين الاعتداء بالاعتداء ١٢٣
- دعوى صاحب « المنار » أن المعجزات الكونية شبهة لا حجة ١٢٤
- ليس لنا أن نشترط في دلالة المعجزة على صدق النبي في دعوى النبوة أن يؤمن به كل من شاهد المعجزة ١٣٠
- وضع نبينا مع الأنبياء صلوات الله عليهم ووضع معجزته مع معجزاتهم في صف الجدل مسلّك شديد الخطر ١٣١
- شرط التحدى في المعجزة ومعنى هذا الشرط ١٣٣
- استلزام التشكيك في كتب السنة التشكيك في القرآن ١٣٤
- قول الشيخ المراعى والأستاذ فريد وجدى في إعجاز القرآن ١٣٤ - ١٣٥
- طعن الشيخ رشيد في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بالسنة منكرو الوحي وطعن هيكل باشا في السنة وعدم تحريكهما ماحركة الطعن في الشعر الجاهلي من السكون في الرأى العام بمصر ١٣٨
- نظرة في العدد الخاص من مجلة « الرسالة » بأول العام الهجرى والكلام على بعض مقالاته بالإعجاب والبعض الآخر بالنقد ١٣٩
- منكرو معجزات نبينا الكونية ينكرونها عبثا إن لم ينكروا معها نبوته ١٤١
- نقد مقالة الدكتور زكى مبارك ١٤٢
- قوله في حياة نبينا قبل مبمته وقول الأستاذ أحمد أمين بك فيها ١٤٢ - ١٤٣
- حكم قول بعض الناس أنا عربى أو تركى أولا ثم مسلم ١٤٣
- كأنى بالعرب الأحداث يريدون أن يأخذوا من الترك الأحداث كما أخذ قدماء الترك من قدماء العرب ١٤٥
- قول الأستاذ أحمد أمين بك في العرب قبل الإسلام ١٤٦

مارأيت مثل الدكتور زكي مبارك من يفرق بين الرسول وبين رسالته ومعجزاته ١٤٧
ماظنُّ الدكتور بمصر آ لعرب أتوها بالعربية والعروبة أم القرآن والإسلام ؟ مسافة
الفرق في اللغة العربية بين فصحاها وعاميتها أبعد من مسافته في أى لغة وسببهُ ١٤٨
قول الدكتور إن محمدا حرم نفسه الشهرة بإجادة البيان ١٤٩

قول الدكتور إن جمهور المسلمين يمتقدون أن النبوة لا تكتسب ١٥٠
إن الله أذن لاتصال الإنسان به بأن خلق فيه العقل حتى زعم بولتن أن الإنسان
يتحد مع الله عند إدراك أى شئ ١٥٢

هل يجوز أن تكون النبوة مكتسبة ١٥٢

الدين يأتي من الله ويبدأ بالنبي ١٥٥

لا نرى فرقا بين إنكار الأنبياء بالرة وبين الاعتراف بهم مع إنكار معجزاتهم التي
تتعدى حدود نظام الطبيعة والتي هي أوسمة رسالتهم من الله ١٥٨
قول الدكتور طه حسين مارأيت أعجب من أمر محمد الخ ١٥٨

إثبات وجود الأنبياء ١٦٠

ماجعله الفيلسوف « كانت » دليلا لوجود الله نجمه دليلا لوجود الأنبياء ١٦٣
مسألتيان أولاهما تتعلق بالخطبة التي ألقاها الشيخ جمال الدين الأفغاني في حفلة
بالآستانة وثانيتهما جواب سؤال ربما يرد على بعض الأذهان من انحصار بعث الأنبياء
إلى الناس في الشرق ١٦٤ - ١٦٨

معجزة شق القمر المنصوص عليه في القرآن . وتخطئة حامله على ماسيقع منه
عند قيام الساعة أو على ترائيه لأهل مكة كذلك ١٧٠ - ١٧٤
ومثله في ضلال التأويل ماوقع للشيخ محمد عبده من حمل انفلاق البحر لسيدنا موسى،
على الجزر والمد ١٧٤

وما وقع لصاحب « النار » من عدم سماعه لنص القرآن على معجزة انشقاق القمر
والأحاديث الواردة فيها ١٧٢ - ١٧٣

سألة رفع عيسى عليه السلام وتخبطات الشيخ شلتوت في تأويل آيات القرآن
الدالة عليه ١٧٤ - ١٧٧ .

تحقيق معنى التوفى في قوله تعالى : إني متوفيك ١٧٧ .
الخطأ اللغوي فيما اختاره الزمخشري والبيضاوي وأبو السمعود في تفسير (متوفيك)
بمستوفى أجلك ١٧٩ .

تبلغ أدلة القرآن على رفع عيسى ثمانية ١٨١ .
حمل الرفع المثلث بعد القتل والصلب المنفيين، على رفع الروح يجعل لنيفهما قيمة
هزلية ١٨١ - ١٨٢ .

الكلام على دعوى أن سيدنا محمد كان لا يلبى طلبات قومه في إظهار المعجزات
وإشهاد القرآن عليها ١٨٣ .

الحكمة في إزال الآيات الدالة على عدم تلبية الطلبات ١٨٥ - ١٩٣ .
اعتناء القرآن بتفهم الفرق بين الرب والمربوب ١٨٦ .
معجزة القرآن يجد القارى فيها الواسطة والغاية معاً ١٨٧ .
شواهد من القرآن على وجود معجزات لنبينا غير القرآن ١٩٣ - ١٩٧ .
الإسراء ووحدة الوجود ١٩٧ - ١٩٨ .
آية الإسراء تأبى كل تأويل ١٩٨ .

تقريب المعجزات إلى الأذهان بأمثلة من مكتشفات العلم نزعاً من نزعات إنكار
المعجزات ١٩٨ - ١٩٩ .

النظر في قوله تعالى « وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس » ٢٠١ .
ما في معجزة الإسراء من أسرار وأحكام وبشائر ٢٠٣ - ٢٠٨ .
أوقات الصلاة المشار إليها في قوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس الآية)
٢٠٧ - ٢٠٨ .

البحث بعد الموت وتحقيق مسألة إعادة المعدم بعينه ٢٠٩ - ٢١٧ .
خاتمة الأبواب الثلاثة إثبات وجود الله الذى يتوقف عليه وعلى حدوث العالم وضع
فلسفة عامة لكيان العالم ٢١٧ - ٢٢٧ .

أعظم غلطة وقع فيها الشيخ محمد عبده ٢٢٣ .
الرد على مقالات الشيخ شلتوت المنشورة فى « الرسالة » دفاعا عن مذهبه فى
إنكار رفع عيسى عليه السلام إلى السماء ونزوله منها فى آخر الزمان ٢٢٨ - ٢٨٠ .

الباب الرابع فى عدم جواز فصل الدين عن السياسة فى الإسلام ٢٨١
محااربة الإسلام ومحااربة هؤلاء المحاربين تجريان فى مصر بأسلوب عجيب ناشئ من
خبث نوايا المحاربين وضمف مركز المراضين ٢٨٢ .
فى مصر غزاة من أهلها فى القوانين الأوربية وإحلالها محل الشريعة الإسلامية
وحماة مستنكرين هذا الغزو ٢٨٣ .

عزيز خانسكى بك داعية مصطفى كمال فى مصر وإسماعيل صدقى باشا داعية داعيته
٢٨٣ .

عدد ما ألف فى أوروبا بشأن مصطفى كمال يزيد على ٦٠٠ كتاب ٢٨٤ .
مدار الفرق بين دار الإسلام ودار الحرب على القوانين الجارية فى البلاد ١٨٤ .
السبب الذى حدانى إلى حشر مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية
والنبوة التى هى موضوع هذا الكتاب المتصل بعلم أصول الدين ٢٨٦ .

هل الله موجود ثابت الوجود حالا وعلمياً ؟ وهل سيدنا محمد نبى ثابت النبوة وهل
الشريعة الإسلامية شريعة إلهية حقيقة ؟ كل ذلك موضوع اليوم تحت الشبهة وقد
رأيت استيقان هذه الأمور الثلاثة جماع حاجة هذا المصر ، فكتبت له هذا الكتاب
٢٨٨ - ٢٨٩ .

لزوم وجود حكومة متدينة على رأس أمة متدينة تعمل في مصلحتها وتقيها من طرود الفساد عليها وعلى رأس الحكومة دينها يعمل فيها ماتعمل هي في الأمة ٢٨٩ .
الطريقة الصالحة لإصلاح الحكومة إصلاح خاصة الأمة المثقفين واكتسابهم بالبحث والمناظرة ثم محاربة الحكومة إذا احتيج إليها بأيدي أولئك الصالحين وفتحها بوسائلهم السلمية ٢٩٠ .

فصل الدين عن السياسة ليس ممناه استقلال كل من الدين والحكومة عن الآخر ومساواتهما في هذا الاستقلال ٢٩٣ .

وقد يكون فصل الدين عن الدولة أضرباً بالإسلام من غيره من الأديان لأنه لا ينحصر في العبادات بل يعم نظره المعاملات والعقوبات أيضاً . فالإسلام المحيط بمقتضيه من كل جانب دين لهم ودولة وجنسية . فهو يزيل جميع الفوارق فيما بينهم ويذيب كل جنسية وقومية في جنسيته ، ففيه الوحدة الاجتماعية التي تبحث عنها كل أمة لتوحيد الأقوام المختلفة ولا تجدها ٢٩٥ .

ما انتقل من السنة بعض الأعداء المخرفين إلى السنة بعض المؤلفين منا أن قوانين الفقه الإسلامي مأخوذة من قانون الرومانيين ، وإبطال هذا الادعاء بشهادة ثلاثة شهود إخصائيين: مسيحيين ومسلم ١٩٦ - ٣٠٧ .

التمقيب على مقالة منشورة في « الرسالة » بمناسبة مناقشة الرسائل التي قدمها لأول مرة المتخرجون من كلية الشريعة ، بقلم واحد من أساتذتها وعنوانه : « أسبوع في تاريخ الأزهر » ٣٠٧ - ٣٢٠ .

اتجاه جديد للأستاذ علي عبد الرازق ٣٢١ - ٣٢٣ .

دليل جليل في إثبات النبوة خاص لنبوة سيدنا محمد ٣٢٤ .

ثلاثة فروق مهمة بين أن يكون القانون من وضع الإنسان أو مأخوذاً من الوحي الإلهي ٣٢٥ - ٣٤٠ .

النكاح المدني الذي ابتدعته تركيا الجديدة السكالية وفرقه من النكاح الشرعي

٣٢٦ - ٣٢٩ .

الوصمة التي لاتصفوا منها القوانين الموضوعة من قبل البشر ٣٢٩ .

هل الإنسان يخضع للقانون أم القانون يخضع للإنسان ٣٣٠ .

العدالة غير مضمونة بالقوانين الموضوعة من عند البشر ٣٣٢ .

الرئيس ويلسون وضع الأمم التابعة للقوانين السماوية في نهاية الحرب العالمية الأولى تحت انتداب الدول العاملة بالقوانين الأرضية فاتخذ مصطفى كمال شر ذريعة لإجلاء الإسلام عن تركيا المجاهدة في سبيله ستة قرون بل عشرة ، وكفى هذا التنازل المزرى في إرضاء أعداء الإسلام وأعداء تركيا القديمة - وعلى رأسهم الإنجليز - عن تركيا الحديثة، فأحبوها رغم أنها حاربهم في الحرب العالمية الأولى مع المحاربين واكتسبت هي استقلالاً جديداً بزوال استقلال الإسلام عن رأسها ٣٣٥ - ٣٣٦ .

من الأمثلة الدالة على سمو نظر الشرع الإسلامي في تقدير الأمور حق قدرها مسألة فقهية ينص على مذهب الإمام أبي حنيفة: إذا وقع النزاع بين مسلم وذمي على طفل يدعى المسلم أنه عبده والذي أنه ولده ٣٤٠ .

التنبيه إلى عدم صحة ما يظن من أن العمل بالقوانين الدينية يوجد امتيازاً لرجال الدين على غيرهم فيجري التحيز في القانون الديني أيضاً ٣٤١ .

الجواب على ادعاء الشيخ رشيد رضا في كتابه « الخلافة، من وجود حق التشريع في الإسلام لغير الله ورسوله، بناء على كون الإجماع حجة شرعية ٣٤١ .

وقد تدفع الناس حريتهم واستقلالهم في وضع القوانين إلى الخروج عن العقل والعدل فتقرى نظام التقنين الأوربي يحيز سريان القانون إلى ما قبله إذا صرح الواضع به

٣٤٤ .

وفي أوربا فريق من العلماء المجددين يذهبون الى اعتبار القانون كائناً حياً يتطور كما

تتطور العلاقات الاجتماعية التي يحكمها القانون، ولذلك يجب تفسيره بشكل ينجو من الجلود ويجعله متمشياً مع الحياة وملائماً لها بصرف النظر عن غرض الشارع وقابلية اللفظ الذي استعمله في نص القانون .

ولاشك أن هذه التوسعة في التفسير تجعله تابعاً بالقانون ٣٤٥ .

بل القانون البشري نفسه، فضلاً عن تفسيره بالشكل الأنف لا يخلو من أن يكون خديعة يندع بها الناس بعضهم بعضاً ويتخذها أداة العدالة فيما بينهم عدالة تقسمهم إلى طبقتين حاكمة وضعت القانون ومحكومة أفتات عليها الواضع ٣٤٥ .

أما القانون الإلهي فالحاكم فيه هو الله والناس حتى السلطان سواء أمامه غير محسين بثقل الحكم عليهم لكونه على السوية ولكونه من الله الذي خلقهم ٣٤٥ .

وأما تمصيب هذا القانون بالجود فقد عرفت أن الجود من الأوصاف اللازمة للقانون وقد عمل المسلمون بقوانين الشريعة الإسلامية على اختلاف أزمته وأمكنهم طوال تاريخ الإسلام المنطوي على دول مختلفة في المدينة والشام وبغداد والمغرب ومصر والهند وتركيا اعترف العالم بمعظم شأنها ، فما شككت دولة إسلامية أو أمة مسلمة في المشرق والمغرب من جهود الشريعة الإسلامية ٣٤٥ - ٣٤٧ .

من الناس من يتفق معنا فلا يجيز فصل الدين عن السياسة لكنه يخول حكومات المسلمين حرية تامة في وضع القوانين ويدعى أنه لا يوجد قانون يستونه أو عمل يعملونه إلا ويسعه الإسلام لأنه دين عام خالد . وهو مذهب الأستاذ فريد وجدي بك .

وهذا الرأي أسوأ من فصل الدين عن السياسة ٣٤٧ .

ويقرب من هذا مسلك الشيخ محمد عبده الذي أجاب الأستاذ فرح أنطون حين عاب عدم فصل الدين عن السياسة في الإسلام وعزى إليه تأخر المسلمين بإحالة التهمة على جهود علماء الدين ، فيفهم أن الشيخ كان يتوقع منهم اجتهاداً واسعاً يسع كل رغبات

المجددين المصريين حتى لا تبقى الحاجة إلى فصل الدين عن السياسة لتطمئن تلك الرغبات
٣٤٩ - ٣٥٠ .

وكان الشيخ رشيد رضا كثير الشكوى مثل أستاذه من جود العلماء وشديد الطلب
لفتح باب الاجتهاد مع أن الذين أقفلوا ذلك الباب أقفلوه لئلا يدخل فيه من ليس
أهله .

وقد علمت أن غلط الشيخ رشيد وغيره في توسعة باب الاجتهاد يذهب إلى حد
أن يعطى البشر حق التشريع ، وهو باطل من ناحية العقل والنقل ٣٥٠
وفضيلة الأستاذ المراغى أكثر توسعا من الشيخ رشيد لكونه أجاز أن يكون
المجتهد في الكتاب والسنة غير عارف باللغة العربية فيستنبط الأحكام من التراجم فهو
يجيز كون المجتهد في القرآن مقلداً للمترجم في فهم معانيه .

والشيخ رشيد متعصب للعربية كأستاذه محمد عبده المتعصب لها إلى حد اعتبار العربية
والإسلام شيئا واحداً في حين أن الأستاذ المراغى متساهل إلى حد أنه لا يوجب القراءة
العربية في الصلاة على المسلمين الأعاجم ولو كانوا قادرين عليها . والحق أن القرآن عربى
والإسلام دين عام للبشر . ولا منافاة بين عموم الإسلام وعربية القرآن كما زعمه الأستاذ
فريد وجدى . وهذا الأخير يمد ترجمة القرآن قرآناً ٣٥١ - ٣٢٥ .

الشكاية من جود العلماء ما هو إلا تسويل من الغربيين يرجع إلى تمييز المسلمين
بالتبات على العمل بالقوانين المأخوذة من كتاب الله وسنة رسولهم . ومعنى هذا أن
المجود الذى يشكى منه ليس مجود علماء الإسلام بل مجود الإسلام نفسه . ولا يدرى
الشيخ محمد عبده أصل هذه الشكاية وهو يؤيد بها دعوى أعداء الإسلام . وإن كان
يدرى فالمصيبة أعظم ٣٥٢ .

والحق أنه لا مندوحة من أن يكون جمهور المسلمين مقلدين في فروع أحكام الدين .

أما العلماء فقد عرفت حال الذين يرون أنفسهم في آخر الزمان أهلا للجهاد .
فهنا أمور ثلاثة نحن نأبأها ونجعل اجتنابها أساس الاجتهاد في الإسلام ونرى
المتوسمين لا يحذرونها وهي الذهاب إلى حد أن يكون المجتهد مشرعا أو إلى أن يكون
مجتهدا من ليس أهلا للجهاد أو إلى تفسير النصوص بما لا تحتمله ٣٥٦ .
